اللسانيات

المجال، والوظيفة، والمنهج

الأستاذ الدكتور

سمير شريف استيتية

مدير مركز النطق والسمع بجامعة اليرموك

عميد كلية الآداب بجامعة اليرموك / سابقاً

عميد كليتي الآداب والحقوق بفيلادلفيا / سابقاً

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

جدارا للكتاب العالمي

عالم الكتب الحديث

مكتبة لسان العرب
رابط بديل
lisanerab.com
أ. علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

حقــوق الطبــع محفوظــة

الطبعة الأولى
1425 هـ - 2005
الطبعة الثانية
1429 هـ - 2008 م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2004 /8 /1941)

415
لستيتية، سمير
اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج/ سمير شريف لستيتية.- إربد: عالم الكتب الحديث، 2008.

( ) ص.
ر. إ.: (1941/ 8/ 2004).
الواصفات:/اللسانيات//اللغة العربية/

* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

لا يسمح بطباعة هذا الكتاب أو تصويره أو ترجمته إلا بعد أخذ الإذن الخطي المسبق من الناشر والمؤلف.
Copyright ©
All rights reserved

عالم الكتب الحديث
للنشر والتوزيع
إربد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي
تلفون: 00962-27272272 خلوي: 079/5264363
فاكس: 00962-27269909
صندوق بريد (3469) الرمز البريدي (21110)
البريد الإلكتروني almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com

جدارا للكتاب العالمي
للنشر والتوزيع
عمان-العبدلي-مقابل جوهرة القدس
خلوي: 079/5264363

اللسانيات

المجال، والوظيفة، والمنهج

الأستاذ الدكتور
سمير شريف استيتية
مدير مركز النطق والسمع بجامعة اليرموك
عميد كلية الآداب بجامعة اليرموك/ سابقاً
عميد كليتي الآداب والحقوق بفيلادلفيا/ سابقاً

٢٠٠٨

جدارا للكتاب العالمي
عمان- الأردن

عالم الكتب الحديث
إربد- الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة..	٩
الباب الأول: اللسانيـــات النظريـــة	١٣
الفصل الأول: الأصوات اللغوية..................................	١٥
[١] أعضاء النطق ومواضعه	٢١
[٢] ميكانيكية النطق.....................................	٢٩
[٣] التصويت	٣٢
[٤] حركات الأعضاء الناطقة................................	٤٠
[٥] صفات تابعة	٤٥
[٦] الحركات	٥٤
الفصل الثاني: وظيفية الأصوات	٥٩
[١] الفونيم	٦٤
[٢] توزيعية الأصوات..	٨٣
[٣] المماثلة	٩٣
[٤] قواعد أخرى	٩٩
الفصل الثالث: الصرف الوظيفي	١٠٣
[١] المورفيم..	١٠٩
[٢] العمليات الصرفية الوظيفية..	١٢٣
[٣] التصريف الذهني للزمن..	١٤٨
الفصل الرابع: النحو في الأنظار اللسانية	١٥٧
[١] البنيوية..	١٦١
[٢] التوليدية التحويلية	١٧٣
[٣] مدرسة القوالب..	١٨٩

[٤] النحو النظامي ٢٠١
الفصل الخامس :النحو التكاملي........................ ٢١٥
[١] التكامل النحوي ٢١٩
[٢] تكامل التحويلات النحوية ٢٤٥
الفصل السادس: الدلالة اللغوية ٢٥٥
[١] حقيقة الدلالة ٢٥٨
[٢] الوحدة الدلالية (السيميم) ٢٦١
[٣] خصائص الدلالة ٢٦٨
[٤] الدلالة والإيحاء ٢٨٢
[٥] السياق والتداول ٢٨٨

الباب الثاني: اللسانيـــات التطبيقيـــة ٢٩٥
الفصل الأول: المعجمية الوظيفية ٢٩٩
[١] الحدّ والتعريف ٣٠١
[٢] الاستعمال ٣١٠
[٣] الزمر المعجمية ٣١٤
[٤] الترتيب المعجمي ٣٢٩
[٥] المعجم التاريخي ٣٣٣
الفصل الثاني: لسانيات المصطلح ٣٤١
[١] خصائص التفكير المصطلحي ٣٤٢
[٢] طرق بناء المصطلح ٣٥٤
[٣] صُوَر المصطلح ٣٦٢
[٤] بين المثال والواقع ٣٦٥
[٥] بين الثبات والتطور ٣٧٧
الفصل الثالث: الترجمة ٣٨٧
[١] معالم النظرية ٣٩٠
[٢] مشكلات الترجمة ٤٠١
[٣] وحدات الترجمة ٤١٧

الفصل الرابع: اكتساب مهارات اللغة الأولى ٤٢٣
[١] العمليات العقلية في تعلم المهارات ٤٢٤
[٢] توظيف المهارات اللغوية ٤٢٩
[٣] تكامل المهارات اللغوية ٤٣٣
[٤] التطبيق ٤٣٦
[٥] تفريد التعليم ٤٤٠
الفصل الخامس: اكتساب اللغة الثانية ٤٤٥
[١] اكتساب اللغة الثانية ٤٤٦
[٢] كفايات تعلم اللغة الثانية ٤٥٤
[٣] مشكلات تعلم اللغة الثانية ٤٦٤
الفصل السادس: اللسانيات القانونية ٤٩١
[١] بين العرف والقانون ٤٩٤
[٢] مباني التفكير اللغوي في القانون ٤٩٧
[٣] الخطاب القانوني ٥٢٠
الفصل السابع: اللسانيات الحاسوبية ٥٢٧
[١] اللغة والحاسوب ٥٢٨
[٢] الجمع والمنع ٥٣٢
[٣] الحدس والكلمات الحاسوبية ٥٤٧
[٤] الثنائية في اللغة والحوسبة ٥٥٠
[٥] الإبداع في اللغة والحوسبة ٥٦٢
[٦] تباين الوظائف ٥٦٥
الباب الثالث: البيئة اللسانية ٥٧١
الفصل الأول: اللسانيات التاريخية المقارنة ٥٧٥
[١] لغات الجزيرة العربية ٥٧٦
[٢] التطور اللغوي - أسبابه ومظاهره ٥٩٦
[٣] الرواسب اللغوية ٦٠٥

الفصل الثاني: اللسانيات الجغرافية ٦١٥
[١] التوزيع الجغرافي للغات........................... ٦١٨
[٢] اللهجات بين التلوين والتكوين........................ ٦٤٦
[٣] الجغرافيا التاريخية للعربية........................... ٦٥٥
[٤] الازدواجية اللغوية................................. ٦٦٤
الفصل الثالث: اللسانيات التواصلية.......................... ٦٧٣
[١] اللسانيات التواصلية والمجتمع........................ ٦٧٦
[٢] التلقي والتواصل ٦٩٣
[٣] الإقناع والتواصل ٧٠٠
[٤] الغموض والتواصل................................. ٧٠٩
[٥] التأويل والتواصل ٧١٤
المراجع... ٧٢٩
أولاً: المراجع العربية:................................. ٧٢٩
ثانياً: المراجع الأجنبية:................................ ٧٣٦

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

المحمود: هو الله جل ثناؤه، تباركت صفاته وأسماؤه، والمصلى عليهم: رسله وأنبياؤه، والمدعو له بخير: الوطن العربي وأبناؤه وبعد..

فإنني إذ أضع كتابي هذا بين يدي القارئ، أشعر أنني في حاجة إلى أن أبين بعض معالمه التي قد يقف عليها القارئ الحصيف بنفسه. لقد رأيت لهذا الكتاب أن يكون مدخلاً إلى العلوم اللسانية، بحيث يقف قارئه على أهم تلك العلوم، دون أن يعثر فيه على إيجاز مخل، ولا إطناب ممل، فيكون هذا العمل بإذن الله ﷻ معيناً للقارئ العربي، على فهم عموميات تلك العلوم وكثير من دقائقها.

من خصائص البحث اللساني المعاصر، أنه قد دخل في كثير من جوانب الحياة العلمية، والثقافية، والاجتماعية، والنفسية، والتعليمية. وكان من الطبيعي نتيجة لذلك، أن تنشأ فروع جديدة من اللسانيات؛ لدراسة العلاقة بين اللغات الإنسانية وجوانب الحياة هذه. فكان علم اللغة الاجتماعي، والنفسي، وعلم اللغة الأنثروبولوجي، واللسانيات الحاسوبية، وغير ذلك من الفروع. وقد وضعت نتائج هذه الفروع للإفادة منها في تعلم اللغات وتعليمها.

وتجد الفرع الواحد من هذه العلوم، قد انقسم هو الآخر إلى مجموعة أخرى. فقد انقسم علم الأصوات إلى مجموعة كبيرة من العلوم، منها علم الأصوات النطقي، وعلم الأصوات السمعي، والفيزيائي، والتشريحي، والعلاجي، والمقارن، والتقابلي، والعصبي. وانقسمت اللسانيات الاجتماعية إلى اللسانيات التواصلية، والإعلامية، وليس من

الممكن أن يحيط كتاب واحد بهذه العلوم كلها. ولذلك اقتصرت على تناول بعضها في هذا الكتاب.

وقد جعلت هذا الكتاب في ثلاثة أبواب، خصصت الباب الأول منه للسانيات النظرية. وجعلت هذا الباب في ستة فصول هي: الفصل الأول وقد جعلته لدراسة الأصوات اللغوية. وفيه درست أعضاء النطق، وميكانيكية النطق، وحركات أعضاء النطق، والتصويت، وأوصاف الأصوات صوامت وحركات.

والفصل الثاني درست فيه وظيفية الأصوات التي تظهر في تحديد مفهوم الفونيم، وتحققاته النطقية، وتوزيعية الأصوات، والمماثلة.

ويدرس الفصل الثالث الصرف الوظيفي، وتقوم فكرة هذا الفصل على أن الصرف وظيفي من الدرجة الأولى. وفيه رد ضمني على من يزعمون أن الصرف علم معياري فقط، وأنه ليس له صلة له بالواقع. وقد حددت فيه مفهوم المورفيم، والعمليات الصرفية التي تحدث تغيرات صوتية في بناء الكلمة، والتصريف الذهني للزمن.

وأما الفصل الرابع فيدرس النحو في الأنظار اللسانية الغربية المعاصرة، وقد اخترت منها أربع نظريات فقط، هي: التركيبية، والتوليدية التحويلية، والقوالب، والنحو النظامي.

وأما الفصل الخامس فيدرس ما سميته: "النحو التكاملي"، وهو مفهوم جديد في دراسة النحو؛ ذلك أن الأنظار اللسانية الغربية لم تكن تنطلق من رؤية تكاملية، في دراسة التراكيب اللغوية. وأرجو أن يكون الطرح الجديد قد أسهم في تكوين رؤية أولية للنحو التكاملي.

وأما الفصل السادس فقد خصصته لدراسة الدلالة اللغوية. وقد عملت على تحديد مفهوم الوحدة الدلالية الصغرى، وهي السيميم Sememe، التي ما زالت غير محددة ولا واضحة في الدراسات الدلالية في

الغرب. ولم أكن معنياً في هذا الفصل بالنظريات الدلالية، بمقدار ما كنت معنياً بتحديد المعالم النظرية للموضوعات التي درستها فيه.

وأما الباب الثاني فقد جعلته اللسانيات التطبيقية، وجعلت عدة فصوله سبعة هي: **الفصل الأول** ودرست فيه المعجمية الوظيفية، والزمر المعجمية، وذكرت الأسس التي ينبغي أن يبنى عليها المعجم.

ودرس **الفصل الثاني** لسانيات المصطلح، وركز كثيراً على خصائص المصطلح، وطرق بنائه، والمصطلح بين الثبات والتغير، وبين الواقع والمثال.

وأما **الفصل الثالث** فقد درس الترجمة ومعالم نظرية الترجمة، ومشكلاتها، وأحسن الطرق لتجنب هذه المشكلات، وحلها عند الوقوع فيها.

ودرس **الفصل الرابع** مشكلات تعلم اللغة الأولى، وأحسن الطرق لتعلمها، وقد بني هذا الفصل على أن اللغة مجموعة من العمليات العقلية المعقدة، وأن خير وسيلة لتعلمها تكمن في السيطرة على هذه العمليات وتوجيهها، حتى تصبح اللغة مهارة.

ودرس **الفصل الخامس** مشكلات تعلم اللغة الثانية صوتياً وصرفياً ونحوياً. وبيّن الفصل كيف يمكن أن يجتاز المتعلم هذه المشكلات بنجاح، وركز على كفايات تعلم اللغة الثانية.

ودرس **الفصل السادس** اللسانيات القانونية، ووضح العلاقة بين العرف والقانون، وبيّن المعالم الرئيسة لمباني التفكير اللغوي في القانون، كما وضح خصائص الخطاب القانوني.

وأما **الفصل السابع** فقد وقف عند اللسانيات الحاسوبية، ووضح العلاقة بين اللغات الإنسانية ولغة الحاسوب، كما وضح الجمع والمنع في عمل الحاسوب، والحدس الحاسوبي في توصيف الكلمات الحاسوبية، والثنائية في اللغة والحوسبة، والإبداع في عملهما.

أما الباب الثالث فقد خصصته لدراسة البيئة اللسانية. وقد قسمته إلى ثلاثة فصول هي: **الفصل الأول** وفيه درست البيئة التاريخية المقارنة. ودرس **الفصل الثاني** اللسانيات الجغرافية. ودرس **الفصل الثالث** اللسانيات التواصلية.

هذا، وقد كنت أتجاوز النظر التقليدي في عرض أكثر مسائل كل فصل وقضاياه. واعتمدت التحليل في محاكمة هذه المسائل والقضايا. وفي كثير من الأحيان، كنت أتجاوز أكثر ما هو موجود؛ لأصل إلى غاية أتوقع أن تكون نظراً جديداً في العلوم اللسانية. وقد وجدت المجال رحباً للاجتهاد في مسائل كثيرة. وسيجد القارئ موضوعات لم تكن قد دخلت من قبل في البحث اللساني، ومن أهمها مادة الفصل السادس من الباب الثاني، وهي: اللسانيات القانونية. فما زال هذا الباب موصداً، ولا أعرف أن أحداً كتب فيه شيئاً.

وكذلك مادة الفصل الخامس من الباب الأول: وهي: النحو التكاملي الذي أرجو أن يوفقني الله ﷻ إلى بسط كثير من قضاياه في الأعمال القادمة، بإذنه تعالى. وما أودعته في الفصل كان فيه من كليات هذا الموضوع ما هو واضح بيّن.

أما المسائل الجزئية التي كانت محل اجتهاد فهي كثيرة، ولا أحسبها تغيب عن إدراك القارئ الكريم. وقد كنت أجعل لكثير من المفاهيم التي هي جديرة بالتبصر مصطلحات جديدة.

وإنني على يقين من أنني إذا أصبت فمن الله وحده؛ إليه يرد العلم الذي لا يزل صاحبه، وإن أخطأت فمن عند نفسي. وإني مع ذلك لأرجو الله ﷻ ألا يحرمني أدنى الأجرين إليه، أو أدناهما إلى من شأنه أن يخطئ إذا قدّر.

ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير.

سمير شريف استيتية

الباب الأول

اللسانيـــات النظريـــة

الفصل الأول: الأصوات اللغوية

الفصل الثاني: وظيفية الأصوات

الفصل الثالث: الصرف الوظيفي

الفصل الرابع: النحو في الأنظار اللسانية

الفصل الخامس: النحو التكاملي

الفصل السادس: الدلالة اللغوية

الفصل الأول

الأصوات اللغوية

الأصوات اللغوية

حظيت دراسة الصوت اللغوي – عند كثير من الأمم السابقة – بقدر من التأمل والنظر. ويكفي أن نعلم أن هذا النظر، وإن كان بسيطاً، يسيراً في بعض أبعاده، قد أدى إلى إنجازات هائلة في تاريخ البشرية. ولا ينقص من قدره أننا نرى هذه الإنجازات الآن بدهيات في حياتنا. فمن المسلم به أن تأمل اللغة هو الذي أدى إلى اختراع الكتابة. وقد اخترع الفينيقيون أبجدية حاولوا أن يمثلوا بها أصوات لغتهم. وكان ذلك نقلة هائلة في تاريخ اللغات الإنسانية. فقد أصبح الحرف يمثل صوتاً واحداً، بعد أن كانت الكتابة رسوماً كما في الهيروغليفية، أو أشكالاً كما في السومرية والأكادية.

وأسهمت الأمم العريقة في الحضارة إسهاماً جيداً في الدراسة الصوتية. فقد وصف علماؤهم أصوات لغاتهم وصفاً دقيقاً، من حيث المخارج والهيئات المختلفة للصوت الواحد. وقد فعل الهنود ذلك في القرن الرابع قبل الميلاد. وكان بانيني Panini من علمائهم البارزين الذين وصفوا أصوات اللغة السنسكريتية، من حيث مخارجها وهيئاتها النطقية. وكان الهدف من ذلك أن يقف المتعلمون على الطريقة الصحيحة في نطق الأصوات، عند قراءة كتابهم المقدس (الفيدا)، وهو كتاب مكتوب بالسنسكريتية القديمة، التي كانت صلة الهنود بها في زمن بانيني قد أوشكت أن تنقطع. وعلى الرغم من أن النظام الكتابي في تلك اللغة ذو سمت مقطعي، فإن هذا لم يمنع بانيني من أن يصف كل صوت، بمعزل عن مقطعه وصفاً صحيحاً، من حيث المخرج وصفاته النطقية الأخرى.

ولم يكن الإغريق أقل اهتماماً بأصوات لغتهم؛ وهم الذين تأثروا بالطريقة الفنيقية، في جعل الحرف ممثلاً لصوت واحد، على نحو ما صار، وما زال معروفاً في النظام الأبجدي لمعظم لغات العالم. وقد نقل الإغريق هذا النظام إلى لغتهم، ومن ثم أخذ عنهم الأوروبيون فكرة كتابة اللاتينية بالحروف الممثلة لأصوات تلك اللغة.

على أن عناية اليونان بالصوت من حيث طريقة نطقه الصحيحة، كانت واضحة عند الخطباء ومن كانوا يتعلمون الخطابة. وكانت دراسة الأصوات والحروف من أهم ما يقف عليه المتعلمون. بل إن الفلاسفة الإغريق، كانوا يجعلون تعلم الأصوات ركيزة أساسية من ركائز تعلم الفلسفة، مثلما هي أساس من أسس تعلم اللغة.

وأما العرب فقد حازوا قصب السبق في دراسة الأصوات اللغوية، على نحو لم يصل إليه السابقون، حتى لو فرضنا أن العرب قد أخذوا عنهم بعض أفكارهم، وهو أمر يجري في أذهان بعض المستشرقين بما لا تقوم به حجة قاطعة، ولا ينهض به دليل ساطع.

انصبّ اهتمام المتقدمين من علماء القراءات القرآنية، على وصف أصوات العربية وصفاً دقيقاً. فحددوا المخارج، ووصفوا هيئات النطق المختلفة من جهر، وهمس، واستعلاء، وإطباق، وترقيق، وشدة، ورخاوة، وتوسط، وغير ذلك. وأهم من هذا كله أنهم جعلوا دراسة الأصوات سبيلاً إلى فهم التأثير والتأثر اللذين يجريان على أصوات الكلمة الواحدة والكلمات المتجاورة. وجعلوا دراسة الأصوات سبيلاً إلى تفسير التغيرات الصرفية، أي أن دراسة الصرف لا يمكن عزلها عن دراسة الأصوات. فهم أول من وضع قواعد علم النظم الصوتية Phonology، وعلم الصرف الصوتي Morphophonemics. وأكثر الكثير مما قالوه في ذلك صحيح لا تنقصه المعرفة الحديثة في هذين العلمين. ولا يجري عليه كبير استدراك، إلا في زيادات تقتضيها كشوف حديثة، وهفوات يعذرون عليها؛ فما كان للقوم من وسيلة يدرسون بها اللغة إلا التأمل والنظر.

امتدت يد التجديد بعد الحربين العالميتين في القرن العشرين، إلى تطوير العلوم ومن ضمنها علم اللغة. وكان من أهم مظاهر التجديد هذه أن علم اللغة بفروعه النظرية، أصبح ذا توجه عالمي، غير محصور بدراسة لغة معينة. فعلم الأصوات وهو أحد هذه الفروع يدرس الأصوات اللغوية من غير التركيز على لغة بعينها. فطريقة إنتاج الصوت، وجهره، وهمسه، واستمراره، وتوقفه، إلى آخر ذلك كله، ينظر إليه باعتباره مسلكاً تسير عليه اللغات كلها.

وهذا يجعل علم الأصوات على قدر كبير من العمومية التي تؤهله لدراسة الأصوات اللغوية، باعتبارها ظاهرة إنسانية عامة. وقد تفرع هذا العلم إلى فروع كثيرة. وعلى الرغم من كثرة هذه الفروع، فسندرس في هذا الفصل علم الأصوات النطقي.

يدرس علم الأصوات النطقي الظاهرة الصوتية، باعتبارها حدثاً لغوياً منطوقاً، تتضافر على إنتاجه حركات وأوضاع معينة لأعضاء النطق، إذ يؤدي توافق هذه الحركات واختلافها، مع طريقة التحكم بتيار الهواء، إلى إنتاج الصوت اللغوي، بخصائصه النطقية والفيزيائية المميزة. ويدرس هذا العلم أعضاء النطق وحركاتها، دون التركيز على الجانب التشريحي؛ إذ يتولى دراسة ذلك فرع آخر، هو علم الأصوات التشريحي الذي يدرس الجوانب العضوية والتشريحية لهذه الأعضاء بالتفصيل.

يركز علم الأصوات النطقي على دراسة ميكانيكية النطق، وحركة تيار الهواء، باعتبارهما الآلية الأساسية في إنتاج الصوت اللغوي. وفي ضوء هذه الآلية، تبرز السمات العامة المميزة للصوت في إطار لغة بعينها. وفي ضوء هذه الآلية كذلك، تتخلق السمات الخاصة المميزة للصوت في نطق الفرد الواحد. ودراسة السمات الخاصة لدى فرد بعينه هي الميدان الذي يبحث فيه علم بصمات الصوت. وقد حظي هذا العلم باهتمام العلماء الذين يحرصون على تحديد الهوية الصوتية للشخص الواحد. ويساعد الإلمام بالملامح الصوتية الفارقة للفرد على تحديد تلك الهوية.

وبالنظر إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسات والبحوث العلمية في علم الأصوات النطقي، فقد أفاد العلماء من نتائج هذه البحوث، في بناء فرع آخر من فروع هذا العلم، وهو علم الأصوات العلاجي الذي يتولى دراسة العيوب النطقية ومعالجتها. ومن هذه العيوب اللثغة النطقية، وكذلك التلعثم والتأتأة إذا كانا نتيجة خلل في حركات أعضاء النطق، أو نتيجة تقليد الخطأ عند الآخرين في مراحل النمو الأولى. وقد آتت هذه البحوث نتائج طيبة في معالجة كثير من ظواهر الخلل.

من أجل ذلك كله، كان التركيز على علم الأصوات النطقي في هذا الكتاب، لأنه العلم الأساسي الذي لا بد منه في تكامل الدراسات الصوتية.

في ما هو آت دراسة لبعض مجالات علم الأصوات النطقي، وهذه هي:

١. أعضاء النطق: الشفتان، واللسان، والأسنان، واللثة، والحنك الصلب، والحنك اللين، واللهاة، والحلق، والحنجرة، والقصبة الهوائية، والرئتان، والأنف والحجرة الأنفية.
٢. ميكانيكية النطق.
٣. حركات الأعضاء الناطقة.
٤. صفات تابعة لنطق الصوت.
٥. الحركات.

[١] أعضاء النطق ومواضعه

جرت مناقشات مستفيضة بين بعض علماء الأصوات حول دقة استعمال هذا المصطلح (أعضاء النطق) في علم الأصوات. وقد اعترض بعض العلماء على استعماله، بحجة أن هذه الأعضاء ليست متخصصة بالنطق؛ فلكل عضو من هذه الأعضاء وظائف عضوية أساسية. فالشفتان تحفظان الطعام من أن ينزلق من الفم. والأسنان تقضم الطعام وتطحنه حتى يسهل عمل المعدة، في هضم الطعام والتمثيل الغذائي. واللسان يعمل على تحريك الطعام إلى الداخل. وأما الأنف والحنجرة فهما من الجهاز التنفسي.

وأول من أشار إلى ذلك سابير Sapir إذ قال: "... لقد أشرت إلى أعضاء النطق. ويبدو للوهلة الأولى أن هذا يعني أن اللغة ما هي إلا نشاط غريزي عضوي. على كل حال، يجب ألا يخدعنا المصطلح. فعلى وجه الدقة لا يوجد ما يمكن أن يطلق عليه: (أعضاء النطق). ثمة أعضاء تفيد في إحداث النطق ... ولكنها ليست مستخدمة في النطق وحده، حتى يسوغ أن نطلق عليها: أعضاء النطق "[1].

أما أن اللغة ليست نشاطاً غريزياً عضوياً فصحيح. وأما أنها ليست مستخدمة في النطق وحده فصحيح كذلك. وأما أنه لا يوجد مسوّغ لتسميتها أعضاء نطق فغير صحيح ولا مسلّم به؛ فإن في هذه التسمية إقراراً بالوظائف النطقية لهذه الأعضاء، وليس في التسمية قصر لها على هذه الوظائف. ولا يوجد فيها ما ينفي أو يدرأ الوظائف الأخرى، تماماً كما أن نسبة بعضها إلى الجهاز الهضمي ليس فيه ما يدرأ الوظائف

---

(١) انظر : Edward Sapar . Language . N.Y. , A Harvest Book , 1949, p. 8-9

النطقية. وعلى ذلك فتسمية أعضاء النطق بهذه التسمية ما عليها من سبيل. وهي تسمية صحيحة باعتبار الوظيفة،وهي كذلك تسمية حقيقية لا مجازية (٢).

هذه الأعضاء قسمان، فقسم يشمل الأعضاء الرئيسة في النطق وهي: اللسان، والشفتان، والأسنان، واللثة، والحنك الصلب، والحنك اللين، واللهاة، والحلق، والحنجرة، والرئتان. وقسم يشمل الأعضاء المساعدة على إحداث عملية النطق، فتجعل عمل الأعضاء ميسوراً، مثل عضلات اللسان المساعدة، وغضاريف الحنجرة وعضلاتها وأنسجتها وأربطتها.

يجري ترتيب دراسة هذه الأعضاء في كتب الأصوات المعاصرة، من الخارج إلى الداخل، ابتداء من الشفتين وانتهاء بالحنجرة. وقد سار الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) على عكس هذا الترتيب. فابتدأ بأدخل الأصوات في القناة الصوتية كما رآها، وانتهى بذكر ما يخرج من الشفتين. وقد سار النحاة والقراء على طريقة الخليل هذه. وهذا واضح في ترتيب الأصوات في كتاب سيبويه،وفي كتب النحو واللغة، والقراءات. وقد ذهب بعض العلماء المحدثين إلى أن الخليل أخذ هذه الطريقة في الترتيب عن الهنود،لأنهم ساروا عليها أيضاً،وهو ادعاء لا يوجد ما يثبته حتى الآن.

١. الشفتان

هما بُنيتان لحميتان fleshy folds تغطيان عند انطباقهما الفم. وفي كل واحدة منهما حقلان، أحدهما داخلي ويسمى باطن الشفة، وما ينسب إليه من أصوات يسمى شفوياً باطنياً endolabial. والآخر خارجي ويدعى ظاهر الشفة. وما ينسب إليه من أصوات يسمى شفوياً خارجياً exolabial.

---

(٢) ذهب الدكتور كمال بشر إلى أن هذه التسمية من قبيل التوسع والمجاز. انظر كتابه: علم اللغة العام – الأصوات. القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣ ، ص٦٥.

وبهذا يكون في الشفتين أربعة حقول هي: باطن الشفة العليا، وظاهر الشفة العليا، وباطن الشفة السفلى، وظاهر الشفة السفلى.

أما ظاهر الشفة العليا وحده، أو باطنها وحده، فلا يعرف أنه موضع لنطق أي صوت من أصوات اللغات الإنسانية. ولكن ثمة أصواتاً تنطق مع إطباق ظاهر الشفتين العليا والسفلى إحداهما على الأخرى، وهي الأصوات الشفتانية bilabials، وبعضهم يسميها الشفوية الثنائية. ومن هذه الفئة الباء المجهورة [b]، والباء المهموسة [p]، والميم، والواو نصف الحركة التي في مثل [ولد] و [مولد].

غير أن ظاهر الشفة السفلى وباطنها، يستخدمان موضعين لنطق بعض الأصوات، بحيث يكون الواحد منها أسنانياً شفوياً ظاهرياً، أو باطنياً. ويجري هذا في نطق الفاء المهموسة [f]، والفاء المجهورة [v]. فعند إدخال الشفة السفلى إلى الداخل قليلاً، عند نطق هذين الصوتين أو أحدهما، يكون الصوت المنطوق أسنانياً شفوياً ظاهرياً. وعند نطق أحد هذين الصوتين بملامسة الأسنان العليا باطن الشفة السفلى، يكون الصوت شفوياً باطنياً. وأكثر الناطقين بهذين الصوتين في اللغات المختلفة يجعلونهما من هذا القبيل.

٢. اللسان:

هو العضو الرئيس في عملية النطق. وباعتبار أهمية اللسان في عملية النطق، فقد أطلقت أمم كثيرة كلمة (اللسان) على اللغة، كما هو الحال في العربية والإنجليزية والفرنسية واليونانية والفارسية والعبرية والروسية وغيرها.

يقسم اللسان – باعتبار وظائفه النطقية – إلى خمس مناطق هي:

(أ) نصل اللسان: وهو الجزء الأمامي منه. ويمكنك أن تميز في هذه المنطقة بين أقصى مقدمته، وتسمى مستدق اللسان tip or apex،

وما يليه ابتداء من نهاية المستدق، وتسير مع الخط المركزي نحو الخلف ١٠-١٥ ملمتراً، وتسمى هذه المنطقة أسلة اللسان lamina.

ومع أن هاتين المنطقتين تعدان في كثير من الدراسات الصوتية منطقة واحدة، فإن التفريق بينهما وظيفي؛ إذ يترتب عليه فرق في وصف بعض الأصوات. فالتاء التي تنطق مع ملامسة مستدق اللسان لباطن الأسنان العليا، تختلف عن التاء التي تنطق مع ملامسة أسلة اللسان لمقدم اللثة.

(ب) حافة اللسان blade: وهي المنطقة الجانبية من اللسان يمنة ويسرة. وأكثر اللغات تستعمل الجانب الأيمن، كما هو الحال عند نطق اللام في العربية.

(ج) وسط اللسان tongue-mid : وهي المنطقة التي تبتدئ من نهاية النصل حتى منتصفه.

(د) مؤخرة اللسان the back: وهي المنطقة التي تشمل المثلث الأخير منه.

(هـ) جذر اللسان the root: وهو الجزء المقابل لفراغ البلعوم.

٣- الأسنان:

لدى الإنسان البالغ اثنان وثلاثون سناً، ستة عشر في الفك العلوي، ومثلها في الفك السفلي. ولشكل الأسنان وطبيعة تركيبها تأثير في نطق الأصوات الصفيرية بخاصة، كالسين والشين والصاد والزاي، وتعمل على ترشيح الأصوات كلها بعامة.

تستخدم الأسنان موضعاً لنطق قسمين من الأصوات:

- الأصوات البيأسنانية (مما بين الأسنان) interdentals، وهي الأصوات التي تنطق بوضع مقدمة مستدق اللسان، بين الأسنان العليا والسفلى، كما هو الحال في الثاء والذال والظاء.

- الأصوات الأسنانية dentals، وهي الأصوات التي تنطق بوضع مستدق اللسان على بطن الأسنان العليا، كما هو في التاء والدال اللذين يحرص علماء التجويد على أدائهما في قراءة القرآن الكريم.

٤. اللثة velum

هو الحيز الذي يمتد من مغارز الأسنان، ويشمل الجسر اللثوي alveolar ridge، وينتهي بانتهاء التحدب الذي يقع بعده تقعر. ويمكن تقسيم هذه المنطقة على ضيقها إلى منطقتين أولاهما: مقدمة اللثة prealveoli، وثانيتهما: مؤخرة اللثة postalveoli. وتشمل اللثة مواضع نطق أكثر الأصوات في اللغات المعروفة. فهي موضع نطق الأصوات العربية الآتية: التاء والدال (كما ننطقهما في عربيتنا الفصيحة المعاصرة)، والراء، والزاي، والسين، والصاد، والضاد، والطاء، واللام، والنون.

٥. الحنك الصلب hard palate

ويسمى كذلك الغار، ويقع خلف اللثة. ويستغرق حيزه ما يقرب من نصف مساحة الفك العلوي. ويفرق بعض العلماء بين حيزين في هذه المنطقة، أولهما مقدم الحنك الصلب prepalate، وثانيهما مؤخر الحنك post palate. وفي منطقة الحنك الصلب يقع موضع نطق الجيم والشين والياء نصف الحركة، كالتي في [يلد] و [ميسرة]. وتسمى الأصوات التي يكون الحنك الصلب موضع نطق لها: أصواتاً حنكية أو غارية palatals.

٦. الحنك اللين soft palate

ويسمى الطَّبق، وهو المنطقة اللينة من الفك العلوي. وتبتدئ من نهاية الغار حتى نهاية ذلك الفك. والأصوات التي يكون الحنك اللين (الطبق) موضع نطق لها تسمى: الأصوات الطبقية velars، وهي: الكاف،

والجيم القاهرية، والخاء والغين المرققان، والنون الطبقية التي في مثل [منك] و English.

بالإضافة إلى كون الحنك اللين موضع نطق لبعض الأصوات، فإنه يكون موضع تفخيم لبعض الأصوات، كالصاد والضاد والطاء والظاء. وذلك برفع ظهر اللسان باتجاه الطبق، وإحداث تقعر في سطح اللسان. وتسمى الأصوات التي هنا شأنها مطبقة velarized. وبعضهم يسميها في الإنجليزية: uvularized. والتسمية الأولى أدق علمياً، لأنه لا علاقة للهاة uvula في تفخيم هذه الأصوات.

٧. اللهاة uvula

وهي عضلة شكلها الخارجي مخروطي، وهي مرنة قابلة للتحرك. ومن وظائفها أنها عند البلع تغلق الحجرة الأنفية، فتفصلها عن الحجرة الفموية.

وتعمل اللهاة على إنتاج بعض الأصوات، كالقاف الفصيحة المعاصرة، والخاء والغين المفخمين.

٨. الحلق pharynx

هو تجويف عضلي يقع بين مستقرق اللسان والحنجرة، ويبلغ طوله نحو ١٢سم، وهو مجرى عضلي غشائي يصل الفم بالمريء، ويكون ضيقاً في الأسفل، متسعاً من الجهة العليا.

في العربية صوتان حلقيان فقط هما: العين والحاء. وأما ما ذكره الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) وسيبويه (ت١٨٠هـ)[٢]، وشايعهم عليه سائر

---

(٢) كتاب سيبويه : تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة : الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٣ . ٤/٤٣٣ .

النحاة والقراء من كون أصوات الحلق ستة هي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء فغير دقيق.

٩. الحنجرة larynx

الحنجرة هي الجهاز الأساسي في التصويت phonation، ومن أهم أعضاء النطق، وتحتوي الحنجرة على أحد عشر غضروفاً. والوتران الصوتيان vocal cords في الحنجرة، هما اللذان يحدثان التصويت الذي يشمل الجهر والهمس، على النحو الذي سنراه بعدُ إن شاء الله. والحنجرة موضع نطق همزة القطع والهاء.

١٠. القصبة الهوائية: bronchi

وتدعى كذلك (الرغامى)، وهي أنبوب مرن مزوَّد بحلقات غضروفية غير كاملة الاستدارة. يؤثر طول الرغامى وتركيب الغضاريف فيها، في درجات الرنين المختلفة للأصوات. ورنين الرغامى يؤثر في معدل ذبذبات الوترين الصوتيين.

١١. الرئتان lungs

توصف الرئتان بأنهما عضوا التنفس الرئيسان. قوامهما اسفنجي، وتمتازان بقوة ومرونة كقوة المطاط ومرونته، والرئة اليمنى أكبر من اليسرى. يبلغ متوسط وزن الرئة اليمنى عند الرجال نحو ٧٠٠غم. ويبلغ متوسط وزن الرئة اليسرى عند الرجال أيضاً نحو ٥٠٠غم. أما عند النساء فتقلان عن هذا الوزن نحو ٢٠٠غم.

١٢. الأنف والحجرة الأنفية

تشمل الحجرة الأنفية فراغي الأنف وسائر الفراغات الأخرى، ومن ضمنها الجيوب الأنفية التي تخدم في تخفيف وزن الرأس، وإحداث

التوازن. ولهذه الحجرة وظائف صوتية؛ فهي حجرة رنين جيدة للأصوات الأنفية والمؤنفة. فإذا اختل أداؤها لم تعد حجرة رنين جيدة لهذه الأصوات. ويوصف صوت الميم والصيغ المتفرعة عنه؛ والنون والصيغ النطقية المتفرعة عنه، بأنها أصوات أنفية. وكونها كذلك يعني أن تيار الهواء يخرج من الأنف فقط عند نطقها.

وأما الأصوات المؤنفة nasalized فإن تيار الهواء يخرج عند نطقها من الحجرتين معاً، وإن كان القدر الأكبر منه يخرج من الحجرة الفموية. وبذلك تكون الحجرة الأنفية حجرة رنين للأصوات المؤنفة، الأمر الذي يبرز الغنة المصاحبة لهذا النوع من الأصوات. ولكن إذا زادت كمية الهواء التي تخرج من الأنف المصاحبة لها، بقدر يزيد على المألوف، ظهر التأنيف عيبا نطقيا يطلق عليه (الخنب) و (الخنف).

من المعلوم أن المادة المخاطية اللزجة التي تغطي باطن الأنف والحجرة الأنفية، تعمل على امتصاص قدر من شدة الصوت وقوته، مما يجعله مقبولاً. ومن المعلوم كذلك أن هذه المادة تمتص من قوة الصوت بمقادير متفاوتة من شخص إلى آخر. وهذا يؤثر في التمايز بين الأشخاص في نطق الأصوات، وهو من ضمن العوامل التي تكوّن البصمة الصوتية عند الفرد.

وليس التفاوت في درجة الامتصاص علامة فارقة بين شخص وآخر فقط، فهو بالإضافة إلى ذلك، يظهر متفاوتاً بين حالة وأخرى، عند الشخص الواحد. فدرجة الامتصاص عند الشخص المجهد من الحركة السريعة في الركض، وعند الشخص المريض، والغضبان، أقل مما هي عليه عند الشخص في أحواله العادية.

[٢] ميكانيكية النطق

ميكانيكية النطق هي الآلية التي يجري بها إحداث الصوت اللغوي ونطقه. وتشمل هذه الآلية مجموعة من العمليات أهمها: توليد تيار الهواء اللازم لإحداث الصوت وتوجيهه، وعمل الوترين الصوتيين وهو الذي نسميه التصويت Phonation، وطريقة تحرك الأعضاء الناطقة. وعلى هذا الأساس يمكن توزيع الأصوات على النحو المبيّن في ما يأتي:

١. الأصوات باعتبار تيار الهواء

يولّد تيار الهواء بسبب اختلاف الضغط في المناطق والأحياز المتجاورة. هذا هو القانون الفيزيائي العام الذي بمقتضاه يولّد تيار الهواء اللازم لإحداث عملية النطق. ويحدث هذا الضغط في إحدى ثلاث مناطق هي: الرئتان، والحنجرة، والفم. ولما كان توجه تيار الهواء في كل واحدة من هذه المناطق الثلاث، إما أن يكون من الداخل إلى الخارج، أو من الخارج إلى الداخل، فإن ستة أنواع من الأصوات اللغوية، يمكن إنتاجها. وهذا حديث موجز عن كل نوع:

(أ) الأصوات الرئوية الخارجة egressive pulmonics

يستغل الإنسان الزفير لإنتاج أكثر الأصوات اللغوية التي تستعملها اللغات المعروفة، ويسميها بعضهم: الأصوات الضغطية الخارجة egressive pressure sounds. وأصوات العربية كلها رئوية خارجة، وأكثر أصوات لغات العالم كذلك.

(ب) الأصوات الرئوية الداخلة ingressive pulmonics

وهي أصوات تنطق مع الهواء الداخل إلى الرئتين، في عملية الشهيق. ويسميها بعضهم أصواتاً شهيقية. وثمة لغتان اثنتان فقط تنتجان أصواتاً شهيقية في استعمالات فونيمية. واللغتان هما الدامينية Damin،

وهي لغة إحدى القبائل في الأدغال الأسترالية. ومايدو Maidu وهي إحدى لغات الهنود الحمر في بعض مناطق ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة. لكن نطق بعض الأصوات مع الشهيق في العربية وفي غيرها، في استعمالات غير فونيمية ولا ألوفونية أمر غير مستغرب؛ فإننا نعهد ذلك في نطق من يعدّ بسرعة، دون توقف وبصوت خفيض. وفي أداء بعض الممثلين على خشبة المسرح. وفي حديث من يجري بسرعة إذا استوقفته فكلمك. إن الشخص في مثل هذه المواقف يتكلم مع الزفير والشهيق.

(ج) الأصوات الحنجورية الخارجة egressive glottalics

هذا النوع من الأصوات لا علاقة له بزفير ولا شهيق. لإنتاج مثل هذه الأصوات يتوقف الزفير تماماً، ويحدث ضغط على منطقة الحنجرة التي تنخفض قليلاً، ويغلق الوتران الصوتيان غلقاً محكماً. ويتزامن مع ذلك كله اتخاذ بعض أعضاء النطق، موقعاً لنطق الصوت الذي نريد أن ننطقه حنجورياً خارجاً كالكاف، أو الباء، أو التاء، أو السين؛ فيكون نطق هذه الأصوات حنجورياً لا رئوياً .وأكثر الأصوات الحنجورية الخارجة من المهموسات. ويشيع استعمال هذه الأصوات في بعض اللغات الأفريقية، وعدد من اللغات القوقازية، ولغات الهنود الحمر.

(د) الأصوات الحنجورية الداخلة glottalic ingressives

عند نطق هذه الأصوات، يقع ضغط على الحنجرة التي تنخفض قليلاً إلى الأسفل، مما ينجم عنه أن يتوجه تيار الهواء من الخارج إلى الداخل. وتتسع منطقة الحلق، اتساعاً ملحوظاً عند نطق هذه الأصوات. يشيع هذا النوع من الأصوات في بعض لغات شبه الجزيرة الهندية، وبعض اللغات القوقازية. وأكثر أصوات هذا النوع مجهور لا مهموس.

(هـ) الأصوات الفموية الخارجة oral egressives

تنطق هذه الأصوات دون حاجة إلى الرئتين أو الحنجرة مصدراً للهواء، بل يستعمل الهواء الموجود داخل الفم فقط. عند نطق هذا النوع من الأصوات، يزداد الضغط الواقع على المنطقة التي بين الحنك اللين وموضع نطق الصوت. ويضيق حجم المنطقة الأمر الذي يجعل الهواء يتحرك من الداخل إلى الخارج.

(و) الأصوات الفموية الداخلة oral ingressives

عند نطق هذا النوع من الأصوات يزداد الفراغ الواقع بين مصدر الهواء وموضع النطق. ويقل الضغط الواقع على تلك المنطقة، ويتوجه الهواء من الخارج إلى الداخل. من الأصوات التي تنتج بهذه الطريقة اللام الامتصاصية التي تستعمل في بعض البلاد العربية، لزجر بعض الحيوانات. غير أن بعض اللغات الأفريقية تستخدم هذا الصوت فونيماً في استعمالات الناطقين بها.

ولما كان الجهد الذي يبذله الإنسان، عند نطق هذا النوع من الأصوات كبيراً، عزفت اللغات الإنسانية عن استخدام آلية النطق، في إنتاج أصوات فونيمية من هذا النوع.

أما استخدام هذا النوع من الأصوات، في غير الوظائف الفونيمية للغة، فذلك أمر لا يتعارض مع الحقيقة اللغوية القائلة: إن الأصل في اللغة أن تؤدى بقدر معقول من الجهد. ذلك أن هذا القول إنما ينطبق على النظام الفونيمي للغة. ولا ينطبق على أصوات أخرى نستعملها في حياتنا، خارج النظام الفونيمي للغة.

قد يقال: إن هذا النوع من الأصوات، ربما كان منتشراً ضمن النظام الفونيمي في بعض اللغات البدائية. قد يكون هذا صحيحاً إلى حد كبير. ولكن ليس عندنا ما يثبت صحة هذه المقولة. ويظل الأمر في نطاق الممكن تصوره.

[٢] التصويت phonation

يستخدم هذا المصطلح في الدلالة على الوظائف الصوتية،ذات الطابع اللغوي التي يؤديها الوتران الصوتيان. وهذا يعني أن ثمة وظائف يؤديها الوتران ليست ذات طابع لغوي. فإن الوضع الذي يتخذانه في حال التنفس من غير نطق، ليس ذا طابع لغوي. في حال التنفس يبتعد الوتران الصوتيان أحدهما عن الآخر بصورة كبيرة،كما هو واضح في الشكل (١).

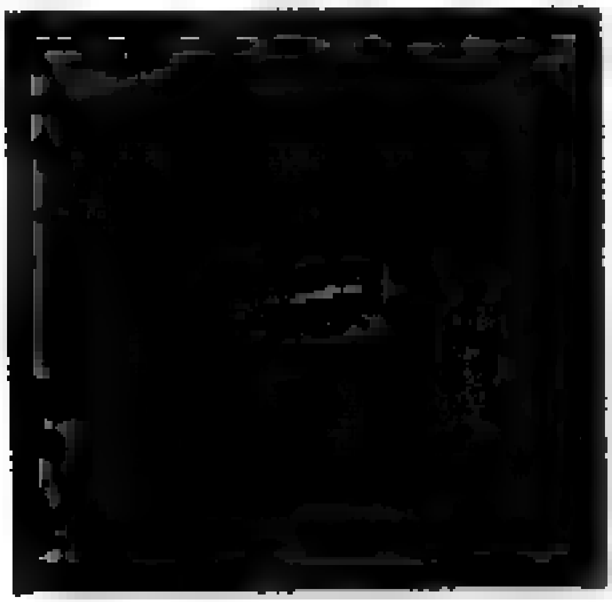

الشكل (١)

الوتران الصوتيان في وضع الراحة

أما الأوضاع ذات الوظائف اللغوية للوترين الصوتيين فأشهرها الأوضاع الآتية:

أولاً: الجهر voicing

في هذا الوضع يقترب الوتران الصوتيان أحدهما من الآخر، حتى تكون المسافة بينهما غير كافية لمرور الهواء بحرية وطلاقة، كما هو واضح في الشكل (٢). وعندما يخترق الهواء المسافة الضيقة التي بينهما، يبتعدان ثم يعودان فيقتربان. وتسمى حركة الابتعاد والرجوع معاً: "ذبذبة". وتتكرر العملية مع اختلاف الذبذبات بحسب المعايير الآتية:

الشكل (٢)

الوتران الصوتيان في أدنى اقتراب لهما في الجهر

١. كتلة الوترين الصوتيين

كلما كانت كتلة الوترين أقلّ، كان ترددهما أكثر فكان الصوت أرقّ. وكلما كانت كتلتهما أكبر كان ترددهما أقلّ، فكان الصوت أجشّ غليظاً.

٢. طول الوترين

كلما كان الوتران أقصر كان ترددهما أكثر فكان الصوت عذباً، وكلما كانا أطول كان ترددهما أقلّ، فكان الصوت ذا ضخامة كأنه مفخم.

٣. شدة الوترين

كلما كان الوتران مشدودين أكثر، كان ترددهما أكثر، فكان الصوت حاداً. وكلما كانت شدتهما أقل كان ترددهما أقل فكان الصوت غليظاً.

بسبب هذه العوامل الثلاثة، نستطيع أن نفسّر رقة صوت المرأة بالقياس إلى صوت الرجل، ورقة صوت الطفل بالقياس إليهما. وبيان ذلك أن الوترين الصوتيين يترددان عند الرجال بما يتراوح بين ١٢٠-١٤٠ ذبذبة

في الثانية، في حين أنهما يترددان عند النساء بما يتراوح بين ٢٤٠-٢٦٠ذ/ث، ويترددان عند الأطفال بما يزيد على ٢٦٠ذ/ث .وبالإمكان أن يتعرف الناطق إلى الصوت المجهور، بأن يضع إصبعه على تفاحة آدم؛ ليلمس أثر ذبذبات الجهر. ويمكن أن يلمس هذا الأثر إذا وضع إصبعيه في أذنيه، بل إذا وضع يده على جبهته أو صدره.

والأصوات المجهورة في العربية المعاصرة هي: الحركات كلها قصيرةً وطويلة، الباء، الجيم، الدال، الذال، الراء، الزاي، الضاد، الظاء، العين، الغين، اللام، الميم، النون، الواو نصف الحركة (في مثل ولد ومولد)، والياء نصف الحركة (في مثل: يلد وميسرة).

وقد وصف سيبويه وغيره من النحاة واللغويين العرب المتقدمين، والقراء بالإجماع، الأصوات الآتية بأنها مجهورة، كالأصوات المذكورة آنفاً: الهمزة، والطاء، والقاف[4].

أما همزة القطع فلا مجال لصحة القول بجهرها، إلا إذا كانوا يقصدون همزة الوصل التي هي حركة خالصة. فإذا كانوا يقصدون ذلك فهم على حق. ولا يوجد دليل قاطع على أنهم كانوا يقصدون همزة الوصل، وهم يصفون الهمزة – هكذا بإطلاق - بأنها مجهورة. وأما وصفهم الطاء بأنه صوت مجهور، فقد ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى الحكم على هذا الوصف بأحد الاحتمالات الآتية[5]:

١. يحتمل أنهم أخطؤوا في التقدير فظنوا أن الطاء مجهور.
٢. يحتمل أنهم كانوا ينطقون الطاء بما يشبه نطق الضاد في العربية الفصيحة المعاصرة.

---

(٤) كتاب سيبويه ٤/٤٣٤ .

(٥) كمال بشر، علم اللغة العام – الأصوات ١٠٣-١٠٤ .

٣. لعلهم كانوا ينطقون الطاء مشرباً بالتهميز glottalization، على النحو الذي يجري نطقه به على ألسنة السودانيين.

ولنا في المسألة رأي آخر، سنذكره في موطن آخر، من هذا الكتاب، إن شاء الله(٦).

ننتهي من هنا إلى أن وصف سيبويه والنحاة والقراء صوت الطاء بأنه مجهور وصف صحيح. ولا شك عندي في أن القوم كانوا ينطقونه كذلك.

وأما وصفهم القاف بأنه صوت مجهور، فلا شك أنه صحيح كذلك، باعتبار نطقهم له، لا باعتبار نطقنا له في العربية الفصيحة المعاصرة. ولم يكن نطقهم له كالجيم القاهرية، كما ظن بعض الباحثين، بل مثل مفخم الجيم القاهرية، وهو نطق ما زلنا نجد له آثاراً في بعض اللهجات المحكية في عدد من البلاد العربية، كما في نطق بعض القرى والبدو في الأردن، فإنهم ينطقون القاف لهوية مجهورة في مثل (قماش، وقلب، وقلاّب وغيرها).

ثانياً: الهمس

في هذا الوضع يبتعد الوتران الصوتيان أحدهما عن الآخر، حتى تكون المسافة بينهما كافية لمرور الهواء بحرية وطلاقة، دون اعتراض ،وبذلك لا يتذبذب الوتران (انظر الشكل ٣). وقد يكون تيار الهواء قوياً سريعاً بصورة تؤدي إلى إحداث ضجة وخلخلة فيكون الصوت مهموساً مخلخلاً، كما في الأصوات الوقفية المهموسة النفسية (بفتح الفاء)، وهي التي تكون متبوعة بدفقة هواء، مثل:[p^h ، t^h ، K^h]. ويكون تيار الهواء ضعيفاً، عند نطق الأصوات المهموسة غير المخلخلة التي يمكن تسميتها

---

(٦) انظر : "الرواسب اللغوية" في الفصل الأول من الباب الثالث من هذا الكتاب.

بالانسيابية، مثل الفاء والسين والشين؛ إذ لا تتجاوز سرعة الهواء عند نطقها ربع سرعته عند نطق الأصوات الوقفية النَفَسية المهموسة الثلاثة التي ذكرناها.

الشكل (٣)

الوتران الصوتيان في أدنى اقتراب لهما في الهمس

أما الأصوات المهموسة في العربية الفصيحة المعاصرة فهي: التاء، والثاء، والحاء، والخاء، والسين، والشين، والصاد، والطاء، والفاء، والقاف، والكاف، والهاء. وقد وضحنا من قبل أن الطاء والقاف كانا مجهورين في النطق العربي القديم كما جاء في وصف الخليل وسيبويه والقراء بالإجماع.

ثالثاً: الهمز

في هذا الوضع يلتقي الوتران الصوتيان التقاءً تاماً يسد مجرى الهواء عنيهة، بحيث لا يجد له منفذاً من بينهما، فيتوقف تيار الهواء عن السيرورة، ثم يفتح المجرى بابتعاد أحد الوترين عن الآخر. ويتخذ الوتران هذا الوضع عند نطق همزة القطع. ولذلك سُمّيتْ هذا الوضع بهذه

التسمية (الهمز). هذه هي الطريقة التي تصدر بها همزة القطع. فإذا نطقت بغير قفل محكم للوترين الصوتيين، كانت الهمزة مسهّلة.

في ضوء ذلك يتبين لنا أن نطق الهمزة، إنما يكون في وضع مغاير لما يتخذه الوتران الصوتيان عند نطق أي صوت رئوي خارج مهموس، ومغاير لأي وضع يتخذانه عند نطق أي صوت آخر. ومع ذلك، فقد ذهب بعض علماء الأصوات المعاصرين منهم دانيال جونز[7]، وهفنر[8] من الغربيين، والدكتور عبدالرحمن أيوب من علماء الأصوات العرب، إلى أن همزة القطع صوت مهموس[9]. وقد حكم هؤلاء على الهمزة بذلك، بسبب عدم تردد الوترين عند نطقها، تماماً كما أنهما لا يتذبذبان عند نطق الأصوات المهموسة. وذهب فريق آخر منهم الدكتور إبراهيم أنيس[10] والكتور كمال بشر[11] إلى أن الهمزة ليست مجهورة ولا مهموسة؛ وذلك باعتبار الوضع الذي يتخذه الوتران الصوتيان عند نطقها، لا باعتبار انعدام الذبذبة؛ لأن انعدام الذبذبة نتيجة لهذا الوضع الذي يتخذه الوتران الصوتيان عند نطقها. ولا شك أن هذا المذهب أرجح وأدق.

---

(٧) انظر : Daniel Jones . An Outline of English Phonetics . p.150

(٨) انظر :

R. Heffner. General Phonetics . The University of Wisconson Press, 1952 , p. 125 .

(٩) عبد الرحمن أيوب. أصوات اللغة – ط ٥ ، القاهرة ، ١٩٦٨ ،ص١٨٣ هامش ٢.

(١٠) إبراهيم أنيس. الأصوات اللغوية ط ٥ ، القاهرة ، ١٩٧٥ ،ص٩٠ .

(١١) كمال بشر. علم اللغة العام – الأصوات ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٣ ، ص٦٥ .

رابعاً: الوشوشة whisper

في هذا الوضع يقترب الوتران الصوتيان، أحدهما من الآخر من جهة، ويبتعدان من جهة أخرى . و يؤدي هذا إلى أن تخف سرعة الهواء، بخاصة في الجهة التي يبتعد فيها الوتران أحدهما عن الآخر . و تتراوح سرعته في الأصوات الموشوشة بين ٢٠ –٤٠ ز /ث .

وكلما كانت الترددات أقرب إلى الحد الأدنى من هاتين السرعتين، كانت وشوشة الهواء في الصوت أكثر تحققا . وكلما كانت تردداته أقرب إلى الحد الأعلى منهما، كانت وشوشة الصوت أقل تحققا .

غير أن اقتراب الوترين الصوتيين من جهة، وابتعاد أحدهما عن الآخر من جهة أخرى، يفقد الصوت قدرا من درجة رنينه . ويظهر هذا واضحا في فقدان الحركات لقدر كبير من درجة رنينها، عندما تقع موقعا تصبح فيه موشوشة .

وفي حال الوشوشة تضيق الحنجرة، ولا يتذبذب الوتران. والوظيفة الأساسية التي تؤديها هي إسقاط التذبذب من أداء الوترين الصوتيين، الأمر الذي جعل بعض العلماء يعتقدون أن الوشوشة تهدف إلى إسقاط الجهر عن الأصوات المجهورة.

يتحول الصوت الذي كان في الأصل مجهوراً، إلى صوت موشوش، عندما يكون مجاوراً لصوت مهموس، فيفقد بعض خصائصه، وأهمها ذبذبة الوترين الصوتيين، كما في كلمتي (سوس، كاس). فإن الواو والألف فيهما يمكن أن ينطق بحيث لا يعود لذبذبة الوترين الصوتيين فيهما وجود ملحوظ. ومع ذلك يمكن أن يظل هذان الصوتان على حالهما الذي كانا عليه، دون فقدان الذبذبة في نطقهما، فطريقة النطق هي الفيصل في ذلك.

يقودنا هذا إلى التفريق بين مصطلح الصوت الموشوش الذي عرضنا مفهومه، ومصطلح الكلام الموشوش الذي نؤديه بصوت خفيض عندما نسرّ بحديث لشخص ما. فهما إذن ليسا شيئاً واحداً، ولا مصطلحاً

دا مفهوم واحد. وإذ عرضنا مفهوم الصوت الموشوش، تبين لك أن هذا الصوت يمكن أن يكون موشوشاً حتى وهو منطوق بصوت مرتفع. وذلك على نقيض الكلام الموشوش الذي يؤدى بصوت خفيض؛ الأمر الذي يؤدي إلى إسقاط الجهر عن الكلام كله باستبدال وضع الوترين الصوتيين في الوشوشة بوضعهما في الجهر، وإسقاط ذبذبة الوترين. وكلما كان الصوت أخفض، كان اختفاء حالة الجهر عن المجهورات في الحديث كله أوضح. فإذا تبين لك ذلك عرفت أن ما ذهب إليه الدكتور سعد مصلوح أن الكلام الموشوش مجهور ومهموسه مهموس[١٢] بحاجة إلى مراجعة ونظر.

---

(١٢) انظر : تعليقاته على الكتاب الذي ترجمه لأرنست بولجرام، في علم الأصوات الفيزيقي ، القاهرة : ١٩٧٧ ، ص٢٢٦-٢٢٧ .

[٤] حركات الأعضاء الناطقة

يخرج الزفير من الرئتين، حتى إذا وصل إلى الحنجرة اتخذ سبيله ماراً بين الوترين الصوتيين، ثم يمر بالحجرة الفموية، وقد يتخذ سبيله عبر الحجرة الأنفية كذلك.

تيار الهواء في رحلته هذه، إما أن يمر دون اعتراض فيسير الهواء حراً طليقاً، ولكنه يتكيف بالحجرات التي يمرّ بها. وإما أن يعترض في مكان ما في الحجرة الفموية. في الحالة الأولى، أي عند عدم وجود اعتراض، يكون الصوت المنطوق حركة vowel.

أما إذا اعترض تيار الهواء في مكان ما في الحجرة الفموية، فإن هذا الاعتراض يكون على نحو من الأنحاء الآتية:

١. قد يكون الاعتراض كلياً، بحيث يتوقف تيار الهواء هنيهة، في موضع ما في الحنجرة أو الفم، فيكون الصوت الذي سينطق صوتاً وقفياً stop sound. ويتم إنتاج هذا النوع من الأصوات في أربع مراحل هي:

(أ) التقاء العضوين الناطقين التقاءً تاماً يسدّ مجرى الهواء

(ب) توقف تيار الهواء عن السيرورة خلف منطقة الالتقاء التي هي موضع نطق ذلك الصوت

(ج) إرسال العضوين الناطقين أو أحدهما

(د) سماع انفجار ذلك الصوت.

الأصوات الوقفية في العربية الفصيحة المعاصرة هي: همزة القطع، والباء، والتاء، والجيم، والدال، والضاد، والطاء، والقاف، والكاف. وهنا لنا وقفة مع الجيم في الفصيحة المعاصرة. إنه في الحقيقة صوت مركب من صوتين أحدهما الدال، والآخر الجيم الشامية

وكون الجيم صوتاً مركباً جعل بعض العلماء يرفضون وصفه بأنه وقفي، بل لا بد من وصفه بأنه مركب[١٣]. والحق أن الصوت إنما يكون وقفياً إذا توافرت فيه معايير الصوت الوقفي الأربعة التي ذكرناها آنفاً. وهذه المعايير الأربعة متوافرة في نطق الجيم؛ فالتقاء العضوين الناطقين، وتوقف تيار الهواء، وإرسال العضوين أو أحدهما، وسماع الانفجار، كل أولئك سمات واقعة في نطق الجيم في الفصيحة المعاصرة، وبذلك فإنه صوت وقفي. وهذا لا يعارض وصف هذا الصوت بأنه مركب، فالوصفان صحيحان.

٢. قد يكون الاعتراض كلياً، في مكان ما في الحجرة الفموية، من غير أن يؤدي هذا الاعتراض إلى توقف تيار الهواء. إنه يغير اتجاهه فقط. يحدث هذا عند نطق الميم والنون واللام. فعند نطق الميم تنطبق الشفتان انطباقاً كاملاً ، يمنع تيار من الخروج من بينهما. ولكن تيار الهواء لا يتوقف، بل يغيّر اتجاهه نحو الحجرة الأنفية ويخرج منها.

أما عند نطق النون فإن مقدمة اللسان تلامس اللثة، وتسدّ مجرى الهواء، فيتجه نحو الحجرة الأنفية. وأما اللام فإن مقدمة اللسان عند نطقه تلامس اللثة، وتسدّ مجرى الهواء، فينطلق من جانبي اللسان. ولذلك يوصف هذا الصوت بأنه جانبي. وفي كل الأحوال فإن هذه الأصوات الثلاثة استمرارية، ولا يجوز أن يوصف أيّ منها بأنه وقفي، بذريعة انسداد مجرى الهواء عند موضع النطق؛ فهذا الانسداد لا يوقف تيار الهواء، وإنما يغير اتجاهه فقط.

٣. قد يكون الاعتراض جزئياً، وذلك بتضييق مجرى الهواء في موضع النطق، دون أن يؤدي هذا التضييق إلى احتكاك الهواء بجدران القناة الصوتية في موضع النطق. وينجم عن هذا الاعتراض إنتاج

---

(١٣) كمال بشر ، مرجع سابق ،ص ١٢٦.

صوتين فيهما من خصائص الحركات، ومن خصائص الصوامت. ولذلك يسمى الواحد منهما نصف حركة semi vowel. هذان الصوتان هما: الواو في مثل [ولد] و [مولد]، والياء في مثل [يلد] و [ميسرة]. في هذين الصوتين من خصائص الحركات: الصائتية، والوضوح السمعي sonority، وفيهما من خصائص الصوامت أنهما يقبلان الوقوع موقع الصامت في الكلمة، كما في [بيت] و [موت]، وأنهما يقبلان الحركة كما يقبلها الصامت فتقول: يَروم ووَلَد، ووَلِد.

٤. قد يكون الاعتراض لحظياً مكرراً، كما في: الراء الذي ينطق بالتقاء مقدمة اللسان باللثة لحظة، ما يلبث اللسان بعدها أن ينبعث، ثم يعود إلى ملامستها. وتتكرر العملية بمقدار التركيز على نطق هذا الصوت. ولا يكون في هذا النطق شيء من احتكاك الهواء بموضع النطق.

٥. قد يكون الاعتراض بإحداث تضييق وتوتر في عضلة الحلق، يؤديان إلى توتر عمود الهواء، دون أن يكون في ذلك شيء من الاحتكاك، وهذا هو صوت العين. ومن الغريب حقاً أن كثيرين من علماء الأصوات العرب المعاصرين يصفون العين بأنه صوت احتكاكي. يقول العلامة كمال بشر "فالعين إذن صوت حلقي احتكاكي مجهور " ثم قال: "والحق أن تكوين العين فيه غموض لم يتضح لنا بعد، وهي أقل الأصوات الاحتكاكية احتكاكاً"[١٤]. أما أن فيه غموضاً لم يتضح بعد؛ فسببه عدم معرفة بعض العلماء أن الذي يحدث عند نطق العين هو توتر عضلة الحلق، بحيث يتأثر عمود الهواء بذلك؛ فيتوتر عمود الهواء كذلك. وهذه هي الحقيقة النطقية لصوت العين. ولكن هذا الصوت ليس احتكاكياً، ولا هو أقل الاحتكاكيات احتكاكاً.

---

(١٤) كمال بشر ، مرجع سابق ، ص١٢٦ .

٦. قد يعترض الهواء اعتراضاً جزئياً في موضع النطق، وذلك بسبب التضييق الذي يكون هناك. ويسمى الصوت الذي ينطق بهذه الطريقة احتكاكياً fricative. ولا يكون الصوت احتكاكياً حتى يؤدي التضييق في موضع النطق، إلى مباشرة الهواء لهذا الموضع، فيسمع حفيف الهواء قويا أو ضعيفا. يسمع الحفيف قوياً إذا كان التضييق أكبر وممر الهواء أضيق، فتشتد سرعة الهواء ويزيد ضغطه؛ مما يؤدي إلى زيادة الحفيف الذي هو الأثر السمعي للاحتكاك. ويسمع الحفيف ضعيفاً إذا كان التضييق أقل وممر الهواء أوسع. وهو أمر يؤدي إلى تخفيف سرعة الهواء، وتقليل ضغطه في موضع النطق .

وقد ذهب بعض العلماء إلى تقسيم الاحتكاك قسمين اثنين[١٥]، أحدهما يسمى احتكاك الحجرة cavity friction. وفيه يحدث تماس الهواء في الحجرة الفموية، بكل ما يلامسه من تلك الحجرة. والحق في نظري أن هذا النوع ليس له صلة بمفهوم الاحتكاك؛ لأن مثل هذا يجري عند نطق الأصوات جميعاً؛ فما ينبغي أن يسمى هذا احتكاكاً، ما دام التماسُ لا يؤدي إلى حفيف، وما دام التماس غير ناجم عن تضييق

والآخر ويسمى احتكاكاً موضعياً، وهو الذي يصح أن يطلق عليه مصطلح الاحتكاك؛ لأن شرطيه وهما: التضييق والحفيف، إنما يكونان عند إنتاج الصوت الاحتكاكي.

والأصوات الاحتكاكية في العربية المعاصرة هي: الثاء، والحاء، والخاء، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والظاء، والغين، والفاء، والهاء.

---

(١٥) انظر :

Kenneth Pike. Phonetics. The University of Michigan press, 1975, p. 138.

والاحتكاك له قسمة أخرى. فقد يكون الاحتكاك أفقياً؛ بمعنى أن قوة الحفيف الاحتكاكي تتخذ وضعاً، يظهر معه الصوت ممتداً في مساحة أفقية، مع توجهه إلى الأمام. ومن هذا النوع الحاء والهاء.

وقد يكون الاحتكاك عمودياً؛ وذلك بأن تعترض قوة الحفيف الاحتكاكي، اعتراضاً يجعلها تتخذ وضعاً عمودياً. وهذا واضح عند نطق الثاء والذال خاصة.

والأصوات الاحتكاكية من أضعف الأصوات اللغوية، من جهة الوضوح السمعي؛ لأن قسماً كبيراً من طاقة الصوت يضيع باحتكاك الهواء بجدران القناة الصوتية. ولكن الأصوات الاحتكاكية المجهورة أقوى من الأصوات الاحتكاكية المهموسة. والسبب في ذلك، هو أن الجهر في ذاته طاقة لا تضيع باحتكاك الهواء بموضع النطق.

يتولد قسم من طاقة الصوت الإسماعية في منطقة الوترين الصوتيين، وذلك حين يتخذ الوتران وضع الجهر. وينطلق الصامت المجهور بهذه الطاقة نحو موضع النطق. فإذا وجد التضييق في موضع النطق، حدث الاحتكاك الذي يؤدي إلى ضعف القوة الإسماعية للصوت. ويعوض الجهر في الوقت نفسه، الطاقة الضائعة بسبب الاحتكاك.

تؤثر الأصوات الاحتكاكية في الأصوات المجاورة لها، وتتأثر بها. وتختلف درجة التأثير والتأثر باختلاف الأصوات نفسها.

[٥] صفات تابعة

الصفة التابعة هي الصفة التي تتبع الصوت أو ترد معه، فتغير شيئاً من ملامحه، بغض النظر عن كون هذا التغيير مؤدياً إلى تغيير فونيمي أم لا. وتعني تبعية الصفة للصوت أنه يمكن أن يكون بغيرها؛ فالحركة المؤنفة مثلاً، يمكن أن تنطق بغير تأنيف، فالتأنيف صفة تابعة. ويقال مثل ذلك عن التفخيم وسائر الصفات التي سنذكرها في ما هو آت:

أولاً: الأصوات النفَسية aspirated sounds

يطلق مصطلح الأصوات النفسية (بفتح الفاء) على بعض الأصوات الوقفية التي تعقبها أو تسبقها دفقة هواء، والشائع في اللغات وجود دفقة من الهواء تردُ وكأنها استمرار للصوت، مع أنها في الحقيقة تابعة له، وجزء مكمل له في بعض السياقات.

الأصوات النفسية مهموسة في الغالب؛ والسبب في ذلك أن الصوت المجهور يحتاج إلى جهد لإنتاجه كما هو معروف. وليس من شك في أن دفقة الهواء تحتاج إلى ضغط يكافئ الجهد العضلي. ولما كانت دفقة الهواء جزءاً مكملاً وتابعاً له، فإن الاقتصار على السمة الأساسية للصوت المجهور، وهي الجهر، يصبح أمراً واقعاً.

فإذا أضفنا إلى ذلك أن دفقة الهواء الناجمة عن انفجار الصوت الوقفي المجهور قوية، يبرز معها الصوت ويظهر، تبين لنا أن الحاجة إلى إتباع الصوت الوقفي المجهور، بدفقة هواء غير دفقة الانفجار، ليس لها حاجة عند النطق.

أما الصوت المهموس فإن إلحاق حدث صوتي مكمل له، لا يجعل الناطق يتكلف جهداً لإنتاجه. زد على ذلك أن دفقة الهواء الناجمة عن انفجاره، قد تضعف إلى درجة تجعل الصوت غير مميز، الأمر الذي يجعل إتباعه بدفقة هواء، في بعض السياقات، أمراً ضرورياً.

التاء في العربية صوت نَفَسي، عندما يكون ساكناً غير متحرك. ولذلك يحرص علماء القراءات والتجويد، على إبراز هذا الصوت، وهو ساكن، بدفقة هواء تجعله واضحاً مميزاً. وفي الإنجليزية ثلاثة أصوات توصف بأنها نفسية، في بعض السياقات التي ترد فيها، وذلك كما في ice cream فإن الصوت [k] في أول الكلمة الثانية صوت نَفَسي، وليس شأنه كذلك في مثل: [back] مثلاً.

ثانياً: أصوات التفخيم emaphatics

تستخدم اللغات طرقاً متعددة في تفخيم الصوت. وهذا لا يعني أن الصوت الواحد يمكن أن يفخم بطرق متعددة. ولكنه يعني أن وسائل التفخيم متعددة، يسلك أهل اللغة واحدة منها في تفخيم صوت، وأخرى في تفخيم غيره من الأصوات التي تقبل التفخيم.

وينبغي أن نفرق هنا بين التفخيم باعتباره آلية صوتية، كما هو في تفخيم اللام والراء والصاد في العربية، والتفخيم باعتباره ضخامة مرافقة لحديث بعض الأشخاص، فيقال هذا شخص صوته ضخم.

ولضخامة الصوت هذه أسباب كثيرة منها ما له صلة بالوترين الصوتيين، كما وضحنا من قبل، ومنها ما له صلة بحجم حجرات الرنين عند الشخص ذي الصوت الضخم.

وعندما نتحدث عن تفخيم الأصوات، فإننا لا نقصد ضخامة الكلام، بل تفخيم الصوت الواحد، وطرقه في العربية ما يأتي:

١- الإطباق

الإطباق عملية تؤدي إلى تفخيم الصوت، وفيها:

(أ) يوضع اللسان في نفس موضعه عند نطق نظيره المرقق.

(ب) يرفع ظهر اللسان باتجاه الطبق، حتى يقترب منه جداً، مع ترك منفذ للهواء في منطقة الطبق نفسها. ورفع ظهر اللسان باتجاه الطبق يسمى في كتب التراث استعلاء. وحتى نوضح كيف يتم نطق الصاد مثلاً، وهو صوت مطبق، فإن مقدمة اللسان تتحرك حتى تكون في محاذاة اللثة، كما تكون عند نطق السين. ثم يرتفع ظهر اللسان حتى يقترب من منطقة الطبق.

والأصوات المطبقة في العربية أربعة هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

من الواضح أن الطبق هو منطقة تفخيم هذا النوع من الأصوات. ولذلك فإن المصطلح الإنجليزي الذي يستعمله أكثر علماء الأصوات في الغرب هو velarization. وهو مصطلح موفق من وجهين:

أولهما: ما قلناه وهو أن الطبق لا غيره هو منطقة التفخيم. وهو مصطلح أفضل بكثير من نظيره الذي يستعمله نفر من الغربيين وهو uvularized sounds أي: الأصوات الملهاة، نسبة إلى اللهاة uvula. وقد وضحنا أن الطبق لا اللهاة هي منطقة التفخيم.

ثانيهما: وهو أن اللاحقة [-ized] في الإنجليزية، إنما تلحق ببعض الأسماء، لتدل على أمر عارض فيها. وهذا يتفق مع الفكرة التي جعلنا الإطباق على أساسها صفة ثانية للصوت، وليست صفة أساسية فيه. وهذا مرتبط أيضاً، بفكرة أن الأصوات المرققة في اللغة هي الأساس، وأن التفخيم آلية زائدة على الأصوات المرققة المناظرة لها.

هذا، وقد كان التناظر بين الأصوات المرققة ونظائرها المطبقة مسألة واضحة عند علماء العرب المتقدمين، ومنهم سيبويه (ت١٧٥هـ) الذي يقول: "ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء

ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شيء من موضعها غيرها"(١٦).

٢. التجويف

هذه صورة أخرى من صور التفخيم. وفيها يتقعر سطح اللسان، ويحدث الناطق تجويفاً بين اللسان والحنك الأعلى، ويكون هذا التجويف حجرة لرنين الصوت. وأظهر ما ينتج بهذه الطريقة اللام والراء المفخمان. والمعلوم أن تفخيم هذين الصوتين في العربية، لا يجعل أياً منهما فونيماً؛ لأن تفخيمهما في مقابل ترقيقهما لا يغير المعنى. هذا هو الظاهر الشائع. ولكن فيرجسون Furgeson توصّل إلى أن تفخيم اللام قد يؤدي إلى تغيير المعنى في العربية. وقدّم لذلك مثالاً واحداً هو الثنائية الصغرى minimal pair الآتية:

واللّه في مقابل ولاّه "جعله والياً" (١٧)

والتقابل هنا كائن في نطق كل من (والله) و (ولاّه)، وليس في كتابتهما. لم يقدم فيرجسون غير هذه الثنائية، واعتذر بأنه لم يجد غيرها في العربية. والحق أن ثمة ثنائيات صغيرة أخرى في العربية، تؤيد النتيجة التي توصل إليها، وليس الأمر مقصوراً على هذا المثال الواحد. فمن الثنائيات التي يمكن أن تضاف إلى ما جاء به ما يأتي:

فاللّه في مقابل فلاّه
ما الله في مقابل ملاّه
تالله في مقابل تلاه
الله في مقابل ألاّه (حذف طرفه)

---

(١٦) سيبويه ، الكتاب ٤/٤٣٦.

(١٧) انظر : Ch. Furgeson. "Emphatic /l/ in Arabic," Language, XXXII , p.4460452 .

٣. التلهية: uvularization

هذه صورة ثالثة من صور التفخيم في العربية. ويحدث ذلك بتغيير موضع النطق من الطبق إلى اللهاة. ويجري هذا في مجموعتين من الأصوات، أولاهما: مجموعة أصل موضعها في الطبق، وقد يتغير موضع نطقها في بعض السياقات، دون أن يتغير المعنى، فيتحول موضع نطقها إلى اللهاة. ويجري هذا في نطق الخاء والغين؛ فهما في الأصل مرققان، ويفخمان بتحويل موضع نطقهما إلى اللهاة، في بعض السياقات كما قلنا. وتفخيمهما عند نقل موضع نطقهما إلى اللهاة، دليل على أن التفخيم ما كان إلا بسبب هذه التلهية؛ أي بجعل موضع النطق في اللهاة. وينطبق هذا على الجيم الطبقية التي يسمونها الجيم القاهرية أحياناً، والكاف الفارسية أحياناً أخرى، في مقابل نطق هذه الجيم مفخمة، في بعض اللهجات العربية المحكية. والتنوع هنا تنوع لهجي لا علاقة له بالتنوع الألفوني.

والثانية تتمثل في التقابل بين الكاف – وهو صوت مرقق – والقاف وهو صوت مفخم. والتنوع هنا فونيمي حين يؤدي إلى تغيير المعنى كما في: (قال) و (كال). ولكنه تنوع لهجي يتمثل في نطق القاف كافاً في بعض اللهجات العربية القديمة والمعاصرة كما في (قَشَط) و (كشط). وفي كل الأحوال فإن تغيير موضع نطق الكاف من الطبق إلى اللهاة يجعله قافاً. وفي هذا ما يدل على أن التفخيم ما كان إلا بسبب التلهية uvularization.

٤. خلفية الفتحة والألف

المعروف أن الفتحة والألف حركتان أماميتان مرققتان في الأصل. ولكنهما تصبحان مفخمتين عند إرجاع اللسان إلى أقصى الخلف عند نطقهما. وهذا لا يعني أن كل حركة أمامية تصبح مفخمة إذا نطقت خلفية. إنه أمر يخص الفتحة والألف فقط.

ومهما يكن الأمر، فإن الفتحة والألف المفخمتين ليس لهما وجود فونيمي في العربية؛ لأنه ليس لهما وجود نطقي في العربية، بمعزل عن مجاورتهما لصوت مفخم. فهاتان الحركتان لا توجدان في العربية الفصيحة، إلا عندما تجاوران صوتاً مفخماً. فالألف في (قال) لا يمكن نطقها مرققة، وفتحة الضاد في (ضَرَب) لا يمكن نطقها مرققة كذلك. وهذا يعني أن وجودهما مرتهن بمجاورتهما للمفخم.

ثالثاً: التغوير palatalization

يقصد بهذا المصطلح تحويل موضع نطق الصوت من الطبق إلى الغار في الحنك الطلب. ويظهر هذا في عدة صور في العربية بمستوياتها كافة، ما كان منها فصيحاً مشتركاً، وما كان منها محكياً.

من الصور التي يظهر فيها التغوير في العربية الفصيحة، أن الكاف إذا كانت متبوعة بكسر أو ياء المد، فإن موضع نطقها يتحول من منطقة الطبق باتجاه منطقة الطبق. قد يكون هذا التحول كثيراً أو قليلاً، وذلك بحسب طريقة النطق. وبعض اللهجات العربية المحكية تجعل الكاف مغورة دائماً، إذا كانت متبوعة بكسرة أو ياء المد، ومغوّرة أحياناً إذا كانت متبوعة بضمة أو واو المد، كما هو الحال في نطق بعض الأشخاص في مدينتي جنين وطولكرم في فلسطين.

الجيم من الأصوات التي يمكن أن يلحق بها شيء من التغوير. وهذا الصوت من الموضوعات التي يلفّها شيء من الضبابية والخلط في كتابات بعض المعاصرين. من المعروف أن الجيم في الفصيحة المعاصرة التي يقرأ بها القرآن الكريم صوت غاري palatal. ولكن ثمة صوراً أخرى للجيم، منها الجيم القاهرية، والجيم اليمنية التي لها شيوع كبير في اليمن وبعض مناطق سلطنة عمان. واللافت للنظر والاستغراب أن بعض الباحثين المعاصرين، يظنون أن الجيم المصرية واليمنية من موضع نطق واحد وهو الطبق، وهو ظن غير سليم؛ لأن الجيم القاهرية صوت طبقي، وأما الجيم

اليمنية فيلحق بها تغوير يجعل موضع نطقها في الغار. ومن الأفكار المتداولة في الدرس الصوتي المقارن أن الجيم الغاري هو الأصل القديم للجيم العربية.

والكاف من الأصوات التي يلحق بها تغوير. فموضع نطقه في الاصل في الطبق، ولكن بعض اللهجات العربية المعاصرة، تجعله غارياً، إذا كان متبوعاً بكسر أو ياء المد. وثمة لهجات أخرى تجعله غارياً إذا كان متبوعاً بكسر أو ياء المدّ، أو ضمة أو واو المدّ.

رابعاً: الأصوات الانعكاسية retroflex

يجري نطق هذه المجموعة من الأصوات، بحمل مقدمة اللسان على الانثناء نحو الخلف. ويكون ذلك في نطق بعض الأصوات اللثوية خاصة. وهذه الصفة موجودة في الأوردو - هندية، والسندية. فإن الناطقين بهاتين اللغتين، يجعلون مقدمة اللسان تنثني وتنعكس نحو الخلف، عند نطق الأصوات الآتية: التاء، والدال، والراء.

ويجري نطق الراء انعكاسية في اللهجة الأمريكية، لكن على نحو مختلف عمّا هي عليه في اللغتين المذكورتين أعلاه. ففيهما تلامس مقدمة اللسان – بعد انثنائها نحو الخلف – المنطقة المتأخرة من اللثة postvelum في حين أن اللسان عند نطق الراء الأمريكية ينعكس إلى الخلف، من غير أن يلامس اللثة، لا الجزء المتقدم منها، ولا المتأخر.

خامساً: القلقلة

في العربية مجموعة من الأصوات الوقفية التي يكون انفجارها شديداً. وقد اصطلح علماء القراءات على تسميتها أصوات القلقلة، وهي خمسة الأصوات الآتية: القاف، والطاء، والباء، والجيم، والدال: وقد جمعوها في قولهم (قطب جد): لتسهيل حفظها على الدارسين.

والذي يحدث عند نطق هذه الأصوات، أن الضغط يزداد، حتى إنه قد يتضاعف مرتين أو ثلاثا (بحسب طريقة النطق). وعند إرسال اللسان يكون الانفجار قوياً مكافئاً لقوة الضغط الذي أحدثه انحباسه.

سادساً: التدوير وإزالته

تدوير الشفتين سمة من سمات الضمة والواو. وهذه السمة في هذين الصوتين، ليست عارضة ولا طارئة. ولذلك لا يعد التدوير فيهما صفة تابعة.

لكن بعض الأصوات المجاورة لهما، قد يلحق بها تدوير. فعندما ننطق الضمائر (هو، هما، هم)، فإن الشفتين تتخذان وضع التدوير، عند نطق الهاء، وقبل نطق الضمة.

ويجري مثل هذا عندما ننطق الفعل المبني المجهول، كما في: (حُسِب) و (حوسِب)، فإن الشفتين تتخذان وضع التدوير كذلك، عندما نشرع بنطق الحاء، وقبل نطق الضمة في الكلمة الأولى، والواو في الثانية. ويمكن لكل واحد منا أن يلحظ ذلك، دون بذل جهد كبير في التأمل.

تسمى عملية التدوير في الإنجليزية labialization. وأما إزالة التدوير فتسمى delabialization. ومن الواضح أن المصطلح الإنجليزي الأول، لا يشير صراحة إلى التدوير نفسه. إنه يشير إلى الشفة فقط. ولهذا، إذا أردنا أن نترجمه إلى العربية، بمقتضى حرفيته قلنا: "التشفيه". وهذا المضمون – سواء في الإنجليزية أو في ترجمته هذه – لا يشير إلى حقيقة المفهوم. فإن التدوير شيء، والتشفيه شيء آخر. ومن هنا، كان المصطلح العربي "التدوير" أدق من نظيره الانجليزي labialization.

ومثل ذلك يقال عن المصطلح الإنجليزي delabialization فإننا إذا أردنا أن نترجمه حرفياً قلنا: إزالة التشفيه. ومن هنا كان المصطلح العربي

"إزالة التدوير" أدق في الدلالة على مضمون المصطلح من نظيره الإنجليزي.

وتظهر إزالة التدوير، عندما لا تدوّر الشفتان في حال نطق الضمة والواو. يحدث هذا في الكلام السريع أحياناً، وفي الخفيض أحياناً أخرى.

سابعاً: الغنة وإزالتها

يسمى الصوت المؤنف nasalized أغنّ. وعلى ذلك، فالغنة هي إخراج الهواء من الحجرتين الأنفية والفموية معاً. وتظهر الغنة في الأصوات المجاورة للأصوات الأنفية، سواء أكانت صوامت أم حركات. وأبرز ما تظهر هذه الغنة في الياء، عندما تدغم فيها النون، في مثل: "من يعمل". ولكن إزالة الغنة ممكنة، إذا أراد المتكلم أن ينطق الصوت الأغن دون غنة. يوصف الصوت الذي تسقط غنته بأنه ساقط الغنة denasalized.

[٦] الحركات

كانت الحركات - وما زالت - مشكلة كبيرة في الدرس الصوتي ،فالصيغ النطقية المتعددة للحركة الواحدة أمر ذو وجود ملحوظ في أكثر اللغات الإنسانية، الأمر الذي يجعل ضبطها أمراً غير يسير. وقد حرص علماء الأصوات الغربيون على إيجاد معايير لتمييز الحركات من غيرها، ومعايير أخرى لضبط كل حركة بضوابطها المعيارية. سنعرض هنا لدراسة تلك المعايير والضوابط.

أولاً: تمييز الحركات من غيرها

على الرغم مما قد يبدو تداخلاً بين الصوامت والصوائت (الحركات)، فقد وضع بعض العلماء معايير للتمييز بينها، وهي ثلاثة أصناف، نوضحها باختصار في ما هو آت:

١. المعايير الأكوستيكية

من السمات الأكوستيكية المميزة للحركات عموماً، أن سرعة التغير الطولي في معدل سرعة الصوت، عند نطقها، أكبر من سرعة التغير الطولي في معدل سرعة الصوت للصوامت. ويظهر هذا في أمرين هما:

(أ) الوضوح السمعي sonority: وهي الطاقة التي تمتاز بها موجات الصوت، فيصبح له أثر سمعي قوي. والحركات كلها واضحة سمعياً، بل إن درجة وضوحها السمعي عالية قوية، بحيث إن أدناها في الوضوح السمعي، أعلى من درجة وضوح صوامت كثيرة.

(ب) الشدة النسبية intensity: أثبتت الدراسات الأكوستيكية أن الحركات أعلى شدة من الصوامت. فقد جاء في إحدى الدراسات التي قاس بها بعض الباحثين شدة الأصوات في اللغة الانجليزية، أن أكثر

الأصوات شدة هي الحركات، وأن الحركات نفسها تتدرج في درجات الشدة هذه[١٨].

٢. المعايير السياقية

اتخذ بعض العلماء السياق المقطعي سبيلاً إلى التفريق بين ما هو صامت وما هو حركة. والمقصود بالسياق ورود الصوت في مقطع؛ فالمقطع لا يتكون من صامت أو مجموعة من الصوامت فقط؛ إذ لا بد من وجود حركة في المكوّن المقطعي، حتى يصح أن يسمى هذا المكوّن مقطعاً. وعلى ذلك، فالصوت الذي يؤدي وجوده إلى تركيب المقطع فهو حركة، وإلا فهو صامت.

٣. المعايير النطقية

من الأفكار المتداولة في علم الأصوات، أن الصوت الذي يتم فيه اعتراض تيار الهواء اعتراضاً كلياً، أو اعتراضاً يؤدي إلى احتكاك فهو صامت، وإلا فهو حركة. والذي نميل إليه في هذه المسألة، أن الصوت الذي يخلو من كل وجه من وجوه الاعتراض التي ذكرناها في موضوع (حركات الأعضاء الناطقة) فهو حركة، وإلا فهو صامت. فلا يكفي عدم وجود اعتراض كلي، ولا يكفي عدم وجود الاحتكاك، بل لا بد بالإضافة إلى ذلك، من عدم وجود أي انسداد يؤدي إلى تغيير مجرى الهواء، حتى يكون الصوت حركة لا صامتاً.

ثانياً: ضوابط الحركات

وضع دانيال جونز ثلاثة معايير لضبط الحركات بضوابطها التي تميز بعضها من بعض، وسمى الحركات المنضبطة بهذه المعايير الحركات المعيارية. وهذا بيان ذلك:

---

(١٨) انظر:
D.Fry . The Physics of Speech . Cambridge University Press , 1979 , p. 126 -127

١. البعد الأفقي للسان

وجد دانيال جونز أن الأوضاع الأفقية التي يتخذها اللسان عند إنتاج،تعمل على إيجاد تقابل بين حركات أمامية وأخرى خلفية، فالحركات الأمامية هي (i . e , ε a .)، والحركات الخلفية هي (ɑ ، ɔ , o , u) انظر الشكل (٤).

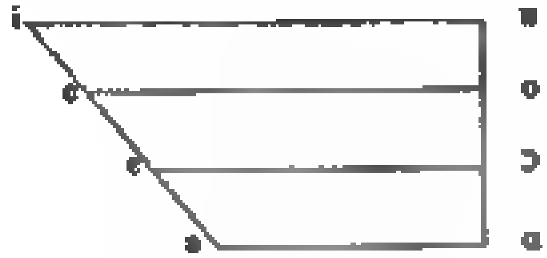

الشكل (٤)

الحركات المعيارية الأساسية

٢. البعد العمودي للسان

وجد دانيال جونز أيضاً، أن الأوضاع العمودية التي يتخذها اللسان عند إنتاج الحركات، تعمل على إيجاد تقابل بين حركات علوية ضيقة، وأخرى سفلية متسعة. وما بين الأعلى والأسفل منها، حركات نسميها نحن في العربية حركات الإمالة. ولا نستطيع أن ننظر إلى الحركة باعتبار بعدها الأفقي، دون النظر إلى بعدها العمودي في الوقت نفسه.

٣. وضع الشفتين

عندما تكون الشفتان مدورتين في حال نطق الحركة، تكون الحركة مدورة، وعندما تكون الشفتان في غير وضع التدوير، تكون الحركة غير مدورة. فالحركات الخمس الأولى الظاهرة على الشكل (٤) حركات غير مدورة؛ لعدم تدوير الشفتين عند نطقها. والحركات الثلاث الأخـــرى (٦-٧-٨) مدورة لتدوير الشفتين عند نطقها.

وقد اتخذ المعيار الثالث، وهو تدوير الشفتين أو عدمه، أساساً للتفريق بين الحركات المعيارية الثانوية، الظاهرة في الشكل (٤)، والحركات المعيارية الثانوية. وبيان ذلك أن كل واحدة من الحركات الخمس الأولى من الحركات المعيارية غير مدورة؛ فإذا دوّرت الشفتان عند نطق أي منها، أصبحت الحركة من الحركات المعيارية الثانوية. وأما الحركات الأساسية المعيارية الثلاث الأخيرة فهي مدورة. فإذا بسطت الشفتان عند نطق أي منها، أصبحت من الحركات المعيارية الثانوية.

هذه المعايير الثلاثة لا يمكن فصل بعضها عن بعض، عند وصف اي حركة من الحركات، فيقال عند وصف كل واحدة منها ما يأتي:

١. [i] تسميتها: الحركة المعيارية الأساسية الأولى، وتقابل الكسرة في العربية.

وصفها: حركة أمامية ضيقة غير مدورة.

٢. [e] تسميتها: الحركة المعيارية الأساسية الثانية. ونسميها في العربية الإمالة الكبرى.

وصفها: حركة أمامية نصف ضيقة غير مدورة.

٣. [ε] تسميتها: الحركة المعيارية الأساسية الثالثة. ونسميها في العربية الإمالة الصغرى.

وصفها: حركة أمامية نصف متسعة غير مدورة.

٤. [a] تسميتها: الحركة المعيارية الأساسية الرابعة. ونسميها في العربية الفتحة المرققة.

وصفها: حركة أمامية متسعة غير مدورة.

٥. [α] الحركة المعيارية الأساسية الخامسة. وهي تقابل في العربية الفتحة المفخمة.

وصفها: حركة خلفية متسعة غير مدورة.

٦. [ɔ] تسميتها: الحركة المعيارية الأساسية السادسة.

وصفها: حركة خلفية متسعة غير مدورة.

٧. [o] تسميتها: الحركة المعيارية الأساسية السابعة.

وصفها: حركة خلفية نصف ضيقة مدورة.

٨. [u] تسميتها: الحركة المعيارية الأساسية الثامنة. وهي تقابل الضمة في العربية.

وصفها: حركة خلفية ضيقة مدورة.

الفصل الثاني

وظيفة الأصوات

وظيفية الأصوات

لما كان علم الأصوات النطقي مختصاً بدراسة الأصوات اللغوية باعتبارها ظاهرة إنسانية عامة، كان في قواعده من العموم والشيوع، ما يجعلها صالحة للتطبيق على اللغات الإنسانية كلها. ومعنى ذلك أنه عند البدء بدراسة أصوات لغةٍ ما، تنتهي مهمة الباحث المتخصص في علم الأصوات النطقي، لتبدأ مرحلة علم آخر، أصلح تسمية له في نظري، هي "علم النظم الصوتية" Phonogogy.

وقد سمّي هذا العلم في العربية تسميات أخرى كثيرة منها: علم الأصوات التشكيلي، وعلم الصوتمة، وعلم الأصوات النظمي، وعلم الفونولوجيا (بإبقاء اللفظ على عجمته). وفي هذه التسميات وغيرها الكثير مما يدرأ عنها أفضلية التسمية، والبنية المصطلحية الجيدة.

يهدف هذا العلم إلى تحديد السمات العامة التي تتكون منها هوية الصوت في لغة ما. ومن هنا اتجه الباحثون في هذا العلم إلى تقديم تصورات نظرية، ترمي إلى تحديد الملامح والسمات التي يتميز بها الصوت، وإلى تفسير التغيرات الصوتية، وكتابتها بمقتضى الكتابة الفونيمية التي تستطيع أن تمثل الأداءات الصوتية، في أي لغة من اللغات، تمثيلاً دقيقاً إلى حد كبير. ومن أجل ذلك نشأت مسألة تمثيل التغيرات الصوتية في معادلات رياضية، نستطيع بها أن نحصر كل النظم الصوتية في إطار لغة ما. ومن هنا، فإنني أجد أن هذا العلم لصيق بعلمي الأصوات والصرف، بل إنه في نظري هو حلقة الوصل بينهما. فعن طريقه نستطيع تفسير كثير من التغيرات الصرفية، في بنية الكلمة على أساس صوتي.

يدرس علم النظم الصوتية التحولات السياقية التي تطرأ على الصوت اللغوي، فتفقده بعض خصائصه، أو تكسبه خصائص أخرى. وقد

ذهب بعض العلماء إلى أن هذه التغيرات تتم بمقتضى ما سموه قانون الصوت الأظهر، وهو الذي يكون فيه قدر من الخصائص التي تجعله أقوى من غيره من الأصوات. وعند مجاورة الأضعف للأقوى، يخسر أولهما بعض خصائصه، وقد يختفي اختفاء كاملاً، ليظهر الصوت الأقوى بدلاً من الأضعف. وسنجد في هذا الفصل ما يدل على عدم صلاحية هذا القانون، فقد يؤثر الصوت الأضعف في الأقوى، وقد يتطور الصوت من الضعف إلى القوة، ومن السهولة إلى الصعوبة، بما لا يصلح معه إطلاق القول إن الأقوى يؤثر في الأضعف مطلقاً، ولا يصلح إطلاق القول إن اللغة - وأصواتها خاصة – تتطور من الصعوبة إلى السهولة بإطلاق.

نحن لا ننكر أن التطور قد يكون من الأصعب إلى الأسهل، ولكن التطور من الأسهل إلى الأصعب مسألة لا يمكن إنكارها، أو غض الطرف عنها. وهذه القضية يمكن إثبات وجودها في لغات كثيرة. فالإدغام يحتاج إلى جهد عضلي أكبر من الجهد العضلي الذي نحتاج إليه عند النطق بفك الإدغام، فإدغام لام (ال) التعريف في عدد من الصوامت، دليل على هذا الذي نقوله، فالجهد العضلي الذي نبذله في نطق كلمة (الشمس) بإدغام اللام في الشين، أكبر من الجهد العضلي الذي نبذله في نطق الكلمة نفسها دون إدغام. وأما الإدغام الأكبر فلا شك أنه صورة من صور التطور من الأسهل، إلى ما هو أصعب منه بكثير في الجهد العضلي.

وإذا نظرنا في اللغات واللهجات التي تتفرع من لغة ما، وجدنا في هذه الفروع ما هو أسهل من الأصل، وما هو أصعب. وخير مثال لذلك الفرنسية التي هي إحدى اللغات اللاتينية، فنطق الحركات في هذه الأخيرة أقل وأسهل بكثير مما هو عليه في الفرنسية.

أياً كان الأمر، فإن الاقتصاد اللغوي قائم على السهولة والصعوبة معاً، لا على تجاوز الصعوبة فقط. وفي علم النظم الصوتية ظواهر كثيرة تدل على هذا الذي نقوله.

تولّى عدد من الباحثين الغربيين، دراسة النظم الصوتية في عدد لا بأس به من اللغات غير المكتوبة، ومنها لغات الهنود الحمر في الأمريكتين الشمالية والجنوبية، واللغات الأسترالية، وغيرها من اللغات غير المكتوبة. ويعد هذا النوع من الأبحاث العلمية تدويناً مقنناً لهذه اللغات. فإذا عرفنا أن كثيراً من هذه اللغات في الطريقة إلى الزوال والانقراض، تبين لنا أهمية تدوين النظم الصوتية لهذه اللغات. وأما دراسة النظم الصوتية للغات المكتوبة كالإنجليزية والفرنسية والألمانية والعربية فقد أخذ مساراً متطوراً جداً.

إن دراسة الصرف العربي عن طريق هذا العلم، تجعل المسائل الصرفية قريبة التناول في التحليل والتعليل، قريبة من أفهام المتعلمين. وهذا أمر لا بد من الأخذ به والعمل على تحقيقه في تدريس الصرف العربي في الجامعات العربية.

يهتم علم النظم الصوتية بمعيارية الصوت في لغة ما. وفي ضوء تلك المعيارية يكون هذا الأصل جامعاً ذهنياً، لكل الصيغ النطقية المتفرعة عنه. يسمى هذا الأصل فونيماً phoneme، وتسمى التنوعات المتفرعة عنه ألوفونات allophones.

في ما يأتي دراسة لبعض موضوعات علم النظم الصوتية:

[١] الفونيم

يجد الباحث في النظم الصوتية تعريفات كثيرة للفونيم. وقد أملت التصورات الخاصة على أصحابها حدوداً لمفهوم هذا المصطلح. ومن الطبيعي أن يكون أكثر هذه الحدود منبثقاً من توجهات العلماء ومناهجهم ومن تصوراتهم للغة أولاً، وللصوت ثانياً. وفي ضوء معرفتنا لهذه التصورات، نستطيع أن نختصر الأعداد الكبيرة لتعريفات الفونيم إذا وزعنا هذه التعريفات على توجهات أصحابها وتصوراتهم. وهذه أبرز اتجاهات النظر في تعريف الفونيم:

(أ) الاتجاه الذهني

يرى سابير Sapir وغيره من أصحاب هذا الاتجاه، أن الفونيم جزء من البنية الذهنية اللغوية لدى أفراد البيئة اللغوية الواحدة. ولما كانت اللغة عند أصحاب هذا الاتجاه إطاراً ذهنياً، وتصورات عقلية في الأصل، كان الفونيم بنية ذهنية ذات وجود عقلي مثالي. وتتأتى مثاليته من كونه أنموذجاً غير منطوق. ومن كون هذا الأنموذج صورة واحدة في أذهان أبناء الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها هذا الفونيم. وما ينطق ويسمع إنما هو صور متعددة وتنوعات ألوفونية لهذا الفونيم. وتقبل الجماعة الصيغ الألوفونية كلها التي يجري بها لسان أبنائها؛ لأنها لا تخرج عن الحدود العامة النطقية التي رسمتها الجماعة عرفاً لهذا الفونيم. فإذا حدث أي خروج عن هذه الصيغ عند النطق، بدا الأمر مستغرباً أو مضحكاً؛ لا لأنه بعيد عن الصورة الذهنية لهذا الفونيم، وإنما لكونه خارجاً عن حدود هذه الصور الألوفونية. ويحدث ذلك في نطق الناطقين بغير لهجتهم، أو

الناطقين بلغة أجنبية؛ إذ قد يبدو الفرق واضحاً بين التنوعات النطقية لأبناء البيئة اللغوية الواحدة، ونطق الأجانب لأصوات تلك اللغة .

على الرغم من أن أصحاب الاتجاه الذهني يركزون كثيراً على البعد الذهني، فإنهم يركزون على البعد الاجتماعي بقدر كبير. وحسبك أن تعلم أنهم يجعلون للجماعة اللغوية الواحدة تصوراً واحداً لكل فونيم. وهذا في حقيقته اختصار للأفراد كلهم، في مقابل انتمائهم الجماعي، وما يرسمه لهم هذا الانتماء من صور ذهنية، قابلة لأن يترجمها الأفراد بحسب ما تعلموه من جماعتهم وبيئتهم. فإذا لم يكن هذا تركيزاً على الجماعة فماذا يكون ؟

وقد وجه انتقاد حاد لهذا التوجه، مؤداه أنه من العسير حصر التنوعات الألوفونية، ما دام كل نطق لكل فرد في الجماعة اللغوية صورة ألوفونية[1]. وعلى الرغم من أنني لست من أنصار هذا الاتجاه، فإنني أرى هذا الانتقاد في غير محله. فقبول الجماعة اللغوية الواحدة للتنوعات الألوفونية، لكل فونيم، يعني شيئاً واحداً، وهو أن هذه التنوعات تدور في إطار الفونيم، وأن كل فرد من أبنائها يدرك – وهذا هو الأهم – الفونيم بأصح صور نطقه، إذا نطق، ويسمعه صحيحاً من أبناء لغته.

أما إذا كان الانتقاد يعني أن الفونيم – باعتباره صورة ذهنية – ليس له حدود وضوابط يدرس بمقتضاها، ففي هذه القول شيء غير يسير من المغالطة؛ فالصور المتعددة للفونيم الواحد، لها درجات متقاربة جداً على ألسنة أبناء الجماعة اللغوية، من حيث الشدة والتردد ومستوى الضغط للصوت sound pressure level، وذلك على الرغم من الفوارق المميزة لنطق الأشخاص، مما هو داخل ضمن دائرة بصمة الصوت.

وقد يقال – بل قيل – إن استخراج الصورة الذهنية للفونيم، من شأنه أن يلقي الأمر على غير اللغويين، كعلماء النفس مثلاً. وهذا الانتقاد

---

(١) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي ص١٤٩ .

مما لا تقوم به حجة؛ فعلم اللغة النفسي هو أحد فروع علم اللغة. وهذا العلم يفسر لنا الأبعاد الذهنية للغة، بمقتضى ما استقرت به العلاقة وترسخت بين علم اللغة وعلم النفس، لا بمقتضى إلقاء العبء على غير اللغويين.

وقد وجه انتقاد آخر إلى الاتجاه الذهني في دراسة الفونيم، وهو أن التصور الذهني ربما يكون غير قابل للتحديد؛ لاعتماده على الحدس، وهو أمر لا يمكن ضبطه بصورة محددة. ثم إن التجريد ينأى بالمحسوس عن الواقع. فالصوت حدث واقعي مسموع، واعتباره صورة ذهنية فيه قدر من تجاوز واقعه. فالحكم على المحسوس بأنه صورة ذهنية، له علاقة بالفلسفة المثالية التي لا تعتد بالظواهر المادية، وتجعل الصور الذهنية هي الأساس في الحكم على تلك الظواهر. والمغالاة في اعتبار التصورات الذهنية للأصوات فيها تجاوز لحقيقتها النطقية المسموعة.

وعلى الرغم مما يبدو أن في هذين الاعتراضين قدراً منطقياً من محاكمة الاتجاه الذهني للفونيم، فإنهما لا يقيمان دليل نقض جيداً لهذا الاتجاه. فالحدس أداة محاكمة ذهنية. وتبرز قيمة هذه المحاكمة في أنها تنفذ إلى العمق، ولا تتجاوز المعطيات الظاهرة للظاهرة إنكاراً لتلك المعطيات. إنها تتجاوز الظاهر إلى العمق، وتبقى مع ذلك ضمن إطار الظاهرة. وإذا كان التبصر هو أداة إدراك الحقائق، فإن الحدس هو أداة الإبداع والابتكار.

أما أن التجريد ينأى بالمحسوس عن الواقع، فليس اعتراضاً حاسماً هو الآخر؛ لأن التجريد طريق إلى الكشف عن الأصل الذهني الذي انبثق منه المحسوس. فالصوت صورة مختزنة في أذهان أبناء الجماعة اللغوية، وعن هذه الصورة ينبثق النطق. والتجريد محاولة في الدخول إلى الأصل الذهني للصورة، من أجل تحليله وفهمه.

ثم إن التصور الذهني للفونيم واحد عند الجميع، وإن كان الأفراد يختلفون في نطقهم للفونيم الواحد. فالصورة الذهنية واحدة، ولكن

المنطوق متعدد الصور. والنظر التجريدي أقرب إلى تأمل حقيقة التصور المشترك، عند أفراد الجماعة اللغوية الواحدة. هذا إذا أمكن الوصول إلى حقيقة التصور الذهني.

(ب) النظرة الثنائية

يرى دي سوسير، وهو من أصحاب هذا الاتجاه بل هو مؤسسه، أنه من أجل الوقوف على الفونيم لتحديده وتعريفه، لا بد من النظر إلى ثنائيته المتمثلة في كونه حدثاً منطوقاً أولاً، ومسموعاً ثانياً. هذه الثنائية للفونيم لا يمكن التغاضي عنها عند تعريف الفونيم. فالفونيم باعتباره حدثاً منطوقاً، لا يستقل بوجوده العضوي النطقي، عن الأثر السمعي الذي يحدثه عند المتلقي؛ ذلك أننا عندما نسمع كلاماً، فإننا ندرك إن كان صوت ما ينطق بصفاته التي تمثله أم لا. فإذا أحسسنا بتوافق هذه الصفات المنطوقة، مع ما هو مألوف من سماعنا له، كان الصوت المسموع ممثلاً للفونيم نفسه.

وإذا كان لنا أن ندلي بتعريف للفونيم،في ضوء التعريفات المتعددة له عند أصحاب هذا الاتجاه قلنا: "الفونيم هو الحدث اللغوي المنطوق على نحو ما، المسموع على النحو المألوف، لدى أبناء الجماعة اللغوية الواحدة، بحيث لا تخفي موارد السياق شيئاً من خصائصه ". هذه الصياغة في نظري أدق ما يعبّر عن تصور أصحاب هذا الاتجاه. وقد أضفنا إلى التعريف عبارة "بحيث لا تخفي موارد السياق شيئاً من خصائصه" للتمييز بين الفونيم الذي يظهر بخصائصه النطقية والسمعية كلها، والألوفون الذي هو في الحقيقة النطقية والسمعية تحول عن بعض هذه الخصائص.

وقد وصف هذا الاتجاه بأنه (الاتجاه ذو النظرة المادية) في تعريف الفونيم[٢] . وهذا الوصف في الحقيقة غير دقيق؛ لأنه يشي بأن الفونيم عند أصحاب هذا الاتجاه، إنما هو حدث مادي فقط، وليس الأمر كذلك بكل تأكيد. فإن سوسير وهو يتحدث عن الأثر السمعي للفونيم، يتحول به من الإطار المادي الخالص، إلى الإدراك الذي هو سمت ذهني خالص. وربما كان الذي أغرى بعض الباحثين بوصف هذا الاتجاه بأنه ذو نظرة مادية، حديث سوسير نفسه عن الجانب (الفيزيائي) للصوت، وهو الجانب الذي يتمثل في موجات الصوت وترددانه، إلى جانب حديثه عن الجانب العضوي؛ فظن هؤلاء الباحثون أن هذا الاتجاه ذو نظرة مادية خالصة.

(ج) الاتجاه البنائي

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الفونيم، باعتباره قيمة نطقية قابلة للتنوع، في السياقات البنائية المختلفة، وأن تنوعاتها غير قابلة للتبادل. هذا هو حد الفونيم الذي يمكن صياغة تعريفه على أساسه.

ومن رواد هذا الاتجاه دانيال جونز Daniel Jones، وأصحاب هذا الاتجاه ليسوا هم أصحاب الاتجاه السابق بكل تأكيد، وليست بنائيتهم جزءاً من بنائية الاتجاه الثاني الذي تحدثنا عنه. كل واحد من الفريقين يسير في وضع حدود الفونيم في ضوء منهجه المستقل، بغض النظر عن التوافق بين بعض الأفكار عند هؤلاء وأولئك. وهذا يبين لك عدم دقة من ذهبوا إلى القول إن دانيال جونز هو من أصحاب النظرة التي أطلقوا عليها وصف النظرة المادية. وقد تطور الاتجاه البنائي كثيراً في أوروبا وأمريكا، ولم يعد يقتصر على الأفكار التي جاء بها جونز.

---

(٢) أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص١٤٩ .

يتمثل تصور الفونيم عند أصحاب الاتجاه البنائي، في أن الفونيم صوت متداول بين أبناء الجماعة اللغوية، وأن وقوعه في سياقات مختلفة، من شأنه أن يغير بعض خصائصه. والأهم من هذا أن التنوعات النطقية لا يمكن أن تتبادل المواقع. وحتى أوضح ذلك بمثال من العربية أقول إن الفتحة العربية (وكذلك الألف)، لها تنوعات نطقية متعددة. فمن هذه التنوعات النطقية: الفتحة المرققة كما في فتحة (دَرَب)، ونظيرتها المفخمة في (ضَرَب)؛ فلا ترد الفتحة المرققة في كلمة (ضَرَب)، لأنه يتعذر نطق الفتحة المرققة، وهي مجاورة للضاد. ثم إن الأصل في فتحة /دَرَب/ أنها لا ترد مفخمة؛ لأنها إذا جاءت مفخمة قلبت الدال إلى ضاد فأصبحت (ضَرَب)؛ الأمر الذي يؤدي إلى بناء كلمة أخرى. وهذا يعني أن صورتي الفتحة لا تتبادلان المواقع، إما لتعذر ذلك، وإما لتغير المبنى.

من الواضح أن أصحاب هذا الاتجاه كانوا مَعْنيين – عند تحديد معالم الفونيم – بأثر التقلبات البنائية في تحديد هذه المعالم. ولا تجري هذه التقلبات البنائية بمعزل عن المعنى. غير أنهم لم يكونوا يتحدثون عن المعنى، ربما لأن التغير في المعنى، إنما يحدث عند وجود التبادل الفونيمي، ولا يحدث عند وجود التنوع الألوفوني. وبيان ذلك مثلاً أن النون التي في مثل [من قال] لا تحل محل النون التي في مثل [من ثم]، بمعنى أن النون التي في مثل [من قال] لا تنطق كتلك التي في [من ثم]، ولا تنطق هذه كما تنطق تلك. فإذا كان هذا هو المسوغ الذي جعلهم يبنون معيارهم على اعتبار البنية فقط، فما هو مسوغ ولا مقبول؛ إذ لا بد من النص على أن المعنى لا يتغير عند التنوع الألوفوني، وأن المعنى يتغير - لا البنية وحدها - مع التبادل الفونيمي.

وقد أدى النظر في التنوعات الألوفونية المتعددة، إلى ردّ هذه التنوعات إلى أصل واحد؛ فكأن هذا الأصل يتوزع في سياقات بنائية، يتكامل بعضها مع بعض في الرجوع إلى أصل واحد. ونجم عن هذا التصور ما يسمونه التوزيع التكاملي complementary distribution. ثم نظر بعض الباحثين إلى طبيعة التنوعات الألوفونية التي تجري في السياقات

المختلفة للفونيم الواحد؛ فوجدوا أن بعض هذه الألوفونات تجري على أنساق مختلفة في البيئة اللغوية أو اللهجية الواحدة، كنطق صوت /t/ نَفَسية aspirated في كلمة /bet/ مثلاً، ونطقها في الكلمة نفسها غير نَفَسية على ألسنة بعض أبناء اللغة، حتى في الإطار اللهجي الواحد. ليس أي من هذه التنوعات الألوفونية التي تجري على أنساق متعددة حتمياً، ولذلك يسمونها بالتنوعات الحرة free variations.

(د) الاتجاه الوظيفي

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المعيار الأساسي لتحديد معنى الفونيم، ومن ثم تعريفه، هو وظيفية هذا الفونيم في إحداث تغيير في المعنى سلباً وإيجاباً. أما السلب فيظهر في إسقاط الصوت الفونيم من الكلمة، ليتبين لك أحد أمرين أولهما: أن يتغير معنى الكلمة، كما في كلمة /قَدْر/ التي إذا حذفت منها الراء مثلاً، تغيّر معنى الكلمة تماماً، فصارت /قدْ/، وهي كلمة ذات معنى مختلف عن كلمة /قَدْر/.

وثانيهما: أنه لا يعود للكلمة معنى بحذف أحد فونيماتها، وذلك كما في كلمة /بيت/ التي إذا حذفت التاء منها مثلاً لم يعد لها معنى. وهكذا إذا حذف أي صوت من أصواتها. فوظيفية هذه الأصوات تتمثل في أنها جزء رئيس من البناء الذي يؤدي معنى مفيداً، أو معنى مغايراً.

من الواضح أن الوظيفيين لم يهملوا وجهة نظر البنائيين، ولكنهم طوّروها، بما يجعل الفونيم ذا وظيفة تركيبية دلالية في آن معاً، مما يجعل نظرتهم بنائية وظيفية.

الفونيم عند الوظيفيين – كما هو عند البنائيين – قابل لتبادل المواقع مع الفونيمات الأخرى. وأوضح ذلك بأمثلة من العربية فأقول: إن السين في /سار/ تتبادل الموقع نفسه مع الزاي في /زار/، والصاد في /صار/، والسين في /شار/ (شار: حَسُن منظره)، وغير ذلك من الأصوات

التي من شأنها أن تغير معنى الكلمة، إذا حلّ أي منها محل السين في /سار/ مثلاً.

تسمى النظائر من الكلمات التي ليس بينها اختلاف إلا في صوت واحد: "النظائر الصغرى" minimal pairs، شريطة أن يكون لكل كلمة معنى مختلف عن معنى نظيرتها. ولا يكون هذا إلا بسبب أن الفونيم صوت مخالف لأي فونيم آخر في اللغة، أو هو بعبارة أخرى: إن السين مثلاً باعتباره فونيماً - صوت غير أي صوت آخر في اللغة؛ أي أنه بعبارة فلسفية: إن السين فونيم باعتبار أنه ليس الزاي أو الصاد أو الشين، أو أي صوت آخر في اللغة.

اما إذا لم يؤدّ تغيير الصوت في الكلمة إلى تغيير المعنى، فإن الصوت الجديد ألوفون من ضمن التنوعات الألوفونية للفونيم. وحتى أوضح هذه المسألة أقول: إن بعض اللهجات العربية المحكية تنطق السين في /مسمار/ صاداً فيقولون: [مصمار] دون أن يتغير المعنى. الصاد في [مصمار] ليس فونيماً، وإنما هو ألوفون للسين في /مسمار/. وهذا لا يعني أن الصاد في [مصمار] لم تؤدّ وظيفة دلالية بإطلاق. وإنما المقصود أنها لم تؤد وظيفة دلالية مغايرة لكلمة /مسمار/.

يعدّ أعلام مدرسة براغ Prague School رواد التفكير الوظيفي في الدرس اللساني المعاصر، وفي مقدمة هؤلاء ياكوبسون Jakobson وتروبتسكوي Trubetzkoy. وقد أفاد أعلام هذه المدرسة من أفكار سوسير وبودوان دي كورتينيه Baudouin de Courtenay، وربما كان أدق تعريف وظيفي للفونيم هو قول ياكوبسون: "الفونيم صوت ذو قيم خلافية "(٣).

---

(٣) انظر :

Elmar Holenstein . Roman Jakobson's Approach to Language . Indiana University Press , 1976 , p. 171.

والمقصود بكونها قيماً خلافية، أنها تؤدي إلى تخالف في المعنى، على النحو الذي وضحنا.

ربما كان تصور ياكوبسون للقيم الخلافية بين الأصوات، هو الذي أوحى لــه بنظريــة السمات المتمايزة distinctive features. وقد أصبحت هذه النظرية من المعالم الرئيسة في التحليل الفونولوجي. تقوم هذه النظرية على أساس مؤداه أن ثمة تطابقاً بين أكثر السمات في الأصوات المتناظرة، وأن ثمة اختلافاً في سمة واحدة بين كل صوتين متناظرين. وبيان ذلك مثلاً أن التاء والدال في العربية، متطابقان من حيث موضع النطق، فكل منهما لثوي، ومن حيث إن كلاً منهما وقفي. ولكن ثمة اختلافاً بينهما من حيث إن التاء صوت مهموس، والدال صوت مجهور، ويستغل أبناء اللغة هذا الفرق في هذه السمة الصوتية، لإحداث تقلبات في المعاني، فيتغير معنى كلمة /بائد/ حين تحل التاء محل الدال فتصبح /بائت/. ويقال مثل ذلك عن التناظر بين السين والزاي، من حيث إنهما متطابقان في الصفات النطقية كلها: الاحتكاك والصفير والاستمرار، ولكنهما مختلفان في صفة واحدة هي جهر الزاي، في مقابل همس السين، فيتغير معنى كلمة /سيادة/ عندما تحل الزاي محل السين فيقال /زيادة/.

صنف الوظيفيون التناظر بين الأصوات في فئات ثلاث هي:

(أ) التناظر المميِّز (بصيغة اسم الفاعل) distinctive.

(ب) التناظر المتدرج gradual.

(ج) التناظر المتكافئ equivalent.

أما التناظر المميز فهو الذي يجعل أحد الصوتين مميزاً بملمح أو سمة، ليست موجودة في نظيره. فالعلاقة بينهما كالعلاقة بين الموجب والسالب. ولذلك يستخدمون علامة الموجب (+) للدلالة على وجود السمة في الصوت، وعلامة السالب (-) للدلالة على عدم وجود هذه السمة في الصوت؛ كأن يقال عن الزاي مثلاً [+مجهور]، وعن السين [- مجهور]. ويجوز أن يكون التناظر بين هذين الصوتين على النحو

الآتي: [+مجهور] عند وصف الزاي، و [+مهموس] عند وصف السين. ولكن التناظر بين علامتي السلب والايجاب، أظهر في الإشارة إلى قصد الإبانة عن التناظر.

والذي ذكرناه عن تناظر الزاي والسين، من حيث الجهر والهمس، يجري على كل السمات المتناظرة، كما هو الحال في التناظر بين الصاد المطبق، والسين غير المطبق، والتناظر بين الضاد والدال، والتناظر بين الطاء والتاء، وهكذا دواليه.

أما التناظر المتدرج بين الأصوات، فيظهر في وجود السمة الواحدة في صوتين أو أكثر، على قدر متدرج. أي أن السمة موجودة في كل منهما، بقدر مختلف عما هي عليه في الصوت الآخر. وخير مثال لذلك التناظر بين ما نسميه في العربية: الكسرة، وما نسميه الإمالة. ففي الكسرة والإمالة الصغرى اتجاه واضح نحو الأعلى، بارتفاع اللسان إلى جهة الحنك الصلب. حقا إن التناظر بين الألف الممالة وغير الممالة في اللهجات العربية المعاصرة، لا يؤدي إلى تغيير في المعنى؛ أي أنه ليس تغييراً فونيمياً، ولكنه في لغات أخرى تغيير فونيمي، كما هو الحال في الفرنسية مثلاً.

أما التناظر المتكافئ فهو الذي يكون بين صوتين مختلفين، ليس بينهما تمايز في السمة الواحدة، ولا بينهما تدرج فيها. وبيان ذلك في التناظر الكائن بين الطاء والكاف؛ فليس الاختلاف بينهما في الجهر والهمس، فكلاهما مهموس. وما الاختلاف بينهما في السيرورة والتوقف، فكلاهما وقفي. ولكن بينهما اختلافاً في موضع النطق أولاً؛ فالطاء لثوي، والكاف طبقي. وبينهما اختلاف في الإطباق ليس له أثر تناظري، كالأثر الذي يحدثه الاختلاف بين السين والصاد، في إقامة تناظر بينهما في الإطباق، ولا كالأثر الذي يحدثه الاختلاف بين التاء والطاء، في إقامة تناظر بينهما في الإطباق.

(هـ) الاتجاه الاجتماعي

على الرغم من أن تصور أصحاب الاتجاه الذهني لم يستبعد الجانب الاجتماعي، فقد وجه عدد من العلماء جل وكدهم إلى البناء الاجتماعي للغة، الأمر الذي يعني، دون شك، أن تصورهم للفونيم سيتأثر بتصورهم للغة بأســـرها. يرى لابوف Labov أن الفونيمات في أي مجتمع لغوي أو لهجي، هي جزء من البنية الذهنية الاجتماعية اللغوية. وعلى ذلك، فهي قابلة للتحول، بمقتضى كون المجتمع قادراً على أن يغير أسلوبه وطريقته في الحياة والتواصل[4]. وعلى الرغم من أن الأنماط التركيبية أسرع في التغير من الفونيمات، فإن الفونيم نفسه يحمل قابلية التغير، وإن كانت الفونيمات تتفاوت فيما بينها في قابليتها للتغير.

وفي ضوء تصور لابوف للغة، نستطيع أن نعرف الفونيم، بأنه أحد العناصر اللغوية القابلة للتغير والتأثر بالأنماط الاجتماعية. على أن أهم ما يميز الاتجاه الاجتماعي في فهم الفونيم، أن هذا الاتجاه يجعل المجتمع مهيمناً على كل ما يستكنّ في اللغة، حتى قابليتها للتغير.

ومن الواضح أن البعد الاجتماعي قد تطورت منزلته في الحكم على حقيقة الفونيم، من نظرية إلى أخرى في الغرب. ففي الوقت الذي جعل فيه سوسير المجتمع قادراً على كبح جوامح التغير، يرى لابوف أن المجتمع هو الذي يصنع التنوعات الألوفونية، حتى يصبح بعضها فونيماً مغايراً. وحتى أوضح هذه المسألة أستذكر ثلاثة فونيمات في العربية الفصيحة، أولها الضاد الذي أصبحت صيغته النطقية المعاصرة، شيئاً آخر لا علاقة له بالضاد التي وصفها سيبويه (ت ١٨٠هـ) وعلماء القراءات. وثانيها القاف

---

(٤) انظر :

William Labov. Sociolinguistic Patterns. University Pennsylvania Press. 1972, p. 72-73 .

التي كانت مجهورة وأصبحت فونيماً مهموساً في العربية الفصيحة المعاصرة. ومثل ذلك يقال عن الطاء التي كانت تنطق مجهورة في العربية الفصيحة حتى زمن سيبويه، ثم استبدل بها نظيرها المهموس الذي تنطق به الآن.

(و) الاتجاه السيمانتي

من المعلوم أن الأصوات هي اللبنات الأساسية للغة. والصوت في نظر كثيرين من علماء اللغة ليس له معنى في ذاته، فهو على هذا الأساس حدث نطقي اختاره أبناء اللغة؛ ليجعلوا منه ومن غيره من الأصوات أبنية، أرادوا لها أن تكون دالة على معانٍ معينة. واخترعت الكتابة في مراحل تاريخية لاحقة، لتكون رموزاً دالة على الأصوات. وكانت العلاقة بين الصوت المفرد والمعنى، لا تجد لها حيزاً في حظيرة الدرس اللغوي. لقد كان ابن جني (ت٣٩٢هـ) ذا ذكاء لماح ونظر ثاقب، فاستطاع أن يجد علاقة من نوع ما بين المعنى، واجتماع صوتين في عدد من الكلمات،فوجد أن اجتماعهما يؤدي معنى معيناً. فقد وجد أن اجتماع الجيم والنون في أي كلمة عربية، يدل على الكمون والاختفاء، كما في: الجِنة، والجن، والجنين. ومع ذلك فإن ابن جني لم يقرر أن للصوت معنى في ذاته.

تطور الدرس السيمانتي كثيراً في الربع الأخير من القرن العشرين. وقد نشأ في السنوات الأخيرة من ذلك العقد، فرع من فروع البحث اللساني يجمع بين الأصوات والدلالة. هذا الفرع هو علم دلالة الصوتphonosemantics. ومن أشهر أصحاب هذا الاتجاه ماجنوس Magnus الذي قدم إسهامات جيدة في المجال(٥) .

---

(٥) انظر :

M. Magnus. What's in A Word : Studies in Phonosemantics. Truman State University Press, 1998

على الرغم مما يبدو أن في هذا الاتجاه شيئاً من المبالغة، فمما لا شك فيه أن الأصوات اللغوية تتفاوت في خصائصها النطقية. وأن هذه الخصائص قد استغلت في كثير من اللغات الإنسانية، وإن لم يكن ذلك على نحو مطرد. فهل من قبيل المصادفة أن يرد صوت القاف بما فيه من جهد وشدة وضغط، في الكلمات التي تدل على ما يحتاج إلى جهد من المعاني والأحداث ؟ أليس في الكلمات الآتية ما يدل على ذلك الجهد: قتل، وقطع، وقسم، وقبس، وقرأ، وقلم، وقعد، وقفل، وقمط، وقحط، وقشط، وقرط، وقبس، وقرأ، وقلم، وقزع، وقمع ؟ لا شك أن الصوت في كلمات كثيرة في العربية وفي غيرها يحمل إشارة سيماتية، غير دالة مباشرة على معنى من المعاني. حسبنا من الأدلة ما يثبت أن للفكرة وجوداً من نوع ما. ولا أريد أن أبالغ في الحديث عن العلاقة بين المعنى والتغيرات الصوتية التي تجري في بعض الكلمات، فهو كائن قلّ أو كثر.

وملخص تصور أصحاب الاتجاه السيماتي للفونيم، أن بعض الخصائص النطقية في الصوت، تشير إلى ما في المعنى من خصائص ومكونات دلالية. ويكون تعريف الفونيم على هذا الأساس أنه وحدة صوتية ذات خصائص نطقية، قابلة للتفرع، وتشير سيماتياً - لا دلالة مباشرة - على معنى من المعاني.

(ز) الاتجاه البراجماتي

تميل الدراسات البراجماتية اللغوية Pragmalinguistics إلى تجاوز الخط الأول من النظر في المعطيات اللغوية كلها، وبخاصة إذا كان ذلك على مستوى التركيب. وقد ذهب بعضهم إلى ما هو أبعد من ذلك، فجعلوا النظر في الصوت اللغوي ذا مستويين، يعد الصوت في أولهما صورة ليس لها واقع مادي منطوق؛ فهو واقع تخيلي مجرد، اجتمع الناس على تخيل صورته وتجريدها.

ولكن تصور الناطقين باللغة يجعلهم يجرّدون صورته من هذه الصورة المتخيّلة نطقاً يتفقون عليه عرفاً ومواضعةً. نطق هؤلاء للصوت هو المستوى الثاني من مستويات الصوت (الفونيم). وهو لذلك محل ثاني المستويين من النظر اللغوي.

من أصحاب هذا التوجه العالم الأمريكي توادل Twadell. وقد تبنى تصوره هذا عدد من الباحثين، وردّه عدد آخر، مع أنه في الحقيقة لم يقدم شيئاً جديداً، يتجاوز فيه نظرة أصحاب الاتجاه الذهني. فما قاله توادل قاله أولئك، وإن كان أصحاب النظرة البراجماتية اللغوية، يجعلون الصوت على مستوى التصور،أقل من قيمته على مستوى النطق والأداء.

(ح) الاتجاه التوليدي

يقوم الاتجاه التوليدي الذي وضع معالمه تشومسكي، على أساس الربط بين ما هو مستكن في الذهن، من صورة مجردة للصوت، وتلك هي البنية العميقة، والكيفية التي يظهر فيها الصوت منطوقاً في الكلمات، وتلك هي البنية السطحية. وعلى ذلك، فالفونيم له وجودان، أحدهما ذهني قد لا يكون موجوداً في الواقع بالضرورة، والآخر منطوق مسموع.

ولا شك في أن هذا الاتجاه ذو فائدة كبيرة في دراسة التباينات التي تكون بين المنطوق، وما يمكن أن يتصور حاله ذهنياً. ولنضرب لذلك أمثلة من العربية. إن الطاء في الفعل [اصطفى]، لا يمكن تصور وجوده بمعزل عن تاء الافتعال. فأصل الفعل إذن هو /اصتفى/. ولما وقع صوت التاء المرقق، مجاوراً للصاد المطبق، كان من الطبيعي أن يتأثر به، فأصبح مطبقاً مثله. وبذلك لا يستقل صوت الطاء في هذه الكلمة بوجود فونيمي. إنه أحد تنوعات تاء الافتعال، ولذلك فهو أحد ألوفونات التاء.

ومثل ذلك يقال عن [ادّعى، واتجه، واتقى ...] فالبنى العميقة لهذه الأفعال هي /ادتعى، واوتجه، واوتقى .../

وهكذا، فالحكم على الصوت بأنه فونيم أو ألوفون، إنما يكون باعتبارين أولهما: النظر في الأصوات ضمن وجودها الصرفي، لا مستقلة فقط. فإن الاستقلال يخرج بالصوت من دائرة النظم الصوتية phonology، إلى دائرة الأصوات phonetics. وليس من شأن علم الأصوات أن يبحث في فونيمية صوت أو ألوفونيته. إن ذلك من شأن النظم الصوتية. وإنما يكون من شأن هذا العلم الأخير أن يفعل ذلك، عندما تدرس الأصوات ضمن وجودها الصرفي.

وثانيهما: النظر في التباين أو التوافق الذي يكون بين البنية العميقة والبنية السطحية للكلمة التي فيها الصوت.

هذا هو التفكير العام الذي سار تشومسكي في إطاره، في تحديد معالم الفونيم. ولكنه مع ذلك، أفاد كثيراً من نظرية السمات المتمايزة distinctive features، بخاصة عند تناظر الأصوات، على النحو الذي وضحناه من قبل.

(ط) الاتجاه التكاملي

عندما ينظر الباحث في الاتجاهات السابقة، يجد كل واحد منها قد ألمّ بوجه أو أكثر، مما ينبغي أن يكون عليه تعريف الفونيم. والنظر التكاملي هو الذي يجمع بينها، ويفيد منها جميعاً، في تحديد مفهوم الفونيم، بحيث إذا عرّفناه كان تعريفنا جامعاً مانعاً، جامعاً لا يدخل فيه شيء، ومانعاً لا يخرج منه شيء، كما يقول المناطقة.

هذا التوجه هو الذي سعيت إليه دائماً، سواء أكان ذلك على مستوى النظر في النصوص، أم على مستوى التعامل مع القضايا اللغوية الجزئية والكلية. وبذلك يمكن أن يعرّف الفونيم بأنه: " وحدة صوتية ذات وجود ذهني، له تحقق على مستوى النطق والبناء، قابل للتوظيف الدلالي، أو الإشاري، بما يقتضيه النظر الاجتماعي في المحيط اللغوي الواحد ".

وحتى أوضح هذا التعريف الذي يجمع أهم ما جاءت به الأنظار التي تنتمي إلى الاتجاهات المختلفة في الدرس الصوتي واللغوي الحديث أقول:

١. الفونيم له مستويان أحدهما ذهني مثالي. وتتأتى مثاليته من كونـــه المعيار الذهني المجرد الذي يترجمه أبناء اللغة أو اللهجة في نطقهم، والآخر مادي عملي ذو وجهين متلازمين، فوجه يتمثل في النشاطات النطقية العضوية، وما يترتب عليها من تعيين موضع أصلي للنطق، وتحديد صفات أساسية للصوت، كالاحتكاك أو التوقف أو غيرهما من الصفات. ووجه آخر فيزيائي يتمثل في موجات الصوت، وما يترتب على ذلك من آثار سمعية مختلفة، كالشدة، والعلو، والضغط، والزمن، ومستويات التردد المختلفة كالتردد الأساسي والأول والثاني.

٢. الفونيم له في اللغة وجود مستقل مطلــق. وهذا الوجود هو الصورة التي نعرفها للفونيم إذا نطق منعزلاً عن السياق. وفي هذا الوجود تبرز خصائص الصوت الأصلية التي ذكرناها آنفاً. وهذا الوجود المستقل هو الذي يجعل معلمي اللغة التقليديين يبدؤون تعليم اللغة لطلابهم بحروف اللغة التي ترمز إلى هذه الأصوات، قبل أن يعلموهم شيئاً من كلمات اللغة وتراكيبها. والوجود الآخر هو الوجود المقيد في التركيب. وهنا يفقد الصوت شيئاً من خصائصه، أو يكتسب خصائص أخرى، وهذه المرحلة هي مرحلة إنتاج الألوفونات. وهنا أريد أن أؤكد الفرق بين صفات الصوت مستقلاً، وصفاته في البناء والتركيب. فصفاته وخصائصه وسماته وهو منعزل مستقل، تمثل الجانب المعياري للفونيم. ولكنها في التركيب والبناء تمثل الجانب العملي، بدليل أننا نقول إن الباء في [كَبْت وسَبْت] وغيرهما مما هو من بابهما، قد فقد جهره وأصبح مهموساً، مما يدل على أنه قد قرّ في أذهاننا أن الأصل في الباء أن يكون مجهوراً.

٣. الفونيم ذو وظائف لغوية متعددة، فهو ذو طابع مرن قابل للتغير والتبدل والتوالد، من محيط إلى آخر، في إطار الجماعة اللغوية الواحدة. وهذا يفسر لك سبب اختلاف اللهجات في اللغة الواحدة، في نطق فونيم معين. هذا أولاً.

ثم إن الفونيم قابل لأن يوظف بحسب مقتضيات التطور من عصر إلى آخر، مما يدل على مرونته ومطواعيته للتغير بحسب العصور. وهذه وظيفة لغوية عظيمة لا ريب. هذا ثانياً.

ثم إن الفونيم قابل للتغير داخل الكلمة الواحدة إيجاباً أو سلباً، زيادة أو نقصاً، فيكون التغيير مؤدياً إلى تغيير المعنى، في التغيرات الفونيمية، ولا يؤدي إلى تغيير المعنى في حالة الألوفونات. هذا ثالثاً.

ثم إن تبادل الفونيم نفس الموقع مع فونيمات أخرى، يجعل اللغة قادرة على تنمية معجمها وتوليد كلمات بما يثريها، كما في /سار وحار وزار وثار/. وكما في /قال وكال وجال وسال وصال وزال وحال وخال ودال وهال وغال ومال ونال/ إلخ. هذه بنى مختلفة، ولكنها ذات معان مختلفة، بسبب تبادل عدد من الفونيمات موقعاً واحداً. هذا رابعاً.

وأما كون الفونيم موحياً بدلالة سيمائية - لا بدلالة لغوية مباشرة - إلى معنى من المعاني، فهذا أمر غير منكور، وحسب شواهد معينة من الألفاظ أن تنهض دليلاً على ذلك. هذا خامساً.

٤. على الرغم من كون الفونيم ذا هدف دلالي في المقام الأول، كما وضحنا، فإن الفونيم قد يقتصر على أن يكون ذا وظيفة بنائية فقط. وخير مثال لذلك في العربية، نون الوقاية في مثل /كلمني ودعاني وعلمني ...الخ/ فليس لهذه النون أي بعد دلالي، أو أي أثر في المعنى، وتسميتها بنون الوقاية، دليل على أن هذه النون ما كانت إلا من أجل إقامة البناء على استواء مقبول في السمع؛ إذ يبدو

الفرق واضحاً بين /كلمني/ و /كلّمي/. ومن أمثلة الفونيم الذي يقتصر على أداء وظيفة بنائية في الإنجليزية الحركة /e/ التي تسبق علامة الجمع في مثل /churches/. فما جيء بهذه الحركة إلا من أجل أن تجعل نطق الكلمة بصيغة الجمع ممكنة. ولك أن تتصور كيف يمكن أن تنطق الكلمة السابقة بصيغة الجمع، إذا لم تكن هذه الحركة موجـودة.

ومن أمثلة الفونيم ذي الوظيفة البنائية الخالصة في الإنجليزية، الحركة /o/ التي يؤتى بها من أجل الجمع بين كلمتين، منتهى أولهما صامت consonant، ومبتدأ ثانيهما صامت كذلك. ومن أمثلة ذلك الحركة /o/ في الكلمات الآتية:

speed + meter →speedometer

therm + meter→thermometer

bar + meter → barometer

وغني عن البيان أن الحركة /o/ لم تؤدّ أي وظيفة دلالية، فوظيفتها منحصرة في الجانب البنائي التركيبي فقط.

٥. إن العلاقة بين البنية العميقة والسطحية للصوت تحدد معالمه وسماته، كما تحدد تنوعاته النطقية المختلفة. وعلى ذلك لا بد من اعتبار التوافق والاختلاف بين ما يكون عليه نطق الصوت في البنية العميقة المفترضة، وما يكون عليه نطقه في البنية السطحية.

٦. وللفونيم أبعاد اجتماعية مختلفة. وقد قيّدنا في تعريفنا الوظائف التي يؤديها الفونيم، دلالية كانت أو تركيبية، بأنّها ترد بما يقتضيه النظر الاجتماعي في المحيط اللغوي الواحد. وهذا يعني فيما يعنيه، أن البيئة اللغوية هي دون غيرها، الحكم الفيصل على طريقة نطق الفونيم وألوفوناته، مما يعني ضرورة إخراج ما ليس من البيئة اللغوية المعينة للفونيم؛ فنطق الأعاجم للصوت لا يجعله من

التنوعات الألوفونية. ونطق المعوقين أو الذين يعانون من لثغات، أو عيوب نطقية في أداء الصوت، ليس من تنوعاته الألوفونية. ونطق بعض المغنين والمطربين لصوت ما على خلاف ما ينطق به الناس، ليس من تنوعات ذلك الفونيم. ونطق الإنسان الذي يجري بسرعة أو يصعد سلماً مسرعاً، لا يعد من التنوعات الألوفونية. وأهم من ذلك كله أن نطق بيئة معينة، لأصوات معينة على خلاف ما ينطقها به أهل بيئة أخرى، هو مما يقتضيه البعد الاجتماعي عندهم، وهو بعد مخالف لما عند غيرهم.

وفي هذا الذي ذهبنا إليه قدر متوازن من مراعاة البعد الاجتماعي الذي يكون في هذه اللهجة، ولا يكون في لهجة أخرى. فكما أننا نأخذ بعين الاعتبار أصحاب هذه اللهجة، لا نتحيف أصحاب اللهجة الأخرى. وبيان ذلك في أننا إذا نظرنا إلى الذين ينطقون الضاد ظاء، في بعض اللهجات العربية المحكية، وجدنا من الإنصاف عدم خلط لهجتهم بغيرها، حتى يكون وصفنا لها دقيقاً. فمن حقهم أن يوصف نطقهم لهذا الصوت، ضمن لهجتهم فقط. فإذا لم نفعل كان وصفنا متحيزاً. وإذا خلطنا لهجة بأخرى، كان وصفنا متحيفاً.

٧. إن الصورة المثالية للفونيم صورة مجردة كما أسلفنا. ولكن الأجهزة الصوتية الحديثة المتطورة يمكن أن تضبط الأنساق الأكوستيكية ذات الطابع الفيزيائي لأصوات اللغة. تضبطها من حيث الترددات، ومستوى الطاقة، والضغط، وسرعة الهواء، ودرجة الجهارة، والهمس، وغير ذلك. وضبط هذه الأمور عن طريق هذه الأجهزة الصوتية، يجعلنا نقول: إنه من الممكن أن نقترب من الصورة المثالية للفونيم. وهذا القدر كاف لتصور قريب من الطبيعة الحقيقية لهذا الفونيم أو ذاك. ولكن هذا لا يعني أن هذا مطابق تماماً لحقيقته الذهنية.

[٢] توزيعية الأصوات

ما دمنا نتحدث عن النظم الصوتية، بما قرّت عليه معالمها في لغة بعينها، وما دمنا نتحدث عن وظيفية الأصوات في هذه اللغة أو تلك، فإن توزيع الأصوات في كل لغة، جزء مما يجري به التعامل فيها، وما استقر عليه نظامها الصوتي. قد يؤدي هنا إلى فتح باب النقاش في مسألة ارتجال الكلمات، وترتيب أصواتها على نحو ليس للمعنى علاقة به. وتلك مسألة قديمة حديثة، فقد ذهب عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) إلى أن نظم الأصوات في الكلمة الواحدة، ليس مما يستدعيه المعنى "فلو أن واضع اللغة كان قد قال (ربض)، - بدلاً من ضرب - لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد المعنى"[٦].

وإلى ذلك ذهب سوسير؛ فهو يرى أن بناء الكلمات في اللغات الإنسانية بناء مرتجل arbitrary، غير قائم على المعنى. يقول سوسير: "إن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة مرتجلة"[٧]. أخشى أن يفهم مما ذهب إليه الجرجاني وسوسير، أن عدم وجود علاقة بين بناء الكلمة ودلالتها، يعني أنه لا يوجد نظام يتبعه أبناء اللغة، في ترتيب أصوات الكلمة وتوزيعها. إن علاقة بناء الكلمة بدلالتها، في أصل الوضع، علاقة جدلية. ولا يجوز الاعتماد على هذه العلاقة، لنفي وجود نظام خاص بكل لغة، في ترتيب أصوات كلماتها.

إن من خصائص الإنجليزية مثلاً، أنها تقبل أن تبدأ الكلمة بصامتين، كما في stop و brave. بل إنها تقبل أن تبدأ الكلمة بثلاثة

---

(٦) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي مكتبة القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص٩٣ .

(٧) انظر : Ferdenand de Saussure. Course in General Linguistics . N.Y., Mc Graw -Hill, 1969 , p 67

صوامت، ليس بينها حركة، كما في: struggle و stratification. والعربية لا تقبل أن تبدأ الكلمة بصامتين. ولذلك عندما يكون الصامتان في بداية الكلمة، فإنه يتوصل إلى نطقها بهمزة وصل، كما في: استمع، واستماع، وانتبه، وانتباه. ولا يعقل أن يكون أي نظام لغوي جاء ارتجالاً، حتى لو سلمنا جدلاً، بعدم وجود علاقة بين الدلالة وترتيب الأصوات داخل الكلمة.

فالارتجال يُوهن من تصور إقامة أنظمة في بناء الكلمات، وتوزيع الأصوات فيها. فلا يعقل أن يطرد توزيع الأصوات الثلاثة (س م ع) مثلاً – وعلى هذا الترتيب – في الفعل ماضياً، ومضارعاً، وأمراً، وفي جميع المشتقات، ثم يقال بعد ذلك إن هذا من باب الارتجال والعشوائية والاعتباط.

وحتى اختيار هذه الأصوات الثلاثة للدلالة على السمع، فإن القول بالارتجال والعشوائية والاعتباط فيه، ليس قائماً على بينة علمية. ذلك أن أبسط مسائل النظر الموضوعي، يقتضي أن يبنى الحكم على دليل. فهل هناك دليل يثبت أن أهل أية لغة، عندما وضعوا كلمات لغتهم، كان ترتيب الأصوات فيها عشوائياً ؟ لقد كان من المتوقع أن يتوقف العلماء القائلون (بالاعتباطية) من إصدار الحكم على هذه المسألة؛ لأنه ليس بين أيديهم أدلة علمية عن أصل وضع اللغة. وأقل ما يفعله من لا يملك الدليل، أن يلوذ بالصمت، وأن يتوقف عن الحكم.

لقد تمكن الناطقون باللغة، أية لغة، من أن يقوموا بتوزيع الأصوات على نحو منظم في الغالب، في بناء الكلمة. ويظهر هذا في العربية كثيراً، وفي غيرها من اللغات، بمقادير متفاوتة. فإذا أخذنا صوت الشين، ونظرنا في تقلباته التي تؤدي إلى نظائر صغرى minimal pairs، ألفيناه في أول الكلمة، وفي وسطها، وآخرها، وقد ساعد ذلك على إيجاد هذه النظائر، كما في المجموعات الثلاث الآتية:

المجموعة الأولى:

(الشين في أول الكلمة)

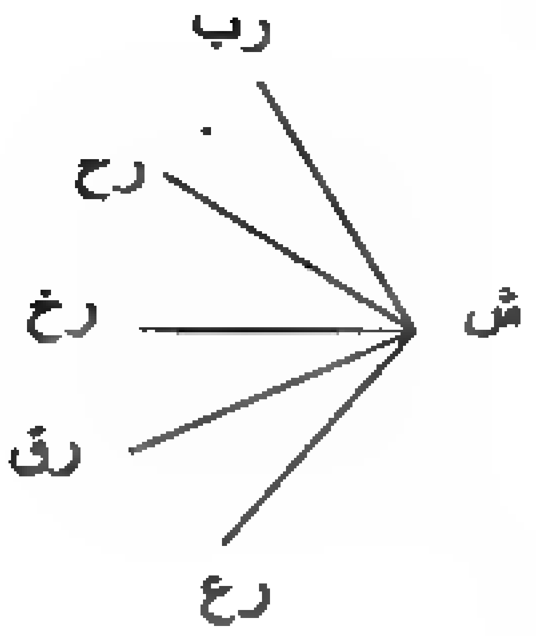

المجموعة الثانية:

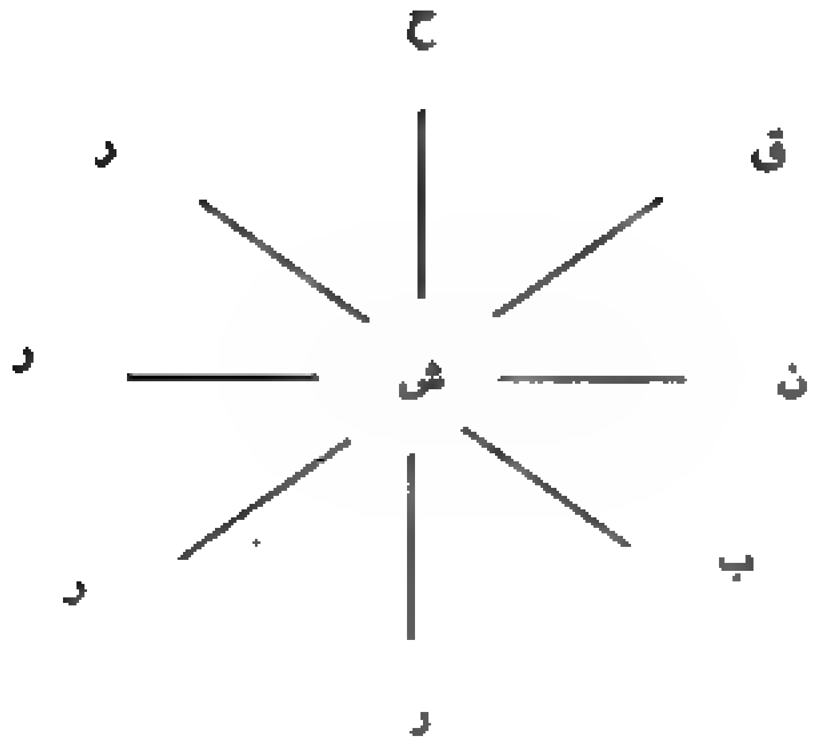

المجموعة الثالثة:

(الشين في آخر الكلمة)

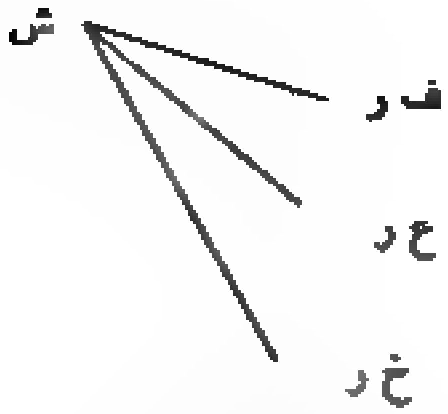

ويجري مثل ذلك في اللغة الإنجليزية. فإذا أخذنا الصوت [s]، وجدنا له موارد يعمل من خلالها على تكوين النظائر الصغرى، كما هو في المجموعات الثلاث الآتية:

المجموعة الأولى:

(الصوت s في بداية الكلمة)

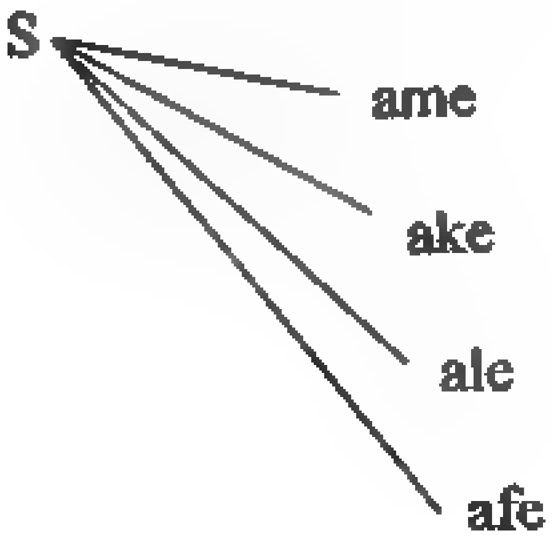

المجموعة الثانية:

(الصوت s في وسط الكلمة)

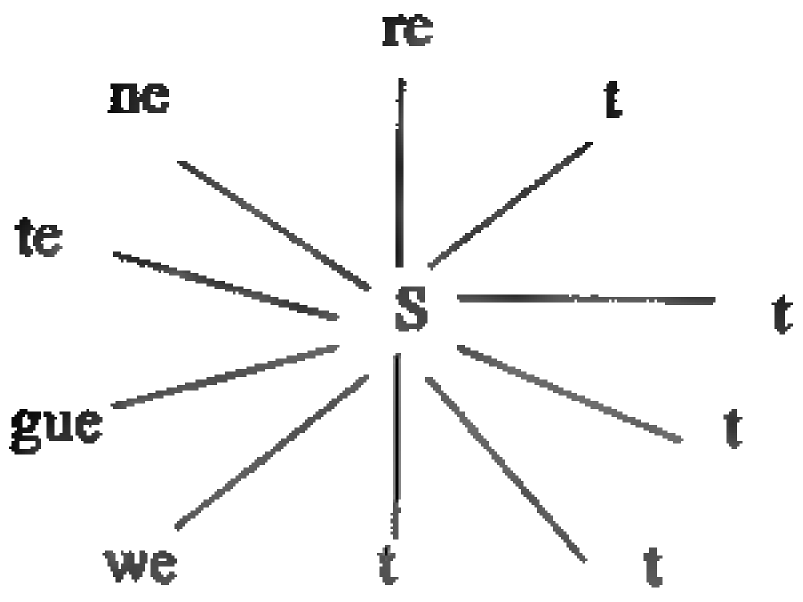

المجموعة الثالثة

(الصوت s في آخر الكلمة)

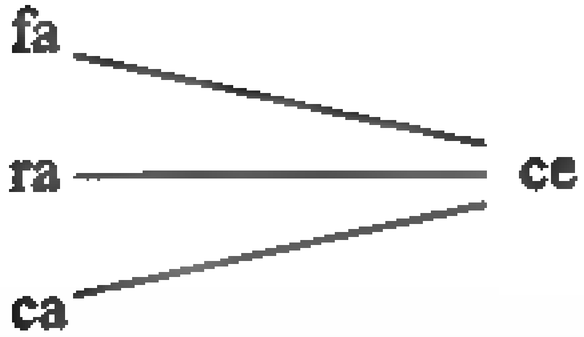

يجري توزيع أصوات الكلمة الواحدة، في كل لغة، على أنساق خاصة بها. فإذا نظرنا في هذا التوزيع، من جهة صفتي الجهر والهمس، في العربية مثلاً، وجدنا الكلمة على ثلاثة أنحاء؛ فقد تكون الصوامت كلها مجهورة، كما في : زار، و دار ... وقد تكون الصوامت مهموسة كلها كما في تحت، وكتف ... وقد تكون الصوامت مجهورة ومهموسة. والكلمات التي تؤلف هذا الصنف أكثر كلمات العربية.

تختلف طبيعة الصوامت داخل الكلمة، عما هي عليه منعزلة مستقلة. وأنا هنا لا أعني فقط أن الصوت المهموس قد يتحول إلى مجهور، عند مجاورته لمجهور. ولا أقصد فقط أن المجهور قد يتحول إلى مهموس، عند مجاورته لمهموس. ولكنني أعني أكثر من ذلك. فإن درجة الهمس قد تقل في الكلمة، من غير أن يصبح الصوت مجهوراً بالضرورة. وقد تقل درجة الجهر، من غير أن يصبح الصوت مهموساً كذلك. فإذا نظرنا في كلمة (خسر) مثلاً، التي وردت في الآية الكريمة (إن الإنسان لفي خُسر) (العصر ٢)، وجدنا الخاء قد خسرت الضجيج والاهتياج اللذين يصاحبان نطقها وهي منعزلة مستقلة. ثم إن الصفير الذي في السين ينخفض إلى درجة واضحة. ونزيد على ذلك أن الراء يفقد من جهريته وتردده قدراً غير قليل ،وهذا يعني أن توزيع الأصوات في الكلمة يؤدي الى التوشيع.

لقد فحصت بجهاز (CSL) مستوى ضغط الصوت sound pressure level، وزمن نطق الصوت، لكل من: الخاء، والسين، والراء، في حال نطق كل واحد منها منعزلاً، وفي حال نطقه داخل كلمة (خُسْر)، وخرجت بالنتائج الآتية:

<u>أولاً:</u> وصل معدل الضغط الموجود في الخاء منعزلاً في النطق إلى ٣٩ ديسيبل، ووصل معدل ضغطه ضمن كلمة (خسر) إلى ٢٠ ديسيبل، أي أن الضغط الموجود في نطقه منعزلاً، يكاد يساوي ضعف ضغطه داخل الكلمة المذكورة.

<u>ثانياً:</u> بلغ زمن نطق الخاء منعزلاً ٢٨٢و، من الثانية وبلغ زمن نطقها داخل الكلمة ١٤٠و، من الثانية، أي أن مدة نطقه منعزلاً تبلغ على الأقل، ضعفي مدة زمنه داخل الكلمة.

<u>ثالثاً:</u> وصل معدل ضغط السين، في حال نطقه منعزلاً ١٧ ديسيبل. في حين وصل معدل ضغطه داخل الكلمة المذكورة ١٨ ديسيبل. وما كان ذلك ليكون، لولا وجود الضمة قبل السين؛ إذ إن الضمة هي

مركز نبر هذا المقطع. ولولا ذلك لانخفض مقدار ضغط السين داخل الكلمة، عما هو عليه منعزلاً مستقلاً. ودليل هذا الذي أقوله، أن قدرا ملحوظاً من صفيرية السين، قد سقط من هذا الصوت، في داخل هذه الكلمة. وإذا بهذا القدر المفقود من صفيرية السين، يعوض بضغط النبر، وعلو ترددات الضمة التي تسبقه.

رابعاً: بلغ زمن نطق السين منعزلاً ٢٨٩و٠ من الثانية. وبلغ زمن نطقه داخل الكلمة المذكورة ١٦٠و٠ من الثانية. وهذا يعني أن مدة نطقه داخل الكلمة لا تزيد كثيراً على نصف مدة نطقه منعزلاً.

خامساً: وصل معدل ضغط الراء، في حال نطقه منعزلاً ٣١ ديسيبل. ووصل معدل ضغطه داخل الكلمة ١٩ ديسيبل. وهذا القدر أكثر بقليل من نصف قدره منعزلاً.

سادساً: بلغ زمن نطق الراء منعزلاً ٢٢٣و٠ من الثانية. وبلغ زمن نطق الراء داخل الكلمة ١٤٢و٠ من الثانية. وهذا فرق كبير ملحوظ.

هذا الذي يجري على الأصوات المتباينة في الكلمة جهراً وهمساً، يجري على الأصوات المتوافقة جهراً، فإذا نظرنا في كلمة (دعد) مثلاً، وجدنا الدال قد خسر شيئاً من قوة انفجاره التي يكون عليها عندما يكون مستقلاً منعزلاً. وأظهر قدر يتدنى فيه الجهر ما كان في الدال الذي في الآخر. ولذلك لا بد من إبرازه بقلقلة تظهر انفجاره. وأما العين فإنه سيفقد قدراً غير يسير من توتره.

إن لكل لغة نظاماً معيناً لا تحيد عنه، في إحلال صوت ما، وعدم إحلال صوت آخر، في المواقع المختلفة من الكلمة. ففي الوقت الذي لا تتحفظ فيه العربية على إحلال أي صامت من صوامتها، في أي موقع في الكلمة، أولاً ووسطاً وآخراً، تجد الإنجليزية مثلاً، لا تقبل أن تحل الأصوات الآتية [h.w.y] في الموقع الأخير من الكلمة.

يعرف توالي صامتين أو أكثر، في المقطع الواحد، دون وجود فاصل بينها، بالعناقيد الصامتية consonant clusters. ولكل لغة نظامها في قبول هذه العناقيد في بداية المقطع أو نهايته. فالعربية تقبل أن يرد عنقود صامتي في المقطع الأخير من الكلمة، عند الوقف فقط، وذلك كما في (وقت و عقد ...).

أما الإنجليزية فتقبل العناقيد الصوتية الآتية في بداية الكلمة [pl,bl, kr] ولا تقبلها في آخر الكلمة. فلا توجد كلمة إنجليزية تحتوي أحداً من هذه العناقيد الثلاثة في آخر الكلمة، إلا إذا انعكس ترتيب الصوامت فيها، بحيث تصبح على النحو الآتي: [lp,lb,rk] كما في الكلمات الآتية : help , bulb , dark.

يرتبط توزيع الأصوات داخل الكلمة الواحدة، بانسجام هذه الأصوات وتآلفها، بمقتضى مقاييس هذا الانسجام في أذهان أبناء الجماعة اللغوية. وهذه مسألة كان علماء العربية المتقدمون قد أدركوها بحسهم المرهف، وعرضوا لها في مواطن كثيرة. فقد ذهب ابن جني (ت٣٩٢هـ) إلى أن توزيع الأصوات داخل الكلمة، إنما يكون على أحسن أحوال الانسجام، إذا كانت مواضع نطقها متباعدة. فإذا كانت مواضع النطق متقاربة بدا التنافر بينها. يقول ابن جني: "واعلم أن هذه الحروف كلما تباعدت في التأليف كانت أحسن. وإذا تقارب الحرفان في مخرجيهما قبح اجتماعهما، ولا سيما حروف الحلق. ألا ترى إلى قلتها بحيث يكثر غيرها، وذلك نحو الضغيفة، والمهه، والفهه. وليس هذا ونحوه في كثرة: حديد، وجديد، وسديد، وصديد، وعديد، وقديد ..."[٨].

---

(٨) عثمان بن جني، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق : دار القلم ، ١٩٨٥ ، ١/٦٥ .

استخدم الحاسوب في استخراج معالم التوزيع الصوتي في الكلمة العربية، في بعض المعاجم العربية القديمة. وقد انتهت الدراسات التي استخدمت الحاسوب لهذا الغرض، إلى نتائج كثيرة من أهمها:

أولاً: باعتبار بداية الكلمة

١. ستة جذور ثلاثية فقط، تبدأ بالصوتين [بت]
٢. ستة جذور ثلاثية فقط، تبدأ بالصوتين [بث]
٣. سبعة جذور ثلاثية فقط، تبدأ بالصوتين [بج]
٤. خمسة جذور ثلاثية فقط، تبدأ بالصوتين [بح]
٥. عشرة جذور ثلاثية فقط، تبدأ بالصوتين [بخ]
٦. عشرة جذور ثلاثية فقط، تبدأ بالصوتين [بد]
٧. تسعة جذور ثلاثية فقط، تبدأ بالصوتين [بذ]
٨. تسعة عشر جذراً ثلاثياً فقط، تبدأ بالصوتين [بر]
٩. عشرة جذور ثلاثية فقط، تبدأ بالصوتين [بز]
١٠. لا تجد كلمة واحدة مستعملة في العربية، تبدأ بالصوتين [بف]

وثمة مئات من النتائج التي يمكن استقراؤها من جداول إحدى هذه الدراسات[٩].

ثانياً: باعتبار نهاية الكلمة

١. ستة جذور ثلاثية فقط، تنتهي بالصوتين [ثأ]
٢. جذران ثلاثيان فقط، ينتهيان بالصوتين [ثب]
٣. ثلاثة جذور ثلاثية فقط، تنتهي بالصوتين [ثج]

---

(٩) علي حلمي موسى .- دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر. مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٣ ، ص٦٣ .

٤. جذران ثلاثيان فقط، ينتهيان بالصوتين [ثد]
٥. اثنا عشر جذراً ثلاثياً، تنتهي بالصوتين [ثر]
٦. جذر ثلاثي واحد فقط، ينتهي بالصوتين [ثط]
٧. أربعة جذور ثلاثية فقط، تنتهي بالصوتين [ثع]
٨. أحد عشر جذراً ثلاثياً فقط، تنتهي بالصوتين [ثل]
٩. ثلاثة عشر جذراً ثلاثياً فقط، تنتهي بالصوتين [ثم]
١٠. لا يوجد كلمة عربية واحدة، تنتهي بالتجمعات الصوتية الآتية: [ثت، ثج، ثخ، ثذ، ثز، ثس، ثش، ثص، ثض، ثظ، ثك، ثه].

وثمة مئات من النتائج التي يمكن استقراؤها من جداول تلك الدراسة أيضاً [١٠].

ثالثاً: باعتبار كثرة التكرار

تبين أن أكثر أصوات العربية تكراراً في موقعين متتاليين، في الجذور الثلاثية هي: الراء، واللام، والميم، والنون، يليها الباء ثم الفاء[١١]. وهذا موافق لما نص عليه علماء العربية، وهو أن هذه الأصوات لا تخلو منها كلمة عربية رباعية أو خماسية. ولذلك سموها (حروف الذلاقة). وقد أصبح هذا مقياساً عندهم؛ فكانوا يقولون: كل كلمة رباعية أو خماسية، لا يكون فيها أحد هذه الحروف، فهي كلمة أعجمية. ومن الواضح أن استقراءهم كان موفقاً إلى حد كبير.

---

(١٠) المرجع السابق ، ص٦٥ .

(١١) المرجع السابق ، ص ٢٥،٦١.

[٣] المماثلة

المماثلة assimilation في أقرب تعريف لها هي: تماثل يحدث بين الأصوات المتجاورة، بحيث يفقد الصوت بعض خصائصه النطقية، أو يكتسب بعض خصائص صوت مجاور. والمماثلة – بهذا المفهوم – ظاهرة سيارة في اللغات الإنسانية جميعاً.

نظر العلماء في حركة التماثل التي تجري بين الأصوات داخل الكلمة، فوجدوا أنها تسير في اتجاهين. فإما أن يؤثر الصوت السابق في اللاحق، فتدعى المماثلة أمامية progressive، وبعضهم يسميها مقبلة. وإما أن يؤثر الصوت اللاحق في السابق، فتوصف المماثلة بأنها رجعية regressive، وبعضهم يسميها مدبرة.

ووجد العلماء، كذلك، أن الصوت قد يؤثر أو يتأثر، بصوت مجاور له وليس بينهما فاصل، فتدعى المماثلة مباشرة immediate. ووجدوا كذلك أن المماثلة التي تجري قد تكون جزئية، بحيث لا يتغير في الصوت إلا سمة واحدة؛ كأن يتحول الباء المجهور إلى مهموس، فلا يخرج من دائرة الباء، كما في /سبت وكبت/. ومثل ذلك أن تفقد اللام الجهر، أو أن تكتسب التفخيم، أو أن تكتسب الفتحة أو الألف التفخيم. وقد يتحول الصوت إلى صوت آخر فتدعى المماثلة كلية، كأن تتحول السين إلى زاي، والسين إلى صاد.

عندما ننظر إلى المماثلة الواحدة باعتبار التغيرات الثلاثة السابقة، يتأتى لنا الأنواع الآتية من المماثلة:

(أ) المماثلـة التقدميـة المباشـرة الكليـة complete immediate progressive:
ومن أمثلتها في العربية تأثير المجهور في تاء الافتعال في:

ازتهر ← ازدهر

ازتهى← ازدهى

ادتعى← ادّعى

ففي المثالين الأول والثاني، أثّر الزاي المجهور في تاء الافتعال، وهو صوت مهموس، فحوله إلى النظير المجهور للتاء. ونظيره المجهور هو الدال، فينشأ نتيجة هذا، تماثل بين الزاي والدال. وفي المثال الثالث /ادتعى/ كان ثمة تخالف بين الدال المجهور والتاء المهموس، فأدى هذا التخالف إلى أن ينقلب التاء إلى نظيره المجهور، وهو الدال، ثم أدغم الدالان. والمعادلة الفونولوجية التي توضح هذا التماثل هي المعادلة (١):

<u>المعادلة (١)</u>

[- مجهور] ←—— [+مجهور] / [+ مجهور] ——

"الصوت المهموس (يشار إليه بـ [- مجهور]) أصبح مجهوراً، لكونه مسبوقاً بصوت مجهور".

(ب) المماثلة التقدمية المباشرة الجزئية partial immediate progressive: ومن أمثلتها في العربية تحول الألف الذي هو في الأصل غير مفخم إلى صوت مفخم؛ لكونه مسبوقاً بصوت مفخم في /صار/ و/طار/ وما كان من بابها. والمعادلة (٢) توضح هذا التماثل:

المعادلة (٢)

[+ أمامية، + متسعة، + طويلة] ← [+ خلفية، + متسعة، + طويلة] / ص [+ مطبق] ــ

" الحركة الأمامية المستعة الطويلة (الألف المرققة)، أصبحت حركة خلفية متسعة طويلة (الألف المفخمة)؛ لكونها مسبوقة بصامت مفخم بالإطباق ".

(ج) المماثلة التقدمية غير المباشرة الكلية complete nonimmediate progressive: ومن أمثلتها في العربية تفخيم الدال في /صد/ حتى يظهر في النطق وكأنه ضاد، بتأثير الصاد المفخم بالإطباق، مع وجود فاصل بينهما هو الفتحة. والمعادلة (٣) تبين ذلك:

المعادلة (٣)

[- مطبق] ← [+ مطبق] / [+ مطبق] ـــــ

"الصوت المرقق (يشار إليه بـ [- مطبق]) أصبح مفخماً بالإطباق، لكونه مسبوقاً بصوت مفخم بالإطباق ".

(د) المماثلة التقدمية غير المباشرة الجزئية partial immediate progressive: ومن أمثلتها في العربية تفخيم الخاء في /صخر/ بسبب الصاد المفخم بالإطباق، مع وجود فاصل بينهما هو الفتحة. والمعادلة (٤) تبين ذلك:

المعادلة (٤)

[- مفخم] ← [+مفخم] / ـــــ [+مطبق]

(هـ) المماثلة الرجعية المباشـــرة الكليـــة complete immediate regressive: ومن أمثلتها في العربية انقلاب السين إلى صاد في /بسطة/ لمماثلة الطاء المفخمة بالإطباق. والمعادلة (٥) تبين ذلك:

المعادلة (٥)

[-مطبق] ← [+مطبق] / ـــــ [+مطبق]

" السين غير المطبق أصبح مطبقاً، لكونه متبوعاً بالطاء المطبق".

(و) المماثلـــة الرجعيـــة المباشـــرة الجزئية partial immediate regressive : ومن أمثلتها في العربية، تفخيم فتحة الفاء في /فقر/؛ لكونها متبوعة بالقاف المفخم. والمعادلة (٦) تبين ذلك:

المعادلة (٦)

[+ متسعة، + أمامية] ← [+ متسعة، + خلفية] / ـــــ ص [+مفخم]

" أصبحت الحركة الأمامية المتسعة (الفتحة المرققة): خلفية متسعة (فتحة مفخمة)، لكونها متبوعة بالصامت المفخم (القاف) ".

(ز) المماثلة الرجعية غير المباشرة الكلية: complete nonimmediate regressive: ومن أمثلتها في العربية نطق السين غير المطبق صاداً في /بساط/ لتأثره بالطاء، مع وجود فاصل بينهما وهو الألف. والمعادلة (٧) تبين ذلك:

المعادلة (٧)

[- مطبق] ⟵ [+مطبق] / ــــ [+ مطبق]

"أصبح السين غير المطبق صاداً لكونه متبوعاً بالطاء المطبق".

(ح) المماثلة الرجعية غير المباشرة الجزئية partial nonimmediate regressive: ومن أمثلتها في العربية تفخيم الخاء في /خطر/ لكونه متبوعاً بالطاء المفخم بالإطباق، مع وجود فاصل بينهما هو الفتحة، والمعادلة (٨) تبين ذلك:

المعادلة (٨)

[- مفخم] ⟵ [+ مفخم] / ــــ [+ مطبق]

" أصبح الصوت غير المفخم مفخماً؛ لكونه متبوعاً بصوت مفخم بالإطباق ".

جمع المعادلات:

يمكن أن تجمع معادلتان أو أكثر في معادلة واحدة كبرى. والهدف من الجمع هو لمّ شتات الظاهرة في قاعدة واحدة، تعبّر عنها معادلة واحدة. والجمع يكون عادة بين الظواهر التي تنتمي إلى تخالف وتماثل في سمة واحدة، كالجهر والهمس فقط أو الإطباق وعدمه فقط. وحتى نوضح ذلك نقول: إنه يمكن أن تجمع المعادلات ٣،٥،٧ في معادلة واحدة، وهذا بيان ذلك:

[- مطبق] ⟵ [+ مطبق] / [+ مطبق] ــــ

[- مطبق] ⟵ [+ مطبق] / [+ مطبق] ــــ

[- مطبق] ⟵ [+ مطبق] / ــــ[+ مطبق]

والمعادلة الجامعة هي المعادلة (٩)

<u>المعادلة (٩)</u>

[- مطبق] ← [+مطبق] / [+مطبق] ______

______ [+ مطبق]

وتكون قراءتها كما يأتي:

" يتحول الصوت غير المطبق إلى مطبق عندما يكون مسبوقاً أو متبوعاً بصوت مطبق ".

[٤] قواعد أخرى

في المماثلة قواعد تظهر في أنواعها التي تحدثنا عنها في [٣]. وثمة قواعد أخرى لا تنتمي إلى المماثلة، ويمكن على أساسها تفسير كثير من التغيرات الصوتية التي تقع، بسبب تجاور الأصوات المتخالفة، في بعض السمات الصوتية. ولهذه القواعد وجه خاص تفسر على أساسه التغيرات الصوتية في لغة بعينها. ووجه عام هو الوجه الذي يجعل هذه التفسيرات مقبولة علمياً. ومن أهم هذه القواعد ما يأتي:

١. الانزلاق:

ثمة صوتان ينزلق اللسان عند النطق بأحدهما، إلى صوت مناظر له. فإذا انزلق اللسان عند نطقهما نتج هذان الصوتان وهما: الواو التي في مثل [وَلَد، ومَوْلِد]، والياء التي في مثل [يلد، وميسرة]. يجري نطق الواو الانزلاقي، بتحرك اللسان من وضعه الذي يكون عليه عند نطق واو المد، نحو منطقة الطبق velum، فيحدث تضييق بين اللسان والطبق، من غير أن يؤدي هذا التضييق إلى احتكاك. ويجري نطق الياء الانزلاقي، بتحرك اللسان من وضعه الذي يكون عليه عند نطق ياء المدّ، باتجاه الغار، فيحدث تضييق بين اللسان والغار، دون أن يؤدي هذا التضييق إلى احتكاك.

تقتضي قاعدة الانزلاق في العربية، أنه إذا وقع صوت انزلاقي بين حركتين، فإن هذا الصوت يسقط، لتجري عملية صوتية أخرى أو أكثر. هذا واضح في البنية العميقة للفعل قال، وهي (قَوَلَ). فعندما تسقط الواو، تجتمع الحركتان القصيرتان، وهما فتحة القاف، وفتحة الواو، لتصبح هاتان الحركتان ألفاً، فيصبح الفعل في بنيته المنطوقة (قال).

ويحدث ذلك عندما يقع الياء الانزلاقي بين حركتين، كما في البنية العميقة للفعل (مال)، وهي /مَيَل/. يسقط الياء الانزلاقي لوقوعه بين فتحتين، ثم تجتمع الفتحتان لتصبحا ألفاً، فيصبح الفعل في بنيته المنطوقة [مال].

يتحول الواو الانزلاقي إلى ياء انزلاقي إذا كان مسبوقاً بكسرة، وذلك كما في البنية التحتية لكلمة / داعياً/، وهي [داعواً]. وتمثل المعادلة (١٠) هذا التغير الصوتي:

<u>المعادلة (١٠)</u>

و [+انزلاقي] ←—— ي [+انزلاقي] / ح [+ أمامية، + ضيقة] ——

وتقرأ هذه المعادلة كما يأتي: يتحول الواو الانزلاقي إلى ياء انزلاقي عندما يكون مسبوقاً بحركة أمامية ضيقة (وهي الكسر).

٢. التخفيف الكمي:

تنزع اللغات الإنسانية إلى تخفيف الكمية الصوتية في بناء الكلمة، إما بتقصير الحركة الطويلة، وإما بحذف صوت أو أكثر من الكلمة.

أما تقصير الحركة الطويلة فيظهر في صور كثيرة في العربية، منها أن هذه الحركة عندما تكون في البنية العميقة، محصورة بين صامتين في مقطع واحد، فإنها تقصر. ونشهد هذا في البنية العميقة لكلمة (رام) وهي: /رامين/. يسقط الياء الانزلاقي بحسب قاعدة الانزلاق. وتجتمع الكسرتان لتصبحا ياء مدّ. ثم تقصر ياء المدّ، فتصبح كسرة. وتكون البنية المنطوقة في المرحلة النهائية [رامٍ]. وتظهر هذه المراحل في الكتابة الصوتية:

raamiyin ———→ raamiin ———→ raamin

أما الانتقال من البنية العميقة raamiyin إلى ما قبل السطحية raamiin فتمثله المعادلة (١١)

<u>المعادلة (١١)</u>

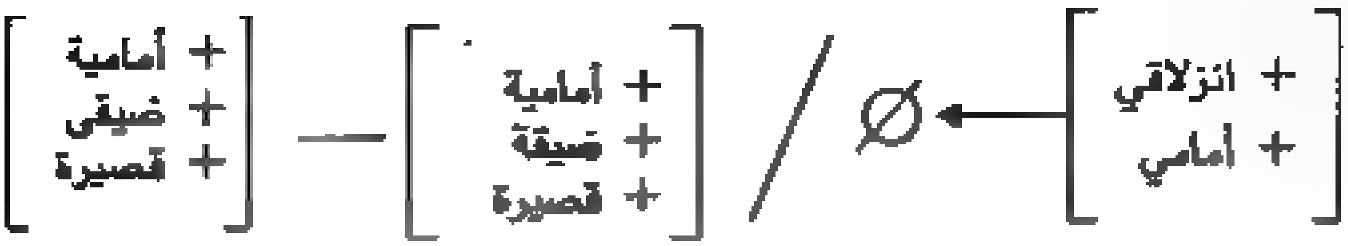

وتقرأ المعادلة هكذا:

" يسقط الصوت الانزلاقي الأمامي [y]، عندما يقع حركتين أماميتين ضيقتين قصيرتين: الكسرة التي قبله، والكسرة التي بعده".

وأما الانتقال من البنية قبل السطحية [raamiin] إلى السطحية [raamin]، فتمثله المعادلة (١٢)

<u>المعادلة (١٢)</u>

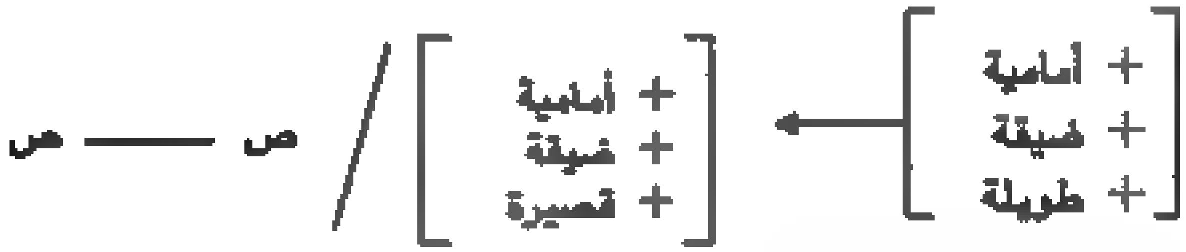

وتقرأ المعادلة هكذا:

" تصبح الحركة الأمامية الضيقة الطويلة (ياء المد)، حركة أمامية ضيقة قصيرة (كسرة)، عندما تكون محصورة بين صامتين في نفس المقطع".

وقد جعلت العربية، ولغات أخرى كثيرة، التقابل بين الحركة الطويلة والقصيرة جزءاً من نظامها الصرفي، وذلك على النحو الذي تجده

في التقابل الذي يؤدي إلى اختلاف المعنى بين كل من [كَتبَ وكتبا] و [كاتبٌ وكاتبون] و [كاتبٍ وكاتبين].

وأما الحذف فقد يكون على مستوى الصوت. وهي ظاهرة سيارة في اللغات المعروفة. وليس جزم المضارع الصحيح الآخر إلا صورة من صور حذف الحركة. وأما جزم المضارع المعتل الآخر، فهو في الحقيقة تقصير للحركة، وليس حذفاً لها. فالواو في الفعل [يدعو] تصبح ضمة، أي أنها تقصُر، ولا تحذف عندما يجزم هذا الفعل [لم يدعُ]. وهذا خلاف ما ذهب إليه النحاة. فقد قالوا: حذفت الواو، وبقيت الضمة دالة على الأصل الذي كان عليه الفعل.

٣. الحشو:

الحشو زيادة صوت أو أكثر في الكلمة. ومن أمثلته الفونيم ذو الوظيفة التركيبية. وقد وضحنا ذلك عند حديثنا عن نون الوقاية. ومن أمثلته في العربية أيضاً، همزة الوصل التي يؤتى بها لوصل الكلام. وفي هاتين الحالتين لا يكون أي أثر في تغيير معنى الكلمة.

غير أن الحشو قد يستخدم لتغيير معنى الكلمة، فيكون كمياً دلالياً في آن معاً. ومنه التضعيف الذي يكون في مثل [فسّر، وقرّب، وجرّب، وحسّن ...].

في اللغة الإنجليزية ما يشير إلى أنها قد فقدت التضعيف بالكلية. والدليل على ذلك أن كل حرف مكرر في الكتابة، لا ينطق مضعفاً ولا مشدداً، كما هو الحال في command، summer، manner، cotton وغيرها.

الفصل الثالث

الصرف الوظيفي

الصرف الوظيفي

علم الصرف هو العلم الذي يبحث في طرائق بناء الكلمة، وما يطرأ على هذا البناء من تغيرات لفظية. يُبرز هذا التعريف المجالات التي يتناولها علم الصرف بالبحث والدراسة، كما يبرز أهم خصائص هذا العلم، وحاجة اللغة إليه. فهو العلم الذي يكشف عن الطرق التي تنمي اللغة، وتزودها بالمباني التي يندرج تحتها ما لا حصر له من الكلمات. فهو علم وظيفي عندما يكون معنى الوظيفية تزويد اللغة والناطقين بها، برصيد هائل من الكلمات. وهو علم توليدي؛ لأنه يولِّد من الأصول القليلة فروعاً كثيرة، هي مادة اللغة التي تجري على ألسنة الناطقين بها. إن الصرف من العلوم الأساسية التي تكشف عن الجانب الإبداعي الخلّاق في اللغة.

ولما كانت الكلمة هي مجال البحث الصرفي، فقد يجد الباحث ضرباً من التداخل بين هذا العلم وعلمين آخرين؛ فقد يَهِم بعض الناس بوجود ضربٍ من التداخل والتعارض بين الصرف والمعجم، فالكلمة مادة لهما جميعاً. والحق أنه لا مجال للحديث عن تداخل بين هذين العلمين؛ فالصرف يبحث في صيغة الكلمة وبنيتها. والمعجم يدرس دلالاتها المختلفة. والصرف يولّد من الكلمة كلمات، وليس ذلك من شأن المعجم، بل إنه يقتصر على ذكر بعض الكلمات التي تولدها المعرفة الصرفية. فالمعجم لا يعرض للجموع إلا قليلاً، ولا للتثنية إلا يسيراً.

والمادة الدنيا في الصرف هي المورفيم morpheme. والمادة الدنيا في المعجم هي الكلمة مفردة إن كانت اسماً، وغير مسندة في الغالب إذا كانت فعلاً. فالكلمة في إطارها المعجمي تشبه أن تكون منزوعة من طاقاتها التركيبية والإبداعية. ولهذا لو تأتّى لأحد أن يحفظ قاموساً من لغة أجنبية، ما كان ذلك يغنيه كثيراً، إذا لم يعرف الطرائق التركيبية في تلك اللغة، وإذا

لم يقف على الوظائف التي يؤديها صرفها. وتسمى الوحدة الدنيا في المعجم: "الوحدة المعجمية" lexeme.

وأما العلم الثاني الذي قد يجد المرء عند دراسته، تداخلاً بينه وبين الصرف، فهو علم تاريخ الألفاظ. يتخذ هذا العلم ثلاثة اتجاهات، فأحدها يدرس الألفاظ عبر تاريخ اللغة نفسها، دون النظر إلى علاقة الألفاظ التي يدرسها بغيرها من اللغات. وحين يظل الباحث في إطار تاريخ لغته، أو اللغة التي يدرسها، دون أن يدرس علاقاتها باللغات الأخرى، فهو معنيٌ بدراسة الألفاظ في إطارها التاريخي اللهجي المتعدد الذي ينتمي إلى لغة واحدة. وهذا الاتجاه واضح في كتب التراث اللغوي العربي. وعلى الرغم من أن اللغويين العرب لم يكونوا يصرحون بذكر تاريخ الكلمات التي تنتمي إلى لهجات عربية متعددة؛ فإنهم في الحقيقة كانوا يعطونك خلاصة ما صار إليه التطور التاريخي، الذي جعل اللفظة الواحدة على أنحاء متعددة، كل واحد منها على سمت لهجة لقبيلة عربية معينة.

وثاني الاتجاهين في دراسة تاريخ الألفاظ، هو الاتجاه الذي يدرس تلك الألفاظ عبر صلات اللغة بأخواتها، من الأسرة اللغوية الواحدة. يسمى البحث الذي يسير على هذا النحو، في دراسة تاريخ الألفاظ "البحث المقارن ". وأما ثالث هذه الاتجاهات فهو الذي يدرس تلك الألفاظ عبر صلات اللغة بلغات أخرى ليست من أسرتها اللغوية. ويسمى البحث الذي يسير على هذا السمت بالبحث التقابلي.

ومن الواضح أن الاتجاهات الثلاثة في دراسة الألفاظ اللغوية، ليس لها علاقة بالدرس الصرفي. ولذلك لا مجال للحديث عن تداخل بينها وبين الصرف. فتلك الاتجاهات من البحث تحاور الألفاظ باعتبار سمتها التاريخي. حقاً قد يكون في ذلك جانب من جوانب ثراء اللغة. ولكنه ثراء من خارجها فقط. وأما الصرف فهو العلم الذي يبحث في ثراء اللغة من داخلها. ولا يفهم من كون الصرف باباً من أبواب ثراء اللغة أن اللغات النغمية التي ليس لها صرف بالمعنى المعروف، عاجزة أو فقيرة. إن اللغة

الصينية، وهي إحدى هذه اللغات، تستعيض عن التحولات الصرفية بالتنغيم الذي يؤدي اختلافه إلى تعدد معاني الكلمة الواحدة.

الصرف علم تصنيفي؛ فمادته تصنَّف باعتبار الوظائف والدلالات. فعندما يرصد هذا العلم الأسماء الآتية ضمن أسماء الفاعلين: سامعٍ، مُسْمِع، مسمِّع، مسامع، مستمع، متسمِّع، متسامع ... فإنه يعني شيئاً كثيراً. فهذه الأسماء على تنوع صياغاتها، فإن ثمة ما يجمع بينها على مستوى الوظيفة الدلالية، ففي كل واحد منها شخص قائم بحدث الاستماع، مؤدِّ له .وهذا يعني أن اللفظ الواحد من هذه الألفاظ، له بُعْد نحوي دلالي، يتمثل في أنه ينطوي على معنى جملة كاملة ويختصرها لك. فأنت عندما تسمع كلمة (سامع) يرد على ذهنك أن ثمة حدثاً سمعياً، وقائما به، ومادة مسموعة. إنها الجملة الكاملة عندما تنطوي في كلمة واحدة. وعندما تسمع كلمة (متسمِّع) أو تقرؤها فإنك تجد نفسك أمام جملة من الأحداث والأشياء؛ فثمة سامع يَسمع، وثمة مسموع يُسمع، وليس حدث السمع ذاته في منأى عن تصورك. وأهم من هذا كله أن حدث السمع هنا تكرر، وأنه متدرج، وأن حدث السمع قد لا يجد سبيله إلى أذن الشخص السامع، مما يدفعه إلى أن يتسمعه مصغياً إليه حتى يسمع خفيض الكلام. هذه جمل وأحداث تتلخص في بنية واحدة.

الوظيفة التصنيفية التي يؤديها علم الصرف تشبه أن تكون طيّاً، والبحث عن هذه الوظيفة هو النشر، وبذلك تجتمع هاتان الوظيفتان في الصرف: الطيّ والنشر.

قيل عن علم الصرف إنه علم معياري. وذلك في نظر البعض مذمة ومنقصة. والحق أن معيارية الحكم وقصر النظر عند القائلين بذلك، هي التي تدفعهم إلى هذا الحكم الحاد غير الموضوعي؛ وهل يكون العلم علماً حتى تكون له معاييره التي يلتزم بها العلماء والباحثون ؟

إن وصف الصرف بأنه علم معياري، بقصد الانتقاص من المعايير الصرفية، وبقصد تخطئة المنهج التراثي في النظر إلى بناء الكلمة

وتصريفها، يعني بكل بساطة، أن العلم يجب ألا يكون له معايير. ونحن لا نعرف كيف يمكن أن يدرس الصرف-أو غيره من العلوم دون معايير. ثم أليس النظر الذي ينطلق منه أصحاب هذه التهمة قائماً على معايير ؟

لقد اشتغل بعض الباحثين العرب المعاصرين، في نقد معيارية الصرف، واحتشدوا لذلك بجهود بذلوها في كتب ودراسات. وربما كان الدافع الأول الذي دفعهم إلى ذلك، هو أنهم لم يميزوا بين المستوى التعليمي الذي ينبغي أن يقدم به الصرف إلى المتعلمين، والمستوى العلمي الذي لا ينظر إلى الناشئة والمتعلمين في مراحل التعليم العام.

إن كتب الصرف في التراث العربي لا تميز بين هذهين المستويين. وليس مطلوباً من مؤلفيها أن يكون عرضهم للمادة الصرفية مناسباً لكل زمان. إنها مسؤوليتنا نحن. فنحن مطالبون بالبحث عن طرق ميسرة لتدري الصرف العربي. وإذا لم يكن في مقدورنا أن نصل إلى ذلك فتلك مشكلة. وإذا ألقينا تبعات عدم القدرة على السابقين، فتلك مشكلة أكبر.

يدرس هذا الفصل موضوعات صرفية متداولة في البحث اللساني المعاصر أهمها: المورفيم، والعمليات الصرفية، والتصريف الذهني للزمن. وهذا بيان ذلك:

[١] المورفيم

اختلف العلماء في تعريف المورفيم. وربما كان أقرب تعريف له، ما يمكن إجماله في أن المورفيم هو الوحدة الصرفية الدنيا الدالة على معنى، بحيث إن تغييرها يغير المعنى.

وكما رأينا في الفونيم الذي يجد سبيله إلى التنوع في النطق والاستعمال، فإن المورفيم هو الآخر يجد سبيله إلى ذلك. ويسمى كل واحد من تنوعاته: ألومورف allomorph.

ولا بد أن يقف الباحث هنا وقفتين، يحاكم فيهما دلالة التعريف المذكور أعلاه على التغير، أولاهما: أن الكلمة قد لا تتغير بنيتها، ولا نطقها، ومع ذلك تكون مورفيماً مخالفاً لمورفيم آخر، تؤديه الكلمة نفسها. وخير مثال لذلك الكلمات التي تسمى في البلاغة جناساً. كما في الآية الكريمة: "ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة " (الروم ٥٥) . فإن كلمة (الساعة) الأولى غير الثانية، من حيث الدلالة، فهما مورفيمان اثنان، وهما مع ذلك كلمة واحدة، فكيف يكون ذلك ؟

إن الذي يتأمل التعريف الذي أوردناه، يجد الجواب ماثلاً بين كلماته. فإن اختلاف معنى الكلمة من سياق إلى آخر، هو الحكم الفيصل، في تحديد المورفيم، إلى درجة أن التغيير النطقي وحده في الكلمة الواحدة، لا يكفي في تغيير المورفيم ،فالاختلاف الذي يقتصر على الجانب النطقي دون المعنى، يجعل الصورة النطقية المختلفة عن الأصل، صورة من تنوعاته التي يطلق على كل واحد منهما ألومورف. ولما كان المعنى في كلمة (الساعة) الأولى مختلفاً عما تؤديه الكلمة الثانية، دل ذلك على أن كل واحدة منهما مورفيم مستقل عن الآخر، على الرغم من كون اللفظ واحداً.

وثانيتهما: أن تنوعات الصيغ النطقية للمورفيم الواحد، ينبغي أن ينظر إليها في إطار البيئة اللهجية الواحدة. فإذا أخذنا الفعل (ضرب) مثلاً، وجدنا اللهجات تتصرف في نطقه على أنحاء متباينة. وأظهر صور النطق ما كان في البوادي، وفي دول الخليج، وفي كثير من القرى في بلاد الشام؛ فهم ينطقون الضاد ظاء. ولما كانت اللهجة الواحدة ذات كينونة مستقلة بالوجود اللغوي عن غيرها، فليس من السديد أن يعد التنوع اللهجي في نطق هذا الفعل بالظاء ألومورف للفعل (ضرب). وإنما يكون الأمر كذلك فقط، عندما ينطق هذا الفعل على أنحاء متعددة، ومنها نطقه بالظاء، في لهجة واحدة.

ففي بعض التجمعات اللهجية، في بعض المدن العربية، في الأردن وجنوب سورية، من ينطق هذا الفعل بالضاد، ومنهم من ينطقه بالظاء في اللهجة ذاتها التي ينطق فيها هذا الفعل بالضاد. في هذه الحال فقط، يعد نطق هذا الفعل بالظاء ألومورف. وفي ما عدا ذلك، يعد نطق هذا الفعل بالظاء مورفيماً، في اللهجات التي يسقط منها الضاد في الاستعمال في الحياة اليومية.

يتفرع المورفيم – باعتبار الظهور وعدمه – إلى فرعين هما: الفرع الأول: ذو وجود مستكن potential، ومن أمثلته الضمائر المستترة في العربية.

وقد أدى التفكير في الاستتار والامّحاء اللفظي، في الدرس الصرفي في البحوث اللسانية الغربية، إلى حدوث ما يمكن أن يوصف بأنه اضطراب وخلط بين المفاهيم، عند بعض العلماء الغربيين. نشأ عند بعض هؤلاء العلماء مفهوم المورفيم الصفر zero morpheme، وهو عندهم دلالة غير ملفوظ بها. ويمثل له هؤلاء بمورفيم الجمع في /men/. والحق أن مورفيم الجمع في /men/ كائن، لا من حيث وجود علامة الجمع، ولكن من حيث مخالفته للمفرد /man/. وهذه المخالفة في ذاتها علامة للجمع؛ بحيث إن كل من يسمع الكلمة، يعرف أنها تدل على جمع لا مفرد. ومن هنا لا يصح أن يوصف مورفيم الجمع في /men/ بأنه المورفيم الصفر. ومن

العجيب أن أكثر اللغويين يوضحون هذا المورفيم بأمثلة مشابهة أو مخالفة لما ذكرناه وهي خطأ واضح، ربما لأن المصطلح غير مستقر في أذهانهم.

ابتكر بعضهم مصطلح المورفيم المفرغ empty morpheme[1] ودلالته عند هؤلاء هي دلالة المورفيم الصفر، وبذلك يكون الفرق بين المصطلحين فرقا في اللفظ لا في المضمون. ومن الأمثلة التي يقدمها هؤلاء لبيان ذلك، أنهم يجعلون الصوت /r/ في /children/ مورفيما مفرغا بصفريته. يقولون إن المورفيم /child/ هو المورفيم الجذر، وإن مورفيم الجمع فيه هو /-en/، بدليل وجوده في /oxen/: "ثيران". وأما الصوت /r/ فليس له معنى يؤديه. ولذلك فهو مورفيم صفري[2]. والصحيح أن هذا الصوت ليس مورفيما بأي شكل كان؛ لأن المورفيم بمقتضى ما أجمع عليه اللسانيون، لفظ ذو دلالة. وهذا الصوت ليس من هذا القبيل. وإنما هو فونيم له وظيفة تركيبية؛ بمعنى أنه عند النطق به، يجعل الانتقال الصوتي من نهاية المورفيم /child/، إلى بداية المورفيم /-en/ سهلاً لا عسر فيه.

المورفيم الصفر ذو طبيعة تركيبية، لا صرفية بنائية؛ بمعنى أن التركيب هو الذي يظهر تقدير المورفيم عن طريقه. فالضمير المستتر لا يظهر إلا عن طريق التركيب. وثمة مواطن أخرى يصح ذكرها في هذا المقام، منها كلمة /الفلك/؛ فإنها تطلق على المفرد والجمع، وتذكر وتؤنث. فهي تحمل قابلية الدلالة على أربعة مورفيمات. والسياق هو الذي يكشف عن المورفيم المقصود. فإذا دل السياق على الإفراد والتذكير، كان المورفيمان الأخران الدالان على الجمع والتأنيث صفرين في هذه الكلمة. ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الموطن في الإنجليزية كلمة /sheep/، فإنها تطلق على المذكر والمؤنث، والمفرد والجمع. فإذا دل السياق على أن المقصود مفرد منكر، كان التأنيث والجمع مورفيمين صفرين. هذا هو رأينا في هذه المسألة.

---

(١) انظر : Frank Palmer. Grammar. Penguin Books 1978, p. 115.

(٢) انظر : Ibid , p. 115.

وقد كنت أتمنى أن يكون الذين وضعوا مصطلح المورفيم المفرغ empty morpheme قد فرقوا بينه وبين المورفيم الصفر. وإنما يكون المورفيم المفرغ عند تفريغ الكلمة من دلالتها التي تؤديها. فالأصل في المورفيم أن يؤدي وظيفة دلالية. ولكنه قد يكف عن أداء هذه الوظيفة، فيفرغ منها. ومن أمثلة ذلك في العربية (ال) التي تفرغ من وظيفتها التعريفية، إذا أخذنا بقول من ذهب إلى أن أداة التعريف تفقد قيمتها التعريفية، إذا ألصقت بالأعلام، كما في: القاهرة، والرياض، والحسن، والحسين ...

من المورفيمات التي يمكن أن تعد مفرغة في الإنجليزية، أداة النفي /no/ في مثل قولهم I didn't drink no juice today. فإذا لم تكن هذه الأداة مفرغة من معناها، وهو النفي، حال المعنى وأصبح خطأ؛ لأن نفي النفي إثبات، وهو عكس المقصود. هذا هو النوع الأول من نوعي المورفيم المتحصّل عليه باعتبار عدم الظهور.

أما النوع الثاني فهو المورفيم الظاهر. وهو الواقع في دائرة النطق، المتحصّل عليه بالسمع دون تقدير مثل /أرض، سماء، رجل، بناء/ ... الخ.

يحتوي المورفيم الظاهر على خصائص دلالية، كل واحد منها مورفيم في ذاته. وبيان ذلك أن كلمة /رجل/ مثلاً، فيها أربعة مورفيمات موضحة في ما يأتي:

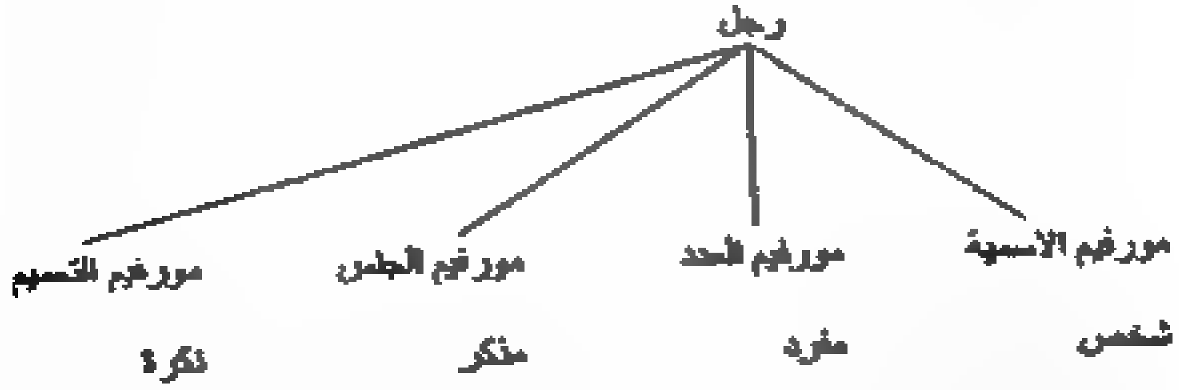

تأخذ المورفيمات الثلاثة (الإفراد، والتذكير، والتنكير) حكم المورفيم الظاهر المنطوق؛ لأنها من مكوّناته، إذ لا يمكن أن تكون كلمة

/رجل/ ذات دلالة على شخص بمعزل عن صفته المعنوية، وهي هنا: الإفراد، والتذكير، والتنكير،فهي وإن كانت معنوية فإنها تأخذ حكم المنطوق.

والأفعال – كما هو معروف – من المورفيمات الظاهرة؛ لأنها واقعة في مجال النطق، متحصّل عليها بالسمع. والأفعال – باعتبارها منطوقة – تحتوي على خصائص دلالية كل واحد منها مورفيم في ذاته. ولنأخذ الفعل /كتب/ فإن فيه مورفيم الحدث، وهو الكتابة، والإسناد (والفعل لا يكون ولا يقوم بغير إسناد). وهذا المورفيم يتضمن التذكير، والإفراد، ثم الزمن. وكل واحد من هذه المورفيمات فارق في تكوين الفعل ودلالته. فالتذكير ظاهر في دلالة الفتحة عليه. والإفراد ظاهر في دلالة الفتحة عليه كذلك. وبذلك تكون الفتحة مورفيماً مميزاً دلالياً لهذا الفعل. والدلالة على الزمن الماضي مورفيم ذهني مجرد، غير منطوق. وهو مميز فارق لهذا الفعل من الفعل المضارع مثلاً. ويمكن تصور علاقات هذه المورفيمات بالمورفيم الفعل، إذا عرفنا أن بعض هذه المورفيمات متضمن في بعضها الآخر. ذلك أن مورفيم الإسناد في الفعل /كتب/ يتضمن العدد، والجنس، والالتفات. وذلك على النحو المبين في الرسم الآتي:

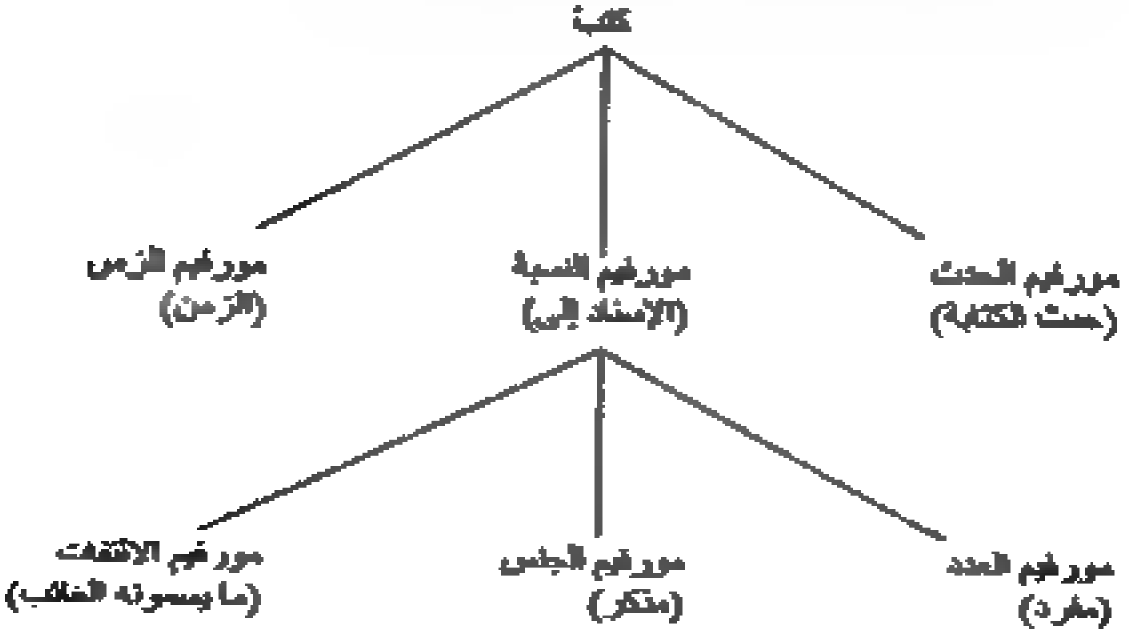

بغير هذا التصور المفصل لمورفيم الفعل، لا يمكن أن يكون الفعل فعلاً. والإفراد مورفيم فرعي للإسناد؛ لأن الإسناد لا يقع إلا على عدد، مفرداً كان، أو مثنىً، أو جمعاً. ولا يقع إلا على جنس: مذكراً كان، أو مؤنثاً، أو محايداً (في اللغات التي فيها محايد). وهذا الأخير جنس على كل حال، بدليل أنهم يعدونه فرعاً من فروع الجنس الثلاثة. وعلى أساس هذا التثليث يوزعون الموجودات بين مذكر، ومؤنث، ومحايد.

والمورفيم الفرعي الثالث المشتق من الإسناد هو ما اجتمعوا على تسميته بالغائب، وسنناقشهم في هذه التسمية بعد قليل. وعلى ذلك، يمكن أن يتفرع أحد المورفيمات الظاهرة إلى عدد من المورفيمات. ووصف كل واحد منها بأنه فرعي لا يعني أنه أقل رتبة ومنزلة. ولكنه يعني أنه متضمن مع غيره من الفرعيات في أرومة مورفيمية واحدة. ومن هنا تصح تسمية الإسناد بأنه أرومة مورفيمية layer morpheme، لأنه يشمل ثلاثة مورفيمات تتفرع منه.

في ضوء هذا التحليل، علينا أن نعيد النظر في ما انتهى إليه بعض الباحثين العرب ممن نظروا إلى فتحة البناء في الفعل الماضي المسند، إلى مذكر مفرد (غائب)، كما في / كتبَ/. لقد عدّ بعضهم الفتحة هذه لاحقةً ضميرية. وليس الأمر كذلك بكل تأكيد؛ فإن هذه الفتحة ليست أكثر من إشارة سالبة إلى أن الفعل معزول عن سائر اللواحق التي تصرفه إلى حدود أخرى، فهو معزول عن التثنية /كتبا/ والجمع /كتبوا/ وعن الإسناد لأي ضمير يطرد الحركة كما في /كتبتَ/ وكتبن. وقد أدرك ذلك النحاة العرب بعبقريتهم الفذة، فلم يجعلوها ضميراً؛ لأنهم نظروا إلى المسألة بعمق أكثر؛ فأنت إذا جعلت الفتحة ضميراً أو لاحقة ضميرية، كان معنى هذا بالضرورة أنك تجعل مورفيم الفاعلية متعدداً في مثل /زيد كتب رسالة/. والمنطق اللغوي يقتضي أن الفاعل الواحد لا يتعدد. فإذا وجد ما قد يوهم بخلاف ذلك، فالحل في أن يكون الفاعل فاعلاً، وما يشير إليه إنما هو إشارة ليس غير، كما في قوله تعالى " ثم عموا وصموا كثير

منهم" (المائدة ٧١) فالفاعل هو (كثير)، وما واو الجماعة في (عموا وصموا) إلا إشارتان إلى الفاعل.

من المعروف أن الضمائر إما ظاهرة وإما مستترة. ويعنينا هنا أن نشير إلى الضمائر الظاهرة باعتبارها مورفيمات ظاهرة. قسم النحاة العرب الضمائر باعتبار الخطاب - ثلاثة أقسام: ضمائر المتكلم والمتكلمين، وضمائر الخطاب، وضمائر الغيبة. وهنا نود أن نشير إلى أمرين:

أولهما: أن ضمائر التكلم والخطاب هي في حقيقتها ضمائر خطاب، فثمة ضمير المخاطِب بكسر الطاء، وضمير المخاطَب بفتح الطاء. ومع ذلك فتسميتهم لأولهما بأنه ضمير المتكلم، وثانيهما بأنه ضمير الخطاب، ما عليها من سبيل، فإنها تسمية صحيحة مقبولة،

ثانيهما: ليست تسمية النوع الثالث بضمائر الغيبة تسمية موفقة، بل هي إلى عدم دقة النظر وسلامة الحكم أقرب؛ فإن ما سموه ضمير غيبة هو في حقيقته عدول، أو التفات عن الخطاب بقسميه المتكلم والمخاطب. ويؤيد هذا الفهم أنك تستعمل الضمائر (هو، وهي، وهما، وهم، وهن) في سياق الحديث عمن كان حاضراً، من غير أن يكون خطابك موجهاً إليه. فإذا كان ثلاثة أشخاص مجتمعين، وكان التخاطب بين اثنين أشار المتكلم إلى الثالث بضمير الالتفات (هو)، من غير أن يكون للغيبة أي معنى، لا على سبيل الحقيقة، ولا من باب المجاز.

ومع أننا لا نطبق مقاييس النظر في لغة ما على لغة أخرى، فإننا نجد الإحساس بالغيبة عند الحديث عن (هو) في لغات أخرى غير وارد، إلا أن يكون غير حاضر حقاً. ومع ذلك فإن الحديث عن (هو) وهو حاضر، أسلوب شائع في اللغات الإنسانية، مما يدل على أن ذلك كائن عن طريق الالتفات لا عن طريق الحديث عن غائب بالضرورة، إلا أن يكون غير حاضر. ومن هنا، فإني أفضل تسمية ما سموه ضمير الغيبة بضمير الالتفات.

والمورفيم الظاهر – باعتبار تعدد الوظيفة – نوعان أحدهما ذو وظيفة واحدة ثابتة، مثل المورفيمات الآتية: كريم، عالم، مخلص، جهد، قوس، كيس، واحد، اثنان ...الخ فكل واحد من هذه المروفيمات يرد بمعنى واحد تقريباً، فكلمة /واحد/ مثلاً معناها ثابت غير متعدد ولا يتغير. وثانيهما المورفيم المتعدد الوظائف الدلالية، ويطلقون عليه بالإنجليزية مصطلح portmanteau [٣].. وأنا أفضل مصطلح polymorph، فهو أدق في الدلالة على مضمون المصطلح؛ لأن كلمة poly تدل على التعدد، وليست كذلك كلمة manteau الفرنسية الأصل.

هذا، والمورفيم المتعدد الوظيفة ثلاثة أنواع هي: مورفيم ذو وظائف نحوية متعددة، ومورفيم ذو وظائف دلالية سياقية، ومورفيم ذو وظيفة مجازية. أما النوع الأول فمنه في العربية الاسم المبني (مَنْ) الذي يمكن أن يكون اسم استفهام، واسم شرط، واسماً موصولاً. ومثل ذلك (كيف) الذي يمكن أن يكون اسم استفهام، واسم شرط. ومنه في الإنجليزية /who/ الذي يستعمل في الاستفهام والشرط.

وأما الثاني وهو ذو الوظائف الدلالية السياقية، فمنه في العربية حروف الجر التي تختلف دلالاتها باختلاف السياق. وأما النوع الثالث وهو ذو الوظيفة المجازية فهو في اللغة كثير. وتتفاوت اللغات في مقدار استعمال كل واحدة منها للمجاز، والعربية أكثرهنّ مجازاً، حتى إن أكثر كلمات العربية من المجاز، كما يقول بعضهم. وسواء أصحت هذه المقولة أم لم تصح، فإنه لا بد من التنبيه إلى الأمرين الآتيين:

١. المجاز ليس هو المقابل الضدي للحقيقة كما ظن الكثيرون؛ أي أن المجاز ليس نقيض الحقيقة. والذين ظنوا أنه خلاف الحقيقة احتذوا في نفيه من اللغة.

---

(٣) انظر : David Crystal. A Dictionary of Phonetics and Linguistics. N.Y. Basil Blackwell Inc. 1985 . p. 237 .

٢. المعنى المجازي هو المعنى المقابل للمعنى الأصلي الذي وضع المورفيم للدلالة عليه . وهو ليس مقابلاً ضدياً له على كل حال، وإنما هو تقابل نماني. ذلك أن المعنى الأصلي يمثل مرحلة أولية من مراحل المورفيم، والمجاز يمثل مرحلة متطورة من مراحل نموه.

والمورفيم الظاهر – باعتبار تاريخ اللغة – نوعان، أحدهما باق غير مندثر، كما هو حال أكثر المورفيمات الباقية في الاستعمال، والآخر ما دلّ على مرحلة تاريخية مندثرة، ويسمى المورفيم المتحجر archaic morpheme. وهذا النوع يفيد في دراسة تاريخ لغة ما، ومنه في العربية إلزام المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً؛ فلا شك أن تلك لهجة بائدة، ولكنها كانت مستعملة في مرحلة من مراحل تاريخ اللغة. ويفيد هذا النوع من المورفيمات كذلك في البحث التاريخي المقارن، لأنه يكشف عن علاقات كانت قائمة بين لغتين من اللغات التي تنتمي إلى أسرة واحدة. من ذلك مثلاً تشديد نون (هذانّ) و (اللذانّ) في إحدى القراءات القرآنية، وهي قراءة ابن كثير المكي (ت ١٢٠هـ). من الواضح أن هذا النطق يشير إلى مرحلة تاريخية مبكرة كان فيها المفرد، كما تدل عليه النقوش السبئية (ذان)، وكان المثنى كما دلت عليه تلك النقوش (ذانن)، ثم أدغمت النون مع أختها. ثم حدث في العربية تطور آخر أصبح فيه المفرد (ذا) من غير نون، وأصبح المثنى (ذان) دون تشديد، وبقي اللفظ (ذانّ) بالتشديد مع ذلك دالاً على تلك المرحلة من تاريخ اللغة.

والمورفيم الظاهر – باعتبار بنائه – نوعان أحدهما يدعى المورفيم الحرّ free morphem، والآخر يدعى المورفيم المقيد bound morpheme. أما الحر فهو الذي يقوم بنفسه من غير حاجة إلى غيره كالأسماء مثلاً، فإنها قائمة بذاتها. والمقيد هو الذي لا يقوم بنفسه، بل هو في حاجة إلى غيره. وهو على صورتين، فثمة مورفيمات مقيدة تكون جزءاً من الكلمة، كالضمائر المتصلة في العربية، فإن أياً من هذه الضمائر لا يقوم وحده، بل لا بد له من كلمة يتصل بها، سواء أكانت اسماً أم

فعلاً. في هذه الحالة ينظر إلى الكلمة التي يتصل بها الضمير على أنها المورفيم الجذر، وإلى المورفيم المقيد على أنه مقيد متصل. ومن أمثلة ذلك في الإنجليزية كلمة /interactional/، فإنها مكونة من الجذر /act/ وهو مورفيم حرّ قادر على أن يقوم وحده في الجملة. ولكن المورفيمات الثلاثة: inter، ion، al مقيدة من قبل كون أي منها غير قادر على أن يقوم وحده؛ فهي تتصل بالجذر وكل منها مقيّد به، ولا يؤدي معناه إلا عن طريق اتصاله به.

وأما الصورة الثانية من صور المورفيم المقيد، فهي تلك التي تتمثل في وجوده مقيداً، مع كونه قابلاً للوجود مستقلاً حراً. ومن أمثلته في الإنجليزية المورفيم /able/، فإن له وجوداً يظهر فيه مقيداً كما في understandable، مع كونه قابلاً للوجود حرا كما في: able to understand وهي صورة لم يقف عليها اللغويون، ولا أشاروا إليها عند مناقشاتهم للمورفيم باعتبار كونه حراً أو مقيداً، بل تحدثوا عنه باعتباره حراً فقط أو مقيداً فقط.

وقد ذهب بعض اللغويين إلى أن تقسيم المورفيم إلى حر ومقيد، يصلح للتطبيق على اللغات التي يكثر فيها ورود الجذور مجردة في كلمات مستقلة في السياق، ولا يصلح للغات التي يندر استعمال الجذور فيها مجردة، كما هو الحال في اللاتينية واليونانية والروسية[٤]. ويرى هؤلاء أنه من الأفضل استعمال مصطلح formant بدلاً من مصطلح (مورفيم حر)، وأنه من الأفضل قصر استعمال مصطلح المورفيم على ما يطلق عليه (المورفيم المقيد). والمسألة في نظري لا تزيد على كونها إحلال مصطلح مكان مصطلح؛ فإن إحلال مصطلح (شكل formant) محل مصطلح (المورفيم الحر) لا يلغي كون الجذر في اللغات المذكورة أعلاه حراً، باعتبار أن له

---

(٤) ماريو باي، أسس علم اللغة ، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس بليبيا ، ١٩٧٣ ، ص١٠٢.

وجوداً معجمياً مستقلاً في اللغــة، مما يدل على أن اتصال اللواحق والسوابق به لا يلغي وجوده الحر.

ويتخذ المورفيم الظاهر بعداً تصنيفياً، يُوزع الكلام على أساسه إلى أسماء، وأفعال، وأدوات. هذا التوزيع هو الذي أخذ به نحاة العربية. ويجري توزيع الكلم في الإنجليزية على نحو آخر، فيجعلون الصفة والظرف والضمير أصنافاً مستقلة عن الاسم. والخلاف التصنيفي بين اللغتين ناجم عن اختلاف في تصور مضمون الاسم. فمن حيث النظر التركيبي، يكون كل ما يحل محل الاسم في التركيب اسماً، عند النحاة العرب. وتكون كل كلمة اسماً إذا قبلت مورفيمات معينة؛ فكل ما يقبل أن يأتلف بمورفيم تعريف أو نداء، ويجر كالاسم فهو اسم مثله. ومن حيث النظر الدلالي تكون كل كلمة اسماً إذا قبلت الإسناد. ولو استثنينا الجر لكانت هذه الأوصاف صالحة لتمييز الاسم من غيره في العربية، وفي لغات أخرى كثيرة.

قد يؤدي الصوت الواحد وظيفة دلالية، في حال وجوده في الكلمة. وهنا ينظر إليه باعتبار أنه وحدة صوتية مؤثرة في المعنى؛ فهو لذلك فونيم. وينظر إليه كذلك باعتبار أنه جزء من الكلمة. وينظر إليه باعتبار أنه وحدة صرفية ذات معنى. إنه بهذا الاعتبار مورفيم. هذا الصوت الذي يؤدي وظيفة صوتية، وأخرى صرفية، يسمى مورفوفونيم morphoneme. ومن أمثلته في العربية ألف المثنى، سواء أكانت ضميراً كما في /حضرا وقاما وذهبا .. / أم علامة تثنية كما في المثنى /العالمان والرجلان ../. ومن أمثلته واو الجمع، ضميراً كانت، كما في /ذهبوا/ أو علامة جمع كما في /الحاضرون/. وكذلك الياء في جمع المذكر السالم منصوباً ومجروراً كما في /الحاضرين/. بل إن النون التي هي علامة الرفع في الأفعال الخمسة /يكتبان ويكتبون وتكتبين ويكتبون وتكتبون/ هي في الحقيقة مورفوفونيم؛ لأنها تدل على معنى نحوي. وكذلك النون التي في آخر جمع المذكر السالم؛ لأنها علامة عدم الإضافة؛ فهي ذات معنى تؤديه. ومن أمثلة ذلك تاء التأنيث.

أما ضمير الرفع المتحرك في العربية، فإن الباحث قد يقع في خطأ، إذا عدّه وحركته مورفوفونيماً واحداً. فالتاء وحدها مورفوفونيم، والحركة مورفوفونيم آخر وبيان ذلك في ما هو آت:

١. إن التاء وحدها في كل من / كتبتُ، وكتبتِ، وكتبتَ، وكتبتم، وكتبتما، وكتبتن/ مورفوفونيم؛ لأنها مورفيمات دالة على الخطاب (المخاطِب بكسر الطاء، المخاطَب بفتحها).

٢. إن الضمة هي التي تحدد الخطاب بالمتكلم في /كتبتُ/، ولذلك فهي مورفوفونيم.

٣. إن الكسرة في /كتبتِ/ هي التي تصرف الخطاب إلى المخاطبة المؤنثة المفردة، ولذلك فهي مورفوفونيم.

٤. ومثل ذلك يقال عن الفتحة في /كتبتَ/ فإنها هي التي تصرف الخطاب إلى المخاطب المذكر المفرد.

٥. إن الميم في /كتبتم/ هي التي تصرف الخطاب إلى جماعة المخاطبين الذكور.

٦. إن الألف في /كتبتما / هي التي تصرف الجمع إلى اثنين (والجمع لغةً ما كان فوق الواحد).

٧. إن نون النسوة في /كتبتن/ هي التي تصرف الخطاب إلى جمع الإناث المخاطبات.

هذه كلها مورفوفونيمات، لأنها على المستوى الصرفي مورفيمات، وهي على المستوى الصوتي فونيمات.

من أمثلة المورفوفونيمات في الإنجليزية علامة الجمع /s/، كما في /books ، seats /، وعلامة الشخص الثالث المفرد 3rd person singular في الفعل المضارع في مثل /eats ، drinks/.

والمورفوفونيم يتنوع هو الآخر، ويسمى كل واحد من تنوعاته: ألومورف allomorph. ومن صور هذا التنوع نطق علامة الجمع في

الإنجليزية /z/، وذلك عندما تكون نهاية المورفيم الذي نجمعه مجهوراً كما في /cars/ و /stars/.

ومثل ذلك يقال عن علامة الشخص الثالث المفرد في الفعل المضارع، كما في /kills/. وقد ذهب غير واحد من الكتاب الغربيين إلى أن علامة الجمع في /churches/ هي ألومورف(٥). والمقصود بعلامة الجمع في نظرهم هو /ez/. وهذا يحتاج إلى مراجعة ونظر؛ فإن علامة الجمع في /churches/ هي /z/. ولذلك فإن هذا الصوت وحده مما يمكن أن يوصف بأنه ألومورف. أما الحركة التي قبله فهي ليست أكثر من فونيم يؤدي وظيفة تركيبية، تتمثل في تسهيل الانتقال، من الصوت الأخير في المفرد، إلى علامة الجمع. وقد وضحنا حقيقة هذه الحركة من قبل، وقلنا إنها تشبه نون الوقاية في العربية.

ومما يمكن التمثيل به للألومورف في العربية، قلب تاء المتكلم طاء في النطق، إذا كانت مسبوقة بالطاء، كما في /أحطت / التي تنطق [أحطّ]، و /ربطت/ التي تنطق [ربطّ]، و /قبضت/ التي تنطق [قبضْط]. ومنه أيضاً إمالة ألف التثنية في اللهجات التي تستعمل الصيغتين الإمالة وعدمها، كما في / الرجلان/، وكشكشة كاف المخاطبة (بفتح الطاء) في لهجة من ينطقها كافاً وكشكشة؛ فتكون الكاف هي المورفوفونيم، وتكون الكشكشة ألومورف.

في الجدول (١) ملخص لأقسام المورفيم الظاهر التي ناقشناها في هذا الفصل.

---

(٥) انظر : V. Fromkin & R.Rodman. An Introduction to Language . N.Y., Holt, Rinehart and Winston, 1978, p. 143 .

أقسام المورفيم الظاهر

باعتبار التعدد	باعتبار حياة اللغة	باعتبار البناء	باعتبار التصنيف	باعتبار الجانب الصوتي	باعتبار الإلحاق
١ مورفيم غير متعدد (ذو وظيفة واحدة) ٢. مورفيم متعدد الوظائف (أ) ذو وظائف نحوية (ب) ذو وظائف دلالية سياقية (ج) ذو وظائف مجازية	١. مورفيم مستعمل ٢. مورفيم متحجر	١. مورفيم حر ٢. مورفيم مقيد	١. مورفيم اسمي ٢. مورفيم فعلي ٣. مورفيم حرفي	١. المورفوفونيم ٢. الألومورف	١. مورفيم ملحق ٢. مورفيم غير ملحق

الجدول (١)

[٢] العمليات الصرفية الوظيفية

قسّم بعض اللغويين اللغات الإنسانية – باعتبار العمليات التصريفية - أربعة أقسام هي:

١. اللغات العازلة isolated

وهي اللغات التي يتكون المورفيم الواحد فيها من كلمة واحدة، غير قابلة للزيادة بالسوابق أو اللواحق، فهو عازل لغيره غير ملتصق بشيء. ويمثل هذا القسم اللغات النغمية التي تستغني عن العمليات التصريفية، بأن يكون لكل مورفيم منها تنغيمات مختلفة، يؤدي كل تنغيم منها معنى مستقلاً، وقد لا يكون بينه وبين سائر المعاني الناجمة عن التنغيمات الأخرى أي علاقة. ويساعد البناء المقطعي لهذه اللغات، على تلوين المقطع الواحد بالصور المختلفة للتنغيم.

وتختلف اللغات العازلة في درجة العزل، فمنها ما هو عازل بدرجة عالية، ومنها ما هو دون ذلك. وتوصف الصينية والفيتنامية بأنهما من اللغات العازلة بدرجة عالية. تعتمد هذه اللغات في المحصلة النهائية على تفتيت الكلمات، لا على تركيب بعضها ووصله ببعض. ومن أجل ذلك توصف هذه اللغات بأنها تحليلية؛ أي أنها ليست تركيبية.

٢. اللغات التصريفية flexional

تعتمد هذه اللغات على الظاهرة الصرفية بأشكالها المتعددة؛ فمنها ما يعتمد في إنشاء المورفيمات على الجذر، وتلحق به الزوائد، كما هو الحال في العربية التي تتخلق كلماتها من جذر ثلاثي في الأغلب، أو

رباعي (وهو قليل نسبياً)،وتضاف إليه زوائد في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها.

ومنها لغات تعتمد على الساق stem، وتزيد عليه الزوائد. والساق هو المورفيم الذي تجري عليه زيادات متصلة يغلب أن تكون في اخره، وذلك مثل كلمة improbable التي تصبح بعد زيادة مورفيم المصدرية improbability، ثم تصبح بعد زيادة مورفيم الجمع:improbabilities. ويظهر لك الفرق بين الجذر والساق، إذا عرفت أن أولهما في سلسلة تصريف الكلمات السابقة هو probe، وأن ثانيهما – وهو الساق – إنما هو improbable. ولهذا النوع من العمليات التصريفية وجود في العربية، وباب النسب خير مثال على ذلك، فالكلمة التي تنسب إليها تعدّ ساقاً، كما في (كتاب كتابيّ)، و (كتابة كتابية)، و (قراءة قرائية) إلى آخر ذلك.

٣. اللغات الإلصاقية agglutinative

تعتمد هذه اللغات على إلصاق الزوائد – بعضها إثر بعض – بكل صورة من صور المورفيم الواحد. واللغة التركية من أبرز اللغات الإلصاقية وأشهرها.

أما أهم العمليات التصريفية فهي ما يأتي:

أولاً: التصريف التوليدي

الشائع المعروف عند اللغويين أن التوليد توصف به النظم الصوتية، فيقولون: generative phonology، ويُوصــف به النحو والتراكيب فيقولون كذلك: generative grammar . ولا يصفون الصرف بأنه توليدي، مع أن قاعدته التوليدية لا تقل رسوخاً، إن لم تزد، عما هي عليه في العملين الآخرين المذكورين أعلاه. ومن هذه العمليات الاشتقاق، والنحت، وهذا بيان ذلك:

١. الاشتقاق

عند مقابلة ما جاء في كتب التراث العربي، بما جاء في أحدث الدراسات الغربية حول الاشتقاق، يجد الباحث نفسه أمام تصور نظري عربي عز أن يكون له نظير. ولذلك سنأخذ في هذا الكتاب بكثير مما جاء في كتب التراث، حول هذا الموضوع. للاشتقاق عندهم ثلاثة أنحاء يدرس كل منها في واحد من علوم اللغة. ولكل واحد من هذه الأنحاء الثلاثة مفهوم للاشتقاق ينجم عنه تعريفه.

فالاشتقاق في النحو أضيق هذه الأنحاء الثلاثة؛ لأن المشتق عند النحاة، مقتصر على ما دل على ذات وصفة. وهذا يشمل المشتقات الخمسة فقط وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. ولذلك فهم يفرقون بين المشتق وغير المشتق نحوياً على هذا الأساس «أما المشتق عند الصرفيين فإنه يشمل ما ذكر (المشتقات نحوياً)، وكل ما كان له جذر مثل: اسمي الزمان والمكان، واسم الآلة، واسمي المرة والهيئة، والمصدر الميمي، والأفعال الثلاثة: ماضية، ومضارعة، وأمراً إلا ما كان جامداً من الأسماء والأفعال.

ويشترك النحويون والصرفيون في اعتبار الجذر عند النظر في المشتق، وإن كانت إحدى النظرتين أوسع وأشمل من الأخرى، فهؤلاء وأولئك يشترطون في المشتق أن يكون مأخوذاً من جذر، أولاً. وأن تتضمن حروف المشتق حروف الجذر، ما لم يكن قد وقع إبدال او إعلال ثانياً. وأن يكون ورود الحروف في الكلمة المشتقة على نحو ما كان عليه ذلك في الجذر ثالثاً. وحتى أوضح ذلك أقول: إن كلمة (مكتبة) مأخوذة من الجذر /كتب/وحروفها تتضمن حروف الجذر الثلاثة (ك، ت، ب). وقد يبدل أحد حروف الجذر حرفاً آخر كما في /وصف/ التي تصبح واوها تاء في اسم الفاعل /اتصف/. ثم إن ترتيب حروف الجذر الأساسية في /مكتبة/ ظل فيه الأسبق منها، على نحو ما كان في الجذر، من حيث إن الكاف فيهما أسبق من التاء، وأن التاء فيهما تأتي قبل الباء.

وأما الاشتقاق في فقة اللغة، فهو أوسع مما هو عليه في النحو والصرف. فهو يشمل ما سبق الحديث عنه، ويسمونه الاشتقاق الصغير، مضافًا إليه نوعان آخران، سمّوا أحدهما الاشتقاق الكبير، وهو في نظرهم كل كلمة اشتركت حروف جذرها مع حروف جذر كلمة أخرى، وخالفتها في ترتيب هذه الحروف، مثل /جذب وجبذ/ و /كبت وبتك/ و /عقم وقمع/ و /صعق وصقع/، وغير ذلك مما هو من بابه وهو كثير، بل لا يكاد يحصى كثرة؛ فإن تقاليب ثلاثيات الجذر الواحد ينبئ عن وجود معنى مشترك بين هذه التقاليب، وهو أمر كان الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) قد تنبه إليه فبنى معجمه (العين) على أساسه.

درس اللغويون العرب ظاهرة التقاليب هذه ضمن ظاهرة (القلب المكاني)، وخصها بعضهم بدراسات موسعة في بحوث وكتب[٦]. وحينما ينظر المستشرقون في هذه الظاهرة الاشتقاقية، ويحاولون تفسيرها تفسيراً صوتياً فإنهم يقعون على شيء، ويقعون في أشياء. من هؤلاء المستشرق الألماني برجشتراسر الذي أراد أن يفسر هذه الظاهرة تفسيراً لغوياً صوتياً. وملخص رأيه في القضية أن القلب المكاني منشؤه تجنب النطق بأصوات متجاورة، يؤدي تجاورها إلى صعوبة في النطق. وكانت صيغة الافتعال في نظره صورة من صور هذا القلب؛ فأصل (افتعل) هو (اتفعل)[٧] .

---

(٦) انظر مثلاً : محمد عبدالخالق عضيمة. "القلب المكاني في القرآن الكريم" مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالاحساء ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد الأول ١٤١، /١٤٠٢هـ

ومحمد بدوي المختون ."ظاهرة القلب المكاني في العربية " ، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد (١١) ، ١٤٠١هـ .

وعبدالفتاح الحموز. ظاهرة القلب المكاني في العربية. دار عمار ومؤسسة الرسالة . ١٩٨٦

(٧) برجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية ، تعليق د. رمضان عبدالتواب. مكتبة الخانجي ، ١٩٩٧ ، ص٩٢ .

استدلال المستشرقين ومن يتابعونهم على أن أصل (افتعل) هو (اتفعل) غير مجدٍ؛ إذ إن الاختلاف في المعنى بين الكلمات التي على زنة (اتفعل) في اللغات السامية وبعض العاميات العربية، والكلمات التي على زنة (افتعل) اختلاف كبير. فما كان بزنة (اتفعل) – في اللغات واللهجات التي أومأنا إليها – يدل على ما تدل عليه صيغة المطلوعة (انفعل)، فكلمة ʾithqri في السريانية تعني (انقرأ). وكلمة /اتكتب/ في اللهجة المصرية العامية تعني (انقرأ). وهذا معنى مختلف تماماً عن المعنى الذي تؤديه كل ما كان بزنة (افتعل)، كما في (استمع، واكتتب، واجتمع، واحترم، واحتدم)، وغيرها مما هو من بابه.

إن النظر في التشابهات الخارجية للكلمات هي التي أغرت برجشستراسر، فوقع في ما وقع فيه. ولو أنه تنبه إلى الجانب الدلالي لعلم أن صيغتي (اتفعل) و(افتعل) مختلفتان. ربما كانت هاتان الصيغتان موجودتين جنباً إلى جنب في بعض الأزمنة التي مرّت فيها العربية، ثم آثرت العربية الفصيحة التخلص من صيغة (اتفعل)؛ اكتفاء بالمعنى الذي تؤديه صيغة (انفعل)، وبقيت صيغة (افتعل)، دالة على ما أراد العرب أن تدل عليه من معانٍ.

وثمة نوع آخر من الاشتقاق سمّوه الاشتقاق الكُبار، وهو ما اشتركت حروف جذره، مع حروف جذر كلمة أخرى، ما خلا حرفاً واحداً، وذلك مثل: قسم وقصم، وقدّ وقطّ، والسّدّ والصدّ، وخضَم وقضَم، وغرز وغرس، ودقّ وشقّ، وسحل وسحق. وقد ذهب ابن جني (ت٣٩٢هـ) مذهباً دقيقاً في تفصيل ذلك وبيانه، وربط هذا النوع من الاشتقاق بما ائتلفت منه المشتقاق من المعاني، وما اختلفت فيه، يقول رحمه الله: "من ذلك أيضاً سدّ وصدّ؛ فالسُدّ دون الصُدّ؛ لأن السّدّ للباب يسدّ والمنظرة ونحوها، والصّدّ جانب الجبل والوادي والشعب. وهذا أقوى من السّدّ الذي قد يكون بثقب الكوز، ورأس القارورة، ونحو ذلك، فجعلوا الصاد لقوتها للأقوى، والسين لضعفها للأضعف. ومن ذلك القَسْم والقصَمْ، فالقصم أقوى فعلاً من القسم؛ لأن القصم يكون معها الدّق. وقد يقسم

بين الشيئين فلا ينكأ أحدهما فلذلك خُصت بالأقوى الصاد وبالأضعف السين " (٨).

هذه الأنواع الثلاثة من الاشتقاق، تقوم على الأسس الآتية:

١. إن الاشتقاق هو توليد كلمة، أو مجموعات من الكلمات من أصل واحد، إما عن طريق الالتزام بحروف الأصل كلها، وإما بتغيير أحدها.

٢. تشترك المشتقات ذات الأصل الواحد في المعنى، اشتراكاً فيه توافق وتخالف. أما التوافق ففي الموضوع الذي تدور حوله الكلمات المشتقة. وأما التخالف ففي كون كل كلمة دالة على معناها الخاص بها. والناظر في الكلمات المشتقة ذات الأصل الواحد، لا يستطيع أن يقتصر على التوافق فقط، ولا على التخالف فقط.

٣. الاشتقاق عملية قياسية فيها اطّراد إلى حد كبير. ومن هنا، فإن اللغات الاشتقاقية – ومنها العربية – لا تعاني من الشذوذ الذي نجده في اللغات غير الاشتقاقية.

ولننظر الآن في الصيغ الماضوية الآتية من اللغة الانجليزية، لبيان عدم الاطراد في صوغ الماضي:

---

(٨) عثمان بن جني، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار. بيروت ، دار الهدى للطباعة والنشر ، د.ت، ١٦١/٢.

المضارع	الماضي (١)	الماضي(٢)
kill	***killed***	***killed***
eat	ate	eaten
come	came	come
run	ran	run
shut	shut	shut
think	thought	thought
go	went	gone
come	came	come
teach	taught	taught
is	was	been
leave	left	left
stand	stood	stood
sleep	slept	slept
forget	forgot	forgotten
feed	fed	fed
has	had	had
get	got	gotten
say	said	said
sit	sat	sitten
can	could	could
begin	began	begun
ride	rode	ridden
drink	drank	drunk
fall	fell	fallen
write	wrote	written

وهذا القدر يكفي للدلالة على أن الاشتقاق يحفظ اللغة من الوقوع في الشذوذ الذي يبدو وكأنه أحد الأصول في الإنجليزية وغيرها.

إن قياسية الاشتقاق من أهم مسوغات بقائه ووجوده. ومن أجل ذلك جعل مجمع اللغة العربية في القاهرة: الاعتماد على القياس، وبخاصة في الاشتقاق، أساساً من الأسس التي بني عليها قراراته. فقد أجرى القياس في ما أوقف العلماء المتقدمون القياس عليه، واقتصروا على المسموع من المشتق. ولا شك أن هذا المبدأ الذي اتخذه مجمع اللغة العربية جدير بالتقدير. "فبنى – المجمع – قرارات كثيرة على قبول القياس في صيغ وتراكيب أوقفها كثير من العلماء المتقدمين على السماع، أو كانت مما اختلفوا فيه، فجاء قرابة تسعين قراراً ذهب فيها المجمع إلى مدّ القياس."(٩)

هنا ينبغي أن نفرق بين أربعة مستويات للقياس، أولها ما يمكن أن نسميه القياس العملي أو التطبيقي practical analogy. وهو الذي يحتذي الناطقون باللغة حذوه، فيقيسون كلامهم على ما سمعوه في بيئتهم اللغوية. وهو الذي كان يجري على ألسنة الفصحاء، بل إننا ما زلنا نجد آثاره جلية واضحة في حياتنا اللغوية المعاصرة، على ألسنة العامة، وعامة المثقفين، من غير أن تكون لهم معرفة بالعربية الفصيحة. فينطق الواحد منهم صيغة اسم الفاعل من (قتل وكتب وسمع وشرب)...إلخ صحيحة دون أن يعرف أنه يقيس، ودون معرفة بمصطلح اسم الفاعل أو غيره. فإذا كان لدى المرء قدر معقول من المعرفة اللغوية، كان قادراً على أن يوظف هذه المعرفة بشكل أكبر وصورة صحيحة، في ما ينفعه في حياته اللغوية. هذه الدرجة من المعرفة بالقياس التطبيقي من شأنها أن تكون جزءاً مفيداً في الحياة اللغوية للفرد والجماعة.

---

(٩) خالد بن سعود العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الرياض : دار التدمرية ،٢٠٠٢ ، ص٦٦٣-٦٦٤ .

وثاني هذه المستويات من القياس، ذلك الذي يمكن أن نسميه بالقياس الافتراضي hypothetical analogy، ونجد له صوراً شتى في كتب النحو والصرف، ويمثل إحاطة ذهنية بخطوات القياس، كحديثهم عن النسبة إلى مرميّ، ومدعوّ، ومقتضى ومستفنٍ. وهذا غير مفيد كثيراً في الحياة العملية. فربما عاش المتخصص حياته كلها، دون أن يجد نفسه بحاجة – ولو مرة واحدة إلى النسبة إلى هذه الكلمات. فمعرفتها ليست أكثر من تمرس بالرياضة الذهنية التي لا جدوى لها في الحياة العملية. وأغرب من هذا كله حديثهم عن النسبة إلى الفعل /يرى/ إذا سميّ به شخص، وإلى /قطْ/ و /رُبَّ/ إذ نقلا إلى العلمية. وافتراض نقل هذه الكلمات إلى العلمية افتراض لا شأن للغة فيه، ولا شأن له في اللغة.

وثالث هذه المستويات قياس العلماء والمتخصصين كلمة ما، على كلمة أو مجموعة من الكلمات، مما لم يجز اللغويون المتقدمون قياسها عليها. فيرى عالم أو جهة مخولة مؤهلة، ضرورة قياس هذه الكلمة على تلك. ومن هذا ما فعله ويفعله مجمع اللغة العربية في القاهرة؛ فقد أجاز المجمع صحة النسبة إلى الجمع أخذاً برأي الكوفيين. والمنقول عن البصريين أنهم يمنعونه. فإجراء القياس هنا إجراء عملي صحيح، وفتح باب القياس لتأخذ النسبة طريقها إلى الجمع، مما قد نجد له ضرورة في اللغة المعاصرة، بل هو باب من أبواب سعتها وثرائها. وأكثر من ذلك فإن النسبة إلى الجمع تزيل وهماً أو لبساً في المعنى، كما في (أعرابي)، فإن النسبة إلى مفردها قد يوقع السامع في وهم أو لبس في المعنى.

ورابع هذه المستويات قياس أهل الشأن من العلماء والمتخصصين مفاهيم مستحدثة لم يكن لها وجود سابق، على ما كان موجوداً من قبل، ليعدّ المفهوم الجديد جارياً بالقياس على ما كان. وذلك مثل إجازة صوغ المصدر الصناعي للمفاهيم المستحدثة بزيادة ياء النسب والتاء، كالقومية، والوطنية، والكيفية، والروحية، والطائفية، والجهوية، والإقليمية، والشكلية، والشيوعية، والاشتراكية، والشاعرية، والمادية، والفئوية، والعشائرية،

والحزبية، والملكية، والجمهورية، والرئاسية، والحاكمية وغير ذلك مما هو من بابه، وإنه لكثير.

٤. مما يدل على أن الهدف من الاشتقاق هو ثراء اللغة، وتوليد قدر كبير من الكلمات، هو أن أهل اللغة نظروا إلى الجامد الذي ليس له صلة بالاشتقاق والمشتقات، فأعملوا يد الاشتقاق في بعض ألفاظه، وذلك أنهم جعلوا الجامد وكأنه جذر، فاشتقوا منه كلمات، من ذلك ما أشار إليه ابن جني (ت٣٩٢) في الخصائص، فأورد له شواهد كثيرة، تدل على أنهم قد اشتقوا من بعض الجوامد، ومن ذلك قولهم: تقلنس، يشتقون هذا الفعل من قلنسوة، وقولهم: تعفرت الرجل إذا صار عفريتاً، وتمسكن، وتمنطق، وتمندل، ومرحبك الله ومسلمك[١٠].

٥. لما كان الاشتقاق هو أخذ كلمة من كلمة مع ارتباطهما بالمعنى، فإن هذا الفهم يتضمن ما سميته الاشتقاق الإلصاقي، وقد يقال كيف يكون الاشتقاق إلصاقياً، في حين أننا عندما صنفنا اللغات، جعلنا بعضها اشتقاقياً، وبعضها الآخر إلصاقياً أو عازلاً ؟ الاشتقاق الإلصاقي هو أخذ كلمة من كلمة بزيادة إلصاقية في آخرها، بهذا المعنى يدخل النسب في الاشتقاق، وفيه يدخل المصدر الصناعي، وتدخل التثنية، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، ويدخل التأنيث بالتاء، كما في: عالمة، وقائمة، وذاهبة، وحسنة، وسيئة، وقوّامة، وقوية، وسمحة، وغير ذلك، إذا جعل التذكير أصلاً في كل أولئك.

الفرق الأساسي بين الإلصاق والاشتقاق الإلصاقي، أن أولهما لا يقتضي توليد عدد كبير من الكلمات بطريقة واحدة قياسية. في حين أنك تستطيع بياء النسبة مثلاً (والنسبة من الاشتقاق الإلصاقي) أن تولد عدداً

---

(١٠) المرجع السابق ١/٢٢٧-٢٢٨ .

لا حصر له من الكلمات، إفراداً وتثنية وجمعاً، تنكيراً وتأنيثاً، كما في: عربي وعربية، ووطني ووطنية، وعلمي وعلمية، وحربي وحربية، وسلمي وسلمية، وشرعي وشرعية، وكتابي وكتابية، وذاتي وذاتية، وتميمي وتميمية، وقرشي وقرشية. وقد أصبحت النسبة مفتاحاً لغوياً للجنسية، كما في: مصري وسوري وعراقي ويمني وأردني وفلسطيني، إلى آخر ذلك كله .نعم،إن النسبة إلى البلد معروفة من قبل، كما في قولهم: حجازي، وكوفي. ولكن الجنسية لم تكن معروفة، فأخذت النسبة إلى الجنسية حكم ما كان معروفاً من قبل في النسبة.

نشأ خلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات؛ فذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل المشتقات. وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل. واستدل كل واحد من الفريقين بأدلة لا يصلح أكثرها للاستدلال على ما ذهبوا إليه. وردّ أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) أدلة الكوفيين. وانتصر للبصريين بما لا يصلح أكثره أن يكون رداً يحسم الأمر بصورة علمية مقنعة. يقول الكوفيون إن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه، وفرع عليه. واستدلوا لذلك بأن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله. ألا ترى أنه تقول: قاوم قواماً، فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول: قام قياماً، فيعتل لاعتلاله"[١١]. هذا الاستدلال ليس استدلالاً علمياً؛ لأن اشتراك الفعل والمصدر في الصحة والاعتلال، لا يعني أسبقية أحدهما للآخر. فالفعل (قاوَم) لا يسبق المصدر (قواماً) إلا في الجملة. والفعل (قام) لا يسبق المصدر (قياماً) إلا في الجملة؛ أي أنه لا يسبقه تاريخياً بالضرورة. ولما كان الأمر كذلك، فأسبقية الفعل للمصدر لا تثبت بهذه الطريقة.

---

(١١) أبو البركات عبدالرحمن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة : المكتبة التجارية د.ت) ٢/٢٣٥-٢٣٦ .

وأما أدلة البصريين فليس فيها ما يُقنع، كقولهم "الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل. وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم. وما يستغني بنفسه، ولا يفتقر إلى غيره، أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره "[١٢]. إنهم بذلك يستدلون على أصلية المصدر بما يجري عليه وضع الفعل والاسم في الجملة. وهذا الوضع متأخر في تاريخ اللغة، ولا يصلح دليلاً على أن الأصل كان على هذا النحو.

لكن ألا يمكن أن ننتهي إلى تصور يقفنا على الأسبق في أصل المشتقات: آلاسم أم الفعل ؟ إذا تصورنا بدايات وضع اللغة، فلا بد من تصور موجودات حسية، يراها الإنسان ويعيش معها، ويدركها إدراكاً مادياً حسياً. وهو إلى جانب ذلك يفعل أفعالاً، ويرى أفعالاً. في هذا الوسط الذي يتعامل فيه الإنسان مع موجودات وأفعال، لا بد أن يستخدم قدرته على التعبير، ليفصح عما يراه وتتأثر حياته به. أما الموجودات فلا بد أن الحسّي منها هو الذي وقع تحت إدراكه المباشر، ولذلك عبَّر عنها بكلمات تتناسب وعلاقته بها. نحن هنا، أمام أحداث تقع، وأشياء تشاهد وتقع تحت الحس. والقول إن إحدى هاتين الفئتين هي الأسبق ادعاء ليس غير. ولهذا، فإن الزعم بأن الفعل أسبق من الاسم، أو أن الاسم أسبق من الفعل يحتاج إلى دليل، والدليل غير موجود.

مع ذلك يظل السؤال قائماً: هل الفعل أسبق من المصدر، أم أن المصدر هو الأسبق ؟ نود أن نبين أن السؤال هنا عن المصدر لا عن الاسم بإطلاق. المصدر كما نعرفه – ومعرفتنا متأخرة – صورة لغوية للحدث. والحدث ليس فعلاً واحداً فقط، بل هو مجموعة أفعال. فالضرب باعتباره حدثاً، يشمل أفعال الضرب التي شاهدها الإنسان في البداية. ثم عبر عنها بالفعل (ضرب)؛ أي أن الفعل الواحد في اللغة صورة تجريدية

---

(١٢) المرجع السابق ٢٣٧/١ .

واحدة لمجموعة من الأفعال. والصورة التجريدية مرحلة متقدمة من مراحل التفكير اللغوي. وعلى ذلك لا بد أن المصدر كان في مرحلة متأخرة، أو قل إنها مرحلة تابعة للفعل، لا سابقة أو متقدمة عليها. هذا هو رأينا في مسألة أصل المشتقات. لكن ألا يمكن افتراض صلة بين الجذر وكونه أصلا للمشتقات ؟ فلماذا لا نفترض أن الجذر هو الأصل ؟ فيكون الجذر الثلاثي /ض ر ب/ هو الأصل لكل ما اشتق منه. قد يبدو هذا السؤال مغريا بالقبول. ولكنه في الحقيقة لا يقدم دليلاً، ولا يوحي بجواب علمي يثبت أن الجذر الثلاثي هو الأصل. فالجذر في ذاته ليس كلمة، وإن كان مورفيماً. أما أنه ليس كلمة، فلأنه لا يدل دلالة محددة مباشرة على شيء أو حدث، بل هو بنية ذهنية مجردة. ونحن نستخدم الجذر للدلالة على تصورنا لهذه البنية. أي أن الجذر فيه قدر من التجريد الذي يحتاج إلى عمق في النظر، ثم إنه لا يتصور أن أبناء اللغة وضعوا جذوراً تصلح لأن تكون معيناً لقدر كبير من الكلمات، ثم أخذوا يشتقون من هذه الجذور ما شاؤوا من الكلمات. إنما نحن الذين نفعل ذلك، ونبني معاجمنا على أساسه؛ لأنه كما قلت مرحلة في التجريد النظري. ولكن هذا لا ينفي عن الجذر أن اجتماع حروفه، ما كان إلا من أجل الدلالة على معنى. والمسألة على كل حال، تقبل النظر والمناقشة والتحليل.

٢. النحت

النحت صورة من صور توليد بنية واحدة من كلمتين أو أكثر. وقد عدّه ابن جني من الاشتقاق الأكبر [١٣]. وربما كان ذلك بسبب الوظيفة التوليدية التي يؤديها الاشتقاق. وتبعاً لهذا التفكير، فإن الكلمتين أو الجملة التي تولد منها بنية واحدة ذات دلالة، ستؤدي ما يؤديه الجذر، مع اختلاف كبير. وهذا الاختلاف لا يجعلني أدرج النحت في الاشتقاق، وإن كانا يشتركان في توليد الكلم بعضه من بعض. أهم صور الاختلاف هي أن

---

(١٣) المرجع السابق ٢٣٧/١

الاشتقاق يجعل الجذر قابلاً لتوليد عدد كبير نسبياً من الكلمات، في حين أن النحت على النقيض من ذلك تماماً؛ فالهدف منه أصلاً اختصار الكلمتين أو الجملة في كلمة واحدة. هذا أولاً.

والاشتقاق ليس محصوراً في كون الكلمة ذات شأن، أو في كونها عبارة تتكرر على الألسنة. اما النحت فهو مخصوص بما كان ذا شأن، كالنسبة إلى قبيلة، كما في (عبدشمس) التي نحتوا منها النسبة إليها فقالوا (عبشمي)، والنسبة إلى ذي شأن مثل (دار العلوم) التي نحت منها أبناؤها (درعمي ودراعمة)، و(طه حسين) التي كنت قد نحتّ منها (طحسني وطحاسنة). ثم إن النحت يجري على عبارات سيارة على الألسنة، منقوشة في الذاكرة، كما في: بَسْمَلة حكاية لقولهم (بسم الله الرحمن الرحيم)، وهلّل حكاية لقول من قال (لا إله إلا الله)، وحوقلة حكاية لقولهم (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وجعفلة حكاية لقولهم (جعلت فداك)، والفذلكة حكاية لعبارة كانت سيارة على ألسنة العلماء (فذلك كذلك)، والفنقلة حكاية لعبارة كانت ترد على لسان الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في الكشاف كثيراً وهي (فإن قالوا ... قلنا)، والطلبقة حكاية لعبارة كانت ترد في خطابهم كثيرا وهي (أطال الله بقاءك)، ومثلها الدمعزة حكاية لقولهم (أدام الله عزك)، والحمدلة حكاية لقولهم (الحمد لله)، والولولة حكاية لقول المرأة: (واويلاه)، وغير ذلك، مما ليس من وظائف الاشتقاق. هذا ثانياً.

والاشتقاق يحافظ على أصوات الكلمة الرئيسة، إلا أن يحدث إعلال أو إبدال أو إدغام. والنحت يسقط أكثر أصوات العبارة، بل إنه قد يسقط بعض كلماتها. هذا ثالثاً.

من الطبيعي تصور نحت مورفيم اسمي مفرد من الاسم الأصلي؛ فالعلم (امرؤ القيس) ينجم عنه المورفيم الاسمي المفرد (مرقسي). ويكون جمعه مرحلة تالية لمرحلة الحصول عليه مفرداً فيقال (مراقسة). ومن الملحوظ أن عبارة كاملة مثل(بسم الله الرحمن الرحيم) يولّد منها الفعل ماضياً ومضارعاً ومصدره، فيقال: بسمل يبسمل بسملة. وهذا يعني أنهم

أخضعوا الفعل المولد (بسمل) لقانون الاشتقاق، الأمر الذي ربما يكون قد أغرى ابن جني ليعد النحت من الاشتقاق. ولكن أليس الاشتقاق أوسعهما باباً وأغزرهما مادة ؟

عند النظر في التغيرات الصوتية والبنائية التي يقوم على أساسها النحت، نجد أن القاسم المشترك بين الفعل المنحوت بصيغته الماضوية، والاسم المنحوت بصيغته المفردة ما خلا ياء النسبة، أنهما جميعاً ذوا بنية رباعية، مثل بسمل وحوقل وعبشم(ي) ورسمل(ة) السوق (يجعله ذا طابع رأسمالي)،وربما يكون هذا النظر مؤيداً لما ذهب إليه بعض اللغويين، وهو أن كل فعل رباعي في العربية، فإنما هو منحوت من فعلين، أقول: ربما ولا أجزم.

ونجد في النحت – باطراد النظر في الفعل الماضي والاسم المفرد – اطراد بناء المقطع الأول من (ص ح ص)، ومجيء مقطعين قصيرين مفتوحين بعده، كل واحد منهما مكون من (ص ح)، هكذا:

لا حول	ولا قوة	إلا بالله

حَوْ + قَ + لَ = حوقل

وهو البناء والوزن الذي يكون عليه الفعل الرباعي المجرد. إن أهم ما يلحظ في بناء المورفيم المنحوت، أنه يختصر الكلمات في مقاطع. حقاً إن وزن المورفيم المنحوت هو (فَعْلَلَ)، شأنه في ذلك شأن الفعل الرباعي /جلبب/ مثلاً، ولكن الفارق عظيم بينهما. فالمقطع الأول /فَعْ/ في المورفيم المنحوت،يحول كلمة كاملة ذات معنى إلى مقطع ليس له معنى . وليس الأمر كذلك في الفعل الرباعي، فإن كل مقطع من / جلبب / لم يؤخذ من كلمة ذات معنى، إلا إذا أخذنا بقول من قال إن الفعل الرباعي المجرد مأخوذ من فعلين كما أسلفنا.

والذي أريد أن أنتهي إليه، هو أن النحت طريقة مقطعية خالصة في توليد الكلام، فإن المقاطع فيه مولدة مما كان له معنى، فأصبحت بذاتها غير دالة على معنى إلا بعد تمام توليف المنحوت. وعندما أقول إنها طريقة مقطعية خالصة، فإنما أعني أن ربط المقطع بالمعنى ليس وارداً. ولا أعني أن المقطع يصبح ذا معنى، كما هو الحال في اللغات المقطعية، فثمة فرق هائل بين الطريقة المقطعية واللغات المقطعية.

في المنحوتات ما يدل على أن كل مقطع من مقاطع المورفيم المنحوت يشير إلى كلمة أو أكثر كما قلنا. ولا تجد فيه ما يشير إلى ما ليس موجوداً في الأصل، ما عدا منحوتات قليلة أعدّ نحتها ضرباً من البلاغة؛ لأنها ضرب من الاختصار البليغ. وحتى أوضح ذلك أقول إن المورفيم المنحوت (وَلْوَل) مولد من قول المرأة: (واويلاه!)والواو الأولى من (ولول) تشير إلى المقطعين الأول والثاني في (واويلاه)، أي أنها اختصار لهما وعوض عنهما. واللام الأولى من (ولول) تشير إلى المقطع الأخير من (ويلاه). فمن أين جاءت اللام الثانية والواو الثانية في (ولول)؟ المعلوم أن كلمة (واويلاه) تتكرر عند قولها؛ فكأن تصور الذين نحتوا (ولول) أن المرأة تقول: واويلاه ! واويلاه ! فجاء تكرار الواو واللام في (ولول) إشارة إلى ذلك الترديد. وقد يوضح التحليل الشكلي الآتي هذه القضية:

واويـ	لاه	واويـ	لاه

(و + ل) + (و + ل) =ولول

ثانياً: التصريف التحويلي

ليست حاجتنا إلى معرفة الجوانب التحويلية في الصرف، بأقل من حاجتنا إلى الجوانب التوليدية فيه. وإذا كان هذان الوجهان ينطبقان على

صرف لغة من اللغات بصورة تامة، أو شبه تامة، فإنه الصرف العربي. والصيغة الأصلية ربما كان وجودها افتراضياً، وربما كان لها وجود تاريخي فعلي. وسواء أكان هذا أم ذاك، فإن هذه الصيغة ذات وجود ضروري في التصور؛ لأن التحليل بمقتضى منطق اللغة، وأنظمة بنائها، يقضي بوجود هذه الصيغة.

نحن أمام صيغتين إذن، صيغة أصلية هي البنية العميقة، أو التحتية، وصيغة فرعية هي الصيغة المنطوقة، وتسميتها بالبنية الفوقية أو السطحية تسمية مناسبة.

وموضوعات الصرف التحويلي كثيرة، سنقتصر على دراسة أهمها في ما يأتي:

١. الإعلال

قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في تعريفه الإعلال: "الإعلال: تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب، والحذف، والإسكان"[١٤]. ولا أريد أن أتناول الإعلال بالطريقة التي جرت فيها مناقشته في كتب التراث النحوي، ولكنني إنما أريد أن أتناوله بمقتضى مفاهيم علم الأصوات الصرفي morphophonemics .

يجري الإعلال في الكلمة بمقتضى واحدة أو أكثر، من قواعد النظم الصوتية. وذلك على النحو الذي نراه في خطوات تحول الكلمة من /مديون/ إلى /مدين/. والكتابة الصوتية توضح ذلك:

١. madyuun ⟵ madyun (بحسب قاعدة الخفض الكمي).

yuu ⟵ yu

---

(١٤) محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٧٥، ٣/٦٦ .

٢. madyun ⟵ madyin (بحسب قاعدة المماثلة).

yu ⟵ yi

٣. madyin ⟵ madin (بحسب قاعدة الحذف).

yi ⟵ i

٤. madin ⟵ madiin (بحسب قاعدة الإطالة).

i ⟵ ii

يؤدي الإعلال في أغلب صوره إلى تيسير النطق. وهذه مسألة معروفة في كتب التراث. ومن أهم ثمرات علـم الأصوات الصرفي في دراسـة الإعلال معرفة حقيقته بصورة أدق؛ فما كانوا يسمونه إعلال الحذف ليس من باب الحذف دائماً. فإن إعلال الحذف في الفعل (يرمي) عندما يكون مجزوماً ليس حذفاً، وإنما هو تقصير للحركـة الطويلة التي هي ياء المد، فأصبحت كسرة. وما كانوا يسمونه الإعلال بالتسكين ليس من التسكين في شيء. وبيان ذلك في الكتابة الصوتية التي يظهر فيها الفعل (يقول) قبل الإعلال وبعده:

yaqwul ⟵ yaqul (بحسب قاعدة الحذف).

wu ⟵ u

yaqul ⟵ yaquul (بحسب قاعدة الإطالة).

u ⟵ uu

إنه حذف وإطالة، وليس تسكينا كما كانوا يرون. ولا تنطبق هاتان القاعدتان على كل كلمة فيها ما سموه الإعلال بالتسكين؛ فقد تنفرد القاعدة الأولى وحدها في التحكم، وتتكرر في الكلمة الواحدة كما في:

ya'tiuun ← ya'tiyuun (بحسب قاعدة الحذف).

iuu ← iyuu

ya'tuun ← ya'tiuun (بحسب قاعدة الحذف).

uu ← iuu

٢. الإبدال

هو إبدال صوت بصوت آخر بينهما تقارب في المخرج، أو تشابه في بعض الصفات. وهذا أمر كنا قد بسطنا القول فيه عند الحديث عن المماثلة. والذي نريد أن نصرف إليه النظر الآن، هو إبدال صوت من صوت آخر، ليس بينهما تقارب في المخرج أو تشابه في الصفات. وذلك مثل إبدال الواو نصف الحركة، والياء نصف الحركة تاء، كما في (اتقى) و(اتصف) و (اتجه) و (اتّسر)، فإن الأصل في هذه الكلمات (اوتقى) و (اوتصف) و (اوتجه) و (ايتسر).

كان اللغويون المتقدمون ينظرون إلى الواو والياء على أنهما أصل، وأن التاء هي الصوت الذي أبدل بالواو والياء. وأكثر اللسانيين المعاصرين ينظرون إلى أن الواو والياء قد أسقطتا ثم شددت التاء. والأمر لا يعدو أن يكون محل اختلاف في النظر، ولا أقطع بصحة توجه أحد الفريقين دون الآخر.

٣. الإدغام

قال ابن الحاجب في تعريفه للإدغام: "أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك، من مخرج واحد من غير فصل "[١٥]. وقد يلتبس الإدغام بالقلب، فيظن أنهما شيء واحد، وهما مختلفان. فطالما قيل إن اللام

---

(١٥) رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ٢٣٣/٣-٢٣٤ .

الشمسية مثلاً تدغـم في أصوات معينة. والصحيح أن اللام تقلب أولاً إلى مثيل الصوت الذي يأتي بعدها، فيصبح الصوتان متماثلين، ثم يؤدي هذان الصوتان قيمة نطقية واحدة مشددة. وهذه القيمة النطقية المشددة هي التي تسميها إدغاماً. ففي كلمة (الشمس) تقلب اللام إلى شين أولاً، ثم ينطق الصوتان كما لو كانا صوتاً واحداً مشدداً.

وعند النظر في حقيقة الصوت المشدد ينشأ السؤال الآتي: أهو صوت واحد أم صوتان؟

الصوت المشدد باعتبار الجانب الفوناتيكي المجرد هو صوت واحد، أطيلت مدة نطقه؛ أي أنه بهذا الاعتبار قيمة صوتية واحدة. ولكنه باعتبار الجانب الصرفي الصوتي morphophonemic، فإنه يمثل قيمتين صوتيتين مختلفتين، ولذلك يعطى كل واحد منهما قيمته الخاصة، فيكون أولهما عين الكلمة، ويكون ثانيهما لام الكلمة، كما في /شدّ/ التي تكون بزنة /فَعَل/.

ينقسم الإدغام في العربية قسمين يسمى أحدهما الإدغام الصغير، وهو الذي يكون في كلمة واحدة. ويسمى الآخر الإدغام الكبير، وهو الذي يكون بين صوتين في كلمتين، كما في (جعل لك) فتحذف فتحة اللام الأولى، ثم تدغم اللامان.

4. البناء للمجهول

ليس من المعهود أن يدرس المبني للمجهول في الصرف، لا في كتب التراث العربي، ولا في الدرس اللغوي الغربي. أما الغربيون فلهم العذر في ذلك؛ لأن البناء للمجهول في الإنجليزية مثلاً ظاهرة تركيبية، فلا يكون البناء للمجهولpassive voice إلا تركيباً كاملاً. فإذا أردت أن تجعل الفعل /kill/ بصيغة المضارع المبني للمجهول قلت: is killed. وإذا أردت أن تبنيه بصيغة الماضي البعيد المبني للمجهـول قلـت was killed. وإذا أردت أن

تبنيه بصيغة الماضي المتصل بالحاضر قلت: has been killed، ويظهر لك ذلك ملخصاً في ما هو آت:

is + kill + ed

was + kill + ed

has + been + kill + ed

في حين أن لهذه الظاهرة في اللغة العربية وجهين، أحدهما صرفي، والآخر تركيبي نحوي. ونقصد بالوجه التركيبي النحوي نمط البناء الجملي الذي يكون عليه التركيب، حين يتصدره فعل مبني للمجهول. ففي العربية تتغير صيغة الفعل. وهذا هو الوجه الصرفي من المسألة. ويحذف الفاعل، ويرفع المفعول، عند بناء جملة يتصدرها الفعل المبني للمجهول.

إن اعتبار جملة المبني للمجهول تحويلية، يعني أن هذه الجملة محولة عن نظيرتها المبنية للمعلوم. وبيان ذلك أنك إذا قلت: "كُتِب الدرس" فمعنى ذلك أن النظير المبني للمعلوم من هذه الجملة، وهو: "كتبَ زيد درسه " مثلاً هو الأصل، وأنه هو البنية العميقة.

لكل صيغة من صيغ الزيادة في المبني للمعلوم، صيغة تقابلها في المبني للمجهول. وعند النظر في الجدول (٢) يتبين لنا مقدار ما يتولد من صيغ متعددة للمبني للمجهول، بسبب تعدد صيغ المبني للمعلوم.

البناء للمعلوم والبناء للمجهول

المضـــــارع		الماضـــــي	
المبني للمعلوم	المبني للمجهول	المبني للمعلوم	المبني للمجهول
فَعَل	فُعِل	يَفْعَل	يُفْعَل
أَفْعَل	أُفْعِل	يَفْعَل	يُفْعَل
فَعّل	فُعِّل	يُفعِّل	يُفعَّل
فاعَل	فُوعِلَ	يُفاعِل	يُفاعَلْ
افتَعل	افتُعِل	يَفتَعِل	يُفتَعَل
تَفاعَل	تُفوعِل	يَتفاعَل	يُتفاعَل
تَفَعّل	تُفُعِّل	يَتفعّل	يُتَفَعَّل
استَفعَل	استُفعِل	يَستَفعِل	يُستَفعَل

الجدول (٢)

من الملحوظ أن صيغة (انفعل) لا تُبنى للمجهول فلا يقال: انكُسِر ولا يُنكسَر، ربما لدلالة (انفعل) على ما يدل عليه المبني للمجهول، بل إن تشابههما من حيث التركيب واضح جليّ؛ فالفاعل محذوف في كلا التركيبين، كما في: انكسر الزجاجُ، وكُسِر الزجاجُ، ثم إن المفعول في كل منهما يأخذ حركة الفاعل.

تختلف صيغة الفعل الماضي المبني للمجهول، عن صيغة المضارع المبني للمجهول في العربية، ولكنهما يشتركان في أن الأول في كل منهما متبوع بضمة. وينبغي أن ينظر إلى أن هذا التشابه خاص بالصوت الاستهلالي الذي يبدأ به كل واحد من هذين الفعلين، وليس خاصاً بفاء الفعل. ذلك أن فاء الفعل في الفعل المضارع المبني للمجهول /يُكتَب/، هو الكاف وليس الياء، والياء هو الصوت المضموم باعتباره الصوت الاستهلالي، لا باعتباره فاء الفعل. وأما الفعل الماضي المبني للمجهول /كُتِب/ ففاؤه هو الكاف، وهو الصوت الاستهلالي في الفعل كما ترى. وهذا

يعني أن البناء للمجهول يقتضي أن يكون الصوت الاستهلالي متبوعاً بضمة. وهذا ينطبق على الماضي والمضارع.

ويختلف الماضي المبني للمجهول، عن المضارع المبني للمجهول، في أن أولهما يكون مكسور العين، وأن الثاني يكون مفتوح العين، كما هو مبين في الجدول (٢).

٥. التعدية

التعدية صورة من صور توسعة مجال الفعل. وتكون هذه التوسعة بتحويل الفعل اللازم إلى متعدٍ؛ أو بتحويل المتعدي لمفعول واحد إلى متعدد المفعولية؛ فالفعل اللازم مجاله الفاعل فقط. وعندما يحول إلى متعدٍ يصبح مجاله الفاعل والمفعول معاً. والمتعدي إلى مفعول واحد مجاله الفاعل والمفعول، وعند توسعة مجال تعديته يصبح متعدياً إلى مفعولين أو ثلاثة. وأذكر في ما هو آت وجوه التعدية. وأؤكد أن بعض هذه الوجوه لم يكن أحد قد أشار إليها من قبل:

أولاً: زيادة همزة التعدية في أول الماضي اللازم كما في: كَرُم أكرم؛ ووقف أوقف. أو في أول الماضي المتعدي إلى مفعول واحد، ليصبح متعدياً إلى متعدد كما في: أعلم وأسمع. وأما المضارع منهما فيكون بزنة "يُفْعِل"

ثانياً: زيادة الهمزة والسين والتاء في أول الماضي اللازم، كما في رجع استرجع؛ وحدث استحدثه ووقف استوقفه وقدم استقدم. وهذا لم يكن أحد من النحاة قد أشار إليه.

ثالثاً: تضعيف عين الفعل اللازم، كما في: حدث حدّث؛ وقدم قدّم؛ وتضعيف عين الفعل المتعدي لفعل واحد إلى متعدد المفعولين، كما في علّم. ويكون مضارعه بزنة يُفَعِّل.

رابعاً: وللتعدية وجه تركيبي، يتمثل في إلحاق الباء بالاسم الذي تجعله مفعولاً، كما في "ذهب الله بسمعهم وأبصارهم" (البقرة٢٠). من أهم

الفروق بين التعدية بهذه الطريقة والطرق الثلاث السابقة، أن التعدية بالطرق الثلاث السابقة تجعل الفعل في عداد الأفعال المتعدية تصنيفاً. أما التعدية بالباء فلا تجعل الفعل متعدياً إلا في السياق فقط، وأما الصيغة من حيث هي صيغة، فإنها ضمن فئة الأفعال اللازمة.

خامساً: تعدية الفعل سياقياً: تظهر هذه الطريقة بأن يجعل الفعل اللازم متعدياً في السياق فقط. ومن ذلك ما جاء في الآية الكريمة: "فرجعناك إلى أمك كي تقرّ عينها " (طه ٤٠)، وكما في الآية الكريمة: " فإن رجعك الله إلى طائفة منهم"(التوبة ٨٣)، والآية الكريمة: " يرجع بعضهم إلى بعض القول " (سبأ ٣١).

ومن هذا القبيل الفعل (أتى) الذي يرد في معظم استعمالاته لازماً. ولكنه جاء متعدياً كالفعل (جاء) في الآية الكريمة: "إني قد جاءني من العلم ما لم يأتك" (مريم ٤٣).

ومثل ذلك الفعل (هلك)؛ فإنه في معظم استعمالاته لازم. ولكنه ورد متعدياً في مثل قولهم: هلكني الرجل؛ أي أتعبني، أو أمتني، أو قتلني.

وقد نصوا على أنه بمعنى أهلكني[١٦]. وثمة فعل لازم هو الفعل (تقطّع). وهو ليس لازماً فقط، بل مغرق في اللزوم. ولكنه ورد متعدياً في الآية الكريمة: "وتقطّعوا أمرَهم بينهم" (الأنبياء٩٣).

ومن هذا القبيل مجيء الأمر من الفعل (قعد)، متعدياً إلى غير المخاطب، كما في: اقعُدوهم، بضم عين الفعل، ويكون المعنى: أقعِدوهم بكسر عينه. وكذلك الفعل (وقف) الذي جاء متعدياً في قوله تعالى "وقفوهم إنهم مسؤولون" (الصافات ٢٤).

---

(١٦) محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس (هلك)

قد يظن بعض الدارسين أن مجيء الأفعال السابقة (جاء، وأتى، وهلك، وقعد، وتقطّع) لازمة حيناً، ومتعدية حيناً آخر، يعني أن ثمة تطوراً قد خضعت له هذه الأفعال، في مرحلـــة من مراحل تاريخ اللغة وتطورها. وإني لأعدّ هذا الرأي مرجوحاً؛ إذْ إن الإمكانات التحويلية في اللغة، لا ترتبط بمرحلة من مراحل تاريخ اللغة. فهي تظهر في أي مرحلة، وفي أي وقت، دون ارتباط بمنطق التطور التاريخي. وتحويل الفعل من لازم إلى متعدّ هو إحدى هذه الإمكانات.

[٢] التعريف الذهني للزمن

إن المشكلة الكبرى في دراسة الزمن في اللغات، تتمثل في محاولة الوقوف على مركب من العلاقة بين الحدث، وزمن حدوثه، ومحدثه. ومن الطبيعي أن تختلف اللغات وتتباين في معالجة هذه العلاقة؛ لاختلاف الناطقين بها في نظرتهم، إلى تقويم الأركان الثلاثة: الحدث، وزمنه، ومحدثه. والذين يحملون على العربية لفقر نظرتها ومعالجتها للزمن، كما يزعمون، هم أنفسهم بحاجة إلى فهم هذه العلاقة؛ ليعرفوا من بعد أن الفقر في النظر، لا في المنظور إليه.

عندما يقول العربي: خرج زيد، فإنه يقصد من ذلك إطلاق زمن الحدث في الماضي، باعتبار أنه وقع وانتهى، وإطلاق الزمن هو الأساس، إذ لا حاجة للقيد، إلا عندما يكون التخصيص أمراً مطلوباً. حين يقع ذلك، أي عندما يكون تخصيص زمن الحدوث وتحديده مطلوباً، فإما أن يكون الحدث قد وقع من قريب، وإما أن يكون قد وقع من بعيد. فإذا كان وقوعه قد حدث قريباً قلنا: قد خرج زيد، ويكون المعنى: خرج من قريب. وإذا كان الحدث قد وقع من وقت ليس بالقريب قلنا: لقد خرج زيد. فالإطلاق هو الأصل، والتقييد يكون لحاجة دلالية. وتظل صيغ الفعل الماضي كلها قابلة للإطلاق والتقييد على هذا النحو.

لكن بعض صيغ الماضي تمتاز بخصائص أخرى، فالفعل (كان) يدل على حدث الكينونة. قد تكون هذه الكينونة ذات طابع زمني، وقد تكون ذات طابع وصفي. وتظهر لك الكينونة الزمنية إذا كان الفعل (كان) دالاً على حدث وقع وانتهى، كأن تقول: كنت هناك لحظتئذ؛ فهذه كينونة زمنية خالصة، يتقدم فيها ذكر الكينونة العابرة على الحدث ومحدثه. وقد تكون الكينونة الزمنية لحظية، وذلك حين يقترن الفعل بفعل ماض آخر ويسبقه؛

كأن تقول مثلاً: إن كنت قد قلت ذلك فقد صدقت. فهذه العبارة لا تعني ما تعنيه عبارة: إن قلت ذلك فقد صدقت، إذ إن معنى العبارة الأولى، "إن كنت قلت ...": أنه إذا مرّت لحظة قلت فيها ذلك، فقد صدقت. ومعنى العبارة الثانية: إن قلت ذلك فقد صدقت، متلبس بالزمن الماضي، دون تخصيص لحظة فيه. ولا شك أن العبارة الأولى أبلغ؛ لأن دلالتها أخص، والعبارة الثانية أعمّ. هذه صورة أخرى من صور التقليبات والتصريف الذهني للزمن الماضي.

قد تكون الكينونة الزمنية ذات طابع وصفي كما قلنا. ومن قبيل ذلك أنك إذا خاطبت إنساناً أدّى أداء رائعاً في موقف ما، قلـت له: لقد كنت رائعاً، فالكينونة هنا للوصف، بدليل أنها لا تعني ذهاب هذا الوصف عن المخاطب (بفتح الطاء)، بل تعني أن هذه الكينونة وصف، وأن هذا الوصف قد ظهر في ذلك الموقف. ولا تعني حصر الروعة في ذلك الموقف ولا قصرها عليه، وإنما تعني أن هذه الصفة قد ظهرت في ذلك الموقف. وهذا يعني احتمال بقاء هذه الصفة مستمرة في صاحبها.

غير أن فعل الكينونة قد يدل على مطلق الكينونة، دون تعلق بالزمن، كقول الله عزّ وجلّ: "وكان الله عزيزاً حكيماً "، وهو أمر متصل بالوصف مرتبط به، كما كان قولك " لقد كنت رائعاً" دالاً على الوصف. إلا أن هذا الأخير وصف يظهر في موقف، وذلك وصف مطلق ليس للزمن أي عمل، في صرفه إلى موقف أو لحظة محددة. وإذا كانت (كان) تامة، انصرفت دلالتها إلى حدوث الحدث، دون التركيز على زمن حدوثه. ولذلك قالوا في تفسيرها إنها بمعنى الفعل (وُجد). هذا التفسير – وهو صحيح – دال على أن حدوث الحدث هو الأهم؛ فهو مقدم على وقت حدوثه الذي يدل هنا على الإطلاق.

وإذا اقترنت (كان) بفعل مضارع وسبقته، دلت على أن الفعل كان يتكرر، وأن تكرار حدوثه ملحوظ كما في قولك: كان أبي يقول لنا ذلك، وقولك: كنت أسمع ذلك منه. وعندما أقول إن تكرار حدوث الفعل ملحوظ

في هذه الحالة، فإنني أضمّن قولي دلالة وقوع الحدث، غير متباعدة مرات تكراره. وعدم التباعد مسألة نسبية، ولكنها بالنسبة للقائل أمر واقع.

ثمة أفعال تدل على وقوع الفعل في الماضي متصلاً بالحاضر، كما هو حال: ما زال، وما برح، وما انفك وما فتئ. وليست هذه الأفعال دالة على معنى واحد؛ فإن بينها اختلافاً ملحوظاً في المعنى. فإذا قلت: ما زال الخلاف محتدماً، فإن هذه الجملة تعني أن الخلاف كان محتدماً في السابق، وأن السامع يتوقع أن تخف حدة الاختلاف مع مرور الوقت، ولم يكن الأمر كذلك، فالخلاف مستمر حتى لحظة التحدث عن ذلك. فالحديث هنا عن عدم زوال الحدث. وأما قولهم ما برح يفعل كذا، فإن المقصود به أن الفعل متصل الوقوع، باتصال بقاء صاحب الحدث في مكان الحدث، ومدة وجوده فيه، أي أن النظر هنا منصب على زمن الحدث، باعتبار مكان وقوعه مستمراً فيه. وإنما كان الأمر كذلك؛ لأن الفعل التام (برح) يعني غادر وترك.

وأما قولهم: "ما انفك يفعل كذا وكذا " فإن المقصود به استمرار وقوع الحدث، مدة ارتباط صاحب الحدث بغيره، فالتركيز هنا على استمرار الحدث، باعتبار استمرار صاحب الحدث، مرتبطاً بمن يعنيهم الأمر. وأما قولهم: "ما فتئ يفعل كذا وكذا" فإن المقصود به أنه ما مرّ الوقت بصاحب الحدث إلا وهو محدثه فيه. معانٍ متقاربة لا شك، والفوارق بينها دقيقة، وهي فوارق دالة على اختلاف الزمن أو اتفاقه، باعتبار العلاقات بين الزمن، والحدث، وصاحب الحدث، ومكان الحدث، والآخرين الذين يعنيهم الحدث.

والعلاقة بين الفعل المضارع والزمن علاقة مركبة هي الأخرى، فقد يدل المضارع على فعل يحدث في وقت الحديث، كأن تقول: "ها هو ذا زيد يكتب رسالة "،وهذا هو المعنى الشائع الذي يظن كثيرون من الناس أن المضارع يؤديه ولا يؤدي غيره. ولكن المضارع قد يدل على فعل تكرر حدوثه بين الماضي والحاضر، كقول القائل: "إنهم يقولون عنك كذا

وكذا" فالقول وقع في الزمن الماضي من غير أن ينقطع، فالحديث هنا عن حدث تكرر وقوعه دون أن يتوقف فكان شأنه كالحدث الذي من شأنه أن يقع في لحظة التكلم .

ومن أغرب التقليبات والتصريفات الذهنية التي يؤديها الفعل المضارع، دلالته على الحاضر بسبب دلالته على الماضي؛ أي أن دلالته على الحاضر، نتيجة حتمية لكونه وقع في الماضي، كقولك: "إني أعلم ذلك". معنى هذه العبارة: لقد عرفت ذلك من قبل، ولذلك فأنا أعلمه الآن؛ أو انني أعلم ذلك الآن لأنني عرفته من قبل. غير أنك إذا صرّحت بكلمة (الآن) فذكرتها وقلت: "إني أعلم ذلك الآن " فقد جعلت قيداً على حدث العلم؛ أي أن الزمن الذي تشير إليه كلمة (الآن) قيّد العلم وحدّه به؛ ليصبح المعنى: إني أعلم ذلك الآن، ولم أكن أعلمه من قبل. قد يقال إن دلالة (الآن) على الحاضر لا تنفي الماضي بالضرورة. قلت هذا صحيح، باعتبار أن (الآن) وحدة معجمية. أما باعتبارها دالة على زمن محدد، بعد مجيء فعل دال على الاستمرار، أو من شأنه أن يقال إنه مستمر، وهو حدث العلم، فقد دل ذلك على أن (الآن) جاءت مخصصة للحدث الذي من شأنه الاستمرار. ولما كان الأمر كذلك، كانت النتيجة حتمية في أن يكون معنى "إني أعلم ذلك الآن" – ولو من طريق الإيحاء- أني لم أكن أعلمه من قبل، والإيحاء هو أحد التقاليب الذهنية للوعي اللغوي بالزمن.

وقد يكون الفعل المضارع دالاً على عادة تقع غالباً، أو ما من شأنه أن يكون كالعادة، مما يأخذ حكمها، وذلك مثل قولك: "أتناول كل يوم ثلاث وجبات " وقولك: "أقرأ كل أسبوع كتاباً" وقولك: "أحج في كل عام". فالفعل المضارع في هذه الجمل، ليس له صلة بحدوث الفعل أو وقوع الحدث في الوقت الحاضر. وقد ينصرف الفعل المضارع للدلالة على المستقبل، كقولك: "يغفر الله لنا ولك ". فالفعل هنا منصرف للمستقبل؛ لأننا نطلبه الآن، ونلتمس وقوعه في المستقبل الذي يبدأ أوله بنهاية قولنا هذا. ومن المعروف أن الدعاء -باعتباره حدثاً- يقع في لحظة طلبه. ولكنه باعتبار جوابه فإنما يقع في المستقبل. والفعل (يغفر) هو النتيجة المرجوة

للدعاء. والفعل مسبوق بمقدّر محذوف تقديره: (أسأل الله أن) فالفعل (أسأل) مضارع واقع الآن، والفعل "يغفر" مضارع يقع – أو من المطلوب أن يقع – في المستقبل.

وقد يتصرف المضارع للدلالة على المستقبل بقيد لغوي، كما في قولك: "هل يكون ذلك؟" فأداة الاستفهام (هل) صرفت الفعل (يكون) للدلالة على الزمن المستقبل، كأن القائل يتساءل: أمن الممكن أن يكون هذا الأمر في المستقبل ؟ ولكن بعض القيود قد تصرف الفعل إلى دلالة زمنية مشتركة، بين الحاضر والمستقبل، كأن تقول مثلاً: "لا يكون هذا الأمر" أي ليس من شأنه أن يكون في الحاضر، ولن يكون في المستقبل. فإذا قلت: "لن يكون هذا الأمر " فقد صرفت الزمن إلى المستقبل ليس غير، بغض النظر عن كونه قد وقع من قبل أم لا. وليس من شك في أن العبارة مع وجود (لن) موحية بشيء من القطع الذي هو في حقيقته ضرب من التوكيد. ومع ذلك فالعبارة – على الرغم من هذا القطع والتوكيد – ليس فيها ما يدل على امتداد نفي وقوع الحدث على طول المستقبل وامتداده. فإذا أتبع هذا النفي بالظرف (أبدا) امتدّ النفي بامتداد المستقبل واستطال بطوله. هذا المعنى واضح من قولك "لن يكون هذا الأمر أبداً".

إن الوقوف أو عدم الوقوف على هذه المعاني، هو الذي أوجد الخلاف في فهم الآية الكريمة "لن تراني" بين أهل السنة والمعتزلة. فأهل السنة يرون في نفي الفعل بلن توكيدا للنفي. ولكن لما لم يكن الظرف (أبداً) موجودا في مسألة عقدية مهمة كهذه، دل عدم وجود الظرف (أبداً) على عدم امتداد النفي بامتداد المستقبل. فعدم الرؤية مرتهن بوجود الإنسان في الدنيا، الأمر الذي لا يدل على انسحابه على الآخرة، وهي جزء من المستقبل. أما الزمخشري فقد ذهب إلى خلاف ذلك، وحمّل (لن) من التأبيد ما ليس لها على المستوى اللغوي المنطوق،أو السيمائي المعلوم،

وقد يخرج الفعل المضارع من دلالته على الزمن إلى الدلالة على ما سميته: الوصف الفعلي، وذلك مثل قوله تعالى: "الذين يؤمنون بالغيب، ويقيمون الصلاة، ومما رزقناهم ينفقون" (البقرة ٣) فالآية لا تتحدث عن حدث قائم الآن؛ أي أنها لا تتحدث عن زمن حاضر. إنها تصف المؤمنين، ولذلك ابتدأت بـ (الذين)، ثم ذكرت أوصافهم. وما ذكرت هذه الأوصاف بصيغة الفعل في (يؤمنون) و (يقيمون) و (ينفقون) إلا من أجل الإيحاء بأن الأوصاف الذاتية، لا بد أن تترجم إلى أفعال وسلوك، وأن الفعل والسلوك هما طريق الإيمان والمؤمنين.

قد ينصرف الفعل الماضي للدلالة على المستقبل فقط، إذا كان مسبوقاً بأداة الشرط (إن) أو (إذا) كما في قولك: إن خرجت فأغلق الباب، وقولك: إذا جئت فسأكرمك. وفي هذه الحال يكون الفعل الماضي ماضياً في بنيته السطحية، ولكنه في البنية العميقة فعل مستقبلي.

والمضارع قد يتحول إلى الدلالة على الماضي وذلك حين يكون مسبوقاً بأحد حرفي الجزم (لم) و (لمّا)، وذلك كما في: لم أذهب إلى العمل. ويكون المعنى ما ذهبت إلى العمل، ولا تنصرف الدلالة إلى عدم الذهاب إلى العمل في المستقبل. وأما إذا قلت: لما أذهب إلى العمل، فالمعنى ينصرف إلى أنني لم أذهب إلى العمل حتى لحظة الكلام، ولكنني سأذهب إليه. ولذلك جاز أن تقول: لما أذهب إلى العمل بعد، بزيادة (بعدُ) إلى الجملة.

عند النظر في اسم الفاعل المشتق من فعل متعدٍ، نجد له دلالة خاصة على الزمن. وقد كان الكوفيون يعدونه فعلاً؛ لأن فيه ما يدل على الحدث، وما يشير إلى الزمن، كقولك " أنا ضاربٌ زيداً" و " أنت كاتبٌ رسالةً"، بتنوين اسم الفاعل (ضارب)، والمفعول به (زيداً). ولهذا التركيب صيغة أخرى يرد بها، مع اختلاف المعنى. ففي الصيغة الأخرى تقول "أنا ضاربُ زيدٍ" و "أنت كاتبُ رسالةٍ"، بإضافة اسم الفاعل (ضارب) إلى (زيد)، وإضافة اسم الفاعل (كاتب) إلى (رسالة). الجملتان هاتان على

خلاف في المعنى، من حيث وقوعه زمنه. ففي قولك (أنا ضاربٌ زيداً) بتنوين (ضارب)، تصرف الفعل إلى الزمن المستقبل، كأنك قلت: (أنا فاعلٌ ذلك غداً). والدليل على ذلك قوله تعالى: "ولا تقولنّ لشيء إني فاعلٌ ذلك غداً" (الكهف ٢٣). أما قولك: "أنا ضاربُ زيدٍ" و "كاتبُ رسالةٍ" بالإضافة فيهما، فحكم زمنه كحكم الفعل الذي يدل على الماضي، فكأن المعنى: أنا فاعل الضرب بزيد، وفاعل الكتابة، مما يدل على أن الحدث قد تم وانتهى.

تروى في هذا المجال طرفة عن الكسائي (ت١٨٩هـ) وأبي يوسف (ت١٨٢هـ) صاحب أبي حنيفة (ت١٥٠هـ)، وكانا في مجلس هارون الرشيد (ت١٩٣)، كان أبو يوسف ينتقص من النحو والنحاة؛ فأراد الكسائي أن يعلمه درساً ليكفَّ عن ذلك، فقال الكسائي مخاطباً أبا يوسف: لو أنَّ رجلاً قال "أنا قاتلٌ غلامَك" وقال آخر: "أنا قاتلُ غُلامِك" فمن أيهما كنت تقتص؟ قال أبو يوسف: منهما جميعاً، فاعترض عليه الرشيد، وكان له علم في النحو، ثم طلب من الكسائي أن يبين له خطأه، فقال الكسائي: أما الذي قال: أنا قاتلٌ أباك فلم يقتل؛ لأنه على نية أن يفعل في المستقبل، وأما الذي قال: أنا قاتلُ أبيك فقد قتل، فما عاد أبو يوسف ينتقص من شأن النحو والنحاة بعد ذلك[١٧].

وهنا، لا بد من الوقوف على دلالة اسم الفاعل (ذائقة) على زمن الحدث في قوله سبحانه وتعالى:"كل نفس ذائقة الموت"(آل عمران١٨٥). أما قراءة من قرأ بتنوين اسم الفاعل، ونصب (الموت) فلا سؤال عنها؛ إذ إنها تعني أن كل نفس ستموت في المستقبل. وإنما السؤال عن قراءة الجمهور، وهي بإضافة اسم الفاعل إلى (الموت). فكيف تكون كل نفس قد ماتت ولما تمت بعد ؟ إن في هذه القراءة مجازاً مرسلاً مؤداه، أن كل

---

(١٧) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تذكرة النحاة. تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، بيروت مؤسسة الرسالة ١٩٨٦ ، ص٦٦٢ .

نفس ذائقة الموت باعتبار ما سيكون، فكأن الذي سيكون من شدة قربه قد وقع.

بين اسمي الفاعل والمفعول تكامل في الدلالة على الحدث والوصف والزمن. أما اسم الفاعل فهو وصف دال على مُحدثه باعتبار حركة الزمن. وقد وضحنا تلبّسه بالزمن فيما سلف. وأما اسم المفعول فهو وصف دال على وقوع الحدث عليه، باعتبار ثبوت الزمن حقيقة أو حكماً. فإذا قلت: الكون كتاب مفتوح، فقد دل قولك على أنه قد فتح وظل على ذلك. وكذلك إذا قلت: "تفضل، الباب مفتوح" – تدعو شخصا للدخول – فقد دل ذلك على أن الباب قد فتح، وأنه ظل كذلك حتى لحظة الخطاب.

وما من شك في أن تكامل اسمي الفاعل والمفعول في الدلالة على الزمن، باعتبار الحركة والثبوت، من شأنه أن يجعل الدلالة على الزمن قابلة للتصرف الذهني، على أنحاء متعددة. وينبغي ألا يصرفنا الثبوت الزمني عن ملاحظة الزمن، وإن كان هذا هو الواقع عند أكثر الناظرين في اسم المفعول. وعذرهم في ذلك أن اسم المفعول ينطوي على قدر كبير من الوصف الذي يجعل الحدث، وكأنه صفة خالصة ليس لها اتصال بالزمن. وليس الأمر كذلك دائماً، فقولك: "أمسموع قولي هذا؟ " يعني: هل سُمع قولي هذا ؟ وكذلك إن قلت: أمفهوم هذا ؟ فإنما تعني "هل فهم هذا؟" وإذا قلت: هذا مكسور القلب، فإنما تريد أنه قد كسر قلبه، وبقي على ذلك. ويؤيد هذا الذي أذهب إليه أنهم ربطوا اسم المفعول بالمبني للمجهول من الأفعال، كما ربطوا اسم الفاعل بالمبني للمعلوم.

لقد ربط بعض العلماء المعاصرين بين وجوه النفي في الجملة -متبوعاً بالفعل- ودلالة هذا الوجوه على الزمن. فقد وجدوا أن لكل نفي زمناً يستقل به. وأنواع النفي المرتبطة بالزمن هي: ١. نفي الحدوث كما في: لم يحدث، ولم أخرج... وما كان من هذا القبيل فمعناه أنه لم يقع في الماضي. ٢. نفي الانبغاء كما في: ما يحدث هذا؛ أي لا ينبغي أن يحدث. ٣. نفي المرتقب كما في: لما يحدث هذا. ومعناه أنه مرتقب الحدوث

٤. نفي المنع كما في: لن تشرق الشمس من الغرب. وينسب هذا الرأي للأستاذ عباس محمود العقاد [١٨].

على الرغم من صحة تقسيم النفي على أساس تلبسه بالفعل، وارتباطه به، فإنه لا يصح الاعتماد عليه في الدلالة المحددة على الزمن. حقاً، إن للنفي أثراً في تحويل الفعل من مضارع إلى ماض في مثل هذه الجملة: "لم يحدث هذا" التي تعني أنه ما حدث ولكن أين هي الدلالة على الزمن في نفي الانبغاء في مثل: "ما يحدث هذا"، حين يكون المعنى: لا ينبغي أن يحدث؟ من الواضح أن دلالة هذا التعبير الأخير على نفي الزمن -لا على إثباته- قوية جداً، على الرغم من كون الفعل مضارعاً. فهذا الفعل في هذا السياق مفرغ من الزمن تماماً. فهو يعني بالضرورة أن هذا الحدث ليس له زمن يقع فيه، لكونه مما لا ينبغي أن يقع. وليس له دلالة على زمن حاضر أو مستقبل.

ليست القضية إذن في مجرد تقسيم الفعل إلى ماض أو مضارع، ولكن القضية في دلالة هذا الفعل أو ذاك على زمن بعينه.

---

(١٨) مالك المطلبي. الزمن واللغة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ١٤١.

الفصل الرابع

النحو في الأنظار اللسانية

النحو في الأنظار اللسانية

كان المنهج اللغوي التقليدي في الغرب، قبل اكتشاف العلاقة بين اللغة السنسكريتية من جانب، واللاتينية وبعض اللغات الأوروبية من جانب آخر، قائماً على دراسة بعض جوانب الأسلوب، والثروة اللفظية، والبحث في أصل اللغة. وكان كثير منها قائماً على رؤى ذاتية يصح بعضها، ولا يصح بعضها الآخر. وكان كثير من التفسيرات والتأويلات يُردُّ إلى أسباب اعتقادية ليس لها صلة باللغة.

وعندما اكتشفت العلاقة بين السنسكريتية واللاتينية ولغات أوروبية أخرى، في نهاية القرن الثامن عشر، فقد آذن ذلك بوجود تحول عظيم، قائم على منعطف جديد في التصور اللغوي، ودراسة تراكيب اللغة. وقد عمل ذلك على إيجاد توجه علمي في الدرس اللغوي، لإقامة منهج تاريخي مقارن بينها.

وشهد القرن التاسع عشر قدراً كبيراً من التطور في دراسة اللغة وتراكيبها. فقد نشأ منهج جديد يسعى إلى وصف اللغة أفقياً، يتوخى فيه الدارسون تناول الظاهرة النحوية أو التركيبية، في وقت معين، محدد بابتداء مدته وانتهائها. ويقوم وصف اللغة فيه، على تسجيل الظاهرة تسجيلاً دقيقاً، غير خاضع لتقديرات ذاتية، أو تأويلات تصورية. وسمي هذا المنهج بالمنهج الوصفي. وتطور هذا المنهج كثيراً في القرنين التاسع عشر والعشرين، حتى بالغ بعض أصحابه في القول إن الدراسة اللغوية لا ينبغي أن تستعين بمعطيات غير لغوية، ولا بأي عامل من خارج اللغة، حتى وإن بدا أنه يساعد على فهم الظاهرة اللغوية.

ظهرت نظريات لغوية كثيرة في القرن العشرين، لمحاولة تفسير اللغة نظاماً وتعلماً. ولم يتنكر أي منها لمبدأ الوصف. ولكنها تختلف

اختلافاً كبيراً في تصورها لهذا المبدأ. فبينما رأى قوم أن الوصف الحقيقي لا يستدعي تصورا منطقياً، ولا تأويلاً ذهنياً أو فلسفياً، يرى آخرون أن التأويل والتصور جزء من وصف نظام اللغة.

يدرس هذا الفصل النحو في المدارس اللغوية الآتية: البنيوية، والتوليدية التحويلية، والقوالب، والنحو النظامي. ونود أن نبين هنا، أننا توخينا في عرض هذه النظريات في هذا الفصل، الإحاطة الكلية بالمبادئ العامة، لكل واحدة من هذه النظريات، دون الوقوف طويلاً عند بعض الجزئيات، وإن كنا قد وقفنا على بعضها الآخر، بشيء من التفصيل الذي يستدعيه المقام. أما التحليل التطبيقي لهذه النظريات فليس هذا الفصل محلاً له، لأن الفصل واحد من فصول اللسانيات النظرية.

وسيجد القارئ أمثلة من العربية، أو أفكاراً من نحوها وتراكيبها، ونحن نعرض كل واحدة من هذه النظريات، حتى إن القارئ ليكاد يحسّ أنه يقرأ نظرية عربية، في دراسة النحو والتراكيب اللغوية. وأهم من هذا، أننا لم نكن نستسلم لكل واحدة من هذه النظريات، لنجري أفكارها على دراسة التركيب العربي، بل كنا نصل رأينا برأي صاحب النظرية، أو نفصل رؤيتنا من رؤيته، بما تقتضيه خصوصيات العربية.

وإنما اخترنا النظريات الأربع لعرضها في هذا الفصل، لشيوعها في الدرس اللساني الأكاديمي في الغرب بخاصة. ولا يعني هذا الانتقاص من أهمية سائر النظريات.

[١] البنيوية Structuralism

تقوم البنيوية على أساس نظري مؤداه أن البنية تتألف من عناصر ومكونات جزئية، وأن أي تغير يطرأ على أي واحد من هذه المكونات، لا بد أن يؤثر في سائر المكونات والعناصر الأخرى.

وعلى هذا الأساس فالبنيوية مبدأ عام يصلح أن يُتبنى في اللغة والاجتماع وغيرهما. فإذا أخذنا البعد البنيوي للمجتمع، وجعلنا هذا البعد أساساً لتفسير الظواهر الاجتماعية، تبين لنا بما لا يقبل الشك، أن ثقافة المجتمع، وعاداته، وقيمه، ومعتقداته، يربطها جميعاً شيء واحد هو بنية المجتمع، وأن ما يؤثر في أي واحد من مكونات هذه البنية، يؤثر في سائرها بالضرورة. وكما أن هذا المبدأ يصلح لتفسير الظواهر الاجتماعية، فإنه يصلح لتفسير الظواهر اللغوية. ومن هنا كانت البنيوية اللغوية منهجاً لغوياً.

يعد العالم السويسري دي سوسير (ت١٩١٣م) المؤسس الأول للتوجه البنيوي في دراسة اللغة. وعلى الرغم من أنه لم يستعمل كلمة البنية أو البنيوية، في محاضراته التي نشرت بعد وفاته، فإن مضمون البنيوية يفصح عن نفسه، في ما أودعه سوسير من نظرات في تفسير الظواهر اللغوية. لم يستعمل سوسير هذا المصطلح كما قلنا، ولكنه تحدث عن مضمونه. وأول مرة استعمل فيها هذا المصطلح كانت في البيان الذي أعلنه المؤتمر الأول للغويين السلاف سنة ١٩٢٩. فقد ورد فيه مصطلح البنية بمضمونه المعروف حتى اليوم. وكان من المشاركين في هذا المؤتمر ياكوبسون وتروبتسكوي. وقد دعا المؤتمر إلى تبني منهج جديد في دراسة اللغة سموه: "المنهج البنيوي".

يرى سوسير أن اللغة ذات وجهين أحدهما نظام ذهني اجتماعي ذو وجود مستقل، في أذهان أبناء الجماعة اللغوية الواحدة. وقد سمي سوسير هذا الوجه "اللغة language ". والآخر هو الصورة التي يتحقق بها الوجود الذهني على لسان الفرد، ولذلك سماه "الكلام parole". ينطبق هذا التقسيم على جوانب اللغة كلها، ابتداء من الأصوات وانتهاء بالدلالة. ويعنينا هنا النحو بصورة خاصة. وهنا ينشأ السؤال الآتي: ما النحو في تصور سوسير ؟

للإجابة عن هذا السؤال نقول: إن التراكيب والجمل التي ننشئها في حديثنا ينطبق عليها ما سماه سوسير "اللغة" باعتبار النظام الذهني الذي يحكم هذه التراكيب، و "الكلام " باعتبار الجانب النطقي المسموع الذي تظهر به هذه التراكيب؛ فنحن لا نتكلم إلا منطلقين من نظام لغوي ذهني.

في هذا النظام تقوم العلاقات بين الكلمات. وهذا النظام هو الذي يفرض موقع الكلمة، وهو الذي يفرض المعنى المناسب لهذه اللفظة أو تلك، من المعاني التي تحتملها. هذا النظام هو الوجه الأول من وجهي اللغة في تقسيم سوسير. وما ينبثق عن هذا النظام التصوري هو "الكلام". وهو الوجه الثاني في التقسيم المذكور. والنحو كسائر فروع اللغة، نسق عضوي منظم من العلاقات. فما كان منها منطوقاً فهو "دال signifiant". وما كان تمثيلاً ذهنياً أو تصوراً فهو "مدلولsignific ". ويلتئم هذان الوجهان في تكوين العلامة التي تدل على أمر آخر غيرها. وحتى أوضح موقع المفاهيم النحوية من هذا التقسيم، وفي ضوء ما يراه سوسير، أقول: إن المصطلح النحوي علامة مكونة من جانبين، أحدهما منطوق المصطلح ولفظه، والآخر هو مضمونه؛ أي المفهوم الذي يشير إليه لفظ المصطلح. هذا عندما ننظر إلى المصطلح النحوي ومضمونه، باعتبارهما جزءاً من الدرس النحوي.

غير أن ثمة علاقة أخرى بين المصطلح النحوي برمته، وصورته التي يتحقق بها في الكلام. فعندما نقول: "الكتاب جديد"، فإننا نعرف أن كلمة (الكتاب) وقعت في موقع معين في الجملة. هذا الموقع هو:"الابتداء". ولا تقع الكلمة في هذا الموقع إلا بشروط هي: الاسمية، والتعريف، والتقدم، والإسناد. ويسمى الاسم الذي يتصف بهذه الصفات في الأصل "مبتدأ". فيكون الموقع هو الصورة الذهنية التي وقعت فيها كلمة (الكتاب). وكذلك الشأن بالنسبة للموقع الآخر الذي تحل فيه كلمة (جديد)، فهوا اسم أولاً، ووصف ثانياً، ومتأخر ثالثاً، ومسند رابعاً، وحكم خامساً. ويسمى الاسم الذي تجتمع فيه هذه الصفات "خبراً". وعليه تكون كلمة (جديد) هي المنطوق الذي يحل في الموقع الذي هو في الحقيقة صورة مجردة.

لم يقل سوسير هذا الذي قلناه في الكشف عن العلاقة بين المصطلح النحوي ومضمونه، ولا قال الذي وضحناه عن الكلمة والصورة التي ينبغي أن يكون عليها الموقع التجريدي الذهني لها. ولكن الذي قلناه تطبيق وتوضيح لما قاله سوسير. إنه تطبيق على العربية، وتوضيح لفكرته بما يجري به لسان القارئ العربي، حتى يكون القارئ قادراً على فهم فكرة سوسير.

يوضح سوسير فكرته عن النظام الداخلي للغة بلعبة الشطرنج، فهي ذات قواعد منظمة. وإن استبدال قطع الشطرنج بقطع عاجية مثلاً لا يغير من قواعد اللعبة شيئاً. ويمكن أن نستثمر هذا التمثيل الذي قدمه سوسير لفهم قواعد اللغة، التي لها وجود قائم في أذهان أبناء الجماعة اللغوية الواحدة. هذه القواعد لا تتغير بتغير الكلمات، ولا بإحلال كلمة محل أخرى بالضرورة. فموقع الابتداء موقع محدد، لا يغيره ولا يبدله أن تحل فيه كلمة محل أخرى، ففي هذا الموقع يمكن أن يحل ما لا نهاية له من الكلمات. وكذلك موقع الخبر، والفاعلية، والحال، وغيرها. فعلى الرغم من المحدودية التي يظهر عليها النظام الداخلي للغة، فإنه على العكس من ذلك متسع؛ فحاله حال الأمر الذي كلما ضاق اتسع. فالموقع الواحد يحل فيه

ما لا يحصى من الكلمات. وهذا يعني أن بنيوية نحو اللغة ذات نظام ذهني ضيق، ووجود ظاهر متسع.

ويمكن تمثيل فكرة دي سوسير بالشكل (١) الذي يجعل مخطط البناء هو الأساس الذي تختار له مواد البناء. ولا يظهر البناء إلى حيز الوجود إلا بوجود مخطط ذهني له، ثم تختار المواد على أساس ذلك المخطط.

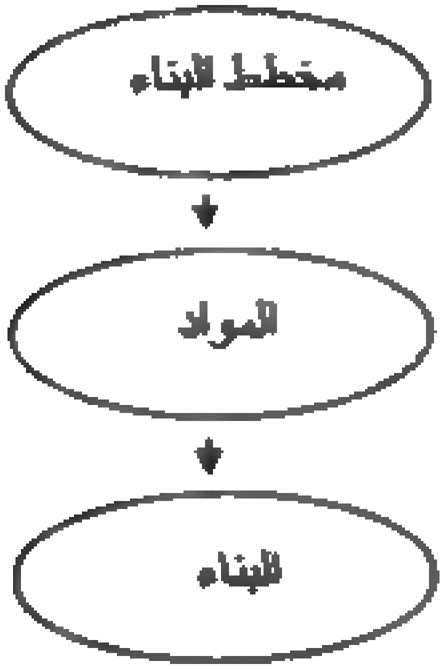

الشكل (١)

التسلسل من المجرد إلى المحسوس

وهذا أمر يمكن تصور تطبيقه على التراكيب اللغوية؛ فإن الصورة الذهنية للغة تقابل مخطط البناء. وأما الكلمات فهي مادة التركيب. والكلمات نفسها أصوات منظمة التوزيع، في وحدات صرفية تحدد بنية الكلمة، وفي وحدات أخرى تحدد الصورة المعجمية للكلمة. ومن هذه الكلمات يتم تكوين التراكيب. والشكل (٢) يوضح ذلك:

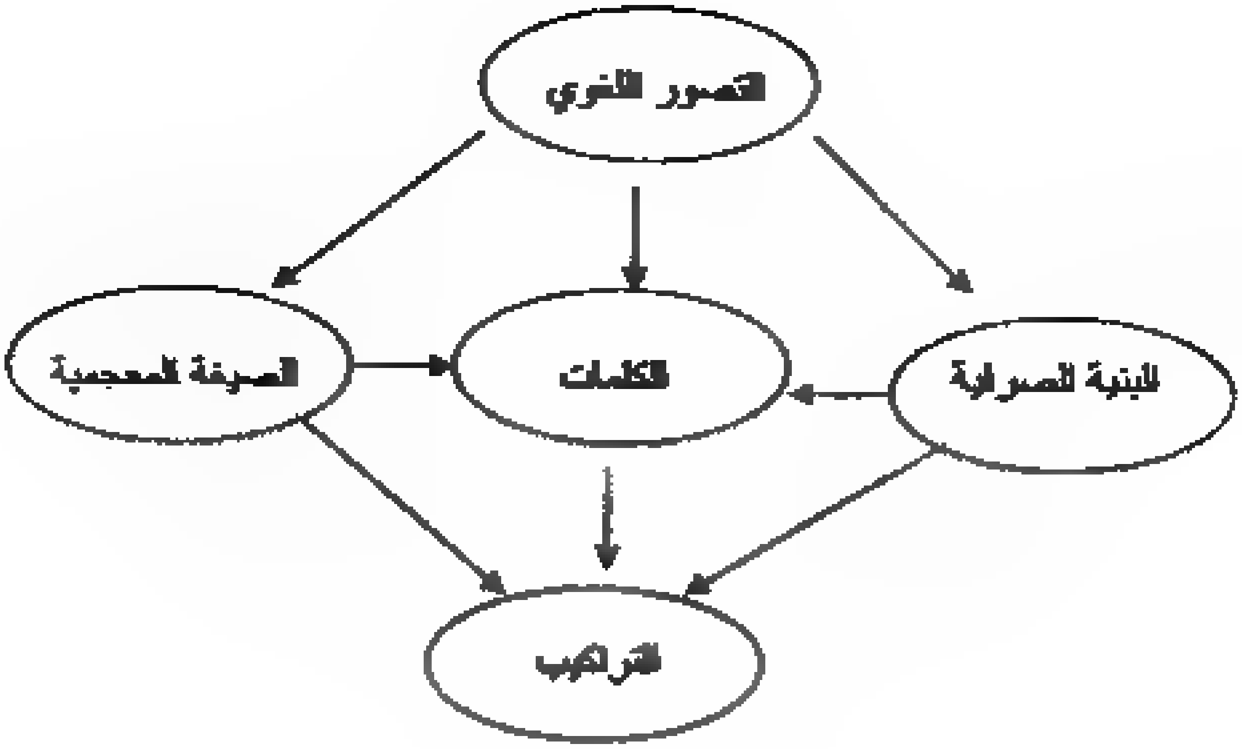

الشكل (٢)

العلاقات التكاملية بين وجوه اللغة

لقد كان سوسير مؤسس البنيوية اللغوية، على الرغم مما وجه إليه من نقد، باعتبار أن أقواله عامة غير محددة. وبسبب هذا العموم قد نجد فيها شيئاً من الغموض. وقد وضحت بعض الأفكار الرئيسة التي جاءت في نظريته، بما ضربته من أمثلة في العربية.

أما البنيوية اللغوية في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد نشأت في أحضان الدراسات الأنثروبولوجية. فقد توجه عدد من العلماء الأمريكان، ومنهم بوعز Boas، إلى دراسة أحوال بعض قبائل الهنود الحمر، وتقاليدهم، ولغاتهم. لجأ بوعز إلى المنهج الوصفي، في دراسة هذه اللغات. وركز على بيان المظهر الاجتماعي الذي يظهر في اللغة. وفعل سابير Sapir مثل ذلك أيضاً.

غير أن التيار البنيوي الأظهر في الولايات المتحدة، كان التيار الذي تزعمه بلومفيلد Bloomfield. وقد ساد هذا التيار في المدة الواقعة

بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٥٠. ويتسم المنهج البنيوي الذي ساد في ذلك الوقت بالنزعة التوزيعية distributionalism. وهي نزعة تعمل على توزيع الوحدة التركيبية إلى أجزائها ومكوناتها الصغرى .وقد أصدر بلومفيلد كتاب "اللغة Language" سنة ١٩٣١. وفي هذا الكتاب يدعو بلومفيلد إلى دراسة اللغة، من حيث هي لغة، دراسة وصفية خالصة synchronic، يقتصر فيها الدارسون على وصف اللغة كما هي، دون الاعتماد على مبادئ الإرادة والوعي والعقل. وقد عارض بلومفيلد بشدة، أصحاب الاتجاه الذهني الذين كانوا يعتمدون على التحليل العقلي، المبني على تصورات ذهنية، وكانوا يبالغون – بحسب رأيه – في الاعتماد على الرأي والإرادة. ودعا إلى اتباع منهج مادي آلي في تفسير الظاهرة اللغوية.

عرّف بلومفيلد اللغة بأنها سلوك بشري، وأنها تبعاً لذلك تشبه سائر أنماط السلوك الإنساني . وقد تأثر بالمدرسة السلوكية في علم النفس، وهي مدرسة كانت سائدة في مباحث علم النفس في ذلك الوقت. ولما كان الأمر كذلك، كان من الطبيعي أن نلحظ السلوك اللغوي، باعتباره استجابة response لمثير عملي stimulus. أي أن المثير – وسنرمز إليه هنا بالحرف (م) – سيؤدي إلى حدوث استجابة عند المتلقي. وسنرمز إلى هذه الاستجابة هنا بالحرف (س).

م ←———— س

والمثير هنا قوي؛ لأنه أساس كل استجابة تأتي بعد. فقد تتحول الاستجابة نفسها إلى مثير يصدر عن المتلقي، إلى المرسل الأول، أو إلى غيره من الناس. وبذلك تصبح:

س ←———— م

يرى بلومفيلد أن تفاعل المثير والاستجابة، نمط من السلوك الاجتماعي الذي لا يعني العالم اللغوي في كثير أو قليل. ولما كان المثير والاستجابة والتفاعل بينهما معاني اجتماعية ونفسية، كان الاهتمام بالمعنى

غير ذي أهمية في نظر بلومفيلد. وقد أدى عدم اهتمامه ومن معه من البنيويين بالمعنى، إلى تراجع الدراسات الدلالية، وإخراجها من نطاق علم اللغة.

إن الذي ذهب إليه بلومفيلد، ومن تبنى آراء، فيه اعتساف في النظر والتقدير. فإن المعنى لا يجوز أن يخرج من دائرة الدراسات اللغوية. فإن اللغة ما كانت في الأصل، إلا من أجل التعبير عن المعاني الاجتماعية والنفسية والحياتية. وإنكار الشيء وهو في دائرة وجوده، لا يلغي حقيقة وجوده.

ولو تأمل بلومفيلد في حقيقة كل استجابة، لوجد المضامين الدلالية الاجتماعية للغة، هي العمود الفقري للغة. لقد كان من الممكن أن يقف بلومفيلد على الأنماط اللغوية التي يستدعيها مثير معين. فاستقراء هذه الأنماط في سياقاتها ومقاماتها المختلفة، يعطيك تصوراً للكيفية التي تتوالد بها التراكيب والدلالات. لو أخذنا عبارة كهذه "هذا الكتاب مفيد" أو مثيلاتها باعتبارها مثيراً، واستقرأنا الاستجابات لها في الاستعمالات اللغوية، لانتهينا إلى تصور لحقيقة الجملة الاسمية عندما تكون مثيراً، وذلك كما هو مبين في الآتي:

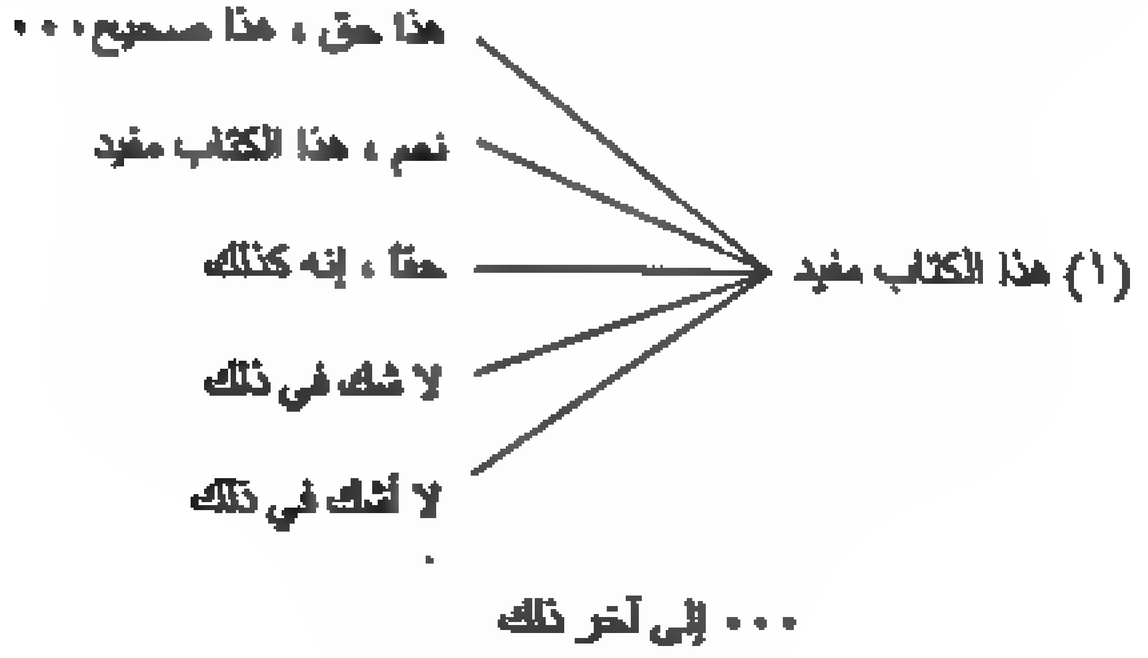

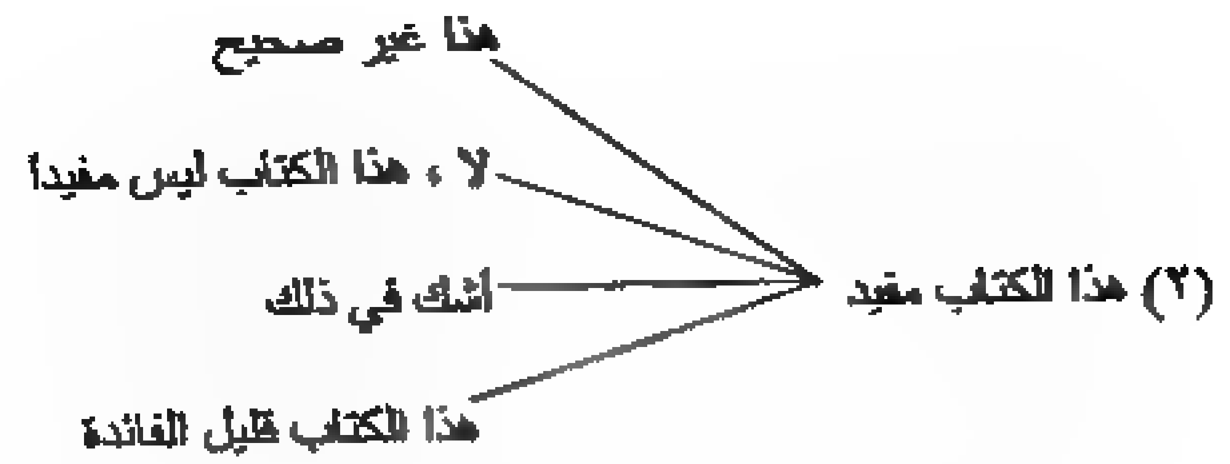

.... إلى آخر ذلك

إن الاستجابة بقولنا:"هذا حق" ردا على من قال:"هذا الكتاب مفيد " لا ترد على هذا النحو في كل موقف. إنها تقال فقط عندما يكون المشار إليه، مثار جدل بأنه مفيد أو غير مفيد. فنقول: "هذا حق" إحقاقاً لهذا الأمر المختلف فيه. ولكننا نقول: "نعم هذا الكتاب مفيد" عندما يتوقع المرسل أن يجد إقراراً منا بذلك. ونقول: "حقا إنه كذلك " عندما تكون المبادأة بتصديقنا أقوى من المثير الذي تلقيناه. ويقول المتلقي: "لا شك في ذلك " عندما يكون المتلقي نفسه قادراً على نفي كل شبهة حول هذه القضية. ولكنه إذا لم يكن كذلك، بل كان لا يجد في نفسه شكاً حول هذه المسألة، قال: "لا أشك في ذلك"، دون أن يعني ذلك القدرة على نفي كل شبهة عند الآخرين حول هذه المسألة.

وعندما تكون الاستجابة منفية، فإنها كذلك تتخذ صورا تداولية كثيرة. فعندما نقول: "هذا غير صحيح" ردا على من قال: "هذا الكتاب مفيد"، فإنما ننفي القضية باعتبارها مطروحة للتداول الذي يحتفي بقضية الخطأ والصواب. ولكننا إذا قلنا: "لا، هذا الكتاب ليس مفيداً"، فإنما ننفي كونه مفيداً، دون اعتبار المسألة مطروحة للتداول. وأما إذا قال القائل "أشك في ذلك" فإنه لا ينفي المسألة من أساسها، بل ينفي اعتقاده

بصحتها. وإذا قيل: "هذا الكتاب قليل الفائدة" فهو قول يدل على أن قائله قد وقف على فائدة غير مفيدة؛ فهي لقلتها في حكم غير الموجود.

إن ارتباط المثير والاستجابة على هذا النحو، دليل على قدرة أهل اللغة على التصرف بلغتهم، بمقتضى نظامها التركيبي الدلالي التداولي. وإن أي محاولة للفصل بين التراكيب والدلالة والمقام، لا يجعل الدارس قادراً على فهم لغته، فضلا عن غيرها. ولما كان النحو معبرا عن حقيقة ارتباط التراكيب بالدلالة، ولما كان هذا الارتباط جزءاً من النظام اللغوي، كان من العبث تجاهله والتقليل من أهميته.

إن دراسة النحو على هذا النحو، تضيف إليه رؤية جديدة، تؤدي إلى الكشف عن حقيقة التعالق بين الاستعمالات اللغوية الاجتماعية المختلفة. وهذا يعني أن قدرة المواقف الاجتماعية، على توليد معانٍ كثيرة من معنى واحد، أمر لا يناقض الدراسة الوصفية كما ظن بلومفيلد، بل يعززها ويقويها.

اهتم بلومفيلد بدراسة الجملة، باعتبار أنها مكونة من وحدات متصل بعضها ببعض، وأن هذا الاتصال قائم على أساس أن بعض هذه الوحدات يحتوي بعضها الآخر. ويسمى النظر الذي يعمل على دراسة الجملة على هذا الأساس:

"تحليل المكـــونات المتعاقبة immediate constituent analysis ".

وهو نوع من التحليل الذي يعمل على تفتيت الجملة إلى مكوناتها الصغرى؛ من أجل معرفة أمرين أولهما كيفية بناء الجملة أو التركيب من الوحدات الصغرى المكونة لها. وثانيهما معرفة علاقات الاحتواء والتضمن التي على أساسها يجري توزيع الجملة إلى حقول بعضها اكبر من بعض، وهذا أمر يكشف عن العلاقات التركيبية بين أجزاء الجملة. وهذا مثال لذلك:

يُوَفَّى الصابرون أجرهم بغير حساب

↓

يُوَفَّى الصابرون أجرهم	بغير حساب

↓

يُوَفَّى الصابرون	أجرهم	بغير حساب

↓

يُوَفَّى الصابرون	أجرهم	بغير	حساب

↓

يُوَفَّى	ال	صابر	ون	أجر	هم	بـ	غير	حساب

يقوم هذا التحليل على تقسيم الجملة إلى أجزاء أصغر منها، وعلى تقسيم هذه الأجزاء إلى مكوناتها الدنيا. ونجد لهذا التحليل نظيراً أوفى منه في النحو العربي، ألا وهو إعراب النحويين للكلمات والجمل. وإنما كان الإعراب أوفى منه، لأنه لا يكتفي بتقسيم الجملة إلى مكوناتها الدنيا، بل يزيد على ذلك ببيان نوع الكلمة، اسماً كانت أو فعلاً. وإذا كانت فعلاً فهل هي ماض أم مضارع أم أمر ؟ ثم إنه يذكر العلاقة بين الكلمتين اللتين تؤديان وظيفة الإضافة. ويذكر العامل ومعموله، والحركة الدالة على موقع الكلمة في الجملة، إلى آخر ما هو معروف في إعراب الكلمات والجمل.

ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية التي تقوم عليها بنيوية بلومفيلد، ومن سار على دربه، في ما هو آت:

١. تعتمد البنيوية بشكل أساسي، على دراسة النصوص اللغوية، بغض النظر عن القدرات الذهنية التي لدى الناطقين باللغة، أية لغة.

ودراسة النصوص تفسر التوائم الكائن بين البنيوية والنقد، حتى أصبحت البنيوية توجهاً نقدياً خالصاً، في التعامل مع النصوص ودراستها. وأصبح أكثر النقاد بنيويين في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.

وقد طبقت مبادئ النظر البنيوي على الأعمال الأدبية في الآداب المختلفة، ومنها الأدب العربي في مختلف عصوره. وقد درس عدد من النقاد العرب المعاصرين الشعر الحديث، والشعر الجاهلي على أساس النظر البنيوي في النقد.

٢. يعمد البنيويون إلى مبدأ استكشاف الظاهرة البنائية في اللغة. وهنا ينبغي أن نفرق بين البنيوية، باعتبارها مدرسة في النظر والتحليل، والبنائية باعتبارها الخريطة اللغوية التي يكون عليها النص أو الكلام. وتعمل البنيوية على استجلاء حقيقة هذه الخريطة وصورتها. ولا يؤمن البنيويون بوجود الحدس intuition الذي يعمل بمقتضى تصورات ذهنية مسبقة على حقيقة النظام اللغوي. يؤمن البنيويون بدلاً من ذلك بوجود وسائل استكشاف متغيرة من شخص إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، ومن عصر إلى عصر.

٣. اتفق البنيويون على تصنيف عناصر اللغة ومكوناتها، ابتداء من الصوت وانتهاء بالتركيب. وما على هذا المبدأ من سبيل. إنما السبيل على البنيويين الذين يجعلون هذا التصنيف عملاً مادياً خالصاً، دون اعتبار للآلية الذهنية التي تحكم هذه العناصر، بل تحكم عملية التصنيف نفسها. وهم بالإضافة إلى ذلك لا يجعلون المعنى من عناصر اللغة، كما عرفنا من قبل.

٤. يرى البنيويون أن لكل لغة أبنيتها التي تنفرد بها، وأن الجامع بين اللغات الإنسانية بعامة أمر غير وارد. أي أن دراسة اللغة باعتبارها ظاهرة إنسانية ليس من الدرس اللغوي في شيء. لقد كان الدرس الأنثروبولوجي الذي انطلقوا منه، كفيلاً بأن يدلهم على عالمية التصور الذهني للغة، وإنسانية النظام اللغوي، بغض النظر عن تباين آلياته. ولكنهم بدلاً من ذلك، فرضوا على الظاهرة اللغوية تصورهم السلوكي الآلي، فضيعوا فرصاً ذهبية في استجلاء حقيقة

العالمية اللغوية. وضيقوا النظر في اللغة لتكون مجرد استجابة لمثير.

٥. اعتمد البنيويون في البداية، على الطريقة الجزئية في تدريس اللغة. وهي الطريقة التي تنطلق من الصوت والحرف، إلى الكلمة، ثم إلى الجملة. وكان لهذه الطريقة أضرار كبيرة في تدريس اللغات. ثم اعتمد القوم – بعد ذلك – على طريقة الجملة، دون التركيز على أنظمة التراكيب والجمل. وكانت النتيجة أسوأ مما رأيناه في تدريس اللغة بالطريقة الجزئية.

[٢] التوليدية التحويلية

Generative Transformation

كانت هذه النظرية ثورة على البنيوية في دراسة اللغة. وتمتاز هذه النظرية – من بين النظريات اللغوية المعاصرة – بأنها تطورت في مدة قصيرة، تطوراً سمح لها بتعديل رؤى مؤسسها عدة مرات، استناداً إلى الدراسات التي أسهمت في هذا التعديل ،وبدلاً من أن ينطوي نوم تشومسكي مؤسس هذه النظرية على نفسه، فقد تقبل الدراسات الناقدة لهذه النظرية، وعمل على إسقاط بعض المبادئ التي كان قد تبناها، عند وضع نظريته، وزاد عليها مبادئ وآراء لم تكن فيها من قبل.

لاحظ تشومسكي أن الإمكانات الموجودة في اللغات الإنسانية، تجعل الناطقين بها قادرين على الإبداع. ويظهر هذا الإبداع في ابتكار جمل وتراكيب، لم يكونوا قد سمعوها من قبل. وهم في الوقت نفسه، على قدر كبير من الوعي اللغوي، قدر يجعلهم قادرين على فهم التراكيب الجديدة التي لم يسمعوها من قبل. وقد رأى تشومسكي أن أية نظرية لغوية تعالج اللغة، لا بد أن تحدد القابلية التي يمتلكها أبناء اللغة، وتصف هذه القابلية والآليات التي يعمل بها، وعلى أساسها يُبنى النظام اللغوي برمته.

ولما كان الإبداع هو القاسم المشترك بين اللغات الإنسانية برمتها، كما لاحظ تشومسكي، كان من الضروري أن تكون النظرية اللغوية مبنية على مراعاة ما هو مشترك في الذهنية اللغوية، لدى أبناء الثقافات اللغوية المختلفة، مع عدم التنكر لخصوصيات كل لغة. بل ربما كانت الخصوصيات دالة في بعض الظواهر اللغوية، على الأصل المشترك.

وليست مسألة الإبداع اللغوي جديدة في ذاتها، عند أهل العلم في اللغة، فقد ذكرها من قبل أعلام مثل همبولت Humboldt، وسوسير. غير أن الجديد عند تشومسكي، هو أنه جعل النظر في الإبداع أساساً من أسس بناء نظريته، وركناً من أركانها.

لقد أوحى النظر في التفكير الإبداعي في اللغات الإنسانية، إلى تشومسكي بفكرة النحو العالمي the universal grammar . وهي فكرة ظلت تلازم تفكيره في المراحل المختلفة، من مراحل بناء النظرية وتطويرها، حتى استقرت على ما هي عليه الآن. وقد أغرق، ولا أقول بالغ، في وصف العلاقة بين اللغة والعقل الإنساني، من حيث إن آلية أحدهما مرتبطة بآلية الآخر. فكلاهما قائم على تصوّر الواقع والتعامل معه. ولما كان هذا الارتباط موجوداً عند البشر جميعاً، فإن التفكير بإنجاز نحو عالمي، أمر ضروري، زيادة على كونه ممكناً.

لا يقتصر عمل العقل من الجانب اللغوي، على إنجاز الممكنات المقبولة في اللغة، فإن ثمة إمكانات أخرى غير مقبولة لدى أبناء اللغة، وكثيراً ما يجد الإنسان قد وقع في بعضها. وهذا تصور جيد لطبيعة عمل العقل الإنساني، فإن إمكانات عمله تتجاوز ما هو مقبول، إلى ما ليس مقبولاً من البنى والتراكيب. ويجد الدارس لنظرية تشومسكي، احتفاءه بتقليب الظاهرة الواحدة، على وجوهها المحتملة، سواء أكانت وجوها مقبولة أم غير مقبولة. وقد سمى تشومسكي الاستعمال اللغوي المقبول لدى الناطقين باللغة: الجملة النحوية grammatical sentence، وسمى الأخرى: الجملة غير النحوية nongrammatical sentence.

ونحن في العربية، أحوج ما نكون إلى التمييز بين ثلاثة أنواع من الجمل، لا نوعين فقط. فالجملة النحوية أمر لا خلاف عليه. ولكن ثمة نوعين أخريين من الجمل. فعندنا في العربية الجملة المسوغة، وهي وإن كانت لا تسير على نسق الجملة المتفق على صحتها، لا يردّها أبناء اللغة الموثوق بعربيتهم.

والجملة المسوغة هذه قسمان، فثمة جملة فيها ضرورة شعرية، فهي مسوغة بمقتضى منطق الشعر وحساباته. وثمة جملة أخرى مسوغة، أمضى بها إلى العربية، تراث هائل من التنوع اللهجي الفصيح، وذلك مثل جملة (أكلوني البراغيث) التي تشير على ألسنة النحاة، إلى استعمالات فصيحة كثيرة في القرآن والحديث وكلام العرب. ومثل إلزام المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً.

وأما الجملة الثالثة فهي الجملة غير المقبولة نحوياً، وهي مما لا نجد له مسوغاً في النظام اللغوي. والتشجير الآتي يلخص هذه الأنواع من الجمل في العربية:

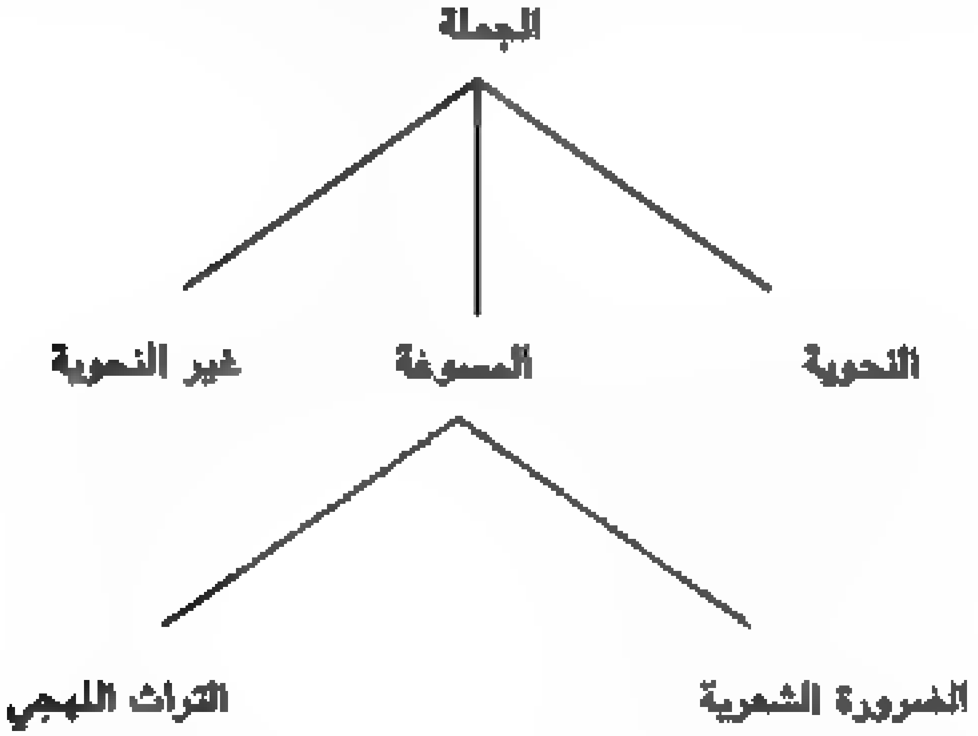

يعمل التفكير اللغوي لدى أبناء الجماعة اللغوية الواحدة، على التمييز بين هذه الأنواع من الجمل، بمقتضى ملكة موجودة لدى الناطقين بلغتهم،وردت تسميتها في أعمال تشومسكي بمصطلح الحدس intuition. يعمل هذا الحدس كما نراه نحن، لا كما وصفه تشومسكي، بمقتضى الآليات الذهنية الآتية:

•

أولاً: الاستصحاب: ونقصد به استدامة ما كان ثابتاً، ونفي ما كان منفياً. وبمقتضى ذلك، فنحن نستصحب ما عرفناه من أنظمة اللغة، فنبقي عليه في استعمالاتنا، ونرفض ما ترفضه قوانين اللغة، ونبقي على ذلك دون محاولة لخرق تلك القوانين.

ثانياً: القياس: ونقصد به إلحاق أمر غير منصوص على حكمه، بأمر آخر منصوص عليه. وبمقتضى ذلك، فنحن نقيس استعمالات لغوية جديدة، وإن لم تكن مسموعة، على استعمالات مسموعة.

ثالثاً: الاستحسان: ونقصد به استحسان تراكيب واستعمالات لغوية، وإن كان العرف اللغوي لا يجري بها. وهذا هو الذي يجعلنا نسوغ الضرورة الشعرية مثلاً، على الرغم من أننا لا نستسيغها في استعمالاتنا اليومية، في الكتابة والخطاب.

رابعاً: الذريعة: والمقصود بها الوسيلة التي يتذرع بها أهل اللغة وعلماؤها، لمنع شيء أو إجازته. وهذا يعني أن ثمة نوعين من الذريعة. ويمكن تسمية إحداهما ذريعة المنع، والأخرى ذريعة الإجازة. أما النوع الأول فيتمثل عندنا في العربية بالحرص على الإعراب، وعدم التساهل فيه؛ لأن ذلك التساهل يؤدي إلى إفساد النظام الإعرابي برمته. وتروى في هذا المجال قصص طريفة من التراث، منها أن عمر بن الخطاب مرّ على قوم يتعلمون الرمي، فأخطأ بعضهم الهدف في رميه. ولما سألهم عمر عن ذلك مؤنباً، قال له أحدهم: إنّا قوم متعلمين يا أمير المؤمنين، فقال عمر: لحنكم أشدّ عليّ من سوء رميكم.

وبمقتضى ذريعة المنع هذه، يتكون حدس صارم عند بعض علماء اللغة ومعلميها. وقد أدى ذلك إلى وجود كتب الأخطاء الشائعة، ليس في العربية وحدها، بل في لغات كثيرة، كالإنجليزية والفرنسية والألمانية وغيرها.

وأما ذريعة الإجازة فهي التي تجعل أصحابها يتصورون ضرورة إجازة تراكيب واستعمالات معاصرة. يتذرعون لذلك بدعوى مواءمة اللغة للحياة المعاصرة، ومواكبتها للتطورات الحياتية المختلفة.

على الرغم من أن الحدس حكم على الاستعمالات اللغوية المختلفة، فإنه يقف عاجزاً في بعض الأحيان، عن القطع بالمعنى المراد؛ لا لكون التركيب غير واضح أو غير مفهوم، بل لكونه دالاً على معان متعددة. وقد ضرب تشومسكي أمثلة لذلك منها عبارة: Jack is easy to please . فهذه العبارة لها معنيان هما: من السهل أن تسرّه، ومن السهل أن يسرك. وقد وصف تشومسكي هذه العبارة بأنها ambiguous. وقد ترجمها إلى العربية باحثون كثيرون بكلمة "غامض"، وهي ترجمة غير موفقة. فإن تشومسكي عندما أورد هذا المصطلح لم يكن يريد الغموض، بل كان يعني تعدد الدلالة. ولا يصح احتجاج هؤلاء بأن كلمة ambiguous تدل في الإنجليزية على ما كان غامضاً. أقول إن احتجاج هؤلاء مرفوض، لأن هذه الكلمة الإنجليزية تدل على ما كان غامضاً، وما كان ذا دلالة متعددة. والذي أراده تشومسكي من الكلمة دلالتها على تعدد الدلالة، لا على الغموض.

يرى تشومسكي أن اللغة لها وجهان، أحدهما ذهني خالص، سماه الكفاية competence، والآخر عملي منطوق مسموع، سماه الأداء performance.

عرف تشومسكي الكفاية بأنها القدرة على بناء أنموذج لغوي ذهني مشترك بين المرسل والمستقبل، سداه الصوت ولحمته الدلالة، وعلى أساسه تتمثل القواعد اللغوية[1].

تتضمن الكفاية اللغوية مهارات ذهنية متعددة من أهمها: التصور، ثم التنظيم الذي يجعل كلامنا منظماً، ثم التتابع الذي يجعل المهارات

---

(١) انظر : Noam Chomsky. Language and Mind. N.y. , Harcourt Brace Jovanovich , Inc., 1972, p. 116.

الذهنية قادرة على البقاء والاستمرار، ثم الاستدعاء الذي يجعل اللغة مطواعاً للحضور في المواقف الحياتية، ثم الاختيار الذي يجعلنا قادرين على انتقاء التعبير المناسب لكل موقف، ثم التقويم الذي يجعلنا نحكم على سلامة لغتنا أو خطئها.

أما الأداء فإن أدق وصف له هو ذلك الوصف الذي يجعل اللغة واقعاً حياً في المنطوق والمسموع، بحيث يتحد الأداء الصوتي مع المضمون الدلالي، وبذلك يكون الأداء هو الصورة الواعية التي تمثل الصورة المعقولة من اللغة.

تقوم النظرية التحويلية على اعتبار مبدأين كبيرين، لهما وجود في اللغات الإنسانية كافة، هما: التوليد generation، والتحويل transformation، وبهما سميت هذه النظرية.

أما التوليد فهو انبثاق تركيب أو مجموعة من التراكيب، من جملة هي الأصل. وتسمى الجملة الأصل بالجملة التوليدية generative sentence. وأهم وصف للجملة التوليدية أنها الجملة التي تؤدي معنى مفيداً، مع كونها أقل عدد ممكن من الكلمات، ومع كونها أيضاً خالية من كل ضروب التحويل. وحتى أوضح ذلك أقول: إن جملة "جاء زيد" جملة توليدية. وأما جملة "زيد جاء" فليست توليدية، فكونها أقل عدد من الكلمات، لم يجعلها توليدية؛ لأن فيها تقديماً وتأخيراً، وهما من وجوه التحويل. هذا إذا أخذنا برأي من قال إن فيها تقديماً وتأخيراً. وإذا أخذنا بقول من قال إنها جملة اسمية، لم تكن توليدية كذلك؛ لأنها ليست أقل عدد ممكن من الكلمات؛ فهي جملة مركبة من جملتين جملة المبتدأ والخبر، والجملة الفعلية (جاء هو).

وأما التحويل فقد نادى بدراسته هاريس Harris، قبل أن يدرسه تلميذه تشومسكي على نحو مفصل. فقد ذهب هاريس إلى أن التحويل يجري باشتقاق جملة أو مجموعة من الجمل تسمى nonkernel sentence(s) من جملة تسمى الجملة النواة kernel sentence. من أمثلة ذلك

الجملة النواة: "فهم زيد الدرس". هذه الجملة مثبتة مبنية للمعلوم. وعند تحويلها إلى جملة مبني فعلها إلى المجهول، تصبح "فُهِم الدرسُ". ويكون التحويل قد حدث على النحو الآتي:

(١) الفعل + مورفيم البناء للمعلوم + اسم + اسم: "فهم زيد الدرس"

(٢) الفعل + مورفيم البناء للمجهول + اسم: "فُهِم الدرسُ"

وملخص مبدأ التحويل عند تشومسكي، أن أهل اللغة قادرون على تحويل الجملة الواحدة، إلى عدد كبير من الجمل. فإذا أخذنا جملة: "عزفت الفرقة الموسيقية لحن الرجوع الأخير"، وأجرينا عليها تحويلاته انتهينا إلى اشتقاق جمل كثيرة، وذلك كما هو مبين في ما هو آت:

- عُزفت الموسيقا لحن الرجوع الأخير (بالبناء إلى المجهول)
- عُزِفَ لحن الرجوع الأخير (بالبناء إلى المجهول والحذف)
- عزفت الفرقة لحن الرجوع الأخير (بحذف كلمة الموسيقية)
- الفرقة الموسيقية عزفت لحن الرحوع الأخير (بالتقديم والتأخير)
- الفرقة عزفت لحن الرجوع الأخير (بالتقديم والتأخير، والحذف)

وقد تتحول الجملة الخبرية إلى استفهامية، وتنفتح أمام الجملة الخبرية هذه أنماط الاستفهام كلها، من استفهام تصديقي، إلى جميع أسئلة التصور التي تشمل الزمان، والمكان، والهيئة، والسبب، والذات، وذلك كما هو في جملة: "افتتحت الندوة أعمالها". فتتحول إلى الجمل الآتية:

- هل افتتحت الندوة أعمالها ؟ (استفهام تصديقي)
- متى افتتحت الندوة أعمالها؟ (تصوري – الزمان)
- أين افتتحت الندوة أعمالها؟ (تصوري – المكان)

كيف افتتحت الندوة أعمالها ؟ (تصوري – الهيئة)

- لماذا افتتحت الندوة أعمالها ؟ (تصوري – السبب)
- من افتتح أعمال الندوة ؟ (تصوري – الذات)

ويصبح التحويل بابا مفتوحاً على مصراعيه للنفي، والتأكيد، والبناء للمجهول، والعطف، والزيادة، والحذف، والتقديم والتأخير، وغير ذلك من الموضوعات. وسنعالج بعض قوانين التحويل، في الفصل الخامس من هذا الكتاب بإذن الله تعالى.

ينشأ سؤال محيّر عند بعض الدارسين، عن العلاقة بين التوليد والبنـــية العميـــقة deep structure من جانب، والتحويل والبنية السطحية surface structure من جانب آخر. وحتى نستجلي هذه العلاقة، لا بد أن نقف على حقيقة كل واحدة من البنيتين. أما البنية العميقة فلها صورتان في التحقق الذهني:

أولاهما: أن يكون لها تحقق مادي موجود، في الاستعمالات اللغوية الجارية، على ألسنة أبناء اللغة، كما هو الحال في أقل عدد ممكن من الكلمات يكوّن جملة مثبتة، مثل: "الطقس معتدل". وتكون هذه الجملة:

(أ) توليدية باعتبارها أساساً لكل ما يشتق منها

(ب) بنية عميقة

وفي الحالتين لا بد أن تتوافر فيها صفات أربع هي:

- أن تكون جملة بسيطة Simple غير مركبة؛ فإذا كانت مركبة مثل: الكتاب موضوعه مفيد، لم تكن بنية عميقة.
- أن تكون مبنية للمعلوم Active لا مبنية للمجهول.
- أن تكون مثبتة Affirmative لا منفية
- أن تكون تقريرية Determinate لا إنشائية.

توصف البنية العميقة هذه بأنها (SAAD)، وهو وصف مأخوذ مكون من أربعة حروف، كل واحد منها يشير إلى الحرف الأول من الكلمات الأربع المذكورة أعلاه بالإنجليزية.

ثانيتهما: ألاّ يكون للبنية العميقة تحقق منطوق. فلْنت في مثل قولك: "المصنع قريب" تعني ما يأتي:

مصنع + تعريف + وصف إخباري "قريب".

هذا هو المعنى الحقيقي لهذه الجملة. ولكنك لا تنطق ذلك بل تحققه بشيء آخر فتقول: المصنع قريب. وعلى ذلك، تكون الجملة المنطوقة "المصنع قريب" هي البنية السطحية بهذا الاعتبار فقط. ولكنها مع ذلك جملة توليدية لا تحويلية.

وكذلك عندما تقول: "هذا مرفوض" فالمعنى هو:

شيء ما + أشير إليه + وصف إخباري "مرفوض".

وتكون هذه هي البنية العميقة. أما جملة "هذا مرفوض" المنطوقة فإنها بنية سطحية بهذا الاعتبار. وعلى الرغم من هذا، فإن جملة "هذا مرفوض" جملة توليدية لا تحويلية.

وهكذا تكون العلاقة بين التوليد والبنية العميقة مضطربة بعض الشيء، وكذلك العلاقة بينهما وبين التحويل والبنية السطحية. وقد دفع هذا الاضطراب تشومسكي إلى عدم التركيز على البنية العميقة في المراحل اللاحقة من مراحل بناء النظرية.

تطور النظرية

مرت هذه النظرية بمراحل قبل أن تصل إلى ما هي عليه الآن، وكان تشومسكي يغيرّ منهجه في كل مرحلة من هذه المراحل، وسيكـون تركيزنا هنا على تغيير هذا المنهج من الوجهة الدلالية فقط[٢]:

---

(٢) انظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة، دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٧ ، ص٥٢ .

أولاً: منهج المباني التركيبية:

كان تشومسكي عند بداية وضع النظرية في سنة ١٩٥٧ مهتماً بتحليل ثلاثة مكونات للتراكيب اللغوية هي:

(أ) المكون التوليدي الذي يجعل البنية العميقة أساساً في توليد التراكيب اللغوية. وتبعاً لذلك ينظر الباحث – بمقتضى هذه النظرية – في القواعد التفريعية التي تجعل البنى السطحية فروعاً للبنى العميقة. ولا يستطيع الباحث أن يفعل ذلك في معزل عن المعاني المعجمية للألفاظ.

(ب) المكوّن التحويلي: ويشمل القواعد التحويلية الوجوبية، والقواعد التحويلية الجوازية.

(ج) المكون الصوتي الصرفي الذي يدل على المباني الصرفية المختلفة، باعتبار التأثيرات الصوتية في تكوينها. ولم يعرض تشومسكي لدلالة التراكيب في هذه المرحلة؛ فقد اكتفى بالحديث عن الدلالة المعجمية والصرفية. وهذا موضح في المشجّر الآتي:

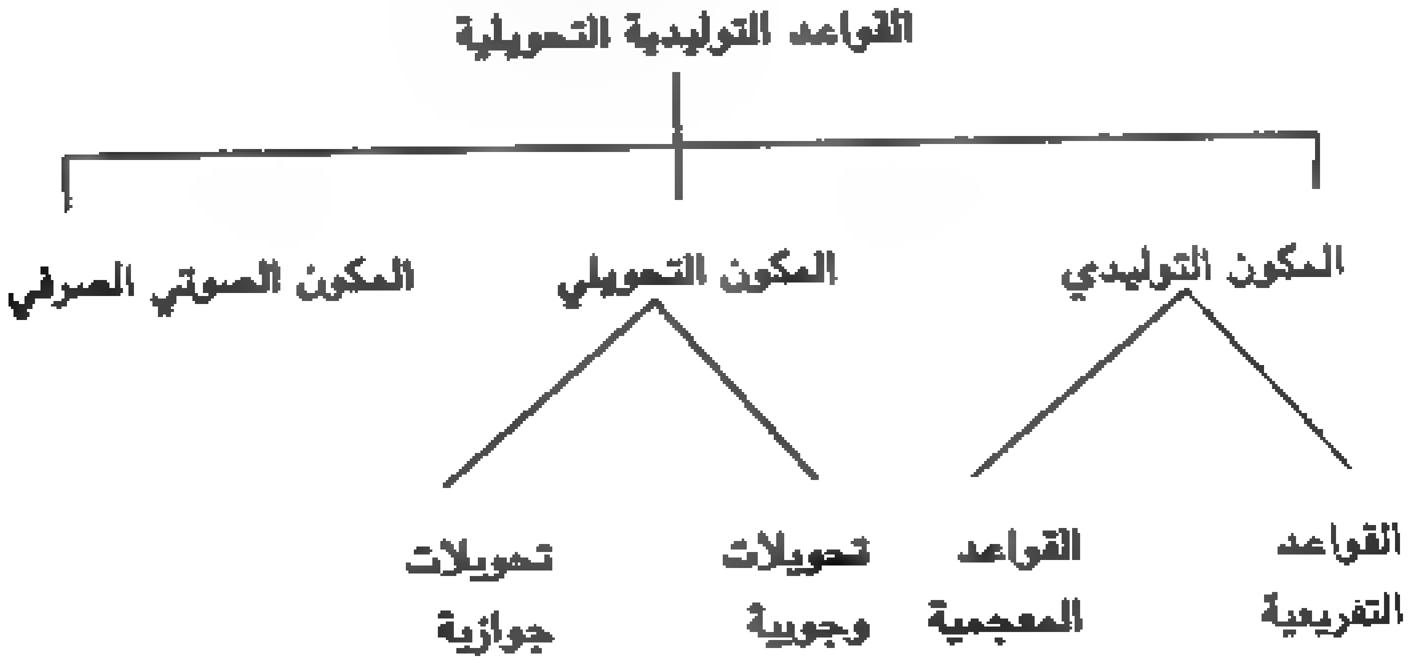

ثانياً: المنهج المعياري

كان للبحوث والدراسات الناقدة التي قدمها كل من كاتز Katz، وبوستال Postal، وفودور Fodor، أثر كبير في تطوير التوليدية التحويلية. فقد تناول تشومسكي هذه البحوث بعقل متفتح، وأجرى تعديلات على منهجه، فأصبح في سنة ١٩٦٥ على النحو الآتي:

(أ) المستوى المركّبي وله مكونان هما:

- المكوّن التوليدي الذي يتضمن القواعد التفريعية، والتصنيفية، والمعجمية.
- المكوّن التحويلي الذي يتضمن التحويلات الوجوبية والجوازية.

(ب) المستوى الدلالي الذي يفسّر البنية العميقة.

(ج) المستوى الصوتي الذي يظهر منطوقاً في البنية السطحية

يوضح المشجر التالي هذه المستويات:

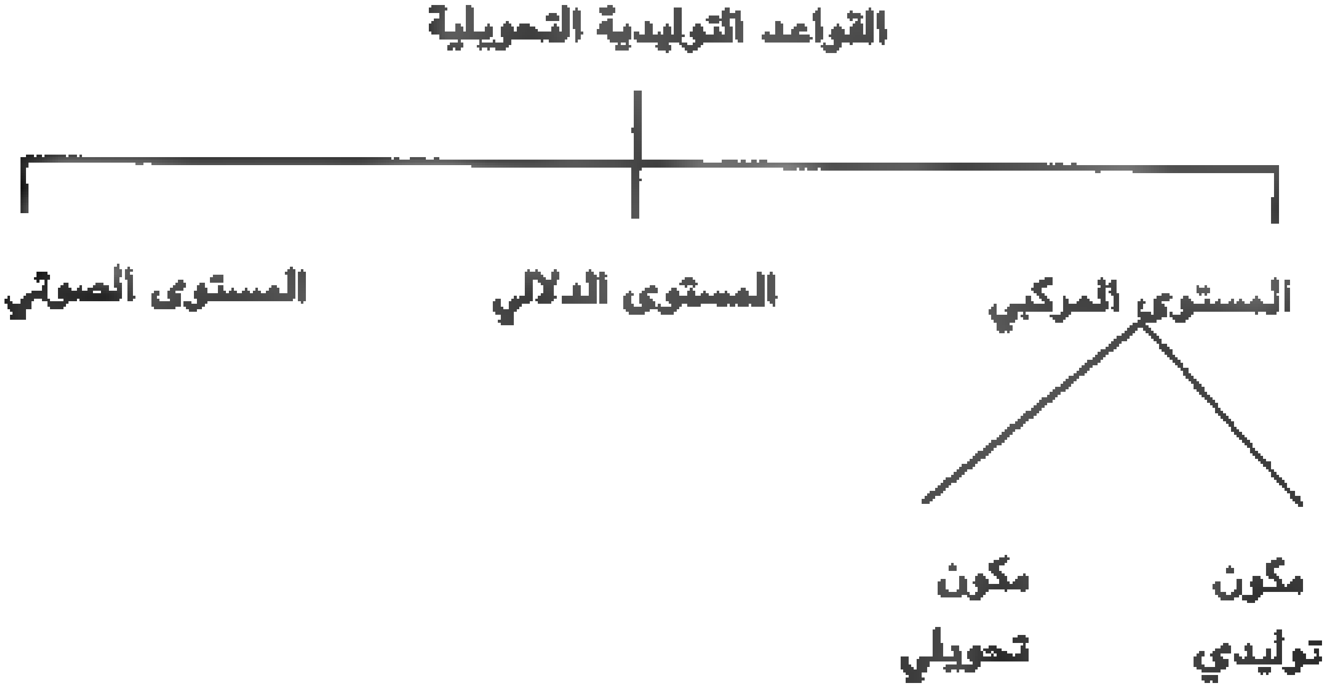

ثالثاً: المنهج المعياري الموسع:

وجد تشومسكي أن النظر في البنية،لا يحل المشكلة الدلالية للتراكيب. فتوجه في سنة ٧٠-١٩٧١ إلى تعديل النظرية. وانصرف جل وُكده إلى إبراز الدلالية المعجمية، وتقديمها على القواعد التحويلية. بل إحلالها محلها؛ لأن القواعد التحويلية لا تبرز الدلالة المعجمية للكلمات. وقد وضع فرضيتين هما:

(أ) الفرضية المعجمية القائمة على اعتبار معاني المفردات الأصلية، وكل ما اشتق منها.

(ب) الفرضية التفسيرية القائمة على اعتبار رؤية المتكلم، من تركيز، وقصد، واهتمام أو نقيض ذلك.

رابعاً: المنهج النحوي الدلالي:

يعدّ هذا المنهج استكمالاً للنقص الذي كان موجوداً في النظرية، أكثر من كونه تصحيحاً لخطأ كان فيها. ففي هذا المنهج دأب تشومسكي على الأخذ بما انتهى إليه جاكندرف Jackendroff، وجروبر Gruber حتى سنة ١٩٧٦. يركز هذا المنهج على المعطيات الدلالية التي تقدمها التراكيب. من هذه المعطيات ما هو عمدة (ركن أساسي). كالمبتدأ، والفاعل، والمفعول به. ومنها ما هو فضلة، كالزمان، والمكان، والهيئة وغير ذلك.

خامساً: المنهج الدلالي التصنيفي

قدم كوك Cook تصوراً جديداً، لما ينبغي أن يكون عليه النظر التحليلي في اللغة. وقد أخذ تشومسكي بهذا التصور في سنة ١٩٧٩، وأعاد النظر في المكونات السابقة لنظريته على أساس ذلك. وقد صنّفت دلالات الألفاظ باعتبار ما يميزها من حركة، أو سكون، أو شعور، وباعتبار ظرفيتها، وباعتبارها سبباً أو نتيجة. ولا يعد هذا المنهج تصحيحاً لمسار خاطئ في النظرية، وإنما هو استكمال لما كان نقصاً ليس غير.

سادساً: منهج الربط العاملي

يعد هذا المنهج تطوراً كبيراً في نظرية تشومسكي. وقد أقام منهجه هذا على مجموعة من التصورات النظرية. وسمى كل تصور منها theory. وليس المقصود أن كل واحد من هذه التصورات نظرية مستقلة، كما يتوهم بعض قارئيه من الباحثين غير المدققين. فهو يقصد بكلمة theory – وهو يصف بها كل تصور – "فكرة أو فرضية".

يتكون منهج الربط العاملي من الفرضيات النظرية الأساسية الآتية:

١. فرضية زمرة السينات	x – bar theory
٢. فرضية الأدوار المحورية	θ - theory
٣. فرضية الحالة	Case theory
٤. فرضية الربط	binding theory
٥. فرضية العامل	government theory

وهذا وصف موجز لكل واحدة من هذه الفرضيات النظرية:

١. فرضية زمرة السينات: x – bar theory

الأساس الذي تقوم عليه هذه الفرضية، هو أن الجملة تتكون من زمرة (متلاحقة) من الوحدات المعجمية. وتسمى كل واحدة منها: المكون المعجمي. عدد هذه المكونات ليس ثابتاً ولا محدداً في كل جملة. ومن هنا، جاء وصف الزمرة المعجمية التي تتكون منها الجملة بأنها الزمرة السينية x-bar؛ إذ إن (x) تشير إلى عدد غير محدد. ويرمز إلى كل واحد من هذه المكونات برمز يشير إلى فرعية هذا المكون هكذا (س١، س٢، س٣ ...) ويقع كل واحد في موقعه المحدد. وترتبط هذه المكونات في ائتلاف نظمي مولد من البنية العميقة التي تحتمل أن يولد منها صور متعددة من التراكيب. فجملة "الرجلان مكرمان أخاهما" تتكون من ثلاثة

مركبات اسمية. وكل واحد منها مركب من عدد من المكونات المعجمية والمحددات الصرفية. هكذا:

[مركب اسمي] [مركب اسمي] [مركب اسمي]

[تعريف + اسم + تثنية] [اسم + تثنية] [اسم + ضمير + تثنية]

يمكن أن يولد من هذه الزمرة جمل أخرى، بمقتضى قواعد خاصة بكل واحد من مكوناتها؛ فيمكن أن يقال: الرجلان مكرمان لأخيهما؛ بمقتضى قاعدة إدخال حرف الجر على المركب الاسمي الأخير، فيصبح "لأخيهما " وتصبح الجملة هكذا: الرجلان مكرمان لأخيهما.

٢- فرضية الأدوار المحورية θ - theory

ترمي هذه الفرضية إلى تحديد الأدوار المحــورية thematic roles في الجملة. والأدوار المحورية هذه، هي المواقع ذات الدلالة المركزية في الجملة، والقيود المفروضة لتحديد كل دور محوري. وتشمل هذه المواقع المركبات الاسمية والفعلية التي يمكن أن يكون كل مركب منها عمدة. فجملة "في الغرفة رجل" ذات أدوار محورية؛ إذ إن كل ما فيها عمدة، وليس فيها فضلة.

لكن الأدوار المحورية قد يكون ضمن بعضها عناصر ثانوية، كما في: رجل واحد في الغرفة. فإن الوصف "واحد" فضلة، مع كونه ضمن المركب الاسمي "رجل واحد". هذا، وقد وصف تشومسكي هذه الفرضية بأنها θ- theory، وذلك باستعمال أحد الحروف الهجائية اليونانية "ثيتا θ"، يشير به إلى الصوت الأول من كلمة thematic.

٣. فرضية الحالة Case theory

تعالج فرضية الحالة الجمل التي تشبه الجمل التي فيها مصادر مؤولة في العربية، وذلك كما في: يعجبني استعدادك للعمل. وكما هو

معلوم فإن أصل هذه الجملة هو: يعجبني أن تستعد للعمل. تعمل هذه الفرضية على استقراء التغيرات، واستنباط القواعد التي تحكم تحول المركب الاسمي أو الفعلي إلى مصادر مؤولة.

٤. فرضية الربط binding theory

تقوم فرضية الربط على دراسة أنماط الإحالة anaphoric والعود الضميري pronominal. ويمكن تعريف الربط بأن العنصر (أ) يربط العنصر (ب) إذا كان الأول يتحكم – باعتبار المكونات – بالثاني. أما الإحالة فمثلها في الإنجليزية التركيب الآتي:

They like each other، فإن المركـــب each other مرتبط بالضمير they. فالربط هنا ربط إحالي؛ لأن المركـــب each other ليس ضميراً، وإن كان مرتبطاً بضمير.

وأما العود الضميري فمثـــل he left to his country، فإن ضمير الملكية his يعود على الضمير he.

٥. فرضية العامل government theory

تدرس هذه الفرضية عناصر السيطرة والتحكم التي تستخدمها اللغة في بناء التراكيب والجمل. ويمكن أن تستوعب جوانب نظرية العامل في النحو العربي، أو بعضها، ضمن التصور الذهني لفرضية العامل. وتعمل فرضيات فرعية ضمن هذه الفرضية، ومن أهمها فرضية القيد bounding theory، وكذلك فرضية التحكم control theory.

سابعاً: منهج الثنائيات الصغرى

يعدّ منهج الثنائيات الصغرى minimal pairs أحدث تعديل يجريه تشومسكي على تصوره للغة. فقد وضع معالم هذا التصور في سنة ١٩٩١، وأخرجه إلى الملأ في سنة ١٩٩٣.

يقوم هذا التصور على افتراض مؤداه أن اللغة مجموعة كبيرة من النظائر الصغرى المتقابلة. وكل مجموعة (X) منها تقابل مجموعة (Y). وهذا يعني – فيما يعنيه – أن وجود إحداهما بحاجة إلى وجود الأخرى. وقسمة اللغة على هذا الأساس نتيجة حتمية لكون اللغة ذات بعدين، أولهما (X) قائم على أداء منطوق مدرك بالحس، فيكون مدركاً بالسمع منطوقاً، ومدركاً بالنظر مكتوباً. ويتألف هذا البعد من الرموز الصوتية والكتابية. ويظهر تحققه منطوقاً مسموعاً في النبر stress، وطبقة الصوت pitch، والتنغيم intonation. ويسمي تشومسكي هذا البعد المستوى الصوتي phonetic level. وثانيهما (Y) قائم على المفاهيم والأداءات القصدية. وهذا البعد منطقي لا نطقي. ويظهر تحققه في بناء الجمل والتراكيب، على نحو منظم منسق. ويظهر تحققه في عود الضمير على متقدم أو متأخر، وفي ربط الكلمات والجمل بعضها ببعض، وعدد الكلمات التي تقرر أداء المعنى على نحو مفهوم، وغير ذلك مما يتصل بالبعد المنطقي لبناء التراكيب والجمل.

[٣] مدرسة القوالب Tagmemics

مؤسس مدرسة القوالب Tagmemics هو كينيث بايـك Kenneth Pike، أستاذ اللسانيات في جامعة ميشيغان سابقاً. تمتاز هذه النظرية بأنها تدرس النص مثلما تدرس الجملة. وعلى الرغم من شهرة هذه النظرية في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة، فإن فئة قليلة من الدارسين تعرف أن هذه النظرية معنية بدراسة القالبية النصية.

تقوم هذه النظرية على اعتبار الوحدة القالبية Tagmeme، وهي إطار ذهني تصوري، يمكن ملؤه بعناصر لغوية منطوقة تسمى الشواغل fillers. ولما كانت القوالب اللغوية قليلة مهما كثرت ظاهرياً، فإن تعلم أية لغة تعلماً صحيحاً، رهن بمعرفة هذه القوالب. هذا أحد الأسس العامة التي تقوم عليها هذه النظرية.

اختارت هذه النظرية أربع وحدات قالبية، يمكن أن يحلل بمقتضاها الأداء اللغوي، في أية لغة من لغات العالم. وهذه هي الوحدات القالبية الأربع: الموقع slot، والدور role، والصنف class، والتماسك cohesion. يقوم مفهوم القالب في هذه النظرية على العلاقة بين وظيفة كل وحدة من الوحدات الأربع، والشواغل التي تشغلها. ولما كان لكل وحدة وظيفة أو مجموعة من الوظائف التي تؤديها، فإن الوحدة تحكم شواغلها، وتضبط طريقة ظهورها في الاستعمال اللغوي.

جعل صاحب النظرية القوالب الأربعة معاً عند التحليل، بحيث يفصل بينها خطان، أحدهما أفقي والآخر عمودي. فالخط الأفقي يفصل بين الموقع slot والدور role، ويفصل من جهته اليسرى بين الصنف class والتماسك. وأما الخط العمودي فإنه يفصل بين المتجاورين أفقيا، وذلك كما هو مبين في الآتي:

الموقع	الصنف
الدور	التماسك

تظهر الوحدات القالبية الأربع على ثلاثة أنحاء، في الاستعمال اللغوي، فقد تكون:

١. باعتبار جوهريتها في التركيب:

(أ) أساسية nucleus

(ب) ثانوية هامشية marginal

٢. باعتبار وجوب ظهورها أو عدمه:

(أ) واجبة obligatory

(ب) اختيارية optional

وينجم عن التداخل بين الأساسي، والواجب ظهوره، أمران: فقد يكون الأساسي واجباً وجوده في الجملة، كما في الجملة الخبرية المكونة من مبتدأ وخبر. وقد يكون الأساسي اختياري الوجود، كما في حذف المبتدأ أو الخبر جوازاً.

توضع علامة الجمع (+) بمحاذاة الخط الأفقي، للدلالة على أن الوحدة القالبية واجب ذكرها. فإذا كان وجودها اختيارياً، وضعنا علامة الطرح (-)، وفوقها علامة الجمع (+)، كما هو واضح في تحليل عبارة: "الليل أخفى للويل"

+	مبتدأ	معرفة	+	إخبار	نكرة	±	شبه جملة	جار ومجرور
	فاعل	——		تفاضل	مقارنة		مفعولية	إزالة الإبهام

وإنما كان دور كلمة (الويل) دالاً على المفعولية، كما هو واضح في موقع الدور لهذه الكلمة المبيّن أعلاه؛ لأن العبارة تؤدي هذه المعنى، فكأن القائل يقول: الليل يخفي الويل.

٣. باعتبار الحركة والثبوت:

(أ) ثابتة لا تقبل التحرك، كما في الأسماء التي لها حق الصدارة، وهي أسماء الاستفهام والشرط.

(ب) متحركة قابلة للانتقال، كما في جواز تقدم الخبر أو وجوبه.

وفي ما هو آت توضيح للوحدات القالبية الأربع:

أولاً: الموقع Slot(٣)

تحتل الكلمة موقعاً معيناً في الجملة، كموقع المبتدأ، أو الخبر، أو المفعول، أو الحال، أو غير ذلك مما هو معروف. وقد أشرنا إلى قضية وجوب ذكر الشاغل الذي يملأ الموقع، وجواز حذفه. ولا ينبغي أن يفهم مما قلناه، أن تقدير ما ليس منطوقاً في الجملة العربية، خاص بالأساسي nucleus، فالثانوي أو الهامشي يكون جائزاً ذكره واستتاره. وذلك مثل ما ورد في الحديث الشريف " إنْ يكُنْه فلن تقدر عليه ". فإن الضمير الذي هو اسم فعل الكينونة (يكن) قد يحذف، فيكون التقدير هكذا: "إن يكن فلن تقدر عليه ". وعند جواز حذفه لا بد من تقدير وجوده.

والموقع عرضة في كثير من اللغات للتقديم والتأخير، كما هو الحال في العربية. وقد يكون هذا التقديم واجباً، كما هو في تقديم الخبر وجوباً. وقد يكون جائزاً، كما هو الحال في تقديم الخبر جوازاً. ويظهر من هذا تعدد صور اللزوم المختلفة. وبيان ذلك أنه عند تقدم الخبر وجوباً مثلاً، تظهر صورتان من الوجوب؛ فموقع الخبر في ذاته موقع

---

(٣) أفضل اختيار كلمة (الموقع) على (الرتبة) ؛ لأن الأولى أكثر دلالة على القالبية من الثانية. وهذا يتفق مع تصور بايك لهذه المسألة .

وجوبي. وعندما يكون تقدمه وجوبياً يظهر فيه وجوب آخر، فيجتمع فيه وجوبان، أحدهما للموقع ذاته، والآخر للتقدم.

وفي حال تقدم الخبر جوازاً مثلاً، كما هو في جملة: "في المكتبة زيد" تجتمع في الخبر صورتان؛ فموقعه وجوبي لأنه عمدة، وتقدم الموقع جوازي؛ إذ الأصل أن تكون الجملة هكذا: "زيد في المكتبة"، بتقدم المبتدأ وتأخر الخبر. وسواء أكان التقدم وجوبياً أم اختيارياً فإن الموقع يظل هو الموقع نفسه تقدم أو تأخر.

وسواء أكان الموقع مشغولاً بكلمة واحدة، أم كان مشغولاً بجملة، فهو الموقع ذاته لا يتغير. وهذا هو الذي دفع النحاة العرب إلى القول بوجود الخبر جملة، والحال جملة، والنعت جملة. وقالوا عن المبتدأ الذي تشغل موقعه "أن" المصدرية والفعل: إنه مصدر مؤول من "أن" والفعل، في محل رفع مبتدأ. وقالوا عن المبتدأ الذي تشغل موقعه "أن" واسمها وخبرها: إنه مصدر مؤول في محل رفع مبتدأ. وبذلك يكون النحاة العرب قد سبقوا إلى الكشف عن أهمية الموقع، وحالاته، قبل أن ينتبه إلى ذلك اللسانيون مؤخراً.

وقد أفضى النظر التأويلي عند النحاة العرب، إلى ما لم ينتبه إليه صاحب هذه النظرية. ففي بعض التراكيب قد تحتمل الكلمة الواحدة عدداً من التخريجات الإعرابية، وما هي في حقيقتها إلا صور من التأويل النحوي. ففي مثل قولك: "فعلت ذلك حسبة " قد تكون كلمة "حسبة" مفعولاً لأجله، ويكون المعنى: "فعلت ذلك محتسباً ". أي أن هذه الكلمة وقعت موقع الحال، وهو موقع جوازي؛ لأنه وصف فضلة كما هو معروف. وقد تكون الكلمة نفسها مفعولاً لأجله؛ ويكون المعنى: فعلت ذلك من أجل احتسابه. وهو موقع جوازي كذلك.

وينبغي لنا أن نتوقف عند مفهوم الموقع، لنستجلي حقيقته بصورة أعمق وأوضح. ففي الجملة الفعلية المكونة من فعل وفاعل، يقع كل واحد منهما موقع الوجوب. ففي جملة كهذه: "اتفق الجانبان"، يقع الفعل

"اتفق" في موقعه الذي لا يبرحه، ويقع الفاعل في موقعه الذي لا يبرحه أيضاً. فالفعل أولاً، والفاعل ثانياً. وليس لنا أن نتصور أن الفاعل قد تقدم، وأن الفعل قد تأخر في مثل: "الجلقبان اتفقا". وتنظر هذه النظرية إلى مثل هذا التركيب، باعتباره مبتدأ من حيث موقعه، فاعلاً من حيث دلالته. وهو فهم مطابق لفهم البصريين.

والدلالة أمر حاسم في التفريق بين موقع يتقدم في تركيب، ويتأخر في تركيب آخر. وهذا أمركان عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) قد وفاه حقه في بيانه وتوضيحه. يقول الجرجاني: "إذا قلت أجاءك رجل ؟ فأنت تريد أن تسأله: هل كان مجيء من أحد من الرجال إليه ؟ فإن قدمت الاسم فقلت: أرجل جاءك ؟ فأنت تسأله عن جنس من جاءه أرجل هو أم امرأة ..." (٤) .

قد يتكرر الموقع، إمّا بتكرار الألفاظ التي تحل فيه، وإما بعود ضميري، أما في الحالة الأولى فمثل تكرار الخبر، والصفة، والحال، تقول: الكتاب مفيد مفيد، والعالم الصادق المخلص هو الذي يفيد الناس من علمه، ووصل المندوبون متأخرين متفرقين. والتكرار في هذه الجمل جوازي كما هو معلوم. وأما التكرار في حالة العود الضميري فمثل: الدواء طعمه مرّ، فالأصل: الدواء طعم الدواء مرّ. ويفيد الضمير في مثل هذه الحالة الربط بين المبتدأ الأول (الدواء)، والمبتدأ الثاني (طعم). وقد أشار بايك Pike إلى مثل ذلك (٥).

---

(٤) عبد القاهر الجرجاني. دلائل الإعجاز. تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي القاهرة : مكتبة القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص١٦٧.

(٥) انظر : Kenneth Pike . Grammatical Analysis . The University of Texas , 1980 , p. 456

ثانياً: الدور Role

تختلف أدوار العناصر اللغوية من عنصر إلى آخر، باعتبار ما يؤثر في المعاني والأساليب في السياقات المختلفة. وقد عرّف بايك الدور فقال: "إن الدور هو السمة أو السمات القالبية التي تؤدي وظائف نحوية أو دلالية في التركيب "[٦].

إن ثمة وظائف نحوية وأسلوبية كثيرة، تؤثر في بناء التراكيب اللغوية منها: الإثبات والنفي، ولكل لغة وسائل متعددة في بنائهما. وعندما نتحدث عن الإثبات فإنما نقصد كل حدث موجب. وعندما نتحدث عن النفي فإنما نقصد كل حدث سالب، والسالب أعم من المنفي كما هو معروف. فإذا قلنا: ما قرأت إلا كتاباً، فهذه الجملة مثبتة، لأننا استخدمنا السالب فيها مرتين. فأداة النفي "ما" سالبة، وأداة الاستثناء سالبة كذلك، وسلب السالب موجب. فالجملة مثبتة باعتبار سلب السالب فيها، ذلك أنها تعني شيئين هما: ١. ما قرأت شيئا يقرأ ٢. قرأت كتاباً. واجتماع هاتين الجملتين غير ممكن إلا بوساطة أداة الاستثناء "إلا". ومعنى قولنا: إن اجتماعهما غير ممكن، يعني أنه لا تستطيع أن تقول "ما قرأت شيئاً يقرأ، قرأت كتاباً"؛ لأن المعنى يحول (يصبح مستحيلا) ما لم تخرجه من دائرة حوله، وتعمل أداة الاستثناء على إخراجه من تلك الدائرة.

ومن الأساليب القالبية التي ترد في اللغات الإنسانية: أساليب الإنشاء كلها من: استفهام، وطلب، وترجّ، وتمنٍ، وتعجب. ولكل واحد من هذه الأساليب وظائف وأدوار يؤديها. فالاستفهام في العربية كما هو معروف، قد يدل على حض وتشجيع كما في الآية الكريمة: "هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم " (الصف ١٠). وقد يدل على تعجب، كما في الآية الكريمة "كيف تكفرون بالله" (البقرة٢٨). وقد يدل على

---

(٦) انظر : Ibid p. 489

استخفاف وتحقير كما في: أهذا هو الذي توصل إليه تفكيرك ؟ إلى آخر ما هو معروف من الوظائف والأدوار الدلالية التي يؤديها الاستفهام.

وفي لغات كثيرة، ومنها العربية، أساليب تدل على الصحبة، التي تظهر في أشكال متعددة في العربية، كقولك: "سارت الرقصات على إيقاع الموسيقا": أي مصاحبة لإيقاعها. وكقولك: ذهبت مع صديقي إلى المعرض، وكقولهم في ما يسمونه المعية: "سرت والنهر". ولكل واحد من أساليب الصحبة هذه دلالات خاصة. فصحبة وقعات الرقص على إيقاع الموسيقا، تدل على انتظام أمرين في نظام واحد. وصحبة المتكلم لصديقه في السفر، تشير إلى انتقاء الرفيق للصحبة في أداء عمل ما كالسفر. والمعية في عبارة: "سرت والنهر" تضفي الحياة على غير أهلها؛ فكأن النهر سار مع المتكلم، وهكذا دواليك.

ولأساليب الوصف وظائف كثيرة تؤديها؛ فقد يكون من ذلك تحديد الهيئة، كما في: "هذا الخطيب المرتجل قوي التأثير في النفوس"؛ أي أن الارتجال هو هيئته. وقد يدل الوصف على عدد الموصوف أو كميته غير المعدودة كما في: عالم واحد خير من أناس كثيرين. فقد دلت كلمة (واحد) على العدد، ودلت (كثيرين) على كمية غير معدودة. وقد تدل على إزالة الإبهام، كما في: "ما قولك في اثنين: الله ثالثهما ؟ " فقد أزالت جملة الوصف "الله ثالثهما" الإبهام عن كلمة (اثنين) التي تدل على عموم هو في حكم المبهم. وقد يدل الوصف على درجة الموصوف، كما في: "المعدل الجيد يؤهلك للعمل بسرعة". وقد يدل الوصف على استمرار وقوع الفعل كما في الحديث الشريف: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له"، فكلمتا (جارية، وصالح) وعبارتا "ينتفع به، ويدعو له" أوصاف تدل على استمرار وقوع الحدث. وقد يدل الوصف على المساحات والأحجام والأطوال كما في: "المتر المربع من الأرض يباع بدينارين "، وكما في: "حجم البئر خمسة أمتار مكعبة "، وكما في: "بين الحديقتين أرض ...

متران ". هذا على الرغم من أن كلمة (متران) هنا بدل فإن بدليتها تدل على الوصف.

وقد يدل الوصف على آلة الموصوف وأداته كما في: "يسعى عدد من الدول إلى إدخال الحكومة الألكترونية في الخدمة العامة ". وكما في: "الإحصاءات المحوسبة أدق من غيرها"، وكما في: "الإعلان المتلفز أكثر تأثيراً من الإعلان الصحفي ". وقد يدل الوصف على طريقة وقوع الموصوف كما في: "المسح الجوي أسرع من المسح الأرضي ". وكما في: "التوعية غير المباشرة ضرورية كالتوعية المباشرة ". وقد يدل الوصف على أهمية الموصوف كما في: "كان صديقي الساعد الأيمن لي في المواقف الصعبة ". فوصف الساعد بأنه (الأيمن) دليل على أهميته. وقد يدل على الإنجاز كما في: "هذا عمل ليس فيه نقص ". وقد يدل على تحقق الموصوف أو عدمه كما في: "عصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة "، ومنه: "إني أرى رؤوساً قد أينعت". وقد يدل الوصف على ما يسمونه ترادفاً، كما في "أليث هزبر يُغلب في الوغى؟". وقد يتعدد الوصف والموصوف في التركيب الواحد، لإنشاء المقابلة بين أمرين متناقضين، كما في الحديث الشريف: "اليد العليا خير من اليد السفلى ".

وقد يستكن الوصف في الموصوف، فيعرف من غير أن يكون منطوقاً، وذلك مثل قول امرئ القيس عندما بلغه نبأ قتل أبيه: "اليوم خمر، وغداً أمر"، فقد أسقط وصف الأمر، وهو في الأصل "أمر عظيم"، ليترك للسامع أن يفهمه، على النحو الذي أراد القائل، وهو امرؤ القيس أن يفهمه. وقد يسقط الموصوف، ويبقى الوصف في الجملة. وهذا في العربية وغيرها كثير. ومنه قوله تعالى: "كذبت ثمود وعاد بالقارعة" (الحاقة ٤).

والوصف على كل حال، باب من أبواب التفكير في خصائص الأشياء، وما تجتمع عليه من سمات خاصة بها. وهو تفكير استبطاني في الأصل، ظاهري في الواقع، بسبب سيرورته وتواتره.

٣. الصنف class

عرف بايك الصنف بأنه السمت القالبي الذي يمثل فئة المورفيم في موقعه السياقي[٧]. وهذا التعريف واضح الدلالة في الإشارة إلى اللغة الإنجليزية على وجه الخصوص؛ فإن بعض الكلمات في الانجليزية، ترد أفعالاً في مواقع معينة، أسماء في مواقع أخرى. وترد أوصافاً في سياقات معينة، أسماء في غيرها. من ذلك مثلاً كلمة break التي ترد اسماً أحياناً، وفعلاً أحياناً أخرى. وكلمة breakable التي ترد اسماً، وترد صفة.

إذا نظرنا في الأسماء في العربية، وجدناها صنفين، أحدهما يضم قائمة الأسماء الصريحة، والآخر يضم قائمة الأسماء غير الصريحة، كالضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام، والأسماء الموصولة. أهم ما تتصف به الأسماء الصريحة، أنها تقوم جميعاً بنفسها دون إنابة ولا إحالة. وحتى أوضح ذلك أقول: إن كلمة (كتاب) مثلاً، تشير صراحة دون إحالة أو إنابة، إلى ما نسميه كتاباً. لكن الضمائر لا تشير إلى ما تدل عليه إلا بالإحالة. فالضمير (هو) يحيل السامع إلى ما هو متحدث عنه، من ذات عاقلة أو غير عاقلة. فيحيل المتكلم بالضمير (هو) إلى الكتاب، أو الشخص، أو أي شيء ينوب عنه هذا الضمير. ينطبق هذا تماماً على كل ما يسمونه ضمائر الغيبة، وكنت قد سميتها في موطن آخر في هذا الكتاب، ضمائر الالتفات.

غير أن ضمائر الخطاب التي تحيل إلى المتكلم والمتكلمين، وإلى المخاطب والمخاطبين (بفتح الطاء فيهما)، تختلف عن ضمائر الالتفات. ففي الوقت الذي ينوب فيه الضمير (هو) عن لفظ ما، نجد ضمائر الخطاب (أنا وأنت،،،،) تحيل إلى الذات العاقلة مباشرة، دون إحالة إلى لفظ معين. وهذا يعني أن ضمائر الخطاب تختصر مرحلة من مراحل العلاقة بين الدال والمدلول.

---

(٧) انظر: Pike, p. 482

وقد تتغير دلالة ضمائر الالتفات، ليصبح بعضها دالاً على الشأن، كقول الله عز وجل "قل هو الله احد " (الصمد١). غير أن ما سموه ضمير الفصل ينبغي أن يعاد النظر بشأنه. ففي قولك "العدل هو الحق" لم يأت الضمير، ليكون فاصلاً بين المبتدأ والخبر المتساويين في التعريف، كما كانوا يقولون. لقد جاء هذا الضمير ليؤكد القصد بأن المراد هو العدل لا غيره، فكأنك بذلك تقول: العدل - لا غيره - هو الحق.

العربية في حاجة ماسة إلى إعادة تصنيف الألفاظ، ليس باعتبارها أسماءً، وأفعالاً، وحروفاً فقط، بل لا بد من تصنيف الأسماء بحسب وظائفها الدلالية، والفعل الماضي بحسب تراكيبه ودلالته، وكذلك الفعل المضارع. حتى الحروف والأدوات في حاجة إلى هذا التصنيف.

٤. التماسك Cohesion

ليس غريباً أن تهتم هذه النظرية بالتماسك، لأن تحليل النصوص من أهم أهدافها التطبيقية. وليس من الممكن تحليل النص دون اعتبار تماسك أجزائه. وقد انقسمت النظريات اللغوية بشأن التماسك، إلى فريقين، أحدهما كان معنياً بالنظر في التماسك، لكونه متخصصاً بدراسة النصوص وتحليلها، كما هو حال نظريات نحو النص. والآخر كان معنيا بالنظر في الجملة وتحليلها، أكثر من كونه مهتماً بدراسة النص، كما هو الحال في التوليدية التحويلية. ومع ذلك لا نعدم أن نجد بين اللغويين، من اهتم بدراسة التماسك باعتباره ظاهرة لغوية. وقد أبلى هاليداي ورقية حسن Halliday and R. Hassan، بلاء حسناً في بيان التماسك في الإنجليزية، في كتابهما القيم Cohesion in English. أما نظرية القوالب فقد جمعت بين دراسة التماسك في الجملة، ودراسته في النص.

يظهر التماسك بين مكونات الجملة الواحدة، على اعتبار أنه مقوم أساسي من مقومات الجملة، إذ لا يمكن أن تبتنى الجملة دون وجود التماسك. وإذا لم يكن في النص تماسك فلن يكون من الممكن تسميته نصاً.

وللتماسك مظاهر كثيرة منها: سيطرة أحد عناصر التركيب أو النص على سائر العناصر. ولنأخذ هذه العبارة لنرى كيف يكون التماسك بين أجزائها: "للترويح على النفس فوائد كثيرة". لقد اقتضت كلمة (الترويح) سيطرة على كلمات أخرى هي: النفس، وفوائد، وكثيرة، وقد سيطرت هذه الكلمة على كلمة (النفس) بحرف الجر (على). وسيطرت على كلمة (فوائد) باللام الدالة على الملكية كما هي في نظر النحاة، والصحيح أنها دالة على الاقتضاء في نظرنا. فصارت كلمة (فوائد) من مقتضيات الترويح . وسيطرت كلمة (الترويح) على الوصف عن طريق سيطرتها على الموصوف، فصار الوصف والموصوف (فوائد كثيرة) خاضعين لها، لأنهما من مقتضياتها. هذا هو التماسك في هذه الجملة.

ولننظر الآن في النص القصير الآتي: في مكتبة الجامعة كتب كثيرة في علم الفلك، فبعضها يبحث في علم الفلك عند العلماء العرب والمسلمين، والمصطلحات الفلكية التي ابتكروها. وبعضها يبحث في الفيزياء الفلكية. وبعضها يبحث في النجوم والكواكب السيارة وأقمارها، والمجرات وأعدادها، وفي الثقوب السوداء، وكيفية اختفاء المجرات فيها. وتضم المكتبة كذلك بحوثاً حديثة، عن اكتشاف نجوم في مجرتنا، وكوكب لم يكن معروفاً في مجموعتنا الشمسية.

في هذا النص مجموعة كبيرة من الروابط التي تعمل على تماسكه وهذه أهمها:

أولاً: تفصيل المجمل: ورد في بداية هذا النص عبارة مجملة هي: "كتب كثيرة في علم الفلك". ثم كان ما بعد ذلك تفصيلاً له.

ثانياً: الإحالات: فثمة إحالات ضميرية في مثل ضمير المؤنثة في كلمة : (بعضها) التي وردت ثلاث مرات النص، فكان ورودها علامة على وجود التماسك في النص.

ثالثاً: الروابط اللفظية وأظهرها العطف بالفاء والواو.

رابعاً: إعادة بعض الألفاظ نصاً أو دلالة. فبعد أن انتهى النص من ذكر كتب علم الفلك وموضوعاتها، عاد ليقول في آخر النص: "وتضم المكتبة". فالفعل "تضم " يذكر بما كان قد ورد في أول النص "في المكتبة". فإن حرف الجر "في" يعني ما يعنيه الفعل (تضم).

خامساً: " الوصف من أظهر صور الربط في هذا النص. من ذلك المركب الوصفي (والمصطلحات الفلكية) ذلك أن وصف المصطلحات بأنها فلكية جعل الموصوف، مرتبطا بالموضوع كله. ولولا ذلك أصبح الحديث عن المصطلحات موهماً بالدلالة علي مصطلحات العلوم كافة، وليس هذا هو المراد أولاً، ولكان خارجاً عن موضوع النص، غير مرتبط به ثانياً. ومثل ذلك يقال عن (الفيزياء الفلكية)، فلولا الوصف لانصرفت الدلالة إلى الفيزياء بإطلاق. وفي هذا خروج عن الموضوع وعدم ارتباط به.

سادساً: التفصيل من أظهر أنواع الربط، وهو في هذا النص واضح بين، فإن كل التفصيلات التي جاءت بعد عبارة "كتب كثيرة في علم الفلك" ترتبط بهذه العبارة ارتباطاً عضوياً مباشراً. ذلك أن كل جملة من جمل هذا النص، ترجع إلى هذه العبارة. ورجوعها عليها دليل على وجود الرابط الذهني في هذا النص القصير. ولولا هذا الرابط الذهني، لأصبح هذا النص مجرد جمل لا رابط بينها. وهكذا يكون شأن كل نص بوجود الروابط الذهنية والمنطوقة فيه.

[٤] النحو النظامي

Systemic Grammar

يعد فيرث Firth هو المؤسس الحقيقي للسانيات النظامية systemic linguistics، وهي نظرية لسـانية حديثة شاملة،تقدم تصورات نظرية وتطبيقية، تعالج اللغة باعتبارها نظاماً صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً، وقد شاعت أفكار هذه المدرسة في بريطانيا، والولايات المتحدة، وكندا. ويعنينا من هذه الجوانب: النحو، باعتباره مادة هذا الفصل.

تقوم فكرة هذه النظرية – في المستوى النحوي – على مجموعة من المبادئ الأساسية أهمها:

أولاً: النظم والاختيار:

لا تختلف رؤية أصحاب هذه النظرية للنظم، في شيء ذي بال، عما هو عليه مفهوم النظم عند الجرجاني (ت٤٧١هـ). وأكتفي هنا باقتطاف العبارات الآتية مما جاء عند بري Berry إذ تقول: "يتكون الكلام من مجموعة من الوحدات اللغوية، المنتظم بعضها إثر بعض، في اتجاه سياقي واحد، يظهر في خط واحد منظم"(٨).

في هذا الخط السياقي المنتظم، يمكن ملاحظة نماذج لغوية مختلفة؛ يمثل كل نموذج منها نمطاً لغوياً معيناً. ولكل واحد من هذه الأنماط صور فرعية. فالجملة الاسمية مثلاً، تنتمي إليها الاسمية البسيطة

---

(٨) انظر : Margaret Berry . Systemic Linguistics. N.Y., St. Martin Press, 1975 p.51.

كما في: العلم نور، والمركبة كما في: الصحراء مترامية أطرافها. والاسمية الفعلية [9] ذات الفعل اللازم، كما في: العلم يبقى، والاسمية الفعلية ذات الفعل المتعدي، كما في: العالم ينفع غيره. والاسمية الفعلية ذات فعل الكينونة كما في: الراية كانت مرفوعة.

والجملة الفعلية ينتمي إليها ما كانت أفعاله لازمة، كما في: يحضر المدرس في سيارة أجرة كل يوم. وما كانت أفعاله متعدية، كما في: أقرأ الجريدة في كل صباح. وقد يتكرر المفعول فيكون أحد المفاعيل مباشراً، والأخر غير مباشر، كما في: ضرب أخماساً بأسداس. فإن الجار والمجرور مفعول به من جهة دلالته، لكن مفعوليته غير مباشرة. وأما المفعول "أخماساً" فهو مفعول مباشر كما هو معلوم.

وقد تكون الجملة – اسمية كانت أو فعلية – مكونة من أقل عدد ممكن من الكلمات، وقد تكون أكثر من ذلك. فإذا كانت أكثر من الحد الأدنى، فقد يكون ما يزيد على ذلك الحد متمماً complement، يلزم ذكره في الجملة كما في: تغيبت عن البلاد شهراً (أو سنة مدة، أو ما كان من نحوه)، فإن مدة التغيب ضرورية لإزالة الإبهام. وقد يكون ما يزيد على الحد الأدنى مفسراً موضحاً explicative فلا يلزم ذكره كما في: زرت القاهرة لحضور المؤتمر فإن الجار والمجرور في (لحضور المؤتمر) لا يلزم ذكرهما. وقد يكون قيداً modifier يلزم ذكره أحياناً كما في: لا تبخل بالنصيحة؛ فإن الجار والمجرور قيد للفعل عن إطلاقه، فلا يعني البخل هنا مفهومه المطلق، ولذلك فالقيد هنا لازم الذكر. وقد يكون قيداً لا يلزم ذكره؛ فأنت مخير فيه، كما في: لا تبخل بالنصح (علينا). فإن ما بين

---

(٩) هذه التسمية خاصة بي ؛ فجملة الحق يظهر جليا مكونة من جملتين الكبرى منهما اسمية ، والصغرى فعلية. وعلى هذا فتسمية هذه الجملة بأنها اسمية فعلية أدق كما في : الحق يظهر جليا. ومنها الاسمية الفعلية ذات الفعل المتعدي بنفسه ، كما في : الحق يزهق الباطل ، والاسمية الفعلية ذات الفعل المتعدي بحرف الجر ، كما في : الحق يظهر على الباطل .

الحاصرتين لا يلزم ذكره. وقد يكون قيداً يمتنع ذكره، وإن كان موجوداً في التقدير كما في قوله تعالى: "سنقرئك فلا تنسى" (الأعلى ٦) فإن تقدير الآية: فلا تنسى (شيئاً مما أقرأناك)، وإن ما بين الحاصرتين قيد الفعل (تنسى). غير أن ذكره ممتنع لغةً؛ إذ ليس فيه إبانة، وما ليس فيه إبانة، فذكره في العربية رطانة، وإن صح في التركيب والبناء.

على كل حال، ينبغي أن نشير هنا، إلى ما نصوا عليه، وهو أن المرء يختار من هذه النماذج والأنماط بإحدى طريقتين، فقد يختار منها ما يريد عن وعي تام. وقد يكون اختياره قائماً على ما يمكن وصفه بأنه اختيار غير واعٍ، وهم يقصدون بذلك أنه تم بصورة شبه آلية. وحتى أوضح هذه المسألة أقول: عندما يرصف المتكلم كلامه، قاصداً كل كلمة، بما ترد عليه، يكون اختياره واعياً. وعندما ينطلق الإنسان في حديثه، كما هو شأن الناس في معظم شؤون حياتهم، يكون اختياره حدثاً لغوياً يعكس الجوهر essence المستكن في بنيته الذهنية، فيكون شبه آلي. وكونه كذلك يعني تم بتحكم ما قبل الوعي subconsciousness. وسواء أكان الاختيار على هذا النحو أم ذاك، فهو اختيار لغوي على كل حال[١٠]. وتدرس هذه النظرية هذا الاختيار، باعتبار كونه صورة لذلك الجوهر.

ثانياً: التحقق النحوي

يقصد بالتحقيق النحوي realization الطريقة التي نستدل بها على المعاني النحوية. فكل فاعل يسمى فاعلاً بشرطين متلازمين أولهما: كون الفعل مسنداً إلى اسم. وبذلك يكون (المحاضر) فاعلاً في جملة: تأخر المحاضر عن الموعد. ويكون (الرجل) فاعلاً في جملة: مات الرجل في حادث سيارة. نعم، لم يقم الرجل بفعل الموت حتى يكون فاعلاً له. لكن الموت أسند إليه، فكان فاعلاً بالمعنى النحوي. ثانيهما: تعميم المفهوم

---

(١٠) انظر Margaret Berry. Systemic Linguistics , p52-53

على كل ما ينطبق عليه الحدّ. وبهذا التعميم نستطيع أن نعرف كل فاعل. وبتعميم مفهوم المفعولية نستطيع أن نميز كل مفعول، وهكذا دواليك. بهذا الشرط ينتقل الذهن من المفهوم المحدّد لمصطلح ما، إلى ما يمكن أن يطبق عليه من الكلام، فيعرف أن هذه الكلمة فاعل، وأن تلك مفعول ... إلى آخر ما هنالك.

غير أن المتكلم لا تعنيه المعاني النحوية في كثير أو قليل، بخاصة إذا لم يكن متخصصاً أو معنياً بها. فكيف يتكلم المتكلم، وتقع المعاني النحوية، في موقعها الصحيح دون أن يقصد ذلك ؟ إن الذي يحدث هو أن نظام اللغة المستكن في الذهن، في نماذج سياقية، يعمل على تطويع هذه النماذج للمقامات والمواقف المختلفة. وتكون النتيجة أن أحدنا يتكلم وهو يطوع الكلمات للنظام النحوي في لغته. ومثل ذلك يقال عمّن يكتب اللغة. ويحدث الانتقال بمقتضى ذلك، من المقام إلى السياق الذي يظهر في اختيار الكلمات، وتطويعها للنظام النحوي والصرفي والصوتي، على نحو ما هو مبين في ما هو آت.

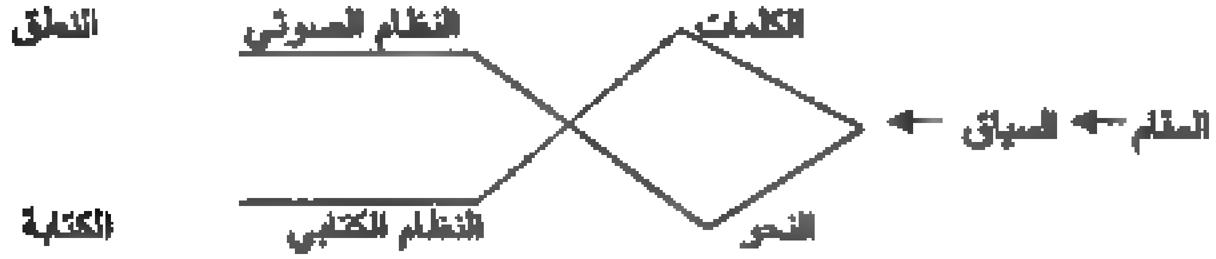

ثالثاً: السياق والوظيفة

يقوم مفهوم السياق في هذه النظرية، على النسقية التي تلتئم بين الكلمات التي تمثل كل واحدة منها موقعاً في الجملة. وهذا يعني أن السياق أكثر من مجرد سلسلة sequence كلامية. إنها سلسلة تفرضها

المواقع التي تشغلها هذه الكلمات والوظائف العلائقية فيما بينها[11]. وهذا يعني أن السياق بناء تعني في المقام الأول، وحدث منطوق في المقام الثاني. وحتى أوضح ذلك أقول: إن جملة "زيد يهنئ عمراً" تمثل أمرين أولهما: موقع كل كلمة من كلمات الجملة؛ فموقع الكلمة الأولى هو الابتداء، وموقع الكلمة الثانية هو الخبر الفعلي predicate، وموقع الكلمة الثالثة هو المفعولية . أما الأمر الثاني الذي نلاحظه في هذه الجملة فهو العلاقة التي بين الكلمات التي تملأ هذه المواقع. فلولا وجود المبتدأ ما وجد الخبر، ولولا وجود هذا الأخير ما وجد الأول. والمفعول ما كان يتصور وجوده دون وجود أمرين هما: الفعل المتعدي وفاعله.

في ضوء وجود هذين الأمرين، نتصور وجود السلسلة الكلامية التي تؤدي إلى وجود السياق. والقصد من وجود هذا السياق أصلاً، هو إحداث وظيفة تركيبية دلالية. وحتى أوضح ذلك أقول: إن القصد من السياق الذي تمثله جملة: " زيد يهنئ عمرا" هو الفاعلية. ولكن الفاعلية مختلفة تماما عن وظيفة الفاعلية التي تؤديها جملة " يهنئ زيد عمراً ". فمعنى الجملة الأولى هو: زيد – لا أقصد غيره – يهنئ عمراً. أي أن فاعل التهنئة هو محل القصد، في حين أن حدث التهنئة هو محل القصد في جملة "يهنئ زيد عمراً ".

ويعد الاهتمام بالسياق والوظائف الدلالية التي يؤديها، أهم سمة من سمات هذه النظرية، حتى أن بعض الباحثين اللسانيين يتصورون أن أصحاب هذه النظرية، هم أصحاب النظر السياقي. وعلى الرغم من كون السياق أحد معالم هذه النظرية كما قلنا، فإن ذلك لا يكفي لتسويغ تسميتها "نظرية السياق ".

---

(١١) انظر: Ibid , p73 .

رابعاً: الوحدة والرتبة

تؤثر المفاهيم السابقة في توزيع التراكيب إلى وحدة unit، ورتبة rank. يقارب أصحاب هذه النظرية بين الوحدة بمعناها القياسي، والوحدة بمعناها النحوي. فالوحدات القياسية الأكبر تتضمن وحدات قياسية أصغر، فالمتر مثلاً يتضمن السنتمترات، وهذه تتضمن وحدات أصغر منها هي الملمترات[١٢]. كذلك الكلام فإن الوحدات الأكبر تتضمن وحدات أصغر منها. وتظل الوحدات تتسلسل في الصغر حتى تنتهي إلى أصغر وحدة في الرتبة، وهي الموقع الذي تشغله الكلمة الواحدة.

ينطبق هذا التصور إلى حد كبير على العربية، مثلما ينطبق على لغات أخرى غيرها. فإن عبارة كهذه: "تحتفل الأمة بعيد استقلالها" يمكن تقسيمها إلى وحدتين هما: "تحتفل الأمة" و "بعيد استقلالها". وضمن كل واحدة من هاتين الوحدتين عدد من الرتب. وإذا نظرنا إلى عبارة "بعيد استقلالها"، وجدنا رتبة كل من المضاف والمضاف إليه قد تكررت بتداخلهما، هكذا:

المضاف (١)	المضاف إليه (١) المضـــاف (٢)	المضاف إليه (٢)
عيد	استقلال	ها

ويتطابق مفهوم الرتبة في النحو العربي، مع مفهومها في هذه النظرية، فإن الجملة العربية قد تقع موقع الكلمة الواحدة. وهذا هو حال الجملة التي لها محل من الإعراب، وبذلك يكون داخل الرتبة الواحدة رتب أخرى، شأنها في ذلك شأن الوحدة التي تتضمن مجموعة من الرتب.

---

(١٢) انظر: Ibid , p.91 .

خامساً: الصيغة modality

ليس المقصود بالصيغة هنا بنية الكلمة من حيث الصياغة الصرفية، وإنما المقصود هو معمارية الجملة، باعتبار بناء الفعل فيها. تقسم الجملة في هذه النظرية إلى قسمين هما: الجملة الإخبارية indicative والجملة الطلبية imperative. أما الجملة الإخبارية فإنها تنقسم إلى قسمين فرعيين هما:الجملة الخبرية declarative والاستفهامية interrogative

- الجملة
  - الإخبارية Indicative
    - الخبرية Indicative
    - الاستفهامية Interrogative
  - الطلبية Imperative

وينبغي أن نلحظ هنا أمرين أولهما: أن ثمة فرقاً كبيراً بين الجملة الإخبارية والجملة الخبرية، فهذه ليست تلك. والأولى منهما أوسع من الثانية.

ثانيهما: أن الجملة الاستفهامية هي أحد قسمي الجملة الإخبارية. وهذا نقيض ما هو معروف في التراث النحوي العربي؛ فنحن نقسم الجملة إلى خبرية وإنشائية. أما هذه النظرية فتجعل الاستفهام من الجملة الإخبارية (لا الخبرية)؛ لأن في الاستفهام إخباراً يُطلب الإفصاح عنه.

وتقسم الجملة الاستفهامية بحسب هذه النظرية – إلى استفهام مغلق closed وآخر مفتوح open هكذا:

الاستفهام
- المغلق
- المفتوح

أما الاستفهام المغلق فهو يكافئ ما نسميه في العربية: الاستفهام التصديقي الذي تكون إجابته بنعم أو لا. والاستفهام المفتوح يكافئ ما نسميه في العربية استفهام النسبة. فالخلاف في التسمية لا في المضمون.

أما الجملة الطلبية فهي في هذه النظرية إما طلبية ذاتية inclusive، وإما طلبية غيرية exclusive هكذا:

الجملة الطلبية
- ذاتية inclusive
- غيرية exclusive

وعليه، فالجملتان الآتيتان طلبيتان ذاتيتان

- لنكن صرحاء
- ولأكن معكم

والجملتان الآتيتان طلبيتان غيريتان:

- ليحزم كل واحد أمره
- استجمع نشاطك للعمل

وعليه يمكن اختصار صور الصيغة هذه على النحو الآتي:

الجملة
- الإخبارية
  - الخبرية
  - الاستفهامية
    - الاستفهام المغلق
    - الاستفهام المفتوح
- الطلبية
  - الذاتية
  - الغيرية

وكما قسمنا الجمل إلى وحداته باعتبار الجانب التركيبي، فإن هذا الجانب يتلوّن بالمكونات الدلالية. وبيان ذلك أن الجملة يمكن أن تدل على مضامين مادية، أو ذهنية، أو علائقية. وتبعاً لذلك يمكن تقسيم الجملة إلى ثلاثة أقسام على نحو ما هو مبين في ما يأتي:

الجملة	ذات المضمون المادي	material
	ذات المضمون الذهني	mental
	ذات المضمون العلائقي	relational

وعليه، فإن الجمل الآتية هي ذات مضمون مادي:

- هذا عوّد على يده
- إلقاء الشعر مهارة
- خالق الناس بخلق حسن

والجمل الآتية ذات مضمون ذهني:

- الرأي قبل شجاعة الشجعان
- العلم بالشيء خير من الجهل به
- حب الوطن من الإيمان

والجمل الآتية ذات مضمون علائقي

- هذا الشبل من ذاك الأسد
- الوحدة العربية مطلب كل عربي حر
- الخلاف في الرأي لا يفسد الود

وكل نوع من أنواع الجمل الثلاث ينقسم إلى نوعين؛ فالجملة ذات المضمون المادي، قد يدل مضمونها على فعل action من الأفعال، وقد يدل على حدث event، وذلك كما هو مبين في ما يأتي

المضمون المادي
- الفعل action
- الحدث event

وعلى ذلك، فالجملتان الآتيتان دالتان على فعل action:

- سبحت في النهر
- خرج الفريق من الملعب منتصراً

والجملتان الآتيتان دالتان على حدث event:

- استمر الإعصار ساعتين
- انخفضت درجة حرارة المريض

غير أن الجملة الدالة على فعل، تنقسم هي الأخرى إلى قسمين؛ فقد يكون الفعل الذي فيها دالاً على فعل مقصود intentional، وقد يكون دالاً على فعل عارض superventional كما هو مبين في ما يأتي:

الفعل	المقصود	intentional
	العارض	upervenitional

وعلى ذلك، فالجملتان الآتيتان ذواتا فعل مقصود:

- طرحت الشركة أسهمها للتداول
- اختصم الفريقان

والجملتان الآتيتان ذواتا فعل عارض:

- عثرت على المحفظة
- فوجئت بهذا الخبر

أما الجملة ذات المضمون الذهني فتنقسم إلى قسمين هما:

الجملة ذات المضمون الداخلي internalized، وذات المضمون الخارجي externalized هكذا:

المضمون الذهني	الداخلي	internalized
	الخارجي	externalized

أما ذات المضمون الداخلي فتنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

ذات المضمون الادراكي perceptional، والاستجابة reactional، والمعرفية cognitive هكذا:

المضمون الداخلي	المضمون الإدراكي	perceptional
	الاستجابة	reactional
	المعرفي	cognitive

وعليه، فالجملتان الآتيتان ذواتا مضمون إدراكي:

رأى زيد صديقه

- سمعت الأغنية كاملة

من الواضح أن المضمون الإدراكي، في هذه النظرية، يدل على الإدراك بالحواس الخمس.

والجملتان الآتيتان استجابة أو رد فعل لحدث آخر سابق على الفعل في كل منهما:

- يحب الأطفال من يداعبهم
- ظلم ذوي القربى أشد مضاضة

والجملتان الآتيتان ذواتا مضمون ذهني:

- قدّرت أساتذتي حق التقدير
- تأمل في حقائق الكون

والجملة ذات المضمون العلائقي في نظري[١٣] تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي: جملة السبب causative، وجملة النتيجة result، وجملة الارتباط correlational. أما الجملة السبب فهي التي يظهر فيها السبب. وهذه تنقسم الى قسمين، فقد يكون السبب مباشرا active وقد يكون غير مباشر inactive، هكذا:

جملة السبب
- المباشر active
- غير المباشر inactive

(١٣) لا ينص أصحاب النظرية على تقسيمات الجملة ذات المضمون العلائقي .

وعليه فالجملتان الآتيتان ذواتا سبب مباشر:

- البادئ بالعدوان أظلم
- الوحدة تؤلف القلوب

والجملتان الآتيتان ذواتا سبب غير مباشر:

- شربت من هذا الكوب فمرضت
- كان الوقت قصيراً فرسبت في الامتحان

ينبغي أن أوضح هنا أن الشرب من الكوب المشار إليه إنما هو سبب غير مباشر. وأما السبب المباشر فهو غير مذكور هنا، وهو تلوث الماء الموجود فيه. وكذلك الجملة الثانية فإن قصر الوقت سبب غير مباشر. وأما السبب المباشر فهو أنه لم يجب عن كل الأسئلة.

وأما الجملة النتيجة فهي قسمان كذلك، أحدهما مباشر، والآخر غير مباشر هكذا:

جملة النتيجة	المباشر	active
	غير المباشر	inactive

فالجملتان الآتيتان ذواتا نتيجة مباشرة:

- رسب الطالب بإهماله
- حدث اصطدام للسرعة الفائقة

والجملتان الآتيتان ذواتا نتيجة غير مباشرة:

- تأخر الطالب سنة لعدم دراسته
- خرج المتهم من الحجز لعدم كفاية الأدلة ضده

ينبغي أن أوضح هنا، أن تأخر الطالب نتيجة غير مباشرة لعدم دراسته. والنتيجة المباشرة هي رسوبه. والجملة الثانية "خرج المتهم من الحجز لعدم كفاية الأدلة ضده" هي ذات نتيجة غير مباشرة كذلك أما السبب المباشر بخروج المتهم من الحجز فهو تبرئة القاضي أو المحكمة له.

وأما الجملة ذات الارتباط فتنقسم هي الأخرى إلى قسمين؛ فقد تكون ذات ارتباط مباشر أو غير مباشر هكذا:

الارتباط	المباشر	active
	غير المباشر	inactive

فالجملتان الآتيتان ذواتا ارتباط مباشر:

- ثمة علاقة بين التدخين والسرطان
- تبادلت الدولتان التمثيل الدبلوماسي بينهما

والجملتان الآتيتان ذواتا ارتباط غير مباشر:

- العلم والخلق متلازمان
- الصدق والأمانة متكاملان

إن الارتباط التلازمي بين العلم والخلق ليس مباشراً. فارتباطهما يكون عن طريق المتصف بهما. ومثل ذلك يقال عن الصدق والأمانة المذكورين في الجملة الثانية.

الفصل الخامس

النحو التكاملي

النحو التكاملي

النحو هو مركز اللغة ومحورها، لأنه العلم الذي يضبط الجمل والتراكيب على ما تقتضيه أنظمتها التركيبية. ولما كانت هذه الأنظمة على قدر كبير من التعدد والترابط والتداخل، فإن النظر في نحو اللغة يحتاج إلى قدر عظيم من الإحاطة والشمول والعمق. ثم إن تنوع دلالات التركيب بمقتضى ما يجري عليه من تغيير أو تبديل في أحد عناصره، يجعل مسؤولية النحوي أعظم في متابعة التحولات الممكنة. فإذا أضفنا إلى ذلك أن المقام قد يعمل على اختيار بنية الكلمة الواحدة، أو مجموعة من الكلمات في التركيب، بما يناسب ذلك المقام، كانت نظرة النحوي الفاحصة أمراً ضرورياً للتمييز بين التراكيب.

لدينا نحن العرب تراث نحوي عزّ أن يكون له نظير. وإذا نظرنا في المدة التي نضج فيها النحو العربي واكتمل، وجدناها قصيرة، باعتبار الإمكانات المادية المحدودة التي مهما كانت متوافرة فإنها لا شك محدودة. أول كتاب مدون في النحو استطاع أن يحافظ على بقائه حتى وصل إلينا، هو كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ). وإذا سلّمنا بصحة الأخبار التي ذكرت كتابين قبل كتاب سيبويه هما (الجامع) و (الإكمال) لعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) كان ذلك دالاً على أن التأليف في النحو قد بدأ في مرحلة مبكرة.

يرى بعض المستشرقين أن سيبويه قد تأثر بالتفكير النحوي عند الإغريق. ولا أريد أن أجعل نفي هذه الفكرة سبيلاً إلى إعظامها. ولكنني أقول إن اللغة العربية مختلفة في طبيعتها عن طبيعة اللغات الهندوأوروبية كلها، ونحو اليونانية لا يصلح لإقامة نحو في لغة أخرى ليس بينهما ارتباط في أنظمة اللغة. ثم إن عمق النظر في التحليل النحوي الذي نجده في كتاب سيبويه، ليس له نظير في اليونانية. ولو أن المستشرقين أو أحدهم

وقف على مسألة من ذلك لتمسكوا بها في إثبات ما يقولون. وهم على كل حال لم يجدوا إلا تشابهاً ظاهرياً في بعض مناحي التصنيف، مثل تقسيم سيبويه الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وهو في اليونانية : اسم وفعل وأداة. ولو أن القوم علموا أن التفكير النحوي في اللغات عموماً، يستدعي وجود تشابهات فرعية، لتوقفوا قبل أن يلقوا أحكامهم جزافاً.

يقوم النحو العربي على نظرية العامل، وهي نظرية لم يثبت حتى الآن أنها غير قويمة في تحليل التراكيب العربية. ولم يستطع أحد ممن انتقدوا هذه النظرية أن يأتي بمنهج نحوي يستطيع أن يفرض نفسه بديلا قوياً قويماً مقنعاً. وهذا لا يعني أن هذه النظرية قد سدت سبل التفكير، فما أكثر السبل التي يمكن أن يضيف السالكون فيها إلى التفكير النحوي ما يرقى به ويعلي شأنه.

تعددت نظريات النحو في الغرب في القرن العشرين. ولا شك أن في كل نظرية ما يمكن أن يكون جواباً مقنعاً لبعض التساؤلات، أو لكثير منها. ولا ريب كذلك في أن لبعضها لفتات لم تكن النظريات الأخرى قد أخذت بها في استكناه حقائق التراكيب. والنظر التكاملي وحده هو الذي يجعل الدرس اللساني بعامة، والتحليل النحوي بخاصة، قادراً على أن ينشئ تصوراً من شأنه أن يتجنب الهفوات التي وقعت فيها النظريات النحوية. وأود أن أؤكد هنا أن تصورنا للتحليل النحوي لا تمليه علينا رؤية الغربيين لما يجب أن يكون عليه التحليل، وإنما يُمليه علينا وعينا بالتراث اللغوي العربي، وخصائص العربية، وما وقفنا عليه من التفكير اللساني المعاصر، باعتباره تراثاً إنسانياً لا غربياً فقط.

والدرس اللساني المعاصر، بثراء النظر الذي يتمتع به، والجهود المشتركة التي أسهم اللسانيون بها، قادر على أن يؤسس نظراً تكاملياً شاملاً، يصلح أن تكون فيه رؤية عالمية لما ينبغي أن يكون عليه التفكير اللساني العام. ومن ثم يمكن تطبيق مبادئ النظر العام على لغة بعينها.

في هذا الفصل محاولة لإرساء نظر تكاملي في دراسة العربية. وسيجد القارئ فيه ما يحفزه على استقراء جوانب أخرى من التكامل في الدرس النحوي.

[١] التكامل النحوي

ليس المقصود بالتكامل في التحليل النحوي إطلاق النظر في الظاهرة النحوية، بما يتفق والرؤى الكلية التي يمكن الجمع بينها من النظريات المختلفة، وإن كان هذا وارداً من غير إفراط. ولكن المقصود به – إلى جانب ذلك – تكامل الربط بين العلاقات النحوية المختلفة، كالتوافق والتخالف، وتكامل الوظائف التي تؤديها التراكيب النحوية، وتكامل النحو والدلالة، وتكامل التحويلات النحوية.

١. تكامل العلاقات النحوية

يتكون التركيب من عناصر جزئية، يتصل الواحد منها بالأخر، اتصالاً يجعل التركيب مقبولاً، لدى أبناء الجماعة اللغوية الواحدة. وعلى الرغم من أن عناصر التركيب المنطوقة لا تحتاج إلى عمق تأمل لإدراكها، فإن العلاقات بينها تتخذ أحياناً كثيرة بعداً منطقياً. والبعد المنطقي إلى التجريد أقرب. وحتى أوضح هذه المسألة أجعل بيانها في الجملة الآتية، وما نجريه عليها من تغيير: "قرأت الكتاب كله". في هذا التركيب يمكنك إحلال عدد من الأفعال محل الفعل "قرأت" مثل (كتبت، وفهمت، ودرَست، وعلَّمتُ، وأنشأت، ودونت، وناقشت)، وغير ذلك من الأفعال بحيث يظل المعنى صحيحاً.

يمكن أن نسمّي هذا النوع من الإحلال: "الإحلال المتّسع"، وسنعرف بعد قليل لماذا كان متسعاً. والإحلال دال على علاقة توافقية بين أجزاء التركيب. ولولا وجود تلك العلاقة لما كان التركيب مقبولاً. في التركيب نفسه يمكن إحلال عدد من الكلمات محل (الكتاب)، على أن يحدث توافق بين الفعل "قرأت" من جهة، وتوافق بين "الكتاب" و "كله"

من جهة ثانية. الكلمات التي يمكن إحلالها محل "الكتاب" ليحدث بينها وبين "كله" كلمات مقيدة؛ بمعنى أننا لا نستطيع أن نبدل بالكتاب "الرسالة" ولا "الصحيفة"، ولا "الجريدة"، ولا "القصيدة" من غير إحداث تغييرات أخرى، فلا يقال: قرأت الرسالة كله، فكل كلمة نحلها محل "الكتاب" لا بد أن تكون مقيدة بالتنكير. ولذلك فالإحلال هنا مقيد، وعليه يظهر لماذا كان إحلال أفعال كثيرة محل "قرأت" في الجملة ذاتها متسعاً. ولذلك يكون إجراء هذه المسألة في الملخص الآتي: ما توافق من الأفعال مع المفعول فمتفق بالضرورة مع ما يتبع المفعول. وكل ما يحل في موقع المفعول لا قيمة لتوافقه مع الفعل حتى يتوافق مع ما يتبع ذلك المفعول.

إذا رجعنا النظر في الجملة نفسها: "قرأت الكتاب كله"، وجدنا أن أربعة العناصر الأخيرة منها هي (ال + كتاب + كل + هـ) تعدل ثلاثة عناصر من الجملة: "قرأت كل الكتاب ". وثلاثة العناصر هي لطفاً: سدّ الفجوة (كل + ال + كتاب). وهذا يعني أن لكل واحدة من هاتين الجملتين حركة مختلفة في طبيعة بنائها عن حركة نظيرتها، وذلك على النحو المبين لحركة التركيب:

ففي جملة "قرأت كل الكتاب" تتوجه حركة التركيب من (كل) إلى (الكتاب)؛ لأن المضاف يتحرك باتجاه المضاف إليه، ليتكون منهما جميعاً مركب اسمي واحد. أما جملة "قرأت الكتاب كله" فتتجه حركة "كل" باتجاه الكتاب، باعتبار تبعيته لما قبله. وتتجه حركة (كل) إلى الهاء، باعتبار الإضافة، ليس هذا حسبه فإن الضمير "الهاء " هو الآخر تتجه حركته نحو (الكتاب)، باعتبار علاقة أخرى هي علاقة العَوْد، ولولا هذه

القيمة التي يؤديها الضمير ما اختار العرب التعبير عن العود به إلى الاسم الصريح الذي ينبغي أن يسبقه حقيقة أو تقديراً. ولذلك اجتمع في المركب الاسمي (كله) ما يدل على وجود علاقتين فيه، هما علاقة التبعية والعود.

إنما نجد المسوغ المنطقي للنحويين حين عدّوا كلمة (كل) في الجملة الثانية "قرأت الكتاب كله" توكيداً معنوياً. فلا شك أنهم قد أحسّوا أن هذه الكلمة مع الضمير المتصل بها، تحمل قيمتي التبعية والعود، في حين أنها في حال الإضافة "قرأت كل الكتاب"، لا تحمل إلا قيمة واحدة ذات علاقة واحدة هي علاقة الإضافة. وربما كانوا قد أحسّوا كذلك، أن المتبوع المؤكَد (بفتح الكاف) في قولنا: "قرأت الكتاب كله " محور قيمتين هما التبعية والعود، فلماذا لا يسمى ما يحمل هاتين القيمتين توكيداً له ؟

في بعض الأساليب العربية تظهر حركة التراكيب باتجاهين، وذلك كما في النعت السببي، في مثل: قرأت كتاباً جديدة مادته، فإن الضمير يعود على الكتاب، وكلاهما مفرد مذكر، وهذه علاقة التطابق بينهما. وثمة علاقة تطابق بين الوصف (جديدة) و (مادة). غير أن الوصف قد سبق الموصوف، ومن حقه في الأصل أن يتبعه لا أن يسبقه. ومع ذلك فإن تبعيته ما زالت قائمة دلالياً. ولذلك تسير حركة الصفة باتجاه الموصوف. وعلى كل حال فالتطابق مزدوج؛ لأنه مزدوج الحركة، هكذا:

واللغات باعتبار اتجاه حركة الصفة – على تباين واختلاف، فالأصل في العربية أن تكون حركة الصفة عكسية، كما هو الحال في النعت

الحقيقي؛ أي أنها تتجه من اليسار إلى اليمين، باعتبار أن الصفة تابعة للموصوف . وقد يكون اتجاه حركة الصفة من اليمين إلى اليسار في النعت الحقيقي أيضاً، أي أن الصفة تسبق الموصوف، وذلك كما في:طيب القلب، وواسع الصدر، وزكيّ النفس. والفرنسية كالعربية من حيث إن الأصل فيها أن الوصف يأتي بعد الموصوف. والإنجليزية تقدم الصفة على الموصوف كما في good man. وأياً كان الأمر فإن للتطابق بين الوصف والموصوف في هذه اللغات منطقاً خاصاً يعمل به في التركيب.

والتطابق في اللغات يختلف باعتبار كل واحد من مكونات التركيب؛ الأمر الذي يجعلنا ننظر إلى الكلمة الواحدة باعتباراتها الصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية. ففي الإنجليزية مثلاً نجد التطابق بين teacher و Jack و Mary كما في الجملتين الآتيتين :

The teacher Jack is coming

The teacher Mary is coming

فعلى الرغم من كون Jack مذكراً و Mary مؤنثة، فإن كلمة teacher متوافقة معهما؛ لأن هذه الكلمة الأخيرة ذات وظيفة جنسية gender مشتركة؛ فإنها تدل على المذكر والمؤنث. ولذلك فالعلاقة بين هذه الكلمة والمذكر والمؤنث علاقة اشتمال وتضمن.

في التطابق بين عنصرين أو أكثر من عناصر التركيب، نقف على صورة من صور التكامل في العلاقات النحوية. ومن الطبيعي أننا نقيس هذا التوافق بمقاييس أهل اللغة أنفسهم. ولا ينبغي أن نفرط في اعتبار التطابق، إذا كان لأبناء اللغة شأن آخر فيه، مثلما لا ينبغي أن نفرط في اعتباره. وقد عرفنا في العربية العدول الذي هو ضرب من الخروج على التوافق ،غير أنه من الضروري أن نتريث في اعتبار كلمة ما في سياق ما، عدولاً عن مسارها التركيبي. فقد يكون لها وجه لا حاجة معه للقول بالعدول. من ذلك مثلاً ما جاء في القرآن الكريم "السماء منفطر به"

(المزمل ١٨). فالسماء هنا ليست مؤنثة، وإنما هي مصدر الفعل: سما يسمو سمواً وسماءً. فليس لنا أن نقول إن في كلمة (السماء) في هذه الآية عدولاً، على اعتبار أن كلمة (السماء) مؤنثة. وقد بالغ بعضهم في الحديث عن العدول، حتى إنك لتحسّ قدراً من التسويغ من الخروج عن القاعدة في حديث هؤلاء. في هذا المقام أستنكر قول أحدهم: "جاءته كتابي" فقال من استدرك عليه: " وهل تقول جاءته كتابي؟ " فردّ عليه بقوله: أليس الكتاب صحيفة؟ هذه الحكاية إن صحت روايتها لا تثبت شاهداً على شيء، بله أن تكون صالحة لتسويغ ما يقع فيه أحدنا من زلة لسان، حين تسبق منه سابقة يرسل بها قولاً لم يكن يريده. وهذه القصة لا جرم من هذا القبيل.

٢. تكامل وظائف التراكيب

من السمات العامة للتراكيب النحوية في اللغات الإنسانية أنها غير محدودة infinite. وهذا هو الذي يجعل اللغة ذات طابع إبداعي، يتكرر بمقتضاه إنتاج ما لا حصر له من الجمل. ويمكنك أن تقف على حقيقة هذه الفكرة، إذا عرفت أن الجملة الواحدة يمكن أن تتسع لتكون نصاً. ومع أن تشومسكي عندما كان يتحدث عن الطابع الإنتاجي غير المحدود للتراكيب، لم يكن يفكر في مسألة "الجملة النص"، فإنني أقدم هذه المسألة لاستثارة اهتمام القارئ بأن جملة كهذه " اشتريت أمس كتاباً " يمكن أن تكون نصاً كاملاً؛ إذ يمكنك أن تجعل هذه الجملة نصاً كاملاً فتقول: "اشتريت أمس كتاباً طرح في الأسواق حديثاً، حول النظرية النسبية، يفسر فيه مؤلفه كثيراً من جوانب هذه النظرية، تفسيراً يوضح معالمها الرئيسة، ويقرب المفاهيم الغامضة، بحيث يستطيع القارئ العادي، أو المثقف بثقافة علمية يسيرة، أن يقف على حقيقة هذه المفاهيم، وصلتها بالقوانين الكونية والفيريائية التي نشاهد آثارها في حياتنا العملية كثيراً ".

وعلى ذلك، فإن الوظيفة الرئيسة للتركيب النحوي، أنه مؤهل للاتساع إلى ما لا حصر له من التراكيب. ومثل ذلك يقـال عن التركيب

الواحد الذي ينتج تراكيب كثيرة، بزيادة كلمة في كل تركيب. ولننظر في الجملة السابقة التي سميناها "الجملة النص" وكيف يمكن توليد جمل كثيرة منها:

اشتريت أمس كتاباً

اشتريت أمس الأحد كتابا

اشتريت مساء أمس الأحد كتابا جديداً

اشتريت مساء أمس الأحد كتاباً جديدا في اللسانيات

اشتريت مساء أمس الأحد كتابا جديدا جدا في اللسانيات

اشتريت مساء أمس الأحد كتابا جديدا جدا في اللسانيات الحديثة

وهكذا ....

هذا هو الذي يجعل التراكيب غير نهائية infinite فيمكنك أن تعبر عن المعنى الواحد بما لا يحصى من التراكيب، وحتى أوضح هذه المسألة أقول: لو أن معلماً واحداً يعلم علماً قواعده محفوظة وقليلة نسبياً، سنوات طويلة، وأردنا أن نعرف مقدار ما عبّر به من تراكيب عن المعاني، كيف كان يعبّر في كل مرة، في هذه المدة الطويلة، عن معنى واحد، لما وجدناه يستنفد إلا نسبة ضئيلة مما يمكن أن يعبّر به عن المعنى نفسه.

ينبغي أن ينظر إلى التراكيب التي تنتجها الأساليب النحوية المختلفة، باعتبار تكامل بعضها مع بعض، لا باعتبار أن كل واحد منها أسلوب مستقل بذاته. في بيان ذلك أقول إن ثمة تكاملاً يجري بين الجملة الأساس والجمل الأخرى التي تتفرع منها لإحداث أسلوب أو مجموعة من الأساليب الجديدة. والجملة الأساس -وأسميها في الإنجليزية fundamental sentence-، ليست هي الجملة التي سماها تشومسكي

Kernel sentence [1]. الجملة الأساس هـي القاعـدة التي يشتق منها أسلوب أو مجموعة من الأساليب كهذه الجملة: "العلوم اللسانية كثيرة". فمن هذه الجملة يشتق التوكيد بـ "إنّ وأنّ والقسم". وأسلوب الرجاء "عسى أن تكون العلوم اللسانية كثيرة". وأسلوب التمني "ليت العلوم اللسانية كثيرة"، وأساليب النفي، والتعجب، والكينونة الماضوية "كانت العلوم اللسانية كثيرة". والديمومة والاستمرار بما زال وقبيلها، والتقريب بكأنّ وكأنّما، والعطف والتوكيد، والبدل، والنعت،وغير تلك من الأساليب.

إذا نظرنا في أحد هذه الأساليب، وليكن أسلوب التوكيد، فسنجد أن أنماطه كلها يتكامل بعضها مع بعض، فكل واحد من هذه الأساليب يؤدي وظيفة تتكامل مع الوظائف الأخرى التي تؤديها الأساليب الأخرى. ويتبين لك ذلك إذا نظرت في الجملة الأساس، وكيف تنمو وتتطور في كل أسلوب. لننظر في الجملة الأساس: "الحضارة العربية عريقة". تتحول هذه الجملة غير المؤكدة إلى جملة مؤكدة إذا دخلت عليها "إن". والأصل أن هذا الأسلوب من التأكيد لم يكن العرب يستعملونه في ما لا يحتاجون إليه. فما كانوا يؤكدون بها كل جملة كما نفعل الآن، ونحن نعلم النحو.

وتظهر الحاجة إلى هذه الدرجة من التوكيد في مواقف معينة، منها أن يكون المخاطب (بفتح الطاء) على غير معرفة بالوصف أو الحكم، كأن يكون جاهلاً به، أو غافلاً عنه، أو لا يعلمه. في مثل هذا الموقف يقال للمخاطب: "إن الحضارة العربية عريقة ".

وقد يكون الكلام في حكم الجواب لسؤال واقع حكماً أو تقديراً، ويظهر لك هذا واضحاً من دعاء نوح عليه السلام: "قال رب إني دعوت قومي ليلاً ونهاراً" (نوح٥) فإنه عندما اشتكى قومه إلى الله، قدّم بين يدي شكواه ما يمكن أن يكون جواباً لسؤال مقدّر: ولماذا تشكوهم؟

---

(١) انظر :

Noam Chomsky. Aspects of the Theory of Syntax. The MIT Press, 1982.p.18

وقد تظهر الحاجة إلى هذه الدرجة من التوكيد، عند الإفصاح عن شدة التصاق الصفة بالموصوف، والحكم بالمحكوم له والمسند بالمسند إليه. وهذا في القرآن الكريم كثير، ومنه: "إن الله سميع عليم" و "إن الله عليم حكيم" و "إن الله غفور رحيم". ومنه قول إبراهيم عليه السلام عن الأصنام "رب إنهن أضللن كثيراً من الناس" (إبراهيم ٣٦). فهو هنا يريد أن يبين شدة التصاق الإضلال بالأصنام، ولا يريد أن الإضلال مجهول أو غير معلوم.

عند هذا الحد تقف وظيفة هذه الدرجة من التأكيد ب (إن). وتأتي درجة أعلى لتتكامل معها، وهي اقتران خبر (إن) باللام. وقد كان العرب يستعملون هذا النمط من التوكيد في سياقات معينة، منها حصر الموصوف في صفة أو فئة، كما في قوله تعالى "وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم" (الأنعام ١١٩)، وقوله "وإن كثيراً من الناس لفاسقون" (المائدة ٤٩)، وقوله "وما اعتدينا إنا إذن لمن الظالمين" (المائدة ١٠٧) وغير ذلك كثير. وإنما يرد هذا السياق في المقام الذي يكون فيه الحكم أو الوصف، في محل ينبغي أن يكون الأمر على خلافه. فالآية الأولى "وإن كثيراً ليضلون بأهوائهم بغير علم "، تشير إلى واقع ينبغي أن يكون الأمر على خلافه؛ إذ الأصل أن يكون أكثر الناس على نقيض ذلك تماماً، والأصل ألاّ يكون أكثر الناس فاسقين، والواقع خلاف الأصل ،وهذا هو المفهوم من الآية الثانية. ويرد هذا السياق كذلك في مقام تريد أن تحصر فيه الفعل في نتيجة معينة، كما واضح من الآية الكريمة " وما اعتدينا إنا إذن لمن الآثمين "؛ إذ إن العدوان لا يؤدي إلا إلى الإثم، والإثم فقط.

أما إذا كان الحكم محل شك أو خوف أو إنكار، كان التأكيد بالقسم درجة ضرورية؛ لإزالة الشك أو الخوف أو الإنكار، كما في قوله تعالى "والضحى، والليل إذا سجى، ما ودعك ربك وما قلى" (الضحى ١-٣) فالقسم هنا من أجل إزالة خوف من قلب الرسول الكريم، من أن يكون الله قد تخلى عنه في أيام فترة الوحي، أي انقطاعه عنه مدة.

وإذا نظرنا في أساليب النفي المتعددة في العربية، وغيرها من اللغات، وجدنا هذه الأساليب على قدر من التكامل كبير. ولولا هذا التكامل لما كنا نجد النفي في الفرنسية مكوناً من أداتين هما ne و pas، تتخذ كل منهما موقعاً كما في: je ne connais pas "لا أنكر". ولما كان النفي من الأساليب الشائعة في اللغات جميعاً، فقد تعددت أنماطه على المستويات المعجمية والصرفية والتركيبية والدلالية. فعلى المستوى المعجمي نجد كثيراً من اللغات قد ابتدعت لها كلمات للدلالة على النفي من هذه الكلمات في العربية كلمة (غير، ودون، وضد، ونقيض، ونفي، وليس، ولا، وما، وإنْ، ولات)، كقولك هذا غير ذاك؛ أي أنه ليس هو إياه. ومثل قولك هو دون ذلك؛ أي أنه ليس مثله، ومثل: الحسن ضد القبح؛ أي أنه ليس هو إياه، ومثله أيضاً: العدل ضد الظلم ونقيضه، وبالعدل ينتفي الظلم إلى آخر ذلك مما هو من بابه.

وعلى المستوى الصرفي، ابتدعت الإنجليزية عدداً من السوابق واللواحق للدلالة على النفي، ومنها [in] كما فيincomplete "غير مكتمل"، و [de] كما في defective "ناقص"، و[non] كما في nonentity "إمّعة" و [ir] كما في irregular "غير منتظم" و [il] كما في illegal "غير قانوني".

وعلى المستوى التركيبي ابتدعت اللغات أنماطاً كثيرة للنفي، منها أسلوب التمني كما في: "ليت لي مالاً فأنفقه". والنفي في هذه الجملة مركب؛ فالجملة تعني أولاً أنه ليس لي مال،وتعني ثانياً أنني لم أنفق. ولكن عدم الإنفاق هنا نتيجة منطوقة لسبب منطوق. ومن أنماط النفي في الإنجليزية قولهم I should have done that، فالجملة تعني أن الفاعل يقرر أنه كان عليه أن يفعل ذلك، الذي لم يكن قد فعله.

٣- تكامل الوظائف الإعرابية

تتكامل الوظائف الإعرابية والتركيبية في العربية، وكذلك في سائر اللغات المعربة. وهذا دليل على أن الإعراب ليس مجرد حركات، إنه إلى جانب ذلك ذو وظائف كثيرة. فالتوافق والتخالف من الوظائف التي يؤديها الإعراب في العربية، وإنما يحدث التكامل بوجود التوافق والتخالف معاً ومن الطرائف التي ينبغي أن ننتبه إليها في هذه المسألة أن التوافق في المرجعيات يقابله توافق في الإعرابه وأن التخالف في هذه المرجعيات يمثله تخالف في الإعراب كذلك. وبيان ذلك أنك إذ ترى الفاعل غير المفعول، كانت حركة أحدهما مخالفة لحركة الآخر. وأنك إذ ترى الصفة راسخة في صاحبها، كانت حركة إعراب الصفة مطابقة لحركة إعراب الموصوف. وأن البدل لما كان هو المبدل منه، أو بعضه، أو ما يشتمل عليه من صفات، كانت حركتهما متطابقة. ولما كان المتعاطفان (المعطوف والمعطوف عليه) يشتركان في قضية أو حدث أو نسبة أو غير ذلك، كانت حركتهما واحدة. وأن المبتدأ لما كان هو محل الخبر، وهو الذي يُسند إليه الخبر، كانت حركتهما واحدة كذلك.

وفي المقابل، فإن الحال هيئة عارضة غير لاصقة بصاحبها بصورة دائمة. لذلك كانت حركة إعراب الحال مخالفة لحركة صاحب الحال مرفوعاً ومجروراً. ولما كان المستثنى مخالفاً في الحكم لما استثني منه كانت حركة كل واحد منهما مخالفة للأخرى، إلا عندما يكون المستثنى منه منصوباً، فساعتئذ يشترك المستثنى والمستثنى منه في النصب.

ومن طرائف التكامل في الوظائف الإعرابية، ثنائية البناء والإعراب في العربية. وهي في نظري ثنائية عجيبة مثيرة. فإذا نظرنا في المبنيات كلها وجدنا فيها جميعاً قسطاً من الإبهام. ولذلك تجدنا نحسّ بهذا الإبهام ونحن نقول: "هذا" أو "هذه". فيدفعنا هذا الإحساس إلى إزالة الإبهام باستعمال الإشارة باليد أو الإصبع. وإذا نظرت في أسماء الشرط وجدتها مبهمات كذلك. فإذا وقفت قليلاً عند عبارة كهذه: "أيّ كتاب تقرأ أقرأ" أو

هذه: "أيَّ مسؤول تقابلْ أقابلْ" وجدت الإبهام قد زال بالتعيين. فما وقع عليه الاختيار من كتب لم يَعُد مبهما. وما اختير من المسؤولين للمقابلة ليس مبهما كذلك. لهذا كله كان اسم الشرط "أيّ" معربا في مثل هذين الاستعمالين. فإعرابه نتيجة لزوال الإبهام عنه. ولو كان شأنه كشأن سائر أسماء الشرط لظل مبنياً. فالبناء في رأينا صورة من صور التطابق والتكامل بين الألفاظ المبنية، وبين كونها مبهمات. فإذا انعدم الإبهام كالذي رأيناه في اسم الشرط (أيّ) أصبح معرباً. وهذه صورة من صور الذكاء في التعامل مع الألفاظ ودلالاتها. وحسبك أنهم سمّوا الإعراب إعراباً؛ ليكون دالاً على الإفصاح، وأنهم سموا البناء بناء؛ ليكون دالاً على الإخفاء والإبهام، كما يخفي البناء من في داخله.

وأعجب من هذا، أنهم وجدوا في البناء مظنة الإبهام؛ فعملوا على إزالة الإبهام عن الإبهام. وبيان ذلك في ضميري الرفع المنفصلين (أنتَ، وأنتِ)، ففرقوا بينهما بالفتحة التي تخص المخاطب المفرد المذكر، والكسرة التي تخص المخاطبة المفردة المذكرة. ولولا ذلك لظل الضمير (أنت) - من غير فتحة ولا كسرة – دالاً دلالة موهمة على التذكير والتأنيث معاً. وهذا التفريق ينطبق على التاء التي هي ضمير رفع متحرك متصل، كما في: (جئتُ، وجئتَ، وجئتِ). فلما كان من شأن هذه التاء، إذا لم تحرك بعلامة فارقة، أن تكون دالة دلالة موهمة على المتكلم، والمخاطب المفرد، والمخاطبة المفردة، حركوا كل واحدة منها بما يزيل اللبس والإبهام. وهي صورة ذكية من صور تكامل المبنيات بعضها مع بعض.

الروابط في اللغة دوالٌ على علاقات نحوية، يتمثل فيها التكامل بين عناصر التركيب. وتعمل هذه الروابط على توجيه حركة تلك العناصر. ولا يكون هذا التكامل توافقيا بالضرورة، فقد يكون التكامل بالتخالف كما يكون بالتوافق. ولنأخذ حروف العطف مثالاً لذلك. فمنها ما يؤدي علاقات نحوية توافقية، ومنها ما يؤدي علاقات تخالفية. ولننظر في العلاقات التي تخدمها مجموعة من هذه الحروف. أما الواو فإن الشائع المتداول أنها تدل على مطلق الجمع. يصح هذا في مثل: جاء زيد وعمرو. ولكن مطلق

الجمع لا يصلح معنى للواو في مثل: "الإيمان يزيد وينقص". الواو – هنا – تفصل بين المتناقضين، وتحول دون اجتماعهما. فهي تمثل عدم الاستقرار على حالة، وعدم الثبوت على أحد هذين المتناقضين.

وإذا نظرنا في الجملة الآتية: تزوج محمد وأنجب توءمين؛ فإن الواو هنا لا تشير إلى مطلق الجمع. ذلك أن القائل يرمي إلى بيان العلاقة بين السبب والنتيجة، وترتيب ثانيهما على أولهما. وتعمل الواو على أداء هذا المعنى. وأما الواو في مثل: "في الحديقة أزهار وأزهار". فإنها تحول بين أن تكون الكلمة (أزهار) الثانية تكراراً للأولى. وبذلك تجعل الواو الكلمة الواحدة المكررة هنا كلمتين مختلفتين؛ أي أن كلمة (الأزهار) الأولى تشير إلى أصناف من الأزهار، وأن الثانية تشير إلى أصناف أخرى منها؛ كأن القائل يقول: في الحديقة أصناف وأصناف من الأزهار. وهذا يعني في التحليل الأخير، أن الواو في الجملة الأخيرة هذه، أقامت علاقة تخالفية بين الأزهار الأولى والثانية، وأن التكامل يكون بالتخالف كما يكون بالتماثل.

أما الحروف (أو، وبل، ولا، ولكن) فإنها في المقام الأول تحدث تخالفاً بين المعطوف والمعطوف عليه، وتجعل اتجاه كل واحد منهما مخالفاً لاتجاه الآخر. فإذا نظرنا في الجملة الآتية: "اشتر هذا البيت أو ذاك" وجدنا حرف العطف (أو) دالاً على نفي اجتماع المعطوف والمعطوف عليه، فالتخيير يعني عدم الموافقة على اجتماعهما. وبذلك فإن حركة عنصري العطف تسير في اتجاهين مختلفين. ولكن هذه الحركة تسير في اتجاه واحد فقط عندما تكون (بل) في جملة كهذه: "ما قرأت كتاباً بل جريدة". فإثبات القراءة يسير باتجاه واحد هو المعطوف عليه (جريدة). وهذه الجملة تتضمن المعاني الآتية: ١. إن المستمع يظن أن المتكلم قد قرأ كتاباً ٢. المتكلم ينفي هذا الظن ٣. المتكلم قد قرأ جريدة.

وإذا نظرنا في الجملة الآتية: "جاء زيد لا عمرو"، وجدناها تسير في اتجاه مخالف تماماً لاتجاه الجملة: "ما جاء زيد بل عمرو"، فهذه

الأخيرة تسير حركتها باتجاه المعطوف (عمرو). أما الجملة الأولى: "جاء زيد لا عمرو" فإن حركتها تسير باتجاه المعطوف عليه وهو زيد. وتكون المعاني الآتية متضمنة في هذه الجملة: ١. إثبات المجيء لزيد ٢. لم يكن السامع يعرف بمجيء زيد ٣. كان السامع يظن أن الذي جاء هو عمرو، على كل حال، فإن النمطين السابقين يتكاملان لأداء معنيين مختلفين بسبب وجود حرفين مختلفين. هذا القدر من الأداء الذي تختلف صور تعبيره في التركيب، إنما يكون بسبب العلاقات التوافقية والتخالفية التي تؤديها حروف العطف.

تظهر صور التوافق والتخالف في التراكيب العربية على نحو واضح في تراكيب العدد. أما التوافق فكما في: رجل واحد، وامرأة واحدة. وكما في: أحد عشر كتاباً، فإن التوافق في تذكير العناصر الثلاثة (أحد، عشر، كتاباً) واضح. ويظهر التوافق في تأنيث العناصر الثلاثة (إحدى، عشرة، غرفة). وأما التوافق والتخالف فيظهر في العدد من (ثلاثة عشر إلى تسعة عشر)، كما في: تسعة عشر كتاباً، وتسع عشرة قصة. فإذا رمزنا إلى المذكر بالرمز (أ)، وإلى المؤنث بالرمز (ب)، ظهر لنا التوافق والتخالف وتكاملهما في أساليب العدد، على النحو الذي يظهر في المخطط ذي المجموعات الثلاث الآتية، وكل مجموعة منها مزدوجة، للإمعان في البيان والتوضيح.

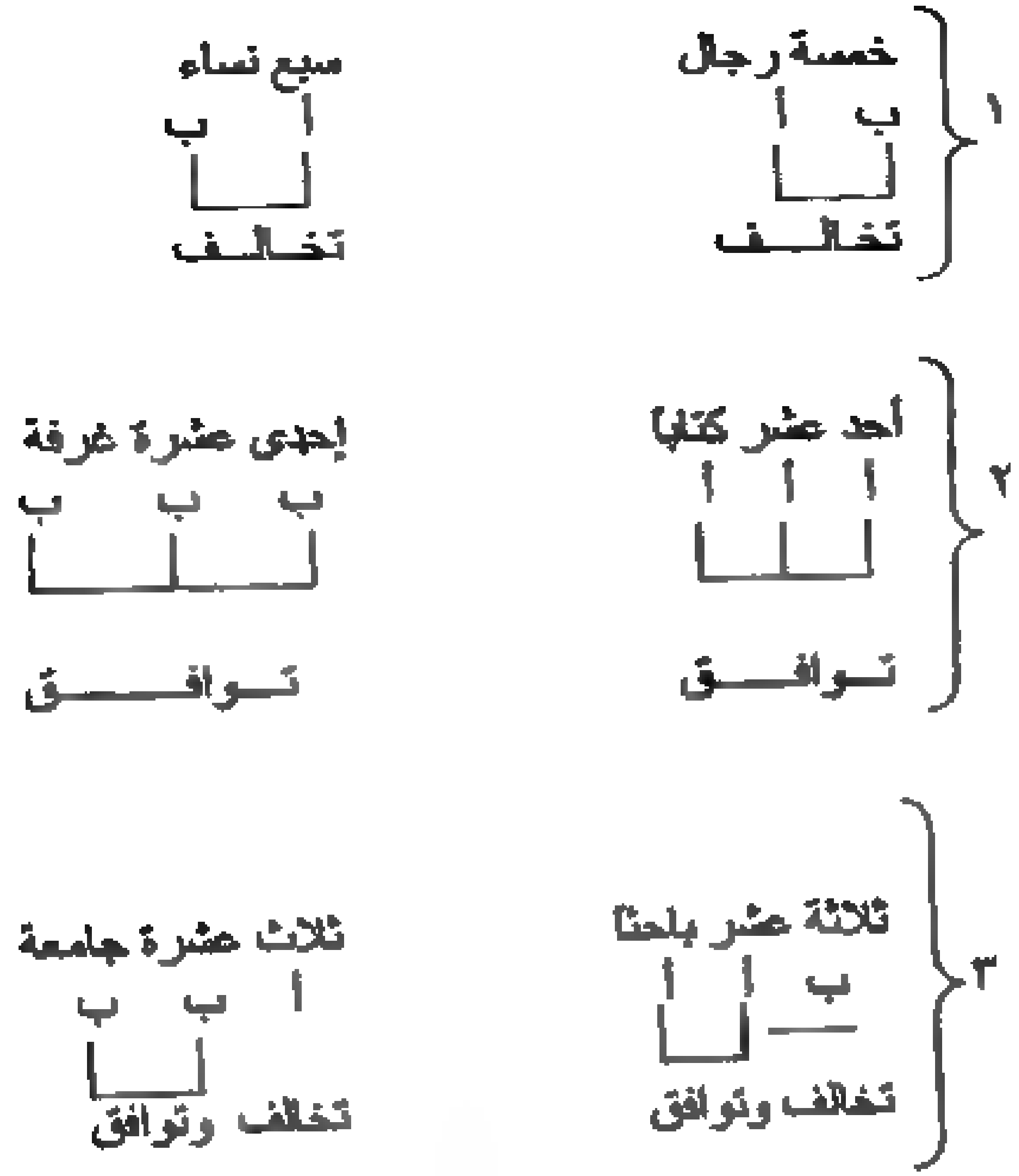

وهكذا، فإن للتكامل جناحين هما التوافق والتخالف، وإن ثانيهما يخدم في تحقيق التكامل كما يخدم أولهما.

يظهر لاسم التفضيل قدر غير يسير من ربط أجزاء التركيب بعضها ببعض،على قاعدة واسعة من التماثل والتخالف اللذين يؤديان إلى التكامل ،المعروف أن الأصل في اسم التفضيل أنه يجمع المفضل والمفضل عليه، أو الأفضل والمفضول على ما يتفاضلان فيه، فقولك: "العلم مع العمل خير من العلم بلا عمل "، يعني أنك تفاضل بين حالتين من حالات

العلم، وأنه في الوقت نفسه تجمعهما على ما يتفاضلان فيه، وهو هنا اقتران العلم بالعمل. إن حركة عناصر التركيب تسير في اتجاهين، ففي الوقت الذي تسير فيه حركة التفضيل من اليسار إلى اليمين، فإنها تسير كذلك من اليمين إلى اليسار، لتجعل المفضول مشتركاً مع الأفضل في كونهما خيراً. وما تتضمنه هذه العبارة -وما كان من بابها - من المعاني، يمكن تلخيصه في الأمور الآتية: ١. المخاطب (بفتح الطاء) على علم بأن في المفضول خيراً، أي أنه يعرف أن ثمة خيراً في العلم بما عمل ٢. لكنه ليس على علم، أو يقين، بأن ثمة شيئاً آخر أفضل منه ٣. ثمة اختلاف بين أمرين، يمكن أن يكون اختلافهما صورة اختلاف لوجهتي نظر ٤. الهدف من إنشاء هذه العبارة إزالة ما يمكن أن يكون اختلافاً في الحكم على الأفضل والمفضول.

ولكن اسم التفضيل قد تقتصر حركته على اتجاه واحد، يسير فيه نحو المفضل، ليكون مفضلاً بإطلاق، لا بقيد، يجعله أفضل من مفضول بعينه. في هذه الحال تتغير وظيفة اسم التفضيل، ليؤدي وظيفة الصفة المشبهة، فيكون في البنية الدلالية دالاً عليها، مشيراً إليها. وهذا واضح من عبارة "الله أكبر"، إذ ليس المقصود إقامة مقابلة بين ذات الحق وغيره، وإنما هي الأفضلية المطلقة غير المقيدة.

وفي العربية، كما في لغات أخرى ومنها الإنجليزية، يقوم التفضيل على التدرج الذي هو في العربية درجتان، وفي الإنجليزية ثلاث. أما في العربية فنقول: أكبر والأكبر (والكبرى للمؤنثة)، وأعظم والأعظم (والعظمى للمؤنثة). وأما في الإنجليزية فيقولون: better - best- the best. ويستعملون أحياناً كلمة أخرى للدلالة على التفوق والتميز،وهي كلمة super فيقولون super star و super market . ولكن التفضيل يخرج هنا عن كونه تفضيلاً ليكون وصفاً، بل هو في مثل super market اسم لا وصف.

تقسم التراكيب – باعتبار محوريتها قسمين، فقسم منها يسمى التراكيب الرئيسة، وهو الذي تكون الجمل فيه محوراً أساسياً، وليست

بحاجة إلى غيرها من التراكيب لتؤدي معنى مفيداً. وقسم يدعى التراكيب الثانوية، وبعضهم يسميها التراكيب المقيّدة. وأخالف هذه التسمية؛ لأن من التراكيب الثانوية ما يمكن أن تسميه المقيّدة (بصيغة اسم المفعول)، ومنها ما يمكن أن نسميه المقيِّدة (بصفة اسم الفاعل). وسنركز على العلاقات التي تكون بين التركيب الرئيس والتركيب الثانوي، والتكامل الذي تؤديه هذه العلاقات.

ومن أجل أن أوضح الفرق بين كون التركيب مقيَّداً (باسم المفعول)، ومقيِّدا (باسم الفاعل)، أشير إلى أسلوب الاختصاص في التركيب الآتي: "نحن – العرب – أصحاب حضارة". يعد بعض اللغويين المركب (العرب) مساوياً للمركب (أخصّ العرب). والصيغة المنطوقة من الاختصاص، لا تقوم وحدها، فهي لذلك مقيدة بـ (اسم مفعول). وعليه، تكون حركة الدلالة في التركيب متجهة من اليمين إلى اليسار. هكذا:

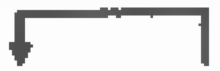

نحن - العرب- أصحاب حضارة

لأن العام وهو (نحن) يقيد الخاص (العرب)، فكأنك قلت: "نحن أصحاب حضارة".

والحق أن ضمير الجماعة (نحن) عام ضمير محدد. ويأتي مركب الاختصاص (العرب) ليقيد العام. وبذلك يكون هذا المركب مقيداً (بصيغة اسم الفاعل)، وتكون حركة الدلالة في التركيب متجهة من اليسار إلى اليمين هكذا:

نحن - العرب- أصحاب حضارة

وما كان ذلك إلا بسبب أن مركب الاختصاص قد أخرج العموم من عمومه وقيده، فهو لذلك مركب مقيد (باسم الفاعل). فكأنك قلت: "العرب أصحاب حضارة".

ومن الأساليب التي تظهر فيها الجمل والتراكيب مقيّدةً (باسم الفاعل) أسلوب الاستثناء، وحسبك أن تنظر في الجملة الآتية: "حضر المدعوّون إلا زيداً"، فوجود المستثنى جعل الفاعل (المستثنى منه) مقيداً، وتقييده يخرجه عن الإطلاق والعموم الذي يحمله، فعبارة "إلا زيداً" قيدت المستثنى منه. وعلى ذلك تكون هذه العبارة مقيّدة (باسم الفاعل)، لا مقيّدة (باسم المفعول). والفرق بين هذا الأسلوب والذي قبله – من حيث اتجاه الحركة – كبير. فيمكنك أن تلمس توجهاً واحداً للحركة في أسلوب الاختصاص، من اليمين إلى اليسار فقط، أو من اليسار إلى اليمين فقط.

ولكنك في أسلوب الاستثناء تريد أن تثبت القضيتين اللتين يحتويهما التركيب معاً، فأنت تريد إثبات حضور المدعوين، وتريد في الوقت نفسه أن تستثني زيداً من الحضور. وبذلك تكون الحركة على النحو الآتي:

وعلى الرغم من كون زيد مستثنى منصوباً، فإنه في الدلالة فاعل، وبذلك يكون لدينا فاعلان أولهما: المدعوون، وهو فاعل إعراباً ودلالة، وثانيهما (زيد) فإنه فاعل عدم الحضور. هذا من جهة الدلالة لا من جهة الإعراب. وبمقتضى هذا الفهم تكون حركة التركيب باتجاه الفعل نحو (المدعوون) أولاً، وباتجاه (إلا زيداً) ثانياً. ويكون الاتجاه الثاني هكذا:

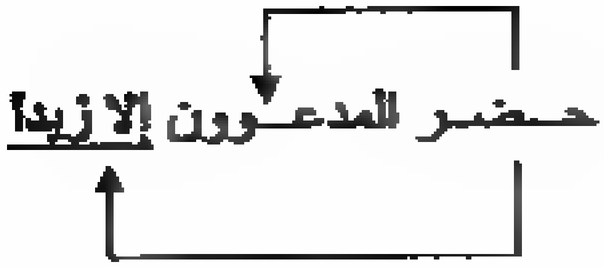

وتكون الجملة الدالة على الفاعلية السالبة، مؤلفة من موجب هو الفعل (حضر)، وسالب هو (إلا)، فيصبح سلب الموجب سالباً، ويكون المعنى (ما حضر زيد).

قد تختلف هذه العلاقة التي تجمع بين الموجب أولاً، والسالب ثانياً، بحيث يصبح السالب أولاً، والموجب ثانياً، وذلك كما في الاستثناء المفرغ في: لم يحضر إلا زيدٌ، وذلك كما هو مبين في ما هو آت:

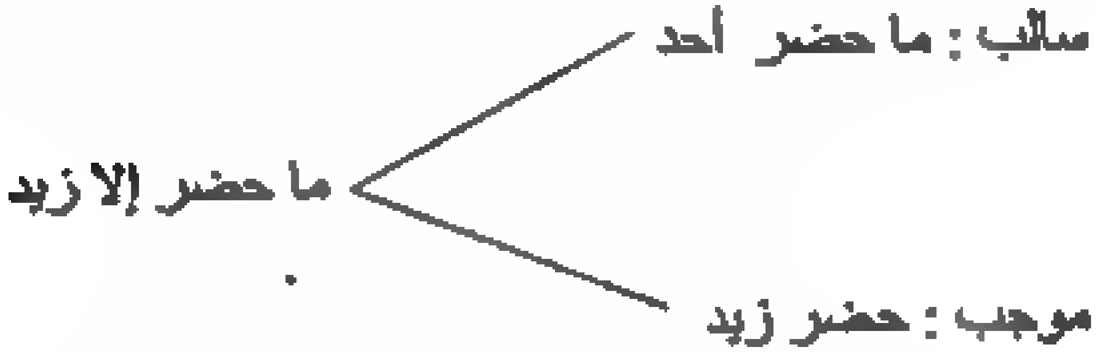

ويظل اتجاه حركة التركيب مزدوجاً، لأن القائل يريد إثبات القضيتين معاً، فهو يخبر عن عدم المجيء واقعاً، ويخبر عن المجيء واقعاً، وذلك كما هو مبين في ما هو آت:

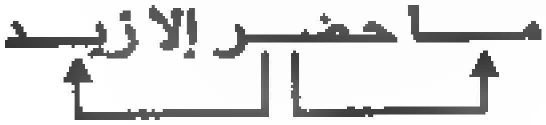

٤. تكامل النحو والدلالة

مما لا شك فيه أن التكامل بين النحو والدلالة مطلب لساني يقتضيه منطق اللغة أولاً، وفهم هذا المنطق ثانياً، من أجل الوقوف على حقيقته وتيسير تعلّم اللغة وتعليمها ثالثاً. ويحدث أحياناً أن التركيز على أحد جناحي اللغة (النحو والدلالة) هو الذي يسيطر على توجه أحد العلماء أو مجموعة منهم أو منهج من المناهج اللسانية. وينجم عن ذلك عدم توازن في النظر اللساني، الأمر الذي يجعل إمكان فهم اللغة فهماً شاملاً متكاملاً، على قدر غير محدود من الصعوبة والمشقة.

في الدرس اللساني الغربي مرّت تجربة التكامل بين النحو والدلالة بعوائق كثيرة، اصطنعها النظر اللغوي الذي كان التقليديون - وبعض من جاء بعدهم من اللسانيين - يتمثلونه. أما التقليديون فقد كان تصوّرهم للغة تصوراً جزئياً تعليمياً، يتم فيه تعلم الصواب وتعليمه بمعيارية قاطعة، دون النظر إلى المعنى الذي يترك للمتعلم تقديره. ولم يكن النحويون التقليديون في اللغات الغربية بعامة، يتحدثون عن المعاني باعتبارها أساساً في بناء التراكيب توليداً وتحويلاً، تعلماً وتعليماً. ولهذا، فإن بعض اللغويين المجدّدين من أمثال فرديناند دي سوسير، وأوتو يسبرسن بدأوا يركزون على المعنى في التحليل اللغوي. أما سوسير فإنه يجعل النظر إلى الدالّ والمدلول أساساً في فهم اللغة. وأما يسبرسن فقد كان في كتابيه The Philosophy of Grammar وEssentials of English Grammar يشير إلى المعاني المختلفة التي تنتجها التراكيب المختلفة.

وعلى الرغم من أن المدارس اللسانية التي جاءت على أعقاب المدرسة التقليدية، كانت قادرة على أن تخطو خطوات جيدة نحو التركيز على المعنى، فإن بعضها وقع في ما وقع فيه التقليديون. فقد اتجه بلومفليد إلى تجاهل دراسة المعنى، وجعل تحليل المعنى ودراسته الجانب

الأضعف في دراسة اللغة[٢]، على اعتبار أن المعنى ليس شيئاً من الواقع، بل هو نوع من الربط الدائم المختزن في الدماغ. وهو ليس صورة واحدة محددة للشيء الواحد في ذهن الشخص الواحد، فكيف يمكن أن تكون محدودة في أذهان من لا يُحصَوْن كثرة من الناطقين باللغة ؟

فدلالة كلمة (الكرسي) على الشيء الذي نسميه كرسياً دلالة عامة، تتجاوز صفاتها التفصيلية كاللون، والحجم، والمادة التي صنع منها الكرسي. إن هذا اللفظ يطلق على كل ما يدعى كرسياً على ما بينها من خلافات واضحة. ولذلك فإن النظر إلى المعنى لا طائل تحته، هذا هو رأي بلومفيلد.

ويذهب بلومفيلد وكل من تتلمذوا له، أو كانوا من مدرسته،في أمريكا بخاصة، وسائر دول العالم بعامة، إلى أن الجملة أصوات وكلمات تجتمع على نحو معين اختاره أبناء اللغة، للتعامل مع الموجودات في الحياة الاجتماعية، بما تقتضيه تصوراتهم لها.

وتؤكد مدرسة بلومفيلد ضرورة فصل دراسة اللغة فصلاً تاماً، عن العوامل التي يرونها خارجة عنها. لهذا، فإن اللغوي مطالب بألا يخلط بين المفاهيم المتداولة في علم النفس،والاجتماع، وغيرهما بالمفاهيم اللغوية. ذلك أن إقحام أيٍّ من هذه المفاهيم على دراسة اللغة، يجعل الدراسة خارجة عن اللغة جملة وتفصيلا؟

ولا شك أن الذي ذهب إليه بلومفيلد والوصفيون الذين ينتمون إلى مدرسته، فيه قدر من المغالطة. أما أن المعنى ليس شيئاً من الواقع فهو خلاف الواقع تماماً، إذ إن المعنى هو صورة الواقع مختزنة في الدماغ. وأما أن اللغة لا تمثل تباين الموجودات، فهذا مردّه إلى أن اللغة قادرة

---

(٢) انظر : John Lyons. Noam Chomsky . N.Y. . The Viking Press , 1970 . p032

على أن تتجاوز الجزئيات لتجعل لها صورة كلية متكاملة. وهذا جزء من دينامية اللغة وحيويتها.

وأما الاحتجاج بالاختلاف بين مفردات الشيء الواحد في بعض جزئياته كاللون والشكل، فهذا احتجاج لا يؤدي إلى فائدة. والدليل على ذلك أن اختلاف لون كرسي عن آخر، لا يخرج أحدهما عن كونه كرسياً. كما أن إثبات لون دون آخر لا يجعل الكرسي شيئاً آخر، أكثر من كونه كرسياً. وأما حرص بلومفيلد، ومن تبعه من الوصفيين التركيبيين، على عزل الظاهرة اللغوية - عند دراستها - عن العلوم التي لها صلة باللغة، فقد جرّد اللغة من أنظار متكاملة. إن لكل علم من العلوم التي لها صلة باللغة رؤية خاصة مميزة. واعتبار كل نظرة عند دراسة اللغة تجعل البحث اللغوي متكاملاً. فلعلم النفس مثلاً مقولات ناجمة عن رؤى تخصصية للمعنى وللغة. واعتبار هذه الرؤى على قدر كبير من الأهمية.

وأما أن اللغة ليست إلا خطاً أفقياً من الكلمات، ففيه تجاوز كبير لحقيقة اللغة. لأن الكلمات وإن كانت كل واحدة تأتي عقب أختها، لا تكون تراكيب بمجرد تصافّ الواحدة منها تلو الأخرى. التراكيب تتكون من كلمات بينها روابط وصلات. وهذه الصلات والروابط ضروب من المعاني، فإذا سميناها (المعاني النحوية) كما فعل غيرنا، فهي كذلك. وإذا سميناها علاقات فهي كذلك، وإنها لمعانٍ فوق ذلك كله.

كل هذه الأمور أدت إلى أن تتخلف دراسة المعنى تخلفاً واضحاً على أيدي الوصفيين التركيبيين.

وأما تشومسكي فعلى الرغم من أن نظريته كانت ثورة عارمة على الوصفيين التركيبيين، فإن بدايات نظريته لم تقدم شيئاً ذا بال لتطوير دراسة المعنى. فقد كانت نظريته في البداية موجهة إلى دراسة التراكيب اللغوية باعتبارها تراكيب حسب. وقد تبنى الفكرة القائلة إن الجانب الصوتي من اللغة، وكذلك التركيبي، ينبغي أن يوصف كل منهما باعتبار أنه

جانب شكلي من اللغة، وأن تكون دراسته دون إشارة إلى المعنى أو تعلق به(٣).

ولكن تشومسكي تحت تأثير الدراسات الناقدة التي قدمها أصحاب اتجاه التوليد الدلالي generative semantics، قد أدخل تعديلات مهمة على نظريته، من حيث الاهتمام بالمعنى والتركيز عليه، وأعاد النظر بمقتضى هذه التعديلات، في البنية العميقة التي كان التوليديون الدلاليون قد انتقدوها انتقاداً حاداً. في هذه المرحلة التي أسقط فيها تشومسكي النظر في البنية العميقة، وبدا توجهه إلى التركيز على المعنى واضحاً جلياً. وكان هذا التركيز واضحاً جلياً في المراحل الأخرى من مراحل تطور النظرية. وما كان ذلك إلا بسبب إحساس تشومسكي أن المعنى فيصل في التفريق بين التراكيب المختلفة، مثلما أن اختلاف بعض مكونات التركيب يؤثر في المعنى.

لا بد أن يكون ماثلاً في أذهاننا أن النحو هو علم دراسة التراكيب. وهذا التعريف الوصفي يجعلنا نفرّق ابتداءً بين أن يكون النحو علم التراكيب أو علم دراسة التراكيب. حين يكون النحو علماً للتراكيب، ففي هذا إيماء بأن المعنى ثانوي لا محوري، وحين يكون علماً لدراسة التراكيب، فإن ذلك يتضمن إيماء بأنه يدرس كل ما له صلة بالتراكيب، وفي مقدمتها المعنى.

في ضوء هذا التفريق، نجد النحو العربي في مراحله التكوينية الأولى، قد جمع التراكيب والدلالة جمعاً لا يمكن تجاهله أو إنكاره. وخير دليل على ذلك كتاب سيبويه. ففي الوقت الذي تجد فيه سيبويه قد ذهب كل مذهب في اعتبار الجانب التركيبي، وهو يقبل تركيباً ويصححه، ويرد آخر ويخطئه، إذا به يردك إلى المعنى، باعتباره حكماً فيصلاً، وكأن المعنى أصل والتركيب تبع له. تجد هذا الذي أحدثك عنه في معظم المواطن

---

(٣) المرجع السابق ص ٣٤ .

التركيبية في الكتاب. وسأقدم مثالاً واحداً على ما أقول، وهو قول سيبويه في باب المدح والذم الذي يفترض فيه أنه نمط محفوظ، وأن الجانب التركيبي في بنائه ملحوظ، يقول سيبويه :"واعلم أنه محال أن تقول: عبدالله نعم الرجل، والرجل غير عبدالله، كما أنه محال أن تقول: عبدالله هو فيها، وهو غيره. واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نِعم صغارهم وكبارهم، إلا أن تقول: قومك نعم الصغار ونعم الكبار، وقومك نعم القوم؛ وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح، كما أنك إذا قلت: عبدالله نعم الرجل، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح، ولم ترد أن تعرّف شيئاً بعينه بالصلاح بعد نِعم "(4).

في هذا النص يقرر سيبويه جملة من الحقائق أذكرها في ما هو آت:

أولاً: على الرغم من أن أحداً لا يجادل في صحة هذا التركيب: "عبدالله نعم الرجل" من الجانب النحوي، والبناء التركيبي، فإن سيبويه يقيّد صحة إقامة التركيب وإنشائه، بصحة الجانب الدلالي؛ إذ ليس لهذا التركيب أي قيمة، ولا لصحة بنائه أي فائدة، إذا لم يكن عبدالله هو المقصود عند إنشاء المدح. هذا النظر في المعنى يجعل صحة التركيب هنا مرتهناً بصحة المعنى وسلامته. وهذا يعني في التحليل الأخير، أن النحو تابع للمعنى؛ فلا بدّ أن يصحّ المعنى ويصح التركيب معاً. وليس في هذا أي تجاهل للتركيب، وإنما القصد من ذلك ربط أحدهما بالآخر. على أن صحة المعنى هي الأساس. ثم يُنظر بعد ذلك في إجراءات إقامة التركيب، على ما استقر عليه الاستعمال على ألسنة العرب الفصحاء.

---

(٤) سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون. القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨ ، ٢/١٧٧ .

ثانياً: لما كان قصد المتكلم أن يمدح القوم كلهم، فقد وجب أن يقول: قومك نعم الصغار ونعم الكبار. فالمخصوص بالمدح هنا القوم كلهم، لا الصغار باعتبارهم صغاراً، ولا الكبار باعتبارهم كباراً، وإنما باعتبارهم

جميعا معاً لا تكوينيا للقوم؛ فهم القوم، والقوم هم جميعا. ولكنك إذا قلت: قومك نعم صغارهم وكبارهم، فكأنك ابتدأت بذكر القوم لا لتخصهم بمدح، بل لتخص فئتين منهم بذلك. وهذا يعني كما لو كنت تستثني القوم مما تخص به صغارهم وكبارهم من مدح.

ثالثاً: إن قول سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نِعم صغارهم وكبارهم " لا يعني مطلقاً أن هذا التركيب غير سائغ نحوياً، وإنما يعني أنه لا يجوز أن يرد في مورد مدح القوم جميعاً. فهو غير جائز دلالةً في حالة واحدة فقط، وهي مدح القوم كلهم. فإنك عندما أردت أن تمدح القوم كلهم، خصصت بالمدح الصغار والكبار منهم. وذلك يناقض المعنى الذي أردت أن توصله إلى المخاطب. والدليل على صحة ما قلته هو أن سيبويه، بعد أن حكم على عدم جواز هذا الاستعمال لأداء هذا المعنى، قال: "ولم ترد أن تعرّف شيئا بعينه بالصلاح بعد نِعْم "، يريد أن قولك: "قومك نعم صغارهم وكبارهم" يجعل هاتين الفئتين دون غيرهما، معرّفتين بالصلاح، أي مخصوصتين به، وليس هو المقصود.

على هذا القدر من تكامل التركيب والمعنى، يسلك سيبويه سبيله في مناقشة الظواهر النحوية في أبواب النحو المختلفة. وعلى هذه السبيل سار النحاة في العصر الذهبي للحضارة العربية الإسلامية. وحتى أبيّن أن النحو كان علم دراسة التركيب، لا علم التراكيب فقط، أشير إلى جانب من الجوانب التي طالما اعتدّت دليلاً على شكلية النحو العربي، وانعدام النظر إلى المعنى فيه. ذلكم الجانب هو الجمل التي لها محل من الإعراب، وتلك التي ليس لها محل من الإعراب. فالنظر إلى الجملة – باعتبارها دالة على كلمة تقبل الإعراب أو لا تقبله – ضرب من الغلو في اعتبار الإعراب الذي

هو إحدى جزئيات النحو. هذا ما يقوله المعترضون على النحو العربي ادعاءً بأن النحو لم يكن يركز إلا على الإعراب والجزئيات المتفرعة عنه. والأمر على خلاف ما يقولونه بالضبط.

عندما ننظر في جملة كهذه: "ناقشت الموضوع وأنا راغب فيه " نجد في جملة الحال: "وأنا راغب فيه " جوانب تركيبية وأخرى دلالية ليس بينهما انفصال. أما الجوانب التركيبية فهي أن شروط تكوين الحال جميعاً قد توافرت في هذه الجملة؛ فصاحب الحال معرفة وهو التاء، والواو الحالية موجودة، وكذلك قبول الجملة الحالية: "أنا راغب فيه" أن يحل محلها كلمة واحدة. وإذا قبلنا أن كلمة (راغباً) ليست إلا حالاً عندما نقول: ناقشت الموضوع راغباً فيه، فليس لنا إلا أن نقبل كون الجملة " أنا راغب فيه" حالاً. هذه كلها جوانب تركيبية خالصة لا شك. لكن من الذي ينكر أن اشتراك "أنا راغب فيه" و "راغباً" في الدلالة على شيء واحد هو المعيار الدلالي الذي يجعلهما حالاً لا شيئاً آخر ؟ أو ليس كل من الجملة الحالية، والكلمة التي يمكن أن تحل محلها، مشتركين في أنهما هيئة أو صفة عارضة غير قارّة في صاحبها ؟ أو ليس هذا هو الحال ؟

قد يقال إن المغالاة إنما كانت في جعل الجملة منصوبة. وهذا أيضا ضرب من المماحكة في الجدل. فإن النصب ليس للجملة، وإنما هو للمحل الذي وقعت فيه، ومحلها محل كلمة في الأصل، وإنما تصبح الكلمة تركيباً؛ لأن النظر يقتضي الانتقال من البسيط إلى المركب، باعتبار سهولة أولهما، وكون ثانيهما مركباً.

وأما الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، فهي صورة أخرى من صور التكامل بين النحو والدلالة. فإذا نظرنا في الجملة المعترضة — تعالى — في قولنا: "يقول الله تعالى" وجدناها غير دالة على هيئة عارضة، ومن أجل ذلك لم يكن المعنى المقصود هو: يقول الله متعالياً. ولذلك اعتدت جملة "تعالى" معترضة؛ من أجل ألاّ تدل على المعنى غير المقصود. لهذا، فإن المعنى في توجيه الجمل التي ليس لها محل من

الإعراب، ليس ضرباً من المغالاة في اعتبار الجانب التركيبي، ولا مبالغة في النظر التفسيري، كما يرى بعض الباحثين.

نحن لا ننكر أنه تقدير، ولكنه تقدير يقتضيه منطق اللغة نفسها، وليس تحكماً ولا اعتسافاً في النظر والتأويل، ولا رياضة عقلية بعيدة عن اللغة. فعندما نقول إن الجملة المعترضة ليس لها محل من الإعراب، فمعنى ذلك أننا ننفي عنها أن تكون عاملاً، وننفي عنها أن تكون معمولاً لغيرها. إنه تصور تفسيري للغة وليس تصوراً افتراضياً. وشتان بين أن يكون التصور تفسيرياً، أو أن يكون تصوراً افتراضياً ليس غير.

[٢] تكامل التحويلات النحوية

قد يظن بعض الباحثين أن التحويلات النحوية هي "النحو التحويلي "، وليس الأمر كذلك بكل تأكيد، إلا أن يكون من قبيل تسمية الكل ببعض أجزائه. وأنا هنا معنيٌ بالحديث عن التحويلات النحوية، باعتبارها من مظاهر النحو التكاملي الذي أسعى إلى تثبيت أركانه، منهجاً في النظر النحوي بخاصة، واللغوي بعامة. وسوف أتناول في الصفحات القادمة دراسة ما أسميه: التحويل بالإضافات , والاستبدال، والدمج، والتحويل المركب. وهذا بيان ذلك:

أولاً: التحويل بالإضافات

١. قاعدة الزيادة: ويرمز لها رياضياً بما يأتي:

أ ←—— أ+ب : ب ⊄ أ

ونصها هو: "(أ) تصبح (أ+ب)، حيث (ب) غير متضمنة في (أ) ". وأمثلتها كثيرة في اللغات؛ إذ تعتمد اللغات على هذه القاعدة في إضافة عنصر جديد إلى الجملة، لم يكن موجوداً فيها من قبل، ولا كان متضمناً في أحد عناصرها. وفي النحو العربي تعدّ كل فضلة زيادة، شريطة ألا تكون متضمنة في أحد عناصر الجملة. وإنّ الحال، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، وله، ومعه، والعطف، من الزيادات التي تنطبق هذه القاعدة عليها.

لكن المفعول به ليس من الزيادة؛ لأنه ليس فضلة؛ إذ هو مما يقتضيه وجود فعل متعدٍ في الجملة. ولا يجوز النظر إلى الفعل اللازم على أنه أصل، وأن الفعل المتعدي فرع، واعتبار المفعول به زائداً على هذا

الأساس؛ إذ إن هذا الاعتبار يعني أن الفعل اللازم هو الأساس، وأن الجملة المكونة من فعل لازم وفاعل هي أساس بناء الجملة العربية. وهذا ليس صحيحا،لا في العربية ولا غيرها.

وينبغي النظر إلى الحال - وهو فضلة – على اعتبار أنه زيادة، حتى لو اقتضى المعنى وجود الحال، كما في قوله تعالى: "لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى" فالمعنى يقتضي وجود الحال هنا من جهة المفهوم الشرعي، وإلا أصبح المعنى نهيا عن أداء الصلاة وهو مستحيل، ونقيض المطلوب. ولكن الجملة من حيث القالب النحوي تمّ معناها بوجود أركانها الثلاثة الأساسية: الفعل، والفاعل، والمفعول به. وحتى نُفرّق بين حال يقتضيه المعنى، وحال لا يقتضيه المعنى، نقول: الأصل في الحال أن يكون فضلة، ما لم يفسد المعنى. وقد تكامل الأصل والزيادة في الآية الكريمة لأداء معنى جديد يصبح فيه الحال وكأنه جزء أساسي في الجملة.

أساليب النفي من الأساليب التي تظهر فيها الزيادة، بمقابلة الجملة المنفية بنظيرتها المثبتة. فأصل النفي إثبات زيدت عليه إحدى أدوات النفي، كما في جملة الإثبات "هذا صحيح" التي تدخل عليها أداة النفي، فتصبح: "هذا غير صحيح"، أو ليس صحيحا، أو ما هذا صحيح (أو صحيحا)، أو إنْ هذا صحيح"، إلى آخر ذلك.

لكن النفي بالضدية المعجمية ليس من التحويل بالزيادة، كما في "هذا خطأ"؛ فهذه الجملة ليست محولة من "هذا صحيح"، فكلتاهما أصل، وكل واحدة منهما قابلة أن تكون محولة بزيادة أداة نفي عليها، فنقول: "ليس هذا خطأ، أو هذا ليس خطأ، أو ما هذا خطأ، إلى آخر ذلك.

٢. قاعدة التوسعة: ويرمز لها رياضياً بما يأتي:

أ ⟵ أ+ب : ب ⊂ أ

ونصّها هو: "(أ) تصبح (أ+ب)، حيث (ب) متضمنة في (أ) "

والفرق بين هذه القاعدة وقاعدة الزيادة، وإن كانتا تشتركان بإضافة عنصر أو أكثر من عناصر التركيب إلى الأصل، أن العنصر المزيد في قاعدة الزيادة لا يكون متضمنا في الجملة الأصل. وفي قاعدة التوسعة يكون العنصر المزيد متضمنا في الجملة الأصل أو أحد عناصرها؛ وذلك كما في جملة التوكيد اللفظي التي تتكرر فيها كلمة أو أكثر من كلمات الجملة الأصل. ومثل ذلك التوكيد المعنوي أيضا؛ فإن التوكيد بالنفس والعين والذات، وجميع، وكلّ، وكلا، وكلتا، يعني توسعة المؤكَّد، فإذا قلت: المدعوّون كلهم حاضرون، فما زدت على أن وسّعت المبتدأ (المدعوّون). وكذلك إذا قلت: "قابلت المسؤول نفسه " فإنك إنما وسّعت المفعول بما أكّدته به. وإذا قلت: أكرمتُ الصديقين كليهما، فما زدت على أن وسّعت المفعول بما أكدته به كذلك. ومن العجيب في (كلا وكلتا) أنهما تعنيان دلالياً التثنية والإفراد معاً؛ فأنت عندما تقول: كلا الكتابين جديد، يظهر لك وجه التثنية في (الكتابين) ووجه الإفراد في (جديد)؛ ليكون المعنى هكذا: كل كتاب – باعتباره أحد هذين الكتابين – جديد.

وفي باب البدل توسعة ظاهرة؛ ذلك أنك عندما تضيف إلى الجملة بدلاً، فإنك إنما تجعل البدل توسعة للمبدل منه. ففي مثل هذه الجملة: "أراد شاعرنا – عرار – أن يبتكر في الشعر بابا جديداً " فإن البدل (عرار) توسعة لكلمة (شاعرنا).

وبعض وجوه الجملة المعترضة توسعة، وبعض وجوهها الأخرى زيادة. ومن التوسعة في الجملة المعترضة قولك: "قال – سبحانه – في محكم كتابه " فإن جملة الاعتراض (سبحانه) توسعة للضمير الدال على لفظ الجلالة.

٣- قاعدة الامتداد: ويرمز لها رياضياً بما يأتي:

أ ⟵ أ + ∞

ونصها هو: تصبح "أ" ممتدة إلى قدر غير محدد.

وأقرب تصوّر لها جملة الموضوع التي تمتد حتى تصبح موضوعاً كاملاً، وقد تحدثت عنها من قبل. وأقدم لها الآن فقرة من كتاب تاريخ الأدب الجغرافي للمستشرق كراتشكوفسكي، يقول: "ذلكم هو ابن بطوطة المشهور، وهو ذلك الرحالة نفسه الذي كانت أسفاره تطالع بالمدارس الثانوية بالبلاد العربية إلى عهد قريب، والذي يرد المثقفون العرب حين التساؤل عنه بابتسامة لا تخلو من بعض الاستخفاف. وهو ذلك الرحالة نفسه الذي لا يستغني عن الرجوع إليه أي باحث يود الخوض في تاريخ الأوردو الذهبي، وآسيا الوسطى، والذي رغماً من هذا تقف رواياته عن الصين والهند في مستوى واحد مع أسفار السندباد وعجائب الهند. ومهما اختلفت الآراء فيه فإن من المستحيل إنكار أنه كان آخر جغرافي عالمي من الناحية العملية "(٥) وأريد أن أنبه هنا إلى أن جملة الموضوع لا بد أن تكون على صلة مباشرة بكل الجمل التي قبلها. فجملة الموضوع في هذه الفقرة هي: "ذلكم هو ابن بطوطة المشهور ". وصلة هذه الجملة بما بعدها تظهر في العود إلى الحديث عن ابن بطوطة في كل جملة لاحقة.

ثانياً: التحويل الاختزالي

١- قاعدة الحذف: ويرمز لها رياضياً بما يأتي:

أ + ب ⟵ أ : ب ⊅ أ

ونصها هو "أ+ب تصبح أ، حيث ب غير متضمنة في أ"

---

(٥) أغناطيوس كراتشكوفسكي. تاريخ الأدب الجغرافي. ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم. (بيروت دار الغرب الإسلامي في ط٢ ،١٩٨٧) . ص٤٥٦

والحذف شائع في اللغات الإنسانية؛ لأنه من آليات التفكير الإنساني، ولذلك يظهر في الكلمات والجمل والأساليب المختلفة. وهو في العربية كثير، ومنه الإيجاز بالحذف كما هو معروف في البلاغة. وفي الأساليب النحوية يشيع الحذف في الموضوعات الآتية: حذف المبتدأ وجوباً وجوازاً، وحذف الخبر وجوبا وجوازا، وحذف المفعول به، وحذف الفعل في أسلوب الاشتغال كما في: "هلاّ أخاك أكرمته" ففي جملة الاشتغال هذه يكون المفعول به "أخاك" منصوباً بفعل محذوف مقدر دلّ عليه ما بعده، وهو "أكرمت". هذا ما يقوله النحاة. وعلى ذلك فالفعل "أكرمت" متصل به الضمير العائد على المفعول به؛ الأمر الذي يعني في المحصّلة النهائية أن في الجملة "أكرمته" عَوْدين، أما أحدهما فعود إحالة يتمثل في الضمير الذي يعود على المفعول به "أخاك"، وأما الآخر فعَود إشارة يتمثل في إشارة الفعل إلى أن الموقع ما زال مشغولاً بقيمة محذوفة، انتصب المفعول من أجلها، مع كونه محذوفاً.

ومن الأساليب التي يحذف الفعل منها: أسلوب الإغراء والتحذير، فالإغراء مثل: "العلمَ والخلقَ" أي الزم العلم والخلق. والتحذير مثل: النارَ النارَ؛ أي احذر النار النار. ومن هذه الأساليب أسلوب الاختصاص الذي يحذف منه الفعل، كما في: "نحن اللسانيين معنيّون باللغات الإنسانية " والتقدير هو: أعني اللسانيين. ومنها أيضاً حذف الفعل مع بقاء المصدر الدال عليه كما في الحديث الشريف: صبراً يا آل ياسر. ومثل ذلك الأسماء المنصوبة دائماً، كما في:أكلتُ، وشربتُ، دون أن تذكر المفعول به اكتفاء بما يدل عليه الفعل.

وقد يتسع الحذف حتى يبلغ أن يكون جملة أو أكثر؛ لكون المحذوف موجوداً في وعي السامع؛ بدليل أنه يقف عليه ويدركه. ومثل ذلك قوله تعالى: "وإني مرسلة إليهم بهدية فناظرة بم يرجع المرسلون، فلما جاء سليمان قال أتمدونن بمال" (النمل ٣٥-٣٦)؛ ففي هاتين الكريمتين ما يمكن تقديره على النحو الآتي: فاختارت له هدية وأعدتها وأرسلتها إليه، أو غير ذلك مما يتناسب مع السياق

٢. قاعدة التضييق: ويرمز لها رياضياً بما يأتي:

أ + ب ⟵ أ : ب ⊂ أ

ونصُّها هو: "أ + ب ⟵ تصبح أ، حيث ب متضمنة في أ.

والفرق الأساسي بين هذه القاعدة والتي سبقتها هو أن المحذوف في قاعدة الحذف غير متضمن في الجملة. والمحذوف تضييقاً يكون متضمناً في الجملة. وذلك كما في الضمير المستتر في مثل: زيد جاء، فهذه الجملة تتكون من جملتين تدعى إحداهما الجملة الصغرى، وتدعى الأخرى الجملة الكبرى، هكذا:

الجملة الكبرى	الجملة الصغرى
زيد جاء	جاء (هو)

ولست آخذ بقول الكوفيين هنا في اعتبار الجملة واحدة، تقدم فيها الفاعل، وتأخر المفعول. وأما الذين يفضلون هذا الرأي بحجة أنه لا تقدير فيه ولا تأويل، فقد نسوا أو تناسوا أن هذا الرأي هو عين التقدير.

ومن التضييق حذف اسم (إن) في مثل قوله تعالى: "علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض" (المزمل ٢٠)، والتقدير: علم أنه سيكون منكم مرضى.

ثالثاً: التحويل الاستبدالي:

١. قاعدة التقديم والتأخير: ويرمز لها رياضياً بما يأتي:

أ + ب ⟵ ب + أ

وهذا في العربية كثير، منه تقديم الخبر وجوباً وجوازاً. ومنه ما يسمى في الدرس النحوي العربي: تقديم الخبر وجوباً لأن له حق الصدارة، ويطلق عليه في الدرس اللساني الغربي: الصدارة topicalization ومنه في العربية أيضاً تقديم أسماء الاستفهام (من، ما، متى، كيف، أنّى). وإنما كان لهذه الأسماء حق الصدارة؛ لأن لكل واحد منها وظيفة دلالية هي محور الجملة، ومن أجلها ينشأ السؤال. وسنوفّيها حقها في الحديث عن كيفية التحول فيما بعد.

لكن الصدارة ليست خاصة بالأسماء التي تحتل الموقع الأول الذي يتصدر الجملة، نتيجة عملية التحويل؛ فقد تكون الصدارة للأسماء التي تحتل موقع الصدارة دون تحويل، كما في أسماء الشرط؛ فإنها تستحق الصدارة، دون أن يكون هذا الاستحقاق نتيجة للتحويل.

٢. قاعدة الإحلال: ويرمز لها رياضياً بما يأتي:

أ ⟵ ب

وهو شائع في العربية وفي غيرها. ومنه إحلال إحدى أداتي الجواب الموجب "نعم وبلى" محل جملة كاملة، وإحلال أداة الجواب السالب "لا" محل جملة كاملة. وهذا بيان ذلك:

هل جهزت المختبر؟ ⟵ جهزت المختبر ⟵ نعم

⟵ لم أجهز المختبر ⟵ لا

ألم تكن أمس حاضراً؟ ⟵ كنت أمس حاضراً ⟵ بلى

⟵ لم أكن أمس حاضراً ⟵ نعم

رابعاً: التحويل بالدمج: ويرمز له رياضياً بما يأتي:

أ + ب ⟵ أ ب

وهذا أيضاً شائع في العربية وفي غيرها من اللغات. ويظهر هذا في أسلوب الشرط خاصة؛ لأنه يعمل على دمج جملتين - كل واحدة منهما ذات دلالة خاصة - في جملة واحدة لا تستقل إحداهما بوجودها دون الأخرى، ولا تؤدي المعنى الذي كانت تؤديه مستقلاً، بل تؤديه ووجوده مرتبط بوجود بغيره؛ فلا يعود له شيء من الاستقلال الذي كان له من قبل. لننظر الآن في جملة الشرط: "إن تدرس تنجح"، لنرى كيف يحدث التحويل فيها: أصل هذه الجملة جملتان كل واحدة منهما ذات معنى مستقل. هاتان الجملتان هما: أنت تدرس وأنت تنجح، ثم تصبحان جملة واحدة هي: " أنت تدرسُ تنجحْ" ثم أدخلت أداة الشرط عليها، واستكنّ الضمير فصارت: "إن تدرس تنجح"؛ كما هو في المخطط الآتي:

أنت تدرس + أنت تنجح

أنت تدرس تنجح

+

إن ← إن تدرس تنجح

خامساً: التحويل المركب

وهو الذي يتضمن نوعين أو أكثر من التحويل، باعتبار حدوث كل واحد في مرحلة من مراحل التحويل المركب. ويظهر هذا في أنماط وأساليب كثيرة، منها الاستفهام التصوري لذي يكون عن الشخص، أو الهيئة، أو الزمان، أو المكان، أو الذات. في هذه الحالة يتدرج السؤال من جملة الأصل، إلى الجملة التي تكون في مرحلة ما قبل الجملة السطحية، ثم إلى الجملة السطحية، وتلك على نحو ما هو مبين في ما يأتي:

(١) حالك بخير ← بخير حالك ← كيف حالك؟

(٢) اللقاء مساءً ← مساءً اللقاء ← متى اللقاء؟

(٣) اللقاء هنا ← هنا اللقاء ← أين اللقاء؟

(٤) أنت زيد ← زيد أنت ← من أنت؟

حدث التحويل في هذه الجمل بالانتقال من الجملة الأصل، إذ تأخر المسؤول عنه، وحل محله الهيئة، كما في (١)، أو زمانه كما في (٢)، أو مكانه كما في (٣)، أو الذات كما في (٤). ثم استبدل اسم الاستفهام بما دل صراحة على الهيئة أو الزمان أو المكان أو الذات.

الفصل السادس

الدلالة اللغوية

الدلالة اللغوية

يهدف البحث في الدلالة اللغوية إلى الكشف عن حقيقة المعنى في اللغات الإنسانية، وإلى معرفة القوانين واللغوية التي تساعد على معرفة العلاقات التي تربط بين أجزاء بين أجزاء المعنى الواحد، وما ينضوي تحته من مضامين، والعلاقات التي تصل معنى بآخر.

وعلى الرغم من اختلاف التعلقات البشرية، والمجتمعات الإنسانية، واختلاف الزمان والمكان، فإن الطريقة التي يتكون بها المعنى واحدة، وإن كانت التفريعات التي تنشأ حوله، تختلف باختلاف المجتمعات، واختلاف الزمان والمكان، ولهذا، كان علم الدلالة من العلوم اللسانية النظرية التي تدرس المعنى باعتباره ظاهرة لغوية عامة. وبالمقدار الذي ينجح فيه العلماء بدراسة الدلالة – باعتبارها ظاهرة إنسانية عامة – تكون الدراسة صالحة للتطبيق على دراسة المعنى في اللغات المختلفة.

إن السمت العلمي الأظهر في علم الدلالة، أنه يبحث عن:حقيقة المعنى وكيفية الوصول إليه، باستدلالات من التصور الإنساني للمعنى. وهذا يعني أن علم الدلالة:

(أ) تحليلي يبحث عن الماهية بـ "ما هو" و "ما هي"

(ب) تعليلي يبحث عن العلة والسبب والكيفية

(ج) تدليلي يربط الظاهرة بدليلها.

هذه السمات جعلت المعنى محوراً لعدد من المعارف العلمية، كالفلسفة، والمنطق، وعلم المعنى الذي جعلوه فرعاً من البلاغة في التراث العربي اللغوي. ولذلك استعان المنظرون الدلاليون ببعض تصورات المناطقة، والتصور الرياضي، والبحث الفلسفي، وليست النظرية الدلالية واحدة، ولا التحليل الدلالي تحليلاً واحداً. فالنظريات الدلالية كثيرة، واتجاهات أصحابها مختلفة متباينة. وكل ذلك يؤثر في تحديد فهمهم للمعنى، وفي الطرق التي يسلكونها في التحليل الدلالي.

[١] حقيقة الدلالة

ربما كان تعريف الدلالة "المعنى" من أشد المشكلات صعوبة، وأكثرها انغلاقاً على الأفهام، وأعلاها تجريداً؛ لأن المعنى نفسه درجة عالية من التجريد. وقد وَهِم كثيرون من اللغويين وهم يعرّفون المعنى، فظنوه الصورة الذهنية للشيء؛ فالصورة المختزنة في الذهن للكتاب معنى، والصورة الذهنية للشجرة معنى، الصورة الذهنية للسيارة معنى، إلى آخر ذلك. وفي هذا ما فيه من الخلط بين المعنى والقصد، على النحو الذي سأوضحه مفصلاً.

من الضروري أن نشير هنا، إلى قسمة سوسير الفاصلة بين الوجود الفعلي الواقعي للشيء؛ وصورته المختزنة في الذهن؛ والرموز الصوتية التي نعبّر بها عن تلك الصورة. وأوضح ذلك فأقول: للشجرة – مثلاً – وجود مادي واقعي معروف، وقد سمّى سوسير هذا الموجود "مرجعاً"، باعتباره المرجع الذي تؤول إليه الصورة الذهنية. هذا الوجود المادي للمرجع ليس جزءاً من اللغة؛ لأنه خارج الكينونة اللغوية للإنسان، وإن كان من الوظائف الأساسية للغة أن تعبّر عنه، وعن غيره طبعاً.

أما الصورة الذهنية للموجودات فهي المرتبة الأولى في اللغة؛ إنها مرحلة تصوّر الأشياء. وهذا التصور لا يمكن أن يكون له وجود، حتى يوجد الوعي بالأشياء التي تمرّ بنا، وتتشكل بناء على هذا الوعي جزءاً من خبراتنا. فإذا وجد الوعي بالشيء وجد تصور له في الذهن. ولما كان من أهم وظائف اللغة أن تعبر عن تصورنا للأشياء، كان تعبيرنا عنها دالاً عليها. وهذا التعبير منطوق مسموع أولاً وقبل كل شيء. ولذلك، فإن كلمة "شجرة" – منطوقة وباعتبار أصواتها السبعة المكونة لها (الشين، والفتحة، والجيم، الفتحة، والراء، والفتحة، والتاء المتحولة) –هي الدالّ على الصورة الذهنية، والصورة الذهنية هنا هي المدلول. وأما الكتابة فهي رموز تعبّر عن المنطوق؛ أي أن الهدف الأصلي منها أن تدل على المنطوق، فدلالتها على الصورة الذهنية –إذن– ليست دلالة مباشرة.

بسبب هذا التقسيم الذي ذهب إليه سوسير، وقع كثيرون من الباحثين في تصور مؤداه أن الصورة الذهنية للشيء هي معناه. ولست أبرّئ سوسير نفسه من مثل هذا المزلق. وأياً كان الأمر فالصورة الذهنية للشجرة، ولأي شيء آخر، ليست هي المعنى نفسه. فكيف تكون هي المعنى نفسه، ونحن نرى آلاف الأشجار، من مختلف الأنواع، ومختلف الأشكال بعضها مثمر وبعضها غير مثمر، ولكننا نسميها جميعاً أشجاراً، على ما بينها من تباين واختلاف ؟ وإذا لم تكن الصورة الذهنية للشجرة هي معناها، فما المعنى إذن ؟ وما علاقته بالصورة الذهنية ؟

للمرجع خصائص وسمات تحدّد كينونته ووجوده. وإدراكنا لمجموع هذه الخصائص هو إدراك لمعناه. وبذلك يكون لدينا، إلى جانب الصورة الذهنية لكلمة "شجرة" مثلاً، صورة أخرى، وهي "المعنى" المكون من مجموع السمات الخاصة بالشجرة. وهذه السمات هي: كائن حي + ينبت في الأرض + يعلو فوقها قائماً. وهذا هو معنى كلمة "شجرة"، عموماً وإطلاقاً، وكل ما ينطبق هذا الوصف عليه، يسمى "شجرة"، على الرغم من كل التباينات والاختلافات بين شجرة وأخرى، أو نوع وآخر من الأشجار.

لكن، هل نستحضر هذه السمات حقاً، ونحن ننطق بهذه الكلمة ؟ وهل نستحضر كل ما تتضمنه الكلمة الواحدة من خصائصها الدلالية المكونة لها ؟ هنا يظهر لنا الفرق بين المعنى والقصد. أما المعنى فقد وضحناه. وأما القصد فينبغي قبل أن نحدده أن نفرق بين طريقتين من طرق الأداء:

<u>الأولى:</u> عندما نتكلم بقصد تعريف الأشياء وتحديد مضامينها. في هذه الحال، نستحضر المضامين الجزئية التي تتألف فيما بينها، ليتكون من تآلفها معنى واحد. وفي هذه الحال أيضاً يكون "المعنى" مباشراً في الحديث عنه. أي أننا نستحضر السمات الدلالية للشيء.

الثانية: عندما نتكلم بغير إرادة تعريف الأشياء. في هذه الحال، نكتفي باستحضار الصورة الذهنية للكلمة الواحدة، دون أن نتوقف عند مكوناتها الدلالية التفصيلية. وأكثر الناس في أكثر المواقف، في العربية وفي غيرها، في القديم والحديث، يستخدمون كلمات اللغة بهذه الطريقة، فتستدعي الصور الذهنية العامة للكلمات، باعتبارها رامزة أو شفرة code وتكون هي (القصد)، وهي نائبة عن المعاني وليست هي إياها. وتكون نيابتها عن المعاني، مثل نيابة (القصد) عن المعنى، أنهما جميعاً مختزنان في الذهن، وإن نيابة المجمل، وهو الصورة الذهنية، عن المفصل وهو المعنى المكون من سمات، مما تقتضيه طبيعة العقل البشري، واللغات الإنسانية.

بهذا التصور نستطيع أن نتخلص من الحرج الناجم عن عدم التكافؤ بين الصورة الذهنية للكلمة ومعناها، من حيث إنهما ليسا شيئا واحداً. وبهذا التصور أيضاً، يكون التسلسل بين الكلمة والمعنى على هذا النحو:

الكلمة المنطوقة ← صورتها الذهنية ← معناها المكون من مجموع سماتها

وبذلك تكون الكلمة المنطوقة رامزة code لصورتها الذهنية، وتكون صورتها الذهنية رامزة لمعناها.

اختلفت النظريات الدلالية في تحديد حقيقة المعنى، لأسباب كثيرة أهمها، بل في مقدمتها، أن أصحاب هذه النظريات كانوا يجعلون الصورة الذهنية والمعنى المكون من مجموع سماتها شيئاً واحداً. وعندما يكون الأمر كذلك سيجد الباحث أمامه عقبات كثيرة. ولما كان حل هذه العقبات يختلف من تصور إلى آخر، كان من الطبيعي توقع اختلاف هذه النظريات فيما بينها في تحديد المعنى وبيان حقيقته.

لكن ذلك لا يعني، أن هذا هو المورد الوحيد من موارد اختلاف أصحاب هذه النظريات. فقد يكون الخلاف ناجماً عن اختلاف الأصول المنهجية، في تصور الأشياء، وكيفية حدوث هذا التصور. إن أهم ما يعنينا في هذا الفصل هو أن تعرف المعنى بأيسر الطرق وأقربها إلى الفهم.

[٢] الوحدة الدلالية (السيميم)

جهد علماء الدلالة في البحث عن طريقة يتوصلون بها إلى تحديد معالم الوحدة الدلالية sememe، يتأسَّوْن – في ذلك – بما فعله علماء الأصوات في تحديد معالم (الفونيم)، وما فعله الصرفيون في تحديد معالم (المورفيم). ولم يكن الأمر سهلاً ولا ميسوراً؛ ففي الأصوات والصرف يجري التعامل مع ما هو منطوق أولاً وقبل كل شيء. وأما في الدلالة فالتعامل إنما يكون مع المعنى الذي يصعب معه ضبط طبيعته العقلية التجريدية.

إذا عدنا إلى السمات الدلالية التي تستكن في كلمة "شجرة"، فسنجد أن اجتماع هذه السمات الثلاث، هو الذي يجعل معنى هذه الكلمة وحدة دلالية دنيا. وما كانت "أدنى وحدة دلالية " إلا لأن غياب أي سمة من السمات الثلاث يُفقد الكلمة معناها. فإذا حذفت السمة الثالثة وهي "يعلو فوقها قائماً " صارت السمتان: "كائن حي + ينبت في الأرض" دالتين على كل النباتات، شجراً كان، أو حشائش وأعشاباً، أو خضراوات في باطن الأرض أو ظاهرها. وإذا حذفت السمة الثانية "ينبت في الأرض"، صارت السمتان الأخريان "كائن حي + يعلو فوق الأرض قائماً " دالتين على الإنسان، وبعض الحيوانات، والشجر.

لننظر الآن مرة أخرى في هذه السمات، وسنجد أنها تتدرج من العموم الذي يتمثل في السمة الأولى "كائن حي". وهي سمة عامة تنطبق على الأحياء كلها. ونصير بعد ذلك إلى ما هو أضيق من هذا العموم، وأعني بذلك السمة الثانية: "ينبت في الأرض". ومع أن هذه السمة أخص من سابقتها، فإنها لا تصلح بذاتها مميزاً لكلمة "شجرة" كما أسلفنا. ثم يكون بعد ذلك ما هو أخصّ من الخصوص، متمثلاً في السمة الثالثة:

"يعلو فوقها قائماً"؛ لينتهي هذا التدرج إلى تحديد معنى "شجرة". ولا يمكن تحديد هذا المعنى لهذه الكلمة، وما كان من بابها في التدرج، إلا بهذا التدرج فقط. ولذلك يمكن أن تسمَى الوحدة الدلالية التي هذا شأنها بالوحدة الدلالية المتدرجة.

أما إذا نظرنا في كلمة "إنجاب" مثلاً، فسنجد فيها ما يأتي من السمات الدلالية: زوج +زوجة + اتصال جنسي + حمل في مدة + وضع. هذه السمات الخمس يجتمع فيها أمران، أولهما السبب والنتيجة، وثانيهما التدرج. فالاتصال الجنسي ناجم عن سببه، وهو وجود الزوجية بطرفيها، والحمل في مدته ناجم عن الاتصال الجنسي، والوضع نتيجة لسببه، وهو انتهاء مدة الحمل. هذا النوع من التدرج مما يمكن أن يُسَمَّى: "التدرج السببي". ويمكن تسمية الوحدة الدلالية التي تتوافر فيها هذه الصفة: تدرجية السبب.

وللتدرج في اللغات الإنسانية كلمات دالة عليه اجتماعياً أو عرفاً. وبذلك تكون الدلالة على التدرج عن طريقين؛ فإما أن يكون ذلك عن طريق الملامح الدلالية التي تتضمنها الكلمة، كالذي رأيناه في التدرج من العموم إلى الخصوص، أو في التدرج السببي كالذي رأيناه في "إنجاب". وأما أن يكون عن طريق ما نرتب به الأعداد؛ كما في: الأول، والثاني، والثالث. وقد أشار كروز Cruse إلى الصورة الأخيرة من التدرج(1)، وأشار إلى التدرج الذي يكون عن طريق الرتب كالذي يكون في الرتب العسكرية مثلاً (2)، ومنه التدرج في الرتب الأكاديمية مثل "أستاذ مساعد" و "أستاذ مشارك" و "أستاذ".

---

(1) انظر : D.A. Cruse. Lexical Semantics. Cambridge University Press, 1986 .p.192

(2) المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

لننظر الآن في السمات التي بمجموعها وباجتماعها يتأتى معنى كلمة "كتاب". وسنجد أن هذه الكلمة على عمومها تتضمن السمات الآتية:

كلام مكتوب + مجموع في صُحُف + مؤلف على نسق معين + (المفعولية)

لا تجتمع السمات الثلاث الأولى على تدرّج؛ فما نسمّيه كتاباً يكون كلاماً مكتوباً، وهو في الوقت نفسه مجموع في الصحف، وهو في الوقت نفسه مؤلف بطريقة معينة على نسق معين، وهو الأمر الذي يجعلنا نسمي هذه الوحدة بالوحدة الدلالية التكاملية. ومن الضروري أن ننتبه إلى أن كلمة (كتاب) تحتفظ بكل صفات اسم المفعول؛ فهو "مكتوب" – أي مفعول – من جهة أن كاتبه أو كتّابه قد كتبوه. وهذه السمة تظهر واضحة في استعمـال بعضهم كلمة "مكتوب" للدلالة على الرسالة، مثلما تستخدم كلمة "كتاب" في الدلالة عليها، مما يدل على صحة ما ذهبت إليه، وهو أن صفة المفعولية مستكنة فيه. بل إننا كثيراً ما نسمع عبارة بعض الناس "المكتوب ما منه مهرب" يشيرون بذلك إلى "كتاب" الغيب. وهذا كله يقوي أن سمة المفعولية مستكنة في هذه الكلمة.

وتبدو سمة المفعولية واضحة كذلك في كون الكتاب "مجموعاً في صحف". ولولا هذه السمة ما كان يطلق لفظ "الكتاب" على ما نسميه بذلك، بل إن لفظه "مصحف" تحمل هذا المعنى في العربية. فهو من جهة المادة الورقية، وما في حكمها: صحف مكتوب فيها، وهو من جهة وقوع فعل التدوين، مجموع - بزنة اسم المفعول – في هذه الصحف. ولما كانت الكلمتان: "الكتاب" – بمعنى القرآن – و "المصحف"، تشيران إلى القرآن مكتوباً مجموعاً في هذه الصحف، دلّ ذلك على أن المفعولية ليست بعيدة من كلمة "الكتاب"، حتى وهي تطلق على القرآن الكريم. ونود أن ننبه إلى أن كلمة "كتابة" تعني في أصل الوضع جمع الشيء إلى الشيء، وهذا دليل على إحساس الذين استخدموا كلمة "كتاب" أول مرة بأن مفعولية

"الكتاب" مستكنة فيه، وأن هذه المفعولية معلومة من حيث كون أجزائه مجموعا بعضها إلى بعض.

وتبدو سمة المفعولية أيضاً في كون الكتاب – أيَ كتاب – مؤلفاً على نسق معين، فهو مؤلَف ومنسَق ومرتَب، وما شئت من ألفاظ المفعولية التي تدل على ذلك، على طريقة معينة هي منهجه وطريقه.

من الواضح إذن أن اجتماع هذه السمات هو الذي يجعل كلمة الكتاب دالة على ما نسميه كتاباً في العربية، ويجعل كلمة book الإنجليزية دالة على ذلك، ويجعل كلمة livre الفرنسية دالة على ذلك أيضاً. وعند تحديد الوحدة الدلالية لكلمة "كتاب" لا بد من النظر في هذه السمات مجتمعة.

عند التأمل في الوحدة الدلالية، باعتبار المعايير والأنظار الصرفية، فإن المشكلة تبدو أكثر صعوبة، وأشد تعقيداً؛ لأن تداخلاً من نوع ما، سيجد طريقه إلى التحليل، ذلك أن النظر في الوحدة الصرفية (المورفيم)، قائم – أصلاً – على الربط بين الصيغة والمعنى. ولو أنه كان قائماً على اعتبار الصيغة فقط، لما كان ثمة مشكلة في استخراج الوحدة الدلالية (السيميم). ومع ذلك، فإن قدراً من الفصل يمكن أن يجد سبيله إلى النظر التحليلي.

ينبغي ألاَ ننظر إلى السوابق واللواحق في بنية الكلمة، إلا باعتبارها وحدات صرفية (مورفيمات)، فهي ليست وحدات دلالية، وإن كانت تعمل على تغيير معنى الكلمة. وسننظر إلى الكلمة باعتبارها مجموعة من السمات الدلالية، وإن كانت إحدى هذه السمات هي العامل الحاسم، في تغيير المعنى. فالسمات الدلالية الموجودة في الفعل (علِم) مختلفة – كما هو معروف – عن تلك التي في (أعلم). فعلى الرغم من أن الفعل الأول متعدٍ، فهو يجعل الفاعل قد قام بحدث العلم بنفسه؛ تقول: علم زيد الخبر؛ فكأنه علمه بنفسه. وإذا قلت: أعلمت زيداً الخبر، فقد جعلت زيداً مفعولاً وفاعلاً في المعنى، فكأنك قلت: أعلمته فعلم؛ أي أنه مفعول من حيث إنك أعلمته،

حيث إنك أعلمته، وفاعل من حيث إنه علم. والمعنيان في (أعلم) متلازمان، وإن كان أحدهما (وهو التعدية) هو الأظهر، وأما (علم) فإنه وإن كان يأخذ مفعولاً به، فإن الأظهر فيه فاعلية الفاعل. وهنا – أي في التعدية تحديداً – تظهر إحدى الإمكانات الرهيبة في العربية. فنحن نغير الوحدة الدلالية في العربية، عند استخدام التعدية بأحد أساليبها المعروفة، دون أن نحتاج إلى مادة كلمة أخرى، فإنّ (علم وعلّم وأعلم) من جذر ثلاثي واحد، هو (ع ل م). ونرى مثل ذلك في التعدية الفعل (حضر) بالهمزة (أحضر). وفي الإنجليزية وفي لغات أخرى، يستخدمون كلمتين من جذرين مختلفين للدلالة على اللازم والمتعدي، وللدلالة على المتعدي إذا أصبح متعدياً لمفعولين؛ فيقولون: I knew that "علمت ذلك". فإذا زادوا المتعدي تعدية قالوا: I told him that "أخبرته ذلك أو بذلك". ويقولون he came here "حضر إلى هنا". فإذا نقلوا الفعل من اللزوم إلى التعدي قالوا: I brought him here "أحضرته إلى هنا".

ولذلك لا بد من إعادة النظر جذرياً في المقولة التي يزعم أصحابها أن اللغات لا تتفاضل فيما بينها. فإذا كانت هذه اللغات تتفاوت في إمكاناتها، فكيف لا يكون بينها تفاضل ؟ نعم، إن اللغة الواحدة تعبّر عن حاجات الناطقين بها، وهي إلى حد كبير تفي بأغراض التواصل والتفاهم بين أبنائها. ولكن هذه مسألة، ومسألة التفاضل قضية أخرى، فصحة القضية الأولى لا يستلزم صحة مقولة أن اللغات ليس بينها تفاضل.

وحتى نوضح أن النظر في الوحدة الدلالية، من أجل تعيينها، لا يجعل المعايير الصرفية هي الحكم النهائي، نذكّر القارئ بأن صيغاً صرفية معينة لا تدل على ما وضعت له؛ وذلك مثل صيغة المبالغة الدالة على أصحاب المهن؛ كالحداد، والنجار، والدباغ، والصباغ، والجزار، والفحام، فسمات هذه الوحدات الدلالية تتضامّ على النحو الآتي:

المهنة + صاحب المهنة + مهارات العمل + "الفاعلية"

ونطبق ذلك على "الحداد" فنقول: إن الوحدة الدلالية لهذه الكلمة مكونة من السمات الآتية:

العمل بالحديد (الحدادة) + العامل بهذه المهنة + مهارات العمل + أداؤه الذي يجعله فاعلاً .

ونقف عند السمة الثالثة وهي "مهارات العمل "، فنقول ربما تكون هذه المهارات هي التي جعلت العرب يختارون صيغة المبالغة للتعبير عن هذه المهن.

غير أن هذا لا ينطبق على كل ما كان بزنة "فعّال"؛ فالأصل أن يقال في "منّاع" إنه كثير المنع، وفي "كذّاب" إنه كثير الكذب، وفي "خدّاع " إنه كثير الخداع. من الناحية الصرفية الخالصة، تصنف هذه الكلمات ضمن كلمات المبالغة. ولكن من الناحية الدلالية، تتكون الكلمة الواحدة من هذه الكلمات من سمات تتقاطع مع السمات المعجمية والصرفية؛ فالسمات في كلمة "خدّاع" هي:

الحدث + فاعل الحدث + استمرارية الحدث + الوصف

الخداع + المخادع + استمرارية المخادعة + وصف المخادع بالخداع

إنّ اجتماع هذه السمات هو الذي يجعل كلمة "خدّاع" وحدة دلالية، في حين أننا عند البحث عن المعنى المعجمي، لا نضطر إلى البحث عن هذه السمات، ولا نبحث عنها كذلك عند تحديد المورفيم الذي نعرفه بصيغته الدالة على "المبالغة"، كما يسمونها في الصرف.

تقبل الوحدة الدلالية أن تكتسب بعض سماتها من التقابل بينها وبين وحدات دلالية أخرى، فعندما تذكر كلمة "السيارة"، يتبادر إلى الذهن أول ما يتبادر، وسيلة الاتصال المعروفة التي قد يعلق بأذهاننا أحد أنواعها، ومنشأ صنعها. ولكنك عندما تقرن كلمة "السيارة" بكلمة "الطائرة" أو تقابلها بها، يقفز إلى ذهنك أن "السيارة" وسيلة نقل برية. لا شك أن هذه السمة مستكنة في هذه الكلمة. ولكن مقابلتها بالطائرة،

تجعل هذه السمة ماثلة في ذهنك. ومثل ذلك يقال عن "السيارة" إذا قابلتها بالسفينة؛ فإنك تتذكر سمة "البرية" للسيارة، بمجرد قرنها بالسفينة التي هي وسيلة نقل بحرية.

وبعض الوحدات تذكرك بنظائرها ومقابلاتها؛ فإذا سمعنا كلمة. ذكر، تبادر إلى الذهن "أنثى". وإذا سمعنا كلمة "صغير" تبادر إلى الذهن كلمة "كبير". وإذا قيل: "جاهل" أوحت الكلمة بنقيضها "عالم". وإذا قيل: "فقير" أوحت الكلمة بنقيضها "غني". وإذا سمعنا كلمة "خالق" تبادر إلى الذهن "مخلوق " وهكذا دواليك.

قد يتسع المدى الذي على أساسه تتوزع النظائر والمتقابلات. والسعة والضيق قادران على اختصار الأشياء. فإذا جعلت سمة التحرك والسكون أساساً لهذا التوزيع، وجدت كل شيء مادي في الكون مختصراً في هاتين الكلمتين. فما من شيء مادي إلا وهو متحرك أو ساكن. لكن هذه السعة لن تكون على هذا القدر، في كلمة (عرب) مثلاً، وأنت تقابلها بغيرها. ومهما كان مدى السعة وقدرها، فإنها تحمل في طياتها ما ينضوي تحتها. فكلمة (عرب) تعني كل واحد من العرب، وتجعله ضمن فئة كبيرة من الأفراد. ويمكن تسمية الوحدة الدلالية التي هذا شأنها: "وحدة الفئة أو الجنس".

يقابل هذه السعة ضيق، قادر هو الآخر، على اختصار الأشياء. فإذا سميت شخصاً تعرفه، وليكن (زيداً)، وجدت نفسك تختصر كل سمات الكينونة الإنسانية في اسم العلم هذا. ولكن الاختصار هنا مختلف عن الاختصار هناك. فالاختصار هنا يعزل، حتى ينتهي إلى التخصيص، والاختصار هناك يجمع، حتى ينتهي إلى أقصى درجة من التعميم ممكنة.

[٢] خصائص الدلالة

للمعنى خصائص كثيرة، تؤثر بمجملها في التفكير اللغوي، وتتأثر بعوامل نفسية واجتماعية وثقافية. وأهم هذه الخصائص ما يأتي:

١. الطبيعة العقلية.

تطور العقل الإنساني تطوراً كبيراً، وتطورت معه اللغة؛ فانتقل الإنسان من مرحلة التعبير بالإشارة، إلى مرحلة تمثيل الطبيعة بالأصوات، ثم إلى مرحلة النظام اللغوي الذي يجعل الكلام مركباً من الأصوات، فالكلمات، فالجمل، ليعبّر بها عن المعاني. وهذه في ذاتها درجة من التجريد تتناسب والنمو العقلي المطرد؛ إذ إن إقامة الجملة تعتمد على تجريد علائقي بين طرفين، سماهما المناطقة: الموضوع والمحمول، وهما بعبارة النحاة: المسند والمسند إليه. فالعلاقة بينهما ذهنية منطقية خالصة.

والعربية أوعى للتجريد بين المسند والمسند إليه من لغات أخرى.ففي الوقت الذي تعبّر فيه لغات كثيرة كالإنجليزية والفرنسية، عن العلاقة بين طرفي الجملة بفعل الكينونة، تجعل العربية الصلة بينهما أكثر تجريداً، فتجعلها عقلية خالصة. فإذا نظرنا في جملة: الحديقة واسعة، فسنجد أن العلاقة بين المسند والمسند إليه أقوى، لكون العلاقة قد تضمنت وصفاً، هو يصاحبه ألصق ولم يعد الأمر مقصوراً على حدث يقع، فكأنك وأنت تخبر عن الحديقة تصفها ولا تتحدث مخبراً فقط. وما تأتى ذلك إلا بالاستغناء عن فعل الكينونة الذي تمسكت به لغات أخرى. فالاستغناء عن فعل الكينونة يجعل الصلة بين المسند والمسند إليه أقوى؛ لأن الوصف هو أحد ثمار هذا الاستغناء.

وهنا يظهر البون الشاسع بين تفكير لغوي قائم على فعل الكينونة، مفتقر إليه، وتفكير لغوي يتجاوزه ويجعل المسند ملتحماً بالمسند إليه. وحتى أوضح ذلك أقول: إن الدائرة أ و ب في الشكل (١) هي في حقيقتها دائرتان متطابقتان، تظهران وكأنهما كينونة واحدة، ودمجهما أكثر تجريداً من فصلهما.

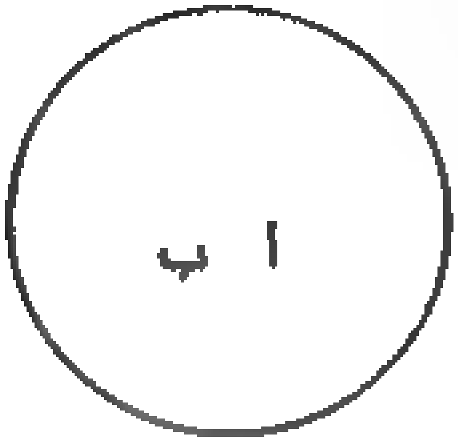

الشكل (١)

فإذا كانت الدائرة (أ) ممثلة للمسند، والدائرة (ب) ممثلة للمسند إليه، التحمتا دون حاجة إلى أداة أو وساطة لفظية. وإذا نظرنا في الشكل (٢) وجدنا الدائرتين (أ) و (ب) متماثلتين متساويتين في المساحة، وارتباطهما قائم بوصل مادي، هو فعل الكينونة.

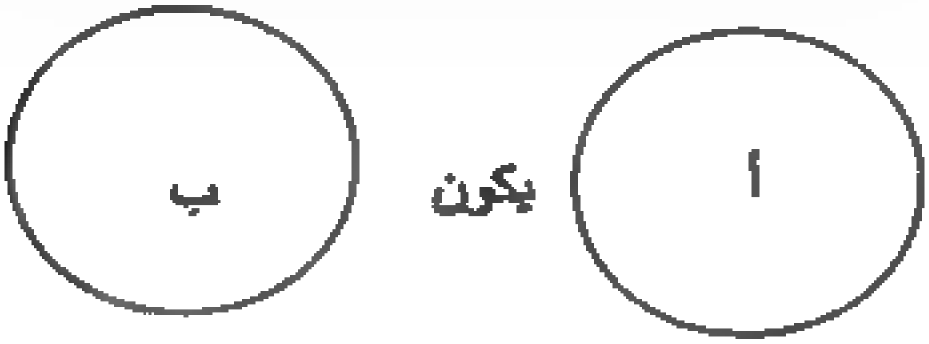

الشكل (٢)

قلنا إن الطريقة التي يتكون بها المعنى واحدة، وإن كانت التفريعات التي تنشأ حوله تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات. فإذا كان الأمر كذلك، تبين لنا أن محاولة تحليل الجملة العربية، بجعل المسند إليه فيها،

متكئاً على فعل الكينونة حتى يصل إلى المسند، كما هو حال الجملة الإنجليزية، إنما هي محاولة لا تنم عن قدر كبير، من الوعي العلمي الصحيح.

وأغرب من هذا كله، أن يوصف التفكير العربي في بناء الجملة بالوهن والقصور، ذلك أن الوساطة الفعلية بين المسند والمسند إليه، في نظر البعض، مما لا يمكن الاستغناء عنه. وفي هذا قدر من المغالطة كبير؛ فإن الجملة العربية إنما تستغني عن فعل الكينونة فقط، في إقامة العلاقة بين المسند والمسند إليه، ولا تستغني دائماً عن الفعل إذا كانت تحتاج إليه. ففي جملة التشبيه تبنى العلاقة بين طرفي الجملة على الفعل، لتكون بذلك في درجة دنيا من التجريد، وذلك كما في: "زيد يشبه الأسد في الشجاعة ". فإذا ارتقى التجريد درجة فوق هذه قالوا: "زيد أسد في الشجاعة". حتى إنهم وصفوا هذا النوع من التشبيه بأنه مؤكد مفصل، مؤكد لأنه ارتقى في التجريد، فاستغنى عن الحدثية الفعلية المتمثلة في الفعل (يشبه). وإذا ارتقى درجة ثانية فوق هذه قالوا: زيد أسد. وسموا هذا النوع من التشبيه بليغاً، لأنه أرقى وأشد فاعلية في التعبير عن المعنى. فالمعنى كلما احتاج إلى التفكير في الوصول إليه، أو في تقديره، كان أقوى وأبلغ. وفي هذا قدر كبير من عقلنة بناء الجملة العربية.

٢. السعة والضيق

الأصل أنه قد يكون للمعنى كلمة تعبّر عنه، أو جملة تفصح عنه أو تقربه إلى أذهان الناس. ويسمى القدر الذي يعبر عن هذا المعنى من الكلمات مجالاً. وتقوم العلاقة بين المجال في أدنى حدود قدره، على أساس مساواته للمعنى في أوسع حدود قدره. وبيان ذلك مثلاً أن كلمة (رجل) وهي كلمة واحدة، تتسع من جهة المعنى؛ لتشمل كل من يوصف بأنه "رجل" دون تعيين، أو تخصيص، أو تحديد، أو استثناء. فإذا وسّعنا المجال بأن جعلناه من ثلاثة مورفيمات مثلاً؛ كاسم الإشارة "هذا"

و"ال التعريف" و "رجل"، فقلنا: هذا الرجل، خرجت كلمة "رجل" من عمومها، إلى أن تكون دالة على المشار إليه فقط.

والتخصيص أحد أساليب تضييق المعنى، وله في العربية طرق كثيرة؛ منها وصف اللفظ النكرة الدالّ على العموم؛ وذلك كما في: "رجل عالم خير للأمة من ألف". والفرق بين التعيين والتخصيص بالوصف، وإن كان كلاهما تضييقاً، أن التعيين أضيق من التخصيص. فإذا قلت: "هذا الكتاب " فقد أخرجت "الكتاب" بالإشارة والتعريف معاً، من كل ما يمكن أن يشار إليه أولاً،ومن كل ما يمكن أن يشار إليه على أنه كتاب ثانياً، وجعلت المقصود في المشار إليه دون سائر الكتب. أما في التخصيص بالوصف فما زال في الأمر سعة، وإن كانت أضيق من سعة العموم المتمثلة في جنس المتحدث عنه أو نوعه. فإن عبارة "رجل عالم خير للأمة من ألف " تعني كل رجل عالم. فالتخصيص بصفة العلم، أخرج الكلمة من عمومها إلى أن تكون مشيرة إلى أفراد فئة، هي فئة العلماء. وبذلك نستطيع أن نقول إن من أهم وظائف التخصيص بالوصف، تنزيل الواحد منزلة الفئة. ويظهر هذا واضحاً في مثل: صديق مخلص أفضل من قريب غير مخلص.

وإذا غيرنا موقع كلمتي "صديق مخلص" بأن جعلنا أولاهما خبراً، مع بقاء ثانيتهما وصفاً، تغيرت دلالة التخصيص. وحتى نوضح الفرق بين الجملتين نمثل كل واحدة من الكلمتين بدائرة. تتقاطع هاتان الدائرتان في جملة "صديق مخلص خير من قريب غير مخلص" وذلك كما هو موضح في الشكل (٣)

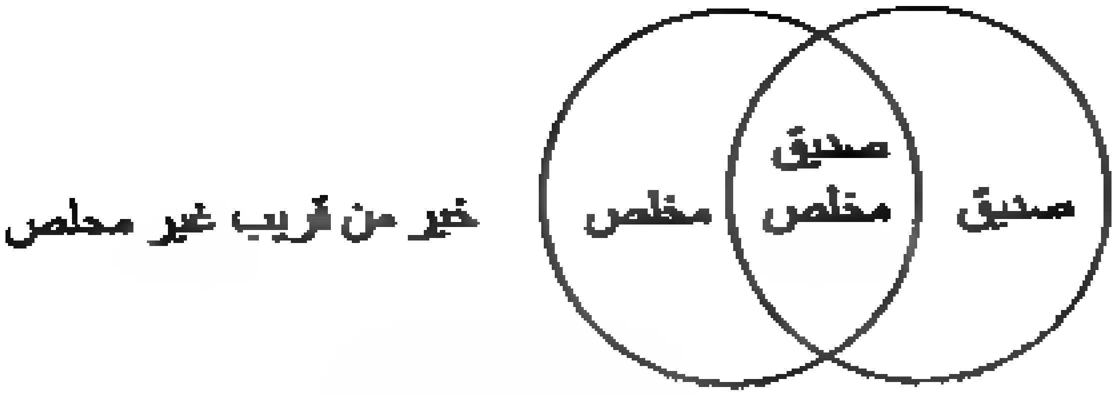

الشكل (٣)

دلالة تقاطع الدلالتين

وإنما كانت الدائرتان متقاطعتين هنا، لأن الصداقة ليست في شخص واحد، والإخلاص ليس في صديق واحد، ولذلك كان تقاطعهما دالاً على التقاء واختلاف. أما الالتقاء فهو الجزء المكون للمركب "صديق مخلص". وأما الاختلاف فيمثله الجزءان المتبقيان من الدائرتين.

وليس الأمر كذلك في حالة تخصيص الخبر النكرة كما في: "أخوك صديق مخلص". ففي هذه الجملة الأخيرة تكون الصفة متضمنة في الموصوف، لا متقاطعة معه. ويوضح ذلك الشكل (٤)

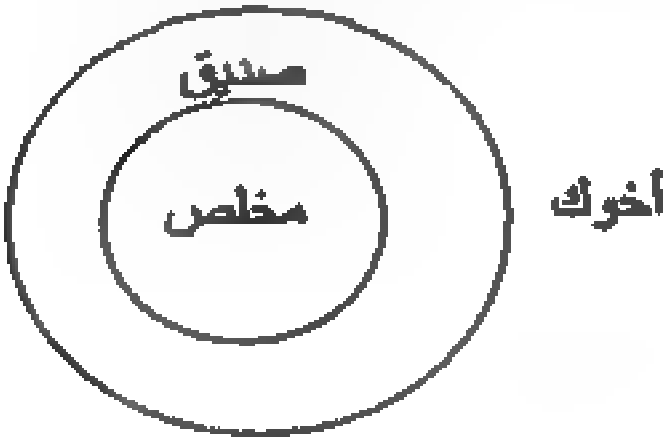

الشكل (٤)

تضمن الصفة في الموصوف

وما كان الأمر كذلك إلا لكون المتحدث عنه محدداً تماماً. ولذلك فإن اجتماع الوصف والموصوف "صديق مخلص" في هذه الجملة، لا يعمل على تكوين مفهوم الفئة الذي رأيناه في "صديق مخلص خير من قريب غير مخلص".

وقد يكون التخصيص عن طريق إضافة النكرة إلى نكرة كما هو معروف، وذلك مثل: هذا رجل علم. إن العلاقة الرياضية التي تمثل هذه الحالة مختلفة عن العلاقات المعروفة وهي: التقاطع، والتضمن (الاحتواء)، والتطابق، والاستقلال. الحالة هنا ليست من هذا ولا ذاك، وأفضل أن تسمى بعلاقة التماس، كما هو واضح في الشكل (٥):

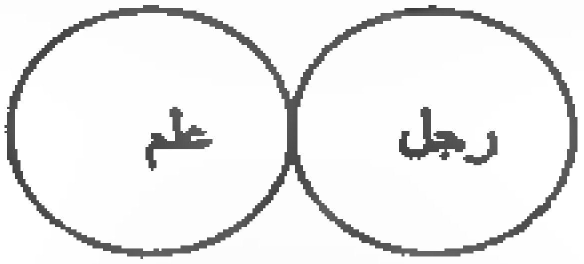

الشكل (٥)

علاقة التماس في الإضافة إلى نكرة

من الواضح أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه "رجل علم" ليست علاقة استقلال كما قد يظن، بل هي علاقة تماس، إذ لو كانت علاقة استقلال لما كان ثمة علاقة بين المضاف والمضاف إليه. فبينهما علاقة تماس مباشر، سواء أكان المضاف إليه نكرة أم معرفة. وفي حال كونه معرفة لا تكون الإضافة للتخصيص، وإن كانت للتضييق، فثمة دلالات أخرى للإضافة ساعتئذ، أي حينما يكون المضاف إليه معرفة، نبيّنها في ما هو آت:

إذا نظرنا في المركب الإضافي: "كتاب زيد"، وجدنا الكتاب قد نُسب إلى زيد نسبة ملكية. ومن الضروري أن ننتبه هنا، إلى أن ثمة جملة كاملة مستكنة في هذا المركب فإن أحداً لا يقول: "كتاب زيد "، إلا إذا

كان يخبر مثبتاً فيقول: " هذا كتاب زيد "، أو يخبر نافياً، فيقول: هذا ليس كتاب زيد، أو يستفهم فيقول: أهذا كتاب زيد ؟.

وقد يلتبس الأمر على بعض الباحثين فيظنون أن جملة "هذا كتاب زيد "، مساوية لقولنا: هذا كتابٌ لزيد. فالجملتان لا تعبّران عن معنى واحد، وإن كانتا تلتقيان في معنى مركزي واحد، هو ملكية زيد للكتاب. أما جملة "هذا كتاب زيد " فتعني شيئاً واحداً هو نسبة الكتاب إلى زيد نسبة ملكية كما قلنا. وأما جملة "هذا كتاب لزيد" فتعني شيئين أولهما: أن هذا (الشيء) كتاب، وثانيهما أنه لزيد. والدليل على ذلك أن الجملة الأخيرة "هذا كتاب لزيد " مكونة في بنيتها الدلالية الضمنية من جملتين هما:

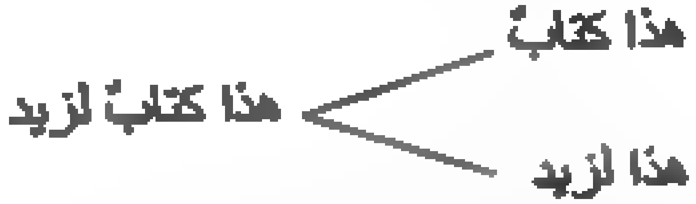

والفرق بين جملتي "هذا كتاب زيد" و "هذا كتابٌ لزيد" أن الجملة الأولى – مع كونها تثبت الملكية لزيد – تنفي ملكية غير زيد لهذا الكتاب. فهي تعني أن الكتاب ليس ملك أحد آخر غير زيد. فهذا إثبات يتضمن نفياً. وإنما نستعمل مثل هذه العبارة، عندما يتبين لنا أن ملكية زيد للكتاب، محل شك أو إنكار لدى السامع.

وأما الجملة الثانية "هذا كتابٌ لزيد " فلا تتضمن النفي الذي تتضمنه الجملة الأولى. وإنما نستعمل هذه العبارة عندما يتبين لنا أن السامع يجهل حقيقة الشيء المشار إليه، فنوضحه بأمرين أولهما أن هذا المشار إليه كتاب، لا شيء آخر. وثانيهما أن هذا الذي وضحناه بإشارتنا إليه هو لزيد. وهذا يبين لك أن الجملة الأولى "هذا كتاب زيد" تعني أن السامع لا ينكر أن المشار إليه كتاب، ولكنه يشك أو ينكر ملكيـة زيـد له. في حين أن الجملة الثانية "هذا كتاب لزيد " تعني أن السامع لا يعرف

المشار إليه ولا مالكه، فعرفناه بذلك، دون أن يكون لديه شك أو إنكار لمضمون الكلام .

والنسبة من المعاني السيارة للإضافة التي يكون فيها المضاف إليه معرفة، وذلك مثل المركب الإضافي "يد الرجل"؛ إذ تكون "يد" منسوبة إلى الرجل. وتتحرك النسبة في الإضافة حركة مزدوجة، تتغير فيها الدلالة تغيراً كبيراً، فإذا تبادل المضاف والمضاف إليه موقعيهما، يصبح لكل واحد من المركبين معنى مختلف تماماً عن معنى الآخر. ونوضح ذلك بالمركب الإضافي: "معنى الحقيقة". فإذا تبادلت الكلمتان موقعيهما، فصار المركب الإضافي هكذا: "حقيقة المعنى" اختلف المعنى لاختلاف النسبة، وعليه تكون دلالة كل واحد من المركبين مختلفة عن دلالة الآخر:

معنى الحقيقة ≠ حقيقة المعنى

فإن المركب الإضافي الأول: "معنى الحقيقة " يشير إلى الحقيقة باعتبار نسبتها إلى المعنى، والمركب الإضافي الثاني: "حقيقة المعنى" يشير إلى المعنى باعتبار نسبته إلى الحقيقة. فالمعنيان مختلفان جملة وتفصيلاً، وإن كانا يشتركان في إنشاء نسبة أحد المتضايفين إلى الآخر.

أما إذا نظرنا في المركب الإضافي: "غير زيد"، فسنجد أن الإضافة هنا إنما كانت من أجل عدم إسناد الفعل، أو نسبة الحدث إليه، كما تقول: حضر المدعوون غير زيد. ولكن ذلك يختلف في حال إضافة "غير" إلى "واحد" مثلاً، كما في: رأيت غير واحد من العلماء في الاجتماع، فمغايرة الواحد دلت على مكاثرة الواحد. فإذا قلنا: "عدوّ الله" لم يكن في الإضافة شيء مما ذكر، إلا التضييق الذي أخرج به المضاف من عمومه وسعته إلى ضيقه. فالإضافة هنا تعني المقابلة؛ فيكون المعنى في هذه الحال: العدو هو في مواجهة الله تعالى ومعاداته .

والتحديد من صور التضييق. والمقصود بالتحديد أن يجعل للشيء جهته وظرفه ومقامه. ومن ذلك ما جاء في الحديث الشريف:

"التقوى ههنا " يشير إلى صدره الشريف عليه الصلاة والسلام . فإذا قدّرنا الخبر "كائنة أو موجودة" كان هذا المقدر دالاً على الوجود العام، وهو وجود الكينونة إن شئت. وأما "ههنا" فتشير إلى الوجود الضيق المحددّ بمكانه.

والاستثناء من صور التضييق في العربية، وهو مبني – كسائر صور تضييق المعنى – على توسعة المجال اللفظي. وذلك واضح في مثل قولنا: "حضر المدعوون إلا ميسرة". فقد وسّعنا المجال بزيادة "إلا ميسرة"، فضاق المعنى؛ إذ أصبح التركيب دالاً على نقص حضور من حضر من المدعووين. وهنا لا بد من التذكير أن ميسرة فاعل في المعنى، وفاعليته هي عدم حضوره. وفاعليته ليست أقل ظهوراً من مفعوليته، إذا أخذنا بقول من يقول إن المستثنى – في الأصل – منصوب بالفعل "أستثني" وإن أداة الاستثناء واسطة هذا النصب[٣]. وهنا أستذكر قراءة الأعمش (ت١٤٨هـ) لقوله تعالى: "فشربوا منه إلا قليلاً منهم" (البقرة ٢٤٩) فقد قرأها برفع المستثنى "إلا قليل منهم ". وهي قراءة عظيمة في الدلالة على فاعلية هذا المستثنى من جهة المعنى، وإن كانت على غير المألوف من الإعراب. وللعرب في ذلك ثلاث سبل، فأولها وأكثرها مراعاة المعنى والإعراب معاً، وثانيها مراعاة الإعراب دون المعنى، وثالثها مراعاة المعنى دون الإعراب. ورفع المستثنى في هذه القراءة من هذا القبيل. هذا هو رأينا في هذه المسألة. وكثير من شواهد العربية يجري فيها تقدير المعنى وتقديمه على الإعراب. وأما قول من قال إن رفع المستثنى (قليل) في هذه القراءة، إنما كان من قِبَل أنه جعل المستثنى (قليل) صفة للواو في (شربوا) فباطل من جهة المعنى والإعراب معاً؛ إذ ينقلب المعنى رأساً على عقب، فيصبح الذين شربوا قليلين، مع أن الآية تريد أن تقرر أن الذين لم يشربوا من النهر قليلون.

---

(٣) أحمد القرافي (شهاب الدين). الاستغناء في أحكام الاستثناء ، تحقيق طه محسن. بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٩٨٢ ، ص١٤٤ .

والفعل يناله شيء من التضييق، وذلك مثل: "كلّمت مدير المؤسسة"، فالفعل "كلّمت" يدل على وقوع حدث الكلام، ولا يدل على مرات وقوعه. فربما يكون قد وقع مرة واحدة، وربما يكون قد وقع عدة مرات. والتعبير يحتمل هذا وذاك. فإذا قلت: كلّمت مدير المؤسسة مرة واحدة، فإنك بذلك تكون قد وسعت المجال، وضيقت المعنى؛ إذ اقتصر حدث الكلام على مرة واحدة.

ويظهر التضييق في الحروف الزائدة كما في: "ما جاء من أحد". والفرق بين هذه الجملة والجملة الآتية: "ما جاء أحد" أن هذه الأخيرة تجعل نفي الحدث محوراً. وأما الجملة الأولى "ما جاء من أحد" فإنها تجعل النفي منصباً على المحدث، فكأنه محور النفي، على نحو ما هو مبين في ما يأتي:

ما جاء أحد ≠ ما جاء من أحد

أحد ما جاء

ولهذا، إن يكن تركيز على أحد جزأي الجملة الأولى فعلى الفعل المنفي [ما جاء]. وإن يكن تركيز على أحد جزأي الجملة الثانية فعلى المحدث [من أحد]، كما هو موضح في المربعين اللذين يمثل كل واحد منهما جهة التركيز. وهذا أسلوب تركيبي تلجأ إليه العربية كثيراً، فتجعل التركيز على الحدث عندما يكون منفياً أو محل استفهام، كما في: "هل جاء أحد المدعوين؟ " على اعتبار أن النفي والاستفهام تحويل للفعل عن وجهته. وما يحول الفعل عن جهته لا بد أن تكون له قوة مقدَرة. وهذا يعني أن للنفي والاستفهام قوة يناسبها أن يكون التركيز عليها. فإذا أرادوا أن يصرفوا التركيز عن الفعل – منفياً أو مستفهماً عنه – أدخلوا حرف الجر (من) على الفاعل، من أجل أن يكون له من قوة التركيب ما يدفع التركيز إليه، ليصبح هو محل التركيز، بدلاً من أن يكون الفعل المنفي أو

المستفهم عنه هو محلّه. وهذا الذي أقوله هو الذي يفسر مجيء حرف الجر (من) زائداً (كما يقولون)، بعد نفي أو استفهام.

والزيادة هنا زيادة في المجال كما قلنا؛ لأنها زيادة لفظية. وهي تبعاً لذلك تعمل على تضييق المعنى؛ لأنك إذا قلت: "ما جاء أحد"، هكذا، دون إضافة، ودون زيادة (مِن)، فقد نفيت مجيء كل من يتسع له لفظ "أحد" في المعنى، أي أنك تكون قد نفيت المجيء عن سعة كلمة "أحد". وإذا قلت: "ما جاء من أحد" فقد نفيت المجيء عن كلمة "أحد" من أضيق أبوابها، وهو الواحد المعروف بأنه واحد فقط. وفي هذا ما فيه من قطعية نفي المجيء عن أي فرد.

الهدف من زيادة المجال إذن، أن يضيق المعنى، والهدف من تضييق المجال توسعة المعنى.

٣. توالد الوظائف الدلالية

لن أتحدث في هذا الموطن عن التوليد بالمفهوم الذي جاء به تشومسكي؛ فذلك له موطن آخر، في هذا الكتاب. ولكني إنما أتحدث هنا عن التوالد المتعدد الذي تنبثق عنه وظائف دلالية في الصرف والنحو والمعجم. والفرق بين التوليد والتوالد أن أولهما يقتصر على اشتقاق صيغة من صيغة، أو جملة من جملة. وأما التوالد فلا يقف به اشتقاق واحد بل يتعدد في اللفظ والدلالة. ولنأخذ مثالاً لذلك الفعل (حسّن) المضعف العين. فهو مشتق من الفعل المجرد (حَسن). في هذا الفعل ما يدل على ما يأتي: الانتقال من حال إلى حال (كأن يكون انتقالاً من السيء إلى الحسن، أو من الحسن إلى ما هو أحسن منه)، وهو انتقال تعدية لا انتقال ذاتي. ولكن عملية الانتقال لم تكن سهلة ولا ميسورة؛ ففيها جهد يشير إليه التضعيف. وعليه فإن عملية النقل اقتضت تكرار حدوث الفعل، وهو أمر ينبئ عن طول مدة الحدوث؛ إذ لا يعقل أن يتكرر هذا الحدث، دون أن يقتضي تكراره مدة أطول.

ولكن الدلالة تصبح على نحو آخر عندما نولّد (تحسّن) من الفعل (حسّن). لا شك أن كل واحد منهما مضعف العين، وأن كل واحد منهما يقتضي انتقالاً، وأن كل واحد منهما يتضمن جهداً يشير إليه التضعيف.وأنهما يستغرقان مدة أطول من نظيرهما المجرد غير المضعف. ولكن شتان بينهما، فالفعل (تحسّن) فيه دلالة على الانتقال الذاتي، على خلاف ما رأينا في الفعل (حسّن) الذي ولّد منه قرينه (تحسّن). ثم إن المدة التي يستغرقها الفعل (تحسّن) إما أن تكون أطول من الفعل (حسّن)، وهذا هو الأظهر، وإما أن تكون مساوية لها، وهذا هو الأقل.

وفي الفعل (تحسّن) ما يشير إلى الاستجابة التي يطلق عليها "المطاوعة". فكأنّ القائل وهو يقول: "تحسّن وضعي المادي" يُضمّن كلامه استجابة للفعل (حسّن)، لتكون الدلالة هكذا: حسّنته فتحسّن. وهذا يعني أن توليد (تحسّن) من قرينه لم يجعله مستقلاً عنه استقلالاً تاماً، فهما يتكاملان في أداء معنى واحد ذي قطبين: إحداث التحسن، والاستجابة له. وهذا ضرب من توالد الدلالة ناجم عن علاقة ذهنية من وجه، سياقية خاصة من وجه آخر.

أما كونها ذهنية فلأن الاستجابة لا تكون إلا نتيجة لحدث سابق، وأما أنها سياقية خاصة فلأن العلاقة بين (حسّن) و (تحسّن) خاصة بدلالة هاتين الكلمتين في السياق الذي تستعملان فيه، وهي دلالة لا نتوصل إليها من العلاقة بين (كبّر) و (تكبّر) مثلاً. فعلى الرغم من أن الفعل (تكبّر) مولّد من قرينة (كبّر)، فإن العلاقة بينهما ليست علاقة إحداث واستجابة، كما هو الحال بين (حسّن) و (تحسّن). وهذا يعني أن التوالد يحدث على أنحاء متعددة وأنساق متباينة؛ فهو يجري على نسق معين بين كلمتين، ويجري على نسق مخالف لذلك بين أخريين. ولهذا، فإن العلاقة اللفظية التوالدية بين (كبّر) و (تكبّر) هي التي تأخذ حظها في الواقع، وتترك الدلالة لكل واحدة منهما تسير على معنى لا تشارك فيه أختها. فعبارة (كبّرت الشيء) تعني جعلته كبيراً، أو وجدته كذلك. وعبارة (تكبّر زيد)

تدل على أنه قد تعالى على الناس. وليس بين المعنيين علاقة ترابطية تجعلهما طرفين في دلالة واحدة.

من المعلوم أن الفعل (سامح) مولّد من نظيره المجرد (سمح)، ويولد من أولهما الفعل (تسامح). والعلاقة بين هذين الفعلين تتخذ منحى دلالياً آخر؛ تقول: سامح زيد خصمه، إذا عفا عنه. وتقول: تسامح زيد مع خصومه. فأول الفعلين (سامح) متعدٍ، وثانيهما (تسامح) لازم. وكان للخروج من التعدي إلى اللزوم دلالة اقتضاها هذا التوالد. فكأن القائل حين قال: سامح زيد خصمه، قد استجاب لطلب خصمه، في أن يصفح عنه ويسمح فعل. فالحدث والاستجابة إذن متضمنان في التركيب نفسه، وإن كان الحدث وهو طلب المسامحة، قد استكن في ما أراد المتكلم إبرازه باعتباره الأهم، وهو الاستجابة للخصم بالعفو والمسامحة. وإذا قابلنا التركيب نفسه (سامح زيد خصمه) بقرينه: (تسامح زيد مع خصومه) وجدنا في الأول ما يدل على حدوث الاستجابة مرة واحدة. ولكنها مع ذلك امتداد، دل عليه وجود الألف في (سامح). فقد حدث السماح مرة واحدة، ولكنه كان سابغاً، دل على ذلك امتداد الفعل بألف المفاعلة في الفعل (سامح). ولكن التركيب الثاني (تسامح زيد مع خصومه) يدل على تكرار الفعل عدداً من المرات، فهو ليس فعلاً واحداً سابغاً بامتداده، وإنما هو سابغ بتكراره. وقد يكون في التركيب ما يدل على ثقل الحدث نفسه، وهو التسامح؛ لكون الوزن (تفاعل) أثقل من قرينه (فاعل). وبذلك يكون الثقل في حدوث الفعل وأدائه في هذه الصيغة، سمة دلالية بارزة. وبمقدار ما يشي الفعل (تسامح) بتكرار حدوثه، فإنه يشي بوجود الفعل الذي يتوقع أن يكون محل عقاب، عند الآخرين غير المتسامحين. وهذا لا يعني أن الفعل الذي قام به الآخر كان سبباً للتسامح، ولا يعني أن التسامح كان نتيجة لهذا الفعل. وإنما يعني أن المتسامح قد تجاوز عما يستحق العقاب، أو أنه تجاوز عما لا يتجاوز عنه الآخرون. وفي المحصلة النهائية، فإن الفعل (تسامح) يتضمن مقارنة خفية، بين صاحب الفعل الذي (تسامح)،

والآخرين الذين لا يتسامحون عادة، أو أنهم لا يرون الشخص الذي يخطئ في حقهم جديراً بالتسامح.

ثم إن الفعل (تسامح) يدل على استبصار صاحب الفعل، للذات وللآخر. أما أنه يدل على استبصار الذات، فلأنه يدل على أن المتسامح يجد في نفسه القدرة على المؤاخذة والمحاسبة، ويرى نفسه قادراً على أن يقتص من الشخص الذي أساء إليه، ولكنه يكف عن ذلك. وأما أنه يدل على استبصار الآخر، فلأن الفعل (تسامح) يدل على أن صاحبه أدرك في الطرف الآخر سبباً للتسامح، من غير أن يكون فعل الطرف الآخر موجباً للتسامح. أما السبب الذي يمكن أن يُظن أنه موجب للتسامح فضعف المسيء أو اعتذاره، أو هبوط مستواه، أو توقفه عن الإساءة، أو استبدال الإحسان بالإساءة، أو استمالة المتسامح للطرف الآخر، أو إشعاره بخطئه، أو منحه الفرصة لتعديل سلوكه، أو لإشعاره بأن المتسامح أسمى منه، أو لأنه وجد الظروف غير مواتية للاقتصاص، أو لأنه وجد أن أثر الاقتصاص قد يكون أسوأ من أثر العفو. كل هذا مما يمكن أن يقرأ في الفعل (تسامح).

[٤] الدلالة والإيحاء

يشير كل واحد من هذين المصطلحين إلى منزلة من منازل المعنى. فأما الدلالة فالمقصود بها: المعنى المباشر denotation، وهو الذي من أجله وضعت الكلمات، ومن أجل توصيله إلى الآخرين تكون الجمل والتراكيب. وقد ذهب بعضهم إلى تسميته: "المعنى الحقيقي"[٤]. وهي تسمية مرجوحة في نظري، لأنها تجعل قسيمه (الإيحاء) غير حقيقي. وذهب آخرون إلى تسميته: "المعنى الدلالي"[٥]. وهي تسمية غير موفقة؛ لأنها تجعل الشيء وصفاً لذاته، فالدلالة هي المعنى، وحين يقال: المعنى الدلالي، فكأنه قيل: المعنى المعنوي. أما تسميته: "دلالة ذاتية"[٦]فبعيدة، مثلما أن الذاتية – في هذا السياق – توحي بعدم الموضوعية. لذلك أفضل تسميته "الدلالة" على اعتبار أن الأصل في كل معنى، أن يكون في منزلة التوصيل المباشر، وما كان على غير تلك المنزلة، كالإيحاء، فهو معنى مخصص، والتخصيص لا يلغي أحقية الأعم، وهو الأصل، أن يطلق اسم الباب عليه.

وبهذا لا يصح الاعتراض القائل إن المصطلحين يتداخلان، فكيف يطلق كل واحد منهما، وهما لفظان مختلفان، على شيء واحد ؟ لفظ الدلالة أعم، ولذلك يصلح أن يطلق على الأعم الأقرب، وهو المعنى

---

(٤) محمد حسن باكلا وآخرون، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٣ ، ص١٧ .

(٥) محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٢، ص٦٨ .

(٦) عبدالسلام المسدي، قاموس اللسانيات، تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص٢٢٩

المباشر. وعلى الرغم من كون الإيحاء دلالة، فهو أخص والأخص من حقه أن يستقل عن الأعم. وبذلك يكون تمييزه عن المعنى بأنه (إيحاء) لا يلغي كونه معنى، ولا يختلط بلفظ (المعنى) أو (الدلالة) إذا أطلقا. والدلالة هنا مطلقة لا مقيدة كما ترى.

الإيحاء connotation منزلة غير مباشرة من منازل المعنى، ويتوصل إليه ربما بعد الوقوف على المعنى المباشر، وربما كان الوقوف عليه بعد كدّ من النظر والتأمل. وقد سماه بعضهم "المعنى الضمني"(٧).

وتبنى معجم باكلا ورفاقه مصطلح "الظلال الدلالية"(٨). وهي تسمية موفقة جداً؛ لأن أكثر إيحاءات هذا المستوى من المعنى ظلال للمعنى المباشر الذي أطلقنا عليه اسم الباب: "الدلالة". وما منعنا أن نأخذ بهذه التسمية إلا كونها فضفاضة إلى حدّ ما، فما يكون ظلالاً للمعنى عند شخص، قد لا يكون كذلك بالضرورة عند الآخرين. ولهذا أخذنا بما أخذ به المسدي، وهو مصطلح "الإيحاء"(٩).

يظهر التقابل واضحاً بين الدلالة والإيحاء، من حيث الهدف والإجراء والنتيجة. أما من حيث الهدف، فالدلالة ذات وجه إخباري أو استعلامي، والإيحاء ذو وجه تعبيري وبيان ذلك أن المتكلم يهدف – على مستوى الدلالة - إلى إخبار المتلقي بمعان معينة، أو سؤاله عن أمور وأخبار معينة. وأما على مستوى الإيحاء فالمتكلم يخفي المعنى ولا يصرح به، إما لأنه يريد أن يترك ذلك إلى ذكاء المتلقي وإما لأنه لا يريد أن يدخل عليه بالمعنى الذي يريده، لحسابات معينة. وعلى الرغم من أن الدلالة والإيحاء يشتركان في أنهما يهدفان إلى توصيل الأفكار أو المعاني، فإنهما يختلفان في الإجراء اختلافاً كبيراً؛ فبالدلالة يدخل المرسل إلى

---

(٧) محمد الخولي، معجم علم اللغة النظري ص٥٤ .

(٨) محمد حسن باكلا ورفاقه، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، ص١٣

(٩) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات ، ص٢٣٤ .

المدلولات المباشرة المختزنة في ذهن المتلقي. وبالإيحاء يدخل إلى قدر كبير من المخزون العلائقي بين المعاني. فالدلالة ترتد إلى مخزون دلالي، والإيحاء يرتد إلى مخزون من العلاقات بين الدلالات.

وأما من حيث النتيجة فالفرق كبير بينهما؛ ذلك أن الدلالة المباشرة يكون أثرها مباشراً في الغالب. ويكون أثر الإيحاء – غالباً – غير مباشر. وحتى توضح الفرق بينهما لنفرض أن شخصاً قد أخطأ فقلت له: أخطأت، فسيكون ردّ فعله بأن يقبل أو أن يرفض ما قلته له، يصحح أو لا يصحح خطأه. هنا تكون قد أوصلت إليه الدلالة التي تريد أن يقف عليها مباشرة. ولوأنك قلت له: لو كان كذا لكانت النتيجة أحسن، فلا شك أن دلالة كلماتك توحي إليه بأنه قد أخطأ، من غير أن تذكر له كلمة "خطأ ". يغلب في هذه الحال، أنه سيرجع النظر في تصرفه أو قوله، عن طريق إعادة النظر بين الأفكار والاحتمالات الأخرى التي لم يوفق إلى الأخذ بها.

يأتي "الإيحاء" على عقب الدلالة المباشرة، بمعنى أنك – من أجل الحصول على الإيحاء أو إيصاله - لا تستعمل كلمات غير تلك التي تستخدمها من أجل إيصال معنى معين. ونوضح ذلك بمثال من حكايات التراث وطرائفه. ذلك أنه لما كان محمد بن يوسف (ت٨٦هـ) والياً على اليمن، أبلغه أحد الحاضرين في مجلسه كلاماً عن رجل آخر، فقال أحد الحاضرين في المجلس: "سبحان الله!" كالمستعظم لذلك الكلام، يريد أن يغضب ابن يوسف، فقال أحد أعلام التابعين، وهو طاووس (ت١٠٦هـ)، وكان موجوداً في مجلس ابن يوسف: "ما ظننت أن قول سبحان الله يكون معصية لله حتى كان اليوم"[١٠]. فالدلالة المباشرة لعبارة "سبحان الله " تسبيح الله تعالى وتعظيمه. والإيحاء الذي يستتر خلف العبارة هو معنى آخر مختلف تماماً عن دلالتها الحقيقية.

---

(١٠) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، القاهرة : مكتبة القاهرة ، ١٩٦٩، ص٦٣-٦٤ .

يستطيع الناطقون بالعربية بخاصة، ولغات أخرى بعامة، أن يلجوا في الإيحاء من منافذ متعددة. وربما كان المجاز من أقربها وأدناها. لكن مقاربتنا في فهم الإيحاء من المجاز، ستكون مختلفة عن مقاربة المنهج البلاغي في التراث. ولنأخذ مثالاً لذلك قولهم: "رعت الماشية الغيث"، ففي الجملة مجاز مرسل علاقته السببية؛ لأن الغيث سبب العشب الذي رعته الماشية. هذا هو مقتضى التحليل الموجود في كتب البلاغة وهذه طريقته. ولكن في العبارة إيحاء بتسلسل الحياة واستمرارها في الأرض، وما ينبت عليها، ثم في الحيوان. استمرار الحياة هنا يأتي نجدة وإنقاذاً لها. ولذلك سمّوا ما أنقذت به الحياة غيثاً.

ولنأخذ مثالاً آخر لذلك وهو قولهم: "إنّ لك عليّ يداً". الدلالة المباشرة للمجاز المرسل في هذه الجملة هي: إن لك عليّ فضلاً. أما الإيحاء الذي تحمله هذه الكلمات فمؤداه كثير؛ فهي توحي للسامع بأن المتكلم لم ينس الفضل ولم يجحده أو ينكره. وتوحي أيضاً بأدب جم يقتضيه الفضل، حتى إن اليد التي هي وسيلة العطاء، كانت حانية وكانت وسيلة عطف وحنان. وذلك لا يكافئه إلا أدب المخاطب الذي يقطر من هذه الكلمات، وهو الذي يفسر لكلمة (اليد) للتعبير عن هذه المعاني.

وليست الكناية بأقل احتفاء بالإيحاء من المجاز. وحسبك أن يكون اسمها "كناية". فاللفظ نفسه يعني مجاوزة الدلالة الظاهرة لتكون الإشارة إليها بالتكنية غير المباشرة. وقد قالوا في تعريفها: "الكناية هي أن يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، كما كنّى الله عز وجل عن الجماع بالمسّ، فإن حقيقة المسّ هي الملامسة"(١١). وعلى الرغم من أن الكناية نفسها في (لامستم النساء) (النساء ٤٣) تحمل الإيحاء بالجماع والإشارة إليه، فإن

---

(١١) علي بن الحسن الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم (ط٤) تحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩١ ص٨٥ .

فيها إيحاء آخر، وهو أن يكون ذلك في رقة الملامسة ولطفها، لا في الاندفاع الأهوج؛ فإن الرقة نفسها هي حقيقة العلاقة بين الزوجين.

وعلى الرغم من اندثار معالم البدائية في المدن على الأقل، ما زالت بعض الكنايات المعبرة عن تلك الحياة سيارة على ألسنتنا، لقيمتها الإيحائية، من ذلك قولهم: "فلان كثير الرماد" كناية عن كثرة إعداد الطعام للضيوف. وهذا دليل على أن الإيحاء، وغير المباشر من القول مرشح للديمومة والاستمرار أكثر من القول المباشر. وهذا هو حكم الأعم الأغلب طبعاً.

إن دلالات الاستعارة كثيرة في العربية خاصة. ومن ذلك الاستعارة التمثيلية: "يداك أوكتا وفوك نفخ" التي يقال لتأنيب شخص فعل فعلاً، فوجد شراً من فعله هذا، فتقول له هذه العبارة التي تعني في حرفية كلماتها شيئاً آخر، له سياقه التاريخي الذي ورد في قصة رجل كان في جزيرة في البحر، فأراد أن يعبر على زق قد نفخ فيه، فلم يحسن إحكامه، حتى إذا توسط البحر خرجت منه الريح فغرق، فلما غشيه الموت استغاث برجل، فقال له: يداك أوكتا وفوك نفخ(١٢).

وللتورية مدخل إلى الإيحاء معلوم. وقالوا في تعريفها: "التورية في الاصطلاح أن يذكر اللفظ المفرد ويكون له معنيان، أحدهما قريب والآخر بعيد، ويكون البعيد هو المراد. ولا بد من قرينة تبين المعنى المراد. وهذه القرينة تدرك بالتأمل "(١٣).

والتشبيه الذي يُظَنّ أن ليس له صلة بالإيحاء في تقريبه الشيء بشيء آخر، له مدخل إلى الإيحاء كذلك. فأنت عندما تشبه رجلاً شجاعاً بالأسد، فتقول: فلان كالأسد؛ فإن التقرير الإثباتي نفسه، يوحي بخلافه.

---

(١٢) أحمد الميداني. مجمع الأمثال. بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٢ ، ٢/ ٤٩١

(١٣) د. فضل حسن عباس. البلاغة فنونها وأفنانها (علم البيان والبديع)(ط٦). عمان : دار الفرقان ، ٢٠٠٠ ، ص٢٨٠ .

فكون زيد كالأسد، يعني أنه ليس أسداً. وهكذا فإن الدلالة والإيحاء درجتان من درجات المعنى. وأقربهما وهو الدلالة أصل للآخر وهو الإيحاء.

ومن الإيحاءات التي يحملها تشبيه شخص ما بالأسد، إيحاء بوجود أمرين متضادين ظاهراً، متكاملان حقيقة. فالذي نشبهه بالأسد نسبغ عليه عدم الخوف أولاً. ونسبغ عليه الإخافة ثانياً. وهذان الأمران يتكاملان في الوجود. فالأسد ومن يشبهه لا وجود للخوف عندهما. ولكن الخوف موجود، غير أنه موجود عند عدوّه الذي يفترض فيه أنه يخاف منه، لأنه كالأسد. فالضدية هنا (الوجود وعدم الوجود) تعمل على تكامل الشجاعة باعتبار صاحبها، وباعتبار الطرف الآخر الذي يواجه هذه الشجاعة. هذه بعض الإيحاءات التي يمكن أن نلمسها في تشبيه شخص ما بالأسد. وعلينا أن نستغرق في تأمل سائر التشبيهات والإيحاءات التي يمكن توليدها من تلك التشبيهات.

قد تكون الإيحاءات مولدة من كلمات وتراكيب، كما رأينا في الأمثلة السابقة. وقد تكون مواده من أصوات، كتكرار الكاف والباء في قوله تعالى: "وكبكبوا فيها هم والغاوون" (الشعراء٩٤). إن تكرار هذين الصوتين يوحي بتكرار الحدث، من أجل زيادة الإيلام. ومثل ذلك يقال عن التشديد في الآية الكريمة: "وإنّ منكم لمن ليبطئنّ" (النساء٧٢). فإن التشديد المتكرر في كلمة (ليبطئن) يوحي بشدة البطء.

[٥] السياق والتداول

تكتسب التراكيب اللغوية في اللغات الإنسانية، إما عن طريق السياق، وإما عن طريق المواقف التي يجري فيها تداول هذه التراكيب. وينجم عن كل طريق معنى خاص بها، فيقال: هذا معنى سياقي؛ أي أن السياق هو الذي يقتضيه. ويقال: هذا معنى تداولي، أي أن التداول هو الذي يقتضي هذا المعنى. فمن الأمثلة التي يمكن أن نستشهد بها للاستدلال على المعنى السياقي، أن كلمة (الكتاب) ترد في سياقات متعددة، ويكون لكل واحد من سياقاتها معنى مختلف عن معانيها في السياقات الأخرى، على نحو ما هو موضح في الأمثلة الآتية:

- للرافعي كتاب عنوانه: وحي القلم
- (ذلك الكتاب لا ريب فيه) (البقرة ٢)
- وصلني كتاب رسمي من المؤسسة
- (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتاً) (النساء ١٠٣)

وردت كلمة (كتاب) في الجمل الأربع المذكورة أعلاه، بأربعة معانٍ يختلف كل واحد منها عن سائر المعاني. ففي الجملة الأولى انصرفت كلمة (كتاب) لتكون دالة على مؤلَف (بصيغة اسم المفعول)، وانتفى كل معنى يمكن أن تحمله كلمة (كتاب). وفي الآية (ذلك الكتاب لا ريب فيه) دلت كلمة (الكتاب) على القرآن الكريم، وانتفى كل معنى يمكن أن تدل عليه الكلمة. وفي الآية (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) دلت الكلمة على فرضية الصلاة، وانتفى كل معنى يمكن أن تشير إليه الكلمة.

يفهم مما سبق أن السياق يؤدي أمرين دلاليين أولهما: إثبات معنى محدد للكلمة، ثانيهما: نفي ضمني لأي معنى آخر تحتمله الكلمة. وهذا لا

يعني أن الكلمة يمكن أن يكون لها معنيان أو أكثر في سياق واحد. فإن مثل ذلك يحدث في سياقات كثيرة. خذ مثالاً لذلك كلمة (الزور) في الآية الكريمة: "ولا يشهدون الزور" (الفرقان ٧٢). فقد قالوا في تفسير الآية: إن الزور المذكور في الآية هو الكذب (شهادة الزور الكاذبة). وقالوا أيضاً إنه وصف عام لكل ما هو باطل [١٤]. أي أنهم لا يشهدون شهادة كاذبة، ولا يغشون باطلاً؛ لأن الذي يغشى الباطل يكون مشاركاً فيه.

تشيع كلمة (التداول) في كتابات بعض اللغويين العرب المعاصرين. وهم يستعملون هذه الكلمة للدلالة على مضمون كلمة pragmatics الإنجليزية. والحق أن التداول أعم من البراجماتية؛ فهو يشمل أولاً: المجاز والاستعارة والكناية على نحو ما وضحنا. ويشمل ثانياً: الدلالات المقامية، ويشمل ثالثاً: الدلالات الإشارية.

يخرج معنى الجملة إلى دلالات كثيرة، تقتضيها المواقف المختلفة في الحياة. فقد يقول شخص لآخر: لقد جئت حضرتك متأخراً. وتكون هذه الجملة دالة على إخبار فقط، حين تستعمل في موقف معين، كأن يكون الشخص المتكلم قد انتظر المخاطب طويلاً، فاضطر المتكلم إلى الانصراف. ثم يكون بينهما مراجعة في الموضوع، فيقول له: لقد جئت حضرتك متأخراً؛ فهو بذلك يسوغ لنفسه انصرافه. ويكون تسويغ الفعل وهو هنا الانصراف هو المقصود من هذه العبارة. ولكن العبارة نفسها تستعمل للسخرية، كأن يقول أحد المسؤولين في إحدى المؤسسات: لقد جئت حضرتك متأخراً، فيكون ذلك دالاً على المساءلة والتأنيب والتوبيخ، ويسقط عن كلمة (حضرتك) دلالة الاحترام والتقدير التي تطفح بالتعظيم.

وقد اكتنزت اللغات، ومنها العربية، عبارات محفوظة تستعمل في مواقف مشابهة للموقف الذي أنشئت فيه كل واحدة منها. من ذلك مثلا

---

(١٤) محمد بن جرير الطبري. جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، تحقيق محمود شاكر. بيروت : دار إحياء التراث العربي ٢٠٠١ ، جـ١٩ ، ص٥٨ .

قولهم: "هذا الشبل من ذاك الأسد". فليس في هذه الجملة أي إخبار عن أسد ولا شبل. ولكنه إخبار عن والد وولد. هذا هو المفهوم العام لهذه العبارة. ولكن ما تكتنزه هذه العبارة من معانٍ أكثر من ذلك. فهي في الحقيقة تتحدث عن الولد أولاً، باعتباره صاحب الموقف الذي يجعلنا نردد العبارة. وهي تتحدث عن الوالد ثانياً، باعتباره صاحب مواقف مشهودة سابقة. وهي تتحدث عن احتذاء الولد حذو والده ثالثاً. فالذي يفهم من هذه العبارة إذن، ليس من المداولات المباشرة للألفاظ، ولا هو من الإيحاء. وإنما هو من الدلالات التي يتداولها الناس فيما بينهم.

ومن العبارات التي تجري على ألسنة كثيرين من الناس عبارة: "صلِّ على النبي" (صلى الله عليه وسلم)، يقولونها لمن يأخذ الغضب منه مأخذه، فيكون المعنى المراد هو (اهدأ). ويقولون هذه العبارة أيضاً، لمن يريدون أن يستوقفوه عن الحديث، فيكون المعنى هو (كفّ عن الكلام). ويستعملونها أيضاً في مخاطبة من يتسرع في القول أو الفعل، فيكون المعنى المراد هو (تمهّل). ويقولونها لمن يستكثر الأشياء أو الخير أو المال أو النعمة عند الناس، فيكون المعنى (لا تحسد الناس). ويقولونها لمن يقع في أعراض الناس أو ينال منهم، فيكون المعنى (لا تقع في أعراض الناس). ويقولونها لمن يخاطب الناس بشيء من الجفوة، فيكون المعنى (تلطّف). ويقولونها لمن يستضعف نفسه أو يتردد عن أداء فعل ما، فيكون المعنى (لا تخف أو لا تتردد). إلى آخر ما تدل عليه هذه العبارة الطيبة من معان في مواقف حياتية مختلفة.

أما الدلالات الإشارية semiotics، فهي لون آخر من ألوان (التداول). والفرق بينهما وبين التداول المقامي، أن الدلالة الإشارية قائمة على إشارة أو علامة أو رمز من الرموز، في حين أن الدلالة المقامية مبنية على دلالة خاصة يمنحها المقام للعبارة، ولا تدل ألفاظها ولا تراكيبها على ذلك المعنى.

تقوم فكرة الدلالة الإشارية كذلك على أساس التمييز بين المعنى الذي تدل عليه الكلمات، والمعنى الذي تدل عليه إشارات معينة في الجملة أو النص[١٥]. وخير مثال يوضح كيف تكون الدلالة الإشارية في النص قوله تعالى: "ويقتلون النبيين بغير الحق"(البقرة ٦١). فإن فهم هذا التركيب القرآني،دون فهم التعريض الإشاري فيه غير ممكن؛ إذ يؤدي ذلك إلى أن يكون قوله "بغير الحق" احتراساً،وينجم عن ذلك أن الأنبياء يمكن أن يكون قتلهم بحق، وهذا معنى لا يستقيم مع منطق القرآن. القضية الإشارية هنا هي أن القرآن لما سألهم: "قل فلم تقتلون أنبياء الله من قبل"(البقرة٩١) ردّوا عليه بقولهم: إنا قتلناهم بحق. فجاءت الآية: "ويقتلون النبيين بغير الحق" رداً عليهم، وعلى زعمهم بأنهم قتلوهم بالحق وعلى ذلك،لا تكون عبارة "بغير الحق" احتراساً، بل تعريضاً بزعمهم وتكذيباً له.

تنقسم الدلالة الإشارية خمسة أقسام هي:

أولاً: الإشارة التأويلية

تنشأ الإشارة التأويلية في النص، عند وجود الأمور الآتية، دون تخلف واحد منها:

١. إذا كان ظاهر الألفاظ دالاً على مضمون لا يريده صاحب النص، لكونه متعارضاً مع ما يريد توصيله إلى الطرف الآخر.

٢. إذا كان بين الألفاظ ما يشير إلى أن المعنى المقصود هو شيء آخر غير ظاهر الألفاظ.

٣. إذا أمكن حل التعارض بين ما تقتضيه ظاهر الألفاظ، والمعنى الذي يريده، بالاعتماد على الألفاظ الدالة على الإشارة في النص.

---

(١٥) ترنس هوكز، البنيوية وعلم الإشارة، ترجمة مجيد الماشطة، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٦ ، ص١١٥ .

وهذا يعني أن دلالة الإشارة لا يتوصل إليها إلا بالتأويل. ولذلك سميتها: إشارة تأويلية. ينطبق هذا الوصف تماماً على الآية التي أوردناها قبل قليل، وهي قوله تعالى: "ويقتلون النبيين بغير الحق"، فالإشارة فيها إشارة تأويلية.

ثانياً: إشارة الموضوع

يقصد بإشارة الموضوع theme، ما يمكن أن يستوحى من معانٍ ذات موضوع واحد، تشير إليه عبارة محددة. من أمثلة ذلك العناوين التي يضعها الشعراء لقصائدهم. فإذا نظرنا في العنوان الذي اختاره أحمد عبد المعطي حجازي، لإحدى قصائده: "الرحلة ابتدأت". ثم قرأنا القصيدة وجدنا هذه العبارة تشير إلى رحلة العذاب والألم والفراق الذي سيكون بعد رحيل عبدالناصر، وهو السبب الذي قيلت فيه القصيدة، كل هذه المعاني مما تشير إليه عبارة " الرحلة ابتدأت". ولكننا لا نجد هذه المعاني، إلا بعد قراءة القصيدة التي تمثل موضوع القصيدة.

ثالثاً: الإشارة الرمزية

يتحد في هذا المصطلح: "الإشارة الرمزية" مفهومان هما: الإشارة والرمز. وليس هذان المفهومان شيئاً واحداً. ويصبح هذا التفريق واضحاً بين المفهومين، عند النظر في كل واحد منهما مستقلاً. فإشارة المرور التي تدلك على الانعطاف إلى اليمين مثلاً إشارة ليس غير. لكنها إشارة ضمن نظام رمزي كامل هو إشارات المرور.

وعند النظر في مفهوم الإشارة اللغوية، يتبين لنا المقدار الذي تكتسبه الإشارة، حين تكون رمزاً من الرموز. إن استخدام شعراء كثيرين أسطورة سيزيف مثلاً في أعمالهم، يجعلك تحس بأن سيزيف قد أصبح رمزاً يشير إلى القهر والكبت والمعاناة التي يقع المواطن تحت إصرها، في العالم الثالث. وبذلك يصبح سيزيف إشارة رمزية.

رابعاً: الإشارة التجريبية

يهدف هذا النوع من الإشارات اللغوية إلى اختبار أمر أو تجريبه. ومن أمثلته أن بعض الدول، إذا أرادت أن تختبر رد فعل الشارع، بثت بين المواطنين شائعة ما. ومن الطبيعي أنها قبل أن تبث هذه الشائعة، يكون لديها قدر من التوقعات الإيجابية أو السلبية حيال موضوع الشائعة. فإذا جاءت النتائج كما هو حال التوقعات التي تم التنبؤ بها، أقدمت على ما تريد فعله. وبذلك تكون الشائعة - في مثل هذه الحالة - إشارة تجريبية.

ومن أمثلة هذا النوع من الإشارات، عبارات الاستفزاز التي يطلقها بعض الناس ضد الآخرين، ليعرفوا رد الفعل عندهم. فتكون هذه العبارات دالة على توقعات معينة.

خامساً: الإشارة الحضارية

لكل حضارة سمتها الذي نشهد آثاره في المفردات، والتراكيب، والنصوص. إن العربي وهو يقرأ العصر الجاهلي، يجد فيه سمات كثيرة من جوانب الحياة. فالصعلكة والصعاليك من سمات ذلك العصر. وإذا قرأت أخبار داحس والغبراء، وسائر أيام العرب، فإنك ستجد في تلك المفردات إشارات إلى واقع الحياة في تلك الأيام. ومثل ذلك يقال عن كل ما يميز كل حضارة وكل زمن.

عندما تستذكر أيام العرب مثلاً، تجد كل يوم من تلك الأيام، وكل واقعة من تلك الوقائع، قد أصبحت دالة على الفرقة والخلاف والاقتتال بين أبناء أمة واحدة، يفترض فيها أن تكون أمة واحدة موحدة. ويصبح كل يوم وكل واقعة إشارة إلى ما كان يجري. بل إنه قد يصبح إشارة إلى استعانة بعضهم بأعدائهم على إخوانهم.

وعندما تستذكر التاريخ الحديث، تجد الاستعمار قد أصبح رمزاً للحضارة الغربية التي قامت على انتهاب خيرات الشعوب، والتحكم بمقدرات بلاد العالم والدول المستضعفة. وبذلك تكون كلمة (الاستعمار) دالة على

هذه المضامين. وثمة معجم حضاري يشيع على ألسنتنا في الحياة اليومية. ونجد كثيرا من مفرداته دالة بالإشارة إلى كثير من المفاهيم الحضارية الحديثة.

الباب الثاني

اللسانيـــات التطبيقيـــة

الفصل الأول: المعجمية الوظيفية

الفصل الثاني: لسانيات المصطلح

الفصل الثالث: الترجمة

الفصل الرابع: اكتساب مهارات اللغة الأولى

الفصل الخامس: اكتساب اللغة الثانية

(الكفايات والمشكلات)

الفصل السادس: اللسانيات القانونية

الفصل السابع: اللسانيات الحاسوبية

الفصل الأول

المعجمية الوظيفية

المعجمية الوظيفية

يعد التفكير اللساني أساساً في بناء النظرية المعجمية. ومن أهم خصائص التفكير اللساني الحديث أنه يتوجه من النظر إلى اللغة، باعتبار أنها نظامٍ متكامل. ومن هنا كان النظر اللساني أرحب من النظم التقليدية، في دراسة اللغة ومعالجة مسائلها. وهذا هو الذي يجعل العلوم اللسانية تتوجه إلى دراسة لغة ما بقواعد وأصول، تصلح للتطبيق على لغات أخرى. وعلم المعجم هو أحد العلوم اللسانية التي تعالج قضايا المعجم في إطار نظري عام، يصلح للتطبيق على لغة بعينها.

يمكن تقسيم اللسانيات المعجمية إلى قسمين كبيرين، كل قسم منهما علم قائم بذاته، أحدهما يدرس معجم اللغة؛ أي المفردات التي يستعملها أبناؤها الناطقون بها، ويدرس التطورات التي ألمت بهذه المفردات أو بعضها. ويدرس المعاني المتعددة للفظ الواحد، والمترادفات، والأضداد، وغيرها من قضايا مفردات اللغة. يسمى هذا العلم علم المفردات Lexicology.

وأما الآخر فيدرس قضايا الصناعة المعجمية، وتحديد طرق جمع البيانات اللغوية اللازمة لبناء المعجم، وكيفية اختيار المداخل وترتيبها، وإعداد التعريفات والحدود والشروح. وغير ذلك مما تحتاج إليه صناعة المعجم. ويسمى هذا العلم علم الصناعة المعجمية Lexicography.

يدرس هذا الفصل بعض قضايا هذين العلمين، على نحو وظيفي، تقدم فيه المسائل والقضايا بصورة تمكن الدارس من أن يحاكم المعاجم العربية على أسس علمية. وتمكنه من أن يلم بالأسس الرئيسة للصناعة المعجمية الحديثة. وهنا لابد أن نفرق بين مصطلحين يتداخلان بقدر،

ويفترقان بقدر آخر، هذان المصطلحان هما: "المعجمية الوظيفية"، وهي المنهج الذي يقتصر في دراسة المعجم أو بنائه، على ما كان ذا وظيفة تطبيقية من الدراسة، ويتجاوز ما عدا ذلك، لكونه أقرب إلى النظر منه إلى التطبيق الوظيفي. وأما "الوظيفة المعجمية" فهي أحد مسالك المذهب الوظيفي؛ فثمة مسالك أخرى لديهم؛ كالوظيفية النحوية، ووظيفية الجملة، والفكرة الوظيفية، وغير ذلك.

تبرز وظيفية المعجم في حاجة أبناء اللغة إلى معجم يرجعون إليه، يستقرئونه في البحث عن معاني كلمات تعرض لهم. وهم يشعرون بهذه الحاجة عندما يقرؤون نصوصاً فيها من غريب الألفاظ، ما لم يكونوا قد عرفوا معانيها من قبل. وهذا - في ذاته- يعني أن المعجم مفتاح لتلك النصوص.

صحيح أن المعجم لا يكشف عن أساليب اللغة بالضرورة، ولكنه يجعل من يرجع إليه قادراً على فهم معاني المفردات التي لا يمكن فهم النص أصلاً، دون الوقوف على دلالاتها المعجمية، وهي المرحلة الأولى من مراحل فهم النص. وإنه لمن البديهي أن الذي يقف على معاني مفردات النص، لن يكون قادراً على فهم أسلوب النص.

[١] الحدّ والتعريف

يشيع استعمال هذين المصطلحين في الدراسات والبحوث العلمية الحديثة، في الميادين المختلفة. وثاني هذين المصطلحين أكثرهما سيرورة ودوراناً في هذه الدراسات. وقد دأب بعض الباحثين على تعريف مصطلحاتهم، من منظور لغوي أولاً، ومن منظور مدلولات تلك المصطلحات في ميادين تخصصاتهم ثانياً.

أما في كتب التراث فالحد هو المصطلح الذي يتخذ موقعه في تلك الدراسات. من ذلك ما جاء في شرح المفصّل: "قد أكثر الناس في حد الاسم؛ فأما سيبويه فإنه لم يحده بحد ينفصل به من غيره، بل ذكر منه مثلاً، اكتفى به من الحد، فقال: "الاسم رجل وفرس". وكأنه لما حد الفعل والحرف تميّز عنده الاسم"[1]. وجاء فيه أيضاً: "اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء، وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب. وقد حدّ صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر. وهذه طريقة الحدود أن يؤتي بالجنس القريب، ثم يقرن به جميع الفصول. فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود؛ لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة"[2].

من هذين النصين يظهر لنا، أن ما نسميه الآن التعريف، كانوا يسمونه حداً، فالمصطلحان يلتقيان على المضمون؛ ذلك أنهما يحملان

---

(١) أبو البقاء يعيش بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١، جـ١، ص ٨١.

(٢) المرجع السابق، ٧٥/١

الدلالة على حقيقة الشيء، وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً، بالسمات الدلالية التي هي في مجموعها حقيقة الشيء وجوهره.

هكذا يستعمل مصطلح "التعريف" في أيامنا هذه. وهكذا كانوا يستعملون مصطلح "الحد". وما ذكره صاحب شرح المفصل عن طريقة الحدود، ينبئ عن مضمونها، فهو يقول: ".. طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب، ثم يقرن به جميع الفصول"، فهم يبدؤون الحدّ بذكر الأعم الذي هو أظهر وأقرب. والأعم هو جنس الشيء وهو الأقرب، ثم يذكرون ما يحتويه الجنس من مفاصل تفصيلية ظاهرة. وكلما أوغل الحدّ في ذكر هذه المفاصل، كان أدق في أن يكون الحد جامعاً لا يدخل فيه شيء بعد ذلك، ومانعاً لا يخرج منه شيء.

ومثل ذلك تعريفهم الإنسان بأنه حيوان ناطق، فكلمة (الحيوان) ذات دلالة على الجنس، وهي دلالة عامة، وبذلك تكون كلمة (حيوان) جامعة لكونها عامة. وأما كلمة (ناطق) فهي الفصل، أو المفصل - إن شئت - فهي ذات دلالة خاصة على الإنسان. وهذه الكلمة هي التي جعلت الحدّ مانعاً، لأنها منعت ما كان غير ناطق من الحيوان أن يدخل في الحدّ.

ولكنهم - مع ذلك- كانوا يستعملون مصطلح "التعريف" أحياناً في الدلالة على مضمون (الحد). ويكفي للدلالة على ذلك، كتاب التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ).

ورأينا في المسألة أن الحدّ هو البعد الذهني الذي نتصور بمقتضاه جنس الشيء وفصله، وأن التعريف هو ما ينبثق عن هذا التصوّر. وبذلك يكون التعريف مجموع ما نعبّر به من كلمات عن مضمون الحد. بهذا الميز بين الحد والتعريف نستخدم المصطلحين في هذا الفصل. وما ذهبنا إلى هذا الميز بين المصطلحين، إلا أن أولهما - وهو الحد- أقرب إلى جهة

التصور الذهني؛ ففي تلك الجهة ينشأ الحد أصلاً. وأما التعريف فيتضمن نقل هذه المعرفة الذهنية وتوصيلها. وما يكون ذلك إلا تعبيراً عما نختاره من الألفاظ التي توصل بها الحد إلى المتلقي.

الحد من الوظائف الأساسية للعمل المعجمي. ويشمل هذا المعاجم اللغوية بنوعيها: معاجم الألفاظ كالعين للخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، وتهذيب اللغة، للأزهري (ت ٣٧٠هـ)، ومعجم مقاييس اللغة، ومجمل اللغة، وكلاهما لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) والمحكم لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، ولسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ)، ويشمل معاجم المعاني، وفي مقدمتها المخصص لابن سيده.

ويشمل معاجم المصطلحات التي يكاد عملها يكون محصوراً في تعريف المصطلح بذكره حده. وقد يظن بعض الباحثين أن هذا لا ينطبق إلا على المعاجم التي تعرّف بالمصطلحات، وتدلّ على مضامينها فقط. فإذا أخذنا بهذا الفهم - وهو خلاف الصحيح- خرجت المعاجم التي تقتصر على ذكر المصطلحات، دون تعريفها أو ذكر مضامينها، مثل: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، وهو معجم ثنائي اللغة (إنجليزي- عربي، وإنكليزي - عربي)، وضعه مجموعة من العلماء المتخصصين العرب وأصدرته مكتبة لبنان في بيروت سنة ١٩٨٣. وقاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي، وهو ثنائي اللغة (فرنسي- إنجليزي)، ومعجم علم اللغة الذي أصدره مكتب تنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية، وهو معجم ثلاثي (فرنسي، إنجليزي، عربي).

إن هذه المعاجم لا تضع تعريفاً للمصطلح، وتكتفي بإيراد النظير العربي للمصطلح الإنجليزي أو الفرنسي. غير أنه من الواضح أن هذه المعاجم، وهي تضع النظير العربي للمصطلح الأجنبي، فإنها بذلك تشير إلى مضمون المصطلح، وإن كانت لا تعرفه ولا تذكر حده. وحتى أوضح ذلك

بمثال أقول: كيف يمكن أن نتصور تعريب المصطلح machine translation بنظيره العربي "الترجمة الآلية"، إذا لم يكن ماثلاً في أذهاننا مضمون المصطلح وحده؟ هذا دليل إذن على أن الحد لا يمكن أن ينفصل عن العمل المعجمي، ولا يمكن أن يكون النشاط المعجمي منفصلاً عن الحد، حتى وإن كنا نقتصر على نقل المصطلح من لغة إلى أخرى دون تعريف.

ثمة قواعد أساسية للتعريف، لابد من الالتزام بها في بناء المعجم، حتى يكون العمل مبنياً على قواعد علمية منظمة، وذا منهج مطرد. وهذه أهم قواعد "التعريف" المتداولة في علم المعجم، وهي مما يصلح أن يطبق على بناء المعجم العربي وغيره من المعاجم:

١. لابد أن يجرد التعريف من الدور المصرّح به، والدور على المطلوب.

أما الدور المصرّح به، فهو كما عرّفه علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ): "توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى الدور المصرّح، كما يتوقف (أ) على (ب) وبالعكس"(٣).

والدور على المطلوب هو أن يتوقف (أ) على (ب) و(ب) على (جـ) و(جـ) على (أ)(٤). ويسمى الدور المضمر كذلك(٥).

ولابد من توضيح قاعدة الدور هذه بمثالين من العربية. أولهما للدور المصرح (به)، وذلك كأن تعرّف السماح بأنه الجود، ثم تعود فتقول إنه السماح، وبذلك تكون قد عرفت مجهولاً بمجهول مثله. وثاني المثالين هو للدور على المطلوب، وذلك كأن تعرّف الباحث مثلاً بأنه المدقق،

---

(٣) علي بن محمد الجرجاني التعريفات، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٩، ص ١١٠.

(٤) المرجع السابق، ص ١١١.

(٥) المرجع السابق، ص ١١٠.

وتعرّف المدقق بأنه المتفحص، ثم تعود على أول مطلوب فتعرّف المتفحص به وتقول: المتفحص هو الباحث.

ربما كانت صورة الدور على المطلوب قليلة في المعاجم العربية، ولكن الدور المصرح به ذو وجود واضح في أكثر هذه المعاجم وفي مواطن متعددة منها. وحسبك مثال واحد منها؛ فقد جاء في اللسان في مادة (درس): "درس الشيء والرسم دروساً: عفا، ودرسته الريح"[٦]. وجاء فيها أيضاً: "عفت الرياح الآثار درستها ومحتها"[٧]. وعلى الرغم من وجود القرينة "محتها" فإن كلمة "درستها" ليست هو المحو. وبذلك وقع الدور مرتين، إحداهما في (درس) والأخرى في (عفا). وهذا كثير في اللسان وفي سائر المعاجم العربية القديمة.

مشكلة الدور لغوية أولاً، تنظيمية ثانياً. أما أنها لغوية فلأن التعريف إنما يكون بذكر السمات الدلالية للكلمة، أو المصطلح. وعدم ذكر هذه السمات، وبخاصة ما كان فارقاً منها، يوقع في تداخل الحدود الدلالية بين مفردات اللغة.

وإذا كان هذا التداخل لا يعني شيئاً كثيراً، لبعض الناطقين باللغة، فهو بالنسبة لعالم اللغة أمر كبير يوقع في اللبس. ثم إن المجهول لا يعرّف بمجهول مثله. والمعلوم لا يعرّف بما كان أدنى منه رتبة في العلم. وإذا قبلنا مبدأ الدور قبلنا أن يعرّف المجهول بمجهول مثله، وإن يعرّف المعلوم بما كان أدنى منه رتبة.

وأما الوجه التنظيمي لهذه المشكلة فيتمثل في إحالة قارئ المادة إلى مادة أخرى، الأمر الذي يبدد وقت الباحث وطاقته وتركيزه. ووظيفة

---

(٦) محمد بن مكرم الأنصاري (ابن منظور). لسان العرب (درس).
(٧) المرجع السابق، (عفا).

المعجم في الحفاظ على وقت الباحثين والمتعلمين، أساس كبير من أسس فلسفة المعجم، مثلما أن الحفاظ على حدود كل مفردة، وكل مصطلح مسألة تنظيمية، تدفع العلماء والمتخصصين إلى وضع المعاجم.

وتظهر مشكلة الدور بقدر أكبر لدى دارسي اللغة من الناطقين بغيرها. فما الذي يمكن أن يتعلمه أحد الناطقين بغير العربية، إذا أراد أن يعرف معنى (الكُدس) في العربية، فرجع إلى اللسان، فوجد فيه "الكُدس والكَدس -بضم الكاف في الأولى وفتحها في الثانية -العرمة من الطعام والتمر والدراهم ونحو ذلك، والجمع أكداس"[٨].

ففي هذا النص على قصره دور بإحالة مجهول على مجهول، أو على ما هو معلوم بما هو أقل منه رتبة في العلم. فقوله: الكُدس والكَدس، بضم الكاف في الأولى، وفتحها في الثانية، قد يوقع الناطقين بغير العربية في لبس وعدم فهم؛ إذ قد يتساءل هذا المتعلم: هل ضم الكاف وفتحها لهجتان في هذه الكلمة؟ وهل تطوّرت إحداهما عن الأخرى؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأيهما أسبق؟ وهل هاتان الكلمتان بمعنيين مختلفين؟ أسئلة لا أستبعد ورودها على ذهن القارئ، بخاصة إذا كان من غير الناطقين بالعربية، أو إذا كان من المتعلمين الذين لا تسعفهم معرفتهم بإجابة حاسمة لهذه الأسئلة.

ثم إن القارئ سيسأل: ما العرمة من الطعام التي يعرف بها الكدس؟ أليست العرمة مجهولة لدى القارئ، بالقدر نفسه الذي يلف كلمة

---

(٨) المرجع السابق (كدس).

الكدس؟ بل إن القارئ وهو يقرأ عبارة "ونحو ذلك" التي جاءت في قوله: " العرمة من الطعام والتمر والدراهم ونحو ذلك"، قد يسأل: ما المقصود بقوله: "ونحو ذلك"؟ فالعبارة توضح المجهول، بما كان من مثله ونحوه. فإن ما كان من نحو شيء مجهول، هو في الحقيقة مجهول مثله.

قد يقال إن كلمة العرمة ربما لم تكن مجهولة في زمن واضع المعجم، وهذا افتراض ربما يكون له ما يسوغه. غير أن الاعتراض ما زال قائماً؛ فالمعجم لا يوضع لزمن معين؛ فهو لأبناء اللغة. وما ينبغي أن يكون المعجم خاصاً بزمن معين، إلا إذا كان هدف واضعه أن يقصره على زمن من أزمنة اللغة، وعصر من عصورها.

فالمعجم اللغوي العام الشامل، كما هو حال لسان العرب وتاج العروس وغيرهما، ينبغي أن تكون العبارة فيه منتقاة، والألفاظ مختارة؛ ليكون المعجم مفهوماً في كل عصور اللغة اللاحقة.

٢. صفات لغة التعريف

ينبغي أن تكون لغة التعريف واضحة، بعيدة عن الغموض، مختصرة ما أمكن الاختصار، وأن تكون العبارة التي يجري بها التعريف مناسبة لمستويات الناس كافة، بحيث لا تكون لغتها عالية، ولا يكون فيها شيء من الهبوط. وأحسن العبارات ما كان من السهل الممتنع الذي يجمع بين السهولة والقوة. وينبغي تجنب تكرار الكلمات والعبارات؛ لأن العمل المعجمي لا يحتمل مثل هذا التكرار. أما الشواهد والأمثلة فيحسن أن تكون قريبة من الناس، مألوفة لهم، بعيدة عن التجريد والإغراق في النظر العقلي.

وينبغي أن تكون لغة التعريف دقيقة، بعيدة عن خلط النظائر بعضها ببعض، بخاصة إذا كانت هذه النظائر من مادة واحدة. سأوضح ذلك بمثال من لسان العرب؛ فقد جاء فيه أن السراط سمي سراطاً؛ لأنه يبتلع المارين

فيه[٩]. قلت: لقد خلط صاحب اللسان بين مادتي سرَط يسرُط (بفتح فضم)، وسرط يسرَط (بكسر ففتح). أما المادة الأولى (سرَط يسرُط) فتعني: خط يخط. ومنها جاءت كلمة (سراط) التي تعني الخط، ومن ثم أطلقت الكلمة على (الطريق) مجازاً حقيقياً، وعلى (المنهج) مجازاً عقلياً.

وهذا كله لا صلة له بالمادة الثانية (سرط يسرَط) التي تعني بلع يبلع. وبذلك يكون صاحب اللسان قد خلط بين هاتين المادتين، وهو يفسّر إحداهما.

٣. الإحلال

ثمة طريقان لتعريف الكلمة، تتمثل أولاهما في ذكر السمات الدلالية. والتعريف إذا كان منضبطاً بذكر السمات الدقيقة الصحيحة للكلمة، كان قادراً على إيصال الدلالة بدقة إلى القارئ. تحتاج هذه الطريقة إلى جهود مضنية في تعريف الكلمات: جهود في إعدادها، وجهود في مراجعتها وتقويمها. والمعاجم العربية في الغالب لا تلجأ إلى هذه الطريقة. إنها تلجأ - والحديث عن الأعم الأغلب- إلى الطريقة الثانية، وهي طريقة الإحلال Substitutability[١٠]. وهي إحلال كلمة محل أخرى، كأن يعرّف "العوز" بأنه "الفقر".

بطريقة الإحلال هذه يمكن أن يقع التعريف في محذور الدور الذي تحدثنا عنه، وذلك عندما يعرّف المجهول بمجهول مثله. ويمكن أن يسلم التعريف من الدور بالقيد الذي ذكرناه، وهو تعريف الكلمة بالسهل الشائع من الكلمات على ألسنة الناس. وهي طريقة صالحة للتعريف في المعاجم الوسيطة والمختصرة، ذات الأهداف التعليمية المحدودة.

---

(٩) محمد بن منظور، لسان العرب مادة (سرط).

(١٠) انظر: Sidney, Landau. Dictionaries, Cambridge University Press, 1989, P 132.

لكن هذه الطريقة لا تجدي في المعاجم المتخصصة والموسوعية.

ثم إن الإحلال غير ممكن في تعريف المصطلحات العلمية، في ميادين العلم كلها. فلا يمكنك أن تأتي بكلمة تصلح أن تكون بدلاً لكلمة المجرة، أو السمة الصوتية، أو مدار الأفلاك، أو الجاذبية، أو قوة الطرد المركزية، أو درجة التجمد، أو درجة السيولة، أو الفهرست، أو غير ذلك من المصطلحات العلمية.

يُخشى عند اللجوء إلى إحلال كلمة محل أخرى، أن يقع المعجم في إزالة الفروق بين دلالات الكلمات المتقاربة، فيظن القارئ أنه لا فرق بين الكلمة وما حلّ محلها في الشرح. وهذا وهم يقع فيه الكثيرون إذا رجعوا إلى المعاجم، فيظنون أن كل كلمة تحل محل كلمة أخرى في المعجم، مساوية لها في الدلالة.

لكن أحداً لا يستطيع أن ينكر أهمية الإحلال كلما كان ذلك ممكناً، ويكفي أنه باب من أبواب الاقتصاد اللغوي. غير أنه يحتاج إلى مهارات خاصة في إنجازه على نحو دقيق.

[٢] الاستعمال

مصطلح الاستعمال - وما اقترن به من مشتقات كالمستعمل مثلاً يدل على معانٍ كثيرة، فقد جرى الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) على تقسيم مفردات اللغة إلى قسمين: المستعمل الذي جرى به اللسان العربي، والمهمل الذي تحصل لديه من جراء تقليب حروف الجذر الثلاثي. فكل جذر ثلاثي ينتج عنه ست كلمات بعضها غير مستعمل.

وحتى أوضح ذلك أضرب مثلاً مما أورده الخليل في باب العين والقاف والطاء؛ فقد ذكر فعلين فقط من هذا الباب استعملتهما العرب، هما (قطع) و(قعط)[11]. وهذا يعني أن (طقع، وطعق، وعقط، وعطق) مهملات لم تستعملها العرب.

وقد يكون الاستعمال مقابلاً للقياس؛ فيتأتى من ذلك أن يكون الاستعمال دالاً على السماع، وأن يكون القياس دالاً على ما هو مقيس على المسموع.

وتختلف دائرة المسموع وتتشعب، لتدخل بنا في إرث وضع النحاة معالمه التاريخية والجغرافية، فكان أكبر جناية على العربية في نظري. وإذا كان الدرس النحوي قد ربط نفسه بهذه الحدود، فإن المعجم ينبغي أن ينأى عنها؛ لأنه الصورة المتكاملة لمفردات اللغة، أصلاً وتطوراً، تأثراً وتأثيراً.

---

(١١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت، ١٣٥/١.

حقاً لا ينطبق هذا على كل معجم في اللغة. إذ إن لكل معجم وظيفة تحدد مستواه وحجمه ومنهجه. ولكنه ينطبق دون شك على تصوّر فلسفة المعجم، وهي فلسفة قائمة على أن اللغة ليست بمعزل عن الحياة ومستجداتها، ولا يجوز أن تكون بمنأى عن مصطلحات العلم والفكر والحضارة، وهي أمور لا يتوقف بها الزمن عند حد. ولا تتوقف عجلة التطوّر والنمو إلا حين تتحرك عجلة التخلف والتراجع. ولهذا يجب أن يكون المعجم صورة لحضارة العصر، بالكيفية التي تستوعبها اللغة، ولا يبدو مقحماً عليها.

وقد يرد الاستعمال دالاً على ما تواتر على ألسنة الناس. وهذا يختلف حكمه من زمن إلى زمن. والمقصود بالاستعمال هنا، على كل حال، ما كان وما زال يجري على ألسنة الفصحاء والبلغاء في كل زمان، لا ما تجري به ألسنة العامة. ولا ما تسير به اللهجات العامية المحكية. فالعربية شيء والعاميات في البلاد العربية شيء آخر. ولا ينبغي أن تمسّ هذه المحكيات معجماً للعربية الفصيحة. ولابد أن نفرق هنا بين عامي غير مقبول، وكلمات معاصرة ذات جذر عربي وصيغة مقيسة. فهذا الصنف الأخير من المفردات حكمه حكم المتأصل في العربية. وليس لأحد أن يردها أو يرفضها، بحجة أنها ليست موجودة في المعاجم العربية القديمة.

الكلمات المشتقة ليست كلها موجودة في المعاجم القديمة. وأوضح ذلك بما يذهب إليه بعض المتكلفين، في رفض كلمات كثيرة، مثل كلمة "نظرية"، ويرون أن الصحيح هو "نظرة". ويحتجون لذلك بأن هذه الكلمة لم ترد في المعاجم العربية القديمة. ومما لاشك فيه أن كلمة "نظرية" عربية بكل المقاييس، على الرغم من عدم وجودها في المعاجم. فهي ذات جذر عربي، وهي مصدر صناعي، والمصادر الصناعية مقيسة. هذا الأسلوب الذي يسلكه هؤلاء يجعل اللغة تتنكر لمحدثات الحياة، ووسائل العلم وجديد مبتكراته.

ليس في هذا دعوة إلى فتح الباب على مصراعيه لإدخال الألفاظ الأعجمية. ولكنها دعوة صريحة إلى أن يخلص المعجم من ألفاظ العجمة ما أمكن، إما بإيجاد النظائر العربية لما استعجم وإما بتحوير اللفظ الأعجمي، ليتلاءم وبناء الكلمة العربية. وهنا، قد يكون المصطلح العلمي الذي تضعه الجهات العلمية المتخصصة في الغرب مشكلة كبرى، إذا لم تقم الجهات العلمية العربية بالعمل على وضع النظائر العربية لهذه المصطلحات. وتكون المشكلة على قدر من السوء إذا اكتفينا بأن تضع النظائر العربية هذه في المعاجم، دون أن نستعملها في حياتنا العلمية والعملية.

إن الحل الأمثل لهذه القضية، يكمن في ثلاثة أمور أولها: أن تقوم المؤسسات الأكاديمية ومجامع اللغة العربية، بمتابعة أحدث المستجدات العلمية، في شتى ميادين الحياة، ووضع النظائر العربية لها.

ثانيها: ألا تسمح هذه المؤسسات بالاستغناء عن النظائر العربية التي تضعها، في كتابة البحوث العلمية، عند تقويم هذه البحوث ونشرها في مجلاتها العلمية المتخصصة المحكمة.

ثالثها: أن تكون العربية هي لغة التدريس الجامعي. وهو أمر يحتاج الى إرادة يصدر عنها قرار سياسي، يمنع استعمال غير العربية في التدريس الجامعي.

ولا يكفي هذا القرار إذا لم يكن مشفوعاً برغبة القائمين على التدريس الجامعي، والعلماء والمدرسين في الجامعات، في أن تكون العربية لغة التدريس، دون تهاون في ذلك، ودون استهانة بمتابعة العلوم في اللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية في الوقت نفسه.

وهنا تتبين لنا أهمية التخطيط اللغوي Language Planning فإن مثل هذا التخطيط هو الذي يجعل اللغة ضمن الاهتمامات الرئيسة للمؤسسات العلمية والأكاديمية. فبالمقدار فيه على حفظ اللغة، وتطوير الأساليب التي

توصل بها المعلومات إلى المتعلمين. هذا هو الذي يجري في الغرب، وهذا هو الذي ينبغي أن يكون عندنا في الشرق.

وإذا كان التخطيط اللغوي يظهر، أو ينبغي أن يظهر، في مجالات اللغة كافة، فإنه في العمل المعجمي أظهر. ذلك أن المعجم المتقن لا يمكن أن يكون دون خطة محكمة، يشترك في إعدادها عدد من الخبراء وينفذها عدد أكبر من المتخصصين والعلماء. وينبغي أن يظل العمل قائماً على تطوير المعجم، فلا ينقطع بخروج المعجم إلى حيز الوجود، وهذا هو الذي يفعله الغربيون في معاجمهم، كما هو الحال في معجم وبستر Webster ومعجم أوكسفورد Oxford.

[٢] الزمر المعجمية

الزمر جمع زمرة، والزمرة اسم جمع ليس له من لفظه مفرد، ومعناها الفئة الواحدة أو المجموعة المكوّنة من أفراد متجانسين، ونعني بها هنا ثلاث زمر من الألفاظ والمفردات، هي: زمرة المشترك اللفظي، وزمرة الترادف، وزمرة الأضداد. وقد دأب كثيرون على دراسة هذه الزمر ضمن موضوعات علم الدلالة. وحجتهم في ذلك أن الدلالة هي التي تعمل على تكوين هذه الموضوعات.

وأفضل دراستها في علم المعجم، لأن موقعها في هذا العلم، أقرب إلى النظر الدقيق من موقعها هناك. فهي مفردات ينبغي معالجة التداخل والتباين بينها، ضمن الذهنية المعجمية التي يعالجها علم المعجم (Lexicology)، لتجد هذه المعالجة طريقها إلى المعجم نفسه.

وهذا لا يعني بأي منظور كان، صرف الوجه الدلالي لهذه الموضوعات الثلاثة، ولا صرفها عن هذا الوجه؛ فالدلالة المعجمية دلالة على كل حال. ولكن لها سمتاً خاصاً بها، يجعل أهمية استقلال النظر في معالجتها، لا تقل عن أهمية الشمول في التحليل الدلالي.

وليس مذهبنا في دراسة هذه الزمر في علم المعجم بدعاً من القول، فقد صنفها بعض العلماء ضمن الحقول الدلالية[١٢]، وهي حقول معجمية دون شك. وفي ما يأتي دراسة لهذه الزمر. على أن التركيز هنا سيكون منصباً على المسائل العامة، دون التفصيلات التي لا يتسع لها المقام.

---

(١٢) أحمد مختار عمر، علم الدلالة (ط٣)، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢، ص ٨٠.

أ- المشترك اللفظي

المشترك اللفظي صورة من صور التعدد في اللغة. وقد عرّفه العلماء بأنه: "اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"(١٣). والمشترك اللفظي على وجه الخصوص، يظهر فيه الجانب المعجمي ظهوراً واضحاً. ذلك أن التفكير المعجمي قائم على جملة أهدافه من أهمها الكشف عن الدلالات المختلفة للكلمة الواحدة.

إذا استعرضنا المناقشات التي شغلت حيزاً كبيراً في المسألة، وجدنا في بعضها ما يدل على أن بعض العلماء، كانوا يخلطون بين المجاز المحض والمشترك اللفظي. وحتى أوضح هذه المسألة أقول: إن كلمة (خمراً) في الآية الكريمة: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ (يوسف: ٣٦). تدل على العنب، من حيث كونها مجازاً مرسلاً علاقته اعتبار ما سيكون.

هذه الكلمة ليست من قبيل المشترك اللفظي؛ ذلك أن دلالتها على العنب، ليست إلا مجازية، ولا يمكن تصنيفها في زمرة المشترك اللفظي، ومثل ذلك يقال عن (الغيث) في مثل: "رعت الماشية الغيث". فالغيث لا يمكن أن يكون من المشترك اللفظي في دلالته على العشب. فدلالته عليه دلالة مجازية.

إذا علمنا هذا، تبين لنا عدم دقة ما ذهب إليه السيوطي (ت ٩١١هـ) إذ أورد قول أبي بكر الصديق ﷺ، وقد سأله رجل عن النبي

---

(١٣) عبد الرحمن السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ورفيقيه، القاهرة: عيسى البابي الحلبي د.ت، ٣٦٩/١.

ﷺ وقت ذهابهما إلى الغار: "من هذا"؟ قال: "هذا رجل يهديني السبيل"[١٤].

فالسبيل - هنا- ليست من المشترك اللفظي، وإنما كانت دلالتها على السبيل إلى الله في هذا السياق من قبيل التورية. فكلمة (السبيل) في اللغة لا تعني السبيل إلى الله، إلا من قبيل باب من أبواب البلاغة، كالمجاز أو التورية، ويظهر ذلك عند الإضافة، كقول الله عز شأنه: ﴿قل هذه سبيلي أدعو إلى الله﴾ (يوسف: ١٠٨)، فإضافة السبيل إلى الله ﷻ صرفت دلالتها إلى دين الله. وهي ليست دلالة وضعية، وإنما تأتي إليها المعنى المجازي من باب الإضافة النحوية، فأصبحت لا تدل إلا على دين الله فقط. ومع ذلك، من الممكن السائغ أن تصبح الدلالة المجازية، من المشترك اللفظي إذا استقرت في الاستعمال.

ولكن كلمة (القرية) في مثل قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾ (يوسف:٨٢)، استقرت في الاستعمال بمعنى القرية، وبمعنى أهل القرية كذلك. هذه الكلمة من المجاز، ولكنها من المشترك اللفظي في الوقت نفسه، ولا يلغي أحد وجهيها أبداً وجهها لآخر.

أنكر بعض العلماء وجود المشترك اللغوي، وأكثر المنكرين من علماء الأصول، وحجتهم في ذلك، أن تعدد معاني الكلمة الواحدة، من شأنه أن يخل بالإفهام، بخاصة عند اختفاء القرائن الحاسمة في الدلالة على المعنى المقصود[١٥]. ولا شك في أن هذا الفهم يتجاوز مبدأ "احتمال

---

(١٤) المرجع السابق، ٣٦٩/١.

(١٥) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ١٥٧.

الدلالة" القائم أساساً على "تعدد الدلالات"، والتعدد والاحتمال ليسا محل إنكار في علم الأصول، ولو كان من السائغ إنكار المشترك، لكان من السائغ إنكارهما كذلك، بل لكان ذلك من المسلمات.

ومن الأصوليين من أوجب القول بالمشترك اللفظي، وحجتهم في ذلك أنه لو لم تكن الألفاظ المشتركة واقعة في اللغة - مع أن المسلمات غير متناهية والأسماء متناهية ضرورة- لخلت المسميات عن الألفاظ الدالة عليها مع دعوة الحاجة إليها[١٦].

والأكثرون على القول بإمكان وقوعه، لفقدان الموانع العقلية التي تمنع وقوعه[١٧].

ومما لاشك فيه أن السبب الرئيس في وقوع المشترك اللفظي هو التطوّر اللغوي، وينجم هذا التطوّر عن أسباب مباشرة نذكر أهمها في ما هو آت:

١. التعميم والتوسعة:

ومؤداه أن تعم دلالة اللفظ ما هو قريب منها في العرف الاجتماعي، وذلك كأن يطلق لفظ (الأب) على العم والجد. وقد ورد مثل ذلك في قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام: ﴿واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب﴾ (يوسف: ٣٨).

وقد يعمّ اللفظ الواحد مدلولات أخرى لأدنى مشابهة أو ملابسة، بين مدلول اللفظ الأصلي وبينها، وهذا واضح في تسميتهم نبع الماء عيناً؛ لأن عين الإنسان نافذة بصره ونبع الماء نافذته من الأرض، وفي تسميتهم

---

(١٦) المرجع السابق، ص ١٥٧.

(١٧) المرجع السابق، ص ١٥٧.

الحاسوس عيناً؛ لأنه يتعقب الناس بنظره. وفي تسمية السري عيناً؛ لأن عين الإنسان مركز وجهه. والسري مركز اهتمام الناس بقصدهم إليه.

٢. النقل:

والمقصود به نقل كلمة من مجال إلى مجال آخر. وهذا كثير في اللغة، وبخاصة في مجال المصطلح. وفي الألفاظ الإسلامية من هذا شيء كثير. فالصلاة دعاء، وقد نقلها الإسلام لتكون دالة على الركن المعروف من الدين. والزكاة هو النماء والطهر، وهي كذلك عبادة مالية معروفة بشروطها. والصوم انقطاع، وهو في الشرع منقول للدلالة على عبادة الانقطاع عن الطعام والشراب والشهوات. والحج قصد، وهو في الدين حج إلى بيت الله والمشاعر لأداء النسك. ويظهر النقل في المصطلحات العلمية، في شتى المجالات.

ويمارس العوام النقل كثيراً في ممارساتهم اللغوية؛ فمن ذلك أنهم ينقلون كلمة "الخضرة". وهي في الأصل اللون الأخضر- للدلالة على كل مأكول من البقول طرياً رطباً غضاً[١٨].

٣. الاختلاف اللهجي:

يؤدي هذا الاختلاف إلى جعل الكلمة الواحدة، دالة على عدد من المعاني التي ينتمي كل واحد منها إلى بيئة لهجية معينة. وقد ذكر السيوطي أمثلة لهذا إذ نقل عن العلماء أمثلة منها: "الألفت في كلام قيس: الأحمق؛ والألفت في كلام تميم: الأعسر"[١٩].

---

(١٨) أحمد رضا. قاموس رد العامي إلى الفصيح. بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨١، ص ١٥٨.

(١٩) عبد الرحمن السيوطي. المزهر ٣٨٧/١.

٤. الاستعارة من لغات أخرى

تتفاوت اللغات في مدى استجابتها لهذا السبب. فهو في العربية مقصور على كون الكلمة المستعارة من لغة أخرى، مشابهة في لفظها لكلمة عربية أخرى، مع كون كل واحدة منهما ذات دلالة مختلفة عن الأخرى، من ذلك مثلاً كلمة "السور"، التي تعني الحائط الذي يحيط ببيت أو مكان ما، وهذه كلمة عربية خالصة. وأما السور بمعنى الضيافة، فهو فارسي. وقد جاء في الحديث أن الرسول ﷺ قال في غزو الخندق: "يا أهل الخندق، قوموا فقد صنع لكم جابر سوراً"؛ أي طعاماً.

٥. استعمال اللفظ الواحد في مجالات شتى

قد يكون ذلك في إطار العلم مثلاً؛ إذ يرد اللفظ في علم ما- باعتباره مصطلحاً- ويرد في علم آخر بمدلول مختلف تماماً. وهذا كثير في ميدان العلوم، من ذلك مثلاً مصطلح (Morphology) الذي يعني في اللغة: علم الصرف، وفي الطب يعني علم هيئة الإنسان. ومثل ذلك مصطلح Structure "تركيب" الذي يعني في علم التراكيب: بنية الجملة أو التركيب، وفي الهندسة يرد المصطلح نفسه ليدل على مركبات بنائية هندسية.

وينبغي أن نكون على حذر مما يلتبس فيه المشترك بالوصف، كما في إطار الحياة العامة، مثل تسمية قائد الطائرة طياراً، وإطلاق صيغة المبالغة نفسها على ما يسمونه: الزيت الطيار، وحاجز طيار، وغير ذلك. وهو كثير في الحياة المعاصرة على وجه الخصوص.

فوصف الزيت بصيغة المبالغة (طيار)، ووصف الحاجز بذلك، جعل الكلمة منصرفة إلى دلالتها عن طريق الوصف، وهو طريق نحوي تركيبي، وليست الدلالة معجمية، إلا إذا استقر في الاستعمال أن كلمة (طيار) قد احتوت هذين المعنيين.

ب- الترادف:

عرّف السيوطي الترادف بأنه: "الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"(٢٠). ولتوضيح هذا التعريف وبيان ما فيه من قيود قال: "واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحد فليسا مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين، كالسيف والصارم، فإنهما دلاّ على شيء واحد، لكن باعتبارين أحدهما على الذات، والآخر على الصفة. والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر كالإنسان والبشر"(٢١).

في هذا النص تحديد دقيق للترادف، وبيان جيد لحدوده، فقد وضّح أن الترادف ألفاظ مفردة. وهذا يعني أن الكلمة الواحدة لا يرادفها شرحها، ولا أي جملة توضح حد الكلمة وتعرفها. ثم إن المترادفين لا يكونان كذلك، إلا إذا دلاّ على مفهوم واحد باعتبار واحد. ولهذا لم يكن السيف والبتار مترادفين، لأن أولهما اسم وثانيهما صفة له. ثم فرّق بين الترادف والتوكيد، من حيث إن كل واحد من المترادفين يدل على المضمون ذاته، بمعزل عن الآخر؛ فالإنسان يدل على المخلوق الناطق على الأرض، والبشر يدل عليه أيضاً. ولكن التوكيد المعنوي، لا يشير إلى المضمون مباشرة، بل يشير إلى المؤكد بفتح الكاف. وأما التوكيد اللفظي فليس محل حديثنا؛ لأنه خارج عن باب الترادف، إذ إن طرفي التوكيد لفظ واحد مكرر، ولذلك لا ينطبق عليهما الشرط التكويني للترادف.

سنعتمد في مناقشة الترادف على مقولة منطقية، مؤداها أن ما ينفصلان لا يتماثلان حتى يتطابقا. ومعنى ذلك أن الكلمتين المترادفتين هما في الحقيقة كلمتان منفصلتان، باعتبار الكينونة المستقلة لكل واحدة منهما، وأن تماثلهما في كل مكوناتهما الجزئية، هو الشيء الوحيد الذي يجعلهما متطابقتين. فإذا حدث التماثل فالتطابق، كانت الكلمتان

---

(٢٠) عبد الرحمن السيوطي، المزهر ٤٠٢/١.

(٢١) المرجع السابق، ٤٠٢/١.

مترادفتين. وإلا فإن عدم تماثلهما، ولو في جزئية واحدة، يجعلهما متواردتين لا مترادفتين، فإذا أخذنا كلمة (المهند) الدالة على السيف، وجدنا فيها ملمحاً دلالياً زائداً على سائر السيوف، وهي كونه مصنوعاً في الهند. فالكلمتان إذن ليستا مترادفتين، بل هما متواردتان، بمعنى أن السيف يرد إلى الذهن بورود "المهند" إلى السامع.

وعلى الرغم من كون "المهند" قد زاد ملمحاً دلالياً على سائر السيوف، فقد ضاق مجاله، فأصبح متضمناً في السيف، لا مطابقاً له، لأن كل مهند سيف، وليس كل سيف مهنداً، ويوضح الشكل (١) ذلك.

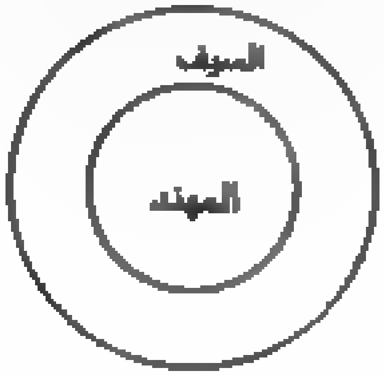

الشكل (١)

السيف والمهند

وإنما كان ذلك كذلك، لأن زيادة المجال تؤدي إلى ضيق الدلالة. فزيادة مجال المهند، بكونه مصنوعاً في الهند، ضيق وجوده، فجعله مقصوراً على ذلك النوع من السيوف.

ونلحظ أن "المهند" و "اليماني" لا يتقاطعان خارج دائرة السيف، بمعنى أن هاتين الكلمتين تتقاطعان فقط، عندما تكونان دالتين على نوعين من السيوف، باعتبار منشأ كل نوع منهما، وذلك كما هو موضح في الشكل (٢).

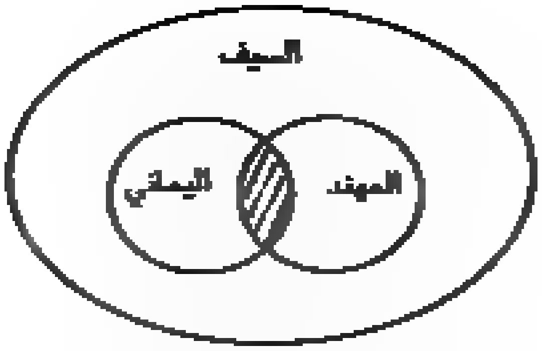

الشكل (٢)

العلاقة بين السيف وبعض أوصافه

أما خارج الدلالة على السيف فإنه لا جامع بينهما، حتى الإشارة إلى المنشأ ليست جامعاً بينهما؛ لأن (المهند) فيه إشارة إلى منشأ صنع السيف فقط. وأما (اليماني) فهو نسبة تصلح للسيف ولغيره، الجزء المشترك بين دائرتي (المهند) و(اليماني) في الشكل (٢) هو الجزء المشترك بينهما وبين السيف في وقت واحد. وبغير ذلك لا تلتقي الكلمات الثلاث في وقت واحد.

والجزء (أبج) في الشكل (٣) يمثل الحيز الذي تلتقي فيه الكلمات الثلاث في آن معاً، وهذا الحيز هو ما اقتطع من الدائرة (أ) الممثلة للسيف، والدائرة (ب) الممثلة للمهند، والدائرة (جـ) الممثلة لليماني. وعلى ذلك يكون الحيز المشترك (أبج) في الشكل (٣) هو منطقة التلاقي بين (أ، ب، جـ).

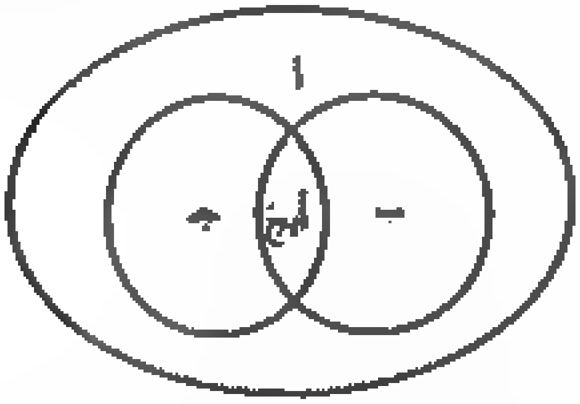

الشكل (٣)

الحيز الذي تلتقي فيه الكلمات الثلاث في آن معاً

اختلف اللغويون في موقفهم من الترادف، أواقع هو في اللغة أم لا؟ ذهب بعضهم إلى وقوعه بكثرة؛ فالأسد، والليث، والضرغام والهزبر، كلها في نظرهم مترادفات. ومن هؤلاء ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ). الذي قال مرة في أحد المجالس: "أحفظ للسيف خمسين اسماً". فتبسم أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وقال: "ما أحفظ له إلا اسماً واحداً وهو السيف" قال ابن خالويه: "فأين المهند والصارم وكذا وكذا"؟ قال أبو علي: "هذه صفات لا أسماء"(٢٢).

وذهب فريق إلى عدم وقوعه، كالذي رأيناه من كلام أبي علي الفارسي. ومن الذين ذهبوا هذا المذهب أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) الذي قال: "ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف والمهند والحسام. والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد هو السيف، وما بعده من الألقاب صفات. ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى"(٢٣).

ومن المعلوم أن هذا الفريق يشتد في التضييق، بقدر ما اشتد الفريق الأول في التوسعة، بل ربما كانوا أكثر منهم شدة. فالفريق الأول لا ينكرون أن الحسام والمهند واليماني والصمصام والبتار صفات. ولذلك فإن الادعاء بأنهم لم يعرفوا ذلك فيه قدر كبير من تسطيح الأمور. خطؤهم ليس في أنهم لم يعرفوه، ولكنه خطأ في التفكير التنظيمي في دراسة اللغة ليس غير.

---

(٢٢) عبد الرحمن السيوطي، المزهر ٤٠٥/١.

(٢٣) أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. تحقيق، مصطفى الشويمي، بيروت: مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٣، ص ٩٦.

وأما التضييق إلى درجة إنكار وقوعه، فقد دفعهم إلى تكلف تقدير الفرق بين الكلمات التي يريدون أن يدفعوا عنها شبهة الترادف. كالذي قالوه في بيان الفرق بين "الإنسان والبشر" فالإنسان يدل على هذا المخلوق، باعتبار نسيانه، والبشر يدل عليه باعتبار أنه بادي البشرة(٢٤). وهما تفسيران ينبئان عن قدر كبير من البعد عن الصواب. وهذا لا يعني أننا لا نقول بعدم وجود فرق بين الكلمتين، ولكنه يعني أن التفسير متكلف، وأن هذا التكلف- وهو ضرب من التوسع في التفكير- ناجم عن التضييق في سد باب الترادف.

وهذا يقودنا إلى مناقشة قضية التضييق والتوسع. فالذين قالوا بعدم وجود الترادف، اضطروا إلى فتح باب التقدير على مصراعيه. فكل ما قيل عنه إنه من المترادفات، أوجدوا له وجهاً من التأويل، حتى توسعوا فيه. وما وجدوا في هذا التوسع من حرج، حتى وهم يتكلفون التأويل، ويتعثرون فيه. وعلى من يتصدر للتأويل أن يكون على حذر من سعته التي تجعل المضمون فارغاً من محتواه، أو تنأى بالنظر عن دقة الحكم.

ومنهم من قال بجواز وقوعه، ولكن بقلة. وضابط القلة عندهم هو ضابط الوقوع. ذلك أنه ليس من اليسير تصور كثرة الوقوع، مع اشتراط دلالة الكلمتين على شيء واحد، باعتبار واحد. فدلالة الصارم والسيف على شيء واحد أمر واقع، ولكن ليس باعتبار واحد، الأمر الذي يجعل عدّهما مترادفين سبيلاً إلى إلغاء الحدود والفواصل بينهما، ومن ثم إلغاء الحدود بين الكلمات المتواردة الأخرى، وهو أمر على قدر كبير من الخطر.

---

(٢٤) عبد الرحمن السيوطي، المزهر ٤٠٣/١.

ورأينا في المسألة أنه من الناحية النظرية ممكن الوقوع، بغض النظر عن كونه قد وقع أم لم يقع، وبغض النظر كذلك عن كثير وقوعه أو قلته. فالذي يعنينا من حيث النظرة اللسانية الخالصة، هو وجود ضوابط الوقوع، وهي ضوابط صارمة. ويكفي أن اشتراط دلالة الكلمتين على المعنى باعتبار واحد، هو أهم ضابط في المسألة. وإنما ذهبنا إلى هذا الرأي، لأن تصور وقوع الترادف ليس من المحال في ذاته، ولا هو مما سدت منافذه بأي اعتبار كان.

ذلك أن ثبوت الشيء إنما يكون بثبوت شروطه، وغيابه إنما يكون بغياب هذه الشروط أو أحدها، أو بثبوت شروط ومتغيرات أخرى تمنع الوقوع. ولما لم يكن أحد هذين الأمرين واقعاً، دلّ ذلك على أن إمكان وقوع الترادف أمر مسلم نظرياً على الأقل.

وقد يطول العهد بغياب فرق أو أكثر من الفروق الدلالية بين كلمتين، حتى يستعملهما أهل اللغة الذين لا تنكر فصاحتهم وخبرتهم بلسانهم، للدلالة على المعنى نفسه، باعتبار واحد. فلماذا نبلغ في التشدد مبلغ القطع الذي يرده الاستعمال ويثبت خلافه؟ ربما يكون الفعلان (جاء) و(أتى) قد وضعا للدلالة على فعل القدوم باعتبارين مختلفين، ثم اختفى الفرق بينهما على ألسنة العرب في زمن نزول الوحي، فصارا يستعملان على القدوم باعتبار واحد. ولذلك لا نجد بينهما فرقاً في الدلالة على فعل القدوم، في الآيات التي وردا فيها، فهما يدلان عليه باعتبار واحد. وهو أمر يصلح القول معه إن هذين الفعلين مترادفان. وإلى أن يثبت القول بخلاف ذلك، وأظنه بعيد المنال، لا أجد ما يمنع القول إنهما مترادفان.

جـ- التضاد:

التضاد صورة من صور التوسع في استعمال اللفظ الواحد. فالكلمة الواحدة تدل على معنيين متضادين، كالجلل الذي يدل على أمر عظيم، وعلى أمر غير ذي بال، والجون الذي يدل على الأبيض والأسود. وبذلك

يتفق التضاد مع المشترك اللفظي في أنهما توسع في استعمال اللفظ الواحد. ويختلفان في أن التضاد يقتصر توسعه على أن الكلمة الواحدة تدل على ضدين.

أما المشترك اللفظي فاللفظ الواحد يدل على معنيين أو أكثر، دون أن يكون بينهما ضدية في المعنى، فإذا كانت الضدية خرجت الكلمة من باب المشترك اللفظي إلى باب التضاد. وهذا يعني أن المشترك اللفظي أوسع، ولكنه لا يعني أن التضاد متضمن فيه، فهما زمرتان مختلفتان، ولا يجمع بينهما إلا كونهما توسعاً. أما حقيقة التوسع فهي مختلفة في أحدهما عما هي عليه في الآخر.

وكما توسّع بعض العلماء في القول بالترادف، فقد توسع بعضهم في القول بوجود التضاد، وقد ألفوا فيه كتباً كثيرة، نشرت محققة، ومنها:

- الأضداد للأصمعي (ت ٢١٦هـ).
- الأضداد لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ).
- الأضداد لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ).
- الأضداد لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ).
- الأضداد لابن الدهان (ت ٥٦٩هـ).
- الأضداد للأصغاني (ت ٦٥٠هـ).

ولا شك أن هؤلاء -ومنهم اللغويون والفقهاء والأصوليون- قد توسعوا إلى درجة الإفراط، حتى بنوا على تصور الضدية تفسيراتهم لنصوص محكمة، فاختلفوا في التفسير وفي الحكم الشرعي الناجم عن التفسير، فالقروء- جمع قرء- وردت في الآية الكريمة: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ (البقرة، ٢٢٨)، واختلف القوم في تفسير (القرء)، فمن ذهب إلى أنه الحيضة فسّر القروء المذكورة في الآية بأنها ثلاث حيضات. ومن رأى أنه الطهر قال هي ثلاثة طهور. ومع أننا لسنا في معرض تفسير الآية، فإننا نقول إن القرء بمعنى الطهر هنا غير وارد؛ وذلك لأن الطهر غير

طارئ، والطارئ هو الحيض، وهو مناط الحكم وسببه، ولو كان الطهر هو سبب الحكم، لجعل الشهور وهي المناسبة لنكر ما ليس طارئاً، هي وسيلة العدّ لا غيرها.

وقد ذهب لغويون آخرون إلى القول بعدم وقوعه، وتأولوا كل ضدية يمكن أن تدل عليها السياقات المختلفة. ومن هؤلاء ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ). وقد ألف كتاباً في إبطال الأضداد كما جاء في المزهر[٢٥]. قال ابن دستورية: "النوء: الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل للكوكب قد ناء إذا طلع. وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضاً، وأنه من الأضداد، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا في إبطال الأضداد[٢٦].

ورأينا في المسألة أن التضاد ممكن الوقوع، من الناحية النظرية على الأقل. وإذا كان وقوع الشيء منوطاً بوقوع سببه، فللتضاد أسبابه. ويكفي أن نذكر في هذا المقام أن من أهم أسباب وقوعه، في العربية الفصيحة المشتركة، اختلاف اللهجات في استعمال اللفظ الواحد. جاء في المزهر أن أبا زيد الأنصاري (ت ٢١٤هـ) قال: "والسدفة في لغة تميم: الظلمة، والسدفة في لغة قيس: الضوء. وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معاً، كوقت ما بين صلاة الفجر إلى الأسفار"[٢٧].

في هذا النص أشار إلى سببين من أسباب وقوع التضاد في اللغة. أما أولهما فهو الاختلاف اللهجي، وأما ثانيهما فهو التطوّر اللغوي. وليس من شك في أن التباين بين اللهجات تطوّر. ولكن أبا زيد يشير إلى تطوّر من نوع آخر، ربما كان ناجماً في الأصل عن تباين لهجي، وذلك قوله: "وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معاً". فإذا كان بعضهم

---

(٢٥) عبد الرحمن السيوطي، المزهر ٣٩٦/١.

(٢٦) المرجع السابق، ٣٩٦/١.

(٢٧) عبد الرحمن السيوطي، المزهر ٣٨٩/١- ٣٩٠.

يجعل السدفة ضوءاً، وبعضهم يجعلها ظلمة، فإن تسمية وقت احتلاط الضياء والظلام، بكلمة واحدة يسميان بها، أمر منطقي جداً. هذا احتمال لا استبعده. وبذلك فإن لهذه الكلمة انتسابا إلى باب الأضداد.

غير أنني لا أستبعد احتمالاً آخر، وهو أن تكون السدفة في أصل الوضع دالة على ساعة اختلاط الضياء والظلمة، فسموها سدفة، وسموا الظلام باسمه، والضياء باسمه كذلك. فكان عندهم ثلاثة أسماء لثلاثة أشياء، اثنان منهما ضدان، هما الضياء والظلام، وثالث هو وقت احتلاطهما. ولما لم يكن هذا الوقت ذا بال كبير بالقياس إلى قريبيه، وبالنسبة إلى أكثر الناس، كان من الطبيعي أن يحدث تعويم لغوي للفظ. وهو أمر يحدث كثيراً في العربية وفي غيرها. وبذلك أطلقوا كلمة "السدفة" على الضياء والظلمة معاً. هذا احتمال آخر لا استبعده أيضاً.

ملخص القول في الأضداد هو أنها صورة من صور التوسع التطوري الناجم عن اختلاط الأشياء بضدها، والمفاهيم بنقائضها، بخاصة في بيئات لهجية مترامية الأطراف، تغلب عليها الأمية. ولا استبعد أثر الألسنة الدخيلة من لغات أخرى، في إحداث مثل هذا التطوّر. فإن هؤلاء عندما يتواصلون بلغة المجتمع الذي حلوا فيه، وبخاصة في أول عهدهم به، يحدثون تغييرات تلتقطها منهم العامة وصغار السن، فتجري على ألسنتهم وتستقر في استعمالاتهم. وأظن أن أصل التضاد من هذا القبيل، وإن كنت لا أنكر أثر العوامل الأخرى التي ذكرتها.

[٤] الترتيب المعجمي

لما كان بناء المعجم عملاً علمياً، في شكله ومضمونه، كان لزاماً أن يكون منهجه مبنياً على أسس علمية مطردة، ليتناسب المنهج مع المضمون. ولست أقصد هنا، ما قد يتبادر إلى الذهن، أن المنهج هو ترتيب أبواب المعجم على طريقة يختارها واضعه، كأن يكون الترتيب ألفبائياً، أو بحسب مخارج (الحروف)، أو بحسب الحرف الأخير من الكلمة، فهذه طريقة وتيك طريقة ثانية، وتلك طريقة ثالثة. وسواء اختار المؤلف هذه أم تلك، فهو -لابد - مطالب بمنهج علمي منطقي في بناء كل مادة من مواد معجمة. وهذا هو الذي سنتحدث عنه هنا. وفي ما يأتي بيان ذلك:

١- البدء بالوحدة المعجمية:

الوحدة المعجمية هي الكلمة المفتاح، أو كلمة المدخل، التي تستهل بها كلمات مادة واحدة. وحتى أوضح ذلك من العربية أقول إن الكلمات الآتية: (كاتب، مكتوب، مكتبة، استكتب، مكاتبة، كتاب، كتيب ..الخ) من مادة واحدة هي مادة (ك ت ب). وعند تعريف كلمات هذه المجموعة، يبدأ بتعريف الفعل مثلاً (كتب). ويلتزم منهج المعجم بالبداية بالفعل في تعريف سائر مواد المعجم. ولا شك أن الأنسب في العربية أن يبدأ بالفعل دون غيره. وهذا هو الذي ذهب إليه والتزم به المعجم الوسيط الذي أصدره مجمع اللغة العربية في القاهرة، وأعدّه إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار.

وإنما كان الأنسبّ للمعجم الحديث أن يكون الفعل المجرّد هو كلمة المدخل؛ لأن الفعل في كل مادة هو أشيع كلماتها، وأقربها إلى أذهان الناس. ثم إن الفعل المجرد أقرب الكلمات إلى عنوان المادة؛ فالفعل (كتب)

أقرب كلمة إلى الجذر الذي هو عنوان مادة الكلمات التي تنتمي إليه (ك ت ب).

زد على ذلك، أن البدء بالفعل المجرد بداية منطقية، ينبغي النظر فيها ومعالجتها قبل الفعل المزيد، فليس من المنطقي أن تبتدئ المادة بفعل مزيد، ثم ترتد إلى الفعل مجرداً. إن في ذلك مخالفة واضحة صريحة لمقتضيات التدرج والتسلسل اللذين يقتضيهما النظر العلمي.

ولما كانت العربية لغة اشتقاقية فإن البدء بالفعل المجرّد، وهو أدنى صورة اشتقاقية، يجعل الانتقال إلى ما فوقها موافقاً لطبيعة العربية. والدليل على أن الفعل المجرد هو أدنى صورة اشتقاقية أنك إذا أخذت الفعل (كتب) وجدته أقرب من المصدر (كتابة) إلى عنوان المادة؛ ففي المصدر حروف زائدة على الأصل ليست موجودة في الفعل المجرّد. ومثل ذلك يقال عن أفعال أخرى كثيرة مثل: صنع، ودبغ، وخاط، وحاك، وقام، وضاع، وصام، وحسلم، وغيرها. فهذه الأفعال أقرب إلى الجذر من حيث عدد الحروف، من المصادر الآتية: صناعة، ودباغة، وخياطة، وحياكة، وقيام، وضياع، وصيام.

واعتماد الفعل الثلاثي المجرد مدخلاً للمادة، يسهّل عملية إحصاء كلمات المادة الواحدة وتنظيمها. والمعلوم أن العمل المعجمي قائم على الإحصاء المنظم لكلمات اللغة وتدوينها. وبغير ذلك يظل العمل المعجمي ناقصاً.

إذا نظرنا في المعاجم العربية القديمة وجدناها تبدأ بالفعل مرة، وبالمصدر مرة أخرى، وبأحد المشتقات مرة ثالثة. من ذلك مثلاً أن مادة (س ل ح) في لسان العرب قد بدأت بـ(السلاح) فقال: "السلاح اسم جامع لآلة الحرب.." وابتدأت مادة (س م ح) بالمصدر: "السماح والسماحة"، وابتدأت مادة (س ن ح) باسم الفاعل: "سانح". وإذا قام باحث بعمل إحصائي لبداية كل مادة في لسان العرب فلن يجد نسقاً واحداً. وما ذلك إلا لأن فكرة الوحدة المعجمية، وفكرة البدء بها، لم تكن قد اتخذت موقعاً

لها في الصناعة المعجمية. يستوي في ذلك معاجم الألفاظ، كالذي رأيناه في الأمثلة التي أخذناها من لسان العرب، ومعاجم المعاني كالذي نجده في المخصص لابن سيده، فهو يبدأ بالفعل مرة، وبالمصدر مرة أخرى، على غير نسق واحد أو منهج بيّن.

٢. ترتيب سائر المفردات:

لم يكن للمعجم العربي القديم في حكم يعمّ ولا يخصّ، نسق واحد أو طريقة واحدة، في ترتيب مفردات المادة الواحدة. أما ترتيب هذه المفردات، في الصناعة المعجمية الحديثة، فيختلف في الإجراء من لغة إلى أخرى، بحسب خصائص كل لغة، وطبيعة نظامها، فثمة مرونة في الإجراء، ولكن هذه المرونة قائمة على أسس نفسية تعليمية وتنظيمية شاملة، تصلح للتطبيق على بناء معجم لغوي في اللغات عموماً. ومع أن بعض هذه الأسس ينطبق على المبدأ الأول الذي سلف الحديث عنه، وهو البدء بالوحدة المعجمية، فإن حديثنا عن هذه الأسس، سيركز على المبدأ الثاني، وهو ترتيب سائر المواد. أهم هذه الأسس ما يأتي:

أ. تقديم الأصل على الفرع: ينطبق هذا في العربية على تقديم المجرد، باعتباره أصلاً، على المزيد باعتباره فرعاً.

ب. تقديم الأقرب فالأقرب: ينطبق هذا الأساس في العربية، على تقديم المعنى الحسي باعتباره واقعاً تحت الحس المباشر، وتأخير الألفاظ الدالة على معان عقلية مجردة. وينطبق هذا أيضاً على تقديم المعاني الحقيقية على المجازية، وبخاصة تلك التي تحتاج إلى تفسير وتوضيح.

ج. تقديم البسيط على المركب: ينطبق هذا المبدأ في العربية، على تقديم الكلمة الواحدة على التراكيب والتعبيرات، فلا يعقل أن يقدّم المركب الإضافي: "وحدة الصف" على كلمة "وحدة".

د. تقديم العموم على الخصوص: فلا يعقل أن تقدّم "النظرية النسبية" مثلاً في مادة "نسب"، على كلمة "النسبية".

هـ. يقدّم الأهم على المهم. فلا ينبغي أن يقدّم ذكر ما ليس له أهمية على ما كان مهماً. وقد تختلف المعايير في تعيين المهم والأهم. في هذه الحال، لابد أن يكون لدى واضعي المعاجم معيار واضح في تحديد ما هو الأهم، وما المهم، وما يأتي في الدرجة الأخيرة، وما ليس له أهمية.

و. تقديم المفرد على الجمع.

ز. برمجة خصوصيات كل لغة: وينطبق هذا على خصوصيات كثيرة في العربية، كتأخير المؤنث بإحدى أدوات التأنيث، وترتيب الأفعال الثلاثية المجردة -بحسب عين الفعل- على نسق معين. فقد رتب المعجم الوسيط الأفعال المجردة على النحو الآتي:

١. فعل يفعل بفتح فضم كنصر ينصر.

٢. فعل يفعل بفتح فكسر كضرب يضرب.

٣. فعل يفعل بفتح ففتح كفتح يفتح.

٤. فعل يفعل بكسر ففتح كعلم يعلم.

٥. فعل يفعل بضم فضم كشرف يشرف.

٦. فعل يفعل بكسر فكسر كحسب يحسب.

واعتمد طريقة خاصة في ترتيب الأفعال المزيدة بحرف، وبحرفين، وبثلاثة أحرف[٢٨].

---

(٢٨) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، إصدار مجمع اللغة العربية في القاهرة، ١٩٦٠، ١/١٢-١٣.

[٥] المعجم التاريخي

اللغة تاريخ، وهي جزء من التاريخ. هذان اعتباران مختلفان للغة. ينجم عن الاعتبار الأول أن اللغة تصوّر التاريخ الحضاري، والتراث الفكري للناطقين بها خير تصوير. ولهذا، كان من الضروري عند البحث في حضارة أية أمة من الأمم، النظر في لغتها. وهو نظر لا يقل في أهميته، عن النظر في الجوانب المادية، والأحداث والوقائع التاريخية، إن لم يزد أهمية على بعضها أو كثير منها. واللغة جزء من التاريخ؛ لأنها من أحداثه الكبرى، ووقائعه المميزة.

من أجل هذين الاعتبارين، كان لابد من التفكير في وضع معاجم تاريخية للغات، توضح تطوراتها، وعلاقاتها بلغات أخرى غيرها. والعربية - كسائر اللغات- بحاجة إلى مثل هذا المعجم.

الفرق كبير بين معجم لغوي تقرأ فيه المادة اللغوية، ومعجم يقرأ فيه تاريخ هذه المادة، من حيث أصلها، وتطوّرها، وصلتها باللغات الأخرى، كيف كانت في العصر الجاهلي مثلاً، وكيف أصبحت في العصور اللاحقة. وما الأدلة العلمية واللغوية التي تقرأ فيها هذا كله.

لابد أن يتساءل الباحث: هل المعجم التاريخي موسوعة إذن؟ الحق أنه ليس موسوعة بالمعنى المعروف، ولكنه مع ذلك عمل موسوعي، والفرق كبير بين الموسوعة المعرفية التي تهدف إلى التعريف بالزمان والمكان والإنسان والحياة، واللغة فيها مادة كسائر المواد، بأعتبارها إحدى أدوات الإنسان في الحياة، وبين عمل لغوي يدرس به التاريخ، والتطور، والحضارة، فتقع مضامين هذه الجوانب كلها تحت المجهر اللغوي وهذا هو الذي يرمي إليه المعجم التاريخي للغة.

من أجل الوصول إلى هذا الهدف، لابد أن يتضمن المعجم التاريخي ما يأتي:

أولاً: إثبات الأصول

لاشك عندي في أن البحث عن الأصول من أهم الأصول. وهذا هو الفرق الأساسي بين المعجم التاريخي وسائر المعاجم اللغوية. صور الأصول التي لابد أن يتضمنها المعجم التاريخي كثيرة اذكر منها ما يأتي:

١. الأصول الأولى للكلمات

يرد كثيراً في المعاجم العربية، وفي كتب التفسير، وكتب المعرّب والدخيل، أن تنسب كلمات كثيرة إلى العبرية، أو الفارسية، أو الرومية، أو الحبشية، أو غيرها. ولما لم يكن أصحاب هذه المظان على دراية بهذه اللغات، كان من الضروري التوقف عن الأخذ بأحكامهم. فالتوقف شرط علمي لصحة الحكم، ثم إن وجود الكلمة الواحدة في اللغتين العربية والعبرية مثلاً، ليس دليلاً علمياً يطمأن إلى سلامته، على أن تلك الكلمة عبرية، فالأمثل - في أغلب الحالات- أن يقال عكس ذلك تماماً، لأن أكثر كلمات العبرية القديمة كنعانية (الأصل، والكنعانية) لهجة عربية قديمة، ما في ذلك شك. وسوف نبسط القول في هذه المسألة، بإذن الله، في موطن آخر من هذا الكتاب. ومن البديهي أن نقول إن رد الكلمات إلى أصولها رداً صحيحاً، يتطلب معرفة باللغات ذات الصلة بالعربية.

٢. اللهجات العربية القديمة

المعاجم العربية القديمة مصدر مهم للهجات العربية، ولكن كتب اللغة والنحو وفقه اللغة مصادر مهمة لهذه اللهجات كذلك. والبحث عن هذه اللهجات، جزء أساسي من معرفة تاريخ مفردات اللغة Etymology. واللغة العربية الفصيحة المشتركة ليست لهجة قوم دون غيرهم؛ ففيها

نصيب كبير من اللهجات العربية الأخرى. والمعجم التاريخي يتناول هذه المسألة ويعالجها، أو ينبغي أن يكون الأمر كذلك.

اللهجات العربية القديمة قسمان: أحدهما له سجل معلوم، وترك آثاراً معلومة في العربية المشتركة، وفي بعض العاميات، على الرغم من أن تلك اللهجات قد انقرضت.

وهنا تأتي مسألة الفصيح وغير الفصيح في المعجم التاريخي، عندما يدون المعجم التاريخي كلمات عامية، يدونها باعتبار ذكر التطوّر، لا باعتبار أنها كلمات من العربية الفصيحة. وحتى أوضح هذه المسألة أقول: كان أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب رحمه الله، عندما يقارن بين العربية، واللغات التي يسمونها "سامية" يذكر في مواطن متعددة، ما آلت إليه الكلمة في إحدى العاميات العربية المعاصرة، فيذكرها. ومن ذلك قوله عن صيغة (اتفعل): "ولا تزال هذه الصيغة مستعملة في العربية العامية في مصر والمغرب؛ ففي مصر يقال مثلاً "اتنصر" بمعنى: "نصر"(٢٩).

ثانياً: إثبات التطوّر

المعجم التاريخي سجل لتاريخ كلمات اللغة. ولذلك لابد من إثبات حركة التطوّر التي خضعت لها مفرداتها. وهذا لا يعني أن بالإمكان ذكر الزمن الذي تطوّرت فيه الكلمة على وجه التعيين؛ فإن التقريب فيه كاف. ومع ذلك، فإن مدة نزول الوحي، هي المدة الوحيدة التي يمكن الجزم بأنها شهدت ميلاد دلالات جديدة للكلمات، وأعني هنا الألفاظ الإسلامية. وهذا جانب من التطور الموثق الذي يمكن الاطمئنان إليه بدقة تامة.

---

(٢٩) رمضان عبد التواب، اللغة العبرية، قواعد ونصوص ومقارنات باللغة السامية القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٧، ص ١٣٩- ١٤٠.

ولا يجوز أن يتوقف المعجم التاريخي عند مدة معينة فقط من حياة الألفاظ، فتاريخها جزء من تاريخ اللغة، ولابد من تدوينه وإثباته.

ثالثاً: سجل الحياة

من الطبيعي أن نتصور ورود الألفاظ الدالة على معالم الحياة، في العصور المختلفة، في المعجم التاريخي. وهذا يتضمن ألفاظ الملابس، والأطعمة، والأشربة، والحياة الاجتماعية، والحياة الاقتصادية، وألفاظ الحرب والجند، وغير ذلك ما هو ضروري في معرفة تاريخ اللغة.

رابعاً: التكامل في البحث والعرض

تكامل العمل في بحث الظاهرة الواحدة، أمر في غاية الأهمية، عند بناء المعجم التاريخي. والمقصود بتكامل العمل في هذا المجال، هو أن المادة الواحدة يتولاها مجموعة من العلماء والمتخصصين، كل واحد منهم في مجاله. فقد يكون في المادة الواحدة مجالات علمية متعددة، تحتاج إلى خبرات متكاملة، بحيث لا يكون بينها تباين يؤدي إلى نشاز في عرض مفردات المادة. وهذا يدل بوضوح على أن العمل في المعجم التاريخي، ينبغي أن يكون عملاً مؤسسياً تنظيمياً قبل كل شيء.

وليس المقصود من وجود التكامل في البحث والعرض وجود محررين فقط. فعمل هؤلاء المحررين إنما يكون في مرحلة لاحقة، وهو أمر ضروري على كل حال. ولكن التكامل أوسع من ذلك وأشمل، فهو في مراحل العمل جميعها، وليس في مرحلة عرض المادة، ولا في الخطوات النهائية من مراحل بناء المعجم. فإذا افترضنا مثلاً أن إحدى المواد تحتاج إلى معالجات فقهية، وعلمية، ولغوية، وتاريخية، وأدبية، وفلسفية، كان من الضروري اجتماع العلماء المتخصصين في هذه المجالات، لطرح تصوراتهم المتعددة التي تؤدي في النهاية، إلى وجود تصور مشترك، يمكن التعبير عنه، كما يعبر الواحد منا عن قضية واحدة ذات جوانب متعددة.

إن تكامل العمل في بناء المعجم التاريخي، على النحو التالي وضحته، يجعل المعجم التاريخي مصدراً من مصادر التفكير الجمعي، ولا يجعله عملاً جمعياً فقط. فشتان بين أن يكون العمل ذا تفكير جمعي، وأن يكون فقط عملاً جمعياً ذا أبعاد متنافرة على المستوى التفصيلي. ومهما أوتي المحرر من قوة التفكير، وسعة الأفق والمعلومات، فسيظل عمله في نطاق قدرته المحدودة.

الفصل الثاني

لسانيات المصطلح

لسانيات المصطلح

ينبغي لنا أن نفرق - بادي الرأي- بين لسانيات المصطلح، والمصطلح اللساني. فأولهما ينبئ عن جهة الدرس اللساني المتصل بالمصطلح؛ فتكون بذلك خارجة عن عمومية الدرس اللساني إلى خصوصيته؛ فيكون المصطلح هو محور ذلك الدرس الخاص من اللسانيات. ويكون شأنه - في ذلك- شأن أي فرع من فروع اللسانيات مثل اللسانيات الاجتماعية، والاقتصاد اللساني، واللسانيات النفسية، وغير ذلك من الفروع المختلفة في هذا العلم.

والبحث اللساني في المصطلح أعم من المصطلح اللساني؛ لأن خصوصية هذا الأخير متأتية من كونه واقعاً ضمن دائرة لسانيات المصطلح.

على أن "المصطلح اللساني"، وإن كان يشير إلى هوية المصطلح باعتباره تقييداً له بكونه لسانياً، يمكن أن يكون مظلة بحثية، تضم تحت جناحيها أعمالاً علمية تبحث في المصطلحات اللسانية، لا في المصطلح بعامة، فيكون بذلك مساوياً في معناه ودائرة اختصاصه للسانيات المصطلح. وعلم المصطلح يبحث في التفكير المصطلحي بعامة؛ يبحث في خصائص هذا التفكير، وفي طرق بناء المصطلح، وصوره، ومشكلاته، والمعايير النفسية Standardization وتوحيد المصطلحات.

هذا العلم من العلوم اللسانية الحديثة، وقد أخذ موقعه باعتباره علماً ذا بعد تطبيقي، بعد الحرب العالمية الثانية، وتطوّر في السبعينيات من القرن العشرين، حتى أصبح من أظهر العلوم اللسانية، وأكثرها أهمية، لارتباطه بالعلوم كلها أولاً، ولكون التقدّم الذي تفجرت به المعارف والعلوم، قد صحبه قدر هائل من المصطلحات التي لابد لها من علم يضبط إيقاعاتها، وينظم التفكير المصطلحي، على النحو الذي ينضبط به التفكير العلمي في العلوم كلها.

[١] خصائص التفكير المصطلحي

للتفكير المصطلحي خصائص عامة يصدر عنها ويتصف بها. وهذه الخصائص هي التي تجعل المصطلح تفكيراً ومنهجاً - ضرورة علمية، قابلة للتطبيق في البيئات الثقافية والحضارية واللغوية المختلفة. ومن أهم هذه الخصائص ما يأتي:

١. النزعة التنظيمية

ليس المصطلح - في أي مجال من مجالات العلم - كلمة تعبر عن مضمون معين حسب، إنها أكثر من ذلك بكثير. ولك أن تتصور كيف يكون وضع المعلومات، في مجال ما وليكن النحو مثلاً، لو لم تكن ثمة مصطلحات في هذا العلم. ستنتفي الأبواب والفصول أولاً، إذ إن الباب أو الفصل هو في حقيقته مصطلح؛ فالفاعل والمفعول، والفعل والمبتدأ، والخبر، والنعت، والمنعوت، والحال، والتوكيد، والعطف، إلى آخر ذلك من أبواب النحو، إنما هي مصطلحات.

وفي حال عدم وجود المصطلحات ستنتفي جزئيات هذا الباب أو ذاك بالتمام والكمال. فلن يكون ثمة فعل متعد، وآخر لازم، وثالث محايد، وماض، ومضارع، وأمر وفعل مسند إلى مفرد مذكر، وآخر إلى مثنى أو جمع. ولن يكون مبتدأ مؤخر ولا خبر مقدم، ولا خبر مفرد، وآخر جملة. ولن يكون إعراب ولا بناء، ولا.. ولا.. ولا...

هي الطبيعة التنظيمية إذن. وهي التي تجمع شتات المعلومات في ما سموه، أبواباً وفصولاً. ولولا التنظيم ما كان العلم، ولولا المصطلح ما كان التنظيم.

وليس هذا خاصاً بالنحو وحده، فإنه على سائر العلوم سائر، سيرورته في الذي وضحناه في النحو.

٢. النزعة المنطقية

بالمقدار الذي تعمل فيه النزعة التنظيمية على تنظيم المعلومات، حتى تكون علماً منظماً، تعمل النزعة المنطقية على أن يكون لهذه المعلومات منطق يفسرها. ويظهر هذا المنطق في أدواته التي ابتكرها الإنسان، والمصطلح هو أول هذه الأدوات. وحتى أوضح هذه المسألة أقول: للقارئ أن يتصور كيف يمكن أن يكون الوضع في الصرف مثلاً لو لم يكن هناك شيء يسمى الإعلال. هل كان أحدنا يستطيع أن يفسر الخلاف وعدم الاطراد بين فعل غير معتل، ينتظم أسلوبُ اشتقاقه تنظيم ملحوظ، وفعل آخر معتل تختلف مسيرة اشتقاقه من (قال إلى يقول، فقول، ومقول، وقائل، ومقاول)، كيف تختفي الواو تارة، وتظهر تارة وتارة؟

للقارئ أن يتصور كيف يمكن أن يكون ثمة اطراد في التصور العلمي لأفعال ينتظم بناؤها على صيغة الافتعال، دون شيء يسمى إبدالاً، وأفعال تتغير على النحو الذي نجده في (اتجه، واتقى، واتصل، واتسم) لو لم يكن المصطلح الذي سموه إبدالاً هو الذي يمنطق هذا التغير ويفسره؟

ليست هذه النزعة خاصة بالصرف وحده، ولا بالنحو قبله أو بعده، ولكنها سمة من سمات العلم، والمصطلح أداة إبرازها. ولو أردنا أن نسلك مسلك التفكير الوصفي الغابر، في رفض التفكير المنطقي في تفسير اللغة، لما وقعنا على شيء ذي بال في فهمها.

إن اللغة والمنطق يلتقيان في أنهما ظل للتفكير وأداة له. أما أن اللغة ظل للتفكير فيظهر ذلك في أن اللغة هي التي تحمل أفكارنا للآخرين، وهي التي نفهم بها الآخرين ويفهموننا. وأما أن المنطق ظل لهذا التفكير فالدليل عليه أن المنطق هو الذي ينظم أفكارنا، ويجعلها سائغة للقبول

فباللغة نفهم الأفكار، وبالمنطق نقتنع بصحتها، إذا كان في ذلك المنطق ما يستطيع به صاحبه أن يثبت صحة تداوله ومداولاته.

وأما أنهما أداة للتفكير فظاهر في أن أفكارنا تظل حبيسة الوجود الذاتي المفرد. وبهما تصبح هذه الأفكار ضمن دائرة الوجود العام الذي يبدأ حيزه من الخطاب الثنائي إلى الخطاب العام الذي يتجاوز ثنائية الخطاب، وأحادية الزمان وفردية المكان. فباللغة والمنطق نتجاوز حدود زماننا إلى كل زمان، ونتجاوز مكاننا إلى كل مكان.

والذين أرادوا أن يعزلوا اللغة عن المنطق نسوا، أو تناسوا، أن المنطق في ذاته مقولات لغوية خالصة. غير أن عدم استطاعتنا تفسير بعض الظواهر اللغوية، ومنها المصطلحات، تفسيرا منطقياً لا يعني بالضرورة خطأ استخدام المنطق لهذا الغرض، وإنما يعني أن لكل شيء منطقا معيناً، وينبغي اتباع المنطق الذي تنتمي إليه الظاهرة عند تفسيرها. أما أن يقال: هذا منطق واللغة ليست منطقا، فتلك مقولة كان لها أصل عندما حاول الوصفيون أن يبحثوا عن الاطراد في الظواهر اللغوية، في التراث النحوي في اللغات الغربية فأعياهم ذلك، لكثرة الشذوذ في لغاتهم، فاستبدوا في القول إن اللغة غير المنطق. ولو أنهم تحققوا من تلك الظواهر لوجدوا أن الشذوذ وعدم الأطراد ينتميان إلى منطق معين، ربما كان منطقياً تاريخياً، وربما كان اجتماعياً، وربما كان ثقافياً، وربما كان أولئك، ولكنه منطق على كل حال.

وإذا سلمنا بأن اللغة شيء خلاف شيئيته المنطق، فلن يسلم أحد بأن المصطلح ليس ذا نزعة منطقية، ونزعته تلك هي التي تتآزر مع عوامل أخرى، لتجعله سائغاً مقبولاً.

٣. النزعة التجريدية

ليست هذه النزعة بأقل أهمية من سابقتيها في وجود التفكير المصطلحي. فالعلم من سماته التجريد. بل ربما كان أهم سماته على

الإطلاق. ويظهر التجريد واضحاً في المصطلح. وأوضح ذلك فأقول: للقارئ أن يتصور كيف أن الميزان الصرفي، وهو في الأصل ميزان مجرد، يساعد على فهم بنية الكلمة، وعلى فهم التغيرات التي تطرأ عليها، وعلى تقدير الخطوات التي يحدث أو لا يحدث فيها تغيير. الميزان الصرفي مصطلح دقيق، ذو مضمون محدد، ينسق بمقتضاه النظر في الكلمة العربية.

ولولا النزعة التجريدية لما كان أحد قادراً على أن يضبط المعطيات العددية، والعلاقات التي بينها، وهي علاقات مجردة في الرياضيات، والفيزياء، والإحصاء، والحاسوب، والاقتصاد، بل في سائر جوانب الحياة.

ولذلك لا يستطيع أحد أن يتجاهل أهمية مصطلحات الجمع، والطرح، والقسمة، والضرب، وهي تضبط كل إيقاعات الحياة في الاجتماع، والسياسة، والاقتصاد، والعلاقات بين الدول.

حتى الأدب الذي قد يظن أنه بعيد عن النزعة التجريدية، مليء بالتجريد؛ فمن ذلك الخيال الذي هو في حقيقته درجة راقية من درجات التجريد. قد يقال إنه تجريد يذهب بالإنسان عن الواقع. وهل يطلب من الأدب أن يكون ذا سمت فيزيائي أو رياضي؟ ثم إن الخيال - وهو أحد مصطلحات الأدب والشعر وعلم النفس- واقع يصنعه الإنسان في بنيته الذهنية، وليس هروباً من الواقع دائماً وأياً كان حاله فهو مفهوم أولاً، وهو مصطلح ثانياً وهو تجريد ثالثاً.

ولو سلمنا بأن الخيال الأدبي هو هروب من الواقع، فإن الخيال العلمي حقيقة علمية ثابتة، فعن طريق الخيال العلمي اكتشفت حقائق علمية، ووضعت نظريات لا تعد ولا تحصى في شتى ميادين الحياة، وكل مجالات العلم. وعن طريق هذا الخيال تم غزو الفضاء. وما كان هذا ليتم لولا معرفة آلاف القوانين الفيزيائية والكونية المتداولة في: الفيزياء،

والفلك، والرياضيات، والأرصاد الجوية، والجيولوجيا، والكيمياء، والطب، والهندسة، وغير ذلك.

واجتماع حقائق هذه العلوم كلها على صعيد واحد، ليس ثمرة من ثمار التفكير العقلي فقط، فإن فيه خيالاً علمياً جعل العلماء في أحيان كثيرة يتصورون ارتباط هذه الحقائق بعضها ببعض.

ومهما تكن الصورة التي يكون عليها الخيال العلمي، فإنه تجريد على كل حال. أي أنه تجريد عندما نفترض أنه عمل عقلي خالص، تجريد عندما نفترض أنه مزيج من حقائق علمية، وخيال علمي.

ونزيد على ذلك فنقول: إن العلم في ذاته تجريد لكثير من حقائق الكون والحياة، فالمسائل الرياضية التي نعبّر بها عن الحقائق الفيزيائية والكيميائية درجة عالية من درجات التجريد. ومسائل الإحصاء تجريد للموضوعات التي نخضعها للعمليات الإحصائية. وفي كثير من الرسوم والأشكال البيانية التي نقرّب بها مسائل العلم تجريد خالص. فنحن بذلك نجرّد لنضبط ونقرّب. وإن ذلك كله كائن في التفكير المصطلحي.

4. النزعة المركزية

من السمات التي أودعها الله سبحانه في العقل مركزية التفكير. والمقصود بالمركزية اجتماع مجموعة من القضايا حول بؤرة مركزية واحدة. وحتى نوضح هذه المسألة ببعض الأمثلة المصطلحية، نذكر القارئ ببعض المصطلحات كالبيئة، والذرة، والإدارة، والاقتصاد، وغير ذلك من العلوم التي تشير إليها المصطلحات الدالة عليها. فمن الواضح أن البيئة الطبيعية أو الاجتماعية، أو ما شئت من أنواعها في الواقع، هي محور المصطلح (البيئة). والذرة هي محور علم الذرة. وإدارة شؤون المؤسسات هي محور مصطلح الإدارة. وهكذا بالنسبة إلى سائر العلوم.

وفي المصطلحات التي تدل على جزئيات في أي علم من العلوم، أو في أي شأن من شؤون الحياة، ما يدل على مركزية مضمون المصطلح.

فالفاعل هو مركز كل أنماط الفاعل، ما كان منه اسماً أو ضميراً، مفرداً، أو مثنى، أو جمعاً، معرباً أو مبنياً، أو اسماً صريحاً أو مصدراً مؤولاً، مصروفاً أو ممنوعاً من الصرف. ومثل ذلك يقال عن مركزية مصطلح اسم الفاعل لكل أنماطه من: فاعل، ومفعِل، ومفعّل، ومتفعل، ومنفعل، ومتفعل، ومتفاعل، ومفعل، ومستفعل، ومفعوعل، ومفعالّ، وعندما يقال في علم الأصوات عن صوت ما إنه مجهور، فهذا المصطلح مركز كل ما هو مجهور من الأصوات، وهكذا بالنسبة إلى كل ما هو مصطلح في العلوم كلها.

تقوم النزعة المركزية على تصوّر مؤداه أن المركز هو أضيق محل تجتمع فيه مفردات الظاهرة. هذا الضيق هو الضابط الذي يضبط إيقاعات الظاهرة وصورها المتعددة، فتؤول كلها إلى أصل واحد مشترك، والمصطلحات كلها - لسانية كانت أو غير لسانية- تخضع لهذه النزعة، وتعمل بقوانينها المركزية.

ثمة قوانين تعمل النزعة المركزية بمقتضاها من أهمها:

١. الجمع: بمقتضى هذا القانون تجتمع مفردات الظاهرة الواحدة على صعيد اعتباري واحد، وهو جمع ينبئ بالعموم أكثر مما ينبئ بالخصوص.

٢. التماثل: على أساس هذا القانون يحدث الجمع الذي تحدثنا عنه. قد يكون التماثل في الوظيفة، أو البنية، أو الأصل، أو الهدف الذي يجمع المفردات معاً. وقد يكون في أمر اعتباري مفترض ليس له وجود في الواقع.

٣. الطرد: وهو مترتب على القانونين السابقين؛ فمفردات الظاهرة المتماثلة تجتمع، لتمنع من الدخول إلى المركز ما لا ينطبق على الأصل المشترك الذي يجمع المفردات جميعاً. وفائدة هذا القانون كبيرة على المستوى العلمي العملي. فكل ما يدخل في الظاهرة، وليس منها، نتيجة خطأ أو تقصير أو اعتبار مؤقت انتهى بانتهاء ظرفه ووقته، من السهل التعرّف عليه بمقتضى الطرد من المركز.

٥. النزعة الإبداعية

يقترن ابتداع المصطلح العلمي باكتشاف مضمونه أو ابتداعه، وكل من كان حريصاً على اكتشاف مفهوم علمي، كان حريصاً بالقدر نفسه على أن يبتدع له مصطلحاً علمياً. وينطبق هذا على المصطلحات اللسانية، انطباقه على مصطلحات العلوم كلها. قد يكون الابتكار محصوراً في ظاهرة جزئية، فيكون المصطلح من المصطلحات الجزئية في الظاهرة. وقد يكون الابتكار لمسألة كبرى من مسائل العلم، فيكون المصطلح ذا دلالة كبرى؛ وذلك مثل مصطلح: الحركات المعيارية Cardinal Vowels. وقد يكون ابتكاراً لنظرية شاملة، كما في النظرية التوليدية التحويلية، أو الوظيفية، أو غيرها من النظريات.

ولما كان الإبداع نشاطاً عقلياً، والنشاط العقلي من شأنه أنه لا يتوقف، كان الابتكار مستمراً. ولذلك سيظل وضع المصطلحات العلمية مستمراً. فإذا توقف دلّ ذلك على توقف التفكير والإبداع في ذلك العلم، وهو ضد طبائع الأشياء.

٦. النزعة العملية

يمثل المصطلح العلمي - في الميادين العلمية كلها- الحالة العملية لمضمونه. فعندما نقول (٥× ٥= ٢٥)، فمعنى ذلك أن مصطلحين قد ضمنا في هذه العملية. أما المصطلح الأول فهو (الضرب) الذي يرمز له بهذا الرمز (×). وأما المصطلح الثاني فهو (يساوي) الذي يرمز له بهذا الرمز (=). هذان المصطلحان ليسا مجرد مصطلحين، ولكنهما حالة عملية يشار إليها بهذين الرمزين. وعندما يقال مثلاً: هذه جملة نحوية Grammatical Sentence، فمعنى ذلك أن ثمة جملة مقبولة لدى الناطقين باللغة، بحسب الأنماط اللغوية الذهنية التي يحدثون بها كلامهم. وعندما يقال: هذه جملة غير نحوية Nongrammatical Sentence، فمعنى ذلك أنها

جملة غير مقبولة لدى الناطقين باللغة في الأداء العملي؛ لأن فيها خروجاً على أنماط اللغة. فهذه إذن مفاهيم عملية، وضع لكل منها مصطلح معين.

ومما يدل على أن النزعة العملية من خصائص النظر المصطلحي، أن برمجة الحاسوب، أو وضع برنامج معين في الحاسوب، لظاهرة معينة، يقتضي أن يكون العمل محدد المعالم والملامح. ووضع المصطلحات من شأنه أن يخدم هذا الغرض، فإذا كان التنفيذ واضحاً محدوداً محدداً، كانت النتائج كذلك.

تقوم النزعة العملية على تصور مؤداه أن أحسن طريقة لإخراج التصور النظري إلى نطاق الواقع، هو أن يكون قابلاً للتطبيق. فإذا كان شأنه كذلك، أمكن إخراجه إلى نطاق الواقع. هذه القابلية هي التي تفرق بين نظر وآخر. فإذا كانت نظرية ما مغرقة في التصورات النظرية المجردة، كانت بعيدة عن الواقع، بخاصة إذا كانت هذه التصورات أو بعضها غير قابل للتطبيق.

والهدف من العلوم كلها هو أن تخدم الواقع، وتعمل على تطويره وتحسينه، وأن تعمل على تفسير غوامض هذا الواقع.

فإذا نظرنا في التفكير المصطلحي في ميدان اللسانيات مثلاً، عرفنا إلى أي حد أمكن لهذا التفكير أن يطور العمل في هذا الميدان، وعرفنا مقدار ما أسهم به هذا التفكير، في تفسير الظواهر اللغوية الكثيرة التي تعج بها الساحة اللسانية.

ومثل ذلك يقال عن سائر العلوم، فإن التفكير المصطلحي فيها صورة من صور إخراج الصورة النظرية إلى حيز الواقع. ولنأخذ مثالاً لذلك ما يسمونه المعادلات الكيماوية التي تفسر ما يجري من تفاعلات بين العناصر المختلفة. من المعروف أننا إذا وضعنا حامض الكبريتيك على النحاس، فإن تفاعلاً كيماوياً يجري بينهما، ويؤدي إلى إنتاج مركب كيماوي جديد هو كبريتات النحاس، مع وجود هيدروجين متصاعد.

ويجري تمثيل هذا كله في معادلة، هي في حقيقتها مجموعة من المصطلحات التي يؤلف بينها إجراء عملي مخبري، هكذا:

$$Cu + H_2SO_4 \rightarrow CuSo_4 + H_2\uparrow$$

يظهر في هذه المعادلة كيف أن التفكير المصطلحي قد عمل على تصوير الواقع بكل أطرافه، فثمة مصطلح يرمز إلى عنصر النحاس، وثان يرمز إلى مركب كيماوي هو حامض الكبريتيك. وثمة تفاعل بينهما يرمز إليه بعلامة الجمع، وثمة نتيجة يرمز إليها بالسهم. وثمة مصطلح يرمز إلى مركب كيماوي هو كبريتات النحاس، وثمة مصطلح يرمز إلى الهيدروجين، وآخر يرمز إليه متصاعداً.

هذا كله تصوير للواقع، منبثق من كون التفكير المصطلحي ذا نزعة عملية تفسر الواقع أو تعمل على تحسينه وتطويره.

٧. النزعة الاقتصادية

من شأن المصطلح العلمي أنه مبني على قدر كبير من التفكير الاقتصادي في التعامل مع اللغة، وفي التعامل مع الأشياء باللغة. ولن نطيل في تناول هذه المسألة هنا، فلها موضع نتناولها فيه بالتفصيل - بإذن الله- في كتاب لنا عن اللسانيات الاقتصادية.

٨. النزعة التوزيعية

تبرز هذه النزعة واضحة في المصطلحات ذات السمات التوزيعي أو التصنيفي، ولنأخذ مثلاً الجرائم التي تصنف في فئات، يكون لكل فئة معالجة خاصة، وعقوبة أو عقوبات خاصة. فيقال مثلاً: هذا جُرم، وهذه جنحة. ويقال: هذه خيانة عظمى. فيعرف أن عقوبتها تكون ضمن عقوبات فئة معينة من الجرائم التي يجمعها المصطلح: "خيانة عظمى". ويقال: وقع الطلاق بائناً بينونة كبرى، فيعرف أن الفعل أو القول قد صدر، فكان تصنيفه ضمن فئة سماها الحكم الشرعي تسمية مصطلحية وهي: الطلاق

البائن بينونة كبرى، مع ملاحظة أن هذا المصطلح الأخير هو في الحقيقة مجموع من ثلاثة مصطلحات هي: الطلاق، والبينونة، والبينونة الكبرى.

ويقال هذه مخالفة من الفئة الأولى، أو الثانية، أو الثالثة، فتكون المخالفة - وهي مصطلح ذو مضمون توزيعي - دالة على مفاهيم متدرجة تدريجاً معيناً.

ومثل ذلك يقال عن العلوم اللسانية، كما في علم الدلالة الذي تصنف فيه الدلالة تصنيفاً معيناً، فثمة: دلالة اجتماعية، وهو مصطلح ذو مضمون يربط الدلالة بما اتفقت الجماعة على إعطائه بعداً اجتماعياً أو قيمة اجتماعية. وثمة دلالة تاريخية، وهو مصطلح ذو مضمون مرتبط بما كان له دلالة معينة في عصر من العصور، أو حقبة من الحقب.

وثمة دلالة علمية، وهو مصطلح ذو مضمون علمي خاص بقيمة علمية معينة. وثمة دلالة نفسية، وهو مصطلح ذو مضمون دال على وضع نفسي خاص.

تقوم النزعة التوزيعية على تصور مؤداه أن ما ينبثق من المركز، لابد أن يحمل خصائصه الأساسية المكونة له، التي لابد لها أن تكون قاسماً مشتركاً بين مفردات الظاهرة الواحدة. ووجود هذه الخصائص في المفردات، هو الذي يدلنا على أنها تنتمي إلى هذا المركز، بعد أن يتم توزيعها على مجالات فرعية مشتقة من المركز نفسه؛ أي بعد أن تبتعد ابتعاداً توزيعياً عن المركز.

في ضوء هذا، وعند المقابلة بين النزعة التوزيعية والنزعة المركزية، نجد أن كل واحدة منهما تعمل باتجاه مخالف للاتجاه الذي تعمل بها الأخرى. ففي المركزية ننطلق من الفروع إلى المركز، وفي التوزيعية يحدث عكس ذلك تماماً.

تعمل النزعة التوزيعية بمقتضى قوانين أهمها ما يأتي:

١. الانبثاق: وهو في حقيقته صورة دالة على قدرة الظاهرة الفرعية على أن تكون فرعاً منبثقاً عن الأصل. فإذا لم تكن هذه الخصيصة موجودة فيها، لا تكون العلاقة بينها وبين المركز علاقة انبثاق جزء من الكل.

٢. التمايز: والمقصود به أن كل صورة فرعية منبثقة عن الأصل، لها سماتها الخاصة التي تجعلها مختلفة عن سائر الفروع. فإذا كانت هذه السمة مشتركة بين هذا الفرع وفرع أخر لم يكن ثمة تمايز. وعلى ذلك فالسمة الواحدة المميزة للفرع الواحد هي التي ينطبق عليها قانون التمايز.

٣. الارتجاع: يمثل هذا القانون رجوع الظاهرة إلى أصلها، بمقتضى انتمائها إليه قبل أن يحدث الانبثاق.

٩. النزعة التعليمية

ربما كانت هذه النزعة من أظهر خصائص التفكير المصطلحي وأقواها، وأكثرها في العلوم وضوحاً وانتشاراً. ولك أن تتصور كيف يمكن أن نتعلم علوماً ليس فيها مصطلحات. لاشك أن المسألة ستكون أكثر تعقيداً. هذا إذا افترضنا أنها ممكنة. وكأن واضع المصطلح قد استقر في ذهنه، أن وضع المصطلحات يجعل الفكرة قابلة للتعلم، وأن عدم وضع المصطلح يجعلها غير قابلة للتعلم، أو عسيرة عليه.

١٠. نزعة التقييد

يغلب أن تكون المصطلحات الفرعية صورة لهذه النزعة. ولولا هذه النزعة لما تمكنا أن نميز بين "النبر" و"النبر الثانوي" و"النبر الضعيف" و"النبر الصفري" باعتبارها أنواعاً فرعية للنبر. ومثل ذلك يقال عن "التنغيم الصاعد" و"التنغيم الهابط" و"التنغيم المستوى" و"التنغيم الصاعد المستوى" و"التنغيم المستوى المرتفع" .. إلى آخر ذلك كله.

مما يكشف عن نزعة التقيد التي هي من أخص خصائص التفكير المصطلحي.

تقوم نزعة التقييد على تصور مؤداه أن تقييد الظاهرة بقيد لغوي، يضيق مجالها. وهذا واضح في المصطلحات التي أوردناها قبل قليل. فمصطلح (النبر) مثلاً يشمل كل أنواع النبر. وإذا قيدنا النبر بأي قيد لغوي، كانت النتيجة أننا خرجنا من مجال تصوّر النبر، باعتباره عاماً يشمل جميع أنواعه، إلى نبر معين كالثانوي، والضعيف وغيرهما.

تظهر نزعة التقييد واضحة جلية في المفاعيل؛ ذلك أنهم قيدوا المفعول به بالجار والمجرور (به). وقيّدوا المفعول له، بالجار والمجرور (له) أو (لأجله). وقيدوا المفعول معه بقيده (معه). وقيدوا المفعول فيه بقيده (فيه). ولما لم يكن للمفعول المطلق قيد يقيده قالوا: "المفعول المطلق". وكلمة (المطلق) ليست قيداً، بل هي وصف لتمام إطلاقه من القيود التي قيدت المفاعيل الأربعة الأخرى.

يتردد في كتب التراث النحوي وصف المفعول به بأنه "المفعول" دون قيد، وهي صورة من صور تغليب ما يغلب وروده على غيره. فكأنهم عندما وصفوا المفعول به بأنه (المفعول) قد جعلوه أصلاً، وجعلوا المفاعيل الأخرى فروعاً للمفعولية. وليس هذا الإجراء صورة من صور التخلص من نزعة التقييد، وإنما هو من باب التغليب فقط.

ونزعة التقييد هي التي تيسر على العلماء والباحثين ابتكار مصطلحات متعددة من مصطلح واحد؛ فمصطلح التركيب مثلاً، يمكن بتقييده أن يبتكر منه عدد كبير من المصطلحات مثل: التركيب المقيّد، والتركيب الفرعي، والتركيب المتمم، والتركيب المكتمل، وغير المكتمل، والتركيب الثانوي، والتركيب المقدّر، والتركيب المحدود، والتركيب الواسع، والتركيب الضيّق، والتركيب المكرر، والتركيب غير المكرر، والتركيب المسقي... إلى آخر ذلك كله.

[٢] طرق بناء المصطلح

تتباين طرق بناء المصطلح بتباين الفكر الثقافي والحضاري لدى العلماء والباحثين، في كل بيئة علمية، عما هي عليه في بيئات علمية أخرى.

وربما اختلفت طرق البناء - في البيئة الثقافية الواحدة- باختلاف الجماعة العلمية التي ينتمي إليها واضع المصطلح، تلك الجماعة التي تصرف همها ونشاطها العلمي في مجال واحد، من مجالات العلم. وسنرى أمثلة لذلك كله من الثقافة المصطلحية العربية، وغيرها من الثقافات. ويمكن تصنيف طرق ابتناء المصطلح، قديمها وحديثها، على النحو الآتي:

١. الطريقة الإبداعية

هذه هي الطريقة المثلى في بناء المصطلح، ومؤداها -في الأصل- وضع المصطلح ومضمونه معاً، إذ كيف يتصوّر ابتداع مصطلح ليس له مضمون؟ نعم، قد يحدث ذلك نادراً، وذلك عندما يكون لدى أحد العلماء تصوّر لأمر غير كائن، لا يستبعد حصوله وكينونته؛ فيتوقع أنه سيكون يوماً ما، وأن المصطلح الأنسب هو كذا وكذا. قلت: هذا خلاف الأصل، ولكنه يحدث، كما حدث مع سوسير الذي تصور أن علماً يبحث في العلامات، لم يكن له وجود في زمنه، سينشأ يوماً ما، فقال: "علم العلامات se'miologie سوف يبيّن ما الذي يشكل العلامات، وما القوانين التي تحكمها. ولأن العلم لم يظهر للوجود إلى الآن، فلا أحد يستطيع القول ماذا سيكون، ولكن له حق الوجود. علم اللغة هو جزء فقط من

العلم العام لعلم العلامات. وستكون القوانين التي يكتشفها علم العلامات ملائمة لعلم اللغة. إن تحديد المكان الصحيح لعلم العلامات هو من واجبات عالم النفس وعمله"[1].

الطريقة هذه هي التي اتبعها النحاة واللغويون العرب في دراسة العربية. فقد وضعوا مصطلحات دقيقة تحمل مضامين محددة. وقد وضع النحاة هذه المصطلحات، وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ) على غير مثال سابق، لمضامين اللسان العربي؛ فكانت طريقتهم إبداعاً حقيقياً. وما عليك من بأس إذا اتخذت مزاعم الذين قالوا بخلاف ذلك وراءك ظهرياً.

إن اختلاف البصريين والكوفيين في بعض المصطلحات الدالة على مضمون واحد، لا يلغي كون كل من المدرستين، قد وضعت مصطلحات النحو إبداعاً وابتكاراً. مثل هذا الاختلاف يظهر في ما سماه الكوفيون بالنصب على الخلاف، وهم يفسرون نصب المستثنى، وهي تسمية لاشك ذكية. وسمى الكوفيون أسماء الأفعال بالخوالف، وغير ذلك من المصطلحات التي ابتكرها علماء الكوفة التي خالفوا فيها مصطلحات النحو البصري.

يضع العلماء المعاصرون المصطلحات التي يتداولونها في تخصصاتهم المختلفة. وفي الغالب الذي يوشك أن يكون عاماً، تكون هذه المصطلحات ومضامينها، قد أخذت حظها من الوجود، على أيدي العلماء الناطقين بالإنجليزية؛ لأن هذه اللغة أصبحت لغة العلم في النصف الثاني من القرن العشرين، وبخاصة في العقدين الأخيرين منه، وحتى الناطقون بغير

---

(١) بتصرف من: فردينائد دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، ترجمة من الإنجليزية د. أحمد الكراعين، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢، ص ٤٠.

الإنجليزية من العلماء، فإن بعضهم يكتبون بحوثهم العلمية بالإنجليزية، من أجل أن تحظى بقدر أكبر من الشيوع والذيوع والانتشار. فإذا أضفنا إلى ذلك أن كثيرين منهم يتوجهون إلى المؤسسات الأكاديمية والعلمية في الولايات المتحدة، ليعملوا فيها ولو لسنوات معدودة، تبيّن لنا القدر الهائل من البحوث العلمية التي تتوصل إلى اكتشاف حقائق علمية جديدة، وأكثرها بالإنجليزية. وحتى التي لا تكون بالإنجليزية فإنها تقع في موقعها الصحيح بين أيدي العلماء الناطقين بالإنجليزية، إما لإحاطة الكثيرين منهم بلغة أوروبية أخرى أو أكثر، وإما في ترجمة هذه البحوث إلى الإنجليزية. وبسبب انتماء أكثر اللغات الأوروبية إلى اللاتينية والجرمانية، فإن من السهل على كل واحدة منها أن تجد طريقها إلى الأخرى.

غير أن الأمر لا يقف عند هذه المؤثرات؛ فإن الدول الأخرى المتقدمة علمياً وصناعياً كاليابان، والصين، وروسيا، كانت قد أخذت موقعها المناسب في التقدّم العلمي وفي الصناعات التكنولوجية؛ وهم بذلك ليسوا في حاجة إلى أن يبدؤوا من الصفر، أو من الدرجات المتواضعة في البداية. ولذلك فإن ابتكاراتهم العلمية والمصطلحية لا تتوقف. وليس الأمر كذلك بالنسبة للجامعات والمؤسسات العلمية العربية؛ فإنها في الأعم الأغلب، تعتمد على ما يقدمه العلم في الجامعات الغربية، من حيث المضامين والمصطلحات، وتتبنى إحدى اللغات الغربية في التدريس؛ إذ إن الجامعات العربية تعتمد على الإنجليزية أولاً، وعلى الفرنسية ثانياً.

ومن الطبيعي غير المقبول في حال كهذا، أن تكون مشكلة المصطلح مزدوجة لدينا؛ فالمضمون ليس من صنع أيدينا، والمصطلح ليس من لغتنا. ومع ذلك، يمكن التغلب على المشكلة العلمية بالبحث والتعمق في التخصص. فكيف يمكن التغلب على مشكلة المصطلح، إذا لم

يكن الذي يدرس المصطلح على دراية بالعربية؟ إنه مضطر في هذه الحال أن يستعمل المصطلح الأجنبي. وهذا هو الذي يجري في الساحة الأكاديمية العربية.

ومن أجل حل هذه المشكلة تأسست المجامع العربية، وكان من أهم أهداف تأسيسها ترجمة المصطلحات العلمية الأجنبية إلى العربية. حدث ذلك، وقامت المجامع اللغوية بأعمال جبارة في هذا السبيل دون أن تحل المشكلة؛ لأن التبعية المصطلحية جزء من التبعية العلمية. والتبعية لا تخلق ابتكاراً، ولا تولد إبداعاً. وإذا حدث أن أحد العلماء اكتشف اكتشافاً علمياً، كان احتفاؤه بأن يضع مصطلحاً عربياً لما توصل إليه واكتشفه قليلاً، بل معدوماً في الأغلب. فكيف يمكن أن يتخذ المصطلح العلمي العربي موقعاً له في الساحة العلمية العالمية؟

٢. الطريقة الاتباعية

ليس المقصود من الاتباع هنا التقليد، بل المقصود أن واضع المصطلح يتأسى طريقة معينة في وضع المصطلح، ويسير على منهجها في ذلك. وهذا لا يخلو من إبداع، ولكن فيه اتباعاً لمنهج معين ولمدرسة معينة. وحتى أوضح هذه المسألة أقول إن كثيراً من المصطلحات والتسميات في علم النبات في اللغات الغربية مأخوذة من التسمية اللاتينية. وقد درج العلماء على ذلك، وما زال كثير منهم يقتفي أثر هذه الطريقة في المصطلحات والتسمية.

ويظهر ذلك في علوم أخرى كاللسانيات، فمن أمثلة هذا، ما ذهب إليه بايك Pike عندما نحت مصطلحين جديدين، بديلين لمصطلحين قديمين. أما المصطلحان القديمان فهما: Vowel "حركة" و Consonant

"صامت". وأما المصطلحان الجديدان فهما: Vocoid و Contoid. أما المصطلح الأول، فقد نحته بايك من كلمتين أولاهما لاتينية وهي Vocalis وتعني "صائت" وثانيتهما يونانية وهي eidos ومعناها "صورة أو شكل". فصار المصطلح الجديد هو Vocoid. وأما الكلمة الثانية وهي Contoid فقد نحتها بايك من كلمتين أيضاً، أولاهما لاتينية وهي Consonare، وتعني "الاشتراك في الصوت" وثانيهما eidos، وقد ذكرناها.

يفعل العلماء الغربيون ذلك - ومنهم اللسانيون- لأنهم يرون أنفسهم الورثة الشرعيين للحضارتين الإغريقية والرومانية. ومن هاتين الحضارتين قامت الحضارة الغربية المعاصرة. وذلك على الرغم من القدر الهائل من العلوم العربية التي أخذت طريقها إلى الغرب عن طريق الأندلس، وصقلية، والحروب الصليبية، على نحو ما هو معروف في التاريخ.

في اللغة الفارسية قدر كبير من المصطلحات العربية. وهذا ناجم من أمرين أولهما أن نسبة كبيرة من كلمات اللغة الفارسية، هي من أصل عربي. وثانيهما أن الدرس اللغوي الفارسي، والأدب الفارسي، والعلوم الشرعية، والفلسفة الإسلامية، تسير على النسق الذي تسير عليه هذه المعارف في العربية. وهذا يوضح لنا كيف أن المصطلحات المعرفية، في تلك المعارف والعلوم هي على قدر كبير من الاتباع، وإن كان فيها مالا يستطيع أحد إنكاره من الابتداع والابتكار.

وربما كان من أغرب ما هو معروف في هذا المجال، أن علماء العبرية والمصطلح العبري من اليهود، عندما يضعون مصلحاً علمياً، في الطب، أو الهندسة، أو الذرة، أو غيرها من المعارف والعلوم المعاصرة الدقيقة، يبحثون عن جذر عبري، فإن لم يجدوه بحثوا عن جذر عربي فأدخلوا فيه السوابق، أو اللواحق العبرية، فأصبح مصطلحاً عبرياً. وتلك حقاً إحدى المفارقات.

طريقة الاتباع هذه قديمة في حضارتنا. فالمعروف - في مجال النحو والصرف مثلاً- أن المدرستين المصرية والأندلسية كانتا تتبعان -

في الغالب- منهج المدرسة البصرية، إلا في مسائل مهما كثرت فهي لا تغير منهجاً. وعندما كان أئمة النحو في هاتين المدرستين، يضعون مصطلحات جديدة، فقد كانوا يقتفون أثر علماء البصرة في الغالب. ولاشك أن بعضهم قد وضع مصطلحات جديدة، ولكن أثر الاتباع فيها واضح. من ذلك أن أبا حيان النحوي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) وضع مصطلح جمع جمع الجمع، وهو مصطلح يجد طريقة إلى التناسق مع منهج البصريين، الذين ابتدعوا القول بوجود جمع الجمع؛ فهم يجعلون الجمع على درجتين، وهو هنا يجعله على ثلاث. ومثل له بكلمة (أصائل). وذلك أن مفرد هذه الكلمة هو (أصيل)، والجمع هو (آصال)، وجمع الجمع هو (أصُل)، ثم جمع جمع الجمع (أصائل).

وإنما دلنا على اقتفائه أثر البصريين في هذا، أن جمع الجمع مصطلح بصري. ومن المصطلحات التي ابتكرها أبو حيان، وكان فيها متبعاً أثر البصريين أنه جعل نصب "قومه" في قول الله ﷻ: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾ (الأعراف: ١٥٥) من قبيل النصب على السعة[٢].

٣. النقل

والمقصود به أن ينقل المصطلح كما هو من اللغات الأخرى كالإنجليزية أو الفرنسية، دون تعديل، فقد يكتب بالحرف الذي يمثل اللغة التي ينقل إليها المصطلح. وليس في هذه الطريقة مصطلحات توضع؛ فهي موضوعة أصلاً، وتنقل إلى لغة ثانية، دون إجراء تعديل يكسبها طابع اللغة الثانية في بناء المصطلح. ولم تعد هذه الطريقة طريقة حسب، فقد تحولت إلى منهج عند بعض العلماء.

---

(٢) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي. تذكرة النحاة. تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن. بيروت: دار الرسالة. ١٩٨٢، ص ٢٣٧.

نجد لهذه الطريقة تطبيقات في العربية، فقد أعدّ عدد من الأساتذة الأجلاء معجماً لمصطلحات علم اللغة الحديث، أصدرته مكتبة لبنان، سنة ١٩٨٣. وهذه بعض المصطلحات اللسانية التي نقلت إلى العربية، دون إجراء أي تعديل في صياغتها:

الإبسيميم	← episememe	ألوتون	← allotone	ألوسيم	← alloseme
الكينيسية	← kinesics	كلوسولاليا	← glossolalia	كلوسيم	← gloseme
لوكوكرام	← logogram	الكاين	← kine	كاينيم	← kineme

٤. الدمج

تجمع هذه الطريقة بين استعارة المصطلح من لغة ثانية، وإخضاعه إلى القوانين الصوتية والصرفية للغة التي ينقل إليها. وقد فعل العرب ذلك في عصر ازدهار الترجمة في العصر العباسي، في بعض المعارف كالفلسفة والطب، وكتاب الطب لابن سينا (ت ٤٢٨هـ) من أهم كتب الطب، وفيه ما يدل على تأثر الطب العربي بالمصطلحات الطبية اليونانية.

فالطريقة هذه تدمج بين كينونة المصطلح في لغته الأصلية، وكينونة أخرى تفرضها عليه رحلته إلى اللغة التي نقل إليها. وعلى الرغم مما يمكن أن توصف به هذه الطريقة من قصور، فإن لها فائدة في نقل مصطلحات العلوم التي غلب انتماؤها وتأسيسها إلى أمة بعينها، أو قل هذا هو المعروف تاريخياً. وقد أسهم فلاسفة المسلمين في نقل مصطلحات الإغريق، بعد أن دمجوا خصائصها اللفظية الصوتية بقواعد البنية العربية؛ خذ مثالاً الفعل "فلسَف" والاسم "فلسفة". فقد جعلوا الفعل على وزان "فعلل" كالأفعال الرباعية التي هذا وزانها. ثم نقلوا الكلمة إلى باب الاسمية كما ينقل أي فعل رباعي، وجعلوا تاء التأنيث في آخرها، وهذا الضرب من التأنيث يختلف عن تأنيث (جلببة)، وإن كان الاثنان قد أصبحا كذلك بإلحاق التاء في آخرهما. فالتأنيث في (جلببة)

إنما كان من أجل إدخال الكلمة في اسم المرة، وهو صورة من صور المصدر الذي يتحقق وجوده بتحققه مرة واحدة.

يسمى الدمج في التراث العربي "التعريب"، ويسمى ما وقع عليه الدمج "المعرب". وللعلماء في الاستدلال على المعرب من الكلام منهج واضح، بغض النظر عن كونه موافقاً أو غي موافق لما نراه في هذه المسألة، فقد استدلوا على كون اللفظ أو المصطلح معرباً بخروجه عن الأوزان المعروفة للبنية العربية. وباجتماع حرفين في الكلمة، مما لا يعرف أنهما اجتمعا في كلمة عربية. وقد وجد الخليل بن أ حمد (ب ١٧٥هـ) من استقرائه للكلام العربي، أن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية. وعلى ذلك فالجوقة ليست كلمة عربية، وجد أن الصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية أيضاً، وعليه، فكلمة (الجص) من المعرب. وليس في العربية دال بعدها زاي في كلمة واحدة، فما وجد من كلمات فيها دال متبوعة بزاي فهي من المعرَب، ومنه كلمة (هندسة) التي كانت في الأصل (هندزة)، ثم حدثت مخالفة بين الدالة والزاي، فأصبحت الزاي مهموسة، أي أنها أصبحت سينا. وثبت لديه أنه ليس في العربية نون بعدها راء في كلمة واحدة، كما في "نرجس". وذهب إلى أن كل كلمة رباعية فما فوق، ليس فيها حرف من حروف الذلاقة الستة (ر ل ن ف ب م) فهي من المعرَب.

[٢] صُوَر المصطلح

إذا كانت طرق بناء المصطلح تتباين وتختلف، بتباين الفكر الثقافي والحضاري، فإن صور المصطلح تختلف وتتباين، باختلاف النظم الصوتية والصرفية والتركيبية، في كل لغة عما هي عليه في لغة أخرى، أو في سائر اللغات. إن صور بناء المصطلح كثيرة، نذكر في ما هو آت أهمها وأكثرها شيوعاً وذيوعاً وانتشاراً:

١. **استعمال الكلمة المفردة:** يكثر استعمال الكلمة المفردة في المصطلحات في العلوم كلها، ومن جملتها العلوم اللسانية. يقوم استعمال هذه الصورة، على أساس مؤداه أن الكلمة البسيطة غير المركبة مورد جيد من موارد المصطلح. ويغلب أن تكون الكلمة المفردة المستعملة مصطلحاً في العربية اسماً أو مصدراً، كما في المصطلحات الآتية: فعل، اسم، أمر، رفع، نصب، فتح، جر، جزم، حذف، صرف، نحو، حرف، نعت، عطف، بدل، ظرف، إلى آخر ذلك، مما هو من بابه.

ومن الكلمات الإنجليزية المفردة التي استعملت مصطلحات في العلوم اللسانية ما يأتي:

accent	لهجة- نبرة	ablaut	إبدال الصوائت
affix	زائدة	acute	عالي التردد
direct	مباشر	apex	ذلق اللسان
phone	صوت	aspect	صيغة الفعل ووجهته

٢. **إدخال السوابق والدواخل واللواحق:** تحدث هذه الصورة في اللغات الاشتقاقية، كما ترى في المصطلحات العربية الآتية: فاعل،

مفعول، مصدر، ماض، مضارع، توكيد، الاستثناء، النداء، الترخيم، إلى آخر ذلك مما هو من بابه.

Actual	حقيقي	bilabial	شفوي ثنائي
bilingual	ثنائي اللغة	equivocation	التباس

ويحدث مثل هذا أيضاً في اللغات الإلصاقية agglutinative، كما في اللغة التركية.

٣. نحت مصطلح من مصطلحين، وهذا كثير في مختلف أنواع العلوم، ومنها العلوم اللسانية، ومن أمثلة ذلك في الانجليزية:

geopolitics	السياسة الجغرافية	sociolinguistics	ذلق اللسان
glottopolotics	اللسانيات السياسية	psycholinguistics	اللسانيات النفسية

٤. استخدام الوصف، بحيث يتكون المصطلح من الصفة والموصوف، كما في المصطلحات الآتية في العربية: النعت السببي، والنعت الحقيقي، والمصدر المؤول، والأسماء المعربة، والفعل المتعدي، والفعل اللازم، وغير ذلك مما هو من بابه. ومثل هذا في الانجليزية:

cardinal vowels	الحركات المعيارية	binary contrast	ذلق اللسان
cardinal number	عدد أصلي	complex sentence	جملة مركبة
cardinal adjective	نعت عددي	complex word	كلمة مركبة

وينطبق على هذا تعدد الأوصاف كما في المصطلحات الإنجليزية الآتية:

vowel	rounded	front	high	حركة	علوية	أمامية	مدورة
vowel	rounded	back	high	حركة	علوية	خلفية	مدورة
vowel	rounded	front	low	حركة	سفلية	أمامية	غير مدورة
vowel	rounded	back	low	حركة	سفلية	خلفية	غير مدورة

٥. استخدام الإضافة، وهذه الصورة ترد في كثير من المصطلحات العربية خاصة، كما في: اسم إنّ، واسم كان، وخبر إنّ، وخبر كان، وتعدد الوصف، وتعدد الخبر، وتعدد الأحوال، وغير ذلك.

٦. تقييد الاسم بحرف من حروف الجر، وهذه الصورة كثيرة في المصطلحات العربية ومن ذلك: المفعول به، وله وفيه، ومعه.

٧. إطلاق اسم المكتشف على موضوع الكشف العلمي، ويصبح اسم المكتشف نفسه هو المصطلح، وذلك كما في: هيرتز، فهو اسم العالم الذي اكتشف تردد الموجات الصوتية، وأطلق اسمه على الظاهرة، فصار مصطلحاً. ومثل ذلك إطلاق اسم العالم الفيزيائي سابين Sabin على معامل امتصاص المواد للصوت.

٨. استخدام الضدية في إحداث عدة صور للمصطلح، يضاد بعضها بعضاً، وذلك كما في المصطلحين الإنجليزيين:

colored future مستقبل متميز

colorless future مستقبل حيادي

[٤] بين المثال والواقع

عندما يستكمل النظر أدواته في موضوع من الموضوعات الإنسانية، تقع له صورة مثلى، هي إلى النظرية أقرب. وكلما كان هذا النظر مستمداً من وعي الواقع، هادفاً إلى تجديد تلك الوعي، ورامياً إلى تقويم منآده، كان النظر أقرب إلى التطبيق، وأدنى إلى التناول. وحين يحدث التباين بين المثال والواقع، تجد المشكلات طريقها إلى ذلك الميدان. وتكون حدة المشكلة على قد حدة التباين. نستقرئ هنا المشكلات الناجمة عن هذا التباين من جهة المسائل الوضعية، والوظيفية، والتصنيفية. وهذا بيان ذلك:

أولاً: في المسائل الوضعية

من المبادئ المسلم بها في علم المصطلح، أنه عند وضع مصطلح ما، لا بد من النظر بعين الاعتبار إلى ما يأتي:

١. تحديد معالم المفهوم تحديداً دقيقاً؛ ليكون المصطلح الذي يعبر عنه دقيقاً. هذا هو النظر المثالي، وهو من الواقع قريب، عند من لا يخطو الخطوة الأولى في وضع المصطلح إلا بعد تحديد المفهوم. وحتى أوضح هذه المسألة، أشير إلى بعض ما يقع في تعريف الثنائية اللغوية والازدواجية. أما الثنائية اللغوية فإنها تقع حين يكون في المجتمع لغتان مختلفتان يتداولهما الناس(٣). وأما الازدواجية فهي تداول الناس مستويين من لغة واحدة، أحدهما إلى

---

(٣) انظر:

R. A. Hudson. Sociolinguistics. Cambridge University Press, 1986, p. 8-9

ألسنتهم ببساطته أقرب. فتجدهم يتداولونه في الحياة اليومية، ويجعلون المستوى الآخر للشؤون الرسمية[4]. هذان المفهومان محددان على هذا النحو. ولذلك كان لكل واحد من هذين المفهومين مصطلح خاص به، ولكننا نجد من بين الباحثين من يطلقون الازدواجية على مضمون الثنائية اللغوية، ويطلقون الأخير على مضمون الازدواجية[5].

٢. اختيار أقرب كلمة، وأنسب صيغة صرفية للتعبير عن المضمون. فإذا كان هذا المفهوم مما له صلة بالكثرة والمبالغة، كانت صيغة المبالغة أنسب من حيث هي أقرب، وأدق من حيث هي أدل، وأقوى من حيث هي أبلغ. وإذا كان هذا المفهوم مما له صلة بوصف ثابت لا عارض، كانت الصفة المشبهة أقرب متناول للتعبير عنه. وقد تحدث الدكتور محمد عيد عن استحداث كلمات جديدة باستخدام الصيغ الصرفية ذات المعاني، وضرب لبعضها أمثلة توضح صلة الصيغة بالدلالة المصطلحية[6].

٣. يفضل أن يكون المصطلح بأقل عدد من الكلمات ممكن، والمصطلحات الطويلة خلاف الأولى، لأن المصطلح القصير قد يكون أدل من المطول، ولأن الإطالة تخرج بالمصطلح من بابه إلى الوصف. وأقدم لذلك مثالين من المصطلحات اللسانية في الإنجليزية، وهما:

necessity of strict interpretation

ethnic groups as a source of linguistic data

---

(٤) المرجع السابق، ص ٥٣-٥٤.

(٥) عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات. تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤، ص ٢٢٨، ص٢٤.

(٦) محمد عيد. المظاهر الطارئة على الفصحى. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠، ص ١٤٧.

أما المصطلح الأول فإن كلمتي (necessity of) ليستا من بنية هذا المصطلح أصلاً، أو قل إنهما لا ينبغي أن تكونا. وعليه فالمبنى الأنسب لهذا المصطلح فيما أرى هو strict interpretation أي "التفسير الدقيق". وعند التعريف بهذا المصطلح ومضمونه، يمكن الحديث ساعتئذ عن (ضرورة) التفسير الدقيق وأهميته. أما ان يحمل هذا التركيب كله مصطلحاً، فتوجه غير دقيق في بناء المصطلح وصوغه.

وأما المصطلح الثاني: فإن الجزء الثاني منه (as a source of linguistic data) يخرج المصطلح من أن يكون مفهوم "الجماعات العرقية" ethnic groups هو المراد من المصطلح -مع انه هو الجزء الأهم- إلى أن تكون هذه الجماعات هي مصدر المعطيات والمعلومات اللغوية. إن كون هذه الجماعات مصدراً للمعطيات اللغوية جزء من شرح المصطلح الذي ينبغي أن يكون: "الجماعات العرقية" ethnic groups، وليس جزءاً من بنيته المصطلحية.

٤. ينبغي أن يخلو المصطلح ما أمكن من أدوات العطف والاستدراك، لأن هذه الأدوات تجعل المصطلح الواحد متعدداً. وحتى تتبين لك حقيقة هذا الأمر

social status and language

sociology and language

speech and linguistics

أما المصطلح الأول -بتسمية من سماه مصطلحاً- فإنه لا يصلح أن يكون مصطلحاً بأي اعتبار كان، وإن كان يصلح عنواناً لكتاب، أو بحث، أو مجموعة من البحوث والدراسات، وكذلك المصطلح الثاني.

وأما المصطلح الثالث فقد دمج موضوعين أحدهما أخص من الآخر. ولو أن واضع المصطلح توجه إلى قسمة هذا المصطلح إلى

قسمين وهما: Linguistics و Speech لكان توجهه سليماً ولا عبار عليه.

٥. ينبغي ألا يناقض أي ملمح من الملامح الدلالية الموجودة في بنية المصطلح، أي ملمح من الملامح الدلالية الموجودة في المفهوم. هذه هي الصورة المثلى للمصطلح، وليس تحققها بالعسير. ولكن خلاف الصحيح يحدث في بنية كثير من المصطلحات اللسانية وغيرها. من ذلك أن بعض الصوتيين الأمريكيين يسمون الأصوات الحنجورية الخارجة glottalized egressives. وهذه تسمية إذا أردنا أن نترجمها كانت أنسب ترجمة لها: "المحنجرة الخارجة". هذا المصطلح له نظير مطابق في الفرنسية وهو 'glottalise'؛ فقد عرفها Dubois ورفاقه أن هذه الأصوات مصدرها الحنجرة، وأنها موجودة في بعض لغات الهنود الحمر، وبعض اللغات الأفريقية، وبعض اللغات في أقصى شرق القوقاز[٧]. وهذا قاطع الدلالة في أنه يشير إلى الأصوات الحنجرية الخارجة. وبذلك يكون بعض الصوتيين الفرنسيين قد لحقوا ببعض الصوتيين الأمريكيين، في وصف السمة الأساسية في هذه الاصوات (وهي كونها صادرة من الحنجرة)، بلاحقة تستخدم في علم الأصوات، للدلالة على أمر عارض أو ثانوي. فاللاحقة الإنجليزية (-ize) في glottalized، واللاحقة الفرنسية (-ise') الموجودة في 'glottalise'، تدلان حين تستخدمان

---

(٧) انظر:

Jean Dubois et al. Dictionnaire de linguistique.
Paris. Librairie larousse, 1973, p. 237.

في علم الأصوات، على وصف عارض أو ثانوي. والمعلوم أن كون هذه الأصوات مولدة عن تيار هوائي ناجم عن ضغط في الحنجرة، ليس أمراً عارضاً أو ثانوياً، بل هو أمر أساسي. ولهذا، فمن الأفضل أن يكون المصطلح في الإنجليزية هكذا: glottalic ejective، وأن يكون في الفرنسية هكذا: éjectif glottalique، وأن يكون في العربية هكذا: الحنجورية الخارجة.

ثانياً: في المسائل الوظيفية

ينجم عن تباين المثال والواقع مشكلات كثيرة في الوجوه الوظيفية للمصطلح، ومن هذا ما يأتي:

١. تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد

كثيراً ما نجد للمفهوم الواحد عدداً من المصطلحات في اللغة نفسها التي وضع فيها المصطلح. وقد ينجم التعدد عن اختلاف النظرة التي روعيت عند وضع المصطلح. ويغلب أن يكون بعض ما تعدد من المصطلح الواحد مبنيا على نظر غير دقيق، من ذلك أن الوترين الصوتيين يسميان في الإنجليزية تسميات كثيرة هي الآتية، ونظائرها العربية بإزائها:

الوتران الصوتيان	vocal cords (chords)
الحبلان الصوتيان	vocal bands
الثنيتان الصوتيتان	vocal folds
الشفتان الصوتيتان	vocal lips
الطيتان الصوتيتان	vocal ledges
الحزامان الصوتيتان	vocal ligaments

أما تسميتهما بالوترين الصوتيين فكان أول من اقترحها انطوان (Antoine) في سنة ١٧٤١. وقد ذهب غير واحد من الصوتيين العرب إلى تخطئة هذه التسمية، لأن الوترين الصوتيين لا يشبهان في تركيبهما أوتار العود. يقول الدكتور أحمد مختار عمر: "وهما ليسا في الحقيقة وترين، وعلى ذلك فالكلمة (cords) أو (chords) ليست دقيقة"[٨]. ويقول الدكتور عبد الصبور شاهين: "واستعمال كلمة وتر (cord) هو استعمال غير صحيح"[٩].

والواقع أن هذه التسمية، في العربية والإنجليزية، قد تكون أقرب من غيرها، إذا أخذنا بعين الاعتبار، الجانب الوظيفي للوترين الصوتيين، فهما يتذبذبان كأوتار العود، فالتذبذب والاهتزاز من أهم وظائفهما العملية النطقية. يضاف إلى هذا أن حركة الوترين الصوتيين تتأثر كثيراً بما تتأثر به أوتار العود، من طول وشدة سمك. فالشبه إذن، شبه وظيفي في المقام الأول، والشبه العضوي أو الشكلي ليس ذا بال كبير في وضع المصطلح، اللهم إلا أن يكون هو العامل البارز في مفهوم نبحث له عن مصطلح. لا مانع ساعتئذ أن نبحث عن تسمية تراعي التشابه الشكلي.

وأما تسميتهما بالحبلين الصوتيين، فتسمية غير موفقة، حتى إن بعض الصوتيين قال في ردها: "وهذان الوتران مختلفان تماماً عن الحبال والخيوط"[١٠].

---

(٨) أحمد مختار عمر. دراسة الصوت اللغوي ط٢. القاهرة. عالم الكتب ١٩٨١، ص ٨١.

(٩) انظر: تعليقه على ذلك في ترجمته لكتاب برتيل مالمبرج. علم الأصوات. القاهرة. مكتبة الشباب ١٩٨٦، ص ٤٦.

(١٠) انظر:

O' Connor, Ibib, p. 41.

وأما تسميتهما بالطيتين الصوتيتين، والثنيتين الصوتيتين، فهما تسميتان وصفيتان، توحيان بشكل الوترين وكونهما ناشئين من داخل الحنجرة. وإلى مثل هذا الرأي ذهب عالم الأصوات كابلان (Kaplan)[(١١)].

وأما تسميتهما بالشفتين الصوتيتين، فقد لاقت تأييداً ومعارضة من بعض الصوتيين، وقد ذكر (O'Connor) أن الذي حمل بعض الصوتيين على تسميتهما بالشفتين الصوتيتين تشابه بعض وظائفهما ببعض وظائف الشفتين، فهما ينطبقان تماماً عند نطق همزة القطع، مثلما تنطبق الشفتان عند نطق الباء المهموسة (P). كذلك فإن مراوحة بين القفل والفتح تحدث في الوترين الصوتيين، مثلما تحدث مراوحة بين القفل والفتح في الشفتين، بل إن ما يحدث في الوترين الصوتيين أقوى وأشد وأسرع، فللشفتين قدرة على الفتح والقفل تصل إلى ١٠ مرات في الثانية، في حين أن الوترين يفعلان ذلك بمعدل يتراوح بين ٧٠ إلى ١٠٠٠ مرة في الثانية[(١٢)]. وقد ذهب إلى تسمية الوترين بالشفتين الصوتيتين غير واحد من الصوتيين المعاصرين[(١٣)].

٢. عدم الفصل بين المفاهيم

يحدث أن بعض المعاجم اللسانية، تكتفي بتعريف المصطلح في مرحلة من مراحل نموه (إن كان هذا المصطلح قد مر بمراحل معينة)، أو تكتفي بتعريفه كما هو عند بعض العلماء دون غيرهم، أو كما هو في

---

(١١) انظر:

Harold Kaplan. Anatomy and Physiology of Speech (2/e). McGraw- Hill book Co., p. 218

(١٢) انظر: O' Connor. Ibib, p. 26.

(١٣) منهم إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٧، ومحمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٤٥.

إحدى النظريات دون غيرها. والمعجم الذي يذهب هذا المذهب في التعريف، يكون قد فقد صفة الشمول والإحاطة.

السيمائية من المصطلحات التي تتعدد مضامينها، دون أن نجد لها شرحاً وافياً في المعاجم اللسانية، فهي في نظر سوسير أوسع من دائرة اللغة المنطوقة.

فالسيمائية في نظر سوسير أوسع من دائرة اللغة المنطوقة، فهي مجموعة متعددة من أنظمة الاتصال، وليست اللغة المنطوقة بأنظمتها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية إلا معلماً من معالم دائرة النظم الإشارية(١٤).

وأما بارت (R. Barthes) فقد ذهب إلى أن السيمائية جزء من اللغة، لأن اللغة في نظره تتضمن أنظمة الإشارات. ومعنى هذا أن كل ما نعبر به عن المعاني التي في أذهاننا، سواء أكان منطوقاً، أم إشارياً محضاً، ما هو في حقيقته إلا لغة(١٥).

فكلمة (اللغة) لا تقتصر في نظر بارت (Barthes) على اللغة المنطوقة. وبهذا تكون ملامح الوجه جزءاً من اللغة، وكذلك حركات اليد، وهز الرأس والكتفين، وكل شيء من حركاتنا التي نعبر بها عن معانٍ مختزنة، تعبيراً شعورياً أو غير شعوري، وهكذا. فالقوم يختلفون حتى في تحديد المقصود من كلمة (اللغة)، على ما فيها من شيوع، وعلى ما فيها من وضوح في نظر الكثيرين منا.

---

(١٤) انظر: (F. de Saussure, Ibid, pp. 33 & 100) وانظر: رأيه حول هذه المسألة في:

M. Arrive et al. Les dictionnaires du savoir moderne le langage. Paris, 1973, P 456

(١٥) انظر: Oswald Ducrok & Tzvetan Todorov. Dictionnaire encyclopedique des sciences du langage. Paris, Seuil, 1972, p. 280.

وأما الوظيفية (functionalism) فهي مدرسة لغوية، ينتمي إليها عدد كبير من العلماء، وأصبح بعضهم يستقل بتصورات خاصة في توجيه مفهوم "الوظيفية". أما مدرسة براغ فوظيفيتها تنصرف إلى ما يسمى بالمنظور الوظيفي للجملة، ويدعى هذا المفهوم في الإنجليزية (Linguistic Sentence Perspective). وأما مدرسة لندن الوظيفية التي كان فيرث (Firth) مؤسسها وزعيمها، فهي ترى أن الوظيفية تنصرف إلى منظومة ثلاثية مكونة من: المادة الأولية (Substance)، وهي الأصوات التي تتألف منها الكلمات والجمل المنطوقة، والحروف التي هي المادة الأولية لكلامنا المكتوب. (ب) الصيغة (from)، وهي الصورة التي تتشكل من المادة الأولية. (جـ) المقام (Situation)[١٦].

ثالثاً: في المسائل التصنيفية

تنجم مشكلات عديدة بسبب عدم تحديد الوحدات التي تندرج تحت مصطلح ما بصورة دقيقة. وبيان ذلك يمكن أن يكون على صورة أجلى، عند مناقشة الموضوعين الآتيين:

١. احتذى بعض العلماء العرب المعاصرين حذو العلماء المتقدمين في عد أصوات الحلق ستة هي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء[١٧] وهو مذهب نجد له نظائر في الدراسات الاستشراقية التي تصف أصوات العربية، وأصوات بعض اللغات السامية. فها هونا بروكلمان يعد (حروف) الحلق في السريانية:

---

(١٦) انظر: Margaret Berry, Ibid, p. 37

(١٧) صبحي الصالح. دراسات في فقه اللغة (ط٥). بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٣، ص ٢٧٨.

الألف، والهاء، والحاء، والعين. ويعد القاف العربية طبقية، ويعد الكاف ونظيره المجهور في الحبشية غاريين[١٨].

وهذا يحتاج إلى مراجعة، فالعين والحاء فقط حلقيان[١٩]، وأما الهمزة والهاء فحنجريان[٢٠]. وأما الغين والخاء فهما طبقيان[٢١]، إلا أن يكونا مفخمين، فساعتئذ يكونان لهويين. وقل أن نجد من يفرق بين هذين النطقين للغين والخاء. وقد أصابت إحدى الدراسات الحديثة الصادرة عن معهد الصوتيات في ستراسبورغ، حينما وصفت الغين والخاء العربيين بأنهما يكونان طبقيين كما يكونان لهويين[٢٢].

وهذه ليست إلا إشارة إلى أن الغين والخاء يكونان طبقيين عندما يكونان مرققين، ويكونان لهويين عندما يكونان مفخمين. أما ما ذهب إليه بروكلمان من وصف الألف السريانية بأنها حلقية، فغير صحيح جملة وتفصيلاً، فالألف حركة، والحركة ليس لها موضع نطق، لا في الحلق ولا في غيره. أما القاف العربية فهي لهوية. وأما الكاف ونظيره المجهور في الحبشية فهما طبقيان لا غاريان.

---

(١٨) انظر: Karl Brockelmann. Syrische Grammatik. Leipzig. veb verlag Enzyklopadie, p. 13.

(١٩) كمال بشر، علم اللغة العام- الأصوات، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠، ص ١٣١.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٩٠.

(٢١) يسمى هذان الصوتان أحياناً: حنكيين قصيين، نسبة إلى الحنك الأقصى (الحنك اللين).

(٢٢) انظر: Marie Boff; & Ch. Dkhissi. Contribution a l'etude experimental des consonnes d'arriere de l' Arabe classique, Strasbourg, institute de phonetique, 1983, p. 144.

٢. ذهب (Ladefoged) إلى اعتبار الأصوات الأنفية أصواتاً وقفية[٢٣]، فيكون شأن الميم والنون هو شأن الباء والتاء والكاف وغيرها، من حيث إن جميع هذه الاصوات تصنف -تبعاً لرأيه- في قائمة الأصوات الوقفية. وليس للأمر وجه من الصحة بكل تأكيد. لكن (Ladefoged) بنى وجهة نظره على أساس أن العضوين الناطقين، يلتقيان عند نطق صوتي الميم والنون والنون الحنكية (الطبقية) التقاء تاماً. أي أن المرحلة الأولى من مراحل تكوين الأصوات الوقفية التي وضحناها سابقاً متحققة تماماً.

غير أنه ينبغي لنا أن نتذكر أن التقاء العضوين الناطقين ليس وحده كافياً لإنتاج هذه الأصوات، بل لابد من تحقق المرحلتين الأخريين، وهما توقف تيار الهواء، ثم الانفجار. إن التقاء أسلة اللسان بمقدمة اللثة عند نطق النون اللثوية، والتقاء الشفتين التقاء تاماً عند نطق الميم، والتقاء ظهر اللسان بمنطقة الطبق عند نطق النون الطبقية، لا يوقف تيار الهواء. فإن تيار الهواء يتحول من المجرى الفموي إلى المجرى الأنفي، دون أن يتوقف، بل دون وجود أدنى وجه للتوقف. وعلى هذا، لا يجوز تصنيف الأصوات الأنفية ضمن قائمة الأصوات الوقفية. والمسألة برمتها ناجمة عن عدم تحديد مفهوم مصطلح التوقف.

وقد ذهبت (Sommerstein) مذهباً آخر في تصنيفها للأصوات التي تندرج تحت "الوقفيات". لقد ارتأت تقسيم الوقفيات إلى قسمين، أما القسم الأول فهو الذي يشمل الأصوات التي لا خلاف على كونها وقفية، كالباء والتاء والدال والكاف وغيرها. وأما القسم الثاني فيشمل الأصوات التي يتم إنتاجها مع إغلاق كلي لممر الهواء في منطقة ما في الفم، بغض

---

(٢٣) انظر: Peter Ladefoged. A Course in Phonetics. N. Y. Harcourt Brace Jovanovich, Inc. 1975, p. 8.

النظر عن توقف تيار الهواء أو عدم توقفه. وهذا يشمل الأصوات الأنفية والجانبية[٢٤].

وقد يكون من المفيد أن نوضح هنا أن (Sommerstein) قد وقعت في جملة أخطاء تصنيفية. فالاستمرار لا يعكس كما قالت، تقسيم الأصوات إلى وقفيات واحتكاكيات. فالصوت الوقفي لا يقابله بالضرورة الصوت الاحتكاكي، وإنما يقابله الصوت الاستمراري. والصوت الاستمراري ينقسم إلى قسمين متقابلين أيضاً، فقد يكون الصوت احتكاكياً (fricative)، وقد يكون واضحاً سمعياً (sonorant).

يضاف إلى هذا، أن السبب الذي جعل البعض يصنفون الأصوات الأنفية في قائمة الأصوات الوقفية، هو أنهم لم يعدوا توقف تيار الهواء أساسياً في إنتاج الأصوات الوقفية. وإلا لما كان أدنى خلاف ثمة، في اعتبار الأصوات الأنفية أصواتاً استمرارية. ولو أن هذه الباحثة وضعت يدها على مكمن الخلاف وسببه الصحيح، لما لجأت إلى درج الأصوات الأنفية في عداد الأصوات الوقفية. فإن حل المشكلة المتمثلة في جعل الأصوات الأنفية أصواتاً وقفية، لا يكمن في الإبقاء على وصفها بأنها كذلك.

---

(٢٤) انظر: Alan Sommerstein, Modern Phonology. University Park Press, 1977, p. 103

[٥] بين الثبات والتطور

لما كان النشاط المصطلحي مرافقاً للعمل العلمي، مواكباً لمسيرة الفكر، ومرآة عاكسة لحركة الحياة في المجتمع، كان من الطبيعي تصور عمق جذوره في التاريخ. فما من أمة إلا ولها كتاب معلوم من المصطلحات، يتداولونها في التعامل الاجتماعي والاقتصادي، والعبادة، والاحتراب، وعلاقاتها السلمية مع الأمم الأخرى. ومن نافلة القول أن النشاط المصطلحي، في أمة ما، يقوى بقوة حركة الحياة في الجوانب التي ذكرناها، ويخفت بخفوتها. وأظهر المصطلحات وأقربها في أن تكون مرشحة للبقاء والانتشار، ما كان منها أقرب إلى النشاط العلمي والفكري؛ لكون المفاهيم التي تعبر عنها هذه المصطلحات قابلة لذلك. بل إن انتشارها قد يتجاوز الزمان على امتداد قرونه، والمكان على سعة جغرافيته، والثقافة على كثرة تبايناتها؛ لتصبح هذه المصطلحات، والمضامين التي تحملها، جزءاً من الموروث الحضاري لكثير من الأمم والحضارات.

وإذا نظرنا في مصطلح "الفلسفة"- ليس باعتبارها نظريات في الحقيقة والمعرفة- وجدنا المصطلح قد أطلق في كثير من الثقافات، للدلالة على بعد النظر، وعمق التأمل؛ فيقال: هذا فيلسوف؛ مدحاً له بما يقتضيه نظره وفكره وتأمله. فامتد المصطلح وتطورت دلالته، مع ثبوت القاعدة العامة لمعناه.

وما زلنا نستعمل حتى اليوم مصطلحات أرسطو (ت ٣٢٢ ق. م) في المنطق، منها: الموضوع، والمحمول، والقضية الكلية، والقضية الجزئية، والقضية الحملية، والاستدلال، والبرهان، والحد، والمفهوم،

والماصدق، والبديهي، والمقدمة، والنتيجة، والتقابل، والمتغير، والثابت، وغير ذلك من المصطلحات[٢٥].

وفي الأدب والشعر والخطابة والمسرح والفنون بعامة، قدر كبير من المصطلحات التي ابتكرها أو استعملها أرسطو في كتابيه (فن الشعر) و (الخطابة)، وما زال لها حظ عظيم من الذيوع والانتشار في أيامنا هذه. منها، بل أهمها، "المحاكاة"، الذي يعني محاكاة الشاعر أو الرسام أو النحات أو الموسيقار "لجوهر ما في الطبيعة لإكمالها وجلاء أغراضها"[٢٦]. وقد انتقل المصطلح إلى علم النفس، وعلم الاجتماع مع شيء من التغير في المضمون. ومن مصطلحاته أيضاً: المأساة، والوحدة العضوية[٢٧]، والتطهير[٢٨]، والملهاة والملحمة[٢٩].

وقد حافظت هذه المصطلحات على الحيد الثقافي لمضامينها، واتخذ بعضها معايير للعمل الإبداعي، بل كانت هي نفسها حوافز على الإبداع. حتى المحاكاة التي قد يفهم منها التقليد، كانت باباً مشرعاً لكثير من الإبداعات؛ ذلك أن الشاعر أو الفنان، وهو يحاكي الطبيعة، فإنه ينظر بعين استبصار الجمال، ليثبت أنه قد أبصر من الطبيعة ما لم يبصره غيره، وأن محاكاته كانت على قدر استبصاره. وإن حفز هذه المصطلحات والمفاهيم التي تتضمنها المبدعين على الإبداع يعني، في بعض ما يعنيه، أن المصطلح الذكي قادر على أن يطور نفسه، ويطور المتلقي له. وإذا شئت أن تعرف ما الذي أحدثه مفهوم الوحدة العضوية مثلاً، فانظر في

---

(٢٥) ياسين خليل. نظرية أرسطو المنطقية. بغداد، مطبعة أسعد، ١٩٦٤، ص ٢٠-٦٦.

(٢٦) محمد غنيمي هلال. النقد الأدبي الحديث. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص ٤٣.

(٢٧) المرجع السابق، ص ٥٨ و ٦١.

(٢٨) المرجع السابق، ص ٧٨.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٨٤ و ٨٩.

الإبداعات الأدبية والفنية التي تجلت فيها قسمات هذا المفهوم، وحدةً وتماسكاً.

ومن المصطلحات التي امتازت بالثبات والتطور معاً، ما وضعه ابن خلدون (ت ٨٨٠هـ) في المقدمة من مصطلحات ذات مفاهيم ومضامين تنفذ إلى أعماق الاجتماع الإنساني في السياسة، والمجتمع، حتى إنه في مقدورك أن تقول إنه بحق واضع علم الاجتماع الانساني. وفيه تحدث عن طبيعة العمران البشري؛ والاجتماع السياسي. وفيه بسط القول في أركان الدولة، ووظائفها، وانقسامها، وزوالها؛ حتى ليخيل إليك أنه يتكلم على مفهوم الدولة المعاصر[٣٠]، وما يمكن أن نسميه علم الاجتماع الاقتصادي[٣١]، وعلم الاجتماع العلمي[٣٢]. ولا ريب في أن بعض المصطلحات التي جاءت في المقدمة، خضعت لنظر علماء الغرب ومفكريه، فاشتقوا منها مفاهيم حديثة، أو استعملوها كما وردت في المقدمة دون تغيير كبير في الجوهر؛ كالعمران، والمدنية، والدولة، والسلطان (السلطة في مفهومنا المعاصر).

وهذا لا يعني بالضرورة، أن المصطلح الذي تمتد جذوره في أعماق التاريخ، دليل على ازدهار الفكر والعلم، إلا إذا كان حقاً ذا قيمة علمية واقعية، أو حقيقة فكرية منطقية. فالسفسطة مثلاً مصطلح قديم، كان بعض المتشدقين من الإغريق في زمن أرسطو، يستعملونه في الدلالة على إثبات الشيء ونقيضه في آن معاً. وكان الواحد منهم يظهر حفياً بالمتناقضات يجمعها، ليثبت صحتها ثم يعود فيثبت خطأها جميعاً. فكانت السفسطة عندهم نمطاً راقياً من التفكير. ولما كان هذا السقوط الفكري

---

(٣٠) عبد الرحمن بن خلدون. المقدمة. تحقيق: درويش جويدي. صيدا. المكتبة العصرية. ٢٠٠١، ص ٤٦ وما بعدها.

(٣١) المرجع السابق، ص ٣٥٣ وما بعدها.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٢٣٥ وما بعدها.

كافياً لاستقطاب كراهية الناس في كل زمان ومكان، فالمتوقع لمثل هذا المصطلح أن يسقط ويمّحي من الوجود، بانقراض أهله ودعاته.

لكن هذا المصطلح -بعكس المفترض- نال قسطاً من التطور الذي جعله يتجه اتجاهاً آخر؛ فإنك تصف به من كان رأيه عقيماً وتفكيره سقيماً؛ فأخرج المصطلح من باب المنطق المستحب، إلى جهة من كان منطقه مستكرهاً. وهذا في ذاته تطور كبير.

وشأن هذا النقل في لغات أخرى شأنه في العربية. ففي الإنجليزية يستعملون المصطلح sophisticated للدلالة على ما كان معقداً متكلفاً. وفي الألمانية له نظير لفظة sophesteres للدلالة على المغالطة. وله في الفرنسية نظير لفظة أيضاً sophistication للدلالة على الغش والكذب والمغالطة والحذلقة الفارغة. وله في الاسبانية مثل ذلك sofesteria دالاً على المغالطة والكذب. ويدل المصطلح في الفارسية على إنكار الحقائق والبدهيات. وفي هذا كله دليل على أن المصطلح قد جمع مستكره الخطاب من جميع أطرافه. فهو وإن ظل ثابتاً في لفظه، فقد تغير معناه إلى ما يظهر أنه محاكمة لمؤداه؛ فإنك لا شك تحكم على الإنسان الذي تصفه بالسفسطائي، حكماً قاسياً.

وقد يظل المصطلح بلفظه، وينقلب معناه المستكره إلى ما هو مستحب، وهذا ظاهر في كلمة (حنيف) فإنها في اللغة: الأعوج. وما سمي إبراهيم عليه السلام حنيفاً إلا لاعوجاجه عن شرعة قومه ودينهم؛ فكان في ذلك دلالة على الاستقامة؛ لأنه من يتنكب المنهج العوج، لا يكون إلا مستقيماً. وهذه طريقة معروفة في تطور المصطلحات.

تتأثر القدرة على ابتكار المصطلحات الجديدة، إيجاباً وسلباً، بالقدرة على استيعاب مضامين كل مصطلح، واختيار أقربها إلى الحياة، وأكثرها تمثيلاً لها. وحين يكون الأمر كذلك يكون المصطلح قادراً على الثبوت، ولا يعد تطويره أمراً ذا بال كبير، مهما تطورت المضامين وتحددت. وأضرب لذلك مثلاً المصطلحات الآتية: السيارة، والطيارة،

والصاروخ، والمدفع، والرشاش، والبندقية، والدبابة، والثلاجة، والبراد، والنفاثة، والسخان، والفرن، والدراجة، والمظلات، والمطفأة، والبرقية، والمشرط، والمفك، والمهدة، وغيرها.

ظلت هذه المصطلحات سيارة على الألسنة؛ لأن اختيارهم لها، كان مكافئاً لغوياً لأدوات ماثلة أمام أعيننا في كل وقت. وعلى الرغم من التطور الهائل الذي ألم بكل هذه الأشياء، فما زالت تسمياتها ناجحة موفقة، تمثل الثبات، وتتسع للتطور في المضمون، فلا تكاد تقف على مفارقة بين أي مصطلح من هذه المصطلحات، وأحدث مضمون من مضامينه، أو أي صورة من صور إحداثه، وصناعته. فما زالت كلمة (السيارة) سيارة على الألسنة، دالة بدقة على أحدث ما صنعته مصانع السيارات.

ربما تكون المشكلة أظهر في مصطلحات لم يكن الهدف من وضعها إلا مخالفة لمصطلحات لغوية مكافئة لمضامينها. من ذلك مثلاً: "الانزياح" الذي وضعه بعضهم بديلاً للمجاز، وما في "المجاز" من بأس.

وأعجب من ذلك أن يسمي أحدهم النحو: التوليدي والتحويلي "علم القراماطيق التعدادي والتحويلي"[٣٣]، ويسمي علم الدلالة: "السيميوتيكا"[٣٤]. بل لقد ذهب بعض الذين يمتهنون الكتابة إلى استبدال "الفانتازيا" بالخيال.

قد تجد مصطلحات علمية طريقها إلى الثبوت، إذا أجمع العلماء على تداولها. أما إذا تعددت المصطلحات الدالة على مضمون واحد، فإن صراعها من أجل البقاء، قد يودي بها جميعاً، أو يبقي على أحدها. أما بقاؤها جميعاً فلا يجدي كثيراً إذا حدث، وإذا كان الأمر كذلك، فإن توحيد الجهود المصطلحية، من شأنه أن يحفظ الطاقات فلا يبددها،

---

(٣٣) ريمون طحان ودنيز طحان. مصطلح الأدب الانتقادي المعاصر. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٤، ص ٢٦٣.

(٣٤) المرجع السابق، ص ٢٣٨.

ويسهل النظر فلا تقف أمامه عثرة. من أجل ذلك اضطلعت مؤسسات علمية بمهمة رصد المصطلحات المتعددة للمفهوم الواحد، من أجل اختيار أنسبها وأقربها. من هذه المؤسسات مكتب تنسيق التعريب في الرباط.

يسير العمل في النشاط المصطلحي في اتجاهين أحدهما فردي، والآخر جمعي. أما الاتجاه الفردي فيمثله ما يقوم به بعض المتخصصين الأكاديميين، في مختلف التخصصات العلمية، سواء أكان ذلك في المصطلحات التي يعرّبونها في بحوثهم وكتبهم، أم في قوائم المصطلحات التي يلحقونها بكتبهم، أم في القواميس المتخصصة التي وضعها بعض الأكاديميين. وكثيراً ما نجد في هذه الأعمال تبايناً كبيراً بين المصطلحات التي تعبّر عن مفهوم واحد. وقد اخترت قاموس اللسانيات للدكتور عبد السلام المسدي، ومعجم علم اللغة النظري للدكتور محمد علي الخولي، للكشف عن التباين الذي بينهما في تعريب بعض المصطلحات، كما هو موضح في الجدول الآتي الذي اجتزأنا فيه بذكر ثمانية مصطلحات لسانية في الإنجليزية والفرنسية، وكيف عربها كل واحد منهما، وبينهما- علاوة على هذا- عشرات من صور الاختلاف هذه.

قاموس اللسانيات	معجم علم اللغة النظري	المصطلح (انجليزي أو فرنسي)
بتر	ترخيم ختامي	apocope
أداة النداء	اسم علم	appellat (if / ive)
إدغام	مماثلة	assimilation
صفة الحال	نعت ملاصق	attribute (e)
نمط	رموز الاتصال	code
مدونة	مادة لغوية	corpus
كتمان	مغايرة، مخالفة	dissimulation
لهوي	حلقي	faucal

أما الاتجاه الجمعي فيمثله ما صدر من المجموعات المصطلحية عن مجامع اللغة العربية، ومكتب تنسيق التعريب.

يعتمد ثبات المصطلح- إلى جانب ما سبق- على ما يتسع له مضمونه من مركزية تجعله قابلاً لاشتقاق عدد آخر من المصطلحات، كمصطلح الوحدة الثقافية، والوحدة الاقتصادية، ووحدة العقيدة، ووحدة الاتجاه، ووحدة الأمة، ووحدة العمل النقابي، ووحدة المذاهب، ووحدة الشعب، ووحدة البلاد، وغير ذلك من المصطلحات الفرعية للوحدة التي كلما خفت صوت واحد منها، أحياها صوت آخر.

الفصل الثالث

الترجمة

الترجمة

عرفت الإنسانية الترجمة منذ أقدم العصور لحاجتها إليها. فقد كانت المنفذ الذي يستطيع به أبناء لغة ما أن يتواصلوا مع المتحدثين بلغة أو لغات أخرى. وعزز حاجة التواصل هذه، ارتباطها بمصالح اقتصادية وتجارية، وارتباطها كذلك بالدين الذي كان أتباعه يدخلون فيه من أمم متعددة اللغات. وكانت الدول تتفق وتتعاهد فتكون الترجمة مدخلاً إلى عقد المعاهدات والاتفاقات. وقد يختصم بعضها مع بعض، فتشن الحروب والغارات. وربما كانت ترجمة ما قد بنيت على سوء فهم، أو أدت إلى سوء فهم، فتدخل الدول في حروب طاحنة. والتاريخ مليء بالشواهد على ذلك على ذلك كله قديماً وحديثاً.

وكانت الترجمة مظهراً رائعاً من مظاهر الحضارة الإنسانية، على مدى تاريخ البشرية الحضاري. من ذلك مثلاً أن العرب قد عملوا على ترجمة التراث الحضاري الذي عرفوه، فترجموا فكر اليونانيين ومنطقهم. وترجمت إلى العربية فلسفة سقراط، وفلسفة أرسطو وكتبه، وفلسفة أفلاطون وكتبه. ونقل العرب كذلك طب اليونان، فترجموا كتب الطبيب الفيلسوف أبقراط إلى العربية، وأضافوا إليها الكثير، مما لم يكن معروفاً عند الإغريق. وترجم العرب كذلك كثيراً من الأعمال العلمية عن الهنود والسريان، في المعارف التي كان لهؤلاء باع طويلة فيها.

وفي العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، وبخاصة في الأندلس وصقلية، وفد كثير من الأوروبيين إلى المدن والحواضر الإسلامية في هاتين الدولتين، وتلقوا العلم على أيدي علمائها. ولما رجعوا إلى بلادهم أخذوا معهم أمهات المصادر والمراجع، وترجموا بعضها إلى لغاتهم. ويكفي أن تعلم أن كتاب القانون لابن سينا (ت ٤٢٨هـ) ظل المرجع الأساسي في

الطب في الجامعات الغربية، مدة طويلة. ويكفي أن نعلم كذلك أنه لولا ترجمة العرب لكتب أرسطو مثلاً، لما كان للغربيين في العصور الوسيطة أي معرفة بها.

ولما نشأت الثورة الصناعية، وما أدت إليه من تقدم في العلوم والمخترعات والصناعات، كان من الضروري أن تتخذ الترجمة سبيلاً إلى نشر العلوم في مختلف اللغات المعروفة. وبفضل المعرفة الحديثة وترجمتها أصبحت الحضارة المعاصرة حضارة إنسانية، تتغلب على الحدود الجغرافية، وتتجاوز الحواجز اللغوية والعرقية. ولما انتشرت الجامعات والمؤسسات الثقافية في جميع أنحاء العالم، تبوأت الترجمة مكانها المرموق في تلك المؤسسات، وأنشئت مراكز متخصصة لترجمة الأعمال العلمية، والأدبية، والفلسفية المرموقة من مختلف لغات العالم.

بناءً على ما تم بيانه من تلازم بين الترجمة والتقدم الحضاري، اتخذ النظر في الترجمة مسارين أحدهما قائم على دراسة وجهها النظري، والآخر قائم على تطبيق معالم نظرية الترجمة عند نقل أي رسالة من لغة إلى أخرى، سواء أكانت هذه الرسالة خطاباً سياسياً أم اجتماعياً أم علمياً أم أي شيء آخر. أما الوجه الأول فهو نظرية الترجمة، من حيث القواعد و الأسس، والمشكلات القائمة أو التي يمكن تصور قيامها عند ممارسة العمل في الترجمة، والحلول العملية المقترحة للتغلب على تلك المشكلات، وطرق الترجمة ومنازلها. وهذه مسائل ذات بعد نظري، وإن كانت قد استقيت من الواقع واقتبست منه. ويمثل هذا البعد النظري القواعد الأساسية لعلم الترجمة.

وأما الوجه الآخر وهو التطبيق، فهو ذو بعدين عمليين، أحدهما مهاري يتمثل في امتلاك المترجم لمجموعة من المهارات العملية التي تمكنه من الممارسة الذكية للترجمة. وتكون هذه المهارات مكملة لإعداده العلمي. والآخر مجموعة من الخبرات التي يكتسبها المترجم من عمله وممارسته. وهنا هو الوجه يمكّن المترجم من أن ينظر إلى المشكلات

بأعمق مما ينظر به سائر المترجمين. ومن كان هذا شأنه كان أقدر من غيره في مقاربة المشكلة، واقتراح الحل أو الحلول المناسبة لها. وقد كان بعض العلماء يقولون: "الترجمة فن"، وهم يقصدون بذلك من كان يملك المهارة والخبرة، ويستطيع أن يقارب بهما المشكلة ويقترب من الحل. وليس من الصواب أن نقصر الترجمة على التطبيق الذي سموه فناً؛ فإن الترجمة علم وتطبيق، لا يغني أحدهما عن الآخر.

[١] معالم النظرية

تقوم نظرية الترجمة على مجموعة من المبادئ والأسس التي انتهى إليها النظر في الأبعاد الموضوعية للعمل في هذا الميدان. وما ينبغي أن ينظر إلى هذه المبادئ والأسس، باعتبارها تصورات نظرية، فالجزء النظري من الموضوع برمته مستقى من النجاح الياسر الذي أداه التطبيق، أو من الفشل العاثر الذي وقع فيه من هم في ميدان العمل في هذا الموضوع، أو منهما معاً. وقد لا يكون غريباً أن ننتهي إلى النتيجة الآتية: إن النظرية هنا جزء من الإعداد الموضوعي العملي لخوض غمار العمل في الترجمة.

أضع - في ما يأتي- أهم المعالم التي استخلصتها لنظرية الترجمة:

١. الترجمة خطاب

من السمات الأساسية للخطاب اللغوي -بجميع مناحيه- أنه صادر عن رؤية ذات بعدين، أحدهما تصور فردي -ولا أقول ذاتي- والآخر جمعي، والخطاب حصيلة لهما. فعندما نقول مثلاً إن الخطاب السياسي لأمة ما قائم على ردة الأفعال، فمعنى ذلك أن التخطيط السياسي غائب عن سياسات تلك الأمة، وتصورات عامة أفرادها. ولن تبتعد التصورات السياسية التفصيلية عن إطار الارتجال، وانتظار ما يفعله الآخر، حتى نجدد موقفنا منه. أي أن الرؤية السياسية المستقلة- على مستوى التصور النظري فالتطبيق العملي- لن يكون لها في هذه الحال وجود؛ لأنه لا وجود للشخصية ومقوماتها المحكمة التي تصنع تلك الرؤية.

وفي ضوء تصورنا لكون الترجمة خطاباً، نستطيع أن نبين إطار العمل في هذا المجال. فالمترجم الذي يملك رؤية واضحة في الخطاب،

يكون أقدر من غيره على أن يجعل الترجمة خطاباً. فإذا فعل ذلك ظهرت ترجمته، وكأنها جزء من أسلوبه ولغته. فلا يكون تكلف في أدائه. ويصبح أسلوب العمل المترجَم وكأنه من إنشائه. وقد قال أحد الباحثين الغربيين: إن الترجمة الحقة هي التي لا يبدو أنها مترجمة[1]، أي أنه لا يبدو عليها شيء من علائم الترجمة وأماراتها، فكأن العمل مكتوب أصلاً في اللغة التي نقل إليها. وقال آخر: "إن مثلنا الأعلى في الترجمة، هو أن نحدث في ذهن القارئ أثاراً تقارب قدر الإمكان، الآثار التي يحدثها النص الأصلي عند قراءته"[2].

وفي ضوء تصورنا لكون الترجمة خطاباً، نستطيع أن نفسّر كيف استطاع العلماء العرب ترجمة الفلسفة الإغريقية، بلغة قريبة جداً من لغة العلم التي كانت متداولة في الساحة العلمية العربية آنذاك، وبأسلوب بعيد عن الغموض، قريب إلى الأفهام. هذا ومادتهم التي نقلوها ليست في متناول كل باحث أصلاً؛ لأنها الفلسفة، والعهد بالفلسفة أنها توغل في التجريد، حتى الحسيات تتحول فيها أحياناً كثيرة إلى مجردات.

وفي ضوء تصورنا لكون الترجمة خطاباً، نستطيع أن نفسّر كيف يكون الاحتراف في الترجمة، على مستوى الأمة كلها، وكيف يكون الإخفاق في ذلك؛ لأن الخطاب الجمعي يتحكم -إلى حد كبير- في بناء الخطاب الفردي. وأضرب لذلك مثالاً كتاب دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة cours de linguistique ge'ne'rale. فقد ترجم الكتاب خمس ترجمات إلى العربية. وإنك لتحس وأنت تقرأ أكثرها لا تجد بغيتك في النص العربي. وقد ترجم الكتاب نفسه إلى الإنجليزية بعبارات بعيدة عن الغموض، قريبة إلى الأفهام، بأسلوب سلس عذب؛ فكأن الكتاب قد كتب في الإنجليزية

---

(١) انظر: ذلك في: محمد ديداوي، الترجمة بين النظرية والتطبيق (مطبوع على الآلة الراقنة، د. ت) ص٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٥.

أصلاً، ولا يعود الفضل في ذلك إلى أقرب اللغتين إحداهما من الأخرى، بمقدار ما يعود إلى شدة القرب المترجم من أسرار هاتين اللغتين.

ليس المقصود من كون الترجمة خطاباً أن يتصرف المترجم بالنص، حتى يفقده ذاتيته. وإنما المقصود أن تقرأ النص من خلال المترجم، وكأنه منشئه. وهذا لا يتأتى إلا بوجود رؤية فردية جماعية، قائمة على خطة تعمل على جعل الترجمة وكأنها خطاب المترجم لا غيره.

وعندما يستقر في أذهان المترجمين أن الترجمة خطاب، يكون الواحد منهم حذراً من أن يقع في خطأ في عمله؛ لأنه يعلم أن الخطأ فيه خطأ في الخطاب. إنه خطأ واحد يتكرر كلما وقعت ترجمته بين يدي قارئ من القراء.

٢. الترجمة فهم

الفهم درجة راقية من درجات العلم؛ به نستطيع أن نفسر حقائق الأشياء، وأن نقف على العلاقات الخفية التي لا يدركها الآخرون. وبالفهم نستطيع أن نحل المشكلات المستعصية، والعقبات الكؤود. وبالفهم أيضاً نستطيع أن نتجنب المزالق التي يقع فيها الآخرون.

يروي زهير الكرمي أخطاء وقع فيها مترجم نقل كتاباً علمياً متعدد التخصصات من الإنجليزية إلى العربية. من أخطائه أنه عندما ترجم موضوعاً في ذلك الكتاب عن أريحا، أول مدينة في تاريخ الإنسانية، إذا به يترجم العبارة الآتية عن أريحا: was established near a spring. هكذا: "أنشئت في الربيع"، ظناً منه أن كلمة spring هنا تعني الربيع. وهي في الحقيقة تعني شيئاً آخر؛ فقد كان قصد المؤلف أن يقول: إنها أنشئت بجوار نبع(٣). ونقل

(٣) زهير الكرمي، "الترجمة العلمية" في: عالم الترجمة، تحرير عبد الله الشناق، وزهير الكرمي، ومحمد الصرايرة. عمان: جمعية المترجمين الأردنيين، ١٩٩٧، ١٥٢/١.

هذا المترجم نفسه العبارة الإنجليزية الآتية: carried away with excitement إلى العربية فقال: "حمل على الأكتاف بحماس" مع أن قصد المؤلف هو: غلبت الإثارة عليه أو انساق بفعل الإثارة(٤).

وترجم مترجم آخر عبارة Schools of fish "مدارس السمك". وهي أقرب إلى الطرفة منها إلى الترجمة. والمقصود من كلمة schools في هذا السياق هو "أسراب" لا مدارس فانظر كيف يضيع النص بين يدي المترجم غير الحصيف!!

والفهم ثمرة من ثمار التخصص، أو هكذا يفترض أن يكون. وكلما ضاق التخصص اتسعت رؤية العالم في مجاله. ويرى بعض العلماء أن المترجم في الميادين العلمية البحتة خاصة، ينبغي أن يكون متخصصاً تخصصاً ضيقاً، كأن يكون مجاله في الفيزياء فقط، إذا أراد أن يترجم كتاباً في هذا العلم، من لغة إلى أخرى. وأن يكون جيولوجياً، إذا أراد أن يترجم أعمالاً في هذا المجال. وأن يكون طبيباً حتى يجوز له أن يترجم كتباً في الطب، وهكذا دواليك.

وعدم فهم جميع عناصر الموضوع الذي سيترجم فهماً عميقاً دقيقاً، قد يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها. ويكفي لذلك مثالان مما عرفنا، ووقعنا في دوامته من المسائل السياسية المعاصرة، أولهما: قرار مجلس ٢٤٢ الذي ينص على ضرورة انسحاب إسرائيل من: occupied territories احتلتها سنة ١٩٦٧، والعبارة الإنجليزية تعني: "أراض عربية". وكان المفروض أن تكون الصيغة بأداة التعريف the occupied territories: "الأراضي العربية"؛ لأن الصيغة الأولى لا تلزم دولة الكيان الصهيوني بالانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في تلك السنة. والصيغة الثانية تجعل الانسحاب شاملاً للأراضي التي احتلتها جميعها. ولم ينتبه أحد من ممثلي الدول العربية، إلى هذا المطب الذي بقيت إسرائيل تراوغ

---

(٤) المرجع السابق ١٥٢/١.

في تفسيره، في كل المفاوضات التي جرت بينها وبين الدول العربية بعد ذلك.

وثانيهما: اتفاقيتا أوسلو وواشنطن، وما تلاهما، بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني. فقد وردت كلمة redeployment. وجاء في النسخة العربية التي أعدتها منظمة التحرير، عبارة إعادة انتشار (الجيش الإسرائيلي) ترجمة لكلمة redeployment. مع أن هذه الكلمة الإنجليزية تعني في إعادة تنظيم القوات في ساحة المعركة استعداداً لمنازلة أخرى، وجولة جديدة. إنه الخطأ نفسه الذي يتكرر في كل مرة.

٣. الترجمة علاقات منطقية

يترتب على كون الترجمة علاقات منطقية، أن الترجمة لا تكون صحيحة حتى تكون ثمة علاقة قوية بين الكلمة في لغة ما، ولنسمّها (اللغة ١)، ونظيرتها في (اللغة ٢). ولن نقف على علاقة بينهما، إلا إذا عرف المترجم أن العلاقة بين الكلمة في (اللغة ١)، وصورتها في البنية الذهنية، هي العلاقة نفسها بين الكلمة المناظرة في (اللغة ٢)، وصورتها في البنية الذهنية، لدى الناطقين (باللغة ٢).

وعلى ذلك، إذا أراد المترجم نقل دلالة (كتاب) في نص ما إلى الإنجليزية مثلاً، فإن الترجمة لا تكون صحيحة، حتى تكون الصورة الذهنية للكلمة المناظرة في الإنجليزية، مطابقة لصورتها الذهنية في العربية. وتكون العلاقة بين الكلمتين ودلالتيهما واحدة، كما توضحها المعادلة (١):

<u>المعادلة (١)</u>

إذا كانت ك١+ ص١= ك٢+ ص١ ⟸

ك١ = ك٢

وذلك باختصار طرفي المعادلة، عندما نحذف (ص١)، باعتباره المشترك في (ك١) و (ك٢). وعليه، فإن كلمة كتاب= كلمة book.

والمقصود بـ (ك١) كلمة (كتاب) منطوقة

(ك٢) كلمة book منطوقة

(ص١) الصورة الذهنية للكلمتين في اللغتين، وهي صورة واحدة طبعاً.

والمقصود بهذا الرمز ⇐ هو: يترتب عليه.

والمعنى المقصود من ذلك كله هو: إذا تغيرت الصورة الذهنية لكلمة (كتاب)، مع بقاء الكلمة منطوقة بأصواتها المكونة لها، فإن هذا يقتضي أمرين أولهما: عدم جواز ترجمة كلمة (كتاب) إلى book. ومثل ذلك ما جاء في الآية الكريمة: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (النساء ٢٤)؛ فالكتاب في هذه ليس كتاباً كالكتب المعروفة. ولكنه أمر وحكم واجب التنفيذ. وعلى ذلك لا يجوز أن تترجم هذه الكلمة بكلمة book، والمعادلة (٢) توضح ذلك:

<u>المعادلة (٢)</u>

ك١ + ص١ ≠ ك٢ + ص ٢ ⇏

(كتاب) في الآية الكريمة ≠ book

(المقصود بهذا الرمز ⇏ : لا يؤدي إلى).

وثانيهما: أن نطاق الكلمتين (العربية والإنجليزية)، إنما يكون حين تدل (ك١) على صورة ذهنية أخرى لكلمة (كتاب) وهي كلمة ordainment "أمر". وبذلك تكون المعادلة على النحو الآتي:

ك١ + ص١ = ك٢ + ص١ ⇐

ك ١ = ك٢

وذلك باختصار طرفي المعادلة:

وعلى ذلك فإن كلمة كتاب في قوله تعالى: ﴿كتاب الله عليكم﴾ = ordainment.

٤. ترجمة المعاني الأساسية والثانوية

قد يرد في التركيب الواحد معنى أساسي، هو قلب التركيب ولبُّه، وقدير فيه معنى أكثر أو لتقوية المعنى الأساسي، وجعله ذا زخم دلالي، وبلاغة مؤثرة قوية، من ذلك مثلاً قوله سبحانه وتعالى: ﴿ألم نجعل الأرض مهادا؟﴾ (النبأ ٢). المعنى الرئيسي في هذه الآية هو أن الله ﷻ، جعل الأرض ممهدة للناس، والمعاني الثانوية فيها كثيرة، منها أن تمهيدها كان من أجل راحة الإنسان، هذا معنى ثانوي، وأن ذلك كان من أجل تسهيل إعمارها. هذا معنى ثانوي آخر، وأن ذلك التمهيد كان بجعلها صالحة للحياة عموماً، حياة الإنسان والحيوان والنبات. هذا معنى ثالث، وهو أشمل من المعنيين الثانويين السابقين، حتى مع كونه معنى ثانوياً.

وقد تعاملت ترجمات القرآن الكريم على أنحاء شتى مع هذه الآية، عند ترجمتها إلى الإنجليزية، فذهب أربري Arbery إلى ترجمة "مهاد" بـ (cradle)، وترجمها سيل Sale بـ bed، وترجمها أحمد يوسف علي بـ wide expanse، وترجمها بكثال Pickthall بـ: spreading.

عند النظر في المعنى الأساسي لكلمة مهاد، نجد التمهيد والتيسير هو القاعدة الحقيقية للمعنى الأساسي في هذه الكلمة. وأما المعاني الثانوية فإن أظهرها المعنى الثالث وهو كون الأرض قد أصبحت صالحة للحياة، عندما جعلها الله مهاداً. وعلى هذا، فإنني أرى أن تكون الترجمة على النحو الآتي:

Have we not paved the Earth for life?

فالجمع بين المعنى الأساسي الذي هو "مهاد"، والمعنى الثانوي وهو: جعلها صالحة للحياة، صرف كلمة "مهاد" عند ترجمتها، إلى أن تكون

دالة على إحداث التمهيد. وهذا أقوى بكثير من اختيار كلمة bed، وكلمة cradle، وأقوى من spreading, wide expanse، وإن كانت الترجمتان الأخيرتان متضمنتين في كون الأرض ممهدة للحياة.

لكن هذا لا يعني، بأي حال، أن يضيف المترجم إلى النص ما شاء من كلمات في الصيغة المترجمة، بذريعة أن هذه الكلمات توضح معنى ثانوياً مستقراً في كلمات النص بلغته الأصلية. وحتى أوضح هذه الفكرة أقدم عبارات من مسرحية شكسبير: "الملك لير"، وأذكر كيف كانت ترجمتها عند المشاطي الذي ترجم المسرحية إلى العربية. يقول شكسبير(٥):

Wherefore should I
stand in the plague of custom, and permit
The curiosity of nations to deprive me

وقد ترجمها المشاطي على النحو الآتي: "لماذا أخضع لسياق العادة، وأسمح لسوء الظن أن يحرمني من حقوقي؟" (٦). إذا أنعمنا النظر في النص في لغته الأصلية وجدنا في ترجمته أخطاء عديدة، منها أن شكسبير لا يتحدث عن العادة، ولكنه يتحدث عن العرف، فالكلمة custom تعني في هذا السياق العرف لا العادة. وشتان بين العرف والعادة، هذا أولاً. وكلمة plague لا تعني "سياق" بل "سطوة" هذا ثانياً. وكلمة curiosity لا تعني سوء الظن، بل الفضول. هذا ثالثاً. وعلى ذلك، فإن أحسن ترجمة لهذه العبارات هي: لماذا أستسلم لسطوة العرف وأسمح لذوي الفضول بأن يحجبوني؟

ونجد مثل هذه الأخطاء حتى عند الأعلام الذين ترجموا بعض أعمال شكسبير وغيره، من كبار شعراء الغرب وأدبائه. ففي ترجمة جبرا

---

(٥) انظر: The Complete Works of Shakespeare, Vol. 3, p. 1030.

(٦) شكسبير، الملك لير. ترجمة أ. ر. مشاطي. بيروت: دار عبود، ص ٢١.

إبراهيم جبرا لمسرحية هاملت Hamlet لشكسبير شيء من هذا القبيل وهذا مثال على ذلك: يقول شكسبير في المشهد الثاني من الفصل الأول من المسرحية المذكورة[٧].

Though yet of Hamlet our dear
brother's death
The memory be green; and that it us befitted
To bear our hearts in grief

وقد جاءت ترجمة جبر إبراهيم جبرا على النحو الآتي[٨]:

لئن تكن ذكرى موت أخينا الحبيب هاملت
بعد خضراء ندية، ولئن يكن خليقاً بنا
أن نحمل قلوبنا وملؤها الأسى

فالنص الإنجليزي ليس فيه ما يقابل كلمة "ندية" هذا أولاً. وهي كلمة لا تليق بسياق الحزن والعزاء؛ لأنها تدل على ما هو مستحب ثانيا، وما كان للمترجم أن يتصور أن حزن الملك على الأمير "هاملت". نديّ رقيق، هذا ثالثا.

وقد ترجم جبرا عبارة أخرى في هذا النص ترجمة غير صحيحة، تلكم هي to bear our hearts in grief فقال: "أن نحمل قلوبنا وملؤها الأسى". وهذا مختلف عما يريد شكسبير أن يقوله. المعنى الذي يريده الشاعر هو: ونحن أولى أن نوطن قلوبنا على احتمال الأسى؛ أي أن نصبر ونحتمل المصاب الجلل. أما عبارة "أن نحمل قلوبنا "فليس لها معنى مقابل في الإنجليزية، ولذلك يعد إقحامها في الترجمة تصرفاً غير مقبول.

---

(٧) انظر: Shakespear, Ibid, p. 1129.

(٨) شكسبير هاملت. ترجمة ترجمة جبرا إبراهيم جبرا. وزارة الثقافة العراقية. (د. ت)، ص ٣٥.

لقد غاب عن ذهن المترجم إدراك شيء من العلاقات الصحيحة بين الكلام، فأحال تلك العلاقات إلى ما ليس مقصوداً من التركيب. لقد استعمل أسلوب اجتماع الشرط والقسم (لئن تكن ذكرى موت أخينا). وجعل ما كان حقه أن يكون الجواب- (وهو جدارة الملك باحتمال الأسى) شرطاً آخر. وأغراه بذلك مجيء and؛ فظن أن الكلام لم يتم، فكانت ترجمته هكذا: "لئن تكن ذكرى موت أخينا... ولئن يكن خليقاً بنا". والصحيح أن تكون الترجمة على النحو الآتي:

لئن كانت ذكرى موت أخينا العزيز هاملت

لم تزل - بعدُ- فينا حية

فنحن أولي أن نوطن أنفسنا على احتمال الأسى

وذلك بجعل (نحن أولي أن نوطن توطن) جواباً، لا أن يكون شرطاً آخر.

٥. الترجمة ثمرة اطلاع واسع

في كل لغة استعمالات غير جارية على منطق حرفية الدلالة، ولا على سعة المجاز. ويتأتى للمترجم أن يقف على هذه الاستعمالات. والحصيف الخبير من المترجمين هو الذي يستطيع أن ينقل هذه الاستعمالات إلى اللغة الأخرى، دون أن يفرط بالمعنى المراد. فإذا لم يكن المترجم خبيراً باللغتين وثقافتيهما وقعت أخطاء في ترجمة هذه العبارات. من ذلك مثلاً عبارة you have to pay every other month ومعناها: عليك أن تدفع شهراً دون الذي يليه؛ أي أن تدفع في شهر، وتتوقف عن الدفع في الذي يليه وهكذا. وقد ترجمها بعضهم هكذا: عليك أن تدفع كل شهر آخر، وهي عبارة لا تعني شيئاً في العربية.

وفي العربية أيضاً استعمالات ذات طابع خاص، كما في: "لم أرك مذ عام أول" التي ترجمت على النحو الآتي: I haven't seen you since the first year. وهذه الترجمة خطأ، لأنها تغير المعنى فيصبح هكذا: لم أرك منذ

السنة الأولى، مع أن المقصود هو: لم أرك منذ العام قبل الماضي.
والترجمة الصحيحة هي: .I haven't seen you for two years

٦. الترجمة تطويع للحواجز

هذا المعلم ثمرة المعالم السابقة كلها. فإذا تأتّى للمترجم أن تكون لديه قدرة في أن يجعل الترجمة خطاباً مميزاً له، كان قادراً على أن يطوع الحواجز بين اللغتين، وأن يجعل العوائق بينهما علائق، وأن يحل المشكلات التي تعترض سبيله في الترجمة. وهذا يتطلب أن يكون المترجم على قدرة عالية في فهم النصوص والتعامل معها بذكاء. وأن يكون قادراً على اكتشاف التداخل بين المعاني الرئيسة والثانوية، والتداخل بين المعاني الحقيقية والمجازية.

وفي حال عدم تطويع هذه الحواجز، تصبح الترجمة عائقاً لا يسمح لقارئه بأن يفهم شيئاً من النص. أي أن الترجمة نفسها تصبح عبئاً كبيراً يعاني منه القراء. وهذا هو الذي نجده في بعض الترجمات العربية المنقولة من لغات أخرى، كالإنجليزية والفرنسية. وإن المرء ليظن في بعض الأحيان أن المترجم نفسه لم يقف على المعاني الحقيقية في اللغة التي كتب بها النص، وأنه لم يفهم منه شيئاً. إن ترجمات تصدر عن مترجم هذا حاله، تدل على قدر كبير من عدم احترام عقلية القراء.

[٢] مشكلات الترجمة

قد يبلغ التجاوز حداً كبيراً إذا نظرنا إلى المترجم، على أنه مطالب على أن يقف على الرسالة كما يقف عليها، ويستقبلها سائر المستقبلين. فعندما يستقبل أحدنا مادة في لغة ثانية، لا يكون مطالباً بأن يفهمها كما يفهمها أبناء اللغة التي كتبت أو أنشئت فيها الرسالة. حقاً الفهم مطلب ضروري لعملية التواصل بين أبناء اللغتين. ولكن الفهم نفسه يختلف بين مستقبل مترجم، وآخر غير مترجم. في حال المستقبل غير المترجم تقف عملية الفهم عند استيعاب مضمون الرسالة، واختزان هذا الفهم؛ ليكون ضمن المختزن المعرفي للمستقبل.

وفي حال المستقبل المترجم، فإن الفهم يعمل على إنشاء موقف يستطيع به المترجم، أن يتحول من كونه مستقبلاً إلى مرسل. فهو إذن لا يقف على مادة الرسالة من أجل اختزانها، ولكنه يفهمها ويقف عليها من أجل أن يخاطب بها الآخرين. وهي ليست عملية يسيرة؛ إذ إنه سيخاطب المستقبلين بمفاهيم غيره. وهنا يعرض له قدر كبير من العمليات الذهنية السيكولوجية، فهو من جهة، يتمثل المرسل الأول الذي هو صاحب الرسالة، وهو من جهة ثانية شخص آخر، سيتحول إلى وسيط تنتقل مادة الرسالة عن طريقه. وهو من جهة ثالثة ذو وظيفة مزدوجة، يتمثل فيها المرسل والمستقبل. وهو من جهة رابعة محكوم -إلى حد ما- بالكلمات التي يختارها لإيصال مضمون الرسالة؛ لأنه محكوم بأفكار الذين يترجم رسالتهم. وربما وجد نفسه -في مواطن كثيرة- قد وقع على الاختيار

الأسوأ؛ اختيار يقتضيه عدم التكافؤ بين مضامين الكلمات في لغة الرسالة الأولى، ولغة الرسالة الثانية. واختيار تقتضيه طبيعة التراكيب المتباينة بين اللغتين. واختيار تقتضيه قراءة الكلمات في لغة الرسالة كما تقرؤها في المعجم؛ فهي القراءة الحرفية التي تهدم الدلالة في أحيان كثيرة، فتصبح على خلاف المراد أو نقيضه. هذه عقبات لا يستطيع التخلص منها إلا المترجم الذي يمتلك قدراً كبيراً من المعرفة، وقدراً أكبر من الذكاء، وقدراً غير يسير من مهارات التعامل مع النصوص. وليس أقل من ذلك كله معرفة عميقة بثقافة كل واحدة من اللغتين. وسوف نفصل ذلك كله في الصفحات التالية بإذن الله تعالى.

١. في المفردات

إن امتلاك قدر كبير من مفردات اللغتين، يجعل المترجم قادراً على التصرف ضمن الاختيارات المتاحة، وانتقاء الكلمات المناسبة للمعنى. إن هذه الاختيارات ضيقة في الأصل، مهما اتسعت. فكيف إذا ضاق معها قاموس المترجم؟ هو لا شك محكوم بمفردات معينة يختارها من اللغة التي يترجم إليها، كما قلنا. ولكنه بالمعجم الواسع الذي يختزنه من اللغتين، يتمكن من أن يفاضل بين كلمة وأخرى، وهو يترجم من هذه اللغة أو إليها. ويظل هذا التفاضل ضيقاً بضيق معجمه، وقلة المفردات التي يتعامل بها. فالقدرة على التحول إلى الصحيح، تتأثر بهذا العامل، إيجاباً بسعته، وسلباً بضيقه.

وتظهر المشكلة على السطح عندما يكون للفظ الواحد، في إحدى اللغتين، عدة ألفاظ مقابلة له في الأخرى. وهنا قد يوقع الخيار في سوء

الاختيار، إذا لم يكن النظر في السياق حكماً على ذلك الاختيار وحادياً له. ولبيان ذلك أقول لن يجد المترجم عناءً، وهو يترجم كلمتي: every و each إلى العربية، إذا جاءتا في مثل هاتين الجملتين:

every student makes a presentation

each student makes a presentation

تدل الجملة الأولى على الخصوص الذي لا يعمّ بالضرورة. فالطالب- في الأصل- مكلف إلقاء محاضرة. ولكن هذا التكليف لا يدل على أن كل واحد منهم سيفعل ذلك بالضرورة. وهذا معنى قولنا: "من الخصوص الذي لا يعمّ". ولكن الجملة الثانية تدل -بالضرورة- على أن كل واحد منهم مكلف أن يفعل ذلك، دون استثناء. ولذلك فإن كلمة each تدل على الخصوص الذي يعمّ. إذن، لن تكون ثمة مشكلة في ترجمة هاتين الجملتين إلى العربية؛ لأن كلمة (كل) في العربية تطابق أوسعهما وهي every وتتضمن أضيقهما وهي كلمة each، كما هو موضح في الشكل (١):

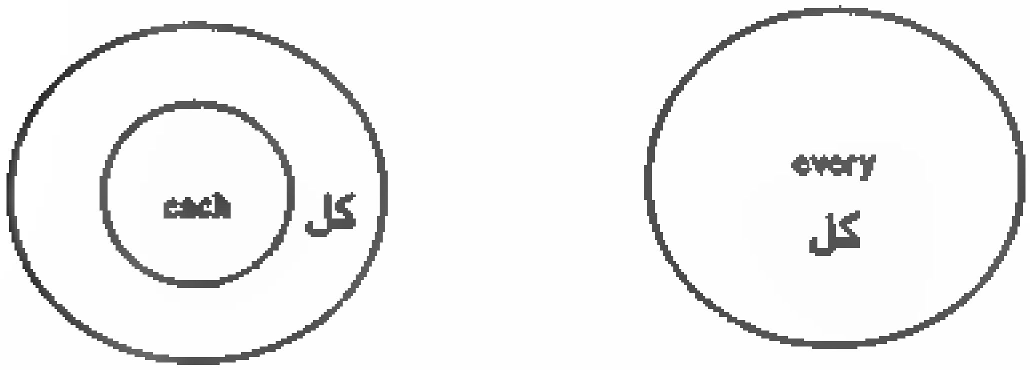

الشكل (١)

لكن المشكلة تظهر عند ترجمة الجملة التي فيها (كل) إلى الإنجليزية. هنا لا بد أن يكون السياق حكماً فيصلاً على اختيار إحدى الكلمتين، دون أختها. ولنأخذ لبيان ذلك الجملة الآتية: كل دولة تحمي نفسها.

هذه الجملة يحسن اختيار كلمة each لها لتكون على النحو الآتي: each state protects itself؛ لأنه لا يوجد استثناء يجعل دولة ما لا تحمي نفسها. ولكن إذا كانت الجملة هكذا: يجب أن تكون كل دولة عضواً في الأمم المتحدة، فلا يجوز استعمال each في ترجمتها، بل لا بد من استعمال every؛ لأن انضمام الدول إلى المنظمة الدولية ليس واجباً.

وتظهر المشكلة بصورة أوضح، عندما يخضع المترجم للكلمات التي تشيع في الاستعمالات اللغوية المختلفة، كتابة وحديثاً، دون أن يقف على الفروق التي بينها، يكتفي بأن يستعملها بعموميتها السيارة على عموم الألسنة. ولنوضح ذلك بمثال من العربية والإنجليزية. إذا نظر أحد المترجمين في كلمة difficult، فقد يسارع إلى ترجمتها بنظيرتها العربية الشائعة، وهي كلمة "صعب". اختيار هذا المقابل قد يكون صحيحاً موفقاً، وقد يكون صحيحاً غير موفق. يكون صحيحاً موفقاً عندما تكون الكلمة الإنجليزية -في سياقها- دالة على أمر، أو مسألة أو سؤال، فيه أو في حله أو مواجهته، مشقة ممكنة الحل، كقولهم عن سؤال ما: This is a difficult question. سيكون اختيار كلمة "صعب" ساعتئذ، اختياراً صحيحاً موفقاً.

وإذا كانت الكلمة الإنجليزية المذكورة أعلاه، قد وردت في سياق يدل على موقف غير محتمل، فليس من الأجدر اختيار كلمة "صعب" في ترجمتها، سيكون اختياراً غير موفق، حتى مع كونه صحيحاً. والأمثل أن يختار المترجم كلمة"عصيب" وذلك حين ترد الكلمة الإنجليزية في جملة كهذه:

It was a critical and difficult situation

"لقد كان موقفاً حرجاً وعصيباً". أما إذا كانت الكلمة الإنجليزية نفسها قد وردت في سياق يدل على أن الخوض في مسألة ما، لا يؤدي إلى النتيجة المرجوة، أو لم يؤدِّ إلى نتيجة أصلاً، فالأمثل ساعتئذ أن يختار

المترجم كلمة "عويص"، للدلالة على انعدام النتيجة، أو عبثيتها؛ وذلك كأن تكون الكلمة في مثل هذه الجملة:

"حقاً، لم أستطع Indeed, I could not cope with such vainly difficult problem التعامل مع مشكلة عبثية عويصة كهذه".

عندما يكون المترجم على وعي بتدرج الكلمات التي تنتمي إلى معنى مركزي واحد، فإن الترجمة تقع على حظها من الدقة. فإذا كان هذا التدرج موجوداً في اللغتين، على نحو واحد أو متقارب، كانت الترجمة أكثر دقة، وأعظم في الدلالة على المضمون. ولنأخذ الكلمات الآتية من العربية والإنجليزية، وهي دالة على تدرج اللمعان في اللغتين(٩) على نحو متقارب جداً، وهي متدرجة من الأدنى إلى الأعلى في القائمة الآتية:

الكلمة العربية	الكلمة الإنجليزية	دلالة التدرج
يوصوص	to glimmer	بصيص متقطع من اللمعان
يلمع	to gleam	لمعان مع شحوب
يتوهج	to glow	لمعان مع احمرار
يتلألأ	to glisten	لمعان على صفحة ماء أو سطح عاكس
يتألق	to glint	لمعان على شيء قاتم

فالترجمة الدقيقة، إذن، ليست منوطة باختيار المقابل، بل باختيار الأفضل من المقابل. ومن غير الصواب أن يظن المترجم أن الكلمات الكثيرة التي توردها القواميس الثنائية اللغة، بإزاء الكلمة الأجنبية الواحدة تطلق يده في اختياره. إنها في الحقيقة توسع دائرة اختياره، بمقدار ما

---

(٩) محمد ديداوي، الترجمة بين النظرية والتطبيق، مطبوع على الآلة الراقنة، د.ت، ص ٩١-٩٢ (بتصرف).

وسّعت دائرة اختياره. والتحول من كلمة إلى أخرى، ضمن هذه الكلمات، يحتاج إلى ملكة مبنية على خبرة وذكاء.

والدليل على أن الكلمات الكثيرة التي تكون بإزاء الكلمة الأجنبية الواحدة، في القواميس، تجعل المترجم محل اختبار، أن العشوائية في اختيار إحداها قد توقع في سوء فهم الجملة، وقد تعمل على تغييب معناها بالكامل. انظر في ترجمة أحد الكتّاب المعاصرين لعبارة English standard literary إذ ترجمها على النحو الآتي: الإنجليزية الأدبية الفصيحة. فقد جعل "الفصيحة" ترجمة لكلمة standard. ولما كانت الإنجليزية غير منقسمة على نفسها إلى مستوى عامي وآخر فصيح، دلّ ذلك على أن الترجمة كانت خطأً. والصحيح أن يقال: الإنجليزية الأدبية الراقية. وربما كانت كلمة "الراقية" أرقى في الدلالة على مضمون standard من الكلمة الإنجليزية نفسها. لأن تلك اللغة راقية حقاً، وهي نموذج يحتذيه الناطقون بالإنجليزية، ويعدونه مثالاً، ومعياراً ينبغي الالتزام به. وهذه كلها سمات دلالية موجودة في الكلمتين العربية والإنجليزية. وتشير الكلمة العربية إلى سمة أخرى وهي الرقي وهذا لا يعني -بأي شكل كان- ترجمة هذه الكلمة الإنجليزية بالكلمة العربية التي اخترناها، في كل سياق ترد فيه الكلمة الإنجليزية.

ومما يجري في الترجمة بقدر ملحوظ، أن المترجم ينظر في الكلمة العربية، فيختار من الكلمات الإنجليزية المرصودة إزاءها في القاموس، ما لا يناظر الكلمة العربية، من ذلك مثلاً كلمة (مهزلة) التي ترجمها بعضهم بكلمة comedy، وقد وردت هذه الترجمة في أحد القواميس. والمعلوم أن ثمة فرقاً بين المهزلة التي تناسبها كلمة farce، أكثر من الكلمة الثانية التي تنصرف دلالتها إلى مواقف مضحكة مقبولة على المستوى الاجتماعي، وتنصرف دلالة farce إلى مواقف دنيّة تثير السخط والاشمئزاز. والفرق كبير بين الدلالتين كما ترى.

ومما يوقع المترجم في حرج عدم التكافؤ بين النص الأصلي والنص المترجم، وجود اختلاف بين مفردات العربية وغيرها من اللغات، من حيث إن ثمة كلمات كثيرة في العربية، فيها شيء من اللمسات الوجدانية ذات الدفء الاجتماعي، في حين أن لغات أخرى كالإنجليزية، ذات طابع مادي في كثير من كلماتها. خذ مثالاً لذلك فعل الامر (انتبه). ولا شك أنك إذا أنعمت النظر في الجذر الثلاثي لهذا الفعل (نبه)، فستجده دالاً على الذكاء لأن النباهة من الذكاء. فكأن القائل وهو يخاطب أحداً بفعل الأمر (انتبه)، يطلب منه أن يستخدم نباهته في الاستماع. وإذا نظرت في المقابل الإنجليزي لهذا الفعل وهو pay attention، وجدت الجزء الأول منه pay دالاً على الدفع او التسديد". وسيكون المترجم مسؤولاً عن خطأ التحول إلى الطابع المادي في ترجمته، عندما لا يحسن انتقاء النظير العربي. خذ كذلك التعبيرين الإنجليزيين pay a visit، و pay a compliment. سيكون من الخطأ الكبير ترجمة هذين التعبيرين بـ: دفع زيارة أو دفع شكوى، ولا أظن أحداً يفعله؛ لأن الجميع يدركون أن إلصاق الطابع المادي المتضمن في "دفع"، يخرج التعبير العربي عن دائرة القبول تماماً.

فما الذي يمكن أن يفعله المترجم حتى يكون تحوله من هذه النزعة تحولاً مقبولاً؟ إذا نظرنا في التعبيرين السابقين، وجدنا أن استخدام الفعل pay فيهما، إنما كان في الأصل من أجل إحداث تأكيد من نوع ما، عن طريق استثارة المتلقي بالفعل المادي pay. والدليل على ذلك أن القائل كان يمكن أن يقول visited بدلاً من paid a visit. ويمكنه أن يقول complained بدلاً من paid a compliment. إذا تأتى هذا الفهم، كان من اليسير على المترجم أن يحسن الانتقال إلى النظير العربي الأمثل. فيقول في ترجمة الجملة الآتية: I paid my friend a visit "لقد زرت صديقي" بزيادة (لقد) التي كان القصد منها تأكيداً مكافئاً للتأكيد بالفعل المادي paid. ويقول في ترجمة الجملة الآتية: I paid a compliment "لقد قدمت شكوى".

ليست هذه المهمة ميسورة؛ إذ لا بد للمترجم أن يكون على إلمام واسع بحقيقة الكلمات، وأصول دلالاتها، وما فيها من لمسات فردية أو

اجتماعية، مادية أو إنسانية، عقلية أو وجدانية. وإن عدم الإلمام بهذه المسائل قد يوقع المترجم في أخطاء كثيرة.

٢. في التراكيب والجمل

ينبغي أن تكون التراكيب واضحة في النص المترجم، كوضوحها في النص الأصلي. والمقصود بالوضوح في هذا السياق، أن تكون الجمل ذات معنى، بحيث إن اجتماعها يؤدي إلى أن تكون ذات معنى مفيد. ويمكنك أن تصل إلى المعنى الذي أشير إليه، إذا قرأت فقرة في ترجمة من لا يحسنون الترجمة، وجدت الجملة الواحدة ذات معنى. فإذا نظرت إلى جمل متعددة في الفقرة، أو الفقرة نفسها، لم تخرج بنتيجة. وأقدم هذا النص، من كتاب شارل لالو: مبادئ علم الجمال، الذي ترجمه إلى العربية خليل شطا، ولتوضيح هذه الفكرة التي قلتها أنقل كلام المترجم في ص ٩٠ عن الترف: "وهو غالباً معاد للمجتمع، في الحال التي، على العكس من ذلك، هو يعلم كيف يتزين بالذوق السليم، تجد أنه بصورة ضرورية، في تآلف جميع من يدعوهم ليشاركوه في إعجابه الذاتي، ويجعلهم متضامنين. ومن هنا يكون عملاً اجتماعياً حتى في الحالة التي يعتقد فيها بصورة عنيفة أنه أناني. والمجمع للوحات الفنية الأكثر تجرداً يريد أن يكون متحفه ماجداً وممجداً. إلا أن التمجيد شيء اجتماعي".

إن غياب التصور الذهني لبنائية التراكيب، هو الذي يجعل نصاً كهذا، غير دال على معنى مفيد. وما كان ذلك إلا لأن المترجم كان يترجم كل كلمة على حدة، حتى تتكون جملة تبدو أنها في الظاهر جملة مفيدة. فإذا بحثت عن الرابط المنطقي الذي يجمع الجمل بعضها إلى بعض لم تجد من ذلك شيئاً. ومن المؤسف أن هذا النمط شائع في الأعمال المترجمة إلى العربية من سائر اللغات.

إن وضوح الجمل والتراكيب يعني -فيما يعنيه- ضرورة وجود التصور الذهني لبنائية التراكيب، بحيث تبدو كل جملة مترابطة مع ما قبلها

وما بعدها. ولا يصح القول إن لغة النص كانت كذلك قبل ترجمته. فالنص الذي ليس له لحمة تجعله مترابطاً متناسقاً، ليس نصاً، ولا يستحق أن يترجم، ولا أن يشغل المترجم به نفسه.

وثمة صورة أخرى لوضوح التراكيب والجمل، وهي أن تكون كل كلمة في الترجمة، متناسقة مع سائر الكلمات، حتى لا تظهر واحدة، وقد ناقضت المعنى المراد من الجملة أو الفقرة. وقد حدث مثل ذلك في ترجمة الآية الكريمة "عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدتم عدنا" (الإسراء:٨) فالآية تخاطب بني إسرائيل بأنهم إذا عادوا إلى الإفساد، عاودتهم عقوبة الله سبحانه. ولكن الترجمة كانت هكذا:

It may be that your Lord will have mercy on you, but if you return to (Obedience), We shall return (to forgiveness).

لقد جعل المترجم[١٠] مفهوم عودة بني إسرائيل في الآية إلى الطاعة Obedience والعودة المترتبة عليها هي المغفرة forgiveness. وهذا هو عكس المقصود تماماً. ولذلك كان من المفروض أن تكون الترجمة على هذا النحو:

It may be that your Lord will have mercy on you, but if you repeat your crimes, We shall repeat our punishment

٣. في المكونات الثقافية

يؤثر المكون الثقافي لكل أمة في لغتها. ولما كانت ثقافات الأمم والشعوب على قدر كبير من التباين والاختلاف، كان من الطبيعي أن يظهر التباين في اللغات نفسها، حتى إنه من غير الممكن أن نفهم اللغة فهماً صحيحاً من غير فهم المكونات الثقافية للناطقين بها. والمترجم الخبير يستطيع أن يتجاوز العوائق اللغوية والثقافية بين اللغتين. بل ربما كان

---

(١٠) نقلاً عن: زهير الكرمي، مرجع سابق، ص ١٤٠.

قادراً على أن يوظف الاختلافات والعوائق في ابتكار أسلوب أمثل في الترجمة، أسلوب يراعي فيه طبيعة اللغة التي يترجم إليها، ولا يتجاوز الأفكار والثقافة واللغة التي ينقل النص منها. وإنما يتأتى له ذلك إذا استطاع أن يرد العوائق الثقافية إلى مصادرها، وذلك باستقرائها في تلك المصادر استقراء تاماً. وإذا حدث ذلك وتكرر أصبح لدى المترجم خبرات لغوية ثقافية linguistic cultural ، يستطيع بها أن ينقل النص إلى اللغة الثانية بدقة. الشكل (٢) يوضح ذلك:

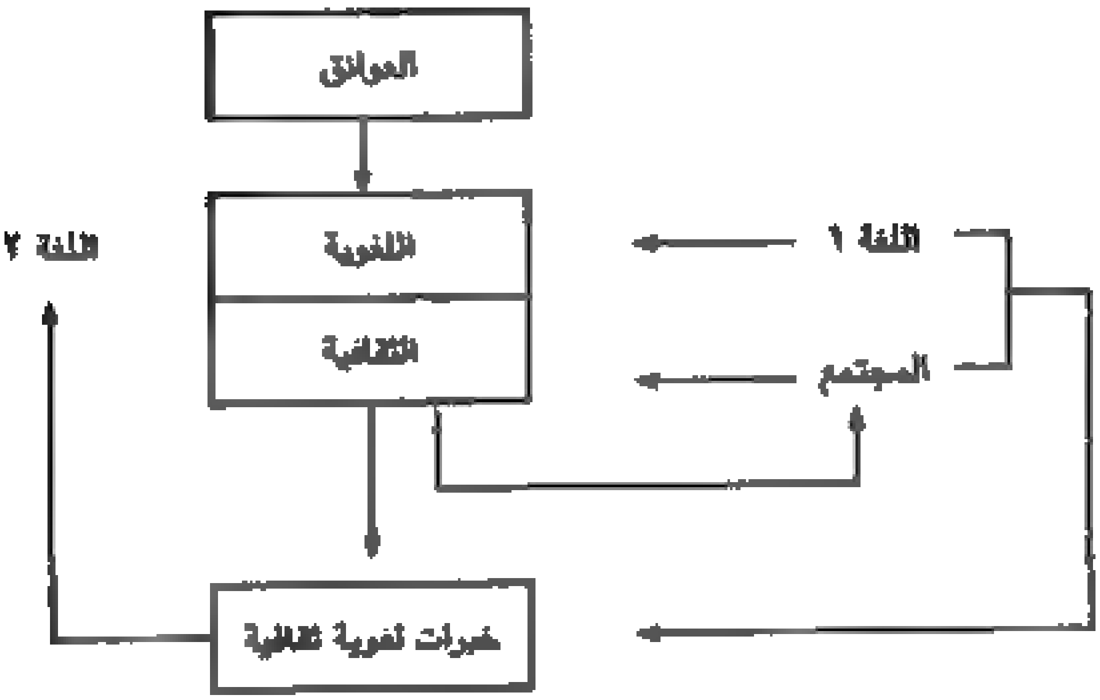

الشكل (٢)

تكوين الخبرات عند المترجم

ملخص فكرة هذا الشكل أنه عن طريق الخبرات اللغوية الثقافية لا يستطيع المترجم أن يصل بين اللغتين وصلاً صحيحاً دقيقاً. وهي فكرة قائمة على أن العوائق الثقافية واللغوية هي الحاجز الذي يحجز لغة عن أخرى.

يظهر أثر الثقافة في عادات الناس وتقاليدهم في مختلف وجوه الحياة، وجميع أساليب الحياة ووسائلها. وهذه بعض تلك الجوانب:

أ. المفاهيم الزمانية

من المعروف أن تقاسيم الزمن عندنا تختلف عما هي عليه في الثقافات الأخرى. وما كان تقسيم الزمان في ثقافة إلا تبعاً لمفاهيم الحياة فيها. من ذلك أن العرب يطلقون كلمة (العام) على السنة التي يكون فيها حدث عظيم، وتكون كلمة (السنة) تبعاً لذلك دالة على السنة التي لم يجر فيها أمر جلل، ولم يحدث فيها أمر عظيم. ولا يؤدي ذلك إلى مشكلة عندما تكون الترجمة من العربية إلى الإنجليزية مثلاً. فالسنة عندهم لا ميز فيها بين واحدة ذات حدث جلل، وأخرى ليس شأنها كذلك. أما عند ترجمة كلمة Year إلى العربية فيختار المترجم كلمة (سنة)، بعموم ما دلت عليه الاستعمالات المتأخرة في العربية، إلا إذا دل السياق على أنها سنة قد حدث فيها أمر ذو بال، وأن صاحب النص الأصلي يعني ذلك، فيختار ساعتئذ كلمة (عام).

والتأريخ مشكلة أخف وقعاً؛ لعموم التأريخ الميلادي في معظم دول العالم. وعند ترجمة التأريخ الهجري من العربية إلى الإنجليزية، دأب المترجمون على استعمال مختصر له بهذا الرمز (A.H). وهو اختصار لكلمتي After Hijra. والأفضل وضع المقابل الميلادي للسنة الهجرية؛ لأن الترجمة تعد لمخاطبة الناطقين بالإنجليزية الذين لا يفترض فيهم التاريخ الهجري بالضرورة. ولكن هذا لا يعني أن وضع التاريخ الهجري غير جائز في الترجمة، وإنما يعني أننا نخاطب الآخر بما يفهمون. فإذا كان النص يستدعي ذكر التاريخ الهجري وضعنا ما يوافقه من التاريخ الميلادي.

وفي الثقافة العربية الإسلامية أشهر حرم، كان العرب يحرمون فيها القتال. وقد ورد ذكر هذه الأشهر في القرآن الكريم: "إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم" (التوبة٣٦). ومما لا شك فيه أن كلمة holy لا تفي وحدها بدلالة لفظ "حرام" أو "محرم" إذا وصف أي

منهما البلد الحرام أو شهراً من الأشهر الحرم. ولذلك فمن المرجوح أن يقال: The Holy Month أو The Holy Land. فما الذي يفعله المترجمون في هذه الحال والأحوال المشابهة؟ قبل أن يبحث المترجم عن كلمة مناظرة لهذه الكلمة في الإنجليزية، عليه أن يبحث عن دلالتها في العربية. فلما كان الشهر الحرام قد حرم فيه القتال، ولما كان البلد الحرام كذلك، فمعنى هذا أن الزمان والمكان قد اختصا بإلقاء السلاح مقترناً بقدسيتهما. وعليه يحسن أن يقال في ترجمة ما سبق الحديث عنهما The Holy(anti-war)Month و The Holy (anti-war) Land. هذه أدق ترجمة لهذين التعبيرين فيما أرى.

والعرب يقسمون اليوم إلى أوقاته المعروفة: الفجر، والصباح، والضحى، والظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء. وعلى الرغم من أن أكثر هذه الأوقات معروف في الإنجليزية، فإن بعضها لا يكاد يجري على ألسنة الناطقين بالإنجليزية. فالضحى والضحوة كلمتان شائعتان في العربية. ويمكن استعمال كلمة forenoon للدلالة عليها. ولكن هذا الاستعمال قد لا يكون دقيقاً، لأن الكلمة الإنجليزية تعني بالضبط "قبل الظهر" وهي مدة غير محددة، في حين أن (الضحى) هو الوقت الذي تعلو فيه الشمس إلى ربع السماء فما بعدها[11]، وهو أصح الأقوال لارتباط صلاة الضحى به. ولهذا لا يحسن أن يترجم المركب الإضافي "صلاة الضحى" بـ forenoon prayer والأحسن أن يقال prayer of Doha.

أكثر ما يقع الخطأ في الترجمة، عندما تغيب الدلالات المقصود من الكلمات المجازية، فيتناسى المترجم -وربما كان لا يعرف- أن كلمة ما، أو أكثر، يجب أن تنصرف إلى المجاز، أو الاستعارة، لا إلى الحقيقة، فيصير إلى ترجمتها بظاهر لفظها. ويغلب ألا يكون للكلمة المجازية مقابل مجازي في اللغة الأخرى.

---

(١١) محمد بن منظور، لسان العرب (ضحا).

ويزيد الأمر تعقيداً أن كلمات كثيرة تستعمل وكأنها من الباب المقابل للمجاز، وهو الذي يسمونه "حقيقة"، مع أنها ذات أصل مجازي غيبته كثرة الاستعمال، فلا نجد لها في اللغة الأخرى مقابلاً حقيقياً أو مجازياً. من هذا القبيل كلمات عربية كثيرة، تدل على سمات خلقية اجتماعية رفيعة كالمروءة، الشهامة، والشمم، والإباء، والألفة. ومن هذا القبيل أيضا صفات خلقية وضيعة مثل: المتفيهق، والمتنطع، والمتحرف، والمتواكل. وعلى الرغم من أننا قد نتكلف إيجاد نظائر لهذه الكلمات في اللغات الأخرى، لكن من غير المتصور إيجاد نظائر مطابقة لها في تلك اللغات.

وقد توقع ترجمة الكلمات المجازية والاستعارية والكنائية أصحابها في مواقف محرجة، تكلفهم أو تكلف الآخرين، ما لا يسعهم من تجاوز أو تسامح. ويروى في هذا الصدد طرائف كثيرة، منها أن كسرى أراد أن يصاهر العرب، فبعث إلى النعمان بن المنذر رسالة يطلب فيها من النعمان أن يختار له امرأة عربية جميلة يتزوجها، فرد عليه النعمان برسالة يقول فيها: أما وجد الملك في النساء الفارسيات من الجآذر والمها ما يليق بمقامه؟ فلما جاء كتاب النعمان إلى كسرى، ترجمه المترجم كما يأتي: أليس في النساء الفارسيات بقرة وحشية يتزوجها الملك وتليق بمقامه؟ فغضب كسرى، وأرسل إلى النعمان من يقتص (من سوء أدبه) فقتله.وإذا علمنا أن الجآذر- وهي صغار البقر الوحشي ومفردها جؤذر- كلمة فارسية أصلاً، كانت الطرفة أعظم؛ لأن الفرس-وهم الذين أخذت من لغتهم هذه الكلمة - لا يشبهون المرأة بالبقرة الوحشية، والعرب يفعلون ذلك، حتى في الكلمات التي ليس لها أصل عربي.

يوشك أن يكون من العبث ترجمة المجاز والاستعارة بالدلالة المعجمية لألفاظهما، إلا إذا كان المترجم على يقين بأن لذلك المجاز نظيراً في اللغة التي يترجم إليها، أو كان يعلم أن الترجمة باللفظ نفسه مما يمكن أن يقع الفهم عليه وهو مترجم؛ فلا تغيب كلماته معناه، ولا يخسر استيعابه بالترجمة التي يسمونها حرفية. ومن هذا القبيل استخدام كلمة (نجم)

استعارة تصريحية، فتشبه شخصاً بأنه نجم لعلوّ مقامه أو حظوته عندك ويجري مثل هذا التفكير الاستعاري في لغات أخرى كثيرة، ومنها الإنجليزية. وقد وصف الشاعر الرومانسي الإنجليزي وردزورث Wordsworth محبوبته فقال:

Fair as a star, when only

One is shining in the sky

ب- الترجمة والسلوك الاجتماعي

غني عن البيان أن للسلوك الخلقي الاجتماعي-في بناء الاستعمالات اللغوية-أجلى بيان. وهذا النوع من السلوك محفور في الذاكرة الثقافية لأبناء الأمة. ولذلك نجد التعبير عنه سياراً على الألسنة. ويتصدر التعبير عن الكرم والشجاعة-مثلاً-قائمة التعبيرات في الثقافة العربية. وهي تعبيرات ذات بعد تاريخي، ما زال بعضها قائماً، واندثر بعضها الآخر من الاستعمال، وإن كانت صورته الدلالية ما زالت- إلى حد لا بأس به - حية ماثلة، بحكم كونها من الجزء المقروء من التراث.

سيقع المترجم في مشكلة، وسيوقع المتلقي في مشكلة، إذا نسي الدلالة الحقيقة، وتشبث بالمعنى الحرفي، عند ترجمة عبارات ما زلنا نستعملها في الدلالة على الكرم، كنص الحديث الشريف: "اليد العليا خير من اليد السفلى". فعلوّ اليد في الدلالة على الكرم، من المفاهيم الثقافية في التراث اللغوي العربي، وكذلك تشبيههم الكريم بأنه البحر، أو بأنه ذو يد، أو بأن له يداً طولى، أو بأنه يشبه الريح المرسلة. هذه العبارات لها وجود سائر في الاستعمالات اللغوية العربية القديمة والمعاصرة. وليس في ترجمتها إلى أية لغة أخرى - بنقل دلالاتها الخلقية الاجتماعية، ما يمكن أن يوقع المترجم في حرج اختيار الألفاظ المناسبة في اللغة الأخرى، كالإنجليزية مثلاً، إلا إذا تشبث بالمعنى الحرفي كما قلته وانصرف عن الدلالات الهادفة للألفاظ. فتشبيه إنسان ما بأن يده عليا - في الإنجليزية- يعني القوة لا الكرم. وتشبيه إنسان بأنه البحر، لا يعني شيئاً عندهم،

والقول إن لفلان يداً طولى ينصرف في الإنجليزية إلى المعنى المادي، وهو أن يده طويلة.

ولكن إذا انصرف وكد المترجم إلى المعنى، فقد يكون قادراً على أن يجعل الذي لم يكن له معنى، ذا معنى. وقبل أن أوضح هذه الفكرة، أذكر القارئ بأن لكل واحد من التعبيرات السابقة الدالة على الكرم "معنى" في العربية، مختلفاً عن معنى التعبير الآخر، وإن كانت كلها تدل على الكرم. فالتعبير عن الكرم بعلو اليد يقصد منه رفعة الكريم. والتعبير عنه بطول اليد يقصد منه قدرة الكريم على البذل والوصل والعطاء. وتشبيه الكريم كالبحر يقصد منه سعة كرمه الذي يغرق الناس. وتشبيهه بالريح المرسلة يقصد منه شدته وسرعته في العطاء.

نستطيع نقل هذه المعاني إلى أية لغة أخرى، ولتكن الإنجليزية مثلاً، فقط عند فهم الدلالات العميقة للألفاظ؛ لا بالتشبث بالمعنى الحرفي وحده. وعلى ذلك، يمكن أن تكون الترجمات على النحو الآتي:

يحترم الناس ذا اليد العليا	People respect the highly-handed in his generosity.
أشكر لك يدك الطولى	I appreciate your long handed generosity
كان الخليفة بحراً في كرمه	The Caliph was as widely generous as the sea
كان النبي جواداً كالريح المرسلة.	The Prophet was as speedily generous as the wind

في هذا الذي ذهبنا إليه، دليل على أن بعض معاني الكلمات يمكن أن تمتد من لغة إلى أخرى. فليس معروفاً في الإنجليزية تشبيه الكريم بأنه كالبحر: as widely generous as the sea ولكن المعنى مفهوم والاستعمال مقبول. وما كان هذا الامتداد ليحدث لو أننا قلنا He looks like the sea؛ أي أنه ما كان ليحدث لو أننا تشبثنا بالمعنى الحرفي للاستعارة دون تطويعه.

جـ الترجمة والأنماط الحياتية الأخرى

تختلف عادات الشعوب والأمم في كثير من أنماط حياتها العامة. ولنقف عند الطعام مثالاً لهذا الاختلاف. فأكثر الشعوب العربية يتناولون ثلاث وجبات، هي: الإفطار، والغداء، والعشاء. وفي الولايات المتحدة يتناولون وجبتين خفيفتين، هي الإفطار، وما يمكن أن نسميه في العربية "ظهرية". وأما الوجبة الساخنة الرئيسية عندهم فهي العشاء dinner . وفي بريطانيا يستعملون عبارة high tea للدلالة على العشاء لا الشاي، الذي يتناولونه في المساء[١٢]. ومن الطرائف التي تروى في هذا المجال أن الفرنسيين قد دهشوا إبان الحرب العالمية الأولى، عندما سمعوا الإنجليز يستعملون عبارة high tea ، فظن الفرنسيون أنهم في العشاء لا يتناولون إلا الشاي، فشكوا في مقدرتهم العسكرية[١٣].

وقد انتشرت الأطعمة الغربية في البلاد العربية، وشاعت الألفاظ الدالة عليها، فبدلاً من أن يكون لهذه الألفاظ بدائل عربية، نجد الألفاظ الأعجمية هي الشائعة على الألسنة؛ الأمر الذي يعني أن بعض المترجمين قد يستعملون الألفاظ الأعجمية على النحو الذي ترد به على ألسنة الناس. ومن هذه الألفاظ نجم pizza, steak, hot dog، وغير ذلك مما هو من بابه وهو كثير. والألبسة مجال للاختلاف بين ثقافات الأمم، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف دلالات الألفاظ، فالعمامة والعباءة، والطربوش، والحطة (الشماغ)، والعقال، وملابس الإحرام، والجبة، ليس لها وجود في ثقافاتهم فتطلبها من لغاتهم.

وأما ديباجة الخطبة والكتاب التي تبدأ بالحمد لله والصلاة على النبي ﷺ فأمر ليس لمثله وجود في ثقافاتهم، وعليه فإن لغاتهم ليس لها بذلك عهد.

---

(١٢) محمد ديداوي، الترجمة بين النظرية والتطبيق، ص ٢٨٤.

(١٣) المرجع السابق، ص ٢٨٤

[٢] وحدات الترجمة

كما أن لكل علم من العلوم اللسانية وحدة دنيا، كذلك الحال في الترجمة، باعتبارها أحد العلوم اللسانية التطبيقية. وتستطيع أن نصف الوحدة الدنيا في الترجمة بأنها "ترجمة تداولية" Pragmatic translation، وهي بهذا الوصف تحتفظ لنفسها بمستويين من اللغة، أولهما: المستوى الدلالي الذي تفرضه التراكيب في سياقاتها. وثانيهما: المستوى الدلالي الذي يفرضه التداول باعتبار المقامات والإشارات.

يقسم بعض علماء الترجمة[١٤] وحدات الترجمة إلى الأقسام الآتية:

١. الوحدات الوظيفية

هي الوحدات التي تؤدي وظائف نحوية في الكلام كالجملة الاسمية، والفعلية، وشبه الجملة. وكالجملة الخبرية والاستفهامية والشرطية، وغير ذلك، مما تتفق اللغات على الاحتفاظ به في أساليبها المستعملة. ولما كانت هذه الوحدات ذات طابع وظيفي في اللغات، كان من الضروري الإلمام بها على نحو مفصل في اللغتين اللتين تجري بينهما الترجمة.

ومع أن اللغات تتقارب في وجود هذه الوحدات، فإنها تتباين في التصرف فيها. ومن هنا كان تصرف المترجم أمراً لا مناص منه. فعند ترجمة هذه العبارة من الإنجليزية إلى العربية it is like talking to a stonewall

---

(١٤) محمد بيداوي، الترجمة بين النظرية والتطبيق، ص ٥٤.

يمكن ترجمتها إلى: كأنك تتكلم مع خشب مسندة، أو صم بكم لا يفقهون، أو كأنك تتكلم مع جدار.

ومن حسن الحظ أن المترجم سيجد كثيراً من النصوص المحفوظة التي تسعفه في الترجمة، كما رأينا في العبارات السابقة. وفي المقابل، قد تجد العبارات المحفوظة سعة تقابلها في اللغة الأخرى، فلا نجد صعوبة عند ترجمتها إليها. غير أن هذا لا يعني أن العبرات المحفوظة تجد مثل تلك السعة في اللغة الأخرى.

٢- الوحدات البيانية

هي الوحدات التي يفرضها التفكير البياني أو البلاغي في لغة ما، فيكون فيها التشبيه والاستعارة والكناية، وما إلى ذلك. ولا تستقل هذه الوحدات بوجودها عن الوحدات الوظيفية. ذلك أن البيان يفرض نفسه في جميع أساليب اللغة واستعمالاتها. ومن الوحدات في العربية: ماء الوجه، ويقابلها في الإنجليزية dignity، ويصغر في عين.. ويقابلها underestimated. أو underrated ، ويرتكب الموبقات ويقابلها to sin ، وحبل الود ويقابلها affection، ويستأسد ويقابلها to bully، وسأنزل عند رغباتك ويقابلها I'll attend to your wishes .

٣- الوحدات الجدلية

يغلب أن تكون هذه الوحدات من الحكم والأمثال والتجارب، وهي كثيرة في اللغات، ولها حضور موزون في العربية. من ذلك مثلاً قولهم: من قصرت حجته طال لسانه، ويقابله في الإنجليزية:

He whose argument is short his tongue is long ومنها:

- من أسوأ الناس حالاً؟

- قال: من اتسعت معرفته، وضاقت مقدرته، وبعدت همته. وقد ترجم هذان السطران على النحو الآتي:

Who is the worst of men as to a position?

He said: he whose knowledge is wide, his power narrow, and his ambition far- reaching

٤. الوحدات الإفصاحية

هي العبارات الدالة على انطباعات تأثرية. وهي كثيرة في اللغات الإنسانية بعامة. ولا شك أن هذه الوحدات ترتبط إلى حد كبير بثقافته أهل اللغة وتقاليدهم وعاداتهم. وبذلك تستطيع أن نفسر كثرة ورود لفظ الجلالة في أساليب التعجب في العربية، وعبارات التعظيم ومنها قولهم: لله أنت! ما شاء الله! طوبى لك. ومن العبارات الانطباعية في الإنجليزية:

My God! Come now! What a pity!

٥. الوحدات المتماسكة

هي الوحدات التي تشمل عدة كلمات لتأدية المعنى الواحد في إحدى الكلمات اللغتين. ومن أمثلتها:

- مواطن أصلي aboriginal
- على قدم وساق laboriously
- عن قصد intentionally

٦. الوحدات الجزئية

تظهر هذه الوحدات باعتبارها جزءاً من الكلمة. وهذا في الإنجليزية كثير. ومن أمثلة ذلك عبارة to re-treat التي تعني: "عالج من جديد" أو "انكب ثانية على". في حين أن هذه العبارة عندما تكون كتابتها على النحو الآتي to retreat فإنها تعني: انسحبه تقهقر، اندحر، تراجع. ومثل ذلك يقال عن عبارة to re-create التي تعني يخلق من جديد، لكنها عندما تكون على النحو الآتي to recreate فإنها تعني يستجم.

الفصل الرابع

اكتساب مهارات اللغة الأولى

اكتساب مهارات اللغة الأولى

انتشرت في القرن الماضي نظريات كثيرة في تعلم اللغات وتعليمها. ولم يكن من بينها نظرية اختصت بأنها نظرية المهارات اللغوية، بل اتفقت النظريات اللغوية كلها تقريباً على وجود مهارات لغوية أربع هي: القراءة، والكتابة، والمحادثة، والاستماع. واجتهدت كل واحدة من النظريات في تقديم تصوراتها للطريقة الأمثل في تدريس كل واحدة من هذه المهارات. للمهارات اللغوية في تصوري بناء ذهني، إذا أمكن التحكم فيه أمكن التحكم بالمهارات اللغوية تعلماً وتعليماً.

تقوم المهارات اللغوية على ثلاثة أسس ذهنية هي: التحكم الذهني، والانتباه الواعي، والانتقاء المبرمج. وسيرى القارئ أن هذه الأبعاد الذهنية الثلاثة هي التي تدير العمليات العقلية كلها في تعلم المهارات وتعليمها.

والمقصود بالتحكم الذهني هو القدرة على السيطرة والضبط اللذين يمكنان المتعلم من أن يقف على المادة المطلوب تعلمها. فإذا استطاع أن يتحكم بها ضبطاً وسيطرة، كان قادراً على أن يتعلم المهارات ويكتسبها بدقة. أما الانتباه الواعي فهو التوجيه الذهني الذي يمكن الفرد من أن يعرف حقيقة ما يتعلمه، وتستخدم عمليات التحليل نتيجة لهذا الانتباه.

وأما الانتقاء المبرمج فهو الذي يمكن الفرد من عزل مادة التعلم عما سواها، بحيث لا يختلط بها غيرها. ويستطيع بهذا العزل المؤقت أن يضبط الظاهرة بكل صفاتها ودقائقها.

تنمو المهارات اللغوية إذا أخذنا بعين الاعتبار، مجموعة من المبادئ النفسية والتربوية، وينبغي أن تبنى المناهج اللغوية، وخطط تدريس اللغة في جميع المراحل الدراسية، دون استثناء، على هدي من هذه المبادئ.

[١] العمليات العقلية في تعلم المهارات

لا تصبح المهارة أداءً تلقائي الحدوث، إلا بعد أن تضبط إصدارَها مجموعة كبيرة من العمليات العقلية، ولا يستمر أداؤها إلا بوجود عمليات عقلية كبيرة أخرى، تحفظ بقاءها، بصورة تبدو-في ظاهر الأمر - وكأنها أمر تلقائي. ولا داعي للتخوف من وصف المهارات المتقنة بالتلقائية؛ فهي لا تعني أن المهارة تحدث بصورة غير إرادية، أوعفوية. بل تعني أن حدوثها يظهر وكأنه أمر تلقائي، وهو في الحقيقة أمر منظم إلى أقصى درجات التنظيم، مما يستدعي صدوره بسرعة كبيرة، تشبه تلك السرعة التي تكون في صدور الأمر العفوي غير الإرادي، وإن كان بينهما اختلاف في الطبيعة كبير.

في تعلم القراءة - باعتبارها أهم المهارات اللغوية - تجري عمليات عقلية كثيرة، قبل امتلاك ناصية الكلام المقروء، وفي أثناء ذلك وبعده، وبالمقدار الذي يستطيع فيه المتعلم أن يمارس هذه العمليات، يوصف بأنه قارئ جيد، أو متوسط، أو رديء. بل إن الأمي لا يكون أمياً إلا بسبب فقدان هذه العمليات، أو عدم امتلاكها. ولا أريد أن أختزل تعلم المهارات القرائية في كلمات قلائل فأقول: إن الصعوبات القرائية التي يعاني منها المتعلمون، هي في الحقيقة صورة لعدم تمكنهم من هذه المهارات التي يتعلمون بها قراءة لغتهم قراءة صحيحة.

يُطلب من المتعلم أن يقرن بين الكلمة مكتوبةً وهيئتها النطقية عند القراءة، فيحدث الاقتران بينهما، وما كان ذلك ليكون من غير حدوث عمليات عقلية منها: أن الكلمة المكتوبة ستُختزن على هيئتها النطقية في الذهن، هذه واحدة،ثم إن الكلمة مسموعةً سيمثلها رمز مكتوب، هذه ثانية، والعمليتان مختلفتان تماماً؛ فالأولى منهما تجريدية تستخدم الوعي

التجريدي، والثانية تعيد التجريد إلى الحس. هذه عملية ثالثة لكنها مزدوجة، وفي عملية مزدوجة أخرى، يقترن المنطوق والمكتوب بالمعنى، عند قراءة الكلمة بحيث يفهم معناها هذه رابعة. فإذا لم تحدث عملية الاقتران هذه، فقد تقرأ الكلمة ولا يفهم معناها؛ بحيث إنك إذا سألت المتعلم عن معناها لم يعرفه، سيلجأ ساعتئذ إلى إعمال الذاكرة بصورة أقوى يستدعي فيها ما اختزنته ذاكرته، هذه خامسة، وسرعة الاستدعاء عملية عقلية أخرى غير الاستدعاء. هذه سادسة،

ولا ينطق المتعلم الكلمة صحيحة إلا بسلامة الخزن وسلامة الاستدعاء. هذه عملية عقلية سابعة، ولكنها مزدوجة، وتصحيح الخطأ عملية أخرى، لك أن تصفها بأنها عملية ثامنة، ثم تقوم عمليات عقلية مركبة، تحفظ العلاقة بين الكلمة وأخواتها، في نسق يستدعي كل واحدة منها، على النحوالذي يمثل الصورة النمطية للأداء القرائي.

يستخدم العقل في أداء ذلك كله، وعند كل عملية، آليات عقلية كثيرة منها: التصور، والإدراك، والتبصير، والتمييز، والجمع، والتفريق، والمبادأة، والمراجعة، والحكم، فإذا حدثت هذه العمليات جميعاً حدث ما نسميه (الفهم)، وإلا تأخر الفهم بمقدار التأخر الذي يحدث في أداء هذه الآليات العقلية،

أما التصور فهو كون موضوع ما قابلاً للتحديد – في الذهن البشري- بخصائصه وصفاته، فعندما يشرع أحدنا بقراءة قصة – مثلاً – فإن أول ما يرد إلى ذهنه، توقع أحداث عامة يسردها الكاتب، وأن ثمة مواقف ومفاجآت ستكون في أحداث هذه القصة، بسبب معرفته لذلك من خبرات سابقة. هذا الذي يحدث معنا ونحن نقرأ قصة على النحو الذي وصفت يسمى تصوراً، وهو إحدى درجاته الأساسية، ويحدث التصور ونحن نقرأ أيّ كلام مكتوب، فإذا قرأنا عنوانه تصورنا خصائصه وصفاته أو بعضها. ومن أجل أن نقدم مثالاً لذلك نقول: ليكن أننا أمام موضوع عنوانه: "محاربة الفساد الإداري" فإن توقعنا يضعنا أمام موضوع له

جانبان: الفساد في الإدارة، وكيفية محاربة هذا الفساد. هذا يعني أننا تصورنا الموضوع بقراءة عنوانه. وهذا يدلنا على مقدار الأهمية التي يسهم فيها عنوان الموضوع في تحديد خصائصه وصفاته؛ أي في تصوره.

ويسهم وجود صورة أو رسم يمثل موضوعاً ما في إحداث تصور كلام مكتوب تتضمنه تلك الصورة. فهذه الصورة تجعلنا قادرين على تصورالموضوع بشكل عام، بل تفصيلي في أحيان كثيرة. ومن هنا تظهر أهميةالصورة التي تعرض الموضوع وتبين معالمه وأحداثه للمتعلم. تظهر أهمية ذلك في إحداث التصور بشكل لافت للنظر، في كل الأحوال، فإن التصور مرحلة كلية تبنى المراحل الجزئية اللاحقة.

أما الإدراك فهو مرحلة تالية للتصور؛ ذلك أن العقل يضع الجزئيات التي وردت إليه في مرحلة التصور، فتنصرف إليه هذه الجزئيات بخصائصها الزمانية والمكانية والموضوعية، فعندما نقرأ جملة كهذه "ضرب زيد عمراً أمام الناس" ندرك الحدث وزمانه ومكانه، وندرك الأمر الذي حدث وهو الضرب. أي أننا نعرف حدود الكلام المقروء، ونلمّ بها. وقد وضع القرآن الكريم هذه القضية بصورة جلية عندما قال:"لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير" (الأنعام ١٠٣) فليس للأبصار ولا للبصائر أن تدرك الله تعالى؛ لأنه ليس في مكنتها أن تلمّ به.

إن إكساب المهارات اللغوية عن طريق تصورها وإدراكها يجعلها ترسخ في أذهان المتعلمين. وهذا يظهر واضحاً في تعلم المهارات الحركية والذهنية كلها؛ فالذي يدرك حقيقة المهارات في قيادة السيارة مثلاً، يسهل عليه أن يؤديها بشكل صحيح.

أما التبصر فهو مرحلة متقدمة من مراحل التعلم المهاري. وتتمثل حقيقة التبصر في معرفة الخفايا التي لا يقف الأكثرون عندها عادة، وفي معرفة الظواهر اللغوية التي تستعمل في غير ما وضعت له أصلاً. كالمجاز، والاستعارة، والكناية، وهذا يعني أن هذه الظواهر تغني العمليات العقلية ولا تعوقها كما يظن بعض المربين. غير أنّه من المفيد أن يبدأ تعليم اللغة

للصغار بالأمور الحسية والمألوفة، ولكن هذه المقولة لا تنطبق على الكبار الذين يتعلمون اللغات الأجنبية؛ فإن في مكنتهم القدرة على تبصر غوامض اللغة.

يرتبط بالتبصر القدرة على التجريد؛ فكلما كان المرء أقدر على التجريد كان أقدر على التعلم وأسرع في إنجاز قدر كبير منه.

أما التمييز فهو عملية عقلية متقدمة كذلك، وتتمثل حقيقة هذه العملية في تمييز الشيء عن أي شيء آخر، كأن يقدر أحدنا على تمييز أنواع السيارات بعضها من بعض، وتمييز سنوات صنع كل سيارة من النوع الواحد. وإذا أحسن المعلمون توجيه المتعلمين إلى استخدام هذه المهارة العقلية أبدعوا في القدرة على تمييز الأشياء بعضها من بعض؛ فإن المتعلمين الأسوياء – صغاراً وكباراً – قادرون على استنباط المميزات لموضوعات التعلم. والنحو العربي إذا أحسن تعليمه فإنه ينمي هذه المهارة ويرسخها لدى المتعلمين.

أما الجمع فهو القدرة على رصد الأشياء المتشابهة بالجوامع المشتركة بينها. وهي مهارة عقلية تعمل على ترسيخ موضوعات التعلم، وبخاصة موضوعات اللغة والنحو.

وأما التفريق فهو الفصل بين الأشياء المتخالفة، وترفد مهارة التمييز هذه المهارة؛ ذلك أنه كلما كان المتعلم قادراً على تمييز الأشياء بمميزاتها، كان قادراً على التفريق بين المتخالفات منها والمتباينات.

وأما المبادأة فهي القدرة على طرح قضية، والتساؤل عنها، والقدرة على سد نقص أو فجوة في قضية ما، وتتضمن المبادأة كذلك قدرة المتعلم على سبق الآخرين في تناول المسائل وإخراجها.

وأما المراجعة فقدرة عقلية متقدمة، يتمكن المتعلم بها من إعادة النظر في المقروء والمسموع، وكل ما هو واقع تحت الحس، وما هو قابل للتعلم. وتجعل إعادة النظر المرء قادراً على ترسيخ خطوات التعلم.

وتبرز قضية الحكم باعتبارها مهارة عقلية راقية في تعلم المهارات اللغوية كلها. والقدرة على الحكم الصحيح هو الذي يجعل المتعلم متمكناً من تمييز الخطأ من الصواب، سواء أكان ذلك في تعلمه أم في تعلم الآخرين. أي أنه يكتسب مهارة الحكم على صحة تعلمه أو عدم صحته، وعلى سلامة سلوك الآخرين أو عدم سلامته.

يجري إغناء هذه العمليات إذا اتّبع المعلمون، وواضعو المناهج، ومؤلفو كتبها المدرسية، خطة مبنية على معرفة العمليات العقلية التي تصحب المهارات اللغوية، والطريقة التي ترسخ بها هذه المهارات في أذهان المتعلمين.

ولا بد من أن تكون هذه الخطة مرتبة على نحو مستلهم من تدرج العمليات العقلية؛ لأن التدرج من شأنه أن يقود المتعلمين من خطوة إلى أخرى، على نحو يتمكنون فيه من الخطوة السابقة، ويكونون مهيَّئين لاستقبال الخطوة الأخرى.

يتطلب ترسيخ المهارات اللغوية إغناء التدريبات التي تعمل على حدوث التبصر الذي هو آية التمكن وسبيله.

ويكون الإغناء عن طريق بناء تدريبات تؤكد الوجوه المختلفة، والاحتمالات المتعددة للمهارة اللغوية الواحدة. فتعلم السرعة القرائية مثلاً يقتضي بناء تدريبات لتعليم المتابعة باعتبارها أحد وجوه هذه المهارة، وتدريبات أخرى لسلامة الضبط مع سرعة الأداء، وتدريبات للسرعة في القراءة الصامتة، وأخرى في القراءة الجهرية وهكذا.

[٢] توظيف المهارات اللغوية

للتوظيف معانٍ متعددة ووجوه كثيرة؛ فمن هذه المعاني "تحقيق القدرات اللغوية عند التلميذ بحيث يتمكن من ممارستها في وظائفها الطبيعية العملية ممارسة صحيحة"(١). هذا التعريف ينطلق من كون القدرات اللغوية قابلة للممارسة في الحياة العملية ممارسة صحيحة. والوظيفيون جميعاً يرون أن كل القدرات اللغوية قابلة لأن تتحول إلى مهارة. ولا يكون شأنها كذلك إلا إذا تمكن منها المتعلم بصورة جيدة. والتمكن وحده لا يكفي، إذ لا بد مع التمكن من سلامة الأداء، وإلا فإن وظيفة هذه المهارات تكون ناقصة. فما قيمة الأداء في الحياة العملية إذا كان لا يؤدى بصورة صحيحة خالية من العيوب؟

ولتوظيف المهارات اللغوية معنى آخر يمكن استنباطه من كون اللغة هي الموظِّف الحقيقي لنشاطات الحياة كلها، ويمكن أن نتأمل كيف تكون الحياة إذا لم يكن للناس لغة يتواصلون بها، يعبّرون بها عن حاجاتهم وعلاقاتهم وكل ما يريدون.

وعلى هذا الفهم الذي استنبطناه يمكن أن يكون توظيف المهارة اللغوية توظيفاً حقيقياً، ويمكن أن تكون اللغة ذات وظائف حياتية إذا كانت بمقدار الحاجات المختلفة للفرد والمجتمع، سواء أكانت جسدية، أم نفسية، أم عقلية، أم اجتماعية؛ فإذا عبّرت اللغة عن هذه الحاجات بمقدار ما هي كائنة فيه كانت موظفة توظيفاً صحيحاً، وكل ما زاد على ذلك لا

---

(١) داود عبده:نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً،الكويت، مؤسسة دار العلوم، ١٩٧٩، ص٩٠.

يكون من وظائف اللغة ولا من طبيعة الحياة، فهذر الكلام ليس وجهاً من وجوه توظيف اللغة، والإطالة التي لا طائل تحتها ولا فائدة منها لا تنتمي إلى توظيف اللغة توظيفاً حياتيا. والمماحكات اللفظية والجدل العقيم ضرب من ضروب إضاعة اللغة ومهاراتها، وليس من ضروب توظيفها.

وبالمقابل فإن القصور عن بلوغ الغاية، وعدم الوصول إلى المراد بالتعبير الدقيق ضرب من ضروب إضاعة اللغة وعدم توظيفها في الحياة. ومثل ذلك يقال عن اللغة التي لا يتناول فيها صاحبها أعماق الظاهرة اللغوية، فإنها لا يمكن أن تكون وظيفية بقدر كاف، حتى وإن كانت صحيحة في سطحيتها، وفي التعبير عن الأمور الساذجة التي ليس فيها عمق في التناول.

واللغة قرينة الفكر والخيال، تعبر عنهما وبهما تتسع دائرة اللغة ومهاراتها.ومن هنا نستطيع أن نشتق معنى ثالثاً لتوظيف اللغة ومهاراتها، فكلما كانت اللغة قادرة على التعبير عن الفكر تعبيراً صحيحاً، وكلما كانت قادرة على التحليق مع الخيال في هذا العالم الرحيب كانت قادرة على توظيف نفسها في حياة الناس، وكانت قادرة على تقدم الحياة ودفع عجلتها إلى الأمام. وعلى ذلك لا يكون التوظيف بالتعبير عما هو موجود في أفكار الآخرين فقط، بل بالتعبير عما هو موجود في أذهاننا من أفكار، وحتى هذا لا يكفي لتكون اللغة ذات وظيفة مميزة، إلا عندما نستخدمها في التفكير في أسرار الظواهر الحياتية كلها، والتعبير عنها تعبيراً سليماً دقيقاً، بذلك تكون اللغة ذات وظيفة حية، وإذا ألف الإنسان أن يكون شأنه على هذا النحو في حياته كلها كان قادراً على توظيف قدراته ومهاراته اللغوية توظيفاً صحيحاً.

وللتوظيف وجه آخر ومعنى ذو فائدة في حياة الإنسان، فعندما تستخدم اللغة من أجل الإسهام في بناء مجتمع إنساني متآزر الثقافات والأعراق تكون اللغة موظفة توظيفاً صحيحاً، وفي مثل هذه الحال تخدم اللغة الإنسان وتساعده على بناء شخصيته بناء سليماً، وتتآزر قدراته

ومهاراته اللغوية في سبيل تحقيق هذا الهدف، لتثبت أنها حقاً مهارات وظيفية.

ولتوظيف اللغة دلالة أخرى غير الدلالات التي سبقت، فقد وقف الإنسان من الحياة والبيئة موقفاً سلبياً يشبه أن يكون عدائياً بصورة واضحة. فقد دمّر الإنسان البيئة الطبيعية وأفسدها، حتى أصبحت الحياة على وجه هذا الكوكب مهددة بالخطر الماحق، وما ذلك إلا بسبب الانفصام بين الكون والحياة والإنسان. ذلك الانفصام الناجم عن سوء فهم العلاقة بين الإنسان وبيئته، ومن المؤسف أن يؤدي التطور الهائل في العلم والتقنية إلى تأكيد هذا الانفصام وتحقيقه.

في نظري أن قدراً كبيراً من توظيف اللغة يجب أن ينصرف إلى إصلاح العلاقة بين الإنسان والكون؛ وذلك بالحرص على البيئة، والحفاظ على مقوماتها، والابتعاد عن تخريبها وإفسادها، بذلك يمكن أن يقال إن اللغة موظفة في خدمة البيئة، وإنها تعمل لمصلحة الحياة والإنسان، وينبغي أن يصرف قدر كبير من الاهتمام في توجيه القدرات والمهارات اللغوية من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل.

يتحقق توظيف المهارات اللغوية في هذا السبيل عن طريق بناء خطة مدروسة، توضع على أساسها المناهج، وتؤلف على هديها الكتب والنشاطات التعليمية والتعلمية كلها.

من المكونات التي تحتويها خطة توظيف اللغة ومهاراتها ما يسمّى بالكلمات الوظيفية function words. الكلمات الوظيفية في نظرنا هي التي تعبّر عن أي وظيفة من الوظائف الحياتية التي ينبغي أن تكون اللغة في خدمتها، وإذا صحّ هذا الفهم- وهو في نظرنا صحيح- لم يكن من الدقة العلمية أن يقال في الكلمات الوظيفية "إنها الكلمات القلائل التي تفصح عن

العلاقات، وتعبّر عن الشخص، والزمن، والملكية، وما إلى ذلك"(٢). فالكلمات الوظيفية ليست كلمات قلائل، ولكنها الكلمات التي تعبر عن المفاهيم الصحيحة التي تعبّر عن كل متطلبات الحياة وحاجاتها السوية، وهذا يعني أن أكثر اللغة ذو وجود وظيفي، أو هكذا ينبغي أن يكون الحال،

ويعني كذلك أن أكثر كلمات اللغة يمكن أن يستخدم على نحو وظيفي.

وليست الكلمات الوظيفية هي التي تعبر عن العلاقات القائمة فقط، ولكنها الكلمات التي تنشئ علاقات متجددة، بتجدد الزمان، وتطور المكان، وتحسين حياة الإنسان. وإنه لمن تسطيح الأمور أن تعدّ الكلمات التي تدل على الوظائف النحوية كالمفرد والمثنى والجمع، وزمن الفعل والملكية، وما شاكلها من الوظائف النحوية بأنها هي الكلمات الوظيفية.

إن التفريق بين الكلمة الوظيفية، والكلمة ذات الوظائف النحوية أمر في غاية الأهمية لمعرفة حقيقية كل منهما، فقد تكون الكلمة ذات وظيفة نحوية، دالة على الزمان، والمكان، والحدث، والعدد، من غير أن تكون في ذاتها وظيفية، بل ربما كانت مؤذية أو صائرة إلى أذية. ومن هنا فإننا نقف حائرين أمام العبارات التي تشيع في كتب النحو العربي وليس لها نصيب من الوظيفية ومنها: ضرب زيد عمراً، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن، وأكلت السمكة حتى رأسها، وما شاكل ذلك مما ليس له أهمية في الحياة، عبارات كهذه تجعل الطلاب ينفرون من النحو، بل من اللغة، لأنه ليس لها من التوظيف ما يسمح باقتناع الطلاب بها.

---

(٢) انظر:

Nelson Brooks.Language and Language Learning (2)e). Harcourt, Brace & World, Inc., 1960,p54 .

[٢] تكامل المهارات اللغوية

على الرغم من شيوع التكامل في الدراسات التربوية الحديثة، فإن أكثر هذه الدراسات لم توضح المقصود منه، ولم تضع له تعريفاً جامعاً لا يدخل فيه شيء، ومانعاً لا يخرج منه شيء.

التكامل كما نفهمه هنا هو تآزر النشاطات اللغوية على نحو يقوي فيه بعضها بعضاً. هذا التعريف مع إيجازه يتضمن صوراً عديدة وأداءات كثيرة أبين بعضها في ما يأتي:

أولاً: إن المهارة الواحدة مكونة من عدد كبير من النشاطات الذهنية والعضوية. وقد وضحنا كيف أن القراءة مثلاً يشترك في تحقيقها عدد كبير من هذه النشاطات.

إن تآزر هذه النشاطات هو الذي يعمل على تكوين هذه المهارة، وهذا يعني أن عدم تآزر هذه النشاطات لا يمكن أن يؤدي إلى إيجادها. ومعلمو اللغة العربية – على وجه الخصوص – مطالبون أكثر من غيرهم بمراعاة تآزر هذه العمليات. وهذا يستدعي فهم هذه العمليات والإحاطة بها على نحو يمكّن المعلم من أن يوجه السلوك اللغوي لطلابه على النحو الذي يريد، أو على النحو الذي ينبغي أن يكون.

ربما يكون غريباً أن نشبه تآزر العمليات العقلية في تعلم المهارات اللغوية بتآزر الحركات الواعية في قيادة السيارة. فإن تآزر الحركات في هذه الأخيرة هو الذي يجعل الإنسان سائقاً ماهراً. وأي خلل في هذا التآزر قد يؤدي إلى كارثة. ومثل ذلك يقال في تآزر العمليات العقلية في تعلم المهارات اللغوية. فإن عدم التآزر لا يكسب المهارة اللغوية.

ثانياً: إن تكامل المهارات اللغوية بعضها مع بعض هو الذي يقويها جميعاً. والذي يحسن التأمل في هذه المهارات يجد أن كل مهارة برقاب المهارات الأخرى، متصلة بها. فما يؤثر في إحداها إيجاباً أو سلباً، يؤثر في أخواتها. وبيان ذلك أن القراءة في حقيقتها نتيجة لمهارة الكتابة. وإلا فكيف تقرأ شيئاً غير مكتوب؟ وما يكتب الناس شيئاً إلا من أجل أن يقرأ بصورة أو بأخرى.

كذلك فإن القراءة الجهرية هي في حقيقتها رافد أساسي من روافد مهارة الاستماع. وهل يقرأ نص مكتوب قراءة جهرية إلا وهو مسموع؟

وعلى كل الأحوال فنحن لا نكتب شيئاً إلا ونحن على نية الحديث به. أي أن الحديث هو مصدر الكتابة، والكتابة هي مصدر المقروء، والمقروء هو مصدر المسموع. هكذا تتكامل هذه المهارات على نحو يجعلها في الحقيقة نشاطاً لغويا كبيراً له أوجه متعددة.

ثالثاً: ينبغي أن تتكامل النشاطات التعليمية والتعلمية في تعليم المهارات اللغوية وترسيخها. وهذا يعني أن جميع المعلمين على اختلاف تخصصاتهم يشتركون جميعاً في كونهم معلمين للغة. فمدرّس اللغة العربية مطالب رسمياً بأن يعلم الطلاب مهاراتها وقواعدها وأدبها. والمعلمون الأخرون وإن كانوا مطالبين بتدريس المواد الأخرى فهم في الحقيقة يعلمون اللغة تعليماً رديفاً. فدروس الدين يؤديها المعلم باللغة. فهو إذن معلم للغة. ويجب أن تكون لغته سليمه، ولا يعفيه من هذه المسؤولية أنه يدرس المفاهيم والعلوم الدينية. ومدرسو التاريخ والجغرافيا والرياضيات وغيرها، يدرسون هذه المواد باللغة العربية، فهم إذن معلمون للغة. ويجب أن تكون لغتهم سليمة حتى لا يتأسّى الطلاب بأخطائهم. ولا يعفيهم من المسؤولية أنهم من الجانب الرسمي مكلفون تدريس مواد تخصصاتهم.

إن أهل الثقافات اللغوية والقومية المختلفة يحرصون على أن تدرس المواد التعليمية كلها بلغة سليمة، لإيمانهم العميق أن مدرس التاريخ والجغرافيا مثلاً هما في الحقيقة مدرّسان للغة. ولذلك يجب أن

تحلو اللغة من الخطأ الذي يقلده الطلاب فيرسخ في أذهانهم مثلما يرسخ الصواب، بل ربما كان أكثر من ذلك في بعض المواطن.

هذا الذي نطالب به المعلمين نطالب به واضعي المناهج والكتب المدرسية، فلا ينبغي أن يلحق بهذه الكتب شيء من الآفات اللغوية، مهما كان مجال التخصص. وينبغي أن يكون لكل كتاب محرر ومدقق لغوي، ليعملا على نسج لغة الكتاب بعبارات صحيحة خالية من الأخطاء اللغوية، والتراكيب الركيكة والضعيفة. يعمل المحرر العلمي على سلامة المادة العلمية، ويعمل المدقق اللغوي على سلامة اللغة. وبذلك يتكامل عملهما في تعليم اللغة، وحفظها من كل ما يشوبها على ألسنة المتعلمين وفي كتاباتهم.

رابعاً: لا بد من تكامل الجهود الفردية والجماعية في تعليم المهارات اللغوية. فكما أن الفرد مطالب بحسن التعلم، فالأسرة التعليمية مطالبة بحسن التعليم. يبدأ ذلك من البيت الذي هو المدرسة الأساسية التي نأخذ منها لغتنا، ثم المدرسة التي ينبغي أن تكون نشاطاتها كلها بالعربية الفصيحة، حتى تعمل على إكساب المتعلمين المهارات اللغوية بصورة صحيحة. ولا يجوز أن تتهاون المدرسة ولا البيت في ذلك،على أن يكون هذا ضمن خطة مدروسة لتعليم المهارات اللغوية.

وإذا كنا نطالب المدرسة بأن تتضافر جهود العاملين فيها جميعاً من أجل تعليم المهارات اللغوية، فنحن نطالبها كذلك بأن يتجنب نظامها التعليمي النشاطات التلقينية والتقليدية التي تضر أكثر مما تفيد، وأبرز الضرر أن المتعلمين سيصبحون ميّالين إلى التفلت مما يتعلمون ومن اللغة التي يتعلمون بها، باعتبارها - في نظرهم- الأداة التي تلقّوا بها مادة التلقين. ومن المعلوم نفسياً أن سوء الطريقة في التدريس يؤدي إلى كراهية المادة التعليمية، والوسيلة التي تلقاها المتعلمون بها وهي اللغة طبعاً.

[٤] التطبيق

التطبيق هو الذي يكسب المتعلمين المهارات اللغوية، لتتحول بمضموتها من الوجه النظري إلى الوجه العملي التطبيقي.

مما لا شك فيه أن الوجه النظري أساس مهم في بناء المهارات اللغوية. ولكن هذا الوجه ليس هو الهدف، وإنما هو طريق إلى الهدف الذي هو الممارسة العملية والتطبيق الحي.

لقد تنبه العلماء والمفكرون العرب المتقدمون إلى ضرورة العناية بالوجه التطبيقي، وعدم الإكثار من الجانب النظري إلا بمقدار الهدف الذي يخدمه في التطبيق. فقد جاء في الكتاب القيم لابن الأزرق، وهو: بدائع السلك في طبائع الملك، ما مضمونه أن على المعلمين – باعتبار الوجه النظري للعلم وسيلة – ألا يستبحروا فيه، ولا يستكثروا من مسائله، وقوفا بالمتعلم مع الغرض منه[٣] . واستشهد لذلك بقول الإمام الغزالي فقال:"مثله قول الغزالي: كل ما يطلب لغيره فلا ينبغي أن تجد فيه المطلوب وتستكثر منه" [٤]. وعاب على الذين لا يفقهون هذه الحقائق ووصفهم بانقطاع سند التعليم في أفقهم[٥].

تقوم فكرة التطبيق في تدريس المهارات اللغوية على أساس التوازن بين الجانبين النظري والعملي.هذا التوازن تقرره حاجات الفرد والمجتمع.

---

(٣) ابن الأزرق، طبائع السلك في بدائع الملك، تحقيق د. علي سامي النشار، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية ، ١٩٧٨ ، ج٢ ، ص ٣٦٣

(٤) المرجع السابق ، ج٢ ، ص ٣٦٣ .

(٥) المرجع السابق، ج٢ ، ص ٣٦٣ .

والكفاية اللغوية عند الفرد. وعلى هتين الأساسين توضع خطة دراسة اللغة للمرحلة وللصف الدراسي.

للتطبيق – باعتبار مجاله صورتان. إحداهما مباشرة يبرز فيها أداء المتعلم، بالقدر الذي يتقن فيه المهارة اللغوية، والأخرى غير مباشرة، يبرز فيها أثر المنهج، وأثر المدرسين، فيكون المنهج مرشداً إلى الكشف عن المهارة، ويكون المدرس دالاً عليها. فمن صور التطبيق المباشر أن يطبق المتعلم المواد التي تعلمها على سلوكه اللغوي ومهاراته الأدائية في اللغة. فيلجأ المتعلم إلى التطبيق مسترشداً بما كان قد تعلمه.

وأما الصورة الأخرى، وهي التطبيق غير المباشر، فتكون عن طريق توجيه الطلاب إلى التطبيق على نصوص تختار لهم. ويحسن اختيار النصوص التي تلائم نموهم وتناسب مداركهم، كأدب الأطفال الذي يناسب طلاب المرحلة الأساسية بما يحتويه من "خيال وقصص وسرد خفيف، وعبارة غير مكثفة الفكرة"(٦).

وإذا كنا نطالب المتعلمين بالتطبيق، فإننا نطالب واضعي مناهج اللغة العربية وكتبها المدرسية، والمدرسين والموجهين بأن يطبقوا الطرق والأساليب الحديثة في تدريس المهارات اللغوية؛ لأنها هي السبيل المحكم في تعليم المهارات وترسيخها لدى المتعلمين. أما الطرق التقليدية فهي في الأعم الأغلب تصلح للتلقين أكثر مما تصلح لتعليم المهارات اللغوية.

وتقتضي سنة التطبيق أن يعرف المعلمون أن ما يرونه من خلط بين منطق الواقع ومنطق الخيال، عند بعض أطفال المرحلة الابتدائية، إنما هو من مقتضيات النمو في تلك المرحلة(٧)؛ بل هو صورة حية تطبيقية

---

(٦) محمود رشدي خاطر ورفاقه، طرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية ، ١٩٨٢ ، ص ٦٤.

(٧) عبداللطيف فؤاد إبراهيم، المناهج-القاهرة :مكتبة مصر ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٦

لها. ولذلك على المعلمين ألا ينزعجوا من هذا، بل عليهم أن يوجهوا هؤلاء الأطفال إلى منطق الواقع بمنطق صحيح وأسلوب ذكي. وبذلك تنمو القدرة على التطبيق لديهم.

وينبغي أن تكون الكتب المدرسية الموضوعة للمرحلة الأساسية مبنية على أساس من المزج المنطقي المدروس بين الواقع والخيال؛ وذلك بتنزيل الخيال مُتَنَزَّل الواقع، وهو أمر يستهوي الأطفال؛ ذلك أن من مقتضيات النمو في مرحلة الطفولة أن يتساءل الأطفال عن أسرار الأشياء التي يرونها. ومن مقتضيات النمو – في هذه المرحلة كذلك – أن يجعلوا الخيال واقعاً. وهو الذي يفسّر لنا اهتمام الأطفال بالأفلام الورقية (الكرتونية) وتعلقهم بها إلى حد بعيد.

ليس المقصود من هذا أن نحول الخيال إلى واقع في حياة الأطفال في المرحلة الأساسية. ولكن المقصود منه أن نمزج بين الواقع والخيال في بناء الكتب المدرسية. ويمكن أن يترجم هذا المبدأ بالقصص الخيالية التي تهدف إلى تحقيق غرض تعليمي، أو قيمة خلقية، أو مبدأ إنساني.

إن المزج بين الخيال والواقع يجعل أمر التطبيق هيناً لدى أطفال المدرسة الأساسية، بل إنه يكسب هؤلاء الأطفال المهارات اللغوية التي نسعى إلى إكسابهم إياها. وهو الذي يعلم الأطفال التركيز؛ إذ إن الواقع هو الذي يشدّ إليه العقل، والخيال يشدّ إليه الوجدان. والتئام نشاط العقل والوجدان يجعل الإنسان مهتماً بموضوع التعلم؛ الأمر الذي يؤدي إلى التركيز، وهو نشاط مهم جداً في اكتساب المهارات اللغوية.

وسواء أخذنا بمبادئ المدرسة السلوكية أم المدرسة العقلية، عند النظر في حقيقة المهارات اللغوية، وفي محاولة إكسابها للمتعلمين، وعند التطبيق الذي ينقل هذه المهارات إلى الواقع الحي، فعلينا أن نستذكر الحقائق الآتية، ونحن نلحظ تطبيق المتعلمين في المرحلة الأساسية:

(أ) ينمو الذكاء الإنساني في مرحلة الطفولة نمواً يجمع بين المهارات العقلية، والسلوك التطبيقي، على نحو يمكّن الطفل من أن يجعل

التطبيق ظلاً للذكاء العقلي. أي أن الجانب الذهني ينمو بمصاحبة السلوك.

(ب) يستمر نمو المهارات اللغوية، ومنها مهارة القراءة على وجه الخصوص بصورة تدريجية، يصحبها قدر من الإبداع، يتفاوت من طفل إلى آخر.

(ح) يظهر التجريد تدريجياً حتى يتمكن الطفل من الإلمام بالمفاهيم والمدركات الكلية. ويظهر ذلك في التطبيق إذا أحسن المعلمون استثمار هذه القدرة عند هؤلاء الأطفال.

(د) يصحب ذلك قدر من الانتباه يمكّن الأطفال من أن يستوعبوا تفصيلات الأحداث بشكل أدق.

(هـ) تستمر الذاكرة في النمو، ويستخدمها الأطفال الذين كان لهم حظ في سلامة التعليم، وصحة التعلمّ، في استجماع المواد التي يدرسونها، واستدعاء جزئياتها.

(و) يستمر نمو الخيال الواقعي المبدع الذي يجمع بين الخيال والواقع على النحو الذي وضحناه.

(ز) ينمو لدى الأطفال حب الاستطلاع، وهي عملية عقلية يظهر أثرها في السلوك التعلمي.

هذا الذي وضحناه كان بياجيه قد أشار إلى بعض معالمه، من غير أن يبين أثر ذلك في الجمع النمو العقلي والارتقاء السلوكي، على النحو الذي وضحناه[٨].

---

(٨) انظر : J Piaget . "Piaget's Theory." Manual of Psychology New York, 1970 . Volume 1 . P. 73. .

[٥] تفريد التعليم

مما لا شك فيه أن الجهد التعليمي حينما يكون منصباً على مجموعة قليلة من المتعلمين يكون أجدى نفعاً، وأكثر فائدة. وعندما يكون الجهد التعليمي موجهاً لفرد واحد يكون أكثر نفعاً للمتعلم، أو يفترض أنه كذلك. ولكن كثرة المتعلمين، والتزايد المستمر في أعدادهم، يجعل تحقيق ذلك ضرباً من الخيال. فليس من الممكن تخصيص مجموعة من المدرسين لفرد واحد، يدرّسونه وحده، كل بحسب مجاله واختصاصه.

اتجه المربون إلى التفكير في إيجاد طريقة تؤدي نتائجها نتائج التعليم الذي يوجه إلى فرد واحد بعينه، أو ما هو قريب من تلك النتائج. سمّى المربون هذه الطريقة: "تفريد التعليم". والمحصلة الحقيقية لمفهوم هذه الطريقة هي وضع المتعلم في الموقف التعليمي الذي يكون فيه تحت رقابة مباشرة مستمرة، وتوجيه دائم يقع فيه المتعلم ضمن دائرة الملاحظة والتوجيه اللذين يمارسهما معه المعلم، بل يخطط من أجل ذلك.

عرّف الدكتور توفيق مرعي والدكتور محمد الحيلة في كتابهما "تفريد التعليم" هذا النمط من التدريس بأنه "سلسلة من إجراءات تعليمية وتعلمية تشكل في مجملها نظاماً، يهدف إلى تنظيم التعلم وتيسيره للمتعلم بأشكال مختلفة، وطبقاً لأولويات وأبدال، بحيث يتعلم ذاتياً وبدافعية، وبإتقان، وفقاً لحاجاته وقدراته"(٩).

وإذا كان تفريد التعليم مجدياً في تدريس المواد الدراسية، لكون كل فرد من أفراد مجموعة المتعلمين تحت الرعاية المباشرة للمعلم، فإن

---

(٩) المرجع السابق ص ٣٥.

هذا النمط من التعليم، أكثر جدوى في تعليم المهارات اللغوية، وأرسخ قاعدة، وأثبت أساساً؛ لأن هذه المهارات تظهر في السلوك اللغوي. فوقوع هذه المهارات ضمن دائرة السلوك اللغوي يعني أنها أشد حاجة إلى التوجيه الفردي المباشر.

وحاجة الفرد إلى أن يتعلم ذاتياً ليست أقل من حاجته إلى العناية التعليمية الموجهة إليه باعتباره فرداً. وعلى ذلك فإن تعلم المهارات اللغوية يرتكز على المواءمة بين التعليم الفردي والتعلم الذاتي. بل إن بعض المربين يذهبون إلى ما هو أبعد ذلك، فيقولون إن تفريد التعليم يرتكز على التعلم الذاتي [١٠]. وهذا حق، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بتعلم المهارات اللغوية، فإن كل جهد تعليمي يمكن أن يضيع سدى إذا لم يكن المتعلم قابلاً للتعلم الذاتي.

وحتى يتحقق للمتعلم قدر كاف من التعلم الذاتي لا بد أن يعطى دوراً مهماً في ذلك، وبخاصة في تعلم المهارات اللغوية. وهذا يعني فيما يعنيه أن التلقين لا يجدي في إكساب المهارات اللغوية؛ لأن التلقين يلغي شخصية المتعلم، ويصبح دوره آلياً ليس ذا نفع كبير. وهذا هو السبب الذي يفسر لنا عدم تمكن الطلاب من المهارات اللغوية. فالملاحظ في طرق التدريس الشائعة في أكثر المدارس أن أظهر هذه الطرق وأشيعها هي طريقة التلقين التقليدية. وقد كشف عن ذلك قدر غير محدود من الأبحاث والدراسات ورسائل الماجستير والدكتوراه.

وحتى يكون الدور الذي يعطى للمتعلم مجدياً في تعلم المهارات اللغوية وغيرها، لا بد أن تتوافر الرغبة لدى المتعلم. وتعتمد طريقة تفريد التعليم على الرغبة عند المتعلمين. ويوجه قسط كبير من أداء المعلم – في تطبيق هذه الطريقة- إلى استثارة اهتمام المتعلمين. وهذا

---

(١٠) المرجع السابق ،ص٣٥.

يتطلب أن يكون المعلم على قدر كبير من الوعي الذي يمكنه من استخدام المثيرات والحوافز بشكل منظم.

إن معرفة الفروق الفردية بين المتعلمين أمر ضروري في تفريد التعليم[11] وبخاصة في تعليم المهارات اللغوية. وعلى أساس من هذه المعرفة يبنى المعلم خطته في تفريد التعليم. وتقتضي معرفة المعلم بالفروق الفردية أن يكون على بينة مما بين المتعلمين من اختلافات وتباينات في درجات تعلم المهارات اللغوية وتمكنهم منها. بل إن هذه المعرفة تقتضي – ومن باب أولى – أن يلم المعلم بالفروق التي يقع فيها المتعلم نفسه؛ فقد يكون أقدر على تعلم مهارة ما وأدائها، من تعلم مهارة أخرى.

يفيد تفريد التعليم كثيراً عندما يطبق في تعليم المهارات اللغوية. فقد يؤدي به ذلك إلى إتقان هذه المهارات وإحكام أدائها. ويمكنه من اكتساب الخبرات التعليمية التي تجعله مميزاً في أدائه. بل إنه يكتسب ثقة بالنفس عالية، واستقلالية في العمل كبيرة، وفرصاً في النجاح وفيرة.

---

(١١) د. توفيق مرعي ، و د. محمد الحيلة. تفريد التعليم ط٢ ، عمان : دار الفكر ، ٢٠٠٢ ، ص٣٤ .

الفصل الخامس

اكتساب اللغـــة الثانيـــة

الكفايات والمشكلات

اكتساب اللغــة الثانيــة
الكفايات والمشكلات

يستعمل مصطلح اللغة الثانية في الدراسات اللغوية التطبيقية، للدلالة على مفاهيم متعددة. فهو يستعمل للدلالة على ثاني لغة يتعلمها الأفراد، في المدارس والمعاهد والكليات إلى جانب لغتهم، كحال اللغة الإنجليزية في بعض الأقطار العربية، مثل الأردن، ودول الخليج. وحال الفرنسية في أقطار عربية أخرى كسورية، ولبنان، ودول المغرب العربي. ويستعمل المصطلح كذلك للدلالة على لغة رسمية ثانية في بلدٍ ما، كحال الفرنسية في المناطق الناطقة بالإنجليزية في كندا، وحال الإنجليزية بالنسبة للناطقين بالفرنسية في كندا أيضاً. ويدل هذا المصطلح كذلك على لغة أخرى يستعملها الناس في البيت، غير التي يستعملونها في حياتهم العامة، كحال الشيشانية والشركسية في الأردن وبعض البلاد العربية الأخرى.

يدرس هذا البحث اللغة الثانية، ومداره على ثلاثة محاور هي:

١. اكتساب اللغة الثانية، والمبادئ التي تعمل على ترسيخ هذا الاكتساب.
٢. الكفايات التي تمكِّن الدارس من اكتساب اللغة الثانية، اكتساباً صحيحاً يجعله قادراً على ممارستها بطلاقة.
٣. مشكلات تعلم اللغة الثانية. وقد جعلت هذه المشكلات في مجالين اثنين هما المشكلات النطقية، والمشكلات النحوية والتركيبية والدلالية.

[١] اكتساب اللغة الثانية

أجريت دراسات متعددة، لمعرفة كيفية اكتساب المتعلم اللغة الثانية. وعلى الرغم من أن كثيراً من هذه الدراسات، يقف على حالة فئة قليلة من المتعلمين، فإن النتائج التي انتهت إليها دراسات "الحالة" case study تظل مفيدة، لاعتبارات متعددة منها: أن هذا النوع من الدراسات يستصفي الوقت والجهد اللازمين، لمعرفة واقع عدد قليل من المتعلمين. وهو أمر يجعل الدراسة أقرب إلى الواقع منها إلى التنظير، وأن النتائج تكون ألصق بحالة هؤلاء الذين يدرسون اللغة الثانية، مما يجعل الباحث أقرب إلى معرفة المشكلات التعليمية التي يعانون منها، فتسهل معالجتها والتغلب عليها. وإذا أضفنا إلى ذلك أن دراسة الحالة تجعل الباحث يقف عند كل جزئية، لا يتاح الوقوف عندها في الدراسات النظرية والعامة، تبين لنا أهمية دراسة الحالة.

وقد يقال – ومن الحق أن يقال – إن دراسة الحالة على قدر من الخصوص الذي يجعل نتائجها غير سائغة للتعميم. هذا صحيح، وصحيح أيضاً أن نتائج الحالات المحددة، لا تعمل في اتجاه مخالف لما تكون عليه نتائج الحالات العامة، بل إنها لا تكون إلا تحت مظلتها. والخصوص في الغالب ناتج عن كون عنصر الظاهرة، واقعاً تحت تأثير متغير أو عدد من المتغيرات التي لا تتأثر بها عناصر أخرى من الظاهرة نفسها.

وإذا نظرنا في مجموع المؤثرات ونتائجها، في عدد كبير من دراسات الحالة، كان من الممكن أن ننتهي إلى تصور شامل موحد، من سماته الأساسية أن الجانب النظري فيه، مستنبط من الجانب العملي، وذلك على خلاف ما هو معهود من أن النظرية تكون أولاً ثم يكون بعدها التطبيق.

إذا استعرضنا الدراسات الجزئية، سواء أكانت خاصة أم دراسات حالة، تبين أن اللغة الثانية، يتم تعلمها بحسب الأسس الآتية:

١. "ما كان أوضح وأقرب إلى الوضوح، كان أقرب إلى التعلم، وأرسخ في أذهان المتعلمين"[١]. هذا يعني بالضرورة أن المتعلمين يلتقطون اللغة الثانية بمقدار جوانب وضوحها لديهم. وهذا يعني كذلك أن هؤلاء المتعلمين يتفاوتون من شخص إلى آخر، في تبين جوانب الوضوح؛ فما كان واضحاً بالنسبة إلى أحدهم، قد لا يكون كذلك، بالنسبة إلى الآخرين بالضرورة. وهنا تتدخل متغيرات أخرى كعامل السِّن، والاستعداد، والذكاء، وأثر البيئة المحلية، وأثر الأسرة، إلى غير ذلك من العوامل التي تتحرك بصفتها متغيرات متفاوتة التأثير. وفوق هذا وذاك، فإن الوضوح قد يكون بالنسبة إلى بعض المتعلمين، وضوح الموضوع الذي تعالجه اللغة، في حين أنه بالنسبة إلى آخرين، وضوح البساطة وعدم التركيب. وقد يكون بالنسبة إلى فئة ثالثة، وضوح المهارة نفسها لدى المتعلم. ذلك أن المسألة النطقية قد تكون في ذاتها، مسألة معقدة لدى أحد المتعلمين، يسيرة عند غيره. وقد يستطيع متعلم أو مجموعة من المتعلمين تبيّن الطريقة التي تحتذى في تركيب الجملة، أو استعمالها في الموطن الصحيح، ولا يتبيّن مثل ذلك لغيره.

ومن هنا، كانت مسؤولية من يتصدر لتعليم اللغة الثانية كبيرة؛ إذ عليه أن يعمل على أن يكون أمر اللغة واضحاً ميسوراً للمتعلمين، وأن يستغل ما يجده المتعلم واضحاً، من أجل تعليمه بالطريقة الأمثل.

---

(١) انظر:

Evelyn Hatch Second Language Acquistion . Newbury House Publishers , 1978, p. 194 .

٢. "كلما كان المتعلم أقدر على تفسير الظاهرة اللغوية، كان أقدر على تعلمها"[٢]. وهذه مسألة نسبية دون شك. فالتفسير المقصود يتناسب مع مستوى المتعلم؛ مستواه العمري، ومستواه العقلي، ومستواه المهاري. وحتى أوضح ما أعنيه بمسألة تفسير الظاهرة أقول: لو أن متعلماً طُلب إليه أن يفسر شيئاً لم يفهمه، فلن يستطيع أن يفسره، فضلاً عن أن ينطلق لسانه به. وهنا لا بد أن تلتحم اللغة مع الظاهرة التحاماً تكاملياً، يجمع بينهما وعي واحد، مؤداه أن اللغة هي الصورة التعبيرية عن الظاهرة. ومعنى ذلك أن اللغة يجب أن تكون تعبيراً عن الواقع الذي يراه المتعلم، بعيدة عن التجريد غير القابل للتفسير، بعيدة عن الربط العقلي المجرد الذي يحتاج إلى قدر كبير من التأمل والتفكير. وهذا لا يعني أن نضع الحواجز والعراقيل أمام المتعلمين، وبخاصة إذا كانوا صغاراً. الأمر ليس كذلك. ولكن المقصود أن نجعل اللغة في لسان المتعلمين قادرة على تفسير ما يرونه والتعبير عنه.

قد نجد أطفالاً يفسرون ظاهرة ما في حياتهم، بتعبيرات ربما يكونون قد سمعوها من قبل، وربما لا يكونون قد سمعوها. فإذا كانت هذه التعبيرات خطأ، كان ذلك دليلاً على عدم فهم الظاهرة، وعدم فهم الطريقة التي يعبرون بها عنها. وإذا كانت هذه التعبيرات دالة على سعة خيال فليس لنا أن نردها، بحجة أنها غير موافقة لخيال الكبار؛ فالصغار لهم طريقة يعبرون بها عن تصورهم للأشياء.

٣. "ما اتصل بالذاكرة القصيرة أكثر من غيره، كان أقرب منه إلى التعلم"[٣]. المقصود بالذاكرة القصيرة، ما تختزنه ذاكرتنا من معلومات بصورة مؤقتة، لا حاجة بعدها إلى خزن هذه المعلومات. وحتى أوضح ذلك بمثال أقول: تصور أن أحداً طلب منك أن تعطيه

---

(٢) تنظر : المرجع السابق ، ص١٩٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص١٩٦ .

حاصل ضــرب ٧×٢٣ شفهياً، دون استعمال ورقة أو قلم. ستبدأ أولاً بضرب ٧×٣، وتكون نتيجة ذلك أنك قد حصلت على الرقم ٢١، حيث تضع الواحد في خلفة الآحاد، وتختزنه في الذاكرة القصيرة، وتختزن فيها الرقم ٢. ثم تضرب ٧×٢ وتكون النتيجة ١٤، وتستدعي العدد ٢ الذي كنت قد اختزنته في الذاكرة، وتضيفه إلى الرقم ١٤، ثم تستدعي العدد الذي اختزنته في منزلة الآحاد، وهو ٢ وتضيفه إلى العدد ١٤، وتكون النتيجة ١٦١. ثم تمحى عمليات الخزن كلها. ويسمى ما نختزنه لمدة قصيرة، كالذي رأيناه في العملية الحسابية السابقة "الذاكرة القصيرة".

ينطبق هذا تماماً على العمليات اللغوية التي نمارسها في حياتنا اليومية. ومن أجل بيان ذلك نعود إلى القاعدة التي رصدناها أعلاه، وهي "ما اتصل بالذاكرة القصيرة من اللغة، كان أقرب إلى التعلم" فأقول: إن أول ما يسمعه المتعلم من الجملة، وآخر ما يسمعه منها، يعلق أكثر من غيره بذاكرته. ومن أجل ذلك، ينبغي أن تكون الجمل قصيرة، في بدايات التعلم خاصة. قد يقال إن الذاكرة القصيرة لا تختزن المعلومات إلى أمدٍ طويل، فما الفائدة منها ؟ أقول: إن كثرة ورود الاستعمالات اللغوية على المتعلم، وإن كان موطنها الأول هو الذاكرة القصيرة، فإنها ستنتقل إلى الذاكرة الطويلة الأمد. وهذا يعني أنها ستصبح جزءاً حيوياً من المخزون اللغوي للمتعلم.

غير أن استعمال الجمل القصيرة، لا يؤدي الوظيفة المرجوة، منه إذا لم يكن ذا فائدة للمتعلم. بعبارة أخرى، إن المخزون الذي يكون في الذاكرة القصيرة ينتقل إلى الذاكرة الطويلة، عندما يجد أنه قد حقق فائدة من نوع ما. قد يكون إحساسه بالنجاح هو الفائدة التي يجنيها. وقد يكون إحساسه بالحاجة مساويا لإحساسه بالنجاح. وهذا يعني في التحليل الأخير، أنه ينبغي لنا أن نجعل

المتعلم يحس بتلك الحاجة. وبمقدار ما نكون قد جعلناه يشعر بذلك، نكون قد حققنا نجاحاً في هذا المجال.

٤. يحدث التنامي في تعلم اللغة الثانية بصورة متدرجة. وهذا يعني أن المتعلم يبدأ بالحد الأدنى الممكن اقتناصه من اللغة، ثم يبني عليه. وقابلية ما تعلمه في الخطوة الأولى يعني أنه عمل تراكمي. وقد سجل بعض الباحثين الخطوات التراكمية التي شاهدوها في السلوك اللغوي، عند مجموعة من الأطفال الذين تعلموا الإنجليزية لغة ثانية، وكانوا من الناطقين بالفرنسية.فقد اكتسب بعضهم العبارة الآتية:get out of here، ثم بنوا عليها العبارة الآتية، مما لم يكونوا قد سمعوه من قبل: let's get out of here. ثم بنوا عليها عبارة ثالثة مبتكرة، من استعمالهم الخاص : you should get out of here وهكذا[٤].

والتنامي بالتدرج يؤدي إلى التعميم، كالذي رأيناه في المثال السابق؛ إذ كان الطفل قادراً على أن يعمم استعمال عبارة get out of here في مواقف غير الموقف الذي استعملت فيه أول مرة سمعها فيه. وللتعميم صورة أخرى؛ يستنتج المتعلم أن اسم الإشارة "هنا" يصلح أن يستعمل إشارة لغوية منطوقة إلى كل موضوع يمكن أن نشير إليه بأيدينا، أو أن يستنتج من يدرس الإنجليزية لغة ثانية، أن التعبير عن كل فعل يجري أداؤه في وقت الحديث عنه، يكون مركباً من فعل الكينونة (is , am , are) والفعل منتهياً باللاحقة [ing] هكذا:

we are coming , I am coming , he is coming

---

(٤) المرجع السابق ص ١٩٥ .

ويرى بعض الباحثين أن التعميم يكون مبنياً على ملاحظة السمات الدلالية semantic features (٥) لكـل كلمـة. من ذلك مثلاً أن يلحظ السمات الدلالية للضميرين (هو) و(هي) كما هي مبينة في ما يأتي

هو (+ إنسان، + مفرد، + مذكر، + التفات)   هي (+ إنسان، + مفرد، + مؤنث، + التفات)

بملاحظة السمات الدلالية لهذين الضميرين يمكن تعميمهما؛ فيقال عن كل إنسان مفرد مذكر مُلتفت عنه [غائب]: "هو". ويقال عن كل إنسان مفرد مؤنث مُلتفت عنه [غائبة]: "هي". ومن هذا المثال البسيط غير المركب، يمكن الانطلاق في تصور عملية التعميم، عند الذين يتعلمون اللغة الثانية. هذا لا يعني أن الذين يتعلمون لغتهم لا يفعلون ذلك، فهم يفعلونه دون شك. غير أن القدرة على التعميم، ينبغي أن تعمل عملها بشكل مستمر، عند الذين يتعلمون اللغة الثانية.

٥. الأطفال يتعلمون اللغة الثانية باستيعاب نظامها، لا باستظهار كلماتها"(٦). هذا المبدأ ناجم عن مبدأ آخر، ومنبثق عنه، مؤداه أن اللغة ليست كلمات، وإنما هي مجموعة أنظمة نبصر آثارها في التراكيب. وهذا يعني أن الجهد الذي يبذله المتعلم في حفظ الكلمات واستظهارها، يجب أن يصرف لمعرفة الطريقة التي يرتبط

---

(٥) انظر: Richard Schiefelbusch, et al. Language Perspectives, Acquisition, Retardation, and Intervention. University Park Press, 1974, p.317

(٦) انظر: Charles Ferguson, Dan Slobin (eds). Studies of Child Language Development. N.Y.,Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1973, p.88

بها الكلام بعضه ببعض. فإذا عرف ذلك كان من الميسور عليه أن يحفظ الكلمات، دون أن يبذل جهداً كبيراً في حفظها.

وقد وجد بعض الباحثين أن الأطفال الذين يدرسون اللغة الثانية، تضل بهم الطريق في معرفة الجملة، بسبب عدم معرفة العلاقة التي تربط بين كلمة وأخرى[(٧)]. والتركيز قادر على أن يكشف عن هذه العلاقة

ويكتسب المتعلمون التركيز عن طريق إحداث عزل بين مادة التعلم، في موقف ما، وما يرافق هذه المادة من معلومات فرعية متصلة بالمادة نفسها. والتركيز عندما يصبح سمة رئيسة للمتعلم، يجعل المهارات اللغوية تأخذ حقها في الممارسة.

والمهارة إحدى الظواهر المعقدة التركيب في اللغة. وهي التي تمكن المتعلم من أن يقف على حقيقة مادة التعلم، والسمات التركيبية والنحوية والدلالية التي تشكل في مجموعها نظام تلك اللغة. ولما كانت المهارة اللغوية هي الترجمة العملية لاستيعاب النظام اللغوي، كان امتلاكها ضرورياً لديمومة هذا الاستيعاب. هذه واحدة؛ ثم إن اللغة ليست معرفة مجردة عن الأداء والسلوك؛ إذ لا قيمة للمعرفة اللغوية التي تعجز عن أن نجعلها واقعاً سلوكياً، وسلوكاً واقعاً. هذه ثانية.

تتكون المهارة – بعموم كونها وخصوص كينونتها – بوقوف المتعلم على الظاهرة واستيعابه لها. فإذا تم ذلك أصبح المتعلم مُهَيأً لأن تكون الظاهرة ذات قيمة في منظومة قِيَمِه. وهذه الخطوة هي الأكثر صعوبة في اكتساب المهارة، إذ لا نجد أنفسنا دائماً قادرين على تحويل المعلومات الإيجابية إلى قيم، فإذا تمت هذه الخطوة، والتزم المتعلم بها أصبحت القيمة اتجاهاً في حياته. فإذا تمت هذه الخطوة تحول الاتجاه إلى

---

(٧) المرجع السابق ، ص٩٠ .

مهارة. وينطبق هذا على كل ما يسمى مهارة، والمهارات اللغوية في مقدمتها.

إن الصغار الذين يتعلمون اللغة الثانية، في المجتمع الذي ينطق بها، أقدر من غيرهم على ترجمة الخطوات التي ذكرناها في الفقرة السابقة. فهم أولاً يستوعبون الظاهرة - ولتكن الظاهرة النطقية مثلاً لذلك

ثم يجدون أنفسهم قد وقفوا على ما يجعلهم مثل أقرانهم، من أبناء اللغة الثانية. فيجدون أنفسهم قد التزموا به؛ ليصبح اتجاهاً مصاحباً لهم، وجزءاً من حياتهم اللغوية .ثم يجعلهم تكرار الظاهرة وممارستها الدائمة، أهل مهارة في نطق اللغة الثانية، حتى يكونوا وكأنهم من أبناء تلك اللغة.

[٢] كفايات تعلم اللغة الثانية

عرّف هامرلي الكفاية في اللغة الثانية بأنها "المعرفة التي تمكّن المتحدث من فهم اللغة، واستخدامها بدقة وطلاقة، وبكيفية ملائمة لجميع الأغراض الاتصالية في الأوضاع الثقافية المناسبة"(٨).

ذكرها هامرلي ثلاث كفايات في تعلم اللغة هي: اللغوية، والاتصالية، والثقافية. والكفاية اللغوية فهي في نظره المعرفة اللاشعورية باللغة لدى الناطق المثالي الأصلي باللغة. وتتمثل هذه الكفاية في الأداء performance. وبذلك يكون مفهوم الكفاية عنده مطابقاً لهذا المفهوم عند تشومسكي، واستعمل هامرلي المصطلح نفسه الذي استعمله تشومسكي وهو competence.

ولا بد من الوقوف قليلاً عند ما ذهب إليه هامرلي، فنقول: إن تقسيم الكفايات على هذا النحو، يجعلها فروعاً تنتمي إلى أصل واحد، فهذه كفاية لغوية، وتلك اتصالية، وأخرى ثقافية. والحق أنه عند ذكر اكتساب اللغة، فإن الكفاية اللغوية هي الأصل الذي تنبثق منه كفايات أخرى، وليست هذه فرعاً كسائر الكفايات.

والكفايات التي تتفرع من الكفاية اللغوية اثنتا عشرة كفاية، فهي أكثر من ما ذكره هامرلي، و هذا بيان ذلك:

---

(٨) هكتر هامرلي. النظرية التكاملية في تدريس اللغات ونتائجها العملية. ترجمة د. راشد عبدالرحمن الدويش. الرياض ١٤١٥هـ ، ص٧٥-٧٧ .

(أ) الكفاية الثقافية

لما كانت كل لغة مرآة ثقافة الناطقين بها، كان من غير الممكن فهمها فهماً صحيحاً، بمعزل عن فهم المكونات الثقافية لأبنائها[٩] . وهذا يعني أن الإلمام بقواعد اللغة نحواً وصرفاً ليس وحده كافياً، ما لم يقف المتعلم على الأصول الثقافية والحضارية للمجتمع الذي تنتمي

إليه تلك اللغة. وربما كان كثير من الأخطاء الجارية على ألسنة الذين يتعلمون اللغة الثانية، ناجماً عن سوء فهم تلك الأصول، أو عدم فهمها أصلاً. ويظهر هذا جلياً في الترجمات التي تكون من اللغة الثانية إلى اللغة الأم.

(ب) كفاية الاختيار

وهي قدرة تمكن الفرد من أن يختار من الأشياء أقربها، ومن المعاني أنقبها، ومن الألفاظ أنسبها. وهي ملكة مكتسبة، قائمة على استعداد فطري، تنظمها الخبرة، ويرقى بها النظر. وقد أدرك العرب من قبل أهمية هذه الكفاية، حتى قال الجاحظ (ت٢٥٥هـ) مقولته الشهيرة: "دلّ على عاقل اختياره".

تظهر ضرورة هذه الكفاية في المواطن التي يغيب فيها عن الكثيرين، استعمال أنسب الكلمات للدلالة على معنى معين، أو مجموعة من المعاني. وإذا كان هذا ينطبق على اللغة الأم، فإنه أكثر انطباقاً على اللغة الثانية، فكثيراً ما يجد المرء نفسه، وقد استولت الحيرة على نفسه،

وهو يبحث عن كلمة معينة في اللغة الثانية، تكون في هذا الموطن أنسب من غيرها. إن مقدرة المرء على اختيار الكلمة المناسبة، تفيده في أن يتجنب الخطأ، إذا استعمل هذه الكلمة دون غيرها. والخطأ المقصود هنا

---

(٩) المرجع السابق ، ص١٨٢.

خطأ في الكلمة نفسها، أو في استعمالها. أما الخطأ في الكلمة فمثل قول أحدهم: airless wheel بدلاً من flat tire "عجلة مفرغة"؛ أي مفرغة من الهواء لثقب فيها، وقول الآخر meater "جزار"، وغير ذلك مما يبدو سخيفاً مضحكاً.

وأما خطأ الاستعمال فمثل استعمال أحدهم shut up في موطن كلمة listen. وقد عبّر أحد متعلمي الإنجليزية من الناطقين بالعربية عن رغبته في أن يشرب ماء بارداً فقال: I want to drink cold water. وكلمة cold تستعمل في ما لا يستحب كأن يقال: the weather is cold؛ وكان عليه أن يقول: I want to drink cool water.

وكفاية الاختيار لا تقف بصاحبها عند تجنب الخطأ لغةً واستعمالاً فقط، بل إنها تجعل صاحبها قادراً على أن ينتقي الكلمات الأنسب للموضوع والمقام. وتصبح لديه ملكة التقاط الكلمات الأنسب للبحوث العلمية؛ فما يجوز استعماله في الحديث العادي، لا يستعمل في البحث العلمي والرسالة العلمية. فكلمة refuse تستعمل للدلالة على الرفض، وهي لا تستعمل في البحث العلمي، في مقام الحديث عن رفض فكرة ما بحجة علمية؛ فالأفضل استعمال كلمة refute أو defeat.

وهكذا يتبين أن كفاية الاختيار تتضمن قدرة على تمييز الخطأ من الصواب، وقدرة على تمييز الموطن الصّحيح للكلمة، وقدرة على تمييز الأنسب من المناسب. وحين لا تكون هذه الكفاية موجودة لدى المتعلم يقع في الخطأ.

(ج) كفاية المبادرة

المبادرة إحدى المهارات الاتصالية التي يستطيع دارس اللغة الثانية بها أن: ١. يبادئ في الاتصال ٢. وأن يبني تصورات خاصة تجعله أكثر من كونه متلقياً ٣. وأن يحاكم المشكلات محاكمة عقلية ٤. وأن يتساءل دائماً، عن كل ما لا يستطيع أن يفسره أو يفهمه.

وإذا كانت المبادرة ضرورية في تعلم أي شيء، وفي اتخاذ موقف حيال كل شيء في الحياة، فإنها في تعلم اللغة الثانية أكثر ضرورة وأهمية؛ لأن المبادرة تنقذ المتعلم من الخطأ. وحين لا يكون لدى دارس اللغة الثانية مبادرة يكون عرضة للأخطاء. ومن هنا يستطيع الباحث أن يصنف بعض أخطاء دارسي اللغة الثانية ضمن عدم امتلاك كفاية المبادرة. وأظهر ما يُبرز نقص كفاية المبادرة، لدى متعلمي اللغة الثانية، ترددهم عن الحديث خوف الوقوع في الخطأ. وإذا كان هذا التردد ناجماً عن عدم ثقة المتعلم بقدرته على المبادرة، فإن استمرار عدم المبادرة يغذي هذا التردد ويزيده. وأكثر من هذا – إن شئت – ما ترى من تردد في نطق الكلمة، حتى يظهر بينها وبين التي بعدها توقف تأباه اللغة، وتأباه عملية التواصل التي هي من أهم أهداف اللغة. بل إن هذا التردد يجعل المتكلم يعيد الكلمة الواحدة أو بعضها عدة مرات، ليمكّن نفسه من التقاط الكلمة التالية. ومن الغريب أن مثل هذا التردد لم يدرس حتى الآن، ضمن الأخطاء اللغوية التي يقع فيها دارسو اللغة الثانية.

(د) كفاية التنامي

لا أبالغ إذا عرّفت الإنسان بأنه الكائن الحي، القادر على التعلم المتنامي، وذلك لكونه قادراً على أن يبني خبرة على خبرة. وهذا ليس مجرد تعلم تراكمي، كما يظن علماء النفس؛ فإن التراكم لا يقتضي تنامياً، وإن كان أحسنه ما كان كذلك. عندما يستعمل دارس اللغة الثانية كفاية التنامي – إذا كان يمتلكها – يستطيع أن يدمج خبرتين تعلميتين أو أكثر، لينتج منهما خبرة أو مجموعة من الخبرات الجديدة. أي أنه يكون قد وصل إلى الكيفية التي يتبعها في إنتاج تراكيب جديدة في لغته، لم يكن قد سمعها من قبل. وهذا هو الإبداع في استعمال اللغة.

وعلى ذلك، عندما نجد متعلماً لأي لغة ثانية، لا يستطيع أن يبتكر تراكيب جديدة، غير ما كان قد اختزنه من قبل، فمن اليسير أن نحكم عليه بأن خبراته اللغوية في اللغة الثانية، ليست مبنية على تعلم متنامٍ.

وربما حكمنا عليه بأنه لا يمتلك مثل هذه الكفاية. وإذا كان تحليل الأخطاء اللغوية يعمل على تحليل ما يقع فيه المتعلم بصورة فعلية فقط، فإنني أرى أن تنمية تعليم اللغة الثانية، تقتضي فحص كفاية التنامي لدى هذا المتعلم.

الأصل في التنامي أن يكون متدرجاً، يقوم تدرجه على تعاقب الأوقات، فكلما مرّ يوم جاز لك أن تفترض أن المتعلم قد زاد تعلمه من اللغة الثانية، على ما كان عليه في يوم سابق. هذا هو الأصل. ولكن التنامي قد يحدث في الموقف التعلمي الواحد؛ بمعنى أن خبرتين تعلميتين أو أكثر، مما يعرض للمتعلم من اللغة الثانية، تأخذ حيزاً لها في ذهن المتعلم، فيبني عليها مباشرة خبرات جديدة، فيحدث النمو والتنامي معاً، أي أن ثمة تعلماً، وإبداعاً، قد أخذا موقعين لهما في معرفة المتعلم باللغة الثانية.

كفاية التنامي عند الأطفال أكثر مما هي عليه عند الكبار، في مسائل محدودة من اللغة الثانية؛ فهم أكثر قدرة على تنامي النطق الصحيح لأصوات اللغة الثانية. وهم أكثر قدرة على تنامي الطلاقة في الحديث، وعلى التعبير عن الأشياء التي هي جزء من حياتهم، بصورة صحيحة تناسب مستوى وعيهم وإدراكهم. ولكن كفاية التنامي عند الكبار، تكون مركزة على تبصّر القواعد النحوية والصرفية، أو هكذا يفترض أن يكون الحال . وتكون درجة الربط عند الكبار أكبر مما هي عليه عند الصغار، أو هكذا يفترض أن يكون واقعهم، مما يمكنهم أن يكونوا أعمق تفكيراً من الصغار، عند النظر في المسائل اللغوية والنحوية والصرفية.

(هـ) كفاية الاحتواء

الاحتواء قدرة ذهنية، يتمكن المتعلم بوساطتها من ضبط العناصر الجزئية للظاهرة، ضبطاً سليما، بحيث تكون صحيحة باعتبار صحة كل جزء منها. وحتى نوضح هذه المسألة نأخذ ظاهرة نحوية، وهي الجملة

الفعلية ذات الفعل المتعدي، في مثل: باع زيد سيارته. عندما تكون لدى المتعلم ظاهرة الاحتواء، فإنه يتمكن من أن يقيم الجملة صحيحة باعتبار عدة أمور تحتويها الظاهرة، منها تقدم الفعل، ثم مجيء الفاعل بعده، ثم مجيء المفعول، ثم المضاف إليه. ويقيم إعراب الجملة برفع الفاعل ونصب المفعول به. وبمقتضى كفاية الاحتواء يكون المتعلم قد أحاط بهذه الجملة، من حيث إنه قد أحاط بمفرداتها.

ثم يكون احتواء آخر، وهو أن ما توصل إليه المتعلم، مما ذكرناه أعلاه، يصبح نتيجة تحتويها نتيجة أكبر منها، وهي أن هذه الجملة محكومة بمقتضى النمط الذي تنتمي إليه، لا بمقتضى كونها جملة مفردة.

وثمة احتواء ثالث يظهر في احتواء النص كله على أجزائه الرئيسة، من جهة الشكل والمضمون. وليس الاحتواء تعميماً، فهو من جهة تعميم، ومن جهة أخرى انتقال من الأعلى إلى الأدنى.

(و) كفاية الإنتاج

هذه الكفاية من أهم ما يملكه الفرد من قدرات لغوية. وهي تتضمن كفايتين: التوليد والتحويل. عندما يكون المتعلم قادراً على أن يولد عدداً غير محدود من الجمل، مما له صورة واحدة محددة، وعندما يكون قادراً على أن يجري عمليات التحويل في اللغة الثانية كما يجريها أهلها، يكون قد تعلم تلك اللغة تعلماً صحيحاً. وليس الأمر مقصوراً على جانب الصحة، فإنه يتضمن – إلى جانب ذلك – قدرة لغوية إنتاجية، تجعل المتعلم ناطقاً بتلك اللغة، وإن لم يكن من أهلها، أي وإن لم تكن اللغة الثانية لغته الأم. وينبغي أن يتناول الباحثون في علم اللغة التطبيقي تشخيص هذه الكفاية عند دارسي اللغة الثانية.

(ز) الكفاية النسقية

يفترض في من يتعلم لغةً أن يكون قادراً على تنسيق أفكاره وترتيبها عند ممارسة الحديث بتلك اللغة. والتنسيق يعني القدرة على تنظيم الأفكار، بحيث يكون ورودها على صورة مخصوصة، تجعل كل جملة من جمل الخطاب لبنة متماسكة مع سائر الجمل، ومتسقة معها في أداء ما يريد المتكلم أن يوصله إلى المخاطب.

وإذا كان الباحثون في علم اللغة التطبيقي يبحثون عن خطأ معجمي، أو صوتي، أو صرفي، أو نحوي، في أداء من يتعلمون لغة ثانية، فالأجدر من باب استكمال البحث والدرس أن يقفوا على صورة الأداء النسقي الذي يلتزم به دارس اللغة الثانية؛ ليعرفوا الصورة الحقيقية التي يصدر عنها في تنسيق كلامه.

(ح) كفاية الوصل والفصل

ليس الوصل والفصل أداءً فقط، ولكنه بالإضافة إلى ذلك كفاية. بوجودها يكون الإنسان قادراً على أن يصل بعض كلامه ببعض، وأن يفصل بعضه عن بعض. وفي تعلم اللغة الثانية – كما هو الحال في اللغة الأم – يكون من سقط الأداء أن يظهر الفصل حيث ينبغي أن يظهر الوصل. ومن أسوأ مظاهر الفصل على الألسنة تردد بعض حروف العطف عدة مرات بين الكلمات، فيقال: وَ وَ وَ وَ، أو:...فَ .. فَ .. فَ وأحياناً يمدّ حرف العطف إمعاناً في الفصل، فيقال: فـا ... فـــا. وأحياناً تتكرر لام التعريف عدة مرات: ال ... ل ل ...ل ل، وأحياناً كثيرة يملأ الفراغ بين الكلمتين في الجملة الواحدة بصمت أو سكتة طويلة. في مثل هذه الحالات يظهر أن المتكلم لا يملك كفاية في الوصل تجعله قادراً على أن يكون طليقاً في حديثه.

وإذا كان الفصل في مكان الوصل خطأ كبيراً في أداء اللغة؛ لكون المتعلم لا يمتلك كفاية الوصل، فإن الوصل في مكان الوصل خطأ كبير

كذلك، إذ إن الفصل في ذاته مهارة نابعة من كفاية. فالتوقف في المواطن التي ينبغي أن يتوقف فيها المتكلم دليل على أنه يعرف أن الفصل ضرورة دلالية أحياناً، وضرورة أدائية في كل الأحوال.

وينبغي للذين يبحثون عن الأخطاء اللغوية في أداء اللغة سواء أكانت اللغة الأم أم الثانية – أن يتوقفوا طويلاً عند ظاهرة الوصل، ليعرفوا مقدار ما تحقق للمتعلم من طلاقة في امتلاك الوصل، وعدم طلاقة في عدم امتلاكه.

(ط) كفاية الاتصال

لما كان الاتصال من أهم أهداف اللغة، كان امتلاك هذه الكفاية أساساً في تحديد درجة الإتقان التي يمتلكها المتعلم. وهذا يعني أن امتلاك الكفاية أصل، وأن درجة تحققها تختلف من شخص إلى آخر، بل من موقف إلى آخر أحياناً، بالنسبة للشخص نفسه. والأشخاص إنما يختلفون في هذا، لاختلافهم في القدرة على الحديث بجرأة، دون تردد. ذلك أنك تجد بعض المتعلمين يترددون في مخاطبة الجمهور، وتجد بعضهم يتكلمون بثقة تامة، دون شيء من الوجل والتردد.

ونجد بعض المتعلمين قادرين على أن يوصلوا الفكرة إلى المخاطبه، مما يدل على علوّ كفاية الاتصال لديهم، ونجد آخرين غير قادرين على ذلك، حتى وإن كانوا يفهمون الفكرة التي يريدون أن يوصلوها إليه. وينبغي لمن يبحثون عن الأخطاء اللغوية لدى متعلمي اللغة – سواء أكانت اللغة الأم أم الثانية – أن يبحثوا عن هذه الكفاية لدى هؤلاء المتعلمين.

(ي) كفاية التفاعل

لهذه الكفاية عدة أوجه، منها أن يكون قادراً على أن يتفاعل مع المخاطبين. ومن مظاهر هذا التفاعل أن يكون قادراً على العطاء مثل

قدرته على الأخذ، وأن يحترم وجهة نظر الطرف الآخر، وأن يسأل حيث ينبغي أن يكون السؤال، وأن يترك للمخاطب أن يسأل كما يشاء.

ومن وجوه التفاعل أن يكون المرء قادراً على أن يتفاعل مع اللغة التي يتكلمها، سواء أكانت اللغة الأم أم الثانية، وأن يكون قادراً على التفاعل مع الأفكار التي يريد أن يوصلها إلى الآخرين.

وينبغي أن ينظر علماء اللغة في دراستهم للأخطاء اللغوية التي يقع فيها متعلمو اللغة الثانية، إلى الأخطاء الناتجة عن عدم وجود كفاية التفاعل، مع الأشخاص ومع اللغة، لدى هؤلاء المتعلمين.

(ك) الكفاية البنائية

ليست اللغة كلمات تحفظ، ولكنها فوق ذلك قدرة على البناء، بناء الجملة الصحيحة بمقتضى تصور أبنائها الناطقين بها، ذلك التصور الذي تعبّر عنه قواعد بناء الجملة في اللغة. وليست الكفاية البنائية محصورة ببناء الجملة؛ فإقامة العلاقة بين الجمل لا تقل أهمية عن إقامة العلاقات بين الكلمات في الجملة الواحدة. وإلا أصبح الكلام بجملته غير مفيد، وإن كان مفيداً على مستوى الجملة الواحدة. والذين يدرسون الأخطاء التي يقع فيها المتعلمون، مطالبون بأن يبحثوا عن وجود هذه الكفاية، لا أن يكتفوا بالبحث عن خطأ في النطق، وآخر في الصرف، وثالث في النحو.

والفرق بين الكفاية النسقية والكفاية البنائية، وإن كانتا متكاملتين، أن الكفاية البنائية تجعل المتكلم قادراً على أن يربط بين الجملة والجملة، بحيث لا يحدث بينهما انفصال. وأما الكفاية النسقية فإنها تجعل المتكلم قادراً على ترتيب أفكاره على النحو الذي وضحناه.

والفرق بين كفاية الوصل والفصل، والكفاية البنائية، وإن كانتا متكاملتين كذلك، أن الوصل ربط لفظي، وأن الفصل فك للروابط اللفظية، في حين أن الكفاية البنائية مجموعة من الروابط المعنوية. إن كفاية الوصل

والفصل كفاية ذات وجهين، نحتاج لأحدهما كما نحتاج للآخر. وأما الكفاية النثائية فهي واحدة من أول كلمة إلى آخر كلمة، في الجملة الواحدة، ومن أول جملة إلى آخر جملة في النص الواحد. ولذلك تبدأ الكفاية من الكلمة الأولى في الموضوع، وتمتد حتى آخر كلمة فيه.

(ل) كفاية الإنجاز

أهم سمة لهذه الكفاية أنها تدفع صاحبها إلى إنجاز الرسالة اللغوية على نحو مُرْضٍ لما يقتنع به، ولما يقتنع به الذين يخاطبهم. ولولا هذه الكفاية ما أتمّ أحد منا رسالة، ولا أنجز عملاً، ولا وصل إلى غاية. وتوشك أن تكون هذه الكفاية مسيطرة على ذهن من يريد أن يوصل الرسالة اللغوية، من أول لحظة يبثّ فيها رسالته إلى آخر لحظة. وعلى ذلك من السهل أن نقول: إن المدى الزمني لهذه الكفاية، هو الزمن الذي تبثّ فيه الرسالة. والذين لا يمتلكون هذه الكفاية يظهرون في إحدى صورتين أولاهما أن المتكلم يؤدي الرسالة مبتسرة ضعيفة ناقصة، يتلعثم في أدائها، لا يعرف كيف يوصل أفكاره، ولا من أين يبدأ، ولا إلى أين ينتهي. ويظهر كثيراً في أداء اللغة الثانية على ألسنة من لا يمتلكون هذه الكفاية. وقد يدفع ذلك الكثيرين منهم إلى الإحجام عن الكلام في اللغة الثانية. وثانيتهما أن المتكلم يبدأ بأول جملة، ثم ينساق إلى الحديث المستفيض الذي يتداعى فيه الكلام، من غير أن ينتهي المتكلم إلى نتيجة، لأن كفاية الإنجاز عنده ليست ذات إنجاز.

[٢] مشكلات تعلم اللغة الثانية

تظهر مشكلات تعلم اللغة الثانية عند ممارستها بصورة واضحة؛ إذ ينجم عن هذه المشكلات تباين كبير بين نطق أبناء اللغة لأصوات لغتهم، ونطق المتعلمين من غير الناطقين بهذه اللغة. يظهر التباين كبيراً بين تركيب الجملة الذي يؤديه أبناء اللغة والمتعلمون من الناطقين بغيرها. يظهر الفرق واضحاً بين استيعاب المرء لمعاني لغته والمعاني التي يقف عليها ويتعلمها من كلمات اللغة الثانية وتراكيبها. ويظهر الفرق واضحاً كذلك في الكتابة، من حيث سلامة الكلمة بنية وصياغة وإملاء واستعمالاً، أو عدم سلامتها، ومن حيث سلامة الجملة أو عدم سلامتها.

وعلى ذلك، نستطيع أن نوزع هذه المشكلات في مجالين من مجالات التعامل مع اللغة، تعلماً وأداء وتعليماً: الأول: الأداء المنطوق والمكتوب ويتضمن تعلم النظم الصوتية والصرفية والتركيبية في اللغة الثانية، والثاني: الفهم والاستيعاب. على أننا سنركز هنا على العمليات العقلية التي تتم في أثناء تعلم اللغة الثانية، وعند أدائها في مجالاتها المنطوقة والمكتوبة والاستيعابية. وسنركز على حلول المشكلات بما يضمن التغلب عليها، وتجنب الوقوع فيها. وهذا بيان ذلك:

١. المشكلات النطقية

تبرز مشكلات تعلم الأصوات في اللغة الثانية بتأثير عدد كبير من العوامل، من أهمها عامل السنّ؛ فكلما كان المتعلم صغيراً كان أقرب إلى نطق الأصوات على النحو الذي ينطقها به أبناء اللغة. ومع أن المتوقع أن يكون الأمر على نقيض ذلك؛ لكون الكبار أقدر على الاستيعاب، فإن حداثة السنّ تجعل نطق أصوات اللغة الثانية، مطواعاً لألسنة الأطفال. وهذا يعني

– في ما يعنيه – أن الفيصل في هذا هو كون ألسنة الصغار قابلة للتعامل مع أصوات اللغة، والتحرك بمقتضى ما تمليه خصائصها. ولا أقول إن الاستيعاب ليس له أثر في العملية، ولكنني أقول إن التقليد والمحاكاة، مع كون الألسنة قابلة لممارسة نطق الأصوات على طبائعها في لغتها الأصلية، هو الذي يجعل تمكن الصغار من خصائص الصوت وسماته، أقوى من تمكن الكبار حتى مع غلبة الاستيعاب. والسرّ في هذا أن الأعضاء الناطقة تكون عند الصغار قابلة لأي تشكيل، مطواعاً لأي تغيير. أما الكبار فإن طول إلفة نطق الصوت على هيئة معينة، وعدم بلوغ الإمكانات النطقية الموجودة في لغات أخرى، يجعل الأعضاء الناطقة أضعف استجابة، وأقل تكيفاً عند نطق أصوات اللغة الثانية. فكأن الزمان يطوي من قدرات اللسان وسائر أعضاء النطق، ما كانت قادرة على أدائه بيسر وسهولة.

يمثل بعض علماء اللغة العلاقة بين اللغة الأم واللغة الثانية بمخروطين متقابلين من جهة رأسيهما، حيث يقع على رأس كل واحد منهما نطق اللغة، على اعتبار أن العملية النطقية هي رأس الأمر كله، إذ لولا النطق ما حصلت عملية التواصل اللغوي. ويظهر تمثيلهم هذا في الشكل (١)

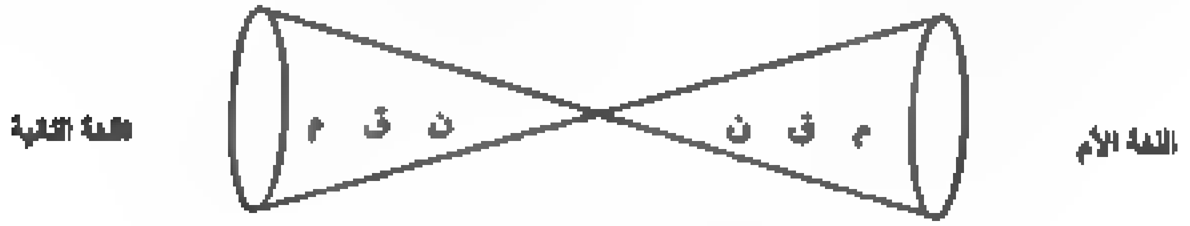

الشكل (١)

بداية تعلم اللغة الثانية

حيث إن (ن) هو عملية النطق، (ق) هي القواعد النحوية والصرفية، و (م) هي الكلمات التي نعرفها من اللغة[10] . وتقع القواعد النحوية والصرفية في الوسط، لأنها الضابط الذي يضبط العلاقة بين المفردات التي تتألف منها تراكيب مقبولة. تقابل المخروطين دون تداخلهما يشير إلى بداية تعلم المرء لغة ثانية. وعندما يتداخلان كما هو واضح في الشكل (٢)، يظهر تأثير نطق اللغة الأم في اللغة الثانية.

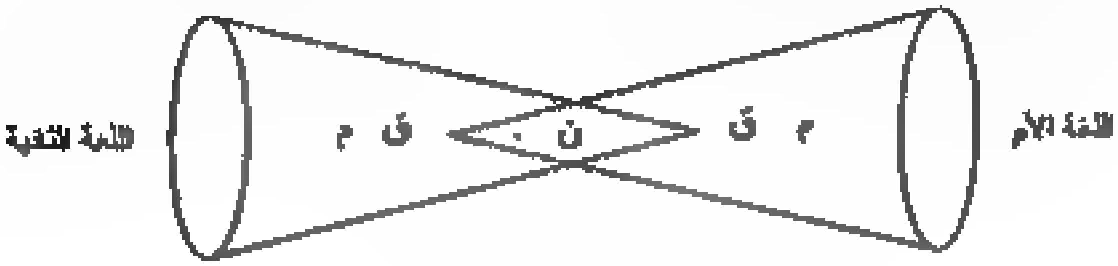

الشكل (٢)

تداخل اللغتين عند المتعلم

إن تعلم أصوات اللغة الثانية، بمعزل عن التعامل مع الناطقين بها، هو في ذاته مشكله كبيرة. وليست هذه المشكلة خاصة بتعلم الأصوات فقط، إنها أكثر من ذلك بكثير، فهي تمسّ الجوانب الأخرى في اللغة ومجالاتها المختلفة، من صرف ونحو ودلالة. وهنا تعرض لنا مسألة أخذ اللغة عن غير أبنائها، ممن لا يمتلكون مهارات النطق التي يمتلكها أبناء اللغة الثانية. فإذا كان الذين تناط بهم وتلقى على عواتقهم مسؤوليات تعلم اللغة الثانية، لا يمتلكون هذه المهارات، فكيف يمكن تصور جدوى تعليمهم لها، وفاقد الشيء لا يعطيه ؟ وإذا كان هؤلاء بمنأى عن النطق الصحيح لأصوات اللغة الثانية، فهل يمكن أن يكون الذين يأخذون عنهم اللغة الثانية، أقرب إليها منهم إلا من قبيل الاستثناء الذي لا تقوم به قاعدة؟

---

(١٠) هكتر هامرلي. النظرية التكاملية في تدريس اللغات ونتائجها العملية. ترجمة د. راشد الدويش. الرياض، ١٩٩٣، ص١٨٧.

وإذا كانت درجة انحرافهم عما يمكن أن يكون معياراً، تخرج عن حد المعيار، بمقادير قليلة، فهل يتصور أن مقادير انحراف النطق عند طلابهم ستكون أقل منها ؟ وإذا كانت كثيرة فكيف لا تكون عند المتعلمين أكثر ؟ إنني أقدم هنا مشكلات حقيقية، أرجو أن يتناولها الباحثون ليدرسوها، فيحددوا لنا درجات الانحراف، والتسارع فيه، من جيل إلى جيل. وأظن أنهم إذا فعلوا، فسيقفون على مقدار العجز والضعف في نطق الأصوات، في آخر ما آل إليه التعليم التقليدي للغة الثانية.

لا بد أن يعيش المتعلم في المحيط الذي تعيش اللغة الثانية فيه حياتها. والسبب في ذلك أن المعلم حتى وإن كان من الناطقين باللغة الثانية، لا يستطيع هو نفسه أن يكون بديلاً للمحيط الذي تمارس فيه لغته، مهما أوتي من قدرة على التعليم، ومهما عظمت مهارات التوصيل لديه، وقد توصل المربون، إلى ما يمكن أن نسميه المحيط الصغير في تعليم اللغة، وفيه يواصل المتعلمون ممارسة اللغة التي يتعلمونها، ليس في وقت الدرس فقط، بل في ساعات كثيرة من اليوم.

يؤثر نطق أصوات اللغة الأم، دون شك، في نطق أصوات اللغة الثانية. وهذا أمر نلحظه كثيراً في حياتنا. وقد أجريت دراسات كثيرة في مختلف الجامعات الأمريكية والأوروبية، لمعرفة الآثار النطقية التي يحدثها نطق اللغة الأم في نطق أصوات اللغة الثانية. وسأوضح ذلك من خلال النظر في هذه الآثار، ضمن توزيع الأصوات التي يحدث عليها التغير في فئات ثلاث هي: فئة الوقفيات stop sounds، والاحتكاكيات fricatives والأصوات الواضحة سمعياً sonorants. وهذا بيان ذلك:

(أ) التغيير في نطق الوقفيات

يجري التغيير في نطق بعض الأصوات الوقفية على ألسنة الذين يتعلمون لغة ثانية. وإنما يحدث التغيير في النطق بسبب تأثر المتعلمين

بلغتهم الأم، وهم ينطقون اللغة الثانية. وأمثلة ذلك كثيرة أقدم بعضها في ما هو آت:

التاء والدال في العربية صوتان لثويان وقفيان. أولهما مهموس وثانيهما مجهور. ويختلف نطق هذين الصوتين في لغات أخرى، على أنحاء متعددة؛ ففي اللهجات الأمريكية ينطق صوت التاء همزة، في الموقع الأخير من بعض الكلمات، وذلك كما في but و hat. لكنه ينطق راء في مواقع أخرى كما في: better و matter. وينطق هذان الصوتان انعكاسيين retroflex في لغات شبه الجزيرة الهندية، أي أن أسلة اللسان ترتد منعكسة إلى الخلف، مع ملامستها للطرف المتأخر من اللثة.

ولهذا الصوت [d] في الإسبانية موقعان، فيكون في أحدهما صوتاً وقفياً، كما هو الحال في العربية، وذلك كما في كلمة dos "اثنان". ولكنه إذا كان محصوراً بين حركتين؛ بأن كان مسبوقاً بحركة ومتبوعاً بحركة في الوقت نفسه، فإنه يصبح كالذال العربية، وذلك كما في كلمة lado "جانب"؛ إذ تنطق هذه الكلمة لاذو.

وفي مقابل هذه الصور من الأداء النطقي، نجد المتعلمين من الناطقين بالعربية ينطقون الصوت [t] تاء حيث ورد، بغض النظر عن سياقاته التوزيعية في الإنجليزية. وفي المقابل تجد الناطقين بالإنجليزية ينطقون التاء العربية كالراء، وتجد الناطقين بالإسبانية ينطقون الدال في العربية ذالاً، عندما يكون محصوراً بين حركتين. وتجد الناطقين بلغات شبه الجزيرة الهندية، ينطقون التاء والدال في العربية والإنجليزية لثويين انعكاسيين alveolar retroflex.

في المقابل، لا تجد أحداً من الناطقين بالعربية، يجعل التاء والدال انعكاسيين، عندما يتعلمون إحدى لغات شبه الجزيرة الهندية. ولا أظن أن ذلك بسبب صعوبة هذا النطق، وإنما بسبب كونه نطقاً غير مستحب، بل هو محل تندر في بعض الأحيان.

وأما الضاد فهو مشكلة الكثيرين ممن يتعلمون العربية من الناطقين بغيرها. والناطقون بالفارسية والتركية والبوشتو والأوربية والسندية يجعلون الضاد زاياً مفخمة.

وأما الطاء فتظهر له تنوعات ألوفونيــة في الانجليزية، كما في كلمة but، فإن الصوت [t] ينطق في مثل هذه الكلمة طاء. على الرغم من هذا فإن كثيرين من الناطقين بالإنجليزية، ينطقون الطاء العربية تاء. يستوي في هذا عامة هؤلاء، عندما ينطقون أعلاماً عربية فيها طاء، وعند الكثيرين ممن يتعلمون العربية منهم. فقد ينطقون العلم (طاهر) بالتاء Taher. وفي المقابل فإن بعض العرب ينطقون العلم Tom بالطاء لا التاء.

والقاف مشكلة كبيرة لدى بعض من يتعلمون العربية، من الناطقين بغيرها. والناطقون بالفارسية والتركية والأوردية والبوشتو ينطقون هذا الصوت غيناً مفخمة. على الرغم من وجود حرف القاف، في الأبجدية الفارسية، فإن الإيرانيين لا ينطقونه قافاً بل غيناً مفخمة كما قلت. أي أن القاف (وكذلك الضاد) ليس لهما وجود فونيمي على النحو الذي ينطقان به في العربية الفصيحة، على الرغم من وجود حرف لكل منهما في الفارسية. ولهذا فإن الفونيم الذي يدل على نطقه حرف القاف في الفارسية هو الغين المفخمة. والفونيم الذي يدل على نطقه حرف الضاد في تلك اللغة هو الزاي المفخمة. ومن هنا، كان من المتوقع أن الناطقين بتلك اللغة عندما ينطقون هذين الفونيمين في العربية، مثل نطقهم لهما في لغتهم الأم.

في الإنجليزية صوت طبقي وقفي مهموس [k]، وهو النظير الإنجليزي لصوت الكاف في العربية. ويرد هذا الصوت نَفَسياً aspirated أي أن الكاف تكون متبوعة بدفقة هواء، كما في ice cream. وعندما ينطق المتعلمون من أبناء العربية، وغيرهم ممن ليست الإنجليزية لغتهم الأم هذه الكلمة، ينطقون الكاف فيها غير نَفَسي nonaspirated.

وأما الباء فمن الظاهر أنه أقل الأصوات الوقفية تغيراً، في ألسنة الذين يتعلمون اللغة الثانية. ولكن التغيير مع ذلك واقع. في العربية فونيم واحد شفتاني وقفي، هو صوت الباء المجهور. ولهذا الصوت تنوعات ألوفونية محدودة؛ منها أنه يرد متبوعاً بانفجار، هو في حقيقته دفقة هواء، تأتي عقب الانفجار فتبرزه وتقويه. ولذلك يعدونه من أصوات القلقلة الخمسة (ق ط ب ج د). هذا هو النطق الذي كان يجري على ألسنة الفصحاء من العرب، وبه قرئ القرآن الكريم. ولكن كثيرين من المثقفين وغير المثقفين من الناطقين بالعربية في أيامنا هذه، لا يجري مثل ذلك على ألسنتهم، حتى وهم يقرؤون القرآن الكريم، إلا من التزم منهم بقواعد التجويد والقراءة. هذا الانفجار إنما يكون عندما يرد الباء (وكذلك الأصوات الأربعة الأخرى) غير متبوع بحركة. أما إذا كان متبوعاً بحركة، فإن انفجاره لا يكون متبوعاً بقلقلة.

وللباء تنوع ألوفوني آخر في العربية؛ فقد يرد هذا الصوت مهموساً إذا كان مجاوراً لصوت مهموس كما في (سبت، وكبْس)، في حال إسقاط القلقلة مع كون الباء غير متحرك. أما في الإنجليزية فثمة تنوع فونيمي للصوت الشفتاني الوقفي؛ فعندهم الصوت المجهور، وهو الذي يقابل صوت الباء في العربية، وعندهم كذلك النظير المهموس له، وهو [p]، كما في stop. وهذا الأخير له تنوعات ألوفونية في الإنجليزية، فيرد في بعض السياقات نَفَسياً aspirated، ويرد في سياقات أخرى غير نَفَسي nonaspirated. فالتنوع هنا تنوع ألوفوني كما قلنا. غير أن هذا الصوت يرد في بعض اللغات الآسيوية مثل التايلاندية نفسياً وغير نفسي، في تنوع فونيمي يؤدي إلى تغيير المعنى.

هذه التخالفات في نطق صوت واحد بين لغة وأخرى، تؤدي إلى أن تؤثر صيغة نطق الصوت في اللغة الأم، في طريقة نطق الصوت في اللغة الثانية، على ما بينهما من تخالف في بعض السمات، وعلى ما بينهما من تنوع، قد يكون في إحدى اللغتين فونيمياً، وفي اللغة الثانية ألوفونياً.

وليس ثمة مشكلة كبيرة عندما ينطق المتعلمون صوتاً ما، في اللغة الثانية، مخالفاً لما هو عليه نطقه في سياق معين، إذا كان هذا التغيير ألوفونياً في اللغة الثانية. ولكن المشكلة تظهر عندما يكون هذا التغيير فونيمياً في اللغة الثانية. ولتوضيح هذه المسألة أقول: لا مشكلة في أن ينطق المتعلمون العرب صوت [k] غير نَفَسي في كلمة ice cream، فهذه السمة في هذا الصوت في الإنجليزية، سمة ألوفونية ليس لها تأثير في تغيير المعنى. ولكن المشكلة عند نطق المجهور مهموساً، أو المهموس مجهوراً، إذا كان ذلك يؤدي إلى تغيير المعنى، كما في نطق المجهور[b] في [tab] "مقبض أو لسان " مهموساً، فتصبح الكلمة [tap] التي تعني "سدادة أو حنفية"، وهو تغير في المعنى، بسبب تغير المجهور إلى مهموس، أو العكس. ومثل ذلك يقال عن تغيير أي سمة في أي صوت في اللغة الثانية، بتأثير نطقه في اللغة الأولى، إذا كان ذلك التغيير مؤدياً إلى تغير في المعنى.

(ب) التغيير في نطق الاحتكاكيات

من الأصوات الاحتكاكية ما يقع ضمن دائرة التغيير الألوفوني، في لغة معينة. ومنها ما يقع ضمن دائرة التغيير الفونيمي في اللغة نفسها. فإذا نظرت إلى لغة أخرى، فقد تجد ما كان تغييراً ألوفونياً في هذه، يصبح تغييراً فونيمياً في تلك. وحتى أوضح هذه الحقيقة أقول: إن الصوت اللثوي الاحتكاكي الصفيري المرقق المهموس [s] في الإنجليزية، قد يصبح مطبقاً (مفخماً) في الإنجليزية نفسها، ضمن دائرة التغير الألوفوني، فيصبح وكأنه الصوت الذي نسميه في العربية صاداً، كما في كلمة [sub].

في العربية تنوع فونيمي بين السين والصاد، كما هو الحال في سار وصار؛ سَيْف وصَيْف؛ سَرّ وصَرّ؛ أسيل وأصيل. ولكن هذا لا يعني أن التنوع بين السين والصاد، لا يكون في بعض السياقات تنوعاً ألوفونياً. إن مثل ذلك كائن في العربية، كما هو الحال في: سراط وصراط.

من السهل أن نلحظ التغير في ألسنة الناطقين بهاتين اللغتين، وهم يتعلمون اللغة الأخرى، فقد ينطق العربي الصوت الصفيري في كلمتي [stop] و [story] بما يشبه الصاد عندنا، وهذا أمر ملحوظ كثيراً. وأما الناطقون بالإنجليزية، فهم معرّضون للخطأ في نطق الصاد بصورة أوضح مما هي عليه عند الناطقين بالعربية، عندما يتعلمون الإنجليزية.

ومن الاحتكاكيات ما يظهر في لغة، ويختفي من لغة أخرى، حتى وإن كان له حرف، في اللغة التي يختفي فيها نطقه في السياقات كلها أو في بعض السياقات. وأوضح هذه القضية بالصوت الاحتكاكي المهموس [h]، وهو نظير الهاء في العربية. هذا الصوت يظهر في الإنجليزية فونيماً، ويسمع نطقه إلا في كلمات معينة؛ فهو يسمع في مثل [head ،hotel] ويختفي في مثل [rehabilitation]. ولكنه في الفرنسية يختفي في ما لا يحصى من الكلمات الفرنسية، كما في: [hello، hear، hotel، homme، honneur]. ويظهر تأثير هذا النطق في ألسنة الناطقين بالفرنسية وهم يتعلمون الإنجليزية.

ومن الأصوات الاحتكاكية التي تظهر في لغة، وتختفي في أخرى، الذال، والثاء، والصاد، والحاء، والظاء. هذه الأصوات العربية لها حروف دالة عليها في العربية والفارسية . ولكن هذه الأصوات اختفت من الفارسية تماماً، فاستبدل الزاي بالذال، والسين بالثاء، والسين بالصاد، والحاء بالهاء، والزاي المفخم بالظاء؛ فكلمة (ذكر) – وهي في لغتهم بالمعنى الذي هي عليه في العربية – تنطق في لغتهم (زكر)، وكلمتا (ثابت وثمر) – وهما في لغتهم بالمعنيين اللذين في العربية – تنطقان: (سابت وسمر). وكلمة (صالح) – وهي في لغتهم بالمعنى الذي هي عليه عندنا – تنطق (ساله). وهنا يكمن سر الانتقال بالتعميم؛ إذ إنهم ينطقون كل كلمة عربية فيها أحد هذه الأصوات على النحو الذي ينطقونه به في لغتهم.

تبدو المشكلة أكثر تعقيداً عندما لا يكون لصوت ما، أي رمز كتابي دال على وجود تاريخي للصوت في لغة المتعلمين. فإذا كانت

المشكلة صعبة بالنسبة للناطقين بالفارسية أن ينطقوا الثاء ثاء، والذال دالاً، فلا شك أن معرفة لديهم من نوع ما، تدلهم على النطق الصحيح لهذين الصوتين، في الكلمات العربية التي يتعلمونها، على الرغم من نطقهم بخلافه، تأثراً بلغتهم. فالمشكلة أيسر وأخف مما هي عليه عند الناطقين باليابانية، وهم يتعلمون الإنجليزية؛ فهم ينطقون الثاء سيناً، والذال زاياً؛ لأنه لا وجود في لغتهم للثاء والزاي.

(ج) التغيير في نطق الأصوات الواضحة سمعياً

تشمل الأصوات الواضحة سمعياً ثلاث فئات من الأصوات هي: الحركات، وأنصاف الحركات، والصوامت الرنانة resonants. وفي ما يأتي بيان لما يجري من تغيير، في نطق هذه الأصوات لدى الذين يتعلمون اللغة الثانية:

(أ) الحركات

ربما كانت الحركات أكبر عائق يحول بين تطابق نطق اللغة الثانية، ونطق اللغة الأم. وحتى أوضح هذه المسألة أقول إن الذين يتعلمون الفرنسية من الناطقين بالعربية، يجدون إتقان نطق الحركات الفرنسية، في المراحل الأولى، أمراً بعيد المنال. ربما كان الأمر بسبب كثرة الحركات الفرنسية. ومع هذه الكثرة قلة في الفروق بين حركة وحركة أخرى قريبة منها. ففي الفرنسية نحو تسع وعشرين حركة، وفي الإنجليزية اثنتان وعشرون في بعض اللهجات الإنجليزية. وأما في العربية فالحركات أقل من ذلك بكثير؛ فعندنا في العربية الفصيحة: الفتحة المرققة والألف المرققة، والفتحة المفخمة والألف المفخمة، والكسرة وياء المد، والضمة وواو المد. تلك ثماني حركات في العربية الفصيحة. وأظهر ما يعاني منه الناطقون بغير الفرنسية، الحركة المعيارية الثانوية الأولى [y]، وهي في حقيقتها كسرة، مع تدوير الشفتين، بتلازم كامل. وحين ينطق المتعلمون العرب هذه الحركة، فهم إما أن ينطقوها كسرة دون تدوير الشفتين، وإما

أن ينطقوها ضمة؛ ذلك أنهم يجدون من الصعوبة قدراً غير يسير، في أن يجعلوا مع الكسرة تدوير الشفتين.

أما الذين يتعلمون العربية من الناطقين بالفارسية، فإنهم كثيراً ما يجعلون الألف وكأنها ضمة ممالة طويلة، لأن الألف تنطق على هذا النحو في لغتهم. والناطقون بالتركية يجعلون واو المد في العربية قريبة من نطق الحركة المعيارية الثانوية الأولى [: y].

(ب) أنصاف الحركات

أبرز ما يظهر الخطأ في نطق العربية لغة ثانية، على ألسنة الناطقين بالتركية والفارسية؛ فإنهم يجعلون الواو نصف الحركة التي في مثل [ولد] وكأنها الفاء مجهورة؛ ذلك أنهم ينطقونها valad . وينطبق هذا على واو العطف، فتظهر في نطقهم [v]. ولا يظهر خطأ يكاد ينكر في نطق الياء نصف الحركة التي في مثل [يلد].

(ج) الصوامت الرنانة

الصوامت الرنانة هي: الراء، والعين، والميم، واللام، والنون. وهي ذات طابع ترددي عال.

ربما كان نطق الراء من الأصوات الواضح تأثيرها، في نطق نظيرتها في الإنجليزية والفرنسية، عند من تعلموا هاتين اللغتين من الناطقين بالعربية. يستوي في ذلك أداء من تعلموا هاتين اللغتين أو إحداهما وهم كبار، ومن تعلموهما صغاراً على أيدي الناطقين بغيرهما. فهم ينطقون الراء الإنجليزية، بالسمت الذي هي عليه في العربية المعاصرة؛ أي أنهم ينطقونها ترددية (مكررة الطرقات) trill في مثل كلمة interrogative، ويجعلونها ذات طرقة واحدة في مثل three، ويحققون نطقها في المواطن التي ينبغي أن تكون فيها ذات سمت صائتي vowel لكونها انعكاسية retroflex في مثل كلمتي: bird و beard. فاللسان في نطق أبناء

اللغة الإنجليزية للراء في هاتين الكلمتين، يرتد منكمشاً إلى الحلف، حتى تصبح الراء حركة؛ فسمتها الصائتي واضح جداً. وعندما ينطق أبناء العربية الراء الفرنسية، ينطقونها لثوية كالراء العربية، ذات طرقات متكررة، مع أنها في سياقات معينة ترد لهوية طرقية uvular trill على ألسنة الناطقين بالفرنسية، وقد تكون كالغين في سياقات أو لهجات أخرى.

ومن العجيب أن الناطقين بالعربية، عندما يتعلمون الأوردية أو السندية، أو أي لغة أخرى من لغات شبه الجزيرة الهندية التي تكون فيها الراء انعكاسية لثوية متأخرة apico alveolar retroflex لا ينطقونها بهذه الصيغة، مع سهولة هذا النطق بالنسبة للناطقين بالعربية.

ما يجري على ألسنة الناطقين بالعربية، من تباين عندما يتعلمون اللغات المذكورة أعلاه، يجري في بعض وجوهه، على ألسنة الناطقين بهذه اللغات عندما يتعلمون العربية. فكما كان التباين بين النطقين كبيراً، عند الناطقين بالعربية، بين الراء في لغتهم والراء في الإنجليزية والفرنسية، يحدث مثل هذا التباين، في ألسنة هؤلاء الأعاجم بين نطق الراء العربية الصحيحة والراء التي ينطقونها. فقد تجد بعض الفرنسيين ينطقون الراء العربية لهوية طرقية. أما الناطقون ببعض لغات الجزيرة الهندية، فإنهم ينطقون الراء العربية والإنجليزية انعكاسية لثوية متأخرة. ويظل هذا النطق مميزاً لهم عن سائر المتعلمين للعربية أو الإنجليزية أو غيرهما، فيعرف الناطق بأنه باكستاني أو هندي أو بنغالي، وهو ينطق الراء الإنجليزية أو العربية.

وفي كل الحالات تقريباً، ستجد الطابع المميز للراء العربية، قد فقد أهم خصائصه، عند نطق كثير من الأعاجم. وأهم هذه الخصائص عند الدارسين المعاصرين: التردد الذي تحدثه أسلة اللسان، وهي تضرب مقدمة اللثة[١١] . ويظهر هذا الطرق في صورتين، أولاهما عندما تنطق

(١١) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي ص٢٧٤.

الصوت مقرباً وقد أرسلت مدة نطقه فزبتها: [rrrr]، وثانيتهما عندما يكون الصوت مشدداً. هذا السمت المعروف للراء العربية، في هذين الموقعين، من خصلتصها في النطق المعاصر. أما في العربية الفصيحة في زمن الرسالة النبوية وعصور السماع الأولى، فلم تكن الراء في هذين الموقعين ترددية. ولذلك عدّ القراء الراء بصيغة التردد والتكرار لحناً؛ قال ابن الجزري: "ويتحفظون من إظهار تكريرها، خصوصاً إذا شددت ويعدون ذلك عيباً في القراءة " (١٢).

أما العين فهو من أظهر ما يقع الأعاجم في حرج عند نطقه؛ لأنه من الأصوات المميزة للعربية؛ ذلك أن بعض اللغات التي تجعل العين ضمن نظامها الصوتي تخلصت منه، كما هو الحال في العبرية الحديثة.

وعلى الرغم من أن اللهجات العربية المحكية أدخلت تعديلات على نطق الأصوات التي تحتاج إلى جهد عضلي، أو تخلصت من بعضها، كما حدث في نطق الجيم والضاد والظاء والقاف، فإن شيئاً من ذلك لم يحدث إزاء نطق العين؛ ذلك الصوت الذي يحتاج إلى جهد عضلي متوتر في عضلة الحلق عند نطقه. ولذلك يمكن أن يقال إن العربية هي لغة العين. وليس بعيداً من هذا الفهم، وإن كان لا يطابقه، أن الخليل بن أحمد جعل العين اسماً وعنواناً لمعجمه. ليس السبب في ذلك أن العربية هي لغة العين في نظره، ولكن ذلك لا ينفي أن ما فعله يتمشى مع تسميتنا العربية لغة العين، أقول: يتمشى مع هذه التسمية وإن كان لا يطابقها.

من المشكلات النطقية التي يقع فيها دارسو العربية من الناطقين بغيرها، نطق اللام الشمسية والقمرية؛ فكثيراً ما يجعلون القمرية شمسية فيدغمون اللام في الجيم في الكلمات الآتية: الجمل، والجنة، والجيش، ولكنهم لا يدغمونها في مثل الكلمات الآتية: القمر، والثمر. ربما كان أحد وجهي هذه المشكلة، وهو إدغام اللام في الجيم تأثراً ببعض اللهجات

---

(١٢) محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر ١/ ٢٠٤.

المحكية المعاصرة. وهذه في ذاتها مشكلة كبيرة جداً؛ لأن الناطقين بغير العربية عندما يتعلمون العربية الفصيحة، يقعون ضحية الخلط بين المستوى الفصيح، والمستوى العامي الذي يمثله من يعلمهم العربية، أو المكان الذي يدرسونها فيه. فإذا درسوها في مصر، أحسّوا بالتباين بين ما يتعلمونه، وما يسمعونه في المجتمع. وهم في النهاية لا بد أن يتأثروا باللهجة المصرية. ويحدث مثل ذلك عندما يدرسون العربية الفصيحة في المغرب، أو لبنان، أو أي بلد آخر. فالتباين الذي يقعون فيه عبء كبير عليهم، والتأثر الصوتي على الأقل، لا بد آخذ مكانه في تعلمهم، وستجدهم ينطقون بعض الأصوات كما يسمعونها في اللهجة المحكية. وليس من شك في أن التباين على مستوى الأصوات، هو أضعف درجات التباين؛ إذ يمكن أن يضبطوا نطقهم بمستوى الفصيح. لكن المشكلة الكبرى في الجانب النحوي والتركيبي على ما سنرى بعد قليل.

٢. المشكلات النحوية والتركيبية والدلالية

ينبغي أن نفرق بين النحو والتراكيب عند تعلم اللغة الثانية. فالنحو هو مجموعة القواعد التي تضبط الجملة، لتكون موافقة للسمت الذي ينبغي أن تكون عليه في لغة ما. معرفة النحو ضرورية لا شك عند تعلم أي لغة من اللغات. لكن هذه المعرفة وحدها لا تكفي؛ إذ لا من التعامل مع التراكيب المختلفة التي تبرز الجانب التركيبي في اللغة على حقيقته. ولا بد من التعرض للأساليب المختلفة في اللغة، والنظر فيها، لمعرفة أنماطها ومواقعها الصحيحة في الاستعمال، وهو أمر لا نستطيع أن نقف عليه بمجرد دراسة قواعد النحو والصرف واستظهارها، وإنما نعرفه بدراسة التراكيب اللغوية.

هل يعني هذا أن دارس العربية يستطيع أن يستبدل التراكيب بالنحو ؟ الجواب بالنفي قطعاً. إذ لا بد من تكامل هذين الوجهين عند دراسة اللغة. ففي النحو تدرس القاعدة، وفي التراكيب تدرس الظاهرة باعتبار مفرداتها جميعاً. من المتوقع أن دارس التراكيب يتعامل مع

النصوص والأساليب، لا مع القاعدة وحفظها الآلي، فهو يدرس ظاهرة الابتداء مثلاً، باعتبار كل المتغيرات؛ فيدرس المبتدأ معرفة أو نكرة، متعددا أو غير متعدد، اسماً صريحاً أو مصدراً مؤولا، إعراباً وبناء، استفهاماً أو نفياً أو إثباتاً، إطلاقاً أو تعليقاً بشرط، وجوداً وحذفاً، تقديماً وتأخيراً، وباعتبار علاقته بالخبر، على أن يكون ذلك كله ضمن التراكيب المتعددة، والأساليب المتنوعة، والنصوص المشرقة، لا ضمن أمثلة مصنوعة ليس لها أدنى قيمة في الحياة. وعليه، فإن النحو هو محل القاعدة الضيقة، والتراكيب هي محل الظاهرة باتساع متغيراتها كلها. وحين يكون في مُكنة المتعلم أن يدرس اللغة بسعة تراكيبها، لن تحرمه هذه السعة من الضوابط الجزئية التي تسميها قواعد النحو. لكنه عندما يكتفي بدراسة اللغة بضوابط النحو وقواعده، فإن ذلك لا يعني أنه أصبح ذا قدم راسخة في اللغة الثانية بالضرورة.

ومن المشكلات التي يقع فيها دارسو اللغة الثانية، تلك العلاقة بين التراكيب والدلالة، وثنائية انتقاله من أحدهما إلى الآخر. وحتى أوضح هذه المسألة، أذكر ما أشار إليه أحد اللسانيين الغربيين حين قال: إن الناطق باللغة الثانية، إذا أراد أن يتكلم بها، فإنه يستحضر المعنى الذي يريده أولاً، ثم يرى ما يناسبه من ألفاظ فيختارها، وينشئ منها الجملة أو التركيب بعد ذلك. لكنه إذا سمع شيئاً من تراكيب هذه اللغة، فهو أمام كلام مسموع، لا بد أن يبذل جهدا في تسديده لمعناه(١٣). هذه الثنائية في التحول من المعنى إلى التركيب، ومن التركيب إلى المعنى، ليست موجودة لدى أبناء اللغة الأم. وحين يتمكن الناطق باللغة الثانية، من أن يجمع بين التركيب والمعنى، في المستويين الذهني والمنطوق، يكون قد امتلك ناصية اللغة الثانية بحق.

---

(١٣) انظر: Robert Lado. Linguistics Across Cultures. Ann Arbor, The University of Michigan Press, 1957 , p. 59.

أكثر ما يعاني منه الناطقون باللغة الثانية، فَهم الوظائف التي تؤديها الكلمات ذات الوظائف المتشابهة، بين اللغة الأم واللغة الثانية. فتشابه الوظائف لا يكفي لفهم حقيقة التراكيب في اللغة الثانية، ذلك أن التشابه قد يكون في وجه واحد من وجوه المسألة. وأوضح هذه القضية بكلمة من العربية، وكلمتين تشبهانها في الوظيفة الدلالية في الإنجليزية. أما الكلمة العربية فهي (بين)؛ وأما الكلمتان الإنجليزيتان فهما: among(st) و between. نقول في العربية: جلست بين هذه المرأة وذلك الرجل، ونقول: وجدت الرسالة بين هذه الأوراق. هذا الذي يجري في العربية، من حيث استعمال (بين) في هذين السياقين، لا يجري مثله في الإنجليزية، وإن كانت الكلمتان الإنجليزيتان المذكورتان أعلاه، تدلان على نظير عربي واحد هو (بين). ففي الإنجليزية يقولون:

I sat between this woman and that man

أي أنهم يستعملون between في ما اتخذ فسحة ومسافة بين طرفين، في حين أنهم يستعملون among في ما دلّ على إحاطة وتضمن، فيقولون:

I found the letter among (st) these papers

تنجم المشكلات اللغوية في التركيب والنحو، عن عدم مراعاة واحد أو أكثر، من الأمور الآتية التي بمقتضاها تصبح الجملة سائغة التركيب والبناء، صحيحة المعنى، سليمة الأداء. وبغير ذلك تكون غير مقبولة تركيباً، أو غير دالة على المعنى المراد، أو كان معناها خطأً. هذه الأمور هي: (أ) الرتبة (ب) الوظيفة (ج) الربط (د) الإعراب (في اللغات المعربة) (هـ) العلاقة المعدية (و) النبر (ز) التنغيم.

(أ) الرتبة

يسمى الموقع الذي تحتله الكلمة في الجملة رتبة. فرتبة المبتدأ الابتداء؛ أي أنه هو صاحب الأحقية بأن يبتدأ به. ورتبة الفعل أن يسبق الفاعل، ورتبة المفعول أن يأتي بعد الفاعل، وهكذا.

لن نعرض هنا للحديث عن رتبة كل وظيفة نحوية. ولكننا سنتناول رتبة الصفة والموصوف، وأثر ذلك في إحداث مشكلات في تعلم اللغة الثانية. الأصل أن تتقدم الصفة على الموصوف في العربية. ولكنها قد تتقدم عليه في حال إضافة الموصوف إلى صفته، كما في: كبير علم، وعظيم الأصل. وتتقدم الصفة على موصوفها في الإنجليزية، وذلك كما في nice girl. وفي بعض التراكيب الإنجليزية التي لها شبه بالمضاف والمضاف إليه في العربية، يتغير معنى التركيب تماماً إذا استبدلنا رتبة الصفة، كما في:

garden flower (الحديث هنا عن flower)

flower garden (الحديث هنا عن garden)

أي أن الموصوف في التركيب الأول هو flower، والموصوف في المركب الثاني هو garden. ومثل هذا التحويل قد يدفع الناطق بالإنجليزية لغة ثانية، إلى أن يفهم العكس من ذلك تماماً.

وليست رتبة الصدارة ذات دلالة واحدة؛ فرتبة الابتداء مثلاً، دالة على أن المبتدأ هو محور الجملة أو التركيب. فالصدارة هنا للدلالة على المحورية. في حين أن صدارة أداة الاستفهام (الهمزة) أو (هل) تدل على الوظيفة الاستفهامية وليست صدارة على المحورية. فالهمزة و (هل) ليسا محوراً للجملة الاستفهامية بأي حال. أما صدارة اسم الاستفهام (كيف) فصدارة وظيفة هي الاستفهام. وهي كذلك صدارة للدلالة على العلاقة الحدية. ذلك أن الخبر هو الحد الذي تنتهي عنده الجملة المكونة من مبتدأ وخبر. والدليل على ذلك أننا عندما نسمع المبتدأ لا يمكن أن نتوقع نهاية الجملة إلا إذا ورد الخبر. وإذا لم يرد ظلت أذهاننا معلقة بحدة تطلب وجوده.

(ب) الوظيفة

قد تؤدي الكلمة الواحدة عدة وظائف. وهذا في العربية كثير، وله وجود في عدد غير محدود من اللغات. وأضرب مثلاً لذلك اسم الاستفهام (كيف) الذي تحدثت عنه في الفقرة السابقة، للدلالة على الحدية والوظيفة الاستفهامية. وهنا سنرى كيف تنتقل الوظيفة من الاستفهام إلى الاسمية الدالة في الذهن – لا في النظام اللغوي المنطوق – على المصدرية التي يمكن أن تكون بمعنى (كيفية). فإذا قلت: (أعلمتك كيف تسلك السبيل) فاسم الاستفهام (كيف) لم يعد يؤدي وظيفته الاستفهامية التي في مثل (كيف حالك؟). وليس من العسير تصور تأويل جملة (أعلمتك كيف تسلك السبيل) بأعلمتك كيفية سلوك السبيل أو أعلمتك سلوك السبيل.

(ج) الربط

وهذا له صور شتى، فقد يكون الرابط لفظياً، أو معنوياً، أو سياقياً، ويكون ربطاً مفرداً، كما يكون جملة. أما الرابط اللفظي فمثل أدوات العطف، وهو ظاهرة عالمية موجودة في اللغات المعروفة كلها. و(أما) التفصيلية رابط لفظي؛ لأنها تربط طرفي جملة حتى يظهرا جملة واحدة. بل إنها تستعمل في الربط التفصيلي بين جمل كثيرة، كأن تقول: أما الأساتذة فقد كانوا في الصف الأول، وأما المدعوون فقد كانوا في الصف الثاني، وأما الطلاب فقد كانوا بعدهم. ومن المعلوم أن (أما) التفصيلية يقترن جوابها بالفاء. وهذا هو الذي جعل النحاة العرب يعاملون الجملة التي فيها (أما) معاملة الجملة الشرطية، بل جعلوها شرطية تقديراً. فإذا قلت: أما زيد فمجتهد، فكأنك قلت مهما يكن من شيء، فزيد مجتهد. ورأينا في هذه المسألة أن (أما) التفصيلية لا علاقة لها بالشرط من قريب ولا من بعيد. وقد فصّلنا القول في هذه المسألة في كتابنا: الشرط والاستفهام في الأساليب العربية.

والفاء الواقعة في جواب الشرط رابط لفظي. ومن المستغرب أن يجعلها النحاة دليلاً علي اكتمال الشرط، فإذا لم تكن موجودة قدروا جواب الشرط، مع كونه ملفوظاً به. وذلك كما في الآية الكريمة: "فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون" (النحل ٦١) فلما لم تقترن جملة " لا يستأخرون " بالفاء، جعلوا جواب الشرط محذوفاً تقديره "لا يستأخرون". وأما المذكور في الآية فدليل على الجواب المحذوف. وهذا تقدير متعسف فيه تحكم ظاهر. والذين يدرسون العربية، من الناطقين بغيرها، في حاجة إلى ما يقنعهم بأن المحذوف هو المنطوق، وأن المنطوق ليس له من وظيفة إلا أن يدل على المحذوف ، مع أنهما شيء واحد. وقد يسأل سائل: هل سقوط الفاء باعتبارها رابطاً يعني أن الجملة لم يعد فيها رابط ؟ والحق أن ثمة رابطين في الآية بين فعل الشرط وجوابه، فرابط لفظي يتمثل في عود الضمير "واو الجماعة" على الضمير (هم). ورابط دلالي يتمثل في كون "لا يستقدمون ... ولا يستأخرون" بياناً لفعل الشرط "جاء". وهذه صورة واضحة من صور الربط الدلالي، وصوره في العربية كثيرة.

وأما الربط السياقي فيظهر في مثل قوله تعالى: "وفرش مرفوعة. إنا أنشأناهن إنشاء، فجعلناهن أبكاراً، عرباً أتراباً" (الواقعة ٣٤-٣٧) فثمة فصل لفظي يظهر عند الانتقال عن الحديث عن الفرش المرفوعة، إلى الحور العين الأبكار الأتراب، مما جعل بعض المفسرين يقولون إن الفرش هي الحور العين؛ ليسدّوا بذلك توهمهم بعدم وجود الرابط. والذي أراه في المسألة – والله أعلم – أن الرابط هنا هو السياق نفسه. وبذلك تكون الفرش فرشاً لا حوراً. ولما كان السياق موحياً بما يستلزمه ذكر الفُرُش ورد ذكر الحور العين، بأسلوب قرآني جَمّ. ذلك أن ذكر الفرش أرفع أدباً من ذكر ما يجري عليها.

(د) الإعراب

وهو مشكلة بالنسبة للناطقين بالعربية، مثلما هو مشكلة لدى غيرهم. ولهذا أسباب كثيرة، منها أننا ننظر إلى الإعراب باعتباره ظاهرة مستقلة عن الظاهرة التركيبية. ولذلك وقر في أذهان الكثيرين، أن النحو هو علم الإعراب، مع أنه ليس إلا جزءاً من التركيب، تابعاً له لا مستقلاً عنه

والإعراب موجود في لغات كثيرة كالروسية والألمانية، وهو في هاتين اللغتين أشد تعقيداً مما هو عليه في العربية. والذي يجري في تدريسنا للنحو، هو أننا ندرّس القاعدة ونطلب استظهارها، ثم تأتي مرحلة تطبيقها. والتطبيق يعتمد على درجة الفهم، وقوة الاستظهار. والذي نتطلع إليه هو أن ندرس الظاهرة التركيبية بأجزائها وجوانبها، والإعراب أحد هذه الجوانب، مع العناية الشديدة بالربط المنضبط بين الإعراب وغيره من جوانب الظاهرة، والربط المنضبط كذلك بين المعنى ومفردات الظاهرة. والمسألة لا تحتاج إلى بناء نحو يتنكب النحو العربي، ولا يقلب ظهر المجنّ للتراث النحوي. إننا فقط بحاجة إلى إعادة تصور مسائل النحو على نحو تكاملي، ثم إخراج هذا التصور إلى حيّز الواقع. ولا بد أن تتجه الجهود كلها في هذا الاتجاه، بحيث يتم إعداد المنهج المدروس والمعلم المؤهل، والأدوات التي يحتاج إليها هذا التصور.

(هـ) العلاقة الحدية

قلت إن الخبر هو الحدّ الذي ينتهي إليه شأن المبتدأ، لا تتم الجملة بدونه، فإذا وجد الخبر كان حدّها. ويمقتضى هذا الفهم تقوم العلاقة الحدية بين المبتدأ والخبر. وهذا لا يعني أن ما جاء بعد الخبر ليس ذا أهمية. فكيف لا يكون ذا أهمية وكل ذي وظيفة نحوية يؤدي وظيفة دلالية؟

خبر "إن" وأخواتها يؤدي وظيفة حدية شأنه في ذلك شأن الخبر. ومثل ذلك يقال عن خبر "كان" وأخواتها. وهنا لا بد أن نعرض إلى معاملة النحاة الجملة التي فيها ناسخ ومنسوخ معاملة الجملة الاسمية؛ فهم على حق من عدة وجوه، أولها أن اشتراكهما في الحدية يجعلهما متماثلتين من حيث إن حد الجملة الاسمية هو حد الجملة التي تبتدئ بناسخ. وهذا واضح من كون حد الجملتين: "زيد مجتهد " و "كان زيد مجتهداً" واحداً، وهو الخبر "مجتهد" في الأولى، " ومجتهداً " في الثانية . ثانيها أن البنية العميقة لجملة الناسخ، هي الجملة الاسمية المجردة من الناسخ؛ فجملة "زيد مجتهد" هي البنية العميقة لجملة:"كان زيد مجتهداً". أي أن الجملتين تنتميان إلى بنية ذهنية واحدة.

وقد يمتد الحدّ على النحو الذي نجده في تعدّد الخبر، سواء أكان خبراً للمبتدأ، أم خبراً لكان وأخواتها، أم خبراً لإن وأخواتها. فقولك: "الموضوع جديد مبتكر ". فيه ما يدل على أن الخبر الذي هو في حقيقته موقع وَحَدّ، قبل أن يكون كلمة، قد امتدّ فصار هكذا:

ب ← ب + بَ

وامتداد الحدّ يعني قابليته لتوسعة الجملة، بالقدر الذي يتسع له حدها، وموقع الخبر فيها، فتصبح الجملة السابقة على النحو الآتي: الموضوع جديد، مبتكر، طريف، يسير،سهل، عميق، مفهوم ... الخ. وهذا يعني - فيما يعنيه – أن امتداد الخبر يجعل الجملة قادرة على أن تحل محل عدد كبير من الجمل. فالصورة الأخيرة من الجملة السابقة وهي: "الموضوع جديد مبتكر طريف يسير سهل عميق مفهوم" هي في الأساس سبع جمل: الموضوع جديد؛ الموضوع مبتكر؛ الموضوع طريف إلى آخره.

يذهب النحاة إلى عدم صحة الفصل بين الخبر والخبر بالعطف، في حال تعدد الأخبار؛ فلا يقال: زيد مجتهد ومؤدب، بل زيد مجتهد مؤدب. والمسألة في نظري بحاجة إلى نظر؛ فإذا قلت زيد شاعر، وأردت أن تزيد فقلت: "زيد شاعر مؤدب" فستكون ساعتئذ قد ضيقت؛ لأنه حصرت أدب

زيد في كونه شاعراً؛ أي أنه ليس شاعراً بإطلاق، وإنما هو شاعر مؤدب. وإذا أردت أن تزيد فعطفت فقلت: "زيد شاعر ومؤدب " فقد فصلت أحد الوصفين عن الآخر، فجعلت أولهما خبراً قائماً بذاته، وجعلت ثانيهما خبراً مستقلاً عن سابقه. ومثل ذلك يقال عن "زيد مجتهد ومؤدب". ولا أرى العربية تضيق عن استيعاب هذين المعنيين.

(و) النبر

النبر هو الضغط والتركيز اللذان يصحبان نطق المقطع. وهنا ينبغي أن نفرق بين كون النبر موجوداً في لغة ما، وكون اللغة نبرية. النبر من خصائص اللغات عموماً، من حيث إنه موجود فيها جميعاً. لكن هل كل اللغات نبرية ؟ الجواب لا بالقطع. فاللغة النبرية هي اللغة التي يكون النبر فيها أداة من أدوات تغيير المعنى، كما هو الحال في كلمة bargain التي إذا كان النبر على المقطع الأول منها، وهو [bar]، كانت الكلمة فعلاً: "يساوم". وإذا كان النبر على المقطع الثاني منها [gain] كانت الكلمة اسماً: "مساومة". ومثل ذلك كلمة police التي إذا نطقت بنبر المقطع الأول منها، كان معناها مختلفاً تماماً، عن المعنى الذي تؤديه عند نطق المقطع الثاني.

تقع على عاتق معلم اللغة الثانية مسؤولية تعليم النبر، في موقعه الصحيح. وهذا ضروري لثلاثة أسباب أولها: أن اللغات النبرية لا يستقيم المعنى فيها إلا بكونه نتيجة لوقوع النبر على مقطع معين في الكلمة. فإذا تغير موقع النبر فيها تغير المعنى كذلك. ثانيها: إن بعض اللغات يرد فيها النبر عاملاً من عوامل تغيير المعنى، كالذي رأيناه من أمثلة اللغة الإنجليزية. ثالثها: أن لكل لغة من لغات العالم نظاماً نبرياً خاصاً بها، سواء أكانت لغة نبرية يتغير فيها بتغير موقع النبر، أم كانت غير ذلك. ونطق الكلمة على غير ما ينبر الناطقون بها مقاطع الكلمة، يبدو مستغرباً مستهجناً، حتى عندما لا يؤدي ذلك إلى تغيير المعنى.

والآن، تسأل هذا السؤال: هل العربية نبرية أم لا ؟ والجواب عن ذلك يكون كما يأتي: أما أن العربية فيها نبر فهذا مما لا يحتاج إلى بيان؛ لأنه لا وجود للغة ليس فيها نبر. وأما أنها نبرية أو غير نبرية فتلك مسألة أخرى، أرجو أن أوضحها في ما هو آت: إذا نظرنا إلى التشديد الناجم عن إدغام عين الكلمة بلامها، كما في: شدّ، ومدّ، وردّ، وعضّ، وإلى التشديد الناجم عن تضعيف عين الكلمة كما في: كسّر، وعلّم، وجدنا هذا التشديد – وهو نبر خالص – قد أدّى إلى تغيير معنى ما ضعفت عينه مثل: علِم، ولم يؤدِّ إلى تغيير ما أدغمت عينه بلامه كما في: ردّ.

أما موقع المقطع الذي أحدث عليه النبر فلم يتغير؛ ذلك أن النبر في [ردَدَ، وشدَدَ] قد وقع على المقطع الأول، وهو كذلك في [ردّ، وشدّ] فإنه واقع على المقطع الأول. ولكن هيئة المقطع هي التي تغيّرت، فقد كان المقطع الأول في [ردد، وشدد] قصيراً مفتوحاً، وأصبح في [ردّ، وشدّ] قصيرا مغلقاً. وكذلك الشأن في [علِم]؛ إذ إن المقطع الأول هو المنبور، وهو مقطع قصير مفتوح. والمقطع الأول كذلك في [علّم] هو المنبور، وهو مقطع قصير مغلق. وهذا يعني أن النبر في هذه المواطن تتكامل فيه صورة المقطع وموقعه. وهذه سمة من سمات النبر في العربية.

وإذا نظرنا إلى الفعل الماضي المسند إلى المثنى، كما في:كتبا، وذهبا، وجدنا المدّ قد نجم منه شيئان أولهما: وقوع النبر على المقطع الأخير، مما يدل على أن الإطالة هنا (إطالة فتحة الماضي المسند إلى المفرد المذكر: كَتَبَ) هي سبب النبر، فكانت محله وموقعه. ثانيهما: تغيّر المعنى.

وعندما ننظر في [كتبوا]، وما كان من بابه، سنجد أن المقطع الأول هو محل النبر وموقعه، وأن الإطالة الموجودة في واو المدّ، لم تحوّل موقع النبر عن المقطع الأول، فقد أبقت عليه، وجعلت المقطع المطول بواو المدّ، منبوراً نبراً ثانوياً لا رئيساً، في حين ظل المقطع الأول منبوراً رئيساً. وهذا الوضع مرتهن بنطق الكلمة مفردة، فإذا كانت

متبوعة بهمزة كما في:"قالوا إنما" أصبح المقطع الثاني في (قالوا) هو المنبور نبراً رئيساً، وأصبح المقطع الأول متبوراً نبراً ثانوياً. أود أن أؤكد أن هذه الأحكام تسري في نطق الجناح الشرقي من البلاد العربية، وأما بلاد المغرب العربي، فعكس ذلك هو الذي يسير على لسان أهلها.

أودّ أن أنبّه هنا إلى أن النبر في العربية واضح المعالم ويساعد على ذلك النظام الكتابي لهذه اللغة؛ فالتشديد وهو واضح في نظامنا الكتابي، والإطالة وهي واضحة ولها حروف تميزها، يجعلان موقع النبر شبه محدد، وذلك على النقيض من الإنجليزية التي يرمز فيها إلى الحركة الطويلة والحركة القصيرة، برمز كتابي واحد، أو قل بحرف واحد؛ الأمر الذي يجعل النبر غير متنبأ به دائماً. ولذلك لا بد من تعلمه عن طريق ممارسته أو استظهاره. وهنا لا يجد الناطقون بالعربية، لغة ثانية، صعوبة تذكر في النبر الصحيح، في حين يجد أبناء العربية، صعوبة في تبيّن موقع النبر الصحيح في الإنجليزية مثلاً. وهذا وحده كاف لدحض مزاعم الذين يقولون إنه من العسير على متعلمي العربية، من غير أبنائها، أن يتعرفوا مواطن النبر في الكلام العربي.

(ز) التنغيم

يخلط بعض الباحثين بين النبر والتنغيم، حتى إن بعضهم يظنون أنهما شيء واحد، وأن الفارق بينهما - في نظرهم - أن النبر يكون في الكلمة، وأن التنغيم إنما يكون في السياق. ومن أجل ذلك سمّى كمال أبو ديب التنغيم: "النبر السياقي"[١٤]. قلت: أما أن النبر يكون في الكلمة المفردة فهذا صحيح، ولكنه يوهم أن النبر في السياق والتنغيم شيء واحد، والحق أن تسميته بالنبر السياقي لا تدفع هذا الوهم، بدليل أن أبا ديب نفسه قد توهم ذلك، فهو في الحقيقة يتحدث عن التنغيم في مورد

---

(١٤) كمال أبو ديب في البنية الإيقاعية للشعر العربي. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١، ص٣٠٩-٣١٠.

ذكر السياق. ويوهم قوله كذلك أن التنغيم لا يكون في الكلمة الواحدة، بل في الجملة. وهذا كله خطأ من عدة أوجه:

أولها: أن النبر والتنغيم شيئان مختلفان تماماً. وحتى أوضح هذه المسألة أقول:إن وجود النبر في موقعه من الكلمة، عندما تكون في جملة، لا ينفي وجود التنغيم فيها، ولا يغني وجوده عن وجود التنغيم فيها. ووجود التنغيم لا يلغي وجود النبر. وحتى نعرف حقيقة كل واحد منهما أقول: النبر هو مقدار الضغط الواقع على المقطع في الكلمة، والتنغيم هو الهيئة اللحنيـة التي تؤديها المعاني المختلفة. فالاستنكار له هيئة لحنية معينة، والاستفهام التصديقي له هيئة أخرى، والتعجب له هيئة ثالثة، والتأكيد له هيئة رابعة، وهكذا دواليك. وهذه المعاني كما ترى معانٍ نفسية لغوية يقصد منها أن تحدث أثراً نفسياً لدى المخاطب، إلى جانب المعنى الذي تؤديه الجملة من حيث وجهها اللغوي التركيبي.

ثانيها: أن النبر يكون في الكلمة ويكون في السياق.

ثالثها: أن التنغيم يكون في الكلمة كما يكون في السياق. ففي اللغات النغمـــية tone Languages يتغير معنى الكلمة بتغير هيئة التنغيم، وليس بتغير موقعه. ومع أن العربية ليست لغة نغمية، بالمعنى الذي وضعنا لكون اللغة نغمية أو غير نغمية، فإن فيها كلمتين يتغير معناهما بتغير التنغيم. هاتان الكلمتان هما: نعم ولا. فقد يكون تنغيمك لكلمة (نعم) مثلاً دالاً على موافقتك للكلام الذي تسمعه. وعليه يكون معنى هذه الكلمة، بطريقة التنغيم الدال على الموافقة: "أوافق". وقد يكون تنغيمك لها دالاً على الموافقة بتحفظ، فيكون معناها: "أوافق .. ولكن .." وقد يكون تنغيمك لها دالاً على السؤال، فيكون معناها: "ماذا؟" ويمكن أن يكون التنغيم دالاً على الرفض، فيكون معناها "أرفض". ويمكن أن يكون دالاً على الاستهزاء.

وتنغيم الجملة – بالنسبة لمتعلمي العربية لغة ثانية – ليس مشكلة كبيرة؛ لأن التنغيم الموجود في العربية هو التنغيم نفسه الموجود في اللغات الأخرى، مع اختلافات طفيفة. فتنغيم الاستفهام لا يختلف في العربية عما هو عليه في الإنجليزية والفرنسية والألمانية وسائر اللغات. وتنغيم التعجب في هذه اللغات وفي غيرها من اللغات تنغيم متقارب، ولا تنفي الاختلافات الطفيفة بينها هذا الحكم. لذلك لن يجد متعلمو العربية من الناطقين بغيرها، صعوبة تذكر في مسألة التنغيم في العربية.

الفصل السادس

اللسانيات القانونية

اللسانيات القانونية

ربما كانت العلوم القانونية ألصق العلوم الإنسانية والاجتماعية كلها باللسانيات. ويكفي للدلالة على ذلك، أن القوانين كلها قائمة على ضبط لغة الإنسان وسلوكه، وأنها تحاسب على عدم انضباط اللغة والسلوك، إذا تسببا في إحداث أضرار للآخرين. وشروح القوانين وتفسيراتها هي – في الحقيقة – أعمال لغوية، ترمي إلى ضبط فهم دلالات القوانين، من أجل حسن التقيد بها.

يكثر حديث الناس عن نصّ القانون، في المواطن التي تحتاج إلى ذكر هذا النص. وهذا حدث لغوي يهدف إلى تأييد فكرة، أو تفنيد أخرى. فلغة القانون – في هذه المواطن – هي العامل الحاسم في الاستدلال على سلامة موقف، وعدم سلامة موقف آخر. فكأن قول أحد الناس، أو أحد رجال القانون: "وقد نصّت المادة كذا على كذا وكذا " العمود الفقري في إقامة الدليل، من أجل سلامة الاطمئنان إلى صحة الحكم وعدالته، أو سلامة الفكرة واستقامتها.

ولست أبالغ إذا قلت إن أدق موطن تطبّق فيه قواعد علم الدلالة ومفاهيمه هو علم القانون؛ لأن مدار الحكم فيه على الدلالات المختلفة للأقوال والأفعال. وإذا كان علم الدلالة في اللسانيات يقوم على معاني الألفاظ والجمل والسياقات، فإن العلوم القانونية كلها تفعل ذلك، وتضيف إليه تركيزها على دلالات الأحداث، والمواقف، والأفعال، والعلاقات. وتجعل كل أولئك مؤثرة إيجاباً أو سلباً في الحكم. بل إن القوانين نفسها تحسب هذه الأمور وترصدها، وتحدد أكثر تبعاتها، وتبني الأحكام على أساس ذلك. وقد تقع أحداث غير متوقعة، فيتوجه رجال القانون إلى تحديث القوانين، وتعديل الأحكام، بما يتناسب والوقائع الجديدة.

[١] بين العرف والقانون

عكف رجال القانون على دراسة العرف، باعتباره مجموعة من المفاهيم المتواضع عليها في المجتمع، ولها قدرة على ضبط السلوك الاجتماعي للفرد، والمجتمع بأسره. وليس العرف مفاهيم نظرية فقط، بل تطبيقية في الأعم الأغلب.

للعرف قوة إلزامية ضابطة، تجعل الالتزام بها طوعياً؛ لأن أفراد المجتمع هم الذين يمنحون العرف هذه السلطة الإلزامية الطوعية. ولذلك يقول بعض رجال القانون: "القاعدة العرفية أقوى من القاعدة القانونية ". وحتى تتضح هذه المسألة، لنفرض أن سائقاً ارتكب مخالفة مرورية، فقد تجد من ينكر عليه فعله وقد لا تجد. لكن لنفرض أن رجلاً تجاوز موقعه، في صف، ينتظر كل واحد من الواقفين فيه لحظة وصوله إلى مقدمة الصف. سيجد ذلك الرجل أكثر الناس ينكرون عليه فعله، ويردونه إلى موقعه. وما كان ذلك إلا لأن العرف قد جرى بين الناس، أن الوقوف في صف الانتظار، أضبط للعمل، وأقوى في حفظ وقت كل فرد.

هذا مفهوم من المفاهيم، ولكنه في الوقت نفسه، نصٌ مستكنٌ في نفوس الناس. نحنُ لو استقرأت كيف يعبِّر عنه الناس، في المواقف المختلفة، لوجدتهم يعبرون عنه بعبارات مختلفة. فقد يقول قائل: "نحن قبلك في الانتظار"، ويقول آخر: "ارجع إلى الخلف"، ويقول ثالث: "هذه أنانية غير مقبولة"، ويقول رابع: "لا ينبغي أن تتجاوز هؤلاء الناس جميعاً"، وغير ذلك من الأقوال.

هذا يعني أن العرف الذي يضبط سلوك الناس، لغة قابلة لأن يُعبر عنها بأشكال شتى من التعبير. وكل شكل من أشكال التعبير هذه، لغة ضابطة للسلوك الاجتماعي.

يعمل المشرعون في كثير من دول العالم على اشتقاق المواد القانونية من العرف السائد بين الناس – ومن مصادر أخرى طبعاً - إذا كان في ذلك العرف ما يلبي الحاجات التي سيعمل القانون على إشباعها. وإذا لم يكن فيه مثل ذلك، عملوا بحرص شديد، على ألا ينقض عرفاً سائداً، إذا كان ذلك العرف مبنياً على قواعد أخلاقية، ومصالح اجتماعية مشتركة. بل إن كثيراً من المشرعين يجعلون العرف محكماً، في حال وجود اختلاف أو تباين في وجهات نظرهم.

وفي الفقه الإسلامي ما يؤيد هذا الفهم القانوني، فقد جاء في القاعدة الشرعية: "العادة محكمة"[1]. والمقصود بالعادة هنا، العرف الذي لا ينص حكم شرعي على خلافه. وثمة قاعدة فقهية أخرى تقول: "استعمال الناس حجة يجب العمل بها "[2]. وقاعدة ثالثة تقول: "الممتنع عادة كالممتنع حقيقة "[3]. وتذهب قاعدة رابعة إلى ما هو أبعد من هذا فتقول: "المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً "[4].

يعنينا من هذا كله، أن اللغة التي يعبّر بها عن قواعد العرف والقانون، يغلب أن تكون قابلة لأن تترجم إلى مواد قانونية تفصيلية. أي أنها اللغة التي تمثل قاعدة الهرم في بناء نصوص قانونية.

تتضمن القواعد القانونية والعرفية دلالات لغوية، فيها قدر كبير من الحسم الذي يمنع الخلافات الجذرية في الفهم. فالقاعدة التي تقول: "العادة محكمة" تتضمن بداهة، أن هذه القاعدة لا تعمل، إلا إذا كان هناك خلاف، لا يوجد ما يحسمه من مواد القانون، وشروحه، واجتهادات

---

(١) أحمد بن محمد الزرقا. شرح القواعد الفقهية. تحقيق مصطفى الزرقا (ط٦). دمشق: دار القلم ٢٠٠١، ص٢١٩.

(٢) المرجع السابق، ص٢٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص٢٢٥.

(٤) المرجع السابق، ٢٣٧.

الفقهاء والمشرعين والقضاة. ساعتئذ يلجأ القاضي إلى تحكيم العرف. بل ربما كان الأمر أبعد من ذلك؛ فربما كان بعض اجتهادات أولئك المشرعين، قائماً أصلاً على تحكيم العرف.

وخلاصة القول في هذا كله، أن القواعد القانونية والعرفية، تمثل البنى الذهنية للقانون. وعلى أساس هذه البنى، تنبثق القوانين المختلفة وهذا يشبه إلى حد كبير، ثنائية اللغة بين المستويين: الذهني المتمثل في الكفاية اللغوية competence ذات البعد الذهني، والأداء performance ذي البعد العملي التطبيقي.

[٢] مباني التفكير اللغوي في القانون

من سمات التفكير اللغوي في القانون أن له مباني مشتركة، تنسحب على القانون العام والخاص، في مختلف دول العالم. هذا على الرغم من اختلاف البنى الذهنية، والاجتماعية، واللغوية، لواضعي هذه القوانين، بعضهم عن بعض.

ليس البحث عن المباني المشتركة هذه بالأمر اليسير. ولكن الوقوف على بعض سماته أمر ممكن على كل حال. وعندما نقف على هذه السمات، يتبين لنا أن وجودها في القوانين جميعاً، ناجم عن حرص كل مشرّع على تحقيق العدالة، وإثبات الحق، ورعاية المصلحة العامة. وعلى الرغم من أن هذه الأمور ذات وجود نسبي، فإن بينها قدراً مشتركاً من طبيعة التصور، وهذا القدر المشترك هو الذي يجعل المشرعين المعاصرين، في بعض الدول الغربية، يشتقون بعض القوانين من القانون الروماني مثلاً، ويجعل المشرعين في دول أخرى كثيرة، يستمدون بعض القوانين من القانون الفرنسي.

نذكر في ما هو آت أهم مباني التفكير اللغوي في القانون:

أولاً: المباني التصورية

لا شك أن مبادئ القانون قائمة على تصورات المشرع للعدالة، وكيفية تحقيقها. وليست العدالة واحدة، عند كل إنسان، وفي كل زمان، ومكان. وقد وصفت العدالة بأنها نسبية، لأنهم رأوا الناس يختلفون في تطبيقها. وقد نسلّم بصحة هذا القول؛ لا من حيث إن العدالة في ذاتها نسبية. وإنما من حيث إن تصور الناس لها نسبي، يختلف من شخص إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، ومن عصر إلى آخر.

وسأوضح هذا باختلاف أهل القانون، في تصورهم للقوة القانونية للمبادئ العامة للقانون، على الرغم من اتفاقهم على أن هذه المبادئ ملزمة. وقد اختلفوا، حتى كان في اختلافهم هذا أربعة آراء(٥)

أولها: رأي يذهب إلى أن المبادئ القانونية العامة، تتمتع بقوة تماثل قوة القانون المدوّن؛ إذ يتنافى مع سيادة القانون أن تعطى قوة أعلى منه. وهذا هو رأي فريق من أصحاب المدرسة الفرنسية. ويترتب على كون قوة المبادئ القانونية معادلة لقوة القوانين العادية، أن المشرع العادي يملك أن يعدلها ويلغيها، كما يفعل بأي قانون من القوانين.

وثانيها: رأي يذهب إلى أن للمبادئ القانونية العامة مرتبة تعلو على مرتبة القانون العادي، لكنها لا تصل إلى مرتبة الدستور.

وثالثها: رأي يذهب إلى أن للمبادئ القانونية العامة قوة مساوية لقوة الدستور.

ورابعها: رأي يرى أصحابه أنه ليس لكل المبادئ القانونية العامة مرتبة واحدة، فإن قوة القاعدة القانونية العامة، تتوقف على المصدر الذي استنبطها القضاء منه. فإذا كان بعضها مستنبطاً من القواعد الدستورية، أو المبادئ التي بني عليها الدستور، كان لها قوة الدستور. أما إذا استنبط القاضي القاعدة القانونية العامة من مبادئ العدالة، أو من الاتجاهات العامة للتشريع، كان لهذه القواعد قوة أدنى من قوة التشريع، أي أن المشرع لا يلزم بأن يتقيد بها.

يعنينا من هذا كله، طبيعة المباني التي ترد فيها هذه التصورات. فمن الواضح أنه عند ذكر التصورات – التي بينها خلاف – يكثر ورود المباني التفصيلية والتصنيفية، وعليه، يكثر ذكر تقسيم الآراء إلى توجهات ومجموعات، يلتقي بعضها في أشياء، ويختلف بعضها الآخر في أشياء

---

(٥) د. عمر الشوبكي، القضاء الإداري، عمان: دار الثقافة، ٢٠٠١، ص٦٣-٦٥

أخرى غيرها. هذا واضح في النص الذي قسّم توجهات أهل القانون إلى أربعة. هذه واحدة.

وعند التدقيق في حقيقة التصور، نجد أن تصورات رجال القانون مبنية على معايير معينة. فإذا رجعت النظر في الآراء الأربعة التي ذكرناها قبل قليل، وجدت بعضها يذكر المعيار الذي على أساسه، تصنف قوة المبادئ القانونية العامة. خذ الرأي الأول مثلاً، وانظر في المعيار الذي استند إليه أصحاب هذا الرأي وهو قولهم: "يتنافى مع سيادة القانون أن تعطى قوة أعلى منه ". هذا معيار وسبب. معيار يجعل سيادة القانون فوق المبادئ القانونية العامة. وسبب يمنع من أن يعطى لغير القانون مرتبة أعلى منه. هذه ثانية.

وإذا نظرت في الآراء السابقة أيضاً، وجدت أسلوب المفاضلة بكل درجاته، قائماً في بناء هذه الآراء. فمن أسلوب المفاضلة اللغوية ما يمكن أن نسميه المساواة، وإن كان النحاة قد اقتصروا على التفاضل بـ (أفعل من) ومشتقاتها. فالرأي الأول الذي يجعل المبادئ القانونية العامة مساوية للقانون المدوّن ينشئ رأياً في التفاضل، كان علماء الدلالة جديرين بأن ينتبهوا إليه، ولكنهم لم يفعلوا. هذه ثالثة.

ولكن التباين بين ارتفاع ونزول، هو أظهر ما يستدعي الوقوف عنده. فالفريق الذي يقول إن للمبادئ القانونية العامة مرتبة تعلو على مرتبة القانون العادي، لكنها لا تصل إلى مرتبة الدستور، ينشئ باباً للتفاضل لم ينتبه إليه أحد من علماء اللغة الذين كان همهم أن يرصدوا التفاضل بين طرفين فقط. فهذا أحسن من ذاك. وأولئك دون هؤلاء. إلى آخر ذلك، دون أن ينتبهوا إلى أسلوب التفاضل بين أطراف متعددة، والذي يمكن أن نسميه التفاضل المركب. فتقول: هذا أفضل من ذاك في العلم، ولكنه دونه في العمل. هذه رابعة.

ويظهر من المباني التصورية التي يستخدمها رجال القانون، أنها تركز على الحدود الدنيا والقصوى، لكل أمر من الأمور التي ينبغي أن

يعالجها القانون. وهذه صورة من صور الدرجات في التفاضل اللغوي. وهذا واضح من كل مادة من المواد التي تنص عليها قانون العقوبات الأردني، وفي سائر بلاد العالم. خذ مثلاً لذلك الفقرة (٣) من المادة (١٩٦) من قانون العقوبات الأردني التي تنص على ما يأتي: "وإذا كان الموظف المعتدى عليه بالتحقير أثناء قيامه بوظيفته، أو من أجل ما أجراه بحكم الوظيفة، ممن يمارسون السلطة العامة، كانت العقوبة من شهر إلى سنة ".

إن هذه المادة تجعل أقصى مدة العقاب سنة وتجعل أدناها شهراً. هذا يعني أن الأمر متروك للقاضي يفصل فيه، بحسب ما يرى من درجة الاعتداء، والظروف الأخرى الخاضعة للتقدير. وهذا يجري في كل مادة فيها ذكر لأقصى مدة وأدناها، أو فيها ذكر لأكبر مبلغ من المال وأقله، سواء في العقوبات أو في غيرها. وقد كان حَرِياً بعلماء الدلالة اللغوية أن ينظروا في هذه الدلالات، وأن يشتقوا منها قواعد دلالية ولغوية. هذه خامسة.

ثانياً: المباني السببية

يسري التفكير السببي في التراكيب والدلالات القانونية بقدر كبير، يتجاوز ما يقف عنده علماء اللغة. لقد وقف أهل القانون عند السببية ملياً. فما من قانون إلا والتفكير السببي أساس في بنائه اللغوي والإجرائي.

حتى أوضح هذه المسألة، أجعل بين يدي القارئ عبارة تجري على ألسنة الناس كثيراً، وهي: "استفزني فلان فرددت عليه". يقول أهل اللغة: الفاء هذه عاطفة، جمعت بين فعلي الاستفزاز والرد، وأن الرد كان عقب الاستفزاز مباشرة، دون وجود تراخٍ زمني؛ لأن الفاء تفيد التعقيب غير المتراخي.

ولم يقف اللغويون عند مبدأ السببية، لا في دلالة الجملة، ولا في دالة الفاء التي تعني هنا أكثر من التعقيب غير المتراخي. إنها تعني السببية دون شك.

يربط التفكير القانوني في قواعده ومبلغ أحكامه، بين السبب والنتيجة. ولكن هذا التفكير لا يجعل كل سبب وكل نتيجة سواء، ففي التفكير القانوني ما يدل دلالة واضحة، على الربط بين الأسباب والنتائج. وتتنوع دلالات هذا الربط، لتجعل التلازم بين السبب والنتيجة على ثلاثة أنحاء هي:

١. سبب يقع ونتيجة تقع.

٢. سبب يقع ونتيجة لا تقع.

٣. أمر يقع ويفترض أن له سبباً.

على أساس هذا التقسيم، تصنف العقوبات. فالسبب الذي يقع ويؤدي إلى نتيجته المعروفة، يكون أشد من السبب الذي يقع ولا يؤدي إلى نتيجته المعروفة. أما الأمر الذي يقع، ويفترض أن له سببا فظاهر في بحوث علم الجريمة. ومهما يكن الأمر، فإن الربط بين السبب والنتيجة يجعل التفكير اللغوي في القانون تفكيراً حصرياً، أي أننا نحصر النتيجة بالسبب. وهذا تفكير لغوي بمقدار ما هو تفكير قانوني.

والعقوبة - في حقيقتها - نتيجة لسبب يسمونه الجرم الذي يتراوح بين الجنحة والجناية والمخالفة. وثمة أفعال أو أقوال يعدها قانون العقوبات، أسباباً لتخفيف العقوبةأو تشديدها. وهذا يعني، أن ثمة عوامل مرافقة للجرم، تجعل الحكم الصادر ضده سبباً للتشديد أو للتخفيف. ولما كان الأمر كذلك، كان من الطبيعي أن ننتهي إلى أن المشرع يقيّد الحكم ويخففه بسبب، أو يطلقه ويشدده بسبب آخر. ويعنينا الجانب الدلالي من هذه المسألة، وهو أن المفاهيم التي ينظر إليها على أنها نتائج، لا يمكن أن تستبعد عنها، حال تقويمها والحكم عليها، المفاهيم التي تعد أسباباً لها.

وبذلك يتفق التفكير القانوني، والتفكير اللغوي، في أنهما يجعلان النتيجة أثراً من آثار السبب.

ومن الأبنية السببية في القانون، ما يسمونه: الأسباب المانعة من المسؤولية. وهي أسباب ترجع إلى ظروفه أو عوامل داخلية متصلة بالفاعل. فلا تقوم المسؤولية الجنائية عند عدم توافر الإرادة، أو عدم توافر القدر اللازم من حرية الاختيار. فثمة أسباب تؤثر في الإرادة منها: الإكراه، والحادث الفجائي، وحالة الضرورة. وهذه كلها حالات يسميها أهل القانون أسباباً مانعة من المسؤولية، لتأثيرها في حرية الاختيار الذي على أساسه تقوم المساءلة والعقاب.

يستخدم القانون عبارات كثيرة تدل على السببية. يظهر ذلك في القوانين، والأنظمة، والأحكام، وشروح القوانين، وغير ذلك مما له صلة بالقانون. إن عبارات كهذه: "تبعاً لذلك، وبناء عليه، ومما يترتب على هذا" ذات سيرورة في كثير من الأعمال والنصوص القانونية. والفرق كبير بين استخدام أهل القانون لهذه العبارات، وسائر الاستخدامات. إن القانون يجعل هذه العبارات أساساً حكمياً، يهيئ القارئ إلى الحكم المترتب على ما سبق. وليس هناك تحيّف في اللغة أكبر من أن تجعل هذه العبارات روابط تركيبية وحسب، أو جملاً تكميلية ليس غير، كما قد يتصور بعض الباحثين في اللغة.

وترقى المباني السببية ومضامينها، إلى أن تكون أساساً في الفصل بين أطراف النزاع. فمحكمة العدل العليا مثلاً – بمقتضى القوانين الإدارية – تنظر في مشروعية القرار المطعون فيه. فإذا ثبت لها أن القرار مشروع حكمت بردّ الدعوى. أما إذا ثبت لها أنه مشوب بأي عيب من العيوب التي تجعله غير مشروع فإنها تقضي بإلغائه[٦]. وهذا يعني أن مشروعية القرار أو عدم مشروعيته، ستتحول إلى سبب يؤسس عليه حكم محكمة العدل

---

(٦) د. عمر الشوبكي. القضاء الإداري. ص٢٥٩.

العليا. فإذا ثبتت مشروعيته كان هذا الثبوت سبباً لإصدار حكم برد الدعوى. وإذا لم تثبت مشروعيته، كان عدم الثبوت سببا في إلغاء الحكم. وهذا يعني كذلك أن السبب في هذه الحال والأحوال المشابهة، سيكون له وجودان اعتباريان، أحدهما ناشئ مع القرار الأول الذي كانت به مشروعيته، أو انتفت عنه المشروعية. والآخر ناشئ مع رد الدعوى المقدمة ضده، أو قبولها بإلغاء الحكم.

ولو ذهبنا نستقصي حالات المباني السببية في القانون، لطال بنا الحديث. ومن هنا، فإنني أدعو علماء الدلالة أن يوجهوا عناية خاصة لدراسة الدلالات القانونية في المباني السببية، وعلاقتها بالمفاهيم اللغوية الخالصة.

ثالثاً: المباني التفسيرية

المباني التفسيرية جزء أساسي من حياتنا اللغوية. إنها في الحقيقة لغة تقريب الأشياء إلى الناس. وهي اللغة التي ندافع بها عن موقف، أو رأي، أو اتجاه. مثلما أنها اللغة التي نفسر بها رفضنا لذلك الموقف، أو الرأي، أو الاتجاه. لا يستطيع أحد أن يتصور سيرورة الحياة، دون وجود مبان تفسيرية لكل جانب من جوانبها.

وهذا واضح حتى في الأحكام الشرعية. فعلى الرغم من أن الحكم الشرعي لا يعلل، فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر أنه يفسَّر. ولا يكون في تفسيره ما يقدح بسلامة تلقيه. فإن أحداً لا يستطيع أن يعلل زكاة الأموال النقدية بربع العشر (٢٫٥%). ولكن النظر التقديري يؤول بنا إلى نتيجة مؤداها أن هذا المقدار، لو طبق على الأمة تطبيقاً صحيحاً، لسدّ حاجات فئة كبيرة من المجتمع، إلى جانب أن هذه النسبة ليست كبيرة على الأغنياء. هذا ليس تعليلاً، وإنما هو نظر تقديري، والنظر التقديري ضرب من ضروب التفسير.

وثمة واقعة طريفة في القضاء الأردني، توضح ما يمكن أن يكون عليه النظر التفسيري، بين أهل القانون والجهات المنوطة به. ففي القضية ذات الرقم ٦٧/١٢ المقدمة إلى محكمة التمييز، طعن صاحب الشأن، بعدم دستورية قانون قناة الغور الشرقية الذي أحال تسوية الحقوق المتنازع عليها بين المالكين والمستأجرين للأراضي الزراعية، إلى مجلس إدارة السلطة المذكورة. وقد ردت محكمة التمييز هذا الطعن؛ لأنها اعتبرت أن مجلس قناة الغور الشرقية محكمة خاصة[٧]. وذهب بعض أهل القانون إلى "أن مجلس سلطة قناة الغور الشرقية هو جهة إدارية بحكم تكوينه، وليس محكمة خاصة "[٨]. هذا تفسير، وذاك تفسير. وعلى أساس كل واحد منهما، يصدر حكم مختلف عن الحكم الآخر.

أكثر الاجتهادات القانونية تدخل في باب تفسير القوانين. وينبغي أن نفرق هنا بين تفسير القانون وشرحه، وإن كان كل منهما تفسيراً. فالقاضي الذي يطبق مواد القانون، هو في حقيقته مفسر له، ولكنه ليس شارحاً له. وكذلك شأن محكمة التمييز التي تصدر تفسيراً لردّها قراراً، أو إقرارها له. فهذا حكمه حكم التفسير. أما شروح القوانين فهي المظان العلمية التي توضح الأبعاد المختلفة للقانون ومواده.

ينبغي أن نشير إلى العلاقة بين البعد النظري، والبعد العملي التطبيقي ، فإن هذا الأخير – في حقيقته – تفسير للأول. ومن هنا، كانت القوانين برمتها مركزة على البعد العملي التطبيقي. بل إن مواد أي قانون تصور الواقع وتحكم له أو عليه. وعلى ذلك، يمكن القول إن البعد العملي تفسير للبعد النظري في القانون.

ولا بد أن نشير هنا، إلى أن التفسير يمكن أن يكون عملياً كما وضحنا، ويمكن أن يكون نصياً؛ بمعنى أننا نفسّر نصاً بنص. ويكون النص

---

(٧) المرجع السابق، ص١٦٢.

(٨) المرجع السابق، ص١٦٣.

المفسِّر (بصيغة اسم الفاعل) قيّما على النص المفسَّر (بصيغة اسم المفعول) من وجهة نظر من يفسّره فقط. ولذلك لا يكون التفسير ملزماً للآخرين بالضرورة.

رابعاً: المباني التعريفية

التعريف وجه من وجوه النظر التفسيري أحياناً، وهو مكمل له أحياناً أخرى. أما أنه تفسير فلأنه يقفك على حقيقة الألفاظ والمصطلحات المستعملة. أي أنه يعرف المعنيين بالمفاهيم التي تتضمنها الألفاظ والمصطلحات. وأما أنه تكميلي فلأن تعريف الأشياء يحدد مساحة التفكير ويقرب وجهات النظر.

والتعريف ثلاثة أنواع، أولها لغوي، يرمي إلى تعريف الكلمة من حيث دلالتها المعجمية أو السياقية؛ وذلك كأن تعرِّف البيت بأنه المكان الذي يأوي إليه الناس، ويمارسون فيه حياتهم الخاصة.

وثانيها إجرائي، وبه تخرج الكلمة عن دلالتها اللغوية المطلقة، لتؤدي معنى محدداً، تقتضي دراسة ما أو نظر معين، تقييده بحدود تلك الدراسة وذلك النظر. وتكثر التعريفات الإجرائية في الدراسات الميدانية. وذلك كأن يعرف التقويم في دراسة ميدانية، بأنه الامتحانات والإجراءات الاختبارية الأخرى التي يقوم بها الباحث.

وثالثها حكمي، وبه يعدّ مضمون المصطلح قائماً حكماً، وإن لم يكن واقعاً حقيقة. أي أنه يأخذ بشروط معينة، حكم ما هو واقع. فإذا غابت هذه الشروط أو أحدها، لا يعد مضمون المصطلح واقعاً.

وفي القانون مبان تعريفية حكمية كثيرة. وأوضح ذلك بمثال من أحكام عقد البيع الأردني فقد عرّف أحد القانونيين التسليم حقيقة، ثم عرف التسليم حكماً فقال: "يكون التسليم حكمياً متى وجد اتفاق أو نص قانوني يقضي باعتبار المشتري متسلماً للمبيع، دون أن يكون هناك انتقال

مادي لحيازة المبيع. ويتحقق التسليم الحكمي في عدة حالات نص عليها المشرع الأردني" (٩).

ويتصدر القوانين عادة مجموعة من التعريفات الإجرائية، وذلك كما هو واضح في قانون الشركات، ذي الرقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، فقد جاء في المادة الثانية منه: يكون للكلمات التالية، حيثما وردت في هذا القانون، المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الوزارة: وزارة الصناعة والتجارة

الوزير: وزير الصناعة والتجارة

المراقب: مراقب عام الشركات

الدائرة: دائرة مراقبة الشركات

البنك: الشركة المرخصة لممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام قانون البنوك النافذ المفعول.

ولا شك في أن التعريف من شأنه أن يضبط حالات التطبيق. وهو يقيد المساحة التي تعمل الألفاظ اللغوية في إطارها الوضعي، أو الاستعمالي، أو المجازي، أو الاصطلاحي. وعلى أساس ذلك أيضاً تصبح المسؤولية محددة.

خامساً: المباني الشرطية

يقوم التفكير القانوني على التفكير الشرطي. ولا يعني هذا بطبيعة الحال، اقتصار قيامه عليه. فإن ثمة أنماطاً أخرى من التفكير، تعمل على تكوين التفكير القانوني.

---

(٩) د. علي هادي العبيدي. شرح أحكام عقدي البيع والإيجار. إربد: المركز القومي للنشر، ٢٠٠٠، ص١١٣.

تؤدي أساليب الشرط، ومبانيه المتبعة في القضاء، وفي الفكر القانوني عموماً، دلالات كثيرة منها:

١. افتراض وقوع حالاته من شأنها أن تقع، أو أنها وقعت من قبل فعلاً. فقد جاء في الفقرة الثانية من المادة (٤٢٥) من قانون العقوبات الأردني، وفقاً لآخر تعديلاته ما يأتي: "إذا عاود هذا الفاعل جرمه خلال ثلاث سنوات عوقبه بناء على شكوى المتضرر، بالعقوبة المنصوص عليها في القانون مخفضاً منها الثلثان ".

فمعاودة المجرم جرمه أمر ممكن الوقوع، فهو ليس مجرد افتراض تصوري، وإنما هو افتراض دلت عليه الخبرة والتجربة. وهذا يظهر واضحاً في الشرط الافتراضي الذي جاء في الفقرتين الأولى والثانية، من المادة (٥٣٠) من أحكام عقد البيع [١٠]:

(أ) إذا تسلم المشتري المبيع، ثم مات مفلساً قبل أداء الثمن، فليس للبائع استرداد المبيع، ويكون الثمن ديناً على التركة والبائع أسوة بسائر الغرماء.

(ب) وإذا مات المشتري مفلساً قبل تسلم المبيع وأداء الثمن، كان للبائع حبس المبيع حتى يستوفي الثمن، ويكون أحق من سائر الغرماء باستيفاء الثمن منه.

إن الشرط في هاتين الفقرتين افتراضي ممكن الوقوع، ويتكرر توظيف الشرط ومبانيه المختلفة، في قوانين دول العالم كلها تقريباً. وهذا يوضح أن أسلوب الشرط يستفاد منه في القانون، لإخراج ما يمكن توقعه إلى ما يغلب وقوعه.

٢. بيان وصف أو مجموعة من الأوصاف لموصوف واحد. ويقصد المشرع من استخدام الشرط في هذه الحال، تقييد المشروط له بمشروطه، أو تعيينه بصفاته. وحتى أوضح هذه المسألة أشير إلى

---

(١٠) د. علي هادي العبيدي، المرجع السابق، ص١٩١.

ما جاء في المادة (١٣٢) من قانون أصول المحاكمات المدنية فقد نصت هذه المادة على ما يأتي:

<u>المادة (١٣٢)</u>

يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى، ممنوعاً من سماعها، ولو لم يرده أحد من الخصوم في الأحوال الآتية:

١. إذا كان زوجاً لأحد الخصوم، أو كان قريباً أو صهراً له، إلى الدرجة الرابعة.

٢. إذا كان له أو لزوجه خصومة قائمة مع أحد الخصوم أو مع زوجه.

٣. إذا كان وكيلاً لأحد الخصوم في أعماله الخاصة أو وصياً عليه.

٤. إذا كان له أو لزوجه أو لأحد أقاربه أو أصهاره مصلحة في الدعوى القائمة.

٥. إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى، ولو كان ذلك قبل اشتغاله في القضاء

إلى آخر ما جاء فيها

من الواضح أن الشرط في هذه المادة، يحدد صفات القاضي الذي لا يصلح للنظر في دعوى من الدعاوي، أو في سماعها. فالشروط المذكورة تقيد المشروط له، وهو القاضي الذي لا يصلح للنظر في دعوى من الدعاوي، وقيوده هي الحالات المذكورة في المادة نفسها.

قد يكون الشرط ضمنياً، ولكنه يظل شرطاً على كل حال. من ذلك مثلاً ما جاء في المادة (٤٠١) من قانون العقوبات الأردني. فقد جاء في هذه المادة ما يأتي:

المادة (٤٠١)

١. يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل، من ارتكب السرقة مستجمعة الحالات الآتية:

(أ) أن تقع السرقة ليلاً

(ب) بفعل شخصين أو أكثر

(ج) أن يهدد السارقون كلهم أو واحد منهم بالسلاح.

يمكن أن يظهر المضمون الشرطي في هذه المادة، إذا علمنا أنها تدل على ما يأتي: يعاقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات من ارتكب السرقة، إذا كانت السرقة ليلاً، وكانت في الوقت نفسه بفعل شخصين أو أكثر، مع وجود تهديد بالسلاح. وعلى الرغم من أن المادة ذكرت ثلاث حالات لإيقاع العقوبة، فإنها في الحقيقة جعلتها حالة واحدة مقيدة بثلاثة قيود، يعد اجتماعها شرطاً واحداً، لا ثلاثة شروط.

سادساً: المباني الاستدلالية

الفكر القانوني فكر استدلالي من الدرجة الأولى، فهو قائم على اعتبار الأدلة والبينات. ومن شدة احتفاء الفكر القانوني بقطعية الاستدلال، أنه جعل الدليل الذي يتطرق إليه الاحتمال غير قابل للاستدلال. وبذلك لا يرقى هذا الدليل إلى درجة البينة التي تثبت شيئاً أو تنقضه.

والاستدلال من شأنه أن يرقى إلى ما يمكن أن نسميه: اللغة القطعية. وهو صورة من صور التفكير الذي يجعل العلم يقيناً لا ظنياً. والأصل في الأساليب اللغوية الاستدلالية أنها قائمة على اليقين.

حدد قانون البينات الأردني في آخر تعديلاته الصادر سنة ٢٠٠١، طبيعة البينات، والشروط التي ينبغي توافرها، حتى تكون مقبولة. وقد جاء ذكرها مجملاً في المادة (٢) حيث ورد فيها:

المادة (٢)

تقسم البينات إلى

١. الأدلة ٢. الشهادة ٣. القرائن

٤. الإقرار ٥. اليمين ٦. المعاينة والخبرة

يحتوي المبنى الاستدلالي في الغالب - طرفين متعالقين من البناء الجملي، ويكونان مترابطين؛ بحيث إذا ثبت أحدهما ثبت الآخر بثبوته، وإذا انتفى كان شأن الآخر كذلك. وهي صورة من صور البناء الشرطي كما ترى، وهذا واضح في كثير من مواد قانون البينات، وغيره من القوانين. فقد جاء في الفقرة الأولى من المادة (١٢) من قانون البينات الأردني: "لا يكون السند العادي حجة على الغير في تاريخه، إلا منذ أن يكون له تاريخ ثابت ". ففي هذه المادة تركيب مكون من تركيبين فرعيين هما:

(أ) لا يكون السند العادي حجة على الغير في تاريخه.

(ب) يكون السند العادي حجة على الغير، منذ أن يكون له تاريخ.

فالجملة الأولى سالبة، والثانية موجبة. وقد جمع بينهما بالاستثناء "إلا أن يكون ...".

وقد يكون التركيبان سالبين، كما في المادة (٤٢) من قانون البينات الأردني التي تنص على ما يأتي: "لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجزائي في الوقائع التي لم يفصل فيها هذا الحكم ". فالتركيبان الفرعيان سالبان. وهما كما ترى، على النحو الآتي:

(أ) لا يرتبط القاضي المدني بالحكم

(ب) لم يفصل هذا الحكم في الوقائع.

لما كانت البينات ذات وجود فعلي، في الوقت الذي يحتاج فيه إليها، فقد جاء التعبير عن البينات في القانون الأردني، بصيغة الفعل

المضارع "يكون" مثبتاً، أو "لا يكون" منفياً، كما جاء في المادة (١٦) من القانون المذكور، وتنص على ما يأتي:

المادة (١٦)

دفاتر التجار الإجبارية:

١. تكون حجة على صاحبها، سواء أكانت منظمة تنظيماً قانونياً، أم لم تكن ...

٢. تصلح لأن تكون حجة لصاحبها، في المعاملات المختصة بتجارته، إذا كانت منظمة، وكان الخلاف بينه وبين تاجر.

سابعاً: المباني ذات التبعية الدلالية

التبعية في الدلالة ركن من أركان البناء الجملي في اللغات الإنسانية. وهي ركن من أركان التفكير القانوني كذلك. وحتى أوضح هذه المسألة أشير إلى التبعية التي وقف النحاة على بعض وجوهها في باب التوابع. فعندما نقول: "جاء زيد وعمرو " فإن عمراً يتبع في دلالة الجملة لزيد، دون أن يكون مجيء عمرو تابعاً لمجيء زيد، ولا مرتبطا به بالضرورة.

والتبعية في القانون بارزة في مبانيه ومعانيه. فالقانون الإداري الأردني يجعل الاختصاص بتعيين موظف مثلاً، يستتبع الاختصاص بعزل هذا الموظف. والاختصاص بمنح إحدى الرخص يستتبع الاختصاص بسحبها. هذا كله في حال سكوت القانون. أما إذا بين القانون صراحة الجهة المختصة بإصدار القرار العكسي أو المضاد، وجب اتباع ما قضى به القانون؛ إذ لا اجتهاد مع النص[١١].

---

(١١) د. عمر الشوبكي. القضاء الإداري، ص٢٦٣.

يفهم من ذلك أن المختص بصلاحية تعيين الموظفين، مختص بصلاحية عزلهم. أي أن هذه الأخيرة – وهي صلاحية العزل – تابعة للأولى وهي صلاحيــة التعيــن، إذا لم ينص القانون على خلاف ذلك.

وحتى إذا نص القانون، فإن هذا دليل على أن الأصل هو تبعية صلاحية العزل لصلاحية التعيين. فينص القانون – إذا نص - على خلاف ذلك، للخروج عن الأصل، وهو تبعية ثانيهما لأولهما. ومثل ذلك يقال عن صلاحية منح الرخصة، فالأصل أن صلاحية سحبها، تابعة لمن تعطى له صلاحية منحها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. وحتى نص القانون على ذلك، يحمل بين طياته أن الأصل هو تبعية الثاني للأول، وأن المشرع أراد أن يخرج عن هذا الأصل.

وتنسيب القرارات فيه وجه من وجوه استتباع قرار لقرار، يقدمه المختصون بالصلاحيات المختلفة في وزارة ما للوزير. ومثل ذلك يقال عن بعض قرارات مجالس الوزراء، فإن كثيراً منها يكون مبنياً أو مستتبعاً لتنسيب وزير من الوزراء. ولذلك ترد عبارة: "بناء على تنسيب ...". وقد جاء في المادة (٥٢) من قانون العمل الأردني: "يشكل مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير، لجنة تتألف من عدد متساو من ممثلين عن الوزارة، والعمال، وأصحاب العمل. ويعين المجلس رئيساً لها، من بين أعضائها ..."

والمفاهيم التي يمكن أن تكون متضمنة في قرارات منطوقة، دون أن تذكر بالنص، هي ضرب من الإتباع الدلالي. من ذلك مثلاً ما جاء في قرار محكمة العدل العليا الأردنية أنه لا يجوز للإدارة أن تتفق مع الأفراد على تعديل قواعد الاختصاص. وينبني على ذلك أنه لا يجوز للإدارة أن تتنازل عن اختصاص ممنوح لها بموجب القانون. ولا يجوز لها بالاتفاق مع

الأفراد، أن تضيف إلى اختصاصاتها اختصاصاً غير منصوص عليه في القانون، أو غير مستمد من القواعد القانونية العامة[١٢].

ثامناً: المباني القطعية

تدل المباني القطعية على تأكيد حدوث أمر أو عدم حدوثه. وهي كثيرة في اللغات الإنسانية. ولكنها في القانون صورة أساسية من صور تنفيذه، لحماية المواطنين وحقوقهم وممتلكاتهم. وإن كثيراً من كلمات المعجم القانوني تدل على القطعية. فإذا نظرنا في كلمة (القرار) مثلاً، وجدناها دالة على ما تحمله من قطع وتأكيد، وكذلك كلمة (الحكم). وثمة كلمات أخرى تدل على ذلك منها: (لا يجوز) و (يجب) و (يحظر). وهذا واضح في القوانين المختلفة، ومنها قانون الشركات الأردني، فقد جاء في بعض مواده ما يأتي:

- يجب ألا يتعارض اسم الشركة مع غاياتها (المادة ٦٥ فقرة ج)
- يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة المساهمة الخاصة البيانات التالية (المادة ٦٧ فقرة ب)
- على المراقب أن ينشر إعلاناً على نفقة الشركة، في صحيفة يومية واحدة على الأقل ثلاث مرات متتالية (المادة ٦٨ فقرة ب)
- لا يجوز للشركة المباشرة بأعمالها إلا بعد صدور شهادة تسجيلها (المادة ٦٩ فقرة ج)
- يتوجب على المساهمين عقد اجتماع هيئة عامة عادي تأسيسي، خلال شهر من تاريخ صدور شهادة تسجيل الشركة (المادة ٧١)

---

(١٢) قرار رقم ٦٧/١٢، مجلة نقابة المحامين، العدد ٥، السنة ٩، ص١٩٥.

- يحظر على أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة الخاصة أن يكونوا أعضاء في مجالس إدارات شركات أخرى ذات غايات مماثلة (المادة ٧٤)

- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت على أي قرار له فيه مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة ... (المادة ٧٤ فقرة هـ)

- على المأمور تحديد قيمة الأشياء التي يلقى الحجز عليها بمعرفة خبير أو أكثر يتم تعيينه من الرئيس (المادة ٥١ من قانون التنفيذ الأردني).

- على المأمور أن يشرع بإجراءات البيع فور صدور القرار (المادة ٥٩ فقرة (ب) من قانون التنفيذ الأردني).

ولما كان القانون منوطاً تنفيذه بجهة معينة، وهي صورة من صور القطع، في تحمل مسؤولية التنفيذ، فقد دأبت القوانين على تحديد الجهة أو الجهات التي تقوم على التنفيذ. وهذا واضح من المواد التي نذكرها في ما هو آت من بعض القوانين الأردنية:

- رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون (المادة ٤٤ من قانون محاكم الصلح)

- رئيس الوزراء ووزراء العدلية والداخلية والدفاع مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون (المادة ٣٦٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية)

- رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون (المادة ٤٧٦ من قانون العقوبات)

- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون (المادة ٢٨٩ من قانون الشركات)

- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون (المادة ١١٧ من قانون التنفيذ).

تاسعاً: المباني الاحتمالية

وهي الصورة المقابلة للمباني القطعية. ولهذا ترد فيها كلمات وعبارات تدل على عدم القطع، وذلك مثل: "يجوز، ويسمح " كما جاء في المواد الآتية:

- يجوز حجز أموال المحكوم عليه غير المنقولة ... (المادة ٧٠ فقرة (أ) من قانون التنفيذ)
- للشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، أن يتنازل عن حصصه في الشركة إلى أي شريك من الشركاء أو غيرهم (المادة ٧٢ فقرة (أ) من قانون الشركات الأردني).
- يجوز لمجلس إدارة الشركة المساهمة الخاصة، عقد اجتماعاته بواسطة الهاتف، أو أي وسيلة من وسائل الاتصال الأخرى (المادة ٧٢ فقرة د من قانون الشركات الأردني).

عاشراً: مباني الإلغاء

يقصد بالإلغاء إبطال حكم ما من أجل العمل بغيره أو نقيضه. والإلغاء له صور كثيرة في الاستعمالات اللغوية. وهو ذو وجود ظاهر في القوانين الوضعية. بل إن النسخ في الشريعة الإسلامية هو في حقيقته حكم بإلغاء حكم سابق.

والإلغاء صورة من صور مرونة القانون. ذلك أن في الحياة أموراً جديدة لم تكن قد وقعت من قبل. وثمة أحداث تعرض بسبب التسارع الهائل في تطور الحياة المعاصرة، وأساليبها المتنوعة على مستوى العالم كله. ولهذا دأب المشرعون على إصدار قوانين جديدة لم يكن لها وجود من قبل، وتعديل قوانين كانت موجودة، لأن العدالة تقتضي تعديلها.

من الصور المعروفة للإلغاء في القوانين، أن يكون في آخر القانون مادة تنص على إلغاء القانون السابق. وذلك كما جاء في المواد الآتية:

- يلغى قانون أصول المحاكمات الحقوقية رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته (المادة ٢٢٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني).
- يلغى قانون الإجراء رقم (٣١) لسنة ١٩٥٢ وقانون ذيل الإجراء رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٥. (المادة ١١٦ من قانون التنفيذ الأردني)
- تلغى القوانين الآتية: قانون الجزاء العثماني، وقانون العقوبات رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦، وقانون العقوبات المعدل رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٧، وقانون العقوبات المعدل رقم (٥٩) لسنة ١٩٣٩ ... إلى آخر ذلك (المادة ٤٧٥ من قانون العقوبات الأردني وفقاً لآخر تعديلاته).
- يلغى قانون العمل رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ (المادة ١٤١ من قانون العمل الأردني).
- تلغى القوانين الآتية: قانون البينات من مجموعة القوانين الفلسطينية، وقانون البينات المعدل رقم (٦٨) لسنة ١٩٣٦ ... إلخ (المادة ٧٢ من قانون البينات الأردني)
- تلغى القوانين والأنظمة والأصول التالية: قانون حكم الصلح الأردني رقم (٣٢) لسنة ١٩٤٦، وقانون صلاحية محاكم الصلح الفلسطيني رقم (٤٥) لسنة ١٩٤٧ ... إلخ (المادة (٤٣) من قانون محاكم الصلح الأردني وفقاً لآخر تعديلاته).

ويظهر الإلغاء في أحكام المحاكم الأعلى التي تنقض أحكام جهات أدنى منها. ومن ذلك فسخ الحكم الذي هو من حق محكمة الاستئناف. وقد تنقض محكمة العدل العليا حكماً إدارياً من وزارة أو مؤسسة من مؤسسات الدولة. وقد كانت ولاية محكمة العدل، قبل صدور قانون محكمة العدل العليا، ولاية إلغاء فقط.

حادي عشر: المباني الإحالية

تعتمد الأحكام التي يصدرها القضاة على القوانين الساري مفعولها. ومن هنا فإن كل قرار يصدره القاضي يعتمد على مادة أو أكثر من مواد أحد القوانين. وعند كتابة الحكم تذكر المادة أو مجموعة المواد التي اعتمدها القاضي في حكمه هذا.

وللدراسات الحقوقية الأكاديمية نصيب الأسد من ذكر المباني الإحالية. فإن المناقشات التي تدور حول القضايا المختلفة للقانون تقوم أصلاً، على تحليل مواده والأحكام المختلفة التي تصدر عن المحاكم.

ثاني عشر: المباني المطلقة

الأصل في القانون أنه يطبق على كل حالة من الحالات التي تذكرها مواده، والقصد من هذا هو تحقيق شمول العدالة؛ لأنها في الأصل ذات طابع شمولي، وليست ذات طابع انتقائي. والمعايير التي يقوم عليها القانون معايير موضوعية، وليس فيها ازدواجية.

لهذا كله، نجد المباني الشمولية الدالة على الإطلاق في المواطن التي ينبغي أن ترد فيها. ومما يوضح ذلك ما جاء في المواد الآتية من قانون العقوبات:

- كل من تقلد علانية وبدون حق وساماً أو شارة أو زيا من أزياء أو أوسمة أو شارات الدولة، يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً (المادة ٢١، فقرة ٢).
- يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة كل من انتحل شخصية موظف في الخدمة العامة مدنية كانت أو عسكرية (المادة ٢٢، فقرة أ من قانون العقوبات)
- كل من خرب أو أتلف أو دنس مكان عبادة أو شعاراً أو أي شيء تقدسه جماعة من الناس، قاصداً بذلك إهانة دين أية جماعة ...

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين أو بغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً (المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات).

ثالث عشر: المباني التقييدية

لما كان مفهوم الحرية غير محدد ولا مقيد، كان من الطبيعي أن يختلف الناس في فهم حدود هذا المفهوم. ولا شك أن هذا قد يؤدي إلى أن تكون الحرية المطلقة مفسدة مطلقة. ومن أجل تجنب هذه النتيجة، يلجأ المشرعون إلى وضع القوانين التي تضبط سلوك الناس، وتحد من مطلق حريتهم، من أجل مطلق سلامة المجتمع والدولة.

من الأمثلة التي يمكن استذكارها في هذا المجال، ما ذهبت إليه محكمة العدل العليا في الأردن، فقد ذهبت إلى تحصين قرار مجلس الوزراء بإلغاء رخصة أي مطبوعة. وعدت ذلك قراراً نهائياً غير قابل للطعن فيه. وجاء في حيثيات حكم محكمة العدل العليا أن قرار مجلس الوزراء لا يخالف أحكام المادة (١٥) من الدستور التي تنص على حرية الصحافة؛ لأن هذه المادة لم تجعل حرية الصحافة مطلقة من كل قيد، بل أوجبت أن تكون هذه الحرية ضمن حدود القانون. وتأسيساً على ذلك فإن قرار إلغاء امتياز الصحف غير قابل للطعن[١٣].

والمباني الاحترازية مبان تقييدية، تخرج النص من دلالته العامة، إلى دلالة أخرى أضيق منها، ويمكن أن نسميها دلالة خاصة. يظهر مثلاً في استعمال عبارة بدون حق، في بعض مواد قانون العقوبات، ومنها المادة (٤١٦) الفقرة (١) التي تنص على ما يلي: "كل من استعمل – بدون حق – شيئاً يخص غيره، بصورة تلحق به ضرراً، دون أن يكون قاصداً اختلاس ذلك الشيء، عوقب بالحبس حتى ستة أشهر، وبالغرامة حتى عشرين ديناراً، أو بإحدى هاتين العقوبتين".

---

(١٣) د. عمر الشوبكي، القضاء الإداري، ص١٥٩.

والتقييد من العمليات العقلية التي تضبط تفكير الإنسان، وتضبط حريته. وإن شطراً كبيراً من اللغة مقيّد بالضوابط الدينية، والأخلاقية، والاجتماعية، والقانونية. وعلى أساس هذه الضوابط تتم المساءلة والمحاسبة. ولا يسمح أحد لنفسه أن يستعمل ألفاظاً جارحة، أو بذيئة، أو خارجة عن الأدب. ومن أجل كسر الحدة التي تكون عليها الضوابط، يلجأ بعض الناس إلى التعبير بالنكتة التي يسمح اللجوء إليها، بمساحة دليل سالب على وجود القيود والضوابط. ومساحة النكتة نفسها من الحرية مقيدة؛ بدليل أن ما يتداوله الرجال فيما بينهم من نكات، لا يجرؤ أحد عن الإفصاح به أمام النساء. وما تتداوله النساء، فيما بينهن من نكات، لا تجرؤ امرأة على الإفصاح عنه أمام الرجال. وهذا دليل على أن شطراً من لغتنا مقيد، وأن الشطر الأكبر منه مقيد غير مصرّح به.

[٢] الخطاب القانوني

يشمل الخطاب القانوني نصوص القوانين، وشروحها، والأحكام الصادرة عن المحاكم المختصة، والمرافعات، والدراسات القانونية التحليلية، والتاريخية، والمقارنة.

يختلف الخطاب القانوني عن أنواع الخطاب التي نستعملها في حياتنا اليومية. لكنه – دون شك – أدقها في الضبط، وطلب الحقيقة، وتحقيق العدالة بين الناس. هذا ما يوصف به النص القانوني، وهو وصف صحيح.

وللخطاب القانوني سمات كثيرة، قلّ أن تجتمع في غيره من أنواع الخطاب. وهذا بيان لأهم هذه السمات:

١. الوضوح والعمق

الأصل في عملية التواصل وضوح الرسالة، حتى تقع موقعها الصحيح في الفهم عند المستقبل. ولما كان الغموض سبباً كبيراً من أسباب عدم فهم الخطاب، كان نقيضه – وهو الوضوح – سبباً من أسباب فهم النص، وحسن استقباله والتعامل معه. وهذا هو شأن النص في الخطاب القانوني.

ولكن الوضوح قد يكون منفصلاً عن مسألة العمق. وهذا واضح في حياتنا العملية؛ إذ يمكن أن يكون الخطاب واضحاً ويكون في الوقت نفسه سطحياً. وليس الأمر كذلك في النص القانوني، فهو مع وضوحه عميق، أو هكذا ينبغي أن يكون حاله.

اجتماع صفتي الوضوح والعمق في الخطاب القانوني، يجعله قابلاً للتداول بيسر وسهولة، كما يجعله قابلا للنظر التحليلي الذي يتولى

الإفصاح عن هذا العمق. ومطالعة شروح القوانين تنبئ عن وجود قدر كبير من العمق في لغة الخطاب القانوني.

٢. الإيجاز والتفصيل

قد يقال إن الإيجاز والتفصيل لا يجتمعان في نص واحد؛ إذ كيف يمكن أن يكون هذا النص موجزاً مفصلاً في آن معاً. إن الذي يتأمل لغة الخطاب في نص علمي، يجد هذه اللغة تجمع غالباً بين الإيجاز والتفصيل، وهكذا شأن الخطاب القانوني.

يظهر الإيجاز في كون كلمات النص محسوبة، بحيث إذا نظرت في كل كلمة وجدت لها حضوراً دلالياً ينبغي أن يؤدى. ويظهر التفصيل في استقصاء الحالات أو الصفات أو الأفعال التي يمكن أن تتضمنها المادة الواحدة. ويظهر التفصيل شكلياً بوجود فقرات متعددة لبعض مواد القانون. لننظر الآن في المادة (١٢١) من قانون الشركات الأردني:

المادة ١٢١

يجب أن يتضمن السند البيانات التالية:

(أ) على وجه السند:

١. اسم الشركة المقترضة، وشعارها إن وجد، وعنوانها، ورقم تسجيلها، وتاريخه، ومدة الشركة.
٢. اسم مالك سند القرض المصدرة.
٣. رقم السند، ونوعه، وقيمته الاسمية، ومدته، وسعر الفائدة.

(ب) على ظهر السند:

١. مجموع قيم إسناد القرض المصدرة
٢. مواعيد وشروط إطفاء الأسناد، ومواعيد استحقاق الفائدة
٣. الضمانات الخاصة للدين الذي يمثله السند، إن وجدت.

٤. أي شروط وأحكام أخرى، ترى الشركة المقترضة إضافتها إلى السند، شريطة أن تتوافق هذه الإضافات مع شروط الإصدار.

إن كل كلمة من كلمات هذه المادة، غير قابل للحذف؛ لأن ذلك يؤدي إلى إخلال مضمونها، بحيث يظهر نقص واضح في هذا المضمون من هنا كانت عبارات هذه المادة موجزة. ومع ذلك فإن المادة قد استقصت كل الجوانب التي ينبغي أن يتضمنها السند، حتى يصبح مقبولاً قانونياً. فكون المادة موجزة لم يمنعها من أن تكون مفصلة.

٣. بلاغته في عدم بلاغته

قد يبدو هذا الوصف متناقضاً، إذ كيف يمكن أن يكون غير البليغ بليغاً ؟ لإزالة التوهم بالتناقض ينبغي أن نعرف أن القول البليغ ليس هو القول الذي تكون فيه تشبيهات، ومجازات، واستعارات وحسب. ولكنه فوق ذلك: القول الذي يبلغ صاحبه به هدفه بدقة وعمق نظر. وهذا هو شأن النص القانوني، أو هو ما ينبغي أن يكون عليه حاله.

لكن هذا لا يمنع أن يكون في النص القانوني تشبيهات. ولكنها التشبيهات التي تجعل شيئاً منظوراً شبيها لمنظور مثله. فقد " شبه بعض الفقهاء قواعد الاختصاص في القانون العام، بقواعد الأهلية في القانون الخاص (١٤).

غير أن جيل الرواد من رجال القانون في مصر، كانوا يستعملون المرافعة ذات اللغة العالية. وأغلب رجال القانون لا يفعلون ذلك الآن.

٤. الإلزام والمرونة

من صفات الخطاب القانوني أنه ملزم. يظهر ذلك في الدستور، والقانون، والنظام، والتعليمات. فمضمونها ملزم، ومبانيها مطواع

---

(١٤) د. عمر الشويكي. القضاء الإداري ص٢٦٢.

للمضمون، من حيث دقة التعبير عن الإلزام. ومع ذلك فإن الإلزام لا يستتبع ديمومة القوانين؛ فهي قابلة للتعديل كلما اقتضت الضرورة. ولا تعتبر المرونة عيباً في القانون، وإنما هي سمة جيدة من سماته.

٥. المباشرة والإخبار

هاتان صفتان متكاملتان في لغة الخطاب القانوني. أما المباشرة فتظهر واضحة، إذ لا يكون في الخطاب القانوني غموض ولا دلالات إيحائية، ولا غير مباشرة. ومن أجل تحقيق هذا الغرض يلجأ الخطاب القانوني إلى الجملة الإخبارية. وليس فيه وجود للتعجب والإنشاء. غير أن الجملة الاستفهامية ذات سيرورة في التحقيقات. ويكون الهدف من السؤال استعلامياً محضاً، ولا تنصرف دلالته إلى تعجب أو مضامين انفعالية.

٦. الشرح لا التأويل

هاتان السمتان مرتبطتان بالسمتين السابقتين. ذلك أنه لما كان الخطاب القانوني إخبارياً مباشراً في الأعم الأغلب، كان بحاجة إلى الشرح لا التأويل. فالشرح هو الأسلوب الذي يتعامل به الشارح مع مواد القانون، من أجل أن تكون قريبة من أفهام الناس.

٧. التحديد والفصل

يحرص المشرعون على أن تكون القوانين التي يضعونها محددة غير عائمة. ومن أجل ذلك فإنهم يتبعون أساليب كثيرة، منها فصل كل مسألة جزئية عن أخواتها، حتى تكون كل واحدة منها واضحة، قابلة للتعيين، والتطبيق، ومساءلة المعنيين على أساس ذلك كله.

٨. عدم التكرار والحشو

لا تعرف لغة الخطاب القانوني تكراراً، ولا حشواً من الكلام الذي

يهبط بصاحبه حتى في لغة الخطاب اليومي، فكيف بلغة الخطاب القانوني التي يفترض فيها تحقيق العدالة ؟

٩. بين الظن واليقين

من المعلوم في الفكر القانوني أن الأحكام يجب أن تقوم على بينات يقينية يعتمد عليها، حتى تكون هذه الأحكام قطعية. وقد يظهر بعد صدور الحكم بينات أخرى جديدة، تجعل الحكم الذي كان في حينه يقينياً، قابلاً لإعادة النظر. وتروى في هذا الإطار طرائف كانت قد وقعت. من ذلك مثلاً أن محكمة النقض الفرنسية كانت قد نظرت في قضية صيدلاني اتهم بقتل زوجته بالسّم. وقد حكمته محكمة جنايات السين في ١٨٧٨/٥/١٠م بالأشغال الشاقة المؤبدة.

اعتمدت محكمة الجنايات تلك في حكمها بالإدانة، على ما أثبته تقرير الطبيب الشرعي، بعد تشريح الجثة، والتحليل الكيميائي لأعضائها، من وجود كمية من مادة الزرنيخ السامة فيها. وكان التفكير العلمي السائد في ذلك الوقت، أن مادة الزرنيخ لا وجود لها في جسم الإنسان.

وبعد عشرين سنة ثبت علمياً وجود هذه المادة في جسم الإنسان. وبناءً على ذلك، تقدم المحكوم عليه إلى محكمة النقض لإعادة النظر في الحكم الصادر بإدانته. ولكن محكمة النقض رفضت الطلب، وعللت الرفض بأن تقرير الخبراء كان قد أثبت أن مادة الزرنيخ الموجودة في جثة المجني عليها، لا يمكن أن تكون قد وجدت بصورة طبيعية.

وبعد نحو سبعة عشر عاماً أخرى (أي بعد نحو سبعة وثلاثين عاماً من صدور الحكم)، اكتشف العلم مرضاً تتفق أعراضه مع التسمم بالزرنيخ. واستناداً إلى هذا الكشف العلمي الحديث، قبلت محكمة النقض طلب إعادة النظر في القضية؛ لأن قرينة قوية ببراءة المتهم قد تولدت لدى المحكمة. أعيد النظر في القضية، وصدر الحكم ببراءة المتهم[١٥]

---

(١٥) موفق الرفاعي، إعادة المحاكمة في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني عمان: مطابع الأمن العام، ٢٠٠٣، ص ٦٠.

الفصل السابع

اللسانيات الحاسوبية

اللسانيات الحاسوبية

بلغ التقدّم التكنولوجي أوجه، بسبب التقدّم الهائل الذي أحرزه العلم، في بناء أجيال متطورة من الحاسوب. وقد كان لهذا التطوّر أن يدخل في مجالات الحياة كلها، وأن يعمل على تجديد النظر العلمي، والأساليب التي يطبقها العلماء في ميادين العلم المختلفة.

تعمل الحواسيب على أساس مشابه للعمل الذي يؤديه العقل الإنساني. ولكن لا يستطيع أحد أن يقول إن العمل هنا مطابق للعمل هناك. غير أنه من المؤكد أن أوجه تشابه كثيرة بينهما، هي التي جعلت الحاسوب، يتفوّق على كل الإنجازات العلمية السابقة، بل إن الإنجازات العلمية والحضارية اللاحقة كلها، ما كانت لتنال حظها من الوجود، لو لم يكن الحاسوب قد عمل على حل كثير من مشكلاتها المعقدة، وتجاوز عقباتها.

وقد كان واضحاً لدى العلماء - منذ البداية- أن حلقة الوصل بيننا وبين الإبداعات التي يمكن أن يقدمها لنا الحاسوب، هي اللغة التي يتعامل بها الحاسوب، وبها نتعامل معه. من هنا توجهت أنظار العلماء إلى الإفادة من ديناميات اللغات الإنسانية في بناء النظام اللغوي للحاسوب. وقد أدى هذا إلى ولادة فرع من فروع اللسانيات هو علم اللسانيات الحاسوبية Computational Linguistics.

يدرس هذا الفصل تواظف اللغة والحاسوب في الاتصال الذي هو السمة الأساسية لهما، والجمع والمنع في عمل الحاسوب، والحدس والكلمات الحاسوبية، والثنائية في اللغة والحوسبة، والإبداع في اللغة والحوسبة، والطابع الرياضي في عملهما، ويدرس الفصل كذلك التباين في أداء الحاسوب واللغات الإنسانية.

[١] اللغة والحاسوب

تجري نظم اللغة في الحاسوبه على قدر من التواظف المشترك، بينها وبين اللغات الإنسانية، وعلى قدر من الخصوصيات التي تميز كلا منهما. التواظف ليس تشابهاً وحسب، إنه بالإضافة إلى ذلك ضرب من التكامل. والتخاص ليس اختلافاً بقدر ما هو توظيف متميز لأحدهما.

سنعرض هنا للحديث عن التواظف والتخاص، بما يكشف من الفوائد التي يمكن أن نجتنيها من هنا وهناك.

أولاً: تواظف اللغة والحاسوب

١. الوظائف الاتصالية

من المعلوم أن الاتصال من أهم الأهداف التي من أجلها كانت اللغات الإنسانية. ويتمثل هذا الهدف في كل مستوى من مستويات اللغة؛ فعلى مستوى الأصوات يظهر هذا الهدف واضحاً؛ ذلك أنه لولا الاتصال لما كانت الأصوات. هذا على مستوى علم الأصوات النطقي. وما كان لكل لغة نظامها الصوتي الخاص، إلا بسبب أن هذا النظام يسري به نسق خاص بين أبناء المجموعة اللغوية الواحدة. ونسقية هذا النظام دليل على الاتصال بين أفراد تلك المجموعة. والالتزام بهذا النظام بين هؤلاء جميعاً دليل على أن الاتصال هو أحد منابع اللغات الإنسانية، كما أنه المصب الذي تصب فيه هذه اللغات. وعقلية الجماعة تظهر في الأنظمة الصوتية الخاصة بكل لغة من اللغات.

وأما الوظائف الصرفية التي يؤديها النظام الصرفي لأية لغة من اللغات، فهي مظهر آخر من مظاهر الاتصال بين أبناء المجموعة اللغوية

الواحدة، فهم جميعاً يلتزمون بهذا النظام؛ لأنه صورة من صور الاتصال الرابط بينهم. وهو القدر الموحد المشترك بينهم في بناء الكلمة وتقليباتها الصرفية.

ومثل ذلك يقال عن المعجم اللغوي لكل لغة، ففي هذا المعجم الكلمات التي يعبرون بها عما تدل عليه. ولولا عملية الاتصال ما كان لهذا المعجم وجود، لأن وجوده مرتهن بالحاجة العامة التي يشعر بها كل فرد، ويسهم في أدائها وإشباعها كل فرد كذلك.

وأما التراكيب اللغوية فهي التي تجري على ألسنة أبناء اللغة، على أنساق معينة متواضع عليها. وأداء هذه التراكيب على هذه الأنساق صورة متقدمة من صور الاتصال.

هذا إذا نظرنا إلى اللغة الواحدة باعتبار وظائف الاتصال بين الناطقين بها، أما إذا نظرنا إلى هذه الوظائف باعتبار اللغات الإنسانية جميعاً، تبين لنا أن إقامة الحضارة الإنسانية كانت على قدر مشترك بين أبناء اللغات المختلفة والثقافات المتعددة. وما يقع تعلم لغات الآخرين، إلا من أجل التواصل معهم، بغض النظر عن كيفية هذا التواصل. ولاشك إن هذا التواصل يختلف من زمان إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى. وهو في هذا وذاك يعاني من مشكلات كثيرة على جميع المستويات.

والاتصال من أهم الوظائف التي يؤديها الحاسوب، وهو يؤديها على درجة عالية من الكفاية التي تتمثل في مقدار المعلومات المختزنة، وفي سرعة أدائها. وقد حدث تطوّر هائل متسارع على أداء الحاسوب من لدن الجيل الأول، حتى الجيل الراهن، والذي قد يتجاوزونه قريباً؛ إذ إن شركات الحاسوب الكبرى، والمؤسسات العلمية في أمريكا والغرب بعامة، واليابان، تعمل على إنشاء جيل ذي قدرة فائقة في سعة المعلومات، وسرعة استدعاء هذه المعلومات وتقنيمها.

وحتى أوضح أهمية الاتصال في وظائف الحاسوب، أقول إن أرقى الجامعات في أمريكا، كانت إذا أرادت أن تستحضر مكتباتها في الثمانينيات من القرن الماضي، كتاباً من جامعة في بريطانيا مثلاً، استحضرته في مدة تتراوح بين ثلاثة أسابيع إلى شهر كامل. هذا بين جامعات يفترض أن خطوط الاتصال بينها سريعة.

وأما الآن ففي إمكان الباحث أن يستحضر كل ما يستجد في ميدان تخصصه في جميع أنحاء العالم في لحظات، عن طريق شبكة المعلومات (الإنترنت).

ولا يقتصر الاتصال في الحاسوب على الجانب المكتوب من اللغة؛ فإن الحاسوب يؤدي وظائف اتصالية على مستوى الصوت، والكتابة، والصورة. وهذا يجعل المعلومات قابلة للتداول الصحيح المتكامل، الذي تتكامل فيه الكلمة مع نطقها والمرجع الذي تدل عليه.

لا يستطيع أحد أن ينكر أن هذا التطور الذي حدث في مجال الحاسوب من حيث القدرة الكمية، وسرعة أدائها وتوصيلها، إنما هو في ذاته تطوير للأداء اللغوي في مجال اللغات الإنسانية نفسها، وليس سرعة في الأداء والإيجاز فقط.

لذلك فإن أمامنا فرصاً كثيرة متاحة، لتطوير تدريس اللغة، والنظر في البرامج التي يضعها أصحاب الثقافات المتعددة، كالبرامج التي وضعت في الإنجليزية والفرنسية والألمانية، والإفادة منها في برامج تصلح لتدريس العربية. وليس المقصود من النظر في البرامج التي يصممها أولئك تقليدهم، وتطبيق برامجهم التي قد لا تصلح للعربية. وإنما المقصود من ذلك أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، وأن نعمل على التواصل العلمي بين الثقافات في هذا الميدان خاصة.

فثمة فرص كثيرة متاحة لدراسة الظواهر اللغوية في العربية عن طريق الحاسوب. فما من ظاهرة صوتية، أو صرفية، أو معجمية، أو

تركيبية، إلا والحاسوب مَعين لدراستها، مُعين على الوصول إلى نتائج قيمة. فعن طريق البرامج المحوسبة لدراسة الأصوات نستطيع أن نفهم خصائصها والظواهر الشائعة وغير الشائعة فيها. وعن طريق البرامج المحوسبة، كذلك نستطيع أن نبني معجماً لغوياً شاملاً، يكون أكثر تنظيماً ودقة من المعاجم الموجودة. ويمكن تصميم برامج لدراسة الظواهر الصرفية والتركيبية والدلالية في العربية.

وإذا كان حسن تعليم اللغة هو الخطوة الصحيحة في توصيل اللغة، فإن حسن تعلمها هو الخطوة الصحيحة في تلقيها. ثم إن حسن تعليم اللغة وتعلمها هو الهدف الأول من أهداف التواصل اللغوي. ولاشك في أن الحاسوب يعمل على تذليل العقبات التي تواجهنا في هذه السبيل.

ولكن ذلك لا يتأتى إذا ظلت دراسة اللغة ميداناً منفصلاً عن الحاسوب، أو ظلت في منأى عما يدرس به الآخرون لغاتهم من برامج محوسبة. وهذه مسؤولية المؤسسات العلمية كالجامعات ومجامع اللغة العربية، ومراكز البحث والتطوير العلمي، ومسؤولية المتخصصين كذلك. ولابد من وضع برامج مدروسة لهذه الغاية، والبدء بتنفيذها على مستوى الجامعة العربية.

لقد يسرت الوظائف الاتصالية للحاسوب، الحصول على عدد كبير من الكتب في قرص واحد. ولاشك في أن هذا من شأنه أن يوفر الكثير من الوقت للباحثين والدارسين أكثر مما كان عليه الأمر من قبل.

[٢] الجمع والمنع

ربما كان الضبط الذي يتأتى من إحاطة الجمع والمنع في التعريف المتسع بشموله، الضيق بكثرة قيوده، المفصل بمعالمه وحدوده، أقرب صور الضبط إلى منطق البرمجة في الحاسوب. فكما أن الدقة لا تبلغ حدها في تعريف ما، حتى يكون جامعاً للسمات المتضمنة فيه، مانعاً لغيرها من أن تحتوى فيه، كذلك البرمجة المنضبطة، فإنها تكون دقيقة إذا جمعت مفردات الظاهرة كلها، ومنعت غيرها من أن يلج بابها متضمناً فيها.

واجتماع مفردات الظاهرة في أي برمجة هو أحد وجهي الضبط، وهو الوجه الموجب منه. وأما الوجه الآخر، فهو الوجه الذي يمنع أي شبيه لأية واحدة من مفرداتها، لكونها غير مطابقة لها، من أن تدخل في برمجة هذه الظاهرة، وهذا هو الوجه السالب من الضبط في البرمجة. يظهر هذا الوجه في البرمجة اللغوية خاصة، في التعبير السالب على أنحاء متعددة.

عند برمجة التصنيف المعجمي مثلاً، يعطيك الحاسوب ما يمنع، إذا أدخلت فيه ما يجمع، ففي بعض صور هذه البرمجة، يكون المنع بعد الجمع تلقائياً. فإذا ورد على الحاسوب مجموعة من الكلمات على أنها فئة واحدة، كان من الطبيعي ألا يعد أي كلمة أخرى، من ضمن هذه الفئة؛ حتى لو كانت فيها؛ لأنها لم تكن من ضمن الكلمات التي لقن بها واحتوتها البرمجة، فهو يستخرج ما عنده، وليست هذه مما عنده؛ فلا يذكرها ضمن هذه الفئة، إذا استخرجت منه كلماتها. وهو كذلك يستوقفك إذا ذكرتها ضمن تلك الفئة. والسبب في ذلك كله، أن برمجتك لم تكن جامعة، فكان من المتوقع أن يمنع الحاسوب ما ورد عليه، مما كان حقه أن يجتمع ضمن فئته.

والقضية هنه بحاجة إلى توضيح ومزيد بيان. لنفرض أنك كنت على أن ترصد المستعمل من التقليبات البنائية للكلمة، واتبعت في ذلك أول حرفين، وأكملت بنا يثلثهما. فإذا فرضنا - تبعاً - لذلك أنك قد لقنت الحاسوب المجموعة الآتية من الأفعال: نصبه نصته نصح، نصر، نصع، نصف، وغاب عنك لسبب أو آخر، أن تستكمل هذه الفئة بسائر أفعالها (نصل، ونصا). فمن الطبيعي أنك إذا استدعيت أفعال المجموعة، أن يستثني الحاسوب هذين الفعلين؛ لأنه لم يرد بهما عليه وأورد من قبل.

على كل حال، لا تقع هذه المشكلة موقعاً عسيراً؛ لأنك إذا وقفت بدقة على ما تدخله في برنامجك، ستكون النتيجة بأن الجمع كان صحيحاً، وأن المنع كذلك. فصحة عمل الحاسوب نتيجة لصحة عملك، وخطؤه نتيجة لعدم شمول الجمع، لكل ما ينبغي أن يجتمع تحته.

غير أن للجمع والمنع في التصنيف المعجمي في الحاسوب، ميزة عظيمة جداً. فهو يفيد في الميز بين المستعمل والمهمل. وهما مصطلحان كان الفضل للخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) في ابتكارهما عند تقليب الاحتمالات البنائية، وليست كلها مستعملة في لغة العرب. فما كان منها جارياً على ألسنتهم للدلالة على معنى سماه مستعملاً. وما لم يكن كذلك فهو مهمل. ولا يضيق الحاسوب بالميز بينهما، ذلك إنك إذا برمجته بالمستعمل من التقليبات البنائية التي ذكرناها آنفاً. وهي: (نصب، نصت، نصح، نصع، نصف، نصل، نصا)، كان من الطبيعي أن يرفض الكلمات غير المستعملة (نصأ، نصث، نصج، نصخ، نصد...الخ). وهذا باب يمكن أن يلج منه الدارسون لمعرفة نسبة المستعمل في كل مادة.

غير أن تلقائية الجمع لا تتأتى في حالات كثيرة يجري فيها تغير على بنية الكلمة أو إعرابها، وينجم عن ذلك أن يعد الحاسوب أي تغيير يجري على الكلمة، سبباً لعدها كلمة أخرى. وفي ما يأتي أظهر هذه الحالات:

أ. عند وجود الإعلال: وهذه مسألة فيها تفصيل. أما الإعلال بالتسكين فالمشكلة ليست صعبة؛ ذلك أن تحريك العلة بضمة مسألة ذات وجود تاريخي أو افتراضي. فليس لها وجود واقعي الآن، فالأفعال (يغزو ويدعو ويرمي ويأتي)، وما كان من بابها، ذات وجود محدد، لا تظهر حركة الرفع في أواخرها، والذي يظهر هو حركة النصب (الفتحة) ويظهر أثر الجزم بحذف حرف العلة.

وعلى ذلك، إذا أردنا برمجة الحاسوب حتى بالتفصيلات الإعرابية، فمن السهل أن تكون البرمجة مبنية على عدم وجود ضمة عندما يكون الفعل معتل الآخر، ولا يكون في ذلك مشكلة. ولا داعي للقول بوجود ضمة منع من ظهورها الثقل أو التعذر، ولكننا لن نبالغ في ذلك، فإننا سنكون بحاجة إلى القول بوجود الأصل.

والحاسوب لن يعامل الفعل المرفوع (يغزو) مثلاً، كما يعامله وهو منصوب بالفتحة؛ فهما عنده كلمتان مختلفتان، وإن كانا فعلاً واحداً.

أما الإعلال بالقلب فهو كسابقه، وإن كانت مشكلته أبين وأظهر. ومع ذلك، يمكن التغلب على المشكلة، بوضع برامج خاصة بالإعلال، ومنها الإعلال بالقلب، ترصد فيها آلية تحول علة إلى علة أخرى. وليس من الحكمة تجاهل البنية الافتراضية (التحتية) للكلمة المعلة دائماً، بدعوى أنها افتراض وليست ذات وجود حقيقي منطوق. بل أن واضع البرنامج سيجد أن هذه البنية الافتراضية يمكن أن تكون عاملاً مساعداً، في حل المشكلة من وجهيها النظري والتعليمي.

إن الإعلال بالحذف هو الذي تنشأ منه مشكلات تصنيفية وإعرابية عند الحاسوب. فليس سواءً أن يكون الفعل (يدعو) بوجود الواو و(يدع) بحذفها؛ باعتبار ذلك علامة جزم؛ فهما عنده فعلان مختلفان تماماً.

ب. عند وجود الإبدال تنشأ مشكلة أخرى في الجمع والمنع، سببها عدم تمييز الحاسوب للأصل الذي كانت عليه الكلمة قبل إبدال أحد أصواتها.

فالحاسوب لا يعطيك الأصل الذي كانت عليه كلمة (اصطنع) قبل إبدال تاء الافتعال فيها طاء، إذ الأصل كما هو معروف (اصتنع). ولن يقفك على أصل (اتجه) الذي هو (اوتجه)، ولا أصل (اتسع) الذي هو (اوتسع)، ولا أصل (اتقى) الذي هو (اوتقي).

ونحن إنما نحتاج إلى هذه المعرفة، عند برمجة تعليم الصرف العربي. وحل المشكلة لا يكون بادعاء أفضلية الوصف الذي يتنكر للافتراض. أي أن حل المشكلة لا يكون في إنكار أن أصل (اطلع) هو (اطتلع).

ولكن الحل إنما يكون في دقة البرمجة، وطريقة عرض المعلومة. وبيان ذلك في أن نرصد رصداً جامعاً كل الكلمات التي فيها إبدال، أفعالاً كانت مثل (اصطفى، يصطفي اصطف) مع تصريفها، أو أسماء مثل (مصطفى اسم فاعل واسم مفعول)، أو مصادر مثل (اصطفاء). وفي حالات الإفراد والتثنية والجمع.

ج. عند وجود الإدغام، وهو قسمان أحدهما إلى الوجه المعجمي أقرب، ونقصد به الصوت المدغم في الفعل الثلاثي المجرد كما في: (شدّ) و(مدّ) و(ردّ). وإنما قلنا إن الوجه المعجمي هنا أظهر،لأن كل واحد من الصوتين المدغمين أصل من أصول الفعل الثلاثي.

ولذلك يمكن أن يوصف هذا النوع من الإدغام بأنه معجمي صوتي. وأما الآخر فهو إلى الوجه الصرفي أقرب؛ لأن التغيير الحاصل فيه تغيير صرفي صوتي.

والمشكلة في الإدغام تنشأ من حيث إن الحاسوب لا يعد الحرف المشدد حرفين، وذلك على الرغم من أن الحرف له قيمة، والشدة لها قيمة أخرى. وعلى الرغم من أنهما قيمتان مختلفتان عند الحاسوب، فإنه لا يعدهما حرفاً مكرراً. وحل هذه الأشكال سهل، وذلك بتلقين الحاسوب أن الشدة تعني تكرير الحرف نفسه. وبذلك تصبح القيمتان المختلفتان (الحرف وشدته) قيمة واحدة مكررة. وبذلك يكون شأن الفعل (نصّ) عند

الحاسوب كشأن الجذر (نصص). وهنا ينكرك بأن الطريقة التي كان الصرف من العرب يصنفون فيها الأفعال، كانت طريقة رائدة في التوصيف المنظم للغة.

د. عند وجود التحويلات الاشتقاقية والإعرابية، كالتي نجدها في صيغة الافتعال (ابتسم)، وما يشتق منها من كلمات. وستبين في ما هو آت هذه التحويلات:

ابتسم

١. تصريف الفعل الماضي (ابتسم):

ابتسمَ، ابتسَما، ابتسموا، ابتسمتْ، ابتسمَتا، ابتسمْنَ، ابتسمْتَ، ابتسمْتما، ابتسمْتم، ابتسمْتِ، ابتسمتما، ابتسمتُنّ، ابتسمتُ، ابتسمنا (للتثنية) ابتسمنا (للجمع).

٢. تصريف الفعل (يبتسم) مرفوعاً:

يَبتسمُ، يبتسمان، يبتسمون، تَبتسمُ، تَبتسِمان، يبتسمن، تَبتسمُ، تَبتسِمان، تبتسِمون، تَبتسِمين، تَبتسِمان، تَبتسِمن، أبتسمُ، نَبتسمُ (للمثنى)، نَبتسمُ (للجمع).

٣. تصريف الفعل (يبتسم) منصوباً:

يبتسمَ، يبتسما، يبتسموا، تبتسمَ، تبتسما، يَبتسمن، تبتسمَ، تبتسما، تبتسموا، تبتسمي، تبتسمن، أبتسمَ، نبتسمَ (للمثنى)، نبتسمَ (للجمع).

٤. تصريف الفعل (يبتسم) مجزوماً:

يبتسمْ يبتسما، يبتسموا، تبتسمْ تبتسما، يبتسمن، تبتسمْ، تبتسما، تبتسموا، تبتسمي، تبتسما، تبتسمن، أبتسمْ نبتسمْ (للمثنى) نبتسمْ (للجمع).

٥. تصريف فعل الأمر (بالمباشرة):

ابتسمْ، ابتسما، ابتسموا، ابتسمي، ابتسما، ابتسمن.

٦. تصريف فعل الأمر بلام الأمر:

ليبتسمْ ليبتسما، ليبتسموا، لتبتسمْ لتبتسما، ليبتسمن، لتبتسمْ، لتبتسما، لتبتسموا، لتبتسمي، لتبتسما، لتبتسمن، لأبتسمْ، لنبتسمْ (المثنى)، لنبتسمْ (الجمع).

٧. النصب بلام التعليل خاصة:

وإنما خصصنا النصب بلام التعليل هنا، لصلة بنية الفعل وهو متصل بلام التعليل، ببنيته وهو متصل بلام الأمر؛ فإن الحاسوب لا يفرق بينهما عند عدم وجود الضبط.

ليبتسمَ، ليبتسما، ليبتسموا، لتبتسمَ لتبتسما، ليبتسمن، لتبتسمَ، لتبتسما، لتبتسموا، لتبتسمي، لتبتسما، لتبتسمن، لأبتسمَ، لنبتسمَ (للمثنى)، لنبتسمَ (للجمع).

٨. الأمر باللام مسبوقاً بعطف:

وليبتسمْ، وليبستما، وليبتسموا، ولتبتسمْ، ولتبتسما، وليبتسمن، ولتبتسمْ، ولتبتسما، ولتبتسموا، ولتبتسمي ولتبتسما، ولتبتسمن، ولأبتسمْ، ولنبتسمْ ولنبتسمْ.

٩. المضارع المبني للمعلوم المنصوب باللام خاصة مسبوقاً بعطف:

وليبتسمَ، وليبتسما، وليبتسموا، ولتبتسمَ، ولتبتسما، وليبتسمن، ولتبتسمَ، ولتبتسما، ولتبتسموا، ولتبتسمي، ولتبتسما، ولتبتسمن، ولأبتسم، ولنبتسمَ (للمثنى)، ولنبتسمَ (للجمع).

١٠. أسماء الفاعلين (مفرداً، ومثنى، وجمعاً) في حال الرفع، من غير إضافة ولا تعريف باللام:

مبتسمٌ، مبتسمان، مبتسمون، مبتسمةٌ، مبتسمتان، مبتسماتٌ.

١١. أسماء الفاعلين في حال النصب من غير إضافة ولا تعريف باللام:

مبتسماً، مبتسمَيْن، مبتسمين، مبتسمةً، مبتسمتين، مبتسماتٍ.

١٢. أسماء الفاعلين في حال الجر من غير إضافة ولا تعريف باللام:

مبتسمٍ، مبتسمَيْن، مبتسمين، مبتسمةٍ، مبتسمتين، مبتسماتٍ.

١٣. أسماء الفاعلين في حال الرفع مع الإضافة:

مبتسمُ، مبتسما، مبتسمي، مبتسمةُ، مبتسمتا، مبتسماتُ.

١٤. أسماء الفاعلين في حال النصب مع الإضافة

مبتسمَ، مبتسمَيْ، مبتسمي، مبتسمةَ، مبتسمتَيْ، مبتسماتِ.

١٥. أسماء الفاعلين في حال الجر مع الإضافة:

مبتسمِ، مبتسمَيْ، مبتسمي، مبتسمةِ، مبتسمتَيْ، مبتسماتِ.

١٦. أسماء الفاعلين في حال الرفع، مع التعريف باللام:

المبتسمُ، المبتسمان، المبتسمون، المبتسمةُ، المبتسمتان، المبتسمات.

١٧. أسماء الفاعلين في حال النصب مع التعريف باللام:

المبتسمَ، المبتسمَيْنِ، المبتسمينَ، المبتسمةَ، المبتسمتَيْنِ، المبتسماتِ.

١٨. أسماء الفاعلين في حال الجر، مع التعريف باللام:

المبتسمِ، المبتسمَيْنِ، المبتسمينَ، المبتسمةِ، المبتسمتَيْنِ، المبتسماتِ.

١٩. أسماء المفعولين من الفعل (ابتسم) في حال الرفع، من غير تعريف باللام:

مبتَسَمٌ (منه، منهما، منهم..الخ).

٢٠. أسماء المفعولين من الفعل (ابتسم)، في حال النصب، من غير تعريف باللام:

مبتَسَماً (منه، منهما، منهم..الخ).

٢١. أسماء المفعولين من الفعل (ابتسم)، في حال الجر، من غير تعريف باللام:

مبتَسَمٍ (منه، منهما، منهم..الخ).

٢٢. أسماء المفعولين من الفعل (ابتسم)، في حال الرفع، مع التعريف باللام:

المبتَسَمُ (منه، منهما، ..الخ).

٢٣. أسماء المفعولين من الفعل (ابتسم)، في حال النصب، مع التعريف باللام:

المبتسَمَ (منه، منهما، ..الخ).

٢٤. أسماء المفعولين من الفعل (ابتسم) في حال الجر، مع التعريف باللام:

المبتسَم (منه، منهما، الخ).

٢٥. اسما الزمان والمكان من الفعل (ابتسم) وعددهما في حال الرفع، مع عدم إضافتهما إلى غيرهما، وعدم تعريفهما باللام:

مُبْتَسَمٌ، مبتسَمَان.

٢٦. اسما الزمان والمكان من الفعل (ابتسم) وعددهما في حال النصب، مع عدم إضافتهما إلى غيرهما، وعدم تعريفهما باللام:

مبتَسَماً، مبتَسَمين.

٢٧. اسما الزمان والمكان من الفعل (ابتسم) وعددهما في حال الجر، مع عدم إضافتهما إلى غيرهما، وعدم تعريفهما باللام:

مبتَسَمٍ، مبتسَمَين.

٢٨. اسما الزمان والمكان من الفعل (ابتسم)، وعددهما في حال الرفع. مع إضافتهما إلى غيرهما، وعدم تعريفهما باللام:

مبتَسَمُ، مبتَسَما.

٢٩. اسما الزمان والمكان من الفعل (ابتسم) وعددهما في حال النصب، مع إضافتهما إلى غيرهما، وعدم تعريفهما باللام:

مبتَسمَ، مبتَسمَيْ.

٣٠. اسما الزمان والمكان من الفعل (ابتسم) وعددهما في حال الجر، مع إضافتهما إلى غيرهما، وعدم تعريفهما باللام:

مبتَسَم، مبتَسَمَيْ.

٣١. اسما الزمان والمكان وعددهما في حال الرفع، مع تعريفهما باللام:

المبتَسَمُ، المبتسَمانِ.

٣٢. اسما الزمان والمكان وعددهما في حال النصب، مع تعريفهما باللام:

المبتسَمَ، المبتسَمَيْنِ.

٣٣. اسما الزمان والمكان وعددهما في حال الجر، مع تعريفهما باللام:

المبتسَمِ، المبتسَمَيْنِ.

٣٤. مصدر الفعل (ابتسم) وعدده في حال الرفع، من غير إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

ابتسامٌ، ابتسامان[1]، ابتسامةٌ، ابتسامتان، ابتساماتٌ.

٣٥. مصدر الفعل (ابتسم) وعدده في حال النصب، من غير إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

ابتساماً، ابتسامَيْنِ، ابتسامةً، ابتسامتينِ، ابتساماتٍ.

---

(١) التذكير هنا للمصدر وإن قل وقوعه في الاستعمال، وليس للمؤنثة (ابتسامة) وهي كثيرة الاستعمال.

٣٦. مصدر الفعل (ابتسم) وعدده في حال الجر، من غير إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

ابتسامٍ، ابتسامينِ، ابتسامةٍ، ابتسامتينِ، ابتساماتٍ.

٣٧. مصدر الفعل (ابتسم) وعدده في حال الرفع، مع إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

ابتسامُ، ابتساما، ابتسامةُ، ابتسامتا، ابتساماتُ.

٣٨. مصدر الفعل (ابتسم) وعدده في حال النصب، مع إضافة إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

ابتسامَ، ابتسامَيْ، ابتسامةَ، ابتسامتَيْ، ابتساماتِ.

٣٩. مصدر الفعل (ابتسم) وعدده في حال الجر، مع إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

ابتسامِ، ابتسامَيْ، ابتسامةِ، ابتسامتَيْ، ابتساماتِ.

٤٠. مصدر الفعل (ابتسم) وعدده في حال الرفع، مع تعريفه باللام:

الابتسامُ، الابتسامانِ، الابتسامةُ، الابتسامتانِ، الابتساماتُ.

٤١. مصدر الفعل (ابتسم) وعدده في حال النصب مع تعريفه باللام:

الابتسامَ، الابتسامَينِ، الابتسامةَ، الابتسامتينِ، الابتساماتِ.

٤٢. مصدر الفعل (ابتسم) وعدده في حال الجر، مع تعريفه باللام:

الابتسامِ، الابتسامينِ، الابتسامةِ، الابتسامتينِ، الابتساماتِ.

٤٣. المصدر الميمي من الفعل (ابتسم)، وعدده في حال الرفع، من غير إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

مبتسَمٌ، مبتسَمانِ، مبتسَمةٌ، مبتسَمتانِ، مبتسَماتٌ.

٤٤. المصدر الميمي من الفعل (ابتسم)، وعدده في حال النصب، من غير إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

مبتسَماً، مبتسمَينِ، مبتسَمةً، مبتسمتَينِ، مبتسَماتٍ.

٤٥. المصدر الميمي من الفعل (ابتسم)، وعدده في حال الجر، من غير إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

مبتسَمٍ، مبتسَمينِ، مبتسَمةٍ، مبتسَمتينِ، مبتسَماتٍ.

٤٦. المصدر الميمي من الفعل (ابتسم)، وعدده في حال الرفع، مع الإضافة، وعدم تعريفه باللام:

مبتسَمَ، مبتسَما، مبتسمةَ، مبتسَما، مبتسَماتِ.

٤٧. المصدر الميمي من الفعل (ابتسم)، وعدده في حال الرفع، مع إضافته إلى غيره وعدم تعريفه باللام:

مبتسَمُ، مبتسَمي، مبتسَمةُ، مُبْتَسَمتا، مبتسَماتُ.

٤٨. المصدر الميمي من الفعل (ابتسم)، وعدده في حال الجر، مع إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

مبتسَمِ، مبتسَمَيْ، مبتسَمةِ، مبتسَمتَيْ، مبتسَماتِ.

٤٩. المصدر الميمي من الفعل (ابتسم)، وعدده في حال الرفع، مع تعريفه باللام:

المبتسَمُ، المبتسَمانِ، المبتسَمةُ، المبتسَمتانِ، المبتسَماتُ.

٥٠. المصدر الميمي من الفعل (ابتسم)، وعدده في حال النصب، مع تعريفه باللام:

المبتسَمَ، المبتسَميْنِ، المبتسَمةَ، المبتسَمتيْنِ، المبتسَماتِ.

٥١. المصدر الميمي من الفعل (ابتسم)، وعدده في حال الجر، مع تعريفه باللام:

المبتسَمِ، المبتسَميْنِ، المبتسَمةِ، المبتسَمتيْنِ، المبتسَماتِ.

٥٢. النسبة إلى المصدر (ابتسام)، وعدده في حال الرفع مع عدم إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

ابتساميٌ، ابتساميان، ابتساميةٌ، ابتساميتان، ابتسامياتٌ.

٥٣. النسبة إلى المصدر (ابتسام)، في حال النصب مع عدم إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

ابتساميا، ابتساميين، ابتساميين، ابتساميةً، ابتساميتين، ابتسامياتٍ.

٥٤. النسبة إلى المصدر (ابتسام)، في حال الجر، مع عدم إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

ابتساميٍ، ابتساميينِ، ابتساميينَ، ابتساميةٍ، ابتساميتينِ، ابتسامياتٍ.

٥٥. النسبة إلى المصدر (ابتسام)، وعدده، في حال الرفع، مع إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

ابتساميُّ، ابتساميّو، ابتساميةُ، ابتساميتا، ابتسامياتُ.

٥٦. النسبة إلى المصدر (ابتسام)، وعدده في حال النصب، مع إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

ابتساميَّ، ابتساميِّيْ، ابتساميةَ، ابتساميتيْ، ابتسامياتِ.

٥٧. النسبة إلى المصدر (ابتسام)، وعدده في حال الجر، مع إضافته إلى غيره، وعدم تعريفه باللام:

ابتسامي، ابتساميي، ابتساميِّ، ابتسامية، ابتساميتي، ابتساميات.

٥٨. النسبة إلى المصدر (ابتسام) وعدده، في حال الرفع، مع التعريف باللام:

الابتساميُّ، الابتساميانِ، الابتساميُّونَ، الابتساميةُ، الابتساميتانِ، الابتسامياتُ.

٥٩. النسبة إلى المصدر (ابتسام) وعدده في حال النصب، مع التعريف باللام:

الابتساميَّ، الابتساميينِ،الابتساميينَ، الابتساميةَ، الابتساميتينِ، الابتسامياتِ.

٦٠. النسبة إلى المصدر (ابتسام) وعدده في حال الجر، مع التعريف باللام:

الابتساميِّ، الابتساميينِ، الابتساميينَ، الابتساميةِ، الابتساميتينِ، الابتسامياتِ.

٦١. **الماضي المبني للمجهول:**

ابتُسِم، ابتُسِمت، ابتُسِمتا.

٦٢. **الماضي المبني للمجهول مسبوقاً بعطف:**

وابتُسِم، وابتُسِمت، وابتُسِمتا، وكذلك مع الفاء (فابتُسِم... الخ).

٦٣. **الفعل المضارع المبني للمجهول مرفوعاً:**

يُبْتَسَمُ، تُبْتَسَمُ، تُبْتَسَمان.

٦٤. **الفعل المضارع المبني للمجهول منصوباً:**

يُبْتَسَمَ، تُبْتَسَمَ، تُبْتَسَما.

٦٥. **الفعل المضارع المبني للمجهول مجزوماً:**

يُبْتَسَمْ ، تُبْتَسَمْ، تُبْتَسما.

٦٦. **الفعل المضارع المبني للمجهول مرفوعاً مع العطف:**

ويُبْتَسَمُ، وتُبْتَسَمُ، وتُبْتَسَمان.

وكذلك مع الفاء: (فتُبْتَسَمُ..الخ).

٦٧. **الفعل المضارع المبني للمجهول مع لام الأمر:**

ولْيُبْتَسَمْ، ولْتُبْتَسَمْ، ولْتُبْتَسَما.

وكذلك مع الفاء (فلْيُبْتَسَمْ..الخ).

٦٨. **الفعل المضارع المبني للمجهول مع لام التعليل:**

ولِتُبْتَسَمَ، ولِتُبْتَسَمَ، ولِتُبْتَسَما.

وكذلك مع الفاء (فلِيُبْتَسَمَ..الخ).

[٣] الحدس والكلمات الحاسوبية

الحدس Intuition خصيصة عقلية يستطيع بها الإنسان أن يتلمس صلة ما هو كائن، بما ينبغي أن يكون. ولو كانت هذه الصلة إدراكاً مباشراً ليس له مرجعية ذات إحساس، لكان من السهل أن يقال إن الحاسوب له حدس. فالحاسوب ينبئك بما أقيمت عليه برامجه من غير إحساس ولا شعور؛ فهو يدفع بما يدفع به إليه.

من هنا لم تكن قدرة الحاسوب على الحدس، كتلك التي عند الإنسان. ولذلك، ليس من المتوقع أن يكون الحاسوب قادراً على تقدير الأمور، بحيث يضع كل أمر في نصابه، إلا بمقتضى حدود البرمجة. وهي حدود حسية معلومة. وإذا تداخلت هذه الحدود، بحيث يصبح التمييز بينها مشكلاً أو ملبساً، فلن يذهب الحاسوب إلى تقدير الفواصل بينها وبحل مشكلتها.

وبيان ذلك في أمثلة وشواهد لا يمكن حصرها. فمثلاً إذا لم يكن فعل الأمر (ابتسم) منضبطاً بحركاته هكذا (ابتَسِم)، فإن الحاسوب لن يميز بينه وبين الماضي (ابتَسَمَ)، إذا لم يكن هو الآخر منضبطاً بحركاته. وبذلك يكون الفعلان في حساباته فعلاً واحداً لا فعلين. وهذا يعني أنهما -باعتبار الحوسبة- كلمة واحدة لا كلمتان، مع أنهما في الواقع خلاف ذلك؛ فهما كلمتان لا كلمة واحدة. وليس من السهل أن ينبئك الحاسوب بخلاف ذلك؛ لأن التمييز بينهما يحتاج إلى وعي تقديري. ولماذا نذهب بعيداً ونحن نعلم أن أحدنا إذا قرأ هذا الفعل (ابتسم) غير وارد في سياق، فإنه لا يستطيع أن يجزم بأنه فعل أمر أو فعل ماض لم يكن منضبطاً بحركاته. وحل المشكلة ليس في إلقاء التبعة على الحاسوب، بل في جعل كل واحدة منهما مميزة عن الأخرى بضوابطها البنائية. ومن هذه الضوابط الحركات

الفارقة التي تجعل الفعل الماضي (ابتسَمَ) مختلفاً عن فعل الأمر (ابتسم)، وذلك بضبطهما بالحركات الفارقة.

ولن يستطيع الحاسوب كذلك أن يميز بين فعل الأمر المسند إلى الإناث (ابتَسِمْنَ)، والفعل الماضي مسنداً إليهن أيضاً (ابتسَمْنَ)، ما لم يكن كل واحد منضبطاً بحركاته. فإذا انضبطا فهما كلمتان مختلفتان، وهما عند الحاسوب- كلمة واحدة إذا لم تضبطا. وغير بعيد ولا مستغرب أن يرد الحاسوب إحدى الكلمتين، إذا كانت برمجته قد بنيت على أساس ضبط إحداهما بالحركات، وعدم ضبط الأخرى. وبيان ذلك أنك إذا جعلت في برنامجك ضبط فعل الأمر (ابتسم) مثلاً، دون أن تلقنه الماضي (ابتسمْ) مميزاً بالحركات، فلن يجعلهما الحاسوب كلمة واحدة، بل هما عنده كلمتان مختلفتان. ومن أجل ذلك لابد من التمييز بين هذين الفعلين بالحركة الضابطة له عند البرمجة اللغوية التعليمية خاصة.

ومثل ذلك يقال عن (ابتسامة)، فهي كلمة واحدة عند الحاسوب في كل السياقات، إذا لم تضبط بالحركة الإعرابية. ولكنها ثلاث إذا ضبطت بضوابطها الإعرابية الثلاثة. فإذا أغفلت البرمجة واحدة من الحالات الإعرابية، فهي كلمتان لا كلمة واحدة. ويقال مثل ذلك عن كل كلمة من الكلمات التي رصدناها. وهذا يستدعي ضبط الحالات الصرفية والنحوية والإملائية قبل برمجتها، حتى تكون البرمجة صحيحة دقيقة.

بناءً على ذلك كله، نقول إن الحدس الحاسوبي للغة مرتهن بثلاثة ضوابط أولها:

١. الضابط الإملائي

فهو عند الحاسوب فارق أو جامع؛ فارق عندما يكون للكلمة صورتان إملائيتان كما في: صراط وسراط، فإنهما عند الحاسوب كلمتان، لا كلمة واحدة. وكذلك كلمتا السماء والسما، فإنهما كلمتان لا واحدة. وهو جامع عندما يكون ضبط النظام الإملائي شاملاً للكلمات؛ كأن يكتب

الفعل (اكتب) بهمزة الوصل دائماً وهو الصحيح طبعاً. فإذا كتبت بالقطع أصبحت كلمة أخرى. وهذا يعني أن الخطأ في الضبط الإملائي من شأنه أن يجعل هذا الخطأ- عند الحاسوب- أصلاً، يحكم على أساسه على الصواب بأنه خطأ، وهذا أمر في غاية الخطورة؛ لأن من شأن ذلك أن يشيع الخطأ عند أبناء هذا الجيل، وبخاصة الذين يقلدون كل ما يرون.

٢. الضابط الصرفي

وقد فصلنا القول في بعض جوانبه.

٣. الضابط النحوي

وهو الذي على أساسه يصبح الاسم المعرب مثلاً ثلاث كلمات، رفعاً ونصباً وجراً ويصبح أكثر من ذلك إذا كان فيه إعلال بحذف أو تسكين أو قلب، كالاسم المنقوص الذي يختلف باختلاف الحالات الإعرابية. ففي حالتي الرفع والجر يحذف حرف العلة (كما في محام وقاض)، وفي حالة النصب تتغير صيغته بزيادة ألف مع بقاء حرف العلة (كما في محامياً وقاضياً). ويصبح الاسم أكثر من ذلك أيضاً إذا كان له حالات إعرابية خاصة، كما في الممنوع من الصرف.

[٤] الثنائية في اللغة والحوسبة

الثنائية من القواعد الأساسية التي قامت عليها نظم اللغات الإنسانية، وكذلك الحال في الحاسوب، فإنه مبني على عدد من الثنائيات، منها ثنائية الأدوات (hardware) والبرمجيات software، وثنائية الكتابة والقراءة، فالحاسوب يستقبل الذي يتعامل معه قارئاً وكاتباً. ولدى الحاسوب ثنائية الخزن والاستدعاء. أما أهم ثنائية فيه فهي الصفر الذي يرمز إلى الغلق off، والواحد الذي يعني التشغيل والفتح on[٢].

في ضوء هذه الثنائية الأخيرة تخزن المعلومة في الحاسوب، لاستدعائها عند الحاجة، ومنها تتكون ثنائية المدخلات inputs والمخرجات outputs.

واللغات الإنسانية قائمة على عدد كبير من الثنائيات في النظام العام، وإن كان هذا العدد يتفاوت من لغة إلى أخرى، وهناك ثنائيات أخرى في كل مستوى من مستويات اللغة، صوتية كانت، أم صرفية، أو نحوية، أم تركيبية، أم معجمية، أو دلالية.

أما الثنائيات اللغوية في النظام العام للغة فهذه أظهرها:

---

(٢) ذكر الدكتور نبيل علي بعض هذه الثنائيات في كتابه القيم: اللغة العربية والحاسوب، انظر: ص ٣٦٢ وما بعدها. وقد أفدنا منه كثيراً، وإن كان لنا منهجنا الخاص في توظيف هذه الثنائيات. وقد أفاد هذا الفصل أيضاً من التفكير الذي جرى عليه الصديق العزيز الدكتور نهاد الموسى، في كتابه القيم: العربية -توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية.

١- ثنائية الذهن واللسان

عرفنا من قبل رأي سوسير وتشومسكي في هذه الثنائية، ولسنا بحاجة إلى إعادة القول في ذلك. غير أننا سنصف الجانب الذهني هنا، بأنه تصور أبناء اللغة لأنظمة لغتهم. وأما الجانب الآخر فهو الجانب المنطوق من تلك اللغة.

إن المشكلة الكبرى في التعامل اللغوي مع الحاسوب، تكمن في أن تعامله مع ما هو مختزن من اللغة، تعامل آلي عن نفسها بالتصور والإدراك اللذين يظهران في الاختيار العقلي الذي نمارسه ونحن نتكلم. ولذلك لا يستطيع الحاسوب أن يختار أجمل بيت في قصيدة، ولا أن يستخرج أصدق عبارة عاطفياً، ولا أن يفاضل بين جميل وقبيح، وحسن وضعيف، وحسن وأحسن.

حين يتمكن الإنسان من التغلب على هذا التمايز بين الحاسوب والإنسان، يمكن أن يستخدم الحاسوب في بيان ما ذكرته، وما لم أذكره. وليس المقصود من ذلك أننا نستطيع أن نجعل الحاسوب يمارس التصور والإدراك. إنه يعني فقط أننا عندما نستطيع أن نترجم تصوراتنا وحواسنا إلى مدركات مادية، يمكن أن يزود بها الحاسوب، فعندئذٍ يمكن للحاسوب أن يختار لك أجمل في القصيدة، أو أن يعبّر عن المشاعر العامة، وحتى الخاصة، التي تكتنف احساساتنا ونحن نقرأ نصاً جميلاً.

يبدو - حتى الآن - أن هذا بعيد المنال، ولكني لا أظنه من المجال. وعلى العلماء والباحثين أن يعملوا جاهدين فربما يصلون إلى هذا يوماً ما.

وحتى أوضح هذه المسألة بأمر عملي يعرفه المهندسون المعماريون، أقول إن برامج الأوتوكاد أصبحت تزود هذه الفئة من المهندسين بأجمل التصميمات المعمارية. كل الذي يفعله المهندس هو أنه يزود الحاسوب بمقاييس معينة، ومساحة محددة، ومطالب معينة يريد أن

يراها محققة في التصميم، فيزوده الحاسوب بتصميمات راقية، يختار منها ما يشاء، فيوفر الكثير من الوقت، والجهد، والتفكير، والمال، ويحصل على أنماط متميزة من هذه التصميمات.

لست أزعم هنا أن اللغة شأنها شأن الهندسة. ولا أقول إن جمال اللغة أو عدم جمالها، وأن صدق العبارة أو عدم صدقها، يمكن أن ينقاس بما يقاس به العمل المادي، ولا أقول إننا نتصور هذا الذي ذكرته من مضامين اللغة، على النحو الذي يتصور به المهندس تصميم بناء، أو جسر، أو شبكة طرق. ولكنني أقول إن ترجمة هذا كله أو بعضه، إلى شيء مادي قد يظهر في المستقبل أمر غير منكور.

٢. ثنائية المنطوق والمقدّر

وهذه مرتبطة بثنائية الذهن واللسان، متفرعة عنها. والنحو العربي في مجمله مبني على المنطوق والمقدّر، باعتبار أن التقدير وعي لغوي بالصورة الذهنية للكلمة أو الجملة، أو وعي بما كانت عليه،، أو بما ينبغي تصوره في أنها كانت عليه. وما ذلك إلا من أجل تصور النظام اللغوي وقد اطردت أحكامه واتسق بعضها مع بعض.

والمنطوق والمقدّر يضمان تحت جناحيهما قواعد اللغة كلها. فالمنطوق له صورتان إحداهما يظهر فيها التوافق بين الكلمة منطوقة، ومتصورة، دون وجود خلاف بينهما. فكلمة (كتب) ليس لوجهها المنطوق صورة تخالف وجهها المختزن في الذهن. والأخرى يظهر التخالف فيها بين المقدر والمنطوق. فكلمة (قال) لها صورة مقدرة عند النحاة وهي (قَوَلَ). وسواء أحدث أن العرب قالت (قَوَلَ) أم لم تكن قالته، فإن هذه الصورة الذهنية المقدرة تفرض نفسها؛ ليصح تفسير مجيء المضارع بالواو (يقول)، وكذلك المصدر (قَوْل). ولا ينبغي تصور أن هذه الواو قد جاءت من فراغ، فاللغة نظام، والنظام لابد له من تصوّر مطرد يفسره.

وهنا لابد أن نعرض إلى ثلاث مسائل:

أولها: أن العلماء قد عملوا جاهدين على إخراج جيل متقدّم من الحاسوب، ليكون التعامل مع الحاسوب تعاملاً صوتياً لا يدوياً فقط، الأمر الذي يجعل الحاسوب قادراً على أن يستجيب للأوامر المنطوقة، فينفذها، مثلما ينفذ الأوامر الصادرة إليه كتابة.

ثانيهما: أن برمجة الظواهر الصرفية أمر ميسور حاسوبياً؛ لأن مسائل الصرف كلها تقريباً مسائل مادية قابلة للبرمجة، حتى ما كان منها مفترضاً تصور وتوهم، كالذي قلناه عن أصل (قال)، وكل الأفعال الثلاثية التي فيها ألف، فإنها كما قال الصرفيون منقلبة عن واو أو ياء. هذه الافتراضات من شدة وضوحها ومنطقية تفسيرها، تبدو كأنها مبرمجة لغوياً، لتناسب برمجة الحاسوب.

وثالثها: أن أدق التحليلات الصوتية هي تلك التي نحصل عليها من الحاسوب، إذ يمكن عن طريق الحاسوب أن نعرف شدة الصوت، وعلوه، وضغط الهواء، وسرعته، وحجم حجرات الرنين، ودرجته، والنبر، والتنغيم، وزمن إنتاج الصوت، ودرجة احتكاكه، ونوع الموجات الصوتية، ودرجة الجهارة، والزمن الفاصل بين صوت وصوت، أو مقطع ومقطع، ودرجة التوتر، والاضطراب الموجي، ومستويات التردد المختلفة، ودرجة تغير كل صوت في الكلمة، في كل سمة من سماته، عما هو عليه مفرداً. كما يعطيك درجات تردد الوترين الصوتين، ودرجة ابتعادهما واقترابهما إلى آخر ذلك، مما جعل الحاسوب يفجّر المعلومات الصوتية على نحو لم يكن متاحاً ولا معروفاً من قبل.

٣. ثنائية الأطراد والشذوذ

وهذه مرتبطة بالثنائيتين السابقتين ارتباطاً عضوياً كاملاً. فالاطراد هو حكم التصور الذهني للغة. وهو حكم مبني على أن القياس على ما هو منطوق وموافق للتصوّر الذهني قياس مطرد، وأن ما خرج عن هذا

التصوّر يحكم عليه بالشذوذ، إذا كان قد سمع ممن يحكم لهم بأنهم أهل اللسان الحقيقيون. فيقال مثلاً إن الفعل المضارع يجزم بلم، وقد سمع منصوباً بلم من بعض العرب، وهو شاذ لا ينقاس.

ينبغي أن ينظر إلى الظواهر الشاذة في اللغة من زاوية تاريخية تطورية، أو باعتبار مقارنتها باللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة. فبعض الظواهر الشاذة في العربية قد تكون أثراً من آثار التطوّر التاريخي في العربية نفسها؛ وذلك مثل إسقاط الأعراب من بعض النصوص العربية الفصيحة. ومن الظواهر الشاذة في العربية مما له صلة باللغات الجزرية ما يسمى بلغة أكلوني البراغيث، فإن لها وجوداً في بعض هذه اللغات، مما يدل على وجود علاقة من نوع ما بين وجود الظاهرة هنا، ووجودها هناك.

٤. ثنائية الصواب والخطأ

وهذه مرتبطة بسابقاتها كذلك، وإن كان تركيزها يقع على إبراز الحكم بصحة كلمة، أو صياغة، أو تقدير، أو تركيب، أو خطأ ذلك.

نجح واضعو البرامج اللغوية الحاسوبية العربية حتى الآن، في استخراج الخطأ الإملائي، والتوقف عند الكلمة التي لم تكن قد خزنت من قبل. وهذا يعني أنه عندما نستطيع أن نخزن كلمات العربية في أحد البرامج المعدة لهذه الغاية، سنجد الحاسوب يصحح لنا الخطأ في كلمة ما. وأذهب إلى أبعد من هذا فأقول إذا تمكنا من برمجة أخطاء معينة في التركيب والإعراب، فإن الحاسوب سيزود المتعلمين بإرشادات تصحح لهم الخطأ.

٥. ثنائية القياس والسماع

هذه الثنائية على اتصال وثيق، وارتباط واضح بالثنائيات السابقة كلها. وسواء أكان القياس على كثير من المسموع كما هو مذهب البصريين، أم كان على قليل من المسموع، فإنه قياس على مسموع، بشرط

أن يكون ذلك مما أخذت به العربية الفصيحة المشتركة، حتى لو كان قليلاً. أما إذا كان مما لم تأخذ به العربية المشتركة؛ فينبغي أن يحفظ للدرس اللغوي الذي يدرس اللغة في تاريخها، لا أن يكون مأخوذاً به في الاستعمال.

ويمكن أن يبرمج الحاسوب بالظواهر اللغوية المقيسة على قليل من المسموع، باعتبار أن حصرها أيسر من حصر الظواهر المقيسة على كثير من المسموع. وهذا من شأنه أن يخفف العبء عن الباحثين اللغويين، بل إنه يساعد على وضع المعجم التاريخي الإحصائي للغة؛ لأن المعجم التاريخي لابد أن يعتمد على الإحصاء الكمي للظواهر اللغوية التاريخية.

٦- ثنائية الأصل والفرع

وهذه مرتبطة بالثنائيات السابقة كلها. فالصورة الذهنية للغة مثلاً أصل، ونطقها فرع. وإنما كانت الأصول من أجل أن تكون ضوابط كلية للظواهر اللغوية المختلفة. وكانت الفروع ضرباً من النمو لتلك الأصول. ولما كانت الأصول والفروع كثيرة في اللغة بحيث يصعب حصرها جميعاً، فإني أذكر بعضها في الجدول الآتي:

أصول	فروع	أصول	فروع
التصوّر الذهني	المنطوق	الثابت	الطارئ
القياس على الكثير	القياس على القليل	التعريف	التنكير
الإعراب	البناء	الحركة	السكون
الإعراب بالحركات	الإعراب بالحروف	المرجع	الرمز
الذكر	الحذف	المعطوف	المعطوف عليه
الحقيقة	المجاز	الموصوف	الصفة
التوضيح	الإبهام	المبدل منه	البدل
السماع	القياس	الحسن	المقبول
الوصل	الفصل	التشبيه المفرد	التشبيه المركب
النطق	الكتابة	الاشتقاق	الجمود

٧. ثنائية اللفظ والمعنى

وهذه مرتبطة بالثنائية الأولى خاصة؛ ذلك أن المعنى هو الصورة المختزنة في الذهن للمرجع. وقد كانت العلاقة بين اللفظ والمعنى -وما زالت موضع حوار ونقاش بين العلماء والباحثين. بعض هذه النقاشات يجري بين النقاد والأدباء. وقد عرض الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) لهذه العلاقة، حين ذكر أن المعاني تكون ملقاة في عرض الطريق وأن الناس يختارون منها ما يناسبهم.

وقد قصد الجاحظ من ذلك أن المعاني عامة في البيئة الواحدة، وأنها تمكن الأدباء من أن يلتقطوها، ليتفاضل هؤلاء فيما بينهم، بحسب المعنى الذي اختاره، والطريقة التي عبّر بها عنه.

٨. ثنائية التوضيح والإبهام

وهذه مرتبطة كذلك ببعض الثنائيات السابقة: ففي اللغة كلمات وتراكيب يقصد بها الإبهام، وتراكيب أخرى يقصد بها التوضيح. فالشرط مبناه على الإبهام، فإذا قلت: "من يزرني فسوف أكرمه". فإنك لا تقصد شخصاً معيناً. وإنما تجعل ذلك بعموم يؤدي إلى الإبهام. وعلى النقيض من ذلك الإضافة التي يقصد منها التوضيح، فإذا قلت: "مبنى المكتبة" فقد أخرجت (المبنى) من عمومه الذي يفهم منه الشيوع والإبهام، وجعلته محدداً. ويتصل بمفهوم الجملة المبهمة مصطلح "الجملة المتعددة المعاني"، من حيث إن التعدد قد يجعل القارئ لا يقف بدقة على قصد المتكلم فيفهم من الجملة معنى آخر تدل عليه، كما تدل على المعنى الذي يقصده المتكلم. وقد سمىّ تشومسكي هذه الجملة كما مر بنا ambiguous sentence[٣].

---

(٣) John Lyons. Semantics. Cambridge University Press, 1979, P. 369.

ولذلك فإن جملة كهذه: I have a stolen book تدل على ثلاثة معان على الأقل وهي:

١ عندي في مكتبتي كتاب كان قد سرقه شخص وآلت ملكيته إليّ.

٢. عندي كتاب كان شخص قد سرقه مني.

٣. عندي كتاب كان شخص قد سطا على مادته.

عند برمجة التراكيب التي يدل الواحد منها على معنيين أو أكثر، نستطيع حسم المشكلة بإحدى الطرق الآتية:

١. إذا كان استبدال كلمة بالكلمة التي جعلت التركيب دالاً على متعدد من المعاني، فإن ذلك يحل المشكلة. وقد يكون هذا التوجه واجباً عند وضع النصوص القانونية التي لا ينبغي أن يكون اللفظ الواحد منها دالا على أمور لا يريدها المشرّع. ويصبح هذا التوجه على قدر من الأهمية كبير عند تخزين أسئلة في الحاسوب، في البرامج التي تحتوي على ما يسمى "بنك الأسئلة"؛ لأن السؤال ينبغي أن يكون عن أمر محدد، ما دام المطلوب أمراً محدداً؛ اللهم إلا إذا أريد من السؤال أن يكون كاشفاً عن قدرات المتعلمين في الإفصاح عن المعاني المتعددة للعبارة الواحدة؛ فيصبح هذا النمط من الأسئلة ذا هدف محدد، وإن كانت العبارة دالة على معان متعددة.

٢. إذا كان الاكتفاء بمعنى واحد من معاني التركيب قد أدى غرضه، أصبح حكمه حكم التركيب الذي يفصح عن معنى واحد فقط؛ أي أن التعدد هنا قد انتفى بسقوط اعتبار التعدد. فتكون برمجته كبرمجة قرينة مما ليس له إلا معنى واحد.

٣. قد تكون الاستعانة بالصورة كافية للدلالة على أن التركيب يدل على ما تشير إليه الصورة، فتصبح المعاني الأخرى، وكأن التركيب لا يشير إليها. وإنما يكون هذا في حال الاستعانة بالصورة والأشكال والرموز التي من شأنها أن تحسم الأمر.

٤. قد يدل السياق على معنى واحد للتركيب، وإن كان التركيب في ذاته دالاً على معان متعددة: ففي مثل هذا التركيب: "عرفتك ابن عشر سنين". قد تدل كلمة "ابن" على أن المتكلم هو الذي كان عمره عشر سنين. وقد يدل على أن المخاطب (بفتح الطاء) هو الذي كان. لكن عندما يرد هذا التركيب في السياق الآتي أو شبهه، يسقط التعدد: كنت أزور أسرتكم التي كان بيني وبينها مودة، وقد كان إخوانك أصدقائي، وكنت أصغرهم، وقد عرفتك وكنت ابن عشر سنين".

٩. ثنائية الحقيقة والمجاز

ولهذه صلة بسابقتها، من حيث إن الحقيقة وضوح ومباشر، والمجاز عزوف عن المباشرة. وكما يكون المجاز في الكلمة، يكون في التركيب، ولا يقصد بالمجاز في الدراسات اللغوية ما يدل عليه المصطلح في الدراسة البلاغية، فالكناية والاستعارة من ضروب المجاز في الدراسات الدلالية.

١٠. ثنائية الذكر والحذف

تلجأ اللغات الإنسانية إلى الحذف على مستوى الصوت والكلمة والجملة. والحذف في العربية كثير على هذه المستويات كافة. والعرب يعدون الحذف من ضروب البلاغة. من الحذف على مستوى الصوت إسقاط الهمزة التي تكون في آخر الكلمة مسبوقة بحركة طويلة كما في: سماء، وهواء، ودعاء. وعلى مستوى الكلمة إضمار الفاعل في مثل: "زيد جاء". وعلى مستوى الجملة إسقاط جواب الشرط، وإحلال التعقيب عليه محله، كما في: إن تدرس فذلك خير. فجملة "ذلك خير" ليست هي جواب الشرط، كما يظن النحاة، إذ لابد أن يكون الجواب جزاءً كأن تقول: إن تدرس تنجح. وعلى ذلك يمكن تصور حدوث الحذف والإحلال في هذه الجملة على النحو الآتي:

إن تدرس تنجح وذلك خير ← إن تدرس فذلك خير.

ويتصل بهذه الثنائية صورة أخرى وهي: "الزيادة والحذف" فتكون الزيادة، لا مجرد الذكر، هي المقابل الآخر للحذف.

١١. ثنائية العلاقات الرأسية والأفقية

وهي من الثنائيات البارزة في عمل الحاسوب. ويمكن توظيفها في التوزيع والتصنيف عند العمل في الدرس اللغوي، كما توظف في سائر البرمجيات الحاسوبية. التصنيف صورة من صور العلاقات الأفقية لأنه يكون خطياً.

ومن أظهر العلاقات الأفقية في اللغة تلك التي نلمسها بين المسند والمسند إليه؛ فهي علاقة أفقية ذات وجهين: أحدهما إسناد الحدث أو الصفة إلى المسند إليه، كما في إسناد الفعل إلى الفاعل، وإسناد الخبر إلى المبتدأ، والآخر افتقار المسند إليه إلى المسند؛ إذ لا يتم المعنى بوجود المسند إليه وحده، فلابد من المسند إليه. وأما العلاقات الرأسية فمثل احتواء الجملة الاسمية المركبة جملتين، تصنف كل واحدة منهما في فئة، ثم توزع مكونات كل واحدة منهما على حدة.

فإذا قلت: "الكتاب مادته جديدة" فالمبتدأ الأول هو مستهل الجملة الكبرى، والجملة الصغرى خبره. ويوزع المبتدأ نفسه إلى مكوناته "التعريف" و"الاسم". وتوزع الجملة الصغرى "مادته جديدة" إلى مضاف ومضاف إليه وصفة إخبارية.

يترجم الحاسوب العلاقات الرياضية التي تظهر رأسيتها أو أفقيتها جبرياً، ترجمة، يمكن أن نفيد منها في التحليل اللغوي بعامة، والنحوي بخاصة. وحتى أوضح هذه الفكرة أقول:

القيمة الجبرية الآتية: $\text{جـ} + \frac{\text{أ} + \text{ب}}{\text{أ} - \text{ب}}$

يظهر فيها البعدان: الأفقي المتمثل في جمع قيمتين، أو سلب إحداهما من الأخرى، والعمودي المتمثل في قسمة قيمة على أخرى. هذان البعدان يصبحان حاسوبياً على النحو الآتي: جـ+ (أ+ب)\ (أ - ب). وهذه الصورة الرياضية يمكن أن تمثل بعض القيم التعبيرية مثل: "العمل والعلم المفيد يفوق العمل غير المفيد" هكذا:

العمل+ (العمل المفيد) \ (العمل غير المفيد)

جـ+ (أ+ب)\ (أ - ب)

في الإمكان ترجمة كثير من القيم اللغوية إلى قيم رياضية، عند التحليل اللغوي أو الدلالي النحوي، للخروج بمعان جديدة، تبدو للوهلة الأولى غير واضحة. فإذا قلت: "قوتنا في وحدتنا"، كان التعبير عن ذلك كما يأتي:

أ ب= جـ ب

تشير (أ) إلى القوة، و(ب) إلى ضمير المتكلمين، و(جـ) إلى الوحدة وإنما كانت العلاقة بين (أ) و(ب) علاقة ضرب لا جمع، لكون الإضافة أكثر من مجرد جمع كلمة إلى أخرى. وعند الاختصار تصبح المعادلة على النحو الآتي: أ = جـ، وهو يعني أن القوة تساوي الوحدة. وهو معنى نتوصل إليه بالتفكير الرياضي. ويمكن تفسير العبارة السابقة نفسها على نحو آخر، وذلك حين يكون معنى حرف الجر (في) التضمين، فيكون التعبير الرياضي عنها هكذا: أب ⊂ جـ ب

أي أن القوة متضمنة في الوحدة. وهذا يعني أن القوة التي هي هدف تصبح في ذاتها جزءاً مما هو أكبر منها وهو الوحدة. وتصبح الوحدة نفسها التي كانت طريقاً إلى الهدف هدفاً. ويصبح عندنا هدفان: القوة التي هي الهدف الأول، والوحدة التي هي طريق الهدف الأول وهو القوة. ومن عجب أن يكون السبيل إلى الهدف هدفاً أكبر من الهدف نفسه! وهذه صورة من صور البلاغة.

١٢. ثنائية التوافق والتخالف

توشك أن تكون هذه أظهر الثنائيات في اللسان العربي. وقد أشرنا إلى بعض وجوهها عند الحديث عن الوظائف الإعرابية. ونضيف إلى ذلك هنا التوافق والتخالف بين الفعل والفاعل من حيث التذكير والتأنيث، كما توضحه كتب النحو، وليس مجال سرده هنا. والتخالف قائم بين الفعال والفاعل المثنى والجمع؛ فتقول: رجع الغائبان ونجح الطلاب. أما لماذا لا يجوز في العربية الفصيحة المشتركة (نجحوا الطلاب) فليس صحيحاً ما ذهب إليه النحاة أنه لا يجوز أن يكون للفعل الواحد فاعلان. السبب فيما أرى هو أن الفعل المتقدم المتصل بفاعله من غير فاصل، أحليت منزلته للمفرد مذكراً ومؤنثاً، كما في: (نجح الطالب ورجعت الطالبة)، فلما أرادوا أن يثنوا ويجمعوا، لم يستسيغوا (تثنية الفعل وجمعه) ما دام فاعله مثنى أو جمعاً في مثل: نجح الطالبان، ورجع الطلاب، ورجعت المسافرتان، ورجعت المسافرات. غير أن هذا لا ينفي أن ثمة مرحلة من مراحل التطور، كانت المطابقة فيها قائمة بين الفعل، مسنداً إلى مثنى وجمع، والفاعل مثنى وجمعاً، كما في: (أكلوني البراغيث).

[٥] الإبداع في اللغة والحوسبة

الإبداع هو السمة الأساسية للغات الإنسانية والحاسوب. أما على مستوى اللغات الإنسانية فيكفي أن تعرف أن المعنى الواحد يعبّر عنه بما لا يكاد يقع تحت حصر من التراكيب، وأن توليد التراكيب بعضها من بعض لا يقف عند حد. وأن لغة من اللغات لا يمكن أن يكون لتراكيبها معجم يجمعها؛ لأن ذلك خارج عن نطاق القدرة الإنسانية. وهذا لا يتعارض مع كون قواعد اللغة التي تضبط أنماط التراكيب محدودة، مهما بلغت من الكثرة، وأن اشتقاق مقادير غير محدودة من التراكيب، بمقتضى عدد محدود من القوالب والأنماط والقواعد، هو أظهر وجوه الإبداع اللغوي.

يقول جون ليونز في بيان حقيقة الإبداع الذي في اللغات الإنسانية "إن تحكم ابن اللغة بالطاقة الإبداعية للغة؛ إنما هو في الظروف العادية تحكم غير واع، ولا يقوم على تفكر. ذلك المتكلم لا يلقي بالاً إلى تطبيق القواعد النحوية، وهو ينشئ جملاً لم يسمعها قط، أو جملاً ربما كان قد سمعها، أو سمع بمثيلاتها. وهو في هذا وذاك، يقبل أبناء لغته منه ما ينطق به، باعتبار هذا المنطوق مكوناً من جمل صحيحة، مفهومة لديهم. ولابد أن نأخذ بعين الاعتبار أن ثمة أخطاء يقع فيها بعض الناطقين باللغة. غير أن هذا لا يؤثر في سلامة الذي قلناه"(٤).

أما الحاسوب ففيه إبداعات كثيرة على مستوى اختصار الزمن، والإحاطة بقدر كبير من المعلومات المختزنة، وآليات إخراج هذه المعلومات وتصنيفها، ووصل القضايا المختلفة بعضها مع بعض، وتقنيات

---

(٤) انظر: John Lyons. Noam Chomsky, N.Y The Viking Press, 1970, P. 21.

شبكة المعلومات، والترتيب والتوزيع، والتصنيف وغير ذلك مما نحتاج إليه في حياتنا العملية والعلمية واللغوية والثقافية.

ولابد من استغلال الطابع الإبداعي للغة والحاسوب لإنتاج برامج لغوية تتجاوز النظر التقليدي في الدراسات اللغوية. وأهم ما يمكن أن نفعله في هذا المجال حل مشكلات النحو والصرف عن طريق النظر اللغوي المبرمج حاسوبياً.

ينبغي أن ينظر إلى النحو بخاصة، واللغة بعامة، على أساس من الشمولية التي تمكن اللغوي من أن يتجاوز الأطر الضيقة للنظر التقليدي. وحين يتم هذا يكون اللغوي قد حقق درجة عالية من الإبداع وهي الدرجة التي يوصف فيها النظر اللغوي أو النحوي بأنه نظر شمولي قادر على تأسيس ما سماه تشومكي "النحو العالمي" universal grammar.

وليست هذه دعوة إلى تجاوز تراثنا النحوي، وإنما هي دعوة إلى تجديده، وبخاصة أن فيه من الخصائص والسمات ما يجعله قابلاً للتجديد، قابلاً لأن يكون نحواً عالمياً بحق. على أن أهم ما ينبغي أن ينظر إليه في تجديد النظر اللغوي، هو أن النظر العلمي يستدعي البحث عن طريقة صحيحة للتعليم. وحين يبنى النحو على أساس علمي يكون قابلاً لأن يبسط جناحيه على سعة من عالمية النحو.

مما يلفت الانتباه أن اللغة قائمة على تفكير رياضي، يستوي في ذلك اللغات الإنسانية ولغة الحاسوب. أما اللغات الإنسانية ففيها من الظواهر الرياضية، قدر غير يسير. والرياضيات ذات طابع عقلي رمزي تجريدي كما هو معلوم، واللغة مبنية على رموز. وفيها من التجريد الذهني ما هو بين واضح لكل باحث. ثم إن اطراد اللغة يشبه اطراد النظر الرياضي، مع فرق أو جملة فروق، أهمها أن اللغة رموز تجريدية ذات مرجعية موجودة ملموسة أو مفهومة، يعرفها كل ناطق باللغة. ولذلك يجد كل ناطق باللغة أمره ميسوراً، وهو يريد أن يتحدث عن أي أمر. في حين

أن الرياضيات تتحدث عن قوانين تضبط مسائل في الحياة، ولا يعرف الصلة بين هذه القوانين والمسائل التي تنضبط بمقتضاها إلا المتخصص

لست أعذر من ينتقدون إغراق النحاة، في التجريد، وهم ينظرون في مسائل النحو؛ فإن تعامل النحوي مع اللغة لا يكون، ولا يتوقع أن يكون، كتعامل الإنسان العادي مع اللغة.

فهو يتجاوز الكلام الذي يتداوله الناس، ليتعامل مع الضوابط العقلية المجردة التي تضبط هذا الكلام، وبمقتضى هذا الضبط يخرج الكلام مفهوماً. والذين يغفلون عن هذه الحقيقة، يتهمون النحو العربي بأنه دروس في المنطق والفلسفة(٥). فالطابع الرياضي للغة هو الذي يظهر التحليل اللساني أو النحوي، وكأنه دليل على الفلسفة التي سيطرت على النحاة العرب.

والطابع الرياضي في الحاسوب يجعل قدرته فائقة في استيعاب المدخلات وترجمتها إلى رموز رياضية، واستدعائها عند الحاجة بسرعة كبيرة على نحو ما وضحنا. وعندما نستفيد من النظر الرياضي في فهم اللغة نكون قادرين على التعامل مع الحاسوب، في الدرس اللغوي وغيره، بكفاية عالية جداً.

وبسبب الطابع الرياضي لكل من اللغة والحاسوب، فإن إنتاج كل منهما ليس له نهاية Infinite. وهذا يعني أنه في مقدورنا وضع نماذج كثيرة في برامج مصممة لتدريس اللغة العربية. نماذج وبرامج تجسِّد الطابع الإبداعي في اللغة والحوسبة، وتعمل على إشباع حاجاتنا إلى أساليب جديدة في تعلم اللغة وتعليمها. وتلك أساليب لا نصل إليها إلا عن طريق الإبداع.

---

(٥) انظر: كتاب: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، ١٩٦٨، فالكتاب من أوله إلى آخره محاولة لإثبات ذلك.

[٦] تباين الوظائف

على الرغم من التواظف الذي يمكن أن يكون بين اللغة والحوسبة، فإن ثمة تبايناً في وظائف كل منهما في: نظام تقليل الضغط الكمي، ونظام القدرات الآلية، وتفسير النصوص. وهذا بيان ذلك:

١. نظام تقليل الضغط الكمي

ذكرنا أن المقادير التي تختزنها ذاكرة الإنسان، وذاكرة الحاسوب، كبيرة متنوعة، ولكن ذاكرة الحاسوب أقدر على تخزين مقادير هائلة من المعلومات بسبب آلية الحاسوب. وتستطيع ذاكرة الإنسان أن تتخلص من الضغط الكمي في الذاكرة بإحدى الوسائل الآتية:

أ. التحرر من المعلومات التي تجد ذاكرة الإنسان عبثاً في تخزينها، بسبب كونها غير مفهومة، أو كونها زائدة على حاجة الإنسان، أو كون وقوعها عابراً.

ب. بناء نموذج في استبقاء المعلومات يقوم على أساس الطرد الاستبدالي، وذلك بالتحرر من أحدث المخزونات في الذاكرة، واستبقاء أقدمها. ويتداول علماء النفس هذه العبارة the last in the first out.

ج. تتلاشى معلومات كثيرة ليس بسبب كونها غير مهمة، ولكن بسبب أنها تابعة لما هو أهم منها؛ فإذا استدعي الأهم استدعيت تلقائياً؛ فقد ترى إنساناً كنت قد رأيته دون أن تكون رؤيته الأولى قد استبقيت في ذاكرتك؛ فإذا تذكرت أنك قد رأيته في لقاء مهم تذكرته.

تعمل آلية الحفظ والاستظهار على التغلب على آلية تلاشي المعلومات المطلوب استظهارها؛ لجعل هذه المعلومات محوراً مهماً بذاته، دون أن تكون أهميته مرتبطة بغيره. ومن هنا كان حفظ النصوص القرآنية والشعرية دليلاً على أن استظهارها يعني أنها جعلت محوراً في الذاكرة مستقلاً غير تابع لغيره من مختزنات الذاكرة. ولذلك تبقى هذه النصوص ذات حركة دائمة في الذاكرة، إلى درجة أن الإنسان يجد نفسه قد استخدم نصاً منها تلقائياً.

لا تعمل ذاكرة الحاسوب بمقتضى هذه الآلية؛ لأن كل معلومة تخزن في ذاكرة الحاسوب تعدّ في برمجته ذات أهمية. وهذا ناجم عن أن الحاسوب لا يملك أن يتصور الأشياء، فالإنسان هو الذي يتصور، ويملي على الحاسوب تصوره لأهمية الأشياء.

د. ينتقل كثير من المعلومات إلى ما بعد الوعي السيكولوجي للإنسان، حتى ليظن أنها قد نسخت من الذاكرة وأمحت من صفحاتها. وفي لحظة من لحظات الوعي تقفز عبارة ما، أو حدث معين، إلى الذاكرة، مع كون تلك العبارة أو ذلك الحدث قد انطويا على سنوات من النسيان طويلة. وهذا يفسر لنا كيف أن عبارات لم نسمعها إلا مرة في حياتنا، ومن شخص بعينه، ومرت عليها السنون دون أن نذكرها أو نستعملها، إذا بها تقفز إلى حيز الذاكرة فجأة. على كل حال، هذه الطريقة ملموسة في حياتنا، وهي من طرائق الدماغ في تقليل الضغط الكمي للمعلومات المختزنة.

هـ. تستغني الذاكرة عن خزن أي معلومة لم يجر الوعي بها، حين سماعها أو رؤيتها. ولك أن تتصور هذه المسألة إذا نظرت في وعي شخص يكتب رسالة، أو بحثاً، أو مذكراته اليومية، ومذيع الأخبار في التلفزة، يقرأ النشرة الإخبارية، فأكثر ما يسمعه هذا الشخص لا

يدخل في دائرة وعيه، ومن ثم لا يجد سبيله إلى الذاكرة. هذا، ومرور الأشياء في وعي الإنسان هو صمام الاختزان في الذاكرة.

٢. نظام القدرات الآلية

لدى الإنسان قدرة تلقائية تمكنه من التغلب على النظم المعقدة في اللغة. ولولا هذه القدرة التلقائية، ما كان الإنسان قادراً على حل المسائل المعقدة في الرياضيات والفيزياء والكيمياء، وغيرها. وتتصف هذه القدرة بأنها منضبطة بقوانين العقل الذي يميز بين: الخطأ والصواب، مع اقتران ذلك بالقدرة على التمييز بين ما هو مقبول وغير مقبول؛ بين ما هو حسن وما هو أحسن منه. وكل أولئك عمليات عقلية ناجمة عن وجود تصور وإدراك. والخطأ الذي يقع فيه الإنسان قد يكون ناجماً عن خطأ في التصور والإدراك، وقد يكون ناجماً عن خطأ في التطبيق والإجراء، أو في إحدى العمليات العقلية الفرعية. وسرعة حصول الإنسان على المعلومات، وسرعة استخراج معلومات جديدة، تتناسبان مع كون الإنسان كائناً اجتماعياً، قابلاً للتوافق مع الظروف، قابلاً لفهمها وفهم مواقف الآخرين وتقديرها أو ردها.

أما القدرات الآلية الموجودة في الحاسوب، فلا صلة لها بتصور ولا إدراك، كما وضحنا من قبل. وسرعة تلقين الحاسوب بالمعلومات، أو سرعة الحصول على المعلومات تتناسب مع كونها آلية ليس غير. والحاسوب لا يستطيع أن يميز الخطأ في التصور؛ وهو يعطيك النتائج سواء أكانت صواباً أم خطأ، ضمن إجراءات هي في الواقع صحيحة بالنسبة لبنية النظام الحاسوبي. فإذا لقنت الحاسوب أن مدينة كبيرة مثل نيويورك،

تتكون من خمسة أجزاء، وأن عدد سكان كل جزء هو مائة ألف مواطن وطلبت منه أن يحسب لك النتيجة، فإنه سيعطيك الرقم خمسمائة ألف مواطن. وهذه النتيجة ومقدماتها كلها خطأ في الواقع. ولن تجد الحاسوب يصحح لك أيا من هذه المعلومات؛ إنه باختصار سيضرب الرقم مائة ألف بالرقم خمسة، وتكون النتيجة خمسمائة ألف. ولهذا فصحة المعلومات التي نأخذها من الحاسوبه تعتمد على صحة المعلومات التي نضع برامجنا الحاسوبية على أساسها.

٣. تفسير النصوص

من مزايا العقل الإنساني أنه يستطيع أن يفسر النصوص تفسيراً يتجاوز القول بمساواة كلمة لكلمة. وينجم عن هذا التفسير ما يقرر حقاً أو حقوقاً للناس، وما يتصل بالعدل والظلم، وكل ما من شأنه أن يقيم العلاقات الاجتماعية بين الناس على أسس سليمة. ولهذا، ليس في مقدور الحاسوب أن يقرر من الظالم ومن هو المظلوم. ولن يكون في مقدوره أن يكون قاضياً بين الناس، وإن استخدمه الناس في لبعض إجراءات القضاء وتيسيرها.

والعقل وحده هو القادر على تفسير النصوص التي تختلف الدول في تفسيرها. وإنما يختلفون بسبب تصور مصالح خاصة، أو سيطرة علاقات معينة على عقولهم وسلوكهم، وليس بسبب أن العقل لا يستطيع أن يفسر هذه النصوص. يقول أحد علماء اللسانيات الحاسوبية، وهو يقابل بين العقل الإنساني، والنظم الحاسوبية: إن الإنسان وحده هو الذي يمتلك نموذجاً تصورياً للعالم الذي يعيش فيه، كما أن النظام اللغوي الذي

يمتلكه، يجعله قادراً على أن يعبر عن تصوره، وأن يختار مفردات هذا التصور على نحو مطواع لإرادته[٦].

يستطيع العقل البشري أن يتجاوز الدلالة المعجمية للكلمة، فيقف بصاحبه على دلالات أخرى، قسم منها سياقي، وقسم ثان منها مقامي، وثالث إشاري، ورابع منطقي، وخامس وظيفي، وسادس علائقي، إلى آخر ذلك.

يمكن أن نتصور بعض قدرات العقل البشري في تفسير المعاني، إذا عرفنا أن مضامين الفكر الإنساني تتكون من قدر هائل من المعلومات، ويكون لكثير منها وظيفة أو مجموعة من الوظائف، وأن ثمة شبكة من العلاقات تجمع بين هذه الوظائف. كما أن ثمة روابط بينها، تعمل ضمن مجموعة من القوانين. ويجري تفسير المعاني بربط المعلومة بوظيفتها، أو بعلاقتها بغيرها من المعلومات، أو بأي رابط من الروابط التي تجمع بين المعلومات، أو أي رابط يجمع بين وظيفة وأخرى، أو أي معلومة ينطبق عليها قانون معين، أو حكم كان قد اتخذ له موقعاً. ضمن هذه التركيبة يعمل العقل الإنساني في تفسير النصوص.

فإذا أضفنا إلى ذلك أن تفسير المعنى يمتد في العقل البشري، ليربط بين الجملة والجملة، بل بين مجموعة من الجمل، ليكون منها معنى كلياً متكاملاً، تبيّن لنا أن عملية تفسير المعنى عمل مكافئ لامتلاك اللغة، إذ لا قيمة لامتلاك اللغة، دون القدرة على تفسير معانيها. وليس في ما وصلت إليه أرقى الحواسيب شيء من الملكات العقلية التي يستطيع بها الإنسان تفسير المعنى.

ولكن هذا لا يعني أن الحاسوب لن يكون قادراً في المستقبل على تفسير النصوص. إن الأمر مرتهن بضوابطه التي إذا استطعنا أن نترجمها إلى مدخلات عقلية، ذات بعد مادي ملموس. وأعتقد أن هذا ممكن إلى حد كبير.

---

(٦) انظر: Marvin Minsky (ed.). Semantic Information Processing. The MIT Press, 1968, P. 159.

الباب الثالث

البيئـــة اللسانيـــة

الفصل الأول: اللسانيات التاريخية المقارنة (البيئة التاريخية)

الفصل الثاني:اللسانيات الجغرافية (البيئة الجغرافية)

الفصل الثالث: اللسانيات التواصلية (البيئة الاجتماعية)

الفصل الأول

اللسانيات التاريخية المقارنة
(البيئة التاريخية)

اللسانيات التاريخية المقارنة
(البيئة التاريخية)

يبحث علم اللسانيات التاريخية المقارنة، في العلاقات التاريخية واللغوية، بين اللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة. وإذ كانت اللغة الأم التي انبثقت منها الأسرة الواحدة غير موجودة لانقراضها، فإن هذا الفرع من اللسانيات يبحث عن الأصل، ويحاول أن يضع صورة تقريبية له، وذلك بالكشف عن الجوانب المتشابهة، بين اللغات التي تنتمي إلى هذه الأسرة. ومثل ذلك محاولة بعض العلماء وضع تصور لما كانت عليه اللغة التي يسمونها السامية الأم Proto - Semitic.

ويبحث هذا العلم كذلك في قوانين التطور اللغوي،تلك التي بوساطتها نستطيع أن نتتبع تطور ظاهرة صوتية أو صرفية أو تركيبية أو دلالية، بين اللغات التي تنتمي إلى هذه الأسرة. ويبحث كذلك في ما يسمونه الرواسب اللغوية، وهي البقايا التي تدل على وضع تاريخي معين اندثر، وبقيت هذه الرواسب دالة عليه.

ولما كان كثيرون من الباحثين العرب قد سلّموا بصحة نظريات المستشرقين الذين تجاهلوا الأصل التاريخي الحقيقي للغات التي انبثقت من قلب الجزيرة العربية، فقد ركز هذا الفصل على ردّ هذه اللغات إلى الأصل العربي الذي تنتمي إليه، وسماها: لغات الجزيرة العربية واللغات العربية القديمة.

[١] لغات الجزيرة العربية
(اللغات العربية القديمة)

في سنة ١٧٨١ قام العالم النمساوي شلوتزر Schloezer، بدراسة عبرية العهد القديم، وقارن في دراسته بين بعض الظواهر العبرية، وما يقابلها في الآرامية التي بدا له أثرها واضحاً، في العبرية التي دوّن بها العهد القديم. وسمى شلوتزر في دراسته هذه، المجموعة اللغوية التي تنتمي إليها العربية، والعبرية، والآرامية، وسائر أخواتهن: "اللغات السامية". وكان شلوتزر أول من أطلق هذه التسمية، على هذه الفصيلة اللغوية. وتبنى الباحثون الغربيون هذه التسمية بإجماع لا يتخلف. وأخذ هذه التسمية عنهم الدارسون في جميع أنحاء العالم، وكان من بينهم الباحثون والعلماء العرب، حتى أصبحت هذه التسمية وكأنها حقيقة مسلَّمة، بخاصة في الدراسات اللغوية المقارنة.

صنع شلوتزر هذه التسمية: "اللغات السامية"، مما جاء في الإصحاح العاشر من سفر التكوين: "بنو سام: عيلام، وأشور، وأرفكشاد، ولود، وارم". لقد جعل هذا النص العيلاميين والليديين من أبناء سام، أي من الأقوام الذين سماهم شلوتزر: "ساميين". وقد أثبتت الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية، أنه لا صلة للعيلاميين والليديين بالجنس السامي؛ لأنهم ليسوا من أبناء سام، فهم من الجنس الآري الذي ينتمي إلى الفصيلة (الهندوأوروبية) التي تختلف عرقيا ولغويا، عن الجنس الذي سماه شلوتزر سامياً. وقد سكن العيلاميون جنوب غرب إيران. وسكن الليديون شمال غرب إيران، وبعض جهات آسيا الصغرى.

ثم إن سفر التكوين قد أخرج الكنعانيين من هذه المجموعة، مع أنهم أول من خرج من قلب الجزيرة العربية، من الأقوام الذين يُسمَّوْن:

"ساميين!"، واتجهوا نحو بلاد الشام. وهم أقدم من سكن فلسطين، وحضارتهم فيها أقدم حضارة، ولغتهم لهجة عربية قديمة بائدة. وأسماء الأعلام التي خلفها لنا تاريخهم أسماء عربية خالصة، ومنها أريحا، وحبرون، وشكيم، وأورشليم، ومجدّو، وجرزيم، وعيبال، وبيت شأن، وبيت شيمع.

ويضاف إلى ذلك أن سفر التكوين لم ينكر العرب من بين أولاد نوح ولا سام، وكأنه لم يكن لهم وجود يذكر، مع أن الدراسات الحديثة أثبتت أن كلمة (العرب) كانت متداولة، قبل تدوين أسفار العهد القديم بعدة قرون. بل إن العهد القديم نفسه يذكر أنه كان للعرب ممالك وملوك، في زمن سليمان عليه السلام. فقد جاء في الإصحاح العاشر من سفر الملوك الأول ما يأتي: "وكان وزن الذهب الذي أتى سليمان في سنة واحدة، ستمائة وستا وستين وزنة ذهبه ما عدا الذي أتى من عند التجار، وتجارة التجار، وجميع ملوك العرب" (الملوك الأول ١٠: ١٥) فهل وجد هؤلاء العرب وملوكهم وممالكهم في زمن سليمان فجأة من الفراغ والعدم؟.

ويضاف إلى هذا الاضطراب، أن سفر التكوين، جعل الحثيين من نسل كنعان بن حام. والحثيون، على ما هو معروف الآن، من الجنس الآري. وقد سكنوا أواسط آسيا، واستقروا في آسيا الصغرى، وشمال سورية في الألف الثاني قبل الميلاد. هذا كله، ينتهي بنا إلى نتيجة واحدة، وهي أن الذين كتبوا هذه الأسفار، كانوا على جهل شبه تام، بأقوام منطقة الشرق الأدنى.

ولهذا، كان من الضروري أن يُرد تقسيم شلوتزر، ومن سار في فلكه، فليس له قيمة علمية. وأصبح من اللازم إيجاد تسمية جديدة لفصيلة اللغات هذه. ولا شك أن اللغة العربية القديمة هي التي كان يتكلم بها أهل الجزيرة، قبل هجرتهم إلى أرض الرافدين والهلال الخصيب. ثم تفرعت منها

مختلف اللهجات التي خرجت من الجزيرة.[1] وقد استقلت هذه اللهجات فيما بعد، وأصبحت كل واحدة منها لغة مستقلة.

سمى بعض العلماء هذه المجموعة "اللغات الجزرية". ومن هؤلاء المؤرخ العراقي سامي سعيد الأحمد في كتابه "اللغات الجزرية". وهي تسمية موفقة، دون شك.

تفرعت هذه اللغات كما قلنا من أصل مشترك، يفترض فيه أنه كان متداولاً في الجزيرة العربية، في عصور موغلة في القدم، قبل أن تصبح كل واحدة منها لغة مستقلة. وليس ثمة شك في أن الأصل الذي تفرعت منه هذه اللغات هو العربية في أقدم صورها التاريخية. إن القبائل التي خرجت من الجزيرة العربية في مختلف العصور، تركت وراءها في الجزيرة إخوة لها وأبناء عمومة وأقارب. وكان الجميع يتكلمون بلسان واحد. فالذين خرجوا إلى ما بين الرافدين، وسورية الكبرى اختلطوا بغيرهم، أثروا فيهم وتأثروا بهم. وأقاموا حضارات نتيجة هذا التفاعل.

وأصبحت اللهجات التي كانوا يتكلمون بها، وجاؤوا بها من قلب الجزيرة وأطرافها لغات مستقلة. ولكنها على استقلالها تتشابه في كثير من الظواهر اللغوية.

وأما الذين ظلوا في الجزيرة فما من أحد ينكر أنهم عرب. فهل يعقل أن يكون هؤلاء عرباً، وإخوانهم الذين خرجوا من بينهم ليسوا عرباً، مع أن الجنس واحد، واللسان واحد ؟

كان هؤلاء العرب الذين خرجوا من الجزيرة،عندما كانوا يوصفون، يُرَدّون إلى أصولهم. إليها ينتسبون، وبها يتسمّون. فمن استقرّ منهم داخل المدن، فقد غلب عليه اسم الجدّ؛ فيقال: الأكاديون، والآراميون،

---

(١) أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ (ط٦) دمشق: العربي للطباعة والنشر، د.ت، ص٨٩.

والكنعانيون. وكان من بين هؤلاء أنفسهم قبائل آثرت سكنى البادية. فالذين تبدوا (سكنوا البادية) كانوا يسمّون عرباً، مع كونهم أكاديين، أو آراميين، أو كنعانيين، أو غير ذلك. وإنما سموا عرباً لأنهم سكنوا العَرَبَة أي الصحراء. جاء في اللسان: "ويكون التعرب المقام بالبادية، ومنه قول الشاعر:

تعــرب آبـائي فهلاّ وقــاهـــم

من الموتِ رملاً عالج وزرودِ

يقول: " أقام آبائي بالبادية، ولم يحضروا القرى "[٢]. وليس هذا خاصاً بالعربية وحدها؛ فالصحراء في الكنعانية تدعى "عَرَبَة" أيضاً. وسمي وادي عَرَبَة بهذا الاسم؛ لأنه في صحراء جنوب فلسطين (النقب). وقد التبس الأمر على ابن منظور (ت٧١١هـ)، فظن أن العرب سموا عرباً لأنهم سكنوا مكة (وعربة هو أحد أسمائها) فقال: "فنسبوا كلهم إلى عَرَبَة لأن أباهم إسماعيل صلى الله عليه وسلم بها نشأ "[٣]. والصحيح أنهم سمّوا عرباً لأنهم كانوا يعيشون في الصحراء. وأما تسمية مكة (عَرَبَة) فمن قبيل تسمية الجزء باسم الكل، أو لأنها غير ذات زرع كالصحراء.

يقسم العلماء لغات الجزيرة إلى قسمين هما:

١. القسم الشرقي: ويشمل الأكادية التي وصلت إلينا مكتوبة بلهجتين رئيستين هما: البابلية والآشورية. ومن هذا القسم الآرامية الشرقية.

٢. القسم الغربي: ويشمل مجموعتين من اللغات هما:

(أ) مجموعة اللغات الغربية الشمالية: وتشمل الآرامية الغربية، والكنعانية بلهجاتها.

---

(٢) اللسان (عرب).

(٣) اللسان (عرب).

(ب) مجموعة اللغات الغربية الجنوبية: وتشمل العربية بلهجاتها، والحبشية.

وفي ما هو آتٍ بيان لتاريخ هذه اللغات، وسماتها الأساسية، ولهجاتها.

أولاً: اللغــــة الأكــاديـــة

(أ) نبأ من تاريخها

لا يمكن تحديد البداية التي نشأت فيها الأكادية، لغة مستقلة عن العربية الأم؛ ومع أن هذه اللغة أقدم لغة عربية من حيث التدوين، فإن ما وصلنا من مدونات لا يكفي لتحديد بداية الزمن الذي أصبحت فيه هذه اللغة لغة تداول يومي. إن المدونات الأكادية تدل على أن الأكاديين كان لهم دولة ذات وجود حضاري عظيم، في النصف الأول من القرن الرابع والعشرين قبل الميلاد. فقد كان لهم دولة ذات سطوة وبأس، في عهد سرجون سنة ٢٣٧١ ق.م. وكانت لغتهم مستعملة قبل ذلك بكثير. ويكفي لذلك دليلاً أن أسماء كثير من الحكام السومريين أسماء أكادية خالصة، وجد ذلك في المدونات الأكادية والسومرية. والمعلوم أن السومريين كانوا في أرض الرافدين، قبل هجرة الأكاديين إليها.

يدل هذا على أشياء كثيرة في مقدمتها: أن السومريين على الرغم من وجودهم السابق على وجود الأكاديين، في أرض الرافدين، فإن ذلك لم يمنع الأكاديين من أن تكون لهم السيادة بعد السومريين. بل إن السومريين أنفسهم قد تخلوا عن دورهم الحضاري، فدالت دولتهم، وتدرجت لغتهم في الاختفاء من الاستعمال، حتى في مناطق النفوذ التي كانت تابعة لهم قبل أن تقع في أيدي الأكاديين.

ولا نستبعد أن يكون تأثير الأكاديين لغوياً قد حدث قبل ذلك؛ بدليل أن نصف أسماء الملوك من سلالة كيش، وهي أول سلالة حكمت بعد الطوفان، هي أسماء أكادية، كما جاء في جداول الملوك السومريين

كما قلنا. بل إن ثمة مفردات أكادية كثيرة وردت في لغة المدونات السومرية كما قلنا. فربما كان شيوع الأكادية في أرض الرافدين، هو الذي جعل ملوك السومريين يستعملونها حتى قبل قيام الدولة الأكادية. بل إن أحد ملوكهم، وهو لوجال زاجيزي، قد أمر بكتابة نص باللغة الأكادية، على تمثال له[٤]. وما زال هـذا التمثـال موجودا حتى الآن.

وقد أصبحت الأكادية لغة المكاتبات الرسمية والشخصية، ولغة التدوين التاريخي، قبل حلول القرن الرابع والعشرين قبل الميلاد. ولم يدم حكم الأكاديين طويلا؛ فقد سقطت الدولة الأكادية على أيدي الغزاة الكوتيين، واستمر حكمهم نحو مائة سنة. وعلى الرغم من سطوة هؤلاء وبطشهم، فقد ظلت الأكادية اللغة الرسمية للبلاد. ولم تحل لغتهم محل الأكادية. بل العكس تماماً هو الذي حدث؛ فقد استعمل الكوتيون لغة أهل البلاد، في المكاتبات الرسمية والشخصية والتدوين التاريخي.

ثم عادت الأكادية تتألق من جديد، منذ بداية العصر البابلي القديم (٢٠٠٠-١٦٠٠ق.م) . وتدفق على هذه البلاد مجموعات كبيرة من العرب الذين وفدوا من الجزيرة العربية، وفي طليعتهم الأموريون الذين أقاموا لهم ممالك، في بعض أنحاء بلاد الرافدين. ثم ما لبث الجميع – أكاديين وأموريين – أن انخرطوا جميعاً تحت حكم سادس ملك، من سلالة ملوك بابل الأولى الأمورية، وهو حمورابي.

وقد وقعت بلاد بابل وآشور تحت الاحتلال الفارسي من سنة ٥٣٩ق.م – ٦٣٧م. وقد أخذ استعمال الأكادية ينحسر شيئاً فشيئاً، حتى أواخر القرن الأول الميلادي؛ فسقطت الأكادية نهائياً، وسقط معها الخط المسماري الذي كانت تكتب به.

---

(٤) عامر سليمان. اللغة الأكادية. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١، ص٣٨.

كانت اللغة الأكادية معربة إعراباً كاملاً في مراحلها الأولى. وقد أخذ هذا الإعراب ينحسر شيئاً فشيئاً كما عرفنا، إلى أن سقط في المراحل الأخيرة من حياة هذه اللغة. ولا شك أن وجود الإعراب في هذه اللغة دليل على أن العربية الأم، التي اشتقت منها الأكادية، كانت معربة على النحو الذي نعرفه في عربية القرآن الكريم.

ولما كانت القرون الطوال قد احتضنت هذه اللغة، كان من الطبيعي أن ترتفع مرة، وأن تنحسر مرة أخرى. ولا شك أن ارتفاع هذه اللغة في عصورها الذهبية، كان يتأثر باختلاط أهلها بغيرهم، دون أن يتركوا لغتهم أو يهجروها.

تأثرت هذه اللغة بالسومرية، ولكنها بقيت حية تكتب فيها النصوص الراقية. لقد كان أبناؤها في عصور الازدهار قادرين على ضبط التأثر. والقدرة على ضبط التأثر هي أهم سمة، في اللغة التي تبقى حية على ألسنة أبنائها.

عزف الأكاديون عن الأصوات الحلقية، فأسقطوها من الاستعمال، متأثرين في ذلك، بالسومرية التي لا وجود للأصوات الحلقية فيها. ولا وجود للأصوات البيأسنانية interdental في الأكادية، مرققة كانت كالثاء والذال، أو مفخمة كالظاء.

إذن، ربما يكون القوم قد أسقطوا هذه الأصوات من لغتهم تأثراً بالسومريين. لكن ثمة احتمالاً آخر مؤداه أن هذه الأصوات كانت موجودة في الأكادية. ولكن القوم عندما أخذوا يدوّنون النصوص، لم يجدوا في الخط المسماري الذي كتب به السومريون لغتهم حروفاً تمثل هذه الأصوات. فكتبوها بأقرب ما يناظرها من الأصوات السومرية[٥]. هذا ولا وجود للضاد ولا للسامغ الأكادية.

---

(٥) عامر سليمان «اللغة الأكادية» ص١٨٦.

جذر الفعل في الأكادية ثلاثي في الأعم الأغلب. فهو يتكون من ثلاثة صوامت. شأنه في ذلك شأن الفعل في سائر اللغات العربية. ويقع الفعل في آخر الجملة، على خلاف ما هو شائع في أخواتها. وربما كان هذا أثراً من آثار السومرية فيها؛ لأن الفعل في هذه الأخيرة يقع في آخر الجملة، لا في أولها.

(ب) لهجاتها

أعتمادا على المدونات الأكادية، يمكن تقسيم هذه اللغة إلى ثلاث مجموعات رئيسة من اللهجات هي:

١. اللهجة الأكادية القديمة: بهذه اللهجة كتبت أقدم المدونات الأكادية، ومنها تفرعت اللهجات الأخرى. وأقدم صورها، قريب جداً من أقدم صور العربية؛ إذ هي إحدى لهجاتها أصلاً. طرأ على هذه اللهجة تأثر باللغة السومرية دون شك. وقد استمرت حتى أواخر الألف الثالث قبل الميلاد. ونصوص هذه اللهجة معربة إعرابا كاملاً.

٢. اللهجات البابلية: وهي أربع لهجات رئيسة نذكرها بإيجاز شديد:

- اللهجة البابلية القديمة: وهي لهجة بلاد بابل في العهد البابلي القديم الذي استمر أربعة قرون (٢٠٠٠ق.م-١٦٠٠ق.م) . وقد بلغت أوجها في عهد الملك حمورابي. وفيها نجد آثار اللغة الأمورية. وبهذه اللهجة دونت قوانين حمورابي، وقانون اشنونا، ونصوص أدبية، ودينية وغيرها. وقد عثر على عشرات الآلاف من النصوص المدونة بهذه اللهجة.
- اللهجة البابلية من النصوص المدونة بهذه اللهجة حكم السلالة الكشية (١٦٠٠ق.م-١٢٠٠ق.م). وفي آخر أيام هذه اللهجة بدأ الإعراب يأخذ طريقة إلى الاختفاء من الأكادية، وظهرت فيها آثار لغات أخرى.

وقد دوّن الأكاديون بهذه اللهجة بدائع ملاحمهم وأدبهم ففيها كتبت ملحمة جلجامش، وقصة الطوفان، ونصوص طبية وفلكية وغيرها.

- اللهجة البابلية الحديثة: انتشرت هذه اللهجة في المدة الواقعة بين عامي (١٠٠٠ق.م-٦٠٠ق.م). وفيها تظهر آثار اللغة الآرامية، كما أنه لا وجود للحركات الإعرابية في هذه اللهجة.
- اللهجة البابلية المتأخرة: انتشرت هذه اللهجة في المدة الواقعة بين عامي (٦٢٦ق.م-٥٣٩ق.م). وقد تزايد أثر الآرامية فيها إلى أن سقطت البابلية تماماً.

٣. اللهجات الأشورية: يطلق مصطلح الأشورية على اللهجات الأكادية التي كانت مستعملة في بلاد آشور. وقد انتشرت هذه اللهجات منذ الألف الثالث قبل الميلاد. ويميز العلماء بين ثلاث لهجات آشورية رئيسة هي:

- اللهجة الأشورية القديمة: انتشرت هذه اللهجة في بداية العصر الأشوري القديم، أي بين عامي (٢٠٠٠ق.م-١٧٥٠ق.م)، وقد كتبت بها نصوص أدبية ودينية، ورسائل رسمية.
- اللهجة الأشورية الوسيطة: تعود النصوص التي كتبت بهذه اللهجة إلى النصف الثاني من القرن الثاني قبل الميلاد. وبها كتبت نصوص قانونية وأدبية تحمل تأثيرات بابلية.
- اللهجة الأشورية المتأخرة: يظهر في النصوص التي كتبت بهذه اللهجة كثرة المجازات، والاستعمالات اللغوية والأدبية العالية التي لم تكن تجري على ألسنة الناس بالضرورة في حياتهم اليومية. وقد انتشرت هذه اللهجة في المدة الواقعة بين عامي (١٤٠٠ق.م-٦٠٠ق.م). وكتبت بها قوانين، واتفاقيات ومعاهدات ومراسلات ونصوص دينية وأدبية.

ثانياً: اللغـــة الكنعانيـــة

(أ) نبذة من تاريخها

اللغة الكنعانية هي لغة القبائل الكنعانية التي خرجت من جزيرة العرب، واستقرت في بلاد الشام خاصة. فهم إذن عرب صليبة. وقد حاول المستشرقون ليّ أعناق الحقائق التاريخية، فذهب بعضهم إلى أن أنهم من سيناء، وذهب آخرون إلى أنهم من أريتريا[6]. وذهب غيـــر هؤلاء وأولئك إلى أنهم من آسيا الصغرى. وما ذهب هؤلاء إلى خلاف الحقيقة، إلا من أجل عدم مخالفة التوراة التي لا تجعل الكنعانيين من نسل سام بن نوح عليه السلام. وأسفار العهد القديم تتلون برضا كاتبيها وغضبهم على الأمم والشعوب. ولما كان اليهود، وبخاصة أولئك الذين كتبوا أسفار العهد القديم، ساخطين على الكنعانيين، فقد أخرجوهم من نسل سام. فكنعان عندهم هو من نسل حام بن نوح.

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن الكنعانيين هم الذين اخترعوا الحروف الأبجدية، وبذلك يكونون قد نقلوا الكتابة من الرموز المسمارية إلى الأبجدية التي أخذها منهم اليونانيون، ثم انتشر التفكير بوضع أبجديات اللغة عند الأمم الأوروبية.

وقد كان للكنعانيين صلات تجارية مع معظم شعوب الشرق الأدنى القديم، فكان لهم صلات تجارية مع الشعوب العربية الأخرى، كالأكاديين، والآراميين، مثلما كان لهم صلات مع المصريين. وقد أدى هذا إلى أن تتأثر الكنعانية بلغات هؤلاء الشعوب، وتؤثر فيها دون شك.

---

(٦) فراس سواح، الحدث التوراتي والشرق الأدنى القديم، دمشق: دار علاء الدين، ١٩٩٩، ص٢٤٧.

(ب) لهجاتها

انقسمت الكنعانية إلى عدد من اللهجات، هذه أهمها:

١- الأوغاريتية

اكتشفت الأوغاريتية قرب مدينة أوغاريت (رأس الشمرا)، القريبة من مدينة اللاذقية، في شمال الساحل السوري. فقد عثر هناك على كتابات طينية. وبعد تحليلها تبين أنها قريبة جداً من العربية، وتبين أن هذه الكتابات تمثل إحدى اللهجات الكنعانية. وترجع هذه الكتابات إلى أواسط الألف الثاني قبل الميلاد (تقريباً سنة ١٤٠٠ق.م).

على الرغم من أن الأوغاريتية مكتوبة بالخط المسماري، فإن الكتابة تحتوي ثلاثين علامة، تمثل كل واحدة منها صوتاً، مما يدل على أن الأوغاريتيين كانوا قد اهتدوا إلى الكتابة الهجائية. وتعد هذه نقلة نوعية في تطوير الكتابة.

والأوغاريتية لغة معربة إعراباً كاملاً، بحركات الرفع والنصب والجر. ومنها كلمات وألفاظ ليس لها وجود في أخواتها من لغات الجزيرة إلا في عربيتنا. وفيها كل أصوات لغة الضاد إلا الضاد.

٢- الفينيقية

وهي لهجة الكنعانيين الذين سكنوا الساحل السوري، من شماله إلى جنوبه. وقد كان اليونانيون هم الذين أطلقوا عليهم اسمهم هذا. فقد كانوا يصفونهم بأنهم Bani Kanan. ثم تطورت هذه التسمية حتى أصبحت Vanikanan، وانتقلت إلى سائر اللغات الأوروبية بألفاظ مختلفة.

انتشرت الفينيقية مع مطلع الألف الأول قبل الميلاد، حتى القرن الأول قبل الميلاد (١٠٠٠ق.م-١٠٠ق.م). ولما كان الفينيقيون من أهل الساحل، كان طبيعياً أن يركبوا البحر، وأن يكون لهم حضور في كثير من

جزر البحر الأبيض المتوسط، وعلى سواحله، وبخاصة الساحل الجنوبي، حيث وصلوا إلى ليبيا وتونس. ووجدت في تلك الأماكن نقوش ومدونات دينية وحضارية مختلفة.

كتبت الفنيقية بخط أبجدي، على خلاف ما هو معروف في الأكادية. وربما كان الفنيقيون قد تأثروا بالأوغاريتية، فأخذوا عنهم فكرة الكتابة بالأبجدية. وربما يكون الفنيقيون هم أصحاب فكرة الكتابة الأبجدية.

٣. المؤابية

هذه اللهجة هي لسان القبائل العربية التي استقرت في شرق نهر الأردن، قبيل القرن التاسع قبل الميلاد. وقد دوّن الملك المؤابي الحروب التي دارت بينه وبين بني إسرائيل، على نقش عثر عليه، ودارت حوله دراسات تاريخية ولغوية. والمعلومات عن هذه اللهجة شحيحة جداً.

٤. العبرية

حتى نضع الأمر في نصابه الصحيح بشأن هذه اللغة، ينبغي أن نضع نصب أعيننا الحقائق الآتية:

أولاً: على الرغم من حرص اليهود، على أن يخرجوا الكنعانيين من نسل سام بن نوح، بسبب حقدهم عليهم، فإن اليهود يحرصون جداً على تصنيف العبرية ضمن اللغات السامية. بل إنهم يجعلونها أقدم هذه اللغات، وأكثرها تمثيلاً لما يسمونه السامية الأم Proto - Semitic . وهذه مغالطة تظهر في:

١. أنهم جعلوا الكنعانيين من غير الساميين، وجعلوا لغتهم الكنعانية سامية،

٢. أنهم جعلوا العبرية أقدم اللغات التي يسمونها سامية. والحق أن العبرية وباعتبارها لغة مستقلة، هي أحدث (الساميات)

استقلالاً، ذلك أنها قبل أن تصبح لغة مستقلة، كانت إحدى لهجات الكنعانية التي هي لغة عربية في الأصل والمنشأ.

وحتى نوضح ما قلناه فإننا سنعتمد على حقائق التاريخ واللغة. فاليهود عندما يقولون عن إبراهيم عليه السلام إنه كان عبرانياً، يوهمون الناس بأنه كان من أمة غير أمة العرب، وأنه كان يتكلم اللغة العبرية. ونود أن نؤكد أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام كان آراميا. والآراميون عرب صليبة. جاء في العهد القديم على لسان موسى عليه السلام، واصفا جده إبراهيم: "آراميا تائها كان أبي، فانحدر إلى مصر، وتغرب هناك في نفر قليل" (التثنية ٢٦:٥). وهذا قاطع الدلالة في أن سيدنا إبراهيم كان من الآراميين العرب. والآراميون كانوا يتكلمون الآرامية، لا العبرية التي كتبت بها التوراة بعد موسى بمئات السنين. ففي زمن موسى لم تكن العبرية – باعتبارها لغة مستقلة – قد وجدت بعد. وكان سيدنا موسى يتكلم المصرية؛ لأنه نشأ في مصر، وعاش في القصر حياة شبابه كما هو معروف.

غير أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام، كسائر العرب الذين كانوا يتنقلون بمواشيهم طلباً للكلأ والماء، كان يسمى عربياً أو عبرياً. والكلمتان بمعنى واحد. وإحدى الكلمتين وهي (عبري) متفرعة عن أصلها (عربي). وقد حصل في الثانية قلب مكاني في بعض اللهجات. فبعض أهل المدن كانوا يسمون العربي عربياً. وبعضهم كانوا يسمونه عبرياً. والقلب المكاني في لغات العرب كلها أمر معروف، كما هو في (جذب وجبذ)، و (صاعقة وصاقعة).

وهذا الذي نقوله ليس بدعاً من القول، فهو معروف وإن كان بعض العلماء يحاولون تحريفه، أو تطويعه ليتناسب مع أهوائهم. يقول إسرائيل ولفنسون: "إن كلمة عرب كانت مستعملة في اللغة العبرية القديمة

لتدل على أهل العربة (الصحراء)"[٧]. ويقول: "إن كلمة عبري تؤدي المعنى الذي تؤديه كلمة عربي نفسها. أي أن العبريين هم قبائل رحل، كانت تنتقل بخيامها وإبلها من مكان إلى آخر "[٨] ويقول بعد ذلك: "نحن نعتقد أن كلمة عبري وعربي مشتقتان من ثلاثي واحد هو: (عبر)"[٩].

هذا الذي يقوله ولفنسون فيه ما فيه من الصواب والخطأ. أما صوابه فهو أن الكلمتين بمعنى واحد، وأنهما مشتقتان من جذر واحد وأما خطؤه فكثير، فالجذر الذي اشتقت منه الكلمتان (عربي وعبري) هو (عَرَب) وليس (عَبَر). ولفنسون نفسه يقول ذلك من حيث لا يدري. فهو نفسه يقول إن كلمة (عرب) مستعمله للدلالة على أهل العربة (الصحراء). ولما كانت كلمة (عبري) بالمعنى نفسه الذي تحمله كلمة (عربي)، كانت الكلمتان دالتين بالضرورة على أهل العربة. والتوافق النطقي واقع بين كلمتي (عرب) و (عربة) وليس بين كلمتي (عبر) و (عربة). ثم انظر في قولـه: "إن كلمة عرب كانت مستعملة في اللغة العبرية القديمة". وليس هناك وجود لما سماه اللغة العبرية القديمة. وإنما قال ذلك ليوهم القارئ بقدم العبرية. على أن أكبر تضليل قد يقع فيه القارئ إشارته إلـى أن الناطقين بالعبرية (القديمة!!) كانوا يسمّون البدو عرباً، ليوهم القارئ بأن القوم كانوا متحضرين، وأن غيرهم كانوا بدواً. وليسوا كذلك بكل تأكيد، فبنو إسرائيل في أقدم مراحل تاريخهم بدو رحل كما هو معروف.

ثانياً: إن الربط بين بني إسرائيل واللغة التي يسمونها عبرية قديمة، ربط وهمي ليس له وجود في التاريخ. فقد عرفنا أن اللسان الذي كان يتكلم به سيدنا إبراهيم هو اللسان الآرامي، وقد عاش عليه الصلاة والسلام كهولته وشيخوخته في فلسطين، ومن الطبيعي أن الأبناء في الجيل الأول يظلون

---

(٧) إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، بيروت: دار القلم، ١٩٨٠، ص١٦٤.
(٨) المرجع السابق، ص١٦٤.
(٩) المرجع السابق، ص١٦٥.

إلى حد كبير، محافظين على لغة آبائهم. ولكن التغيير سيحدث بعد ذلك، وقد حدث هذا حقاً، فقد تكلم أبناء يعقوب عليه السلام لغة الوسط والمجتمع الذي نشأوا فيه، وهي لغة الكنعانيين.

ولما نزل القوم مصر، كان من الطبيعي أن تصبح لغة المجتمع الذي عاشوا فيه، هي لغة أبنائهم وأحفادهم. وكان بين سيدنا يوسف وموسى عليهما الصلاة والسلام، نحو ثلاثمائة سنة. وهي مدة كافية لنسيان اللغة الأصلية التي جاؤوا بها من فلسطين، وهي اللغة الكنعانية، بخاصة إذا علمنا أنه لا يوجد رابط اعتقادي، ولا قومي يربطهم بتلك اللغة، حين يكون مفهوم الرابط القومي على النحو الذي يؤمن به هؤلاء.

خرج القوم من مصر، وتوجهوا بقيادة موسى إلى فلسطين، دون أن يدخلوها في عهده، وكان اللسان المصري هو اللسان الذي يتفاهمون به. ودخل القوم فلسطين بعد ذلك، وكان بينهم وبين أهل البلاد الأصليين ما كان من حروب، إلى أن أقاموا دولتين إحداهما في شمال فلسطين وعاصمتها شكيم (وهو اسم كنعاني عربي)، والأخرى في جنوب فلسطين وعاصمتها أورشليم (وهو اسم كنعاني عربي كذلك). بل إن الذين سموها أورشليم هو اليبوسيون، وهم من أصل كنعاني.

ولكن العبرية – لغةً مستقلةً – بدأت تتشكل في القرن السادس قبل الميلاد، أي بعد عهد موسى عليه السلام بثمانية قرون، وبعد عصر إبراهيم عليه السلام بألف وثلاثمائة سنة[١٠]. وفي القرن السادس قبل الميلاد اختلط الآراميون بالكنعانيين، وظهر أثر هذا الاختلاط في تدوين التوراة الحالية التي كتبت في ذلك القرن. وتأثرت العبرية كثيراً باللغات التي كانت مستعملة في العراق، في السبي الأول والثاني.

---

(١٠) د. أحمد سوسة. العرب واليهود في التاريخ (ط٦). دمشق: العربي للإعلان والنشر، ١٩٨٦، ص٣٢٤.

مما سبق، يتبين لنا أن العبرية هي أحدث اللغات التي يسمونها سامية، في النشوء والاستقلال. ولكن اليهود لهم شأن عظيم في تزوير الحقائق التاريخية.

ثالثاً: اللغة الآرامية

(أ) نبأ من تاريخها

الآرامية هي لسان الأقوام العرب الذين نزحوا من الجزيرة العربية، إلى أرض الرافدين وسورية. ولا يعرف تاريخ نزوحهم بالضبط. ولكن المعروف أنه قد أصبح لهم كيانات ودول صغيرة، على حدود الدولة الآشورية منذ بداية القرن الأول قبل الميلاد. وقد ساعد هذا على انتشار لغتهم في بلاد الشام وأرض الرافدين. وساعد على ذلك أيضاً الخط الآرامي البسيط الذي ابتكروه.

ولما انتشرت المسيحية تنصر بعض الآراميين، وصاروا يَتَسَمَّوْن سريانا، نسبة إلى (سورية)، يميزون بذلك أنفسهم من الآراميين الذين ظلوا على وثنيتهم.

(ب) لهجاتها

انتشرت الآرامية في مناطق واسعة، من أرض الرافدين، وبلاد الشام، وامتدت حقباً طويلة من الزمان. ومن الطبيعي تبعاً لذلك، أن يكون لهذه اللغة لهجات متعددة. وهذا بيان أهمها:

١. السريانية

المعقل الأصلي لهذه اللغة هو مدينة الرها وما حولها. وهي اليوم لغة العبادة للطائفة السريانية. وقد تفرعت هي نفسها إلى لهجات، فمنها السريانية الشرقية التي يتكلم بها الكلدانيون في العراق، والغربية التي

يتداولها السريان في سورية. بل إن أهل قريتي صيدنايا ومعلولا في سورية يتكلمون السريانية في حياتهم اليومية.

٢. المندعية (المندائية)

وهي لهجة الصابئة المندائيين الذين يعيشون في جنوب العراق.

٣. السامرية

وهي لهجة الطائفة السامرية في مدينة نابلس. وهذه الطائفة لا تؤمن إلا بالأسفار الخمسة فقط من العهد القديم.

٤. التدمرية

هي لهجة مملكة تدمر. وقد انتشرت في تلك المملكة بين القرنين الأول والثالث قبل الميلاد. تشبه هذه اللهجة لهجة الأنباط. غير أنها متأثرة كثيرا باللغتين اليونانية واللاتينية.

٥. النبطية

هي لهجة الأنباط الذين كانت عاصمتهم (بترا) المنحوتة في الجبل في جنوب الأردن. ترجع النقوش التي عثر عليها حتى الآن إلى المدة الواقعة بين القرن الأول قبل الميلاد، والرابع بعد الميلاد.

٦. الحضرية:

الحضرية – بفتح فسكون – هي آرامية مملكة الحضر التي كانت عاصمتها مدينة الحضر التي تقع على بعد ١٠٨ كم جنوب غرب الموصل. وقد امتد حكم هذه المملكة بين عامي (١٠٠ق.م-٢٤١م) تقريبا. وقد وجد عدد كبير من النقوش المكتوبة بهذه اللهجة. وبينها وبين كلمات لغتنا العربية الفصيحة شبه كبير. ومرد ذلك إلى أن أقواما من بني قضاعة كانوا يعيشون في تلك المملكة.

رابعاً : اللغة الحبشية

عندما يطلق هذا اللفظ فإنما يراد به الجعزية. ولكن الجعزية هذه، ليست هي اللغة الوحيدة من أصول عربية في الحبشة. فالأمهرية من أصول عربية كذلك. غير أن هذه الأخيرة تأثرت كثيراً باللغات الأفريقية.

لم يكشف لنا البحث التاريخي، حتى الآن، عن زمن وصول الجعزية أو الأمهرية إلى الحبشة؛ فإن تاريخ تلك المنطقة – قبل أن تصل إليها المسيحية – مجهول تماماً حتى الآن.

حافظت الجعزية على الإعراب، كما حافظت عليه عربية شمال الجزيرة العربية، وأقصد بها العربية الباقية. وهذا دليل على أن الإعراب قد تحدّر إلى هاتين اللغتين، من اللغة الأم التي كانت في الجزيرة، وهي العربية في أقدم صورها.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الحرف الجعزي مشتق من الحرف السبئي[11] لوجود شبه كبير بينهما.

خامساً: السبئية

على الرغم من أن السبئيين – وغيرهم من اليمنيين – أقاموا حضارة عظيمة، ما زالت آثارها شاهداً على عظمتها، فإن معلوماتنا قليلة نسبياً عن تلك الحضارة. والنقوش السبئية هي أوثق المصادر التي يمكن الاعتماد عليها، في استقراء تاريخ تلك الأمة. وهذه الوثائق وإن كانت كثيرة، فإن بينها فجوات كبيرة لا تغطي التسلسل الزمني.

ولا نكاد نعرف شيئاً ذا بال عن بدايات الدولة السبئية. ولا الخطوات الأولى التي عليها نشأت، وبها بدأت مسيرتها. وأقدم النقوش السبئية المعروفة حتى الآن، لا يتجاوز القرن الثامن قبل الميلاد. ولا شك

---

(١١) إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص٢٥٦.

أن هذه الحضارة تتجاوز القرن المذكور. وقد تكشف الحفريات عن مفاجآت لم تكن معروفة عن هذه الحضارة.

تكتب السبئية بالحرف المسند. وقد سمي بذلك لأنه في الغالب يستند إلى خطوط تشبه الأعمدة. وفي الأبجدية السبئية كل حروف المعجم الموجودة في العربية الباقية، بما في ذلك الأصوات المطبقة (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، وأصوات الحلق (العين، والحاء).

سادساً: العربية الشمالية

(أ) نبأ من تاريخها

يقصد بمصطلح "العربية الشمالية " لغة الأقوام الذين عاشوا في شمال الجزيرة العربية وأوسطها، منذ أقدم العصور. وإذا كان العرب الذين خرجوا من الجزيرة قد أصبحت لهجاتهم لغات مستقلة كما رأينا، فإن هؤلاء لم يهجروا ديارهم، فظلوا محافظين على لغتهم الأصلية. ولذلك فهم أقرب الشعوب العربية، إلى اللغة الأم التي كانت سائدة في الجزيرة، قبل الهجرات التي تحدثنا عنها.

وقد سادت العربية الشمالية، في عصور متأخرة، على جميع أنحاء الجزيرة، فاندثرت السبئية والمعينية من الجنوب وحلت، محلها عربية الشمال. وظل الأمر كذلك إلى أن أصبحت هي الوارث النهائي لتراث العربية.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي لهذه اللغة، فإنه لم يصل إلينا من نقوش ومدونات تفصح عن تاريخها، شيء يتجاوز القرن الخامس قبل الميلاد.

(ب) لهجاتها

يقسم العلماء لهجات العربية الشمالية قسمين رئيسين، أحدهما العربية البائدة، والعربية الباقية. أما اللهجات البائدة فأهمها الصفاوية، وهي أقرب هذه اللهجات إلى العربية الباقية.

وتنسب هذه اللهجة إلى العرب الذين كانوا يسكنون جبل الصفاة جنوب شرق دمشق. وتعود النقوش التي دونت بها إلى القرن الثاني، والثالث، وأوائل القرن الرابع الميلادي.

ومن لهجات العربية البائدة لهجة ثمود قوم سيدنا صالح عليه السلام، وكانوا يعيشون في منطقة المدائن. ويطلق عليها الآن اسم مدائن صالح. وقد وجدت نقوش كثيرة في حائل وتبوك وتيماء. ووجدت نقوش مدونة بها في صحراء مصر الشرقية، حُذيا سواحل البحر الأحمر. ويعود أقدم نقوشها إلى القرن الخامس قبل الميلاد، وأحدثها إلى القرن الرابع الميلادي. ولكن ذلك، لا يفصح عن تاريخ نشأة هذه اللهجة على وجه الدقة والتحديد.

واللهجة اللحيانية هي لسان قبائل لحيان التي سكنت شمال الحجاز. وأقدم نقوشها لا يتجاوز القرن الرابع قبل الميلاد. العربية البائدة.

أما العربية الباقية فهي العربية الفصيحة التي نزل بها القرآن الكريم. ويعود أقدم نقش وجد مكتوباً بها إلى القرن الرابع قبل الميلاد. وهذا لا يعني أن عربيتنا ليست موغلة في القدم، بل يعني أننا لا نجد شيئاً مكتوباً نعتمد عليه في بيان تاريخ النشأة، ومراحل تطورها. غير أنه مما لا شك فيه أن هذه اللهجة هي أقدم اللهجات إلى العربية الأم، وأقربها إليها رُحما. والإعراب نفسه شاهد على ذلك كما قلنا، فإن الأكادية وهي من أقدم لغات الجزيرة معربة، مما يدل على أن الإعراب قديم جداً، وليس طارئاً على اللغة، ولا وافداً إليها، ولا كان في مرحلة متأخرة من حياة اللغة، كما يتوهم بعض المستشرقين وبعض الباحثين المستغربين من العرب.

[٢] التطور اللغوي – أسبابه ومظاهره

تخضع اللغة للتطور في أصواتها وصرفها ونحوها. وتكون نتيجة ذلك التطور تغييرات تكثر أو تقل، وتكون ملحوظة أو غير ملحوظة. وتختلف اللغات في درجة استجابة كل واحدة منها لهذا التطور. فبعضها يتغير بسرعة، وبعضها الآخر بطيء التغير. وسواء أكان هذا أم ذاك، فإنه ينبغي لنا ألا ننظر إلى التطور وكأنه بالضرورة خطر يحدق باللغة.

هذا يعني أن التطور يمكن أن يكون إيجابياً، كما يمكن أن يكون سلبياً. فهو إيجابي عندما يرافقه تخطيط لغوي، يحفظ للغة حياتها واستمرارها، بحيث تكون قادرة على استيعاب مقتضيات التطور وتحدياته. وهو سلبي عندما لا يرافقه تخطيط لغوي، فيترك لعاديات الدهر أن تتصرف باللغة، على النحو الذي تمثله عوامل التطور وتحدياته.

١. أسباب التطور اللغوي

(أ) الخفة والسهولة

يطلب أبناء اللغة – أية لغة – الخفة والسهولة في النطق والكلام. وهذا مطلب صحيح، بخاصة إذا عرفنا أن من الأهداف الرئيسة للغة، هو تواصل فيما بينهم، بأقل جهد ممكن، ويقدر من القصد الهادف. هذا هو الأصل طبعاً.

وقد ذهب ابن جني (ت٣٩٢هـ) إلى ربط بعض التغيرات اللغوية بالخفة. ولا تكون الخفة في نظره، بالعدول عن الثقيل إلى الخفيف بالضرورة؛ فقد تكون الخفة على نقيض ذلك تماماً. إذ يمكن أن تكون في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه.

هذه الفكرة - بغض النظر عن تطبيقه لها تصلح أن تكون أحد أسس الاقتصاد اللغوي. يقول ابن جني: "... فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه، ليختلف اللفظان، فيخفا على اللسان. وذلك نحو: الحيوان، ألا ترى أنه من مضاعف الياء، وأن أصله حييان. فلما ثقل عدلوا عن اليـاء إلى الواو"(١٢).

أما أن اللغة قد تعدل عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه، فذلك أمر واقع. وأما أن الواو أثقل من الياء فغير صحيح. ولكن اجتماع الياءين يجعل لهما ثقلاً كبيراً. ولذلك فإن التخالف بين الواو والياء في كلمة (حيوان)، أخف من التوافق بين الياءين في كلمة (حييان). فقد قست الكلمتين على جهاز (CSL)، وهو أدق الأجهزة الصوتية المحوسبة في قياس الأصوات، فتبين ما يأتي:

١. أن معدل ترددات كلمة (حييان) هو ١٢٦ هيرتز، في حين أن معدل ترددات كلمة (حيوان) هو ٩٦و١١٥ هيرتز. وهو فارق كبير في المعايير الصوتية.

٢. إن معدل ضغط الأصوات في كلمة (حييان) هو ١٢و١٣ ديسيبيل، ومعدل ضغطها في كلمة (حيوان) هو ٤٥و٩ ديسيبيل. وهو فارق كبير أيضاً.

٣. إن معدل الطاقة الصوتية في كلمة (حييان) هو ٦٣و٦٤ ديسيبيل، ومعدل الطاقة الصوتية في كلمة (حيوان) هو ٤١و٦٣ ديسيبيل.

٤. إن زمن ترددات كلمة (حييان) هو ٦٥٧وث. وزمن ترددات كلمة (حيوان) هو ٥٧٩وث.

وبذلك لا يبقى مجال للشك في أن كلمة (حيوان) أسهل من كلمة (حييان)، وهو أمر نحسّ به في النطق المجرد .

---

(١٢) عثمان بن جني. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار. بيروت: دار الهدى، د.ت، ٣/١٨.

على كل حال دأب بعض اللسانيين الغربيين، على القول إن اللغات يجري تطورها من الثقيل إلى الخفيف. بل بعضهم يذهب إلى أن اللغات تختلف عن اللغة الأم التي تنتمي إليها، بمقادير متفاوتة، يجمعها جميعاً أنها تطلب الخفة واليُسْر والسهولة، في إحداث التغيير والاختلاف. لن يكون اختلاف اللغة (أ) عن اللغة الأم التي تنتمي إليها، كاختلاف اللغة (ب) عن الأم، فمطلب الخفة، يتفق مع مفهوم كل أمة، وأهل كل ثقافة لهذه الخفة، وطريقة تحقيقها. ولكنه قد يجد طريقه إلى التماثل في إحداث التغيير، في بعض الجوانب، بسبب الاتفاق في فهم تلك الجوانب.

تحتاج هذه القضية إلى شيء من التوضيح، ولنضرب لها مثلاً من تطور طريقة التعبير عن المؤنث في اللغات الجزرية. يرى بعض الباحثين المحدثين أن الألف المقصورة والممدودة في العربية، ما هما إلا تطور عن تاء التأنيث في اللغة الأم التي تنتمي إليها هذه اللغات. والسبب الذي دفعهم إلى هذا الاعتقاد، هو أنهم رأوا هذه الألف قد تطورت في العبرية والآرامية إلى ألف المد.

أما في العربية، فإن الدكتور رمضان عبد التواب يرى أن للألف الممدودة والمقصورة في العربية، أصلاً آخر غير التاء. هذا الأصل هو الياء التي تطورت إلى إمالة. وقد مثَّل لذلك بكلمة "حبلى" التي تطورت بحسب رأيه على النحو الآتي:

حبليْ ←—— حبليْ ←—— حبلى (بالإمالة) ←—— حبلى

هذا هو رأيه في هذه المسألة[١٣].

ليست الخفة والسهولة سبباً مطرداً لإحداث التطور اللغوي، فقد تتطور اللغة من الأيسر إلى الأصعب، أو من الصعب إلى ما هو أشد

---

(١٣) رمضان عبد التواب، اللغة العبرية، القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٧، ص١٥٧-١٥٨.

صعوبة. فلا أحد ينكر أن اللاتينية أسهل من حيث النطق، من الفرنسية التي هي فرع لها. لقد تخلصت الفرنسية من الإعراب الذي اتصفت به اللاتينية. ولكن نطقها أصعب من نطق اللاتينية.

أيا كان الأمر، فالسهولة والصعوبة أمران نسبيان. فما يكون سهلاً عندنا، قد لا يكون سهلاً عند غيرنا بالضرورة.

(ب) القياس الخاطئ

يمثل بعض العلماء للقياس الخاطئ، بما يكون عليه السلوك اللغوي عند الأطفال. فهو سلوك قائم على قياس خاطئ، في بعض جوانبه. وهذا تمثيل صحيح للقياس الخاطئ. لكنه ليس تمثيلاً صحيحاً للقياس الخاطئ، باعتباره سبباً للتطور اللغوي. فلا يعرف أحد أن القياس الخاطئ عند الأطفال، يكون سبباً للتطور اللغوي عند الأمة أو الجماعة اللغوية. فالعهد بالأطفال أنهم يتأثرون بلغة الأسرة والمجتمع لا العكس.

من أبرز مظاهر القياس الخاطئ عندنا في العربية، ما يجري على ألسنة العامة، من أقيسة في النطق. وهذه الأقيسة في حقيقتها، خروج عن العرف اللغوي الفصيح المتمثل بالعربية الفصيحة. هنا تبرز قضية الأخطاء الشائعة عاملاً من عوامل تطوير اللغة. ونضرب لذلك مثلاً، جمعهم كلمة (أرض) على (أراض)؛ يقيسونها على جمع أبيات لبيت، وأضياف لضيف، وأسياف لسيف. وقد شاع الجمع (أراض)، حتى ظن كثير من المثقفين أن هذا هو الجمع الصحيح في العربية الفصحى. ولا يكاد غير المتخصصين يعرفون أن جمع (أرض) هو (أرضون) رفعاً، و (أرضين) نصباً وجراً. وثمة أمثلة كثيرة، وشواهد متعددة تثبت أن القياس الخاطئ يكون سبباً من أسباب التطور.

(ج) التمازج اللهجي

يعمل التمازج اللهجي على تطور كثير من ظواهر اللغة، في أصواتها، وصرفها، ونحوها، وألفاظها. وقد أدى التمازج اللهجي، إلى اختفاء ظواهر لهجية خاصة، وأنشأ في مقابل ذلك، ظواهر لهجية عامة مشتركة.

تظهر اللهجة المحلية المشتركة، أكثر ما تظهر، في المدن الكبيرة وفي العواصم خاصة. ولكن هذا لا يعني أن التباين اللهجي يختفي تماماً، من تلك المدن. كل ما هنالك أن تطوراً جديداً في وضع اللغة قد أخذ موقعاً له. وأهم سمة من سمات هذا الوضع هو التمازج بين اللهجات المتعددة.

ويظهر التمازج اللهجي في المؤسسات الأكاديمية والتعليمية، وفي الوظائف التي ينتمي أصحابها إلى لهجات متعددة. ويظهر هذا التمازج في حالات التزاوج؛ إذ إن هذا يعمل على إحداث تغييرات في لهجتي الزوجين أو أحدهما. وأما تأثيره في تكوين لهجة جديدة للأبناء، فذلك أمر مشاهد معروف. وتظهر آثار التمازج في الإذاعات المسموعة والمرئية، وبخاصة الفضائيات. وتظهر آثاره كذلك في الأغاني التي تكون في لهجة محلية أحياناً، وفي لهجات مشتركة أحياناً أخرى. ومن ذلك أن قليلين ممن عايشوا لهجات الخليج، يستطيعون أن يميزوا بسهولة، بين التباين الذي يكون بين أغنية خليجية، ولهجة خليجية أخرى لا ينتمي إليها المغني.

(د) التمازج اللغوي

يعمل التمازج اللغوي بين أبناء لغتين، على إحلال تكوين لغوي جديد لم يكن من قبل. وتظهر آثار هذا في المجتمع العربية المعاصر، فقد تأثرت لهجات عربية كثيرة باللغة التركية. ونجم عن هذا التأثر وضع لغوي جديد. وتأثرت لهجات عربية أخرى بالفرنسية كما هو الحال في تونس، والجزائر، ومراكش، ولبنان، وسورية.

وقد تنافست الثقافتان الإنجليزية والفرنسية، للسيطرة على أبناء طبقة الأسرياء والأثرياء في مصر. فانهزمت الثقافة الإنجليزية، وانتصرت الثقافة الفرنسية، بتأثيرها على ألسنة بعض أبناء هذه الطبقة. وهذا أمر يلاحظه في استعمال هؤلاء لكلمات فرنسية، كما في أجانس agence وجاتو gateau، وغيرها. وشاعت في الوطن العربي كلمات إنجليزية أو فرنسية كثيرة، كما في جالون gallon، وصالون salon، وأكثر وحدات القياس كما في: متر، وسنتمتر، وهكتار ... إلى آخر ذلك.

وقد امتدت يد التمازج اللغوي إلى السوق، فأصبحت المحلات والشركات التجارية تتسابق في التنافس على الأسماء الأجنبية، كما في السيـف واي Safe way والمول Mall، والجاردنـز Gardens، وموبايلكم Mobilcom وفاست لينك Fastlink، وباريس جاليري Paris Gallery، وماكدونالــدز McDonalds، وبيتزا هت Pizza Hut، وغير ذلك.

لكن أظهر أثر لهذا التمازج، يأخذ موقعه على ألسنة العاملين من أبناء لغات آسيوية في دول الخليج، وقد ابتكر هؤلاء العاملين لغة جديدة لهم. ويظهر أثرها واضحا على أبناء الأجيال الجديدة في دول الخليج.

٢. مظاهر التطور اللغوي

(أ) سقوط الإعراب

بدأ سقوط الإعراب من ألسنة الناس، في مرحلة مبكرة من تاريخ الإسلام. وقد أصبح ذلك في المراحل اللاحقة ظاهرة عامة، بسبب تأثير الفرس والترك والروم الذين عاشوا في المجتمع العربي. ولما لم تكن لغات هؤلاء معربة، كان من الطبيعي أن يستثقلوا الإعراب، وإن لم يكن من الطبيعي، أن يكون أثر هؤلاء كافياً لإسقاطه من لغة التخاطب اليومي، حتى بقي محصوراً في النصوص الفصيحة المنقولة، كالقرآن والحديث والشعر والآثار الفصيحة الأخرى، وفي لغة الخطاب الخاص، كالخطاب الديني

والسياسي، وكالخطاب التعليمي الذي يوشك أن يصبح الإعراب فيه، ضرباً من التاريخ.

غير أن احتذاء النمط الفصيح في اللغة العربية الفصيحة المعاصرة، كان أحد العوامل الأساسية في حفظ الإعراب. وسواء أكان التطور في سقوط الإعراب، أم في انحصار الإعراب في ميادين معينة من الخطاب، فإنه تطور على كل حال.

(ب) ترتيب أجزاء الجملة العربية

من المعلوم أن الجملة العربية إما أن تكون فعلية، وإما أن تكون اسمية[١٤]. ومن المعلوم أيضاً أن ثمة تغييراً تتقدم به الكلمة أو تتأخر في الجملة العربية، فنقول: قرأ زيد الكتابَ، وقرأ الكتابَ زيد، والكتابَ قرأ زيد، والكتابُ قرأه زيد، والكتابُ قرأه زيد. ولكن أكثر العاميات العربية لا تحتفي بهذه التحويلات، وتكتفي في الغالب بصورة واحدة، فيقولون: "زيد قرأ الكتاب". وليس هذا نتيجة لسقوط الإعراب، كما يرى الدكتور رمضان عبد التواب إذ يقول: "فلما فقد هذا الإعراب كان الواجب أن يلزم بناء الجملة نظاماً واحداً "[١٥] قلت: ربما يكون العكس هو الصحيح، إذ يمكن أن يكون العوام قد التزموا ترتيباً واحداً. وعلى أساس الالتزام بالترتيب الواحد، أسقطوا الإعراب، والله أعلم بالصواب.

(ج) تغيير نظام المقاطع

ترتّب على سقوط الإعراب، تغيير نظام المقطع في اللهجات المحكية، عما هو عليه في العربية الفصيحة، حتى المقطع الذي يسمونه مستكرهاً في العربية الفصيحة، أصبح له وجود ظاهر في العاميات، دون أن

---

(١٤) بغض النظر عن التقسيم الذي ارتأيناه، وجعلنا الجملة العربية على أساس هذا التقسيم اسمية، أو فعلية، أو اسميه فعلية.

(١٥) رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، القاهرة:١٩٦٧، ص٥٩.

يكون هذا الوجود مرتهنا بشروط وجوده في الفصيحة. فترى العوام يقولون: "شوفْ مين عَ الباب".

وأصبح من الظاهر أن أول مقطع في الكلمة العامية، يمكن أن يبدأ بعنقود صوتي cluster، كما في كتاب (دون تحريك الكاف)، ودْروس (دون تحريك الدال)، وهكذا.

واستخدم الإدغام في اللهجات المحكية، لإنتاج حالات من الإدغام لم تكن موجودة في العربية الفصيحة المشتركة. ففي بعض هذه اللهجات تدغم هاء الضمير (ها)، بتاء المخاطب فيقولون: جبتّا، وسمعتّا، وضربتّا، والأصل: جئت بها، وسمعتها، وضربتها.

(د) المماثلة والمخالفة

السبب المباشر للمماثلة هو وجود تخالف بين أصوات متجاورة فالتخالف بين الصوتين المتجاورين: الصاد المهموس والدال المجهور في مثل (أصدق)، هو الذي يجعل كثيرين ينطقون الصاد وفيه إشمام بالجهر الذي يجعل الصاد زاياً مفخماً. وحالات التماثل كثيرة. وقد تحدثنا عن بعضها في الفصل الثاني من الباب الأول من هذا الكتاب.

والسبب المباشر للمخالفة، هو وجود تماثل بين أصوات متجاورة؛ فيصار إلى تغيير أحد الصوتين أو حذفه، والتغيير أشيع. ومن أمثلته نطق العين همزة في بعض اللهجات العامة، عندما تكون مجاورة لصوت مرنان resonant واضح سمعيا sonorant، كما في (فرع)، فيجتمع الراء والعين، وكل واحد منهما مرنان واضح سمعياً. فتصبح العين همزة لمخالفة الراء.

وحذف الصوت لإجراء المخالفة وارد في العربية الفصيحة، وهو وجه بارز من وجوه المخالفة. وهو وجه من وجوه التطور كذلك. ومن أمثلته حذف إحدى التاءين في المضارع المتصدر بهما: تاء صيغة (تفعّل)، وتاء مضارعتها. ووقوع هذه المخالفة وقوع جواز. أي أنك تستطيع أن تقول: تكلمون، وتتكلمون. ومن أمثلة حذف هذه التاء في

القرآن الكريم قوله عزّ وجل: "يوم يأت لا تكلّم نفس إلا بإذنه" (هود ١٠٥)، والمقصود: لا تتكلم. وقد فسّر هذا الحذف بأنه كان لتجنب توالي الأمثال، وله صور في العربية معروفة. ولا شك أن توخي السهولة هو الذي يؤدي إلى المماثلة أو المخالفة.

(هـ) القلب المكاني

القلب ظاهرة معروفة في كثير من اللغات. وهي في العربية ذات وجود ملحوظ. والسبب المباشر لوجود هذه الظاهرة، هو اختلاف اللهجات. وهذا يذكرنا بأن كلمة (صاعقة) قد رويت فيها صيغة نطقية أخرى وهي (صاقعة)، وكلمة (جذب) رويت فيها صيغة أخرى، وهي (جبذ)، وهكذا.

وللعوام، وبخاصة كبار السن، أثر في ترسيخ بعض ما ينطقون به، على ألسنة أبنائهم . وهذا واضح من شيوع صيغ نطقية غريبة لبعض الكلمات، في لهجات محكية كثيرة. فبعضهم يقول (أطعى) بدلاً من (أعطى).

وليس لقانون السهولة والصعوبة أي أثر في إحداث القلب المكاني، وإنما هو العرف اللغوي الذي يفرض نفسه ليس غير.

(و) الحذف والزيادة

ليس من شك في أن الحذف بكل أنواعه تطور لغوي، فحذف الهمزة من (هواء، وسماء، وبناء، وشفاء، وما كان من بابها) إنما كان تطوراً منشؤه توخي السهولة والخفة في النطق.

أما الزيادة فمن أمثلتها إلحاق هاء التنبيه بأسماء الإشارة: "ذا، وتي، وأولاء " فصارت: " هذا، وهاتيك، وهؤلاء". والزيادة باب واسع في العربية، وهو جدير بأن يدرس بتوسع وتأنٍ .

[٣] الرواسب اللغوية

ثمة ظواهر كثيرة في كل لغة، تجري على خلاف ما هو معروف في قواعدها، ويظهر ذلك في بعض لهجاتها. وهذا في كتب التراث اللغوي والنحوي في العربية كثير. وقد كان النحاة واللغويون العرب يقولون عن كل ظاهرة من هذا القبيل: "وهذه لهجة ". هذا وصف صحيح، ولكننا بحاجة إلى أن نعرف شيئاً عن منشأ هذه اللهجة وتطورها. حقاً ليس من شأن النحوي أن يتتبع هذه اللهجة في تطورها وتاريخها، ولا أن يكشف لنا عن علاقاتها بأسرة اللغات التي تنتمي إليها لغته. ولكنه لو فعل لكانت نظرته أعمق وأبعد. وهذا هو الذي يسعى إليه الباحثون في اللسانيات التاريخية المقارنة.

يحدث في تاريخ لغة من اللغات، أن ظاهرة من الظواهر تختفي، بمعنى أنها تسقط من الاستعمال، فلا يعود الناطقون باللغة يستعملونها، ويحدث في الوقت نفسه، أن أفراداً قليلين يحافظون على الظاهرة، ويستعملونها في حياتهم. ثم تنسى العلاقة بين الظاهرة وما تبقى منها. وقد سميت الظواهر المتبقية من اللهجة البائدة: "الرواسب اللغوية". وتقع الرواسب اللغوية في مجالات الصوت، والكلمة، والتراكيب، والدلالة. وهذا بيان لبعض ما في العربية من رواسب:

أولاً: الرواسب الصوتية

يظهر لنا من تتبع الوصف الدقيق الذي قدمه سيبويه،علماء القراءات بالإجماع، أن تطوراً ما قد حدث للضاد، والطاء، والقاف.

أما الضاد فقد وصفه سيبويه بعدة أوصاف تحدد كيفية النطق وموضعه. وهذا بيان ذلك:

١. لقد نظر إليه باعتباره صوتاً مطبقاً. ولكن هذا لا يحل مشكلة هذا الصوت المميز في العربية. لذلك عندما جعله ضمن مجموعة الأصوات المطبقة الأربعة (الضاد، والطاء، والظاء، والصاد) أراد أن يوضح لنا أن كل واحد من الأصوات الثلاثة الأولى، له مقابل مرقق. أما الضاد فليس له نظير مرقق. فالصاد يقابله السين. والطاء يقابله الدال. والظاء يقابله الذال. أما الضاد فليس له نظير مرقق. يقول سيبويه: "ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شيء من موضعها غيرها"[16].

هذا بيان ليس بعده بيان. فقوله هذا يزيل كل شبهة، وكل احتمال للخطأ في وصف الضاد. وأما تصور بعض المعاصرين أن الضاد كان ينطق وكأنه مفخم الثاء، فليس فيه أدنى احتمال للصواب. لأنه لو كان الأمر كذلك، لقال سيبويه: "ولولا الإطباق لصارت الضاد ثاء ".

وأما قول بعض المعاصرين إن الضاد كان ينطق كما ينطق الظاء، فليس صحيحاً. إذ لو كان الأمر كذلك لما كان عسيراً على سيبويه أنْ يعرف أن الصوت الذي ينطق ظاء، له نظير مرقق هو الذال. واستدلال هؤلاء بأن أهل كثير من اللهجات العامية ينطقون الضاد ظاء، لا يحسم القضية بشيء؛ لأن أصحاب هذا الاستدلال يتناسون وصف سيبويه الذي ينفي ضمناً هذا التصور، بحيث لا يبقى لهم فيه حجة. فقد جعل الضاد صوتاً، والظاء صوتاً آخر.

٢. لما ذكر سيبويه الأصوات الشديدة (الوقفية) لم يذكر معها الضاد. وهذا يعني أنه لم يكن صوتاً وقفياً. بعبارة أخرى: لم يكن ذلك الصوت هو مفخم الدال، كما ننطقه في العربية الفصيحة المعاصرة.

---

(١٦) سيبويه، الكتاب ٤٣٦/٤.

التي يقرأ بها القرآن الكريم. وتأكيداً لعلم سيبويه بما يصف، فقد جعل الضاد من ضمن الأصوات الرخوة التي نسميها الآن: الاحتكاكيات.

٣. جعل سيبويه مخرج الضاد من "بين أول حافة اللسان، وما يليها من الأضراس"[١٧]، وهو مخرج لا يشاركه فيه صوت غيره.

على كل حال، يمكن أن تنطق الضاد الذي وصفه سيبويه، بأن تجعل مقدمة اللسان ملامسة للثة، ثم تجعل في آخر مقدمة اللسان تقعراً، لتمكين الهواء من أن يتسرب من أحد الجانبين أو منهما معاً. ثم ترفع ظهر اللسان حذيًا منطقه الطبق.

غير أن هذا الصوت، على النحو الذي وصفت، سقط من العربية الفصيحة، ومن اللهجات العامية. ولكنّ له وجوداً في اللغة الجبالية في سلطنة عُمان، وهي لهجة عربية جنوبية. نطق الضاد على النحو الذي وصف سيبويه، في اللغة الجبالية هو أحد الرواسب الصوتية في العربية .

وأما الطاء فقد وصفه سيبويه، وعلماء القراءات بالإجماع، بأنه صوت مجهور. ونجد هذا الوصف في موطنين أولهما: عند ذكره الأصوات المجهورة، وذكر من ضمنها الطاء[١٨]. ثانيهما: عند مقابلته بين الأصوات المطبقة ونظائرها المرققة، فقال: "لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً ...". والمعلوم أن الدال صوت مجهور. ولذلك لا بد أن يكون الطاء مجهوراً في نطقهم.

اختفى جهر الطاء من أكثر اللهجات العربية، فأصبح مهموساً، كما ننطق به في العربية الفصيحة المعاصرة. وقد بقي الطاء مجهوراً في بعض اللهجات اليمنية. فقد سمعت بعض اليمنيين، في القرى القريبة من صنعاء،

---

(١٧) المرجع السابق، ٤٣٣/٤.

(١٨) المرجع السابق ٤٣٤/٤.

ينطقون الطاء مجهوراً، أي كما ننطق الضاد في الفصيحة المعاصرة، بل لقد سمعت أحد كبار القراء في اليمن، ممن يأخذون القراءة بالتواتر يقرأ قوله عز وجل: "من طين لازب" (الصافات ١١) هكذا: "من ضين لازب"

نطق الطاء ضاداً، في بعض لهجات اليمن، هو من الرواسب اللغوية.

أما القاف فقد وصفه سيبويه بأنه شديد (وقفي). ولكنه وصفه كذلك بأنه مجهور[١٩]. والقاف في الفصيحة العربية المعاصرة مهموس لا مجهور. وقد ذهب اللغويون العرب المعاصرون مذاهب شتى في فهم كلام سيبويه، وفي توجيهه. وأهم ما يعنينا هنا، هو أن بعضهم تصور أن القاف كان ينطق كما ينطق الآن، في بعض اللهجات العامية المعاصرة؛ أي كنطق الجيم القاهرية. وليس هذا صحيحاً؛ لأن هـــذا الصوت الأخير ليس مفخماً، والقاف الذي وصفه سيبويه مفخم. نعم، ربما يكون القاف المفخم قد تطور فيما بعد حتى أصبح كالجيم القاهرية. ولكن من غير الصحيح أن يقال إن سيبويه كان يصف القاف الذي ينطق في بعض العاميات كالجيم القاهرية.

على كل حال، ينطق بعض أهل القرى والبادية في الأردن، القاف مفخماً مجهوراً، كما في نطق بعضهم لكلمة (قماش)، بتفخيم القاف وجهره. هذا النطق هو الذي يتفق مع وصف سيبويه. وهذا النطق هو أحد الرواسب الصوتية في العربية.

ومن الرواسب الصوتية ما روي أن الشاعر سحيم عبد بني الحسحاس، الذي عاش في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام، كان يقول لمن يجيد شيئاً، كالشعر أو غيره: "أحسنك والله"، يريد: "أحسنت". وقد كانت هذه مشكلة لدى بعض النحاة، حتى ظنوا أن ثمة عيباً نطقياً

---

(١٩) المرجع السابق ٤/٤٣٤.

عند سحيم. ولكن المسألة على خلاف الذي ذهبوا إليه. فإن ثمة أمرين في تفسير هذا النطق، أولهما: أنه ربما يكون تحويل تاء الخطاب إلى كاف، من رواسب الحبشية في لسان سحيم. والمعروف أن تاء الخطاب في العربية يقابلها كاف في الحبشية. وثانيهما أنه تبعاً لرأي برجشتراسر، يحتمل أن تكون كاف الخطاب هي الأصل[20] في العربية وسائر أخواتها. ولكنها في العربية تحولت إلى تاء. فإذا صحّ هذا الافتراض، كانت هذه اللكنة من بقايا العربية القديمة؛ فهي من رواسبها.

ثانياً: الرواسب الصرفية

قرأ ابن كثير (ت١٢٠هـ) مقرئ مكة المكرمة، (هذان) في الآية الكريمة: "إن هذان لساحران" (طه٦٣) بتشديد النون في (هذانّ). وقرأ بتشديد نون (اللذان) في الآية الكريمة: "واللذانّ يأتيانها منكم فآذوهما" (النساء ١٦). ولم يستطع أحد أن يفسّر هذا التشديد. والصحيح أن تشديد نون المثنى في اسم الإشارة والاسم الموصول، يعود إلى عصور غابرة لا يمكن تحديدها بالضبط.

لقد كشفت لنا النقوش السبئية أن اسم الإشارة المفرد هو (ذان)، وأن المثنى منه هو (ذانن). ومعنى ذلك أن العربية في عصور قديمة جداً، ربما كانت تفعل ذلك أيضاً. أي أن اسم الإشارة المفرد فيها هو (ذان)، وأن المثنى منه هو (ذانن) الذي تطور فيما بعد؛ فأصبح مشدداً بسبب الإدغام (ذانّ).

ثم إن العربية أسقطت النون من (ذان) فأصبح (ذا) في دلالته على المفرد. بل إنها أسقطت التشديد من مثنى اسم الإشارة، فأصبح (ذان) دون تشديد. ويكون ملخص مراحل التطور على النحو الآتي:

---

(٢٠) برجشستراسر. التطور النحوي (ط٣)، تحقيق رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي ١٩٩٧، ص٧٦.

١. في المفرد: ذان ← ذا

٢. في المثنى: ذانن ← ذانّ ← ذانِ

إذن سقطت النون من المفرد، وإحدى النونين من المثنى. ولكن إبقاء النونين أي التشديد – في قراءة ابن كثير، يجعلنا ننتهي إلى النتيجة الحاسمة، وهي أن تشديد النون في (هذانّ) في قراءة ابن كثير، هو من الرواسب الصرفية في هذه القراءة.

ويؤيد هذا الذي أقوله، أن اسم الإشارة المفرد المذكر، قد ورد في بعض النقوش الثمودية بصيغة (ذان). فقد جاء في أحدها: "ذان رقش بنت عبد مناة" ومعناه: هذا قبر بنت عبد مناة.

لقد كانت ميم الضمير (هم) – في العربية القديمة – مضمومة، فكانوا يقولون: همو، وعليهمو، وإليهمو، وسمعتهمو .. إلى آخر ذلك. ثم سقطت الضمة، فصارت الميم ساكنة. والدليل على ما أقول أن هذا الضمير في السبئية والمعينية يكون متبوعاً بواو: "همو". وثمة دليل آخر، وهو أننا في وصل الكلام، نرجع الضمة للميم، فنقول: عليهمُ انتصرنا، وإليهمُ اتجهنا.

وقد أحيت قراءة ابن كثير المكي (ت١٢٠هـ) هذه الظاهرة. ولذلك يقرأ القرآن في هذه القراءة، بإتباع الميم واواً، على النحو الذي وضحنا.

ومن الرواسب الضميرية في العربية، ضم هاء المفرد في (عليهُ) والجمع (عليهُم). أما الأولى فقد قرأ بها حفص (ت١٨٠هـ) قوله تعالى "ومن أوفى بما عاهد عليهُ الله" (الفتح ١٠). وأما الثانية فقد اطردت بها قراءة يعقوب الحضرمي (ت٢٠٥هـ)، بشروط معروفة في كتب القراءات. فقد قرأ يعقوب بضم هذه الهاء في قوله سبحانه: "غير المغضوب عليهُم "(الفاتحة ٧). وقرأ كذلك بضم الهاء في كلمات كثيرة منها: "يزكيهُم، ويمنيهُم، ويهديهُم، ويريهُم ... إلخ".

والأصل في هذه الهاءات هو الضم. وأما كسرها فقد حدث في عصور لاحقة بحسب قانون المماثلة. ولا شك أن هاتين القراءتين تعملان على إحياء هذه الرواسب.

ومن الظواهر الرسوبية في العربية، التمييم الذي رويت به كلمات بعض العرب الذين كانوا يقولون (ابنم) بدلاً من (ابنٌ). بل إن بعضهم كان يقول: (اسمم) بدلاً من (اسمٌ). وهذا يعود إلى مرحلة موغلة في القدم، حين كان العرب يستعملون التمييم بدلاً من التنوين.

وأما الدليل على أن التمييم كان قديماً، وكان معروفاً، فهو وروده في اللغتين السبئية والمعينية. فقد كانوا يلحقون الميم هذه في آخر الأعلام. وعليه، فإن تمييم هذه الكلمات هو من الرواسب اللغوية.

استعمل الناطقون ببعض اللغات الجزرية صيغة (اتفعل). أما العربية الفصيحة فلم ترد فيها هذه الصيغة، ولكنها وردت في بعض اللهجات العامية. ففي مصر يقولون (اترسم، واتمسك، واترفع العلم). أقول: ربما كانت هذه الصيغة في اللهجة المصرية من الرواسب التي ظلت الأجيال تتناقلها.

وثمة كلمات في القرآن الكريم، وردت بصيغة (اتفاعل)، كما في قوله تعالى "فادّارأتــــم فيها" (البقرة ٧٢). وقوله سبحانه "اثّاقلتم إلى الأرض" (التوبة ٣٨). قد يقال إن وزن هذين الفعلين هو (افتاعلتم) وليس (اتفاعلتم). والأدق في نظري أنهما بوزان (اتفاعلتم). وسواء أكان هذا أم ذاك، فإن العربية لا وجود لهذين الوزنين فيها. ولذلك يحتمل أنهما كانا منتشرين حيناً من الدهر، ثم سقطا من الاستعمال، وبقيت هذه الشواهد رواسب دالة على ذلك الزمن.

ومن هذه الرواسب كلمة (اللهم). وقد ظن النحاة أن الميم المشددة في الآخر، عوض عن ياء النداء. يقول الخليل بن أحمد

(ت١٧٥هـ): "اللهم نداء، والميم ها هنا بدل من ياء"[٢١]. وذهب بعض المعاصرين إلى أن هذه الكلمة مأخوذة من الكلمة العبرية (الوهيم). وما هذا صحيح ولا ذاك مقبول. إن الكلمة (إله) بإمالة الألف فيها نحو الواو – كلمة كنعانية. يستعملون التمييم للتعظيم، فكانت (إلوهم)، ثم مدت كسرة الهاء، فأصبحت (إلوهيم). وعلى ذلك تكون كلمة (اللهم) من الرواسب الدالة على أصل عربي قديم امّحى ودرس. وبقيت هذه الكلمة دالة عليه.

ومن هذه الرواسب أيضاً ما ورد عند سيبويه، أن بعض العرب كانوا يقولون (رميْ وبنيْ) يبقونها على الأصل، دون إعلال. وأن بعض العرب أيضاً كانوا يقولون في أفعى: أفعيْ، وفي حبلى: حبليْ، وفي مثنّى: مثنيْ[٢٢] وهذا واضح الدلالة على عدة أمور منها:

١. إن ما ذهب إليه النحاة من تقدير أصول الكلمات التي حدث فيها إعلال مذهب سليم لا غبار عليه.

٢. إن هذا يثبت بطلان ما ذهب إليه بعض الباحثين العرب المعاصرين، أنه لا يوجد دليل على أن الكلمات المعلة، كان أصلها على النحو الذي قدره النحاة. فهؤلاء الباحثون يرون أن الفعل (رمى) لا دليل على أن أصله (رمي). وكذلك الحال في سائر الكلمات.

ومن الرواسب التي كان لها وجود في بعض اللهجات العربية، قول بعض بني تميم: مبيوع، ومديون. وقد ذهب سائر العرب إلى الإعلال فقالوا: مبيع، ومدين. وعلى ذلك تكون الكلمتان المذكورتان في لسان تميم من الرواسب الصرفية.

---

(٢١) سيبويه، الكتاب، ١٩٢/٢.

(٢٢) المرجع السابق ١٨١/٤.

ثالثاً: الرواسب المعجمية

أظهر ما نجده من رواسب معجمية، يتكرر في الأعلام خاصة. من ذلك لفظ الجلالة (إيل) في العربية الموغلة في القدم. وقد اختفى هذا من العربية، وبقيت أعلام دالة عليه، كما في إبراهيم وإسماعيل وميكائيل. وقد ظن النحاة أن هذه كلمات أعجمية. وهي في الحقيقة ألفاظ موغلة في القدم، ترجع إلى أصل واحد هو العربية.

وربما رفض بعض النحاة القول بعجمة شرحبيل، مع أنه لا فرق بينه وبين إسماعيل وإبراهيم. ولذلك لا بد من إعادة النظر في اعتبار عجمة هذه الأسماء هي السبب في منعها من الصرف.

غير أن النحاة عندما وقفوا عند لفظ الجلالة (الله) لم يقولوا بعجمة اللفظ الكريم، وما ينبغي لهم أن يفعلوا. مع أن اللفظ موجود في السريانية. ولكن وجوده في تلك اللغة لا يعني عجمته، كما سبق أن وضحنا.

رابعاً: الرواسب النحوية

أبرز ما نعثر عليه من رواسب نحوية هو تعدد الفاعلين في الجملة، وذلك مثل قوله تعالى: "وأسروا النجوى الذين ظلموا" (الأنبياء٣). ومثل قوله: "ثم عموا وصمُوا كثير منهم" (المائدة٧١). ومثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار". ومثل قول الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخيل قومي

وقد اختلف النحاة في توجيه هذا التعدد. ولكن من الواضح أنه من الرواسب التي كانت في وقت ما من الظواهر السيارة على ألسنة العرب، حتى انقرضت الظاهرة أو أوشكت، وبقي من الشواهد رواسب تشير إلى تاريخ هذا النمط من التعبير.

ومن رواسب النحو في العربية أيضاً اتصال (ال) بالفعل. وقد التبس الأمر على كثير من العلماء عندما وقفوا عند قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته

إن المشكل هنا هو اتصال (ال) بالفعل المضارع؛ لأن التعريف لا يلحق بالأفعال. والصحيح أن (ال) هذه مختصر الاسم الموصول (الذي). ويبدو أن هذا الاستعمال كان جارياً على ألسنة الناس في وقت ما، ثم اندثرت الظاهرة وبقي منها رواسب دالة عليها. وقد قاس الشاعر على هذه الرواسب قوله: (الترضى).

وينبغي أن نفرق بين الرواسب النحوية، وما يمكن أن يختلط بها وليس منها. فالخطأ لا يقال عنه إنه من الرواسب، وما ينشأ من تغير على الظاهرة النحوية، لا يوصف كذلك بأنه من الرواسب.

أما الخطأ فمنه نصب الفاعل ورفع المفعول به، في ما رواه سيبويه أنه سمع أعرابياً يقول: خرق الثوبُ المسمارَ. فهذا خطأ بيّن، لا مجال لاعتباره بأيِّ شكل من أشكال الاعتبار، قاله من قاله، ورواه من رواه.

ومما ينشأ من تغير متأخر على الظاهرة النحوية: النصب بحرف الجزم (لم)، وبه سمع أحدهم يقرأ قول الله عزَّ وجل: "ألم نشرح لك صدرك " (الانشراح:١) فهذا ليس من الرواسب اللغوية لأنه متأخر في تاريخ العربية.

الفصل الثاني

اللسانيات الجغرافية

اللسانيات الجغرافية

يدرس علم اللسانيات الجغرافية اللغة باعتبار وجودها الجغرافي. والحديث عن الوجود الجغرافي لأية لغة من اللغات، لا يمكن فصله عن وجودها الاجتماعي. وهنا قد يظن القارئ أن ثمة تداخلاً بين دراسة الوجودين اللغوي والاجتماعي للغة. ومع التسليم بأن حاجة كل واحد منهما إلى الآخر كبيرة جداً، فإنه من المسلم أيضاً أن ثمة حداً فاصلاً بينهما. فالبعد الاجتماعي في الدرس اللساني يدرس اللغة باعتبارها ظاهرة تواصلية. والتواصل هو أهم مقومات أي مجتمع. بل إنه ركن أساسي من أركان التواصل الإنساني. أما اللسانيات الجغرافية، فإنها تتناول اللغة باعتبارها جزءاً من الوجود الجغرافي للمجتمع.

يذهب بعضهم إلى تسمية اللسانيات الجغرافية، بعلم اللهجات. وقد شاعت هذه التسمية في الدراسات الغربية، حتى إن كثيرين من الغربيين يعدون هذا الفرع من اللسانيات خاصا بدراسة اللهجات. والصحيح أن اللسانيات الجغرافية أوسع من علم اللهجات بكثير. بل إن هذا العلم هو أحد فروع اللسانيات الجغرافية.

اعتمد هذا الفصل على عدد من الدراسات، في ذكر أعداد الناطقين بكل لغة، ومن أهمها: موسوعة كمبردج اللغوية. Cambridge Encyclopedia of Language لديفيد كريستال. وسلسلة اتجاهات معاصرة في اللسانيات Current Trends in Linguistics التي قام بتحريرها توماس سيبيوك Thomas Sebook. ولكن مشكلة الإحصاءات في هذين المصدرين أنها قديمة نسبيا؛ إذ إنها تعود إلى السبعينات من القرن الماضي. ولذلك كان من الضروري التصرف بهذه الأرقام، في ضوء نسب النمو السكاني لأبناء اللغات المختلفة.

يدرس هذا الفصل التوزيع الجغرافي للغات، واللهجات بين التلوين والتكوين، والجغرافيا التاريخية للعربية، والازدواجية للغة باعتبار وجودها الجغرافي.

[١] التوزيع الجغرافي للغات

تباينت تقديرات العلماء تبايناً كبيراً، في تحديد عدد اللغات المستعملة في العالم الآن. فقد ذهب بعضهم إلى أنه "يتجاوز الألفين وخمسمائة لغة والتحديد الدقيق للغات مستحيل؛ فكثيراً ما يكون عدم الوضوح في اللغة حائلاً دون تقرير ما إذا كانت هذه لغة مستقلة، أم لهجة من لهجات لغة أخرى "[١]. وذهب بعضهم إلى أنها لا تتجاوز في حدها الأقصى أربعة آلاف لغة[٢]. وغالى بعضهم فقال إن لغات العالم المستعملة اليوم هي نحو عشرة آلاف لغة[٣] وليس من شك في أن التقدير الأخير قائم على اعتبار عدد غير قليل، من التنوعات اللهجية، لغات مستقلة.

ينظر التوزيع الجغرافي إلى الوجود الجغرافي التاريخي للغات بعين الاعتبار، لأن الواقع هو حصيلة الماضي، ولأن التاريخ هو أصل الحاضر. ولما كان التوزيع يحتاج إلى تصنيف، فقد رأى علماء اللسانيات الجغرافية، أن يتبنوا التصنيف الذي ذهب إليه علماء الدرس اللساني المقارن، وهو تصنيف اللغات في فصائل، مع الأخذ بعين الاعتبار أمرين أولهما: انتماء لغات الفصيلة الواحدة إلى أصل واحد. وتطوي كل فصيلة منها تحت جناحيها مجموعة من الأسر اللغوية. وقد تتضمن الأسرة الواحدة مجموعات دونها، اصطلح على تسميتها "الفئات اللغوية ".

ثانيهما: التشابه الصوتي والصرفي بين لغات الفصيلة الواحدة.

---

(١) عماد حاتم، في فقه اللغة وتاريخ الكتابة. طرابلس ، ١٩٨٢، ص٨٣.

(٢) انظر: David Crystal. The Cambridge Encyclopedia Language Cambridge University Press, 1989, p. 285 .

(٣) انظر: Roy Gallant. Man Must Speak. N.Y., Random House,1969, p.65.

ليس لتوزيع اللغات وتصنيفها، على أساس الأجناس والسلالات البشرية، أي أساس علمي يمكن أن يعتمد عليه. فكثيرون ممن يتكلمون العربية الآن، ليسوا من الجنس العربي أصلاً. وسكان الولايات المتحدة الأمريكية ينتمون إلى أجناس وأعراق شتى. ومع ذلك فهم جميعاً يتكلمون الانجليزية. والأمثلة التي يمكن أن تقدم في هذا المجال لا حصر لها. فإذا أضفنا إلى ذلك أن تقسيم البشرية إلى أجناس وسلالات معينة، هو في الأصل قائم على مزيج من الخرافات والأفكار العنصرية، تبين لنا أن الأخذ بمثل هذا التقسيم فيه مجافاة لأوليات المنطق العلمي. وسوف نبين ذلك بأدلته في الفصل القادم.

لذلك فإن النظر إلى الفصائل، باعتبار الوجوه اللغوية التي تتشابه لغات الفصيلة الواحدة على أساسها، هو التصنيف الذي يمكن أن تطمئن إليه النفس. فليس من الحق أن يُرَدّ تصنيفها، بحجة أن هذا التصنيف قائم على أساس غير ثابت من الانتماء إلى أجناس معينة. وحتى أوضح هذه المسألة أقول: إن انتماء العربية والعبرية والسريانية إلى فصيلة واحدة، باعتبار وجوه التشابه بينها، في الأصوات والصرف والدلالة، أمر لا شك فيه. ولكن الذي لا يمكن التسليم به، هو تسمية هذه اللغات بأنها لغات سامية، فالتسمية نفسها ليست قائمة على أساس علمي.

وقد كانت التصنيفات التي اقترحها العلماء كثيرة، ويعدّ بعضها دون الطموح العلمي، لاقتصارها على مجموعة من اللغات، دون أن تكون قادرة على احتواء اللغات جميعها .وتصنيف ريفورماتسكي مقبول، وقد صنف اللغات في أربع وعشرين فصيلة. وسنأخذ بهذا التصنيف في هذا الكتاب، مع تعديلات ضرورية، لا تؤثر في جوهره، وزيادات مهمة ينبغي الأخذ بها.

سنكتفي في التوزيع الجغرافي للغات، بذكر بعض اللغات التي تنتمي إلى كل فصيلة. فنحن لا نرمي إلى إحصائها وذكرها جميعاً.

(١) فصيلة اللغات الجزيرية الأفريقية[٤]: يعنينا من لغات هذه الفصيلة ما هو مستعمل من لغاتها. ولذلك لن نأتي على ذكر ما اندثر منها؛ فذلك له موضعه من هذا الكتاب. تتضمن هذه الفصيلة الأسر الآتية:

أولاً: الأسرة الجزرية في البلاد العربية، وتشمل اللغات الآتية: العربية الفصيحة ولهجاتها المحكية، والعبرية الحديثة، والسريانية.

ثانياً: أسرة اللغات الحبشية الكوشية: وتتضمن هذه الأسرة مجموعة كبيرة من اللغات ومنها:

١. الجعزية Gazi وهي لغة الأدب والعبادة في الحبشة، وبعض جهات القرن الأفريقي التابعة للكنيسة القبطية في مصر.
٢. الأفارية Afar وموطنها في بعض جهات الحبشة والصومال ويتكلم بها نحو ثمانية وعشرين ألفا.
٣. الألابا Alaba وموطنها في الحبشة، ويتكلم بهذه اللغة نحو أربعين ألفاً.
٤. الأماسية Amasi وموطنها في الحبشة وبعض جهات الكاميرون. وعدد الناطقين بها نحو عشرة آلاف.
٥. الأمهرية Amharic وهي اللغة الرسمية في الحبشة، ويتكلم بها نحو ثمانية ملايين.
٦. الأربورية Arbore وموطنها في الحبشة، ويتكلم بها نحو ثلاثة آلاف
٧. الأرجوبا Argoba وموطنها في الحبشة ويتكلم بها نحو ثلاثة آلاف.
٨. الأويا Awiya وهي إحدى لغات الحبشة، والناطقون بها نحو أربعة آلاف.

---

(٤) وهي التي يسميها المستشرقون : السامية – الحامية.

٩. باكو Bako وموطنها في ليبيريا وساحل العاج، وعدد الناطقين بها ستة عشر ألفاً.

١٠. الباسا Bassa وموطنها في ليبيريا وساحل العاج والحبشة وعدد الناطقين بها نحو مئة وسبعين ألفاً.

١١. الباريا Barea، وموطنها في جنوب السودان وأوغندا وزائير، ولا يزيد عدد الناطقين بها على خمسة عشر ألفاً.

١٢. البينيشو Benesho، وموطنها في حوض النيجر – الكونغو، وعدد الناطقين بها نحو ثلاثة وعشرين ألفاً.

١٣. البيرتا Berta، وموطنها في الحبشة وبعض المناطق الشرقية من السودان. ولا يزيد عدد الناطقين بها على عشرين ألفاً.

١٤. البيلين Bılın، وموطنها في الحبشة، ولا يزيد عدد الناطقين بها على اثنين وثلاثين ألفاً.

١٥. البيشارين Bisharin، وموطنها في الحبشة، ويتكلم بها نحو خمسة عشر ألفاً.

١٦. الداموتية Damot، وهي لغة بعض القبائل الحبشية، ولا يوجد إحصاء لعدد الناطقين بها.

١٧. الداورو Dawro، وهي لغة بعض القبائل في الحبشة والكاميرون. ويتكلم بها نحو خمسة وثلاثين ألفاً.

١٨. الدوكو Doko، وموطنها في نيجيريا ويتكلم بها نحو تسعة عشر ألفاً،

١٩. الدومية Dume، وموطنها في الحبشة، والناطقون بها نحو سبعة آلاف.

٢٠. الإيدو Edo وموطنها في نيجيريا وبعض جهات الحبشة. ويتراوح عدد المتكلمين بها بين ٩٠-١٠٠ ألف.

٢١. الإيكوي Ekoi، وتنتشر في الكاميرون ونيجيريا. وعدد الناطقين بها نحو مائة وعشرين ألفاً.

٢٢. الفالية Fali، وموطنها في حوض النيجر – الكونغو، ويتكلم بها نحو خمسين ألفاً.

٢٣. الفانجو Fango، وموطنها في حوض النيجر – الكونغو، ويتكلم بها نحو مائتي ألف.

٢٤. الهرارية Harari، وموطنها في الحبشة، والناطقون بها نحو خمسة وعشرين ألفاً.

٢٥. الكايلا Kayla، وموطنها في حوض النيجر – الكونغو، والناطقون بها نحو مائة ألف.

٢٦. الغاراغانزا Garaganza، وموطنها في حوض النيجر – الكونغو. ولا يوجد إحصاء لعدد الناطقين بها.

٢٧. الكومامية Kumam، وموطنها في أوغندا، والناطقون بها نحو مائة ألف.

٢٨. الكويرا Koyra، وموطنها في حوض النيجر – الكونغو، والناطقون بها نحو مائة ألف.

٢٩. الكوتشية Kucha، وموطنـها في الحبشـة، والناطقون بها نحو ثلاثين ألفاً.

٣٠. الكونسو Kunso، وموطنها في الحبشة، والناطقون بها نحو ستين ألفاً.

ثالثاً: الأسرة البربرية ومنها اللغتان الآتيتان:

١. التشاوية Chawi وتنتشر في نيجيريا. ويتكلم بها نحو عشرة آلاف.

٢. الأمازيغية Tamasheq وتنتشر في منطقة القبائل في الجزائر والمملكة المغربية. ولها وجود في مالي والنيجر. والناطقون بها يتجاوزون مليوني نسمة.

رابعاً: الأسرة التشادية وتشمل اللغات الآتية:

(أ) فئة لغات تشاد الغربية وأهمها اللغات الآتية:

١. نغيزيم Ngizim وموطنها في تشاد ونيجيريا، والناطقون بها نحو تسعة وثلاثين ألفاً.

٢. كوتوكو Kotoko وموطنها في تشاد والكاميرون، والناطقون بها نحو خمسين ألفاً.

٣. أنغاس Angas وموطنها في تشاد ونيجيريا، والناطقون بها نحو أربعة وثمانين ألفاً.

٤. كاربو Karbo ولها وجود في تشاد وبركينا فاسو، وعدد الناطقين بها نحو خمسة وعشرين ألفاً.

٥. سورا Sura ولها وجود في تشاد ونيجيريا، والناطقون بها نحو واحد وخمسين ألفاً.

٦. اللامي Lame، ولها وجود في تشاد ونيجيريا. وعدد الناطقين بها نحو ثلاثين ألفاً.

٧. كاتاغوم Katagom، ولها وجود في تشاد ونيجيريا، وعدد الناطقين بها نحو خمسة وعشرين ألفاً.

(ب) فئة لغات تشاد الشرقية: وأهمها اللغات الآتية:

١. لغة Hausa: وهي منتشرة في تشاد، ونيجيريا، والنيجر والمناطق المجاورة. ويتراوح عدد الناطقين بها نحو ثلاثين مليوناً.

٢. موزغو Musgu ولها وجود في تشاد والكميرون ويبلغ عدد الناطقين بها نحو خمسة وعشرين ألفاً.

٣. موبي Mubi، وهي موجودة في غانا وتوغو، ويبلغ عدد الناطقين بها نحو ستة وثلاثين ألفاً.

٤. سوكور Sukur ولها وجود في تشاد ونيجيريا. ويبلغ عدد الناطقين ألفاً تقريباً.

(٢) الفصيلة الهند وأوروبية Indo - European: وقد جعلها بعضهم اثنتي عشرة أسرة، منها عشر مستعملات حتى الآن، واثنتان بائدتان، ولذلك نكتفي بذكر عشرها المستعملات، وهي الآتية:

أولاً: الأسرة الهندية

وقد أحصى بعضهم منها ستاً وتسعين لغة مستعملة، وهذه أهمها:

١. الهندية – الأوردية Hindi – Urdu. والتسمية تشي بأن لهذه اللغة صورتين أولاهما: الأوردو Urdu وهي اللغة الرسمية في باكستان، وتكتب بالأبجدية العربية. وثانيتهما الهندية Hindi، وهي اللغة الرسمية في الهندية، وتكتب بأبجدية هندية قديمة تسمى الديواناغرية. والناطقون بهذه اللغة نحو تسعمائة مليون.

٢. البنغالية Bengali، وهي اللغة الرسمية في بنغلادش، ويبلغ عدد الناطقين نحو مائة وخمسين مليوناً، في البنغال والهند وبنغلادش والمناطق المجاورة.

٣. السندية Sindhi، وهي لغة إقليم السند في باكستان، ويبلغ عدد الناطقين بها نحو عشرة ملايين.

٤. الراجستانية Rajesthani، وهي لغة إقليم راجستان في الهند، وعدد الناطقين بها نحو خمسة وعشرين مليونا.

٥. الغوجاراتية Gujaratian، وهي لغة إقليـــم غوجارات في الهند. يصل عدد الناطقين بها إلى ما لا يقل عن سبعة وعشرين مليوناً.

٦. الماراتهية Marathi وهي لغة فئات ذات أصول مختلطة من الشعب الهندي، وعدد الناطقين بها نحو خمسين مليوناً.

٧. النيبالية Nepali، وهي اللغة الرسمية في مملكة نيبال، وعدد الناطقين بها نحو عشرة ملايين، ومعها في نيبال ثلاثون لغة أخرى.

٨. البيهارية Bihari، وهي لغة إقليم بهار في الهند، والناطقون بها أكثر من أربعين مليوناً.

٩. الكشميرية Kashmiri، وهي لغة إقليم كشمير في شبه جزيرة الهند، وعدد الناطقين بها نحو ثلاثة ملايين.

١٠. الغجرية Gypsy، وهي لغة الغجر التي كان منشؤها في الهند؛ حيث اتخذت ملامحها التشكيلية الخاصة بين القرنين الخامس والعاشر الميلاديين. وعدد الناطقين بها نحو تسعمائة ألف، موزعين في مختلف دول العالم.

ثانياً: الأسرة الإيرانية Iranian family

ينتمي إلى هذه الأسرة عدد من اللغات، أهمها:

١. الفارسية وهي اللغة الرسمية في إيران، وتكتب بالحروف العربية، والناطقون بها نحو ثلاثين مليوناً،

٢. الباشتو Pashto وهي اللغة الرسمية في أفغانستان. والناطقون بها نحو تسعة عشر مليوناً.

٣. الطاجيك Tadzhik، وهي لغة جمهورية طاجيكستان التي كانت من ضمن جمهوريات الاتحاد السوفياتي. وعدد الناطقين بها نحو خمسة ملايين.

٤. الكردية وهي مستعملة في منطقة كردستان في شمال العراق. وعدد الناطقين بها نحو عشرة ملايين.

٥. الأوسيتية Ossete، وهي لغة جمهورية أوسيتيا، وعدد الناطقين بها أكثر من نصف مليون.

٦. التاتية Tatski وهي مستعملة في جمهورية أوسيتيا.

٧. التاليشية Talysh، وهي مستعملة في بعض مناطق أفغانستان وإيران وأذربيجان، وعدد الناطقين بها نحو مائتي ألف.

٨. البالوتشية Baluchi وهي مستعملة في أفغانستان وإيران، والناطقون بها نحو ثلاثة ملايين.

٩. لغات ساحل بحر قزوين، وأهمها: الجيليانية Gilyak، ويصل عدد الناطقين بها إلى نحو أربعة آلاف.

١٠. لغات البامير (الشوغانية، والروشانية، والبارتانغية، والساريكولية، واليازغوليمية، والإيشكاشيمية، والفوخانية).

ثالثاً: الأسرة السلافية Slavic family

وهي ثلاث فئات: الشرقية، والجنوبية، والغربية، وهذا بيانها:

(أ) الفئة الشرقية: وتشمل اللغات الآتية:

١. الروسية Russian، وهي لهجتان: شمالية وجنوبية، والناطقون بها نحو ثلاثمائة وعشرين مليوناً.

٢. الأوكرانية Ukranian، وهي لغة جمهورية أوكرانيا التي كانت إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي، والناطقون بها نحو خمسين مليوناً.

٣. البيلوروسية Belorussian، وهي لغة جمهورية بيلوروسيا، وعدد الناطقين بها نحو عشرة ملايين.

(ب) الفئة الجنوبية: وتشمل اللغات الآتية:

١. البلغارية Bulgarian، وهي لغة جمهورية بلغاريا، وعدد الناطقين بها نحو عشرة ملايين.

٢. المكدونية Macedonian، وهي لغة جمهورية مكدونيا، وعدد الناطقين بها مليونان.

٣. الصربية Serbian، وهي لغة الصرب في جمهورية صربيا، والناطقون بها نحو ثمانية عشر مليوناً.

٤. الألبانية Albanian، وهي لغة جمهورية ألبانيا، والناطقون بها نحو سبعة ملايين.

(ج) الفئة الغربية: وتشمل اللغات الآتية:

١. التشكيلية Czech وهي لغة جمهورية التشيك، ويصل عدد الناطقين بها نحو عشرة ملايين.

٢. السلوفاكية Slovak وهي لغة جمهورية سلوفاكيا، وعدد الناطقين بها نحو خمسة ملايين.

٣. البولونية Polish وهي لغة جمهورية بولندا، والمتكلمون بها نحو أربعين مليوناً.

رابعاً: الأسرة البلطيقية Beltic family

وتشمل عدداً من اللغات منها:

١. اللتوانية Lithuanian، وهي لغة جمهورية لتوانيا التي كانت من جمهوريات الاتحاد السوفياتي، والناطقون بها نحو ثلاثة ملايين.

٢. اللاتفية Latvian وهي لغة جمهورية لاتفيا التي كانت من جمهوريات الاتحاد السوفياتي وعدد الناطقين بها نحو مليونين.

خامساً: الأسرة الجرمانية German family

وهي فئتان شمالية، وغربية، وهذا بيان ذلك:

(أ) فئة اللغات الجرمانية الشمالية، وأهم لغات هذه الفئة ما يأتي:

١. الدنماركية Danish وعدد الناطقين بها نحو ستة ملايين.

٢. السويدية Swedish وعدد الناطقين بها نحو تسعة ملايين.

٣. النرويجية Norwegian وعدد الناطقين بها نحو خمسة ملايين،

٤. الآيسلندية Icelandic وهي لغة جزيرة آيسلندا، وعدد الناطقين بها نحو مائتين وخمسين ألفاً.

٥. الفاريوية Faeroese وهي مستعملة في آيسلندا، وعدد الناطقين بها نحو أربعة وأربعين ألفاً.

(ب) فئة اللغات الجرمانية الغربية، وتشمل اللغات الآتية:

١. الإنجليزية والناطقون بها نحو سبعمائة مليون،

٢. الألمانية German وعدد الناطقين بها نحو مائة مليون،

٣. الهولندية Netherlandic وهي مستعملة في هولندا وبلجيكا، والناطقون بها نحو خمسة وعشرين مليوناً،

٤. الفريولية (الفريزية) Friulian، وموطنها في شمال إيطاليا ويتكلم بها نحو أربعمائة ألف.

سادساً: الأسرة الرومانية Romanian family

وتشمل اللغات الآتية:

١. الفرنسية ويتكلم بها نحو مائتين وعشرين مليوناً.

٢. الإيطالية والمتكلمون بها نحو ستين مليوناً.

٣. الإسبانية ويتكلم بها نحو مائتين وثمانين مليوناً.

٤. البرتغالية Portuguese وهي لغة البرتغال والبرازيل والناطقون بها نحو مائتي مليون.

٥. الرومانية Romanian: وهي لغة جمهورية رومانيا، والناطقون بها نحو خمسة وعشرين مليونا.

٦. السردينية: وهي لغة جزيرة سردينيا.

٧. الريتو – رومانية، وهي لغة إحدى الأقليات في سويسرا، وأصبحت واحدة من اللغات الرسمية الأربع في سويسرا سنة ١٩٣٨.

٨. البروفنسالية Province، وهي لغة الأقلية القومية في جنوب شرق فرنسا.

٩. الكاتالانية Catalan، وهي لغة الجنوب الشرقي من إسبانيا، والناطقون بها نحو سبعة ملايين.

سابعاً: الأسرة الكلتية Celtic family

وهي مكونة من فئتين هما: الجايلية، والبريتية وهذا بيان ذلك:

(أ) الفئة الجايلية Gaelic، وتشمل اللغات الآتية:

١. الايرلندية Irish وهي لغة أيرلندا الأصلية. والناطقون بها نحو مائة وثلاثين ألفاً. وهي في طريقها إلى الانتشار.

٢. الشوتلندية Chotland وهي لغة بعض الجزر الأيرلندية.

(ب) الفئة البريتية Breton وأبرز لغاتها اثنتان:

١. البريتونية وهي لغة البريتونيون أو البريت الذين هاجروا إلى أوروبا بعد هجرة الانجلوساكسون إليها، والناطقون بها نحو مليون.

٢. الويلز Welsh وهي لغة إقليم ويلز Wales في المملكة البريطانية. والناطقون بها أقل من مليون.

ثامناً: الأسرة اليونانية Greek family

وأبرز لغاتها اليونانية الحديثة والناطقون بها نحو ثلاثة عشر مليوناً.

تاسعاً: الأسرة الأرمنية Armenian family

وأبرز لغاتها الأرمنية الحديثة، والناطقون بها نحو خمسة ملايين.

(٣) فصيلة اللغات القوقازية Caucasian family

في منطقة القوقاز لغات كثيرة تصل إلى خمس وثلاثين لغة. وفي بعض المناطق لهجات متفرعة من بعض هذه اللغات، يُوشك بعضها أن يستقل بنفسه، حتى يظن أنها لغات مستقلة. وقد مرّ ابن بطوطة (ت ٧٧٩هـ) بالقوقاز، وسمى جبالها "جبل الألسنة" لكثرة ما شاهد وسمع من اللغات في سلسلة جبال القوقاز.

تتكون الفصيلة القوقازية من أسرتين هما: الأسرة الغربية، والأسرة الجنوبية، كما هو مبين في ما هو آت:

أولاً: الأسرة الشمالية الغربية North – Western family

تضم هذه الأسرة بين جناحيها الفئات الآتية:

(أ) الفئة الأبخازية Abkhazian group

تشمل هذه الفئة اللغتين الآتيتين: الأبخازية، وهي لغة إقليم الأبخاز الواقع تحت حكم جورجيا حالياً، والناطقون بها نحو مائة ألف. ولغة أباظة Abaza.

(ب) الفئة الشركية Cherkesian group

تشمل هذه الفئة عدداً كبيراً من اللغات منها: الأديغية Adyge، والناطقون بها نحو مائة ألف. والقبرطاي Kabardian والناطقون بها نحو ثلاثمائة وخمسين ألفاً، والأوبيخية Obekh.

(ج) الفئة الإنغوشية Ingush group

وتشمل هذه الفئة اللغات الآتية: الأنغوشية Ingush، والناطقون بها نحو مائة وخمسين ألفاً. والشيشانية Chechen، والناطقون بها نحو ثمانمائة ألف. والباتسية Bats والناطقون بها نحو ثلاثة آلاف.

ثانياً: الأسرة الشمالية الشرقية North – Eastern family

تضم هذه الأسرة تحت جناحيها مجموعة اللغات الداغستانية وهي: الأفارية Avar، والدارغينية Dargva، والليزغينية Lezgian، واللاكية Lak،والتباسارانية Tabasaranian، والأيندية Indic، والكاراتية Karata، والتيندية Tindi، والتشمالية Chamalal، والباغولالية Bagval، والبوتليخية Bothkh، والغادوبيريةGodoberi، والتسيزية Tsez، والبيجيتيه Bezhto، والخفارية Kafiri، والغونزية Vandzh، والتساخورية Tsakhur، والروتولية Rotul، والأغولية Agul، والكابوتشية Kapucha، والأرتشية Archi، والبودوخيةBudukh ، والكيرغيزية Kirgiz.

ثالثاً: الأسرة الجنوبية Southern family

تنتمي إلى هذه الأسرة الفئات الثلاث الآتية:

(أ) الفئة الزنانية Zan (Svan) group: وينتمي إلى هذه الفئة: الميغريلية Megrel، والتشانية Chan.

(ب) الفئة الأيبيرية Ibero. واللغة الجورجية هي أهم لغات هذه الفئة.

(ج) الفئة السوانية Svan group، واللغة السوانية هي أهم لغات هذه الفئة

(٤) لغة خارجة على جدول التصنيف، وهي لغة إقليم الباسك Basque في إسبانيا.

(٥) فصيلة اللغات الفنلندية – الأورغورية Finno - Ugric . هذه الفصيلة مكونة من أسرتين لغويتين: الأسرة الأورغورية، والأسرة الفنلندية، كما هو موضح في ما هو آت:

أولاً: الأسرة الأورغورية Ugric family

تشمل هذه الأسرة اللغات الآتية:

١. المجرية Hungarian وهي لغة جمهورية المجر، ولكنها مستعملة كذلك في رومانيا وبعض المناطق المجاورة، والناطقون بها نحو سبعة عشر مليوناً.

٢. المانسية Mansi وهي لغة شرق جبال أورال، وينطق بها نحو خمسة آلاف.

٣. الخانتية Khanty وهي لغة بعض المستوطنين قريباً من جبال أورال، ويتكلم بها نحو خمسة عشر ألف فرد.

ثانياً: الأسرة الفنلندية Finnish family

تضم هذه الأسرة تحت جناحيها الفئات الثلاث الآتية:

(أ) فئة لغات البلطيق؛ وهي مكونة من اللغات الآتية:

١. الفنلندية وهي لغة فنلندا. والناطقون بها نحو خمسة ملايين.

٢. السامية Samoyedic في حوض البلطيق ويتكلم بها نحو ثلاثة آلاف.

٣. الأستونية Estonian وهي لغة جمهورية أستونيا التي كانت من جمهوريات الاتحاد السوفيتي.

٤. الكاريلية: Karelian في حوض البلطيق ويتكلم بها نحو مائة ألف.

٥. الفبسيَّة Veps وهي من لغات حوض بحر البلطيق غير الشائعة، فعدد الناطقين بها لا يزيد على تسعة آلاف.

(ب) الفئة البيروية Perio group

ينضوي تحت هذه الفئة مجموعة من اللغات أهمها:

١. الكومية Komi وهي من لغات حوض البلطيق، والناطقون بها نحو أربعمائة ألف.

٢. الأودمورتية Udmurt وهي من لغات حوض البلطيق أيضاً، والناطقون بها نحو أربعمائة ألف كذلك.

(ج) الفئة الفولغية Volgian group

ينضوي تحت هذه الفئة اللغتان الآتيتان: المارية Mari، والناطقون بها يعيشون على ضفاف نهر الفولغا، وعددهم نحو نصف مليون. والموردفينية Mordvin، والناطقون بها يعيشون في المنطقة نفسها، وعددهم مليون تقريباً.

(٦) فصيلة اللغات الصمودية Samoyed languages

تنتشر هذه الفصيلة في سيبيريا، والناطقون بهذه الفصيلة لا يزيد عددهم على ثلاثين ألفاً. وتتكون هذه الفصيلة من أربع لغات هي: النينيتسية Nenets والناطقون بها نحو خمسة وعشرين ألفاً، والسيلوكويتة Selkup والناطقون بها نحو ثلاثة آلاف. والباقون من المجموع يتكلمون البخاناسانية Nganasan، والإينيتسية Enets.

(٧) فصيلة اللغات الطورانية (التركية)

ينضوي تحت هذه الفصيلة عدد كبير من اللغات أهمها:

١. التركية Turkish، وهي لغة الجمهورية التركية والناطقون بها نحو خمسة وأربعين مليوناً.

٢. الأذرية Azar وهي لغة جمهورية أذربيجان، والناطقون بها نحو اثني عشر مليوناً.

٣. التركمانية Turkmen وهي لغة جمهورية تركمانستان، والناطقون بها نحو ثلاثة ملايين.

٤. التتارية Tatar وهي لغة جمهورية تتارستان، والناطقون بها نحو ستة ملايين.

٥. الكازانية Kazan وهي لغة تتار الفولغا، والناطقون بها نحو سبعة ملايين.

٦. البشكيرية Beshkir وهي منتشـــرة في حـــوض البلطيق، والناطقون بها نحو مليون.

٧. الألتاي Altai ومقرها في منطقة القوقاز، والناطقون بها بضع عشرات من الآلاف

٨. الأوزبكية Uzbek وهي لغة جمهورية أوزبكستان، والناطقون بها نحو عشرة ملايين.

٩. القازاقية Kazakh وهي لغة جمهورية قازاقستان، والناطقون بها نحو ستة ملايين.

١٠. القيرغزستانية Kirghiz وهي لغة جمهورية قيرغزستان، والناطقون بها نحو مليونين.

١١. الياقوتية Yakut ومقرها في المناطق الجبلية من القوقاز، والناطقون بها نحو ثلاثمائة ألف.

١٢. التوفنيانية Tuvinian ومقرها في المناطق الجبلية من القوقاز، والناطقون بها نحو مائة وخمسين ألفاً .

١٣. التشوفاجية Chuvage وهي قريبة من اللغات الفنلندية الأورغورية، ومقرها على شاطئ نهر الفولغا، والناطقون بها نحو مليون ونصف المليون.

(٨) فصيلة اللغات المنغولية Mangolian languages

تنتمي إلى هذه الفصيلة اللغات الآتية:

١. الخالكا Khalka ويتكلم بها نحو أربعة ملايين من الشعب المنغولي، والناطقون بها نحو سبعمائة ألف.

٢. البورياتية Buryat تتكلم بها فئات من الشعب المنغولي، والناطقون بها نحو ثلاثمائة ألف.

٣. سانتا Santa، وموطنها في موطن اللغتين السابقتين، والناطقون بها نحو مائتي ألف.

٤. الداغورية Dagur، وموطنها هو موطن اللغات المذكورة أعلاه، والناطقون بها نحو مائة ألف.

٥. الكلموكية Kalmuk، ويتكلم بها مائة وأربعون ألفاً.

(٩) فصيلة اللغات التونغو – منشورية Manchu - Tungus

تنتمي إلى هذه الفصيلة الأسرتان: التونغو، والمنشورية، كما هو مبين في ما يأتي :

أولاً: الأسرة التونغوزية Tungus family

تنضوي تحت هذه الأسرة اللغتان الآتيتان:

١ الإيفنكية Evenki، وهذا هو اسمها الحالي، واسمها القديم: تونغو Tungus، ويتكلم بها نحو ثلاثين ألفاً.

٢. اللاموتية Lamut ويتكلم بها نحوعشرة آلاف.

ثانياً: الأسرة المنشورية Manchu family

يتنمي إلى هذه الأسرة اللغات الآتية:

١. المنشورية: وهي لغة جمهورية منشوريا، والاسم الحديث لهذه اللغة هو خالكا Khalka، والناطقون بها نحو مليون واحد.

٢. النانائية Nanai ويتكلم بها في منشوريا نحو عشرة آلاف.

٣. الأودولية Odul يتكلم بها نحو خمسمائة فرد فقط.

٤. لغة كت Ket يتكلم بها نحو ألف شخص فقط.

(١٠) فصيلة اللغات الصينية - التبتية Chinese - Tebetian

تتكون هذه الفصيلة من الفئات الآتية:

(أ) الصينية Chinese وهي مكونة من عدد كبير من اللهجات أشهرها لهجة بكين. ويبلغ عدد الناطقة باللغة الصينية مليار نسمة تقريباً.

(ب) الدونغانية Dongal. وتكتب هذه اللغة بالحرف العربي في الصين.

(ج) التائية Thai وهي لغة تايلاند ويتكلم بها نحو ثلاثين مليوناً.

(د) الفيتنامية Vietnamese وهي لغة فيتنام، ويتكلم بها نحو ستين مليوناً.

(هـ) الأسرة التبتية –البورمية وفيها نحو ثلاثمائة لغة، وأشهرها لغة التبت، والبورمية Burmese ويتكلم بها نحو خمسة وعشرين مليوناً.

(١١) فصيلة اللغات الدراويدية Dravidian

تتكون هذه الفصيلة من نحو عشرين لغة، أهمها: التاميلية Tamil، والتيلوجوTelugu، ويتكلم بهما نحو خمسين مليوناً. والنادو Nadu،

والغوندي Gondi، والكوروخيـــة Kurukhi، والتولوية Tulu، والبراهونية Brahui. وهي لغات منتشرة في سريلانكا والهند.

(١٢) فصيلة اللغات الأوسترو - آسيوية Austru - Asiatic

تنتشر هذه اللغات في جنوب شرق آسيا، والأقطار الواقعة بين الصين وأندونيسيا، وفي بعض مناطق الهند. وأهم لغات هذه الفصيلة: لغات مون Mon، وخمير Khmer، وهذه الأخيرة هي لغة كمبوديا، ويتكلم بها نحو خمسة ملايين.

(١٣) لغة خارجة عن جدول التصنيف

لغة البورجاس Buryas وهي منتشرة في جنوب شرق آسيا. وتختلف اختلافاً كبيراً عن اللغات الأخرى المنتشرة في تلك المنطقة. ولذلك جعلت هذه اللغة معادلاً لفصيلة مستقلة.

(١٤) فصيلة الملايو – البولينيزية Malayo - Polynesian

تنتمي إلى هذه الفصيلة أسرتان هما: أسرة لغات الملايو، والأسرة البولينزية. وهذا حديث موجز عن هاتين الأسرتين

أولاً: أسرة لغات الملايو أو الأندونيسية

أهم فئات هذه الأسرة الخمس الآتية:

(أ) المالايوية Malay وهي مستعملة في ماليزيا وسنغافورة وبروناي وتايلاند وسومطرة وبورنيو وجاوا والمناطق المحيطة. وقد بلغ عدد الناطقين نحو مائتي مليون.

(ب) الفئة السومطرية: وتنتمي إلى هذه الفئة اللغات الآتية: الأندونيسية، وهي اللغة الرسمية في إندونيسيا، والناطقون بها نحو سبعين

مليونا. واللغة الآتشية Achinese وهي مستعملة في إقليم آتشي في إندونيسيا، والناطقون بها أكثر من مليونين.

(ج) الفئة اليافانية Yavanese وأهم لغاتها اليافانية، والسوندانية Sundanese التي تنتشر في إقليم جاوا في أندونيسيا، ويتكلم بها نحو عشرين مليوناً.

(د) الفئة الفلبينية Pilpino وهي لغة الفلبين، ويتكلم بها أكثر من خمسين مليوناً.

(هـ) الفئة المدغشقرية، وأهم لغاتها المالاغاشية Malagasy المستعملة في جزيرة مدغشقر،وفي هذه اللغة مؤثرات أندونيسية واضحة.

ثانياً: الأسرة البولينيزية

وهي فئتان إحداهما شرقية، وتمثلها لغة ماوري Maori، وهي مستعملة في نيوزيلندا، ويتكلم بها نحو مائة ألف. والأخرى غربية، وتمثلها لغة ساموا Samoa التي يتكلم بها مواطنو جزيرة ساموا، وعدد الناطقين بها نحو مائتي ألف.

(١٥) فصيلة اللغات الأسترالية Australian languages

في أستراليا نحو مائتي لغة، وهي مجموع ألسنة السكان الأصليين لتلك القارة. وقد درس Dixon بعض الظواهر اللغوية في تلك اللغات، ولسنا في صدد دراسة هذه الظواهر، ولكننا نرصد بعض اللغات الأسترالية في ما هو آت:

الجيرامية Girramay، والجريالية Gurbal، والمامو Mamu، والناغاجانية Ngajan، واليديدينية Yidiny، والدهولية Dhuwal والجيرو Jiru، والجارو Djaru، والدامينية Damin. والأراندا Aranda.

(١٦) فصيلة لغات البابوانية Papuan languages

ينتمي إلى هذه الفصيلة نحو ستمائة لغة، تنتشر في جزيرة غينيا الجديدة، ومائة أخرى تنتشر في الجزر المحاذية للشاطئين الشرقي والغربي، من تلك الجزيرة الكبيرة.

(١٧) فصيلة لغات السكان الأصليين في أفريقيا

في أفريقيا نحو ألف لغة، منها ما ينتمي إلى ما يسمونه الأصول السامية – الحامية. وقد وردت تلك اللغات إلى أفريقيا، واستقرت فيها، وأخذت طريقها إلى التأثير والتأثر. وقد ذكرنا بعض تلك اللغات. وأما الفصيلة التي نحن على أن نفصل القول فيها، فهي فصيلة لغات السكان الأصليين. وهذه هي أهم مجموعاتها:

أولاً: لغات البانتو Bantu languages

وينتمي إلى هذه المجموعة سبع أسر هي الآتية:

١. الأسرة الشمالية الغربية: تضم هذه المجموعة اللغات الآتية:

لوندو Lundu، وفانغ Fang، وبينغا Binga. ولا يزيد عدد الناطقين بهذه اللغات جميعاً على مائتين وخمسين ألفاً.

٢. أسرة لغات حوض الكونغو: تضم هذه الأسرة عدداً كبيراً من اللغات أهمها:

١. الأبوان Abuan، وتنتشر في الكونغو ونيجيريا وبنين.

٢. الأبورية Abure، ولها وجود في ساحل العاج، ويتراوح عدد الناطقين بها بين سبعة آلاف وثمانية آلاف نسمة.

٣. الأديلية Adeli، ولها وجود الكونغو وغانا وتوجو.

٤. الأديرية Aderi، وتنتشر في الكونغو وبنين.

٥. الأديوكرو Adyukru، وأظهر مواطن وجودها وانتشارها في الكونغو وساحل العاج. ويقرب عدد الناطقين بها من أربعين ألفاً.

٦. الأفو Afu، وموطن وجودها الأصلي في بنين ونيجيريا.

٧. الأجية Age، وأهم مواطن وجودها في الكونغو وبنين والكاميرون.

ولا يزيد عدد الناطقين بها على سبعة آلاف.

٨. الأهيزية Ahizi، وموطنها الأصلي ساحل العاج والكونغو.

٩. الأهلو Ahlo، وتنتشر في غانا وتوجو والكونغو.

١٠. الأكبافو Akpafu، وتنتشر في غانا وتوجو. ولا يزيد عدد الناطقين بها على ألفين وخمسمائة.

١١. الأكيا Akye، وتنتشر في ساحل العاج والكونغو. ويزيد عدد الناطقين بها على ستين ألفاً .

١٢. الألاديان Alaladian، ويبلغ عدد الناطقين بها في الكونغو وساحل العاج نحو ثمانية آلاف.

١٣. الأنغاية Angas، وتنتشر في تشاد ونيجيريا. ويبلغ عدد الناطقين بها نحو تسعين ألفاً.

١٤. البثين Bethen، وهي منتشرة في الكاميرون والكونغو وعدد الناطقين بها نحو عشرة آلاف.

١٥. البستنغا Bestinga، ولها وجود ملحوظ في الكاميرون والكونغو، ولا يقل عدد الناطقين بها عن ثلاثة عشر ألفاً.

١٦. الدانية Dan، وتنتشر في الكونغو وليبيريا وساحل العاج. وعدد الناطقين بها نحو ثلاثمائة ألف وخمسمائة.

١٧. الأوشية Aushi وهي موجودة في زامبيا. وعدد الناطقين بها نحو أربعين ألفاً.

١٨. الأفيكام Avikam وهي منتشرة في الكونغو وساحل العاج. ويتراوح عدد الناطقين بها بين اثني عشر وأربعة عشر ألفاً.

١٩. البافوت Bafut، وموطنها الكونغو والكاميرون. ولا يقل عدد الناطقين بها عن أربعين ألفاً.

٢٠. الباكبية Baakpe، ولها وجود في الكونغو والكاميرون. ولا يقل عدد الناطقين بها عن خمسة وعشرين ألفاً.

٢١. الباكوي Bakwe، وهي منتشرة في الكونغو وساحل العاج وليبيريا. ويبلغ عدد الناطقين بها نحو سبعين ألفاً.

٢٢. الباسا Basa، وهي منتشرة في الكونغو والكاميرون. ويبلغ عدد الناطقين بها نحو مائتين وعشرين ألفاً.

٢٣. الباولي Baule، وهي موجودة في ساحل العاج. ويزيد عدد الناطقين بها على نصف مليون.

٢٤. الإيدوما Idoma، وهي منتشرة في نيجيريا. وعدد الناطقين بها نحو نصف مليون.

٢٥. الداجومبا Dagomba، وهي منتشرة في الكونغو وغانا وتوجو. ويبلغ عدد الناطقين بها أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً.

٢٦. الكيكويو Kikoyo، وهي منتشرة في الكونغو وكينيا. وعدد الناطقين بها أكثر من مليون ونصف.

٣. الأسرة الغربية: أهم لغات هذه الأسرة: اللغات الآتية هي:

١. اللوبا Luba: وهي منتشرة في غابون وكونغو برازافيل وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٢. البيمبا Bemba: وهي ذات انتشار واسع في زامبيا.

٣. سوبيا Subia: وموطنها في زامبيا، ويبلغ عدد الناطقين بها نحو ستة آلاف.

٤. الأسرة الشرقية: اللغات الآتية هي أهم لغات هذه الأسرة:

١. السواحلية Swahili: وهي منتشرة في السواحل الشرقية من أفريقيا، وبخاصة في كينيا وتنزانيا وأوغندا وموزمبيق. ويتراوح عدد الناطقين بها بين خمسة وثلاثين إلى أربعين مليونا.

٢. سانغو Sango: ولها وجود في الجهات الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي الكونغو وتشاد.

٣. شامبالا Shambala: وتنتشر في تنزانيا وكونغو وبنين. ويبلغ عدد الناطقين بها نحو مائتي ألف.

ثانياً: لغات السودان (في الوسط والجنوب والشرق)

في السودان وجنوبه وشرقه عدد كبير من اللغات، وإن كان الناطقون باللغة الواحدة أحياناً لا يزيدون على ألف أو ألفين. وهذا تعريف موجز بأظهر هذه اللغات:

١. الأفيتية Affiti: ولا يزيد عدد الناطقين بها على ألفين.

٢. الإيوية Ewe: لا يزيد عدد الناطقين بهذه اللغة على ألف.

٣. الألور Alur: ولها وجود في بعض الأقطار الأخرى مثل أوغندا والكونغو. ويبلغ عدد الناطقين بها نحو ربع مليون.

٤. الأتوتية Atout: يبلغ عدد الناطقين بها نحو ثلاثين ألفاً.

٥. الأفوكايا Avukaya: ولها حضور في الكونغو. ويبلغ عدد الناطقين بها سبعة آلاف.

٦. الباي Bai: يصل عدد الناطقين بها إلى أربعة آلاف.

٧. البارامبو Barambo: يبلغ عدد الناطقين بها في السودان وكونغو نحو خمسة وخمسين ألفاً.

٨. الديدينغا Didinga: يصل عدد الناطقين بها إلى خمسة عشر ألفاً.

٩. الغا Ga: يبلغ عدد الناطقين بها نحو ثلاثين ألفاً.

١٠. لوتوكو Lotuko: يبلغ عدد الناطقين نحو سبعين ألفاً.

١١. المساليتية Masalit: يبلغ عدد الناطقين بها نحو مائة وعشرين ألفاً.

(١٨) فصيلة اللغات الأفريقية القديمة

تعدّ لغات هذه الفصيلة أقدم اللغات الأفريقية، وأظهرها لغتان هما:

١. البوشمان Bushman. ويتفرع من هذه اللغة مجموعة كبيرة من اللهجات، والموطن الأصلي لهذه اللغة في جنوب أفريقيا وبتسوانا.

٢. الهوتنتوت Hottentot: ويتفرع منها عدد كبير من اللهجات، وموطنها الأصلي في جنوب أفريقيا وزمبابواي.

(١٩) فصيلة اللغات الآسيوية القديمة

تنتشر هذه الفصيلة في الشمال الشرقية من سيبيريا. وأهم لغاتها: التشوكتشية Chukchi، والناطقون بها نحو اثني عشر ألفاً.

والكورياكية Koryak، والناطقون بها نحو ثمانية آلاف.

الكمتشادال Kamchadal، والكرك Kerek، وينطق بهاتين اللغتين بضع

مئات.

اليوكاغير Yokagir وينطق بها نحو خمسمائة شخص.

(٢٠) لغات في الشرق الأقصى

لم يكن من السهل جمع اليابانية والكورية مع أي فصيلة من الفصائل الآسيوية، وقد كان هذا مسوغاً كافياً لجعل هاتين اللغتين في مجموعة واحدة.

(٢١) فصيلة لغات الأسكيمو Eskimo

يتمي إلى هذه الفصيلة لغات قبائل الأسكيمو في جرينلاند. ويصل عدد الناطقين بها إلى نحو تسعين ألفاً.

(٢٢) فصيلة لغات أمريكا الشمالية - الهنود الحمر - ١ -

في الولايات المتحدة وكندا عدد كبير من لغات الهنود الحمر، أهمها ما يأتي:

١. اللغات الألغونية Alkongian: تتضمن هذه المجموعة عدداً من اللغات أهمها: فوكس Fox، وكري Cree، ومينوميني Menomini وأوجيوا Ojibwa، وإيلينوس Ilinos، وأراباخو Arabakho، وغيرها.

٢. اللغات الأيروكيوانية Iroquoian: وتشمل لغات كثيرة منها: تشيروكي Chiroki، وتوسكاروا Toskarwa.

٣. لغات Sio وتشمل اللغات الآتية: بيلوكسي Biloxi، أوفو Ofo، وتوتيلو Tootlo ، وكوتليبا Kotliba وغيرها.

٤. لغات ناتشيز – موسكوغ Natchez - Moskog: وتتضمن مجموعة كبيرة من اللغات منها: ناتشيز، وألاباما Alabama، وتشيكاساف Chikasaf، وتشوكتاف Choktaf وغيرها.

٥. اللغات الأتاباسية Ataspask: تشمل هذه المجموعة اللغات الآتية: هايدا Haida، نافاخو Navajo، وتسيمشيان Tsimshian، وكوتيناي Kotinai، وهوبا Hoba، وماتوم Matom وغيرها.

٦. لغات هوكي Huki: تشمل هذه المجموعة اللغات الآتية: كارون Karon، وشاستا Chasta، ويانا Yana، وبومو Bumo، وسالينا Salina وغيرها.

(٢٣) فصيلة لغات أمريكا الوسطى - الهنود الحمر - ٢ -

تتضمن هذه الفصيلة اللغات الآتية:

١. لغات مايا Maya: ومن لغات هذه المجموعة: مايا Maya وايكسبيل Exbel، وتشورتي Chorti، وتشول Chool وغيرها.

٢. لغات الأوتو- أزديك Utu - Azdik: من لغات هذه المجموعة. شوشوني Shushuni، وهوبي Hobi وغيرها.

٣. لغات أخرى: ميسكينا Miskina، وماتاجانا Matagana وغيرهما.

(٢٤) فصيلة لغات أمريكا الجنوبية

تنتمي إلى هذه الفصيلة مجموعة كبيرة من اللغات أهمها:

لغة تشون Chun، ولغة باتو Benu، ولغة جي Ji.

[٢] اللهجات بين التلوين والتكوين

لا تستطيع أية لغة أن تعزل نفسها عزلاً كاملاً، عن محيطها الجغرافي، مهما كانت الرقعة الجغرافية التي يأوي إليها أهل هذه اللغة ضيقة. حقاً، ستكون درجة تغير الظواهر اللغوية، في هذه اللغة أبطأ، كلما كانت رقعتها الجغرافية أضيق، وكلما كانت درجة اتصال أهلها بغيرهم أقل، وكلما كان الجهل والأمية أشيع بينهم وأرسخ فيهم، وكلما كانت درجة محافظتهم على تراثهم اللغوي أكبر.

وإذا سلّمنا بأن أهل لغة ما قادرون على أن يعزلوا أنفسهم، عما حولهم حيناً من الدهر، فلن يكونوا كذلك على مدى التاريخ. فإن الأجيال اللاحقة قادرة على أن تنتشر، لتتسع رقعة وجودهم، وتكثر صلاتهم بغيرهم، وتنفتح عقولهم على التطور الحضاري. ومن شأن هذا كله أن يعمل على إحداث تغير في الأصول اللغوية أصواتاً، وصرفاً، ومعجماً، ونحواً، ودلالة، بين مجموعة جغرافية من أبناء هذه اللغة ومجموعات أخرى.

تبدأ الخطوات الأولى للتكوين اللهجي عن طريق التلوين، تلوين النطق بصور تخرج قليلاً أو كثيراً، عن ضوابطه الأصلية في اللهجة الأم، وعن طريق تلوين المعجم بما يفد إليه من لغات أخرى، وتلوين الضوابط الصرفية وتغيير بعض مقاييسها، وتلوين الظواهر النحوية والدلالية، بما يجري من تغييرات تحدثها جماعات أو أفراد من أبناء تلك اللغة، فتصبح نسقاً على نحو ما في بيئة جغرافية، وتصبح على نسق آخر في بيئة جغرافية أخرى.

هذا يعني أن التلوين اللهجي يؤدي إلى تباعد عن الأصل، ثم تكون نتيجة التلوين والتباعد، لهجة جديدة في إطار تلك اللغة. وإذا استمر

التلوين والتباعد عن الأصل، فقد يؤدي ذلك إلى نشوء لغات جديدة. وهذه هي السبيل التي أدت إلى تكوين اللغات المتعددة، فقد كان بعض هذه اللغات لهجات يوما ما.

والتكوين اللهجي لا يقضي بوجود فواصل قاطعة بين لهجات اللغة الواحدة. وهذا أمر ملحوظ في كل لغة لها تنوع لهجي. وأوضح هذه المسألة بأمثلة من البيئات اللهجية العربية المعاصرة. فإذا أخذنا لهجة شمال الأردن مثلاً، وجدنا تداخلاً كبيراً بينها وبين لهجة جنوب سورية. وقد كانت هاتان اللهجتان لهجة واحدة يوماً ما، إذ كانتا تمتد على سهول حوران التي تشغل رقعة واسعة من شمال الأردن وجنوب سورية، يوم كانت بلاد الشام كلها وحدة واحدة.

ومثل ذلك يمكن أن يقال عن التداخل اللهجي بين جنوب الأردن وشمال المملكة العربية السعودية. فالتداخل واضح بين اللهجتين في الأصوات، وبنية الكلمة، والمعجم، والتراكيب.

ومثل ذلك يقال أيضاً، عن التداخل اللهجي بين اللهجة الكويتية ولهجة جنوب العراق، أصواتاً وصرفاً ومعجماً وتراكيب.

وهذا لا يعني عدم وجود فواصل بين هذه اللهجات، لكنها ليست فواصل حدية قاطعة. وإذا كان لنا أن نتصور التداخل والتباين بين هذه اللهجات، وجدناها على أنحاء من الانتشار، هذه أهم صوره:

أولاً: الانتشار الحزمي

يحدث هذا النوع من الانتشار، بامتداد التداخل والتباين بين لهجتين أو أكثر، كما نرى في الشكل (١). وفيه تنتشر في المساحة الواقعة بين اللهجتين (أ) و (ب) حُزَم ممتدة، تجمع بين خصائص كل واحدة من هاتين اللهجتين، وخصائص أختها.

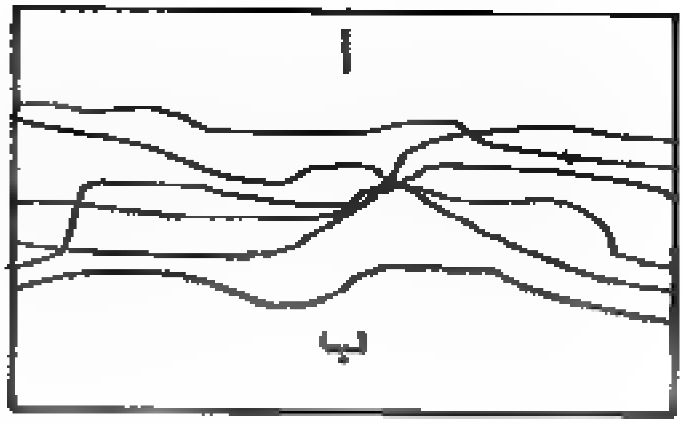

الشكل (١)

تكوين اللهجات بالانتشار الحزمي

إذا نظرنا في الحزمة التي يمثلها الشكل (١)، وجدنا خطوطها الأفقية المكونة لها متموجة غير مستقيمة. يمثل تموج كل خط، الحركة الخطية الموصلة بين نقاط التجمع السكاني، وكل تجمع سكاني آخر على الخط نفسه، ويظهر فيه التوافق اللهجي الممتد على الخط الأفقي على نفس الخط وعلى الرغم من تعدد الخطوط، فإنها جميعاً تنتمي إلى حزمة واحدة يظهر فيها أثر اللهجتين (أ) و (ب).

وتقاطع الخطين في الحزمة الواحدة، يمثل تجمعاً سكانياً معيناً، يلتقي فيه الخطان دون غيرهما، في خصيصة أو مجموعة من الخصائص اللغوية التي ليس لها وجود إلا في هذين الخطين. وتكون نقطة التقائهما ممثلة لذلك التجمع السكاني. وليس من المنكور أن تكون النقطة الواحدة محل تقاطع خطوط كثيرة، لا خطين اثنين فقط. وذلك يعني أن التجمع السكاني الذي تمثله نقطة التقاء الخطوط، يحتفظ بكونه – دون غيره – مركزاً جامعاً، لسمات لغوية موجودة على خطوط الحزمة الواحدة. يحدث هذا عندما يكون التجمع السكاني مركزاً لتجمعات سكانية أصغر منه، سواء أكانت على المستوى الخطي أم العمودي بين اللهجتين. فإذا أخذنا مدينة

إربد في شمال الأردن مثلاً لذلك، وجدناها موطناً جامعاً لسمات لهجية متأتية إليها من القرى المحيطة بها.

تسير الخطوط في الحزمة اللهجية الواحدة، على هيئة صعود وهبوط. وحركتها هذه أقرب ما تكون إلى هيئة الضغط والتخلخل في موجات الصوت. فقد يحتدّ الصعود في الخط الواحد، وقد يحتدّ فيه الهبوط. وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن الحركة في الخط الواحد، تسير بمقتضيات ومؤثرات متعددة. فقد يرتفع اتجاه الخط، من حيث كان قريباً جداً إلى إحدى اللهجتين، ولتكن (ب) ليرتفع باتجاه اللهجة (أ). قد يكون ذلك بتأثير عوامل اجتماعية، أو عرقية، أو سياسية، أو دينية، أو تاريخية. وحتى أوضح هذه المسألة أقول: من السمات الصوتية في لهجة شمال الأردن، إدغام هاء التأنيث في تاء المتكلم كما في: سمعتها، وكتبتها؛ إذ تنطق هاتان الكلمتان، وما كان من بابهما، في كثير من قرى الشمال في الأردن: سمْعِتّا، وكتبتّا. وهذا النطق كائن في بعض مناطق الجنوب في الأردن، دون أن يكون له وجود ملحوظ في المنطقة الوسطى. أي أن هذه السمة تظهر قليلاً في الجنوب، ثم تختفي في الوسط، ثم ترتفع ارتفاعاً تدريجياً، إلى أن يصبح ارتفاعها حاداً في الشمال.

قلت إن هذه الحركة تنجم عن عوامل ومؤثرات معينة. وهي في حال إدغام هاء التأنيث في تاء المتكلم، كالذي رأيناه في الكلمتين السابقتين، إنما كان بتأثير عامل قوي من عوامل التلوين اللهجي، وهو انخراط كثيرين من أبناء الأردن وشبابه في سلك الجيش العربي، والمؤسسات الأخرى الحكومية والشعبية.

ثانياً: الانتشار الشبكي

في حال الانتشار الشبكي، تسير الروابط والفواصل اللهجية، مع انتشار اللهجتين (أ) و (ب)، في أنحاء متعددة، على مساحة واسعة، بحيث

تظهر اللهجتان في أماكن متقاربة، وتظهر خطوط الفصل بينها، وكأنها شبكة. وهذا واضح في الشكل (٢)

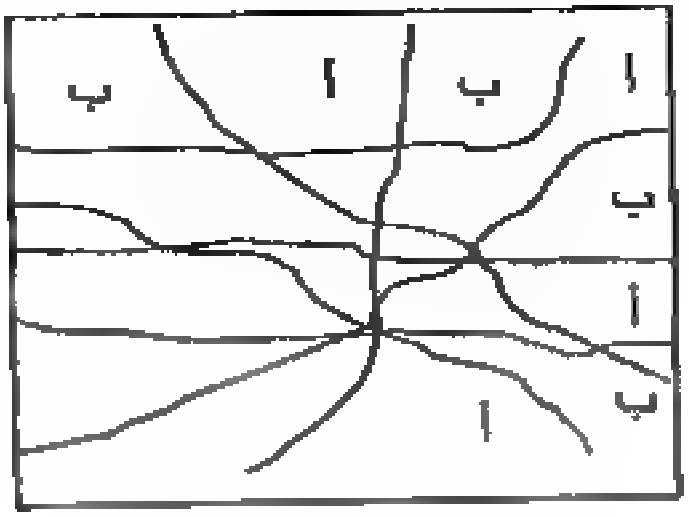

الشكل (٢)

تكوين اللهجات بالانتشار الشبكي

إن أول ما يسترعي انتباه الباحث في دراسة الانتشار الشبكي، هو تعدد وجود اللهجتين معاً، حتى يكون الفاصل بينهما دقيقاً، لكثرة تواصل أبنائهما، بغض النظر عن الوضع الخطي أو العمودي لهاتين اللهجتين. يحدث الانتشار الشبكي – باعتباره جامعاً وفاصلاً – في المجتمع الذي تكثر فيه المؤسسات العلمية، كالمدارس والجامعات والمعاهد العلمية الأخرى، وأظهر ما يمثل هذا الامتداد في الجامعات، وجود خلافات في النطق، والمعجم، والتراكيب، والدلالة، بين فئات الطلاب. فيكون لكل لهجة ناطقون بها في الجامعة. ولا تكاد سنوات الدراسة تنقضي حتى يحدث تقارب من نوع ما بين أبناء اللهجات المختلفة.

ويحدث مثل ذلك في العواصم التي تزحف إليها الجموع البشرية، من مختلف البيئات اللهجية في الدولة الواحدة. وبعد انتقال أصحاب هذه اللهجات إلى العاصمة، يعمد بعضهم إلى تجمعات سكانية فيها قدر من التجانس اللهجي. وتصبح العاصمة مستقراً لمجموعة من اللهجات، وتصبح

الفواصل بين هذه اللهجات محصورة في نطاق لغوي ضيق، بعد مرور مدة تطول أو تقصر، وذلك بحسب عوامل التأثير والاستجابة لها، وسرعة هذه الاستجابة أو بطئها. وفي كل الأحوال يكون الامتداد شبكياً؛ إذ تتحول العاصمة – وما كان في حكمها – إلى شبكة من الروابط والفواصل بين اللهجات. ويكون في حكم العاصمة السياسية العاصمة التجارية أو الدينية أو الثقافية.

قد تتسع رقعة الانتشار الشبكي في بلد ما، وتضيق في بلد آخر، بحسب المؤثرات المختلفة التي أشرنا إلى بعضها سابقاً. وليس ثمة شك في أن سرعة الاتصال والتواصل تعمل على تخفيف حدة الفروق والفواصل، بين اللهجات المختلفة في البلد الواحد. ونلحظ مثل ذلك إلى حد كبير، في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ إن شبكات الطرق والمواصلات بين الولايات تجعل الانتقال من ولاية إلى أخرى، ومن مدينة إلى غيرها، في غاية السهولة واليسر؛ الأمر الذي يؤدي إلى أن يكون الاستقرار في أي مكان، في غاية الإمكان. وهو أمر يؤدي في نهاية المطاف إلى وحدة التكوين اللهجي، وتخفيف حدة تباينه.

وعلى النقيض من ذلك، ما نجده في البلاد العربية؛ ففي كل دولة مجموعة من اللهجات التي مهما حدث تقارب بينها، يظل أبطأ بكثير مما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً. بل إن الحدود القائمة بين الدول العربية، وصعوبة التنقل من دولة إلى أخرى، يحافظ على الألوان والاختلافات اللهجية بين الدول العربية، ويجعل التمازج والتوحيد بطيئاً إلى حد كبير.

ثالثاً: الانتشار التفرعي

يجري التلوين والتكوين اللهجيان، في هذه الحال، بانتشار فروع من أصل واحد. والذي يحدث في حال الانتشار التفرعي، أن لهجة مركز ما، تتفرع منها فروع لهجية متعددة. ويحدث هذا التفرع بأن تغزو لهجة

المركز لهجات التجمعات السكانية التي حولها، وتحل محلها بعد مضي مدة تطول أو تقصر، من غير أن ينتقل أصحاب هذه اللهجات إلى المركز بالضرورة. ويحدث التفرع اللهجي من المركز على النحو الموضح في الشكل (٣)

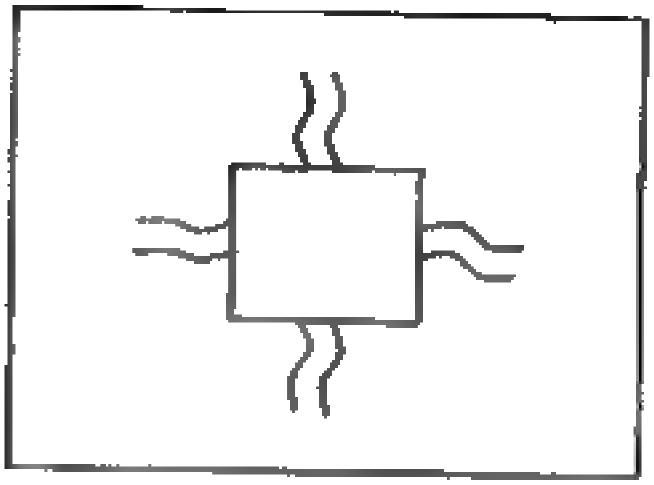

الشكل (٣)

تكوين اللهجات بالانتشار التفرعي

وأوضح مثال لهذا الانتشار ما فعلته الصين الشعبية في عهد ماوتسي تونغ، عندما فرضت اللغة الصينية، بلهجتها المركزية، على الأقاليم الصينية كلها، حتى كادت تختفي الفوارق بين اللهجات الصينية المتعددة، بل أوشك أبناء القوميات المختلفة الذين كانت لهم لغاتهم المستقلة، أن ينسوا لغاتهم، بل إن بعضهم قد نسيها فعلاً. ومثل ذلك ما فعله الاتحاد السوفياتي في بداية تأسيسه، عندما جعل لهجة موسكو الصورة المعتمدة للغة الروسية الرسمية.

ويكون الانتشار اللهجي، في هذه الحال، أفقياً كما يكون عمودياً؛ لأن لهجة المركز تنتقل إلى جميع الجهات، دون تمييز. وإنما يتم هذا عندما يكون لدى المركز خطة منهجية لتخفيف حدة التباين.

رابعاً: الانتشار المزجي

يحدث هذا الانتشار عندما يكون في بلد ما، مجموعات من الناطقين بلغة أو لغات أخرى، مع كون هذه المجموعات على حضور كبير في ميادين الخدمة العامة. يحدث بعد ذلك أن هؤلاء سيعملون على إيجاد لهجة جديدة غريبة في الأصل عن لهجة البلد الذي يعملون فيه، كما أنها غريبة عن لغتهم الأصلية. تنتقل الكلمات التي يحدثونها إلى ألسنة أبناء البلد الأصليين، وبخاصة الناشئة منهم، وتنتقل الأساليب والتراكيب المستحدثة إلى أبناء البلد أيضاً؛ الأمر الذي يعني أن هذا الاستحداث لم يقتصر على كلمات يستحدثها هؤلاء، وإنما هي -إلى جانب ذلك- أنماط جديدة من الأساليب والتراكيب.

هذه هي صورة ما يجري في دول الخليج العربي. ففي كل دولة خليجية أعداد كبيرة من الهنود والباكستانيين والبنغال والأفغان والبلوش. ويعمل أكثر هؤلاء في قطاع الخدمات العامة، الأمر الذي يجعلهم على تماس مباشر مع الناشئة من أبناء تلك الدول. وقد ابتكر هؤلاء أنماطا من التراكيب والأساليب الغريبة عن العربية، وابتكروا كلمات لم يكن لها وجود في لهجات البلاد التي يعملون فيها. وقد أخذ بعض أبناء الأصليين، عن هؤلاء الوافدين، ما ابتكروه من كلمات وأساليب وتراكيب.

وتأثير هؤلاء وأمثالهم كبير في إحداث ألوان لهجية جديدة، لأن أكثرهم يسهمون في إحداثها؛ فتجد السائق والطباخ والموظف الصغير، يشاركون في بناء لهجة مزيج من أصول لغوية شتى.

خامساً: الانتشار الانتقائي

يحدث هذا في التلوين والتكوين اللهجيين، بصورة انتقائية واعية. وأظهر صُوَره ما يجري على ألسنة بعض الذين عاشوا في الغرب، أو طلبوا العلم فيه، فترى الواحد منهم يمزج حديثه ببعض الكلمات الأجنبية وتنتقل هذه الألفاظ بالتأثير إلى المستقبلين بسهولة تامة، بخاصة إذا كانوا

طلاباً في الجامعة. وليست الخطورة في انتقال هذه الألفاظ فحسب ولكن الخطورة في أن الطلاب يتأسّون بأساتذتهم؛ فيسلكون هذا السبيل، ويسمحون لأنفسهم ما سمح أساتذتهم لأنفسهم به.

[٣] الجغرافيا التاريخية للعربية

ليس استقلال لهجة ما عن سائر أخواتها استقلالاً كاملاً، وهذا هو الذي يبقي على كينونتها اللهجية، في دائرة انتمائها وانتماء أخواتها إلى لغة واحدة. واستقلال اللهجة يمثل واقعها، وانتماؤها يمثل تاريخها. وليس من شك في أن هذه الفكرة بحاجة إلى بيان وتوضيح. فالصفات التي تمتاز بها اللهجة، هي التي تعرّفنا بواقعها . وأما علاقتها باللغة الأم فهي علاقة تاريخية. والجمع بين الواقع الجغرافي والانتماء التاريخي، هو مادة الجغرافيا التاريخية للغة.

لكل لهجة عربية محكية سمات خاصة بها، في الأصوات والصرف والمعجم. وفي كل بلد عربي عدد كبير من اللهجات. على الرغم من هذا، فإننا نجد سمتاً لهجياً واحداً، لكل قطر عربي، ساعد على وجوده وإظهاره، عوامل كثيرة أهمها: وجود الدّولة بالمفهوم الحديث، في كل قطر من أقطار البلاد العربية. ولذا نستطيع أن نميّز وجود لهجة مصرية واحدة، على الرغم من اختلاف الصور اللهجية في ذلك البلد العربي. ومن السهل أن نلحظ وجود لهجة عراقية عامة في العراق، وثالثة في سورية، ورابعة في لبنان، وخامسة في فلسطين والأردن، وسادسة في اليمن. إلى آخر ذلك مما يمكن أن نلحظه في سائر الأقطار العربية. وهكذا يكون للجغرافية السياسية أثرها في إحداث هذه الصور اللهجية.

ويظهر في خريطة التوزيع اللهجي، في البلاد العربية، تقارب بين بعض اللهجات في البلاد العربية. ومن ميسور المقاربة أن نتمثل وجود سمات لهجية خاصة بأقطار المغرب العربي، وسمات لهجية خاصة بأقطار الخليج العربي. وهذا كله لا ينفي اشتراك اللهجات العربية المحكية كلها بخصائص موحدة. ولا ينفي كذلك اختلاف كل واحدة منها عن الأخرى،

بخصائص تميز كل واحدة منها. وأهم ما يعنينا هنا أن لهذا التوزيع الجغرافي المعاصر، جذوراً تاريخية في أصول لهجية عربية قديمة في التاريخ العربي، على الإجمال والعموم، وأخرى خاصة بتاريخ منطقة هذه اللهجة أو تلك، على الإفراد والخصوص.

ليس لهذا الفصل من هذا الكتاب، بحدوده الضيقة، أن يقف على الأصول التاريخية كلها، للواقع الجغرافي برُمَّته. وسنقف عند بعض الظواهر اللهجية المعاصرة، وصلتها بالتاريخ اللهجي، من التراث العربي اللغوي. وقبل أن نرسل القول في ذلك، سنقف عند تقسيم اللهجات العربية القديمة إلى شرقية (تميمية)، وغربية (حجازية). لقد أثقل أحمد علم الدين الجندي الكيل في ما ظنه ذا قيمة، وهو لا يكال بمكيال العلم ولا يوزن بميزانه. فقد أنكر أن تقسَم اللهجات العربية القديمة إلى شرقية وغربية. ولذلك أخذ يخلط الأوراق وأخذ يستدل بأدلة عجيبة؛ فثمة تشابه بين اللهجات الشرقية والغربية، في بعض الظواهر اللغوية. وثمة اختلافات بين لهجة شرقية وأخت لها في الشرق، وثمة اختلافات بين لهجة غربية وأخت لها في الغرب. وإذن، فتقسيم اللهجات إلى شرقية وغربية تقسيم لا يؤدي إلى نتيجة في رأيه[٥] هكذا يناقش الجندي هذه القضية في صفحات كثيرة لإثبات ما يقوله ..

والحق أنك لن تجد لهجتين متطابقتين في كل لغات الأرض، مهما كانتا متقاربتين في الجهة والموقع، وإلا لكانتا لهجة واحدة لا لهجتين. ولن تجد لهجتين تنتميان إلى لغة واحدة، تختلفان في كل شيء، مهما تباعدت جهتاهما، وإلا لكانتا لغتين مختلفتين، من فصيلتين مختلفتين.

وقد جعل الجندي اضطراب الجغرافيين العرب، في تحديد بعض المواقع؛ بسبب تداخل الحدود، دليلاً على عدم صحة تقسيم اللهجات إلى شرقية وغربية. وكأن خطأ عالم أو أكثر في تحديد موقع المدينة المنورة

---

(٥) أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث ص ٣٢-٥٥.

مثلاً، ينفي كونها في غرب الجزيرة العربية «وبناء على ذلك في رأيه، لا يجوز الاعتماد على التقسيم الجغرافي !! وليس بهذا النظر البعيد عن الأفق العلمي تناقش مسائل العلم وقضاياه.

ونحن هنا لا نقسم اللهجات العربية القديمة، إلى شرقية وغربية فقط، ولكننا نجعل الشمال والجنوب والوسط، من ضمن هذا التقسيم الذي له مسوغاته العلمية والتاريخية والحضارية.

استوطن الغساسنة في الشمال الغربي من الجزيرة العربية. وهؤلاء كانوا منفتحين على بلاد الشام التي كانت تحت حكم الرومان. ولذلك من السهل عزو بعض الظواهر اللهجية المعاصرة إلى زمن هؤلاء. وفي غرب الجزيرة استقرت قريش، وثقيف، وكنانة، ومزينة، وخزاعة، وهذيل، وغيرها من القبائل «وهؤلاء كانوا معبراً ومستقراً لرحلة الشتاء إلى اليمن، ورحلة الصيف إلى الشام. وفي الجنوب كانت حمير، ومغافر، وهمدان، ونهلان، وبنو عبدالمدان، وغيرهم. وهؤلاء كانوا على صلة بالحبشة عن طريق البحر. ولذلك لم يكن مستغرباً أن نجد بعض الظواهر في لهجاتهم، مما يمكن عزوه إلى الحبشة. فقد تأثروا بلغات الحبشة. وأثروا فيها. لهذا يمكن إرجاع كثير من الظواهر اللهجية المعاصرة إلى تاريخ هؤلاء القبائل.

وفي الشرق كانت حنظلة وعبد القيس وبكر بن وائل، وبطون كثيرة من تميم. وكان بنو نصر والجلندا من الأزد في عمان، وهي في شرق الجزيرة. وقد ركب هؤلاء البحر إلى فارس، فتأثروا بلغة الفرس وأثروا فيها.

وفي الشمال الشرقي كان المناذرة على صلات بالفرس كما هو معروف في التاريخ. ومن الطبيعي أن يتأثروا بهم. وفي وسط الجزيرة استقرت عقيل، وباهلة، وبكر بن عبد مناة، وسليم، وطيّئ، وهوازن، وغيرهم. وهؤلاء كانوا معزولين عن دول الجوار. ولكنهم لم يكونوا منعزلين عن إخوانهم العرب في الجهات الأربع. وحسبك أنهم كانوا يلتقون في مواسم الحج. وحسبك أيضاً أنهم ربطوا الاقتصاد باللغة والأدب في

أسواقهم المشهورة: عكاظ، وذي المجنة، وذي المجاز، وغيرها. ففيها كانوا يبيعون ويشترون، وفيها كانوا ينشدون الشعر، ويعتلي منابر الشعر والخطابة أشهر شعرائهم وخطبائهم. وفيها كان عمالقة شعرائهم يحكمون بين المتسابقين، من شعرائهم المشهورين.

ظواهر صوتية في الجغرافيا التاريخية

تشيع في اللهجات العربية المعاصرة، ظواهر صوتية من السهل ردّها، إلى لهجات عربية قديمة، منها: الكشكشة، وقد كانوا يصفونها بأنها قلب الكاف شيناً. والصحيح أن الكشكشة صوت مركب من التاء والشين، وينطقان كما ينطق الصوت الانجليزي المركب ch.

تشيع هذه اللهجة في قرى فلسطين كلها تقريباً، وإن كان بعض هذه القرى، لا جميعها، يحولون كاف المؤنثة فقط، إلى كشكشة. وفي بعض القرى في منطقة رام الله يجعلون الكشكشة في أكثر مواضع الكاف، فيقولون: تشيف حالتشم؟ (كيف حالكم). وتشيع الكشكشة كذلك في العراق والأردن والبادية السورية، وإن كان الأكثرون يجعلونها مبدلة من كاف التأنيث فقط.

روى بعضهم أن أصل الكشكشة في تميم، وقيل في ربيعة، أو بكر ابن وائل، أو أسد(٦). وتعدد هذه الروايات ينبئ عن أن الكشكشة كانت في لهجات هؤلاء جميعاً.

وكانت العنعنة – وهي قلب الهمزة عيناً – تشيع على ألسنة كبار السن، في بعض قرى فلسطين والأردن، فيقولون: اسعل: "اسأل". وهي لهجة تعود في أصولها إلى بني أسد. ونسبت إلى تميم، وقيس. وتعدد صور العزو هذه، لا يدل على اضطراب في النسبة والعزو، بل ينبئ عن أن العنعنة كانت على ألسنة هذه القبائل.

---

(٦) أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث،ص٢٧٩.

ويشيع الاستنطاء – وهو قلب العين نوناً في الفعل أعطى ومشتقاته – في كثير من قرى فلسطين والأردن، وفي العراق، وكثير من اللهجات البدوية.

وقد عزا بعضهم هذه اللهجة إلى أهل اليمن. ومنهم من عزاها إلى سعد بن بكر، ومنهم من عزاها إلى هذيل، أو إلى الأزد، أو إلى قيس، أو الأنصار. وتعدد صور العزو هذه لا تدل على اضطرابه، بل تنبئ عن أن هذه الظاهرة كانت تجري على ألسنة هذه القبائل.

مما هو معروف يجري على ألسنة الناس، في أكثر اللهجات العربية المحكية الآن، أنهم يكسرون ياء الفعل المضارع فيقولون: يِمكن، ويِلعب، ويِشرب، ويِظهر، ويِعطش، ويِسلم، ويِحلم، ويِعلم، ويِتكلم، ويِتقدم، ويِتأخر، ويِتحسَّن، ويِتكرّم .. إلى آخر ذلك كله.

كانت هذه الظاهرة موجودة عند بعض القبائل العربية، وكان النحاة يسمونها "تلتلة". ومن القبائل التي روي أن هذه اللهجة كانت في لسانهم: هذيل، وطيّئ، وأسد، وتميم، وربيعة، وبهراء، وقضاعة، وغيرها. وبهذه اللهجة قرئ القرآن الكريم. فقد قرئ بها قوله تعالى: "وإياك نِستعين" (الفاتحة:٥) بكسر النون في (نستعين)، وقوله تعالى: " يوم تِبيضّ وجوه وتِسودّ وجوه " (آل عمران ١٠٦)، بكسر أول كل واحد من الفعلين " تبيضّ وتسودّ"، وقوله سبحانه: "مالك لا تِأمنَّا " (يوسف ١١) فقد قرئت " مالك لا تيمنّا". وقد نسبت هذه اللهجة إلى قريش كذلك. وليس في عزو هذه اللهجة إلى هذه القبائل المتعددة أي خلط، كما يظن بعضهم. فإن في ذلك دليلاً على أن هذه اللهجة كانت معروفة عند هذه القبائل جميعاً. وما المانع أن تكون هذه اللهجة قد جرى بها لسان هذه القبائل ؟

وأما الطمطمة – وهي قلب لام التعريف ميما – فهي موجودة الآن على ألسنة بعض اليمنيين. بل إن كلمة " امبارح": (البارحة) معروفة في أكثر البلاد العربية؛ فهي من الكلمات السيّارة المتواترة على ألسنة كثير من العرب. وفي بعض بلاد الشام يقولون: "امبطانية" (البطانية). وقد عزيت

هذه اللهجة إلى اليمن؛ حيث بقايا الحميرية، وهي من أقدم لهجات الجزيرة العربية. وعزيت إلى طيِّئ، وأزد شنوءة. وليست صور النسبة والعرو احتلافاً، بل هي تعدد لا اختلاف فيه. وأياً كان الأمر، فقد جاء في الحديث الشريف: "ليس من امبرّ امصيام في امسفر".

الإمالة ظاهرة معروفة في عدد من اللهجات العربية المحكية المعاصرة. ولها صورتان أولاهما: إمالة الفتحة الأخيرة نحو الكسرة، في مثل "كبيرة، وصغيرة، وجنة"، وثانيتهما: إمالة الألف نحو الياء. أما إمالة الفتحة كما في الكلمات السابقة، فهي شائعة في العراق وسورية، ولبنان، وبعض الجهات في كل من الأردن، وفلسطين، ودول الخليج، وفي بعض المحافظات المصرية كالمنوفية. ولا تطرد الإمالة في لهجات هذه الأقطار، حتى إنك لتجد في كلام الشخص الواحد، إمالة الفتحة الأخيرة في كلمات، وعدم إمالتها في كلمات أخرى. فمن الكلمات التي يميلونها في فلسطين مثلاً، ما ذكرناه أعلاه. ومن الكلمات التي لا يميلون فتحتها في فلسطين أيضاً: صورة، وقراءة، وبراءة، وجارة، وحركة، وصناعة، وتجارة، وزراعة، وتفاحة، وبيضة، وحجارة، وساحة، ومساحة، وطريقة، وطاقة، وانتفاضة، وسادة (قهوة سادة)، ومحطة. على أن هذه الكلمات وما كان من بابها، تمال فتحتها الأخيرة في العراق وبعض دول الخليج.

الإمالة ظاهرة ذات سيرورة وشيوع، في اللهجات العربية المعاصرة الاخرى. فالفتحة تمال نحو الكسرة، في الكلمات المؤنثة، التي تسبق فيها هذه الكسرة تاء التأنيث، كما في: "أمة، وكبيرة، وصغيرة، وجنة". وفي الكلمات التي تكون فيها الكسرة متبوعة بياء انزلاقية glide في نفس المقطع، كما في: "بيْت، وعيْش، وغير، وضيعة". وإمالة هذا الفتحة شائعة في أكثر اللهجات العربية المعاصرة، بحيث تنطق كلمـــــة [بيت] هكذا [beit]. وأما في لبنان فعدم إمالة هذه الفتحة لهجة عامة ملحوظة؛ فهم ينطقونها على النحو الذي تنطق بها في العربية الفصيحة المشتركة. وتمال نحو الواو إذا كانت متبوعة بواو انزلاقية في نفس المقطع، في أكثر

اللهجات العربية، ما عدا اللهجة اللبنانية التي تنطق فيها الكلمات الآتية: "صَوْم، ونَوْم، ومَوْز" كما هي في العربية الفصيحة المشتركة.

تختلف درجة إمالة الفتحة نحو الكسرة من بلد إلى آخر. ففي لبنان تتحول الفتحة إلى كسرة خالصة تقريباً، في مثل: "كبيرة، وجديدة، وأمة" فينطقونها هكذا: "كبيري وجديدي وأمّي". وفي الأردن وفلسطين يجعلونها إمالة كبرى؛ أي أنهم ينطقونها والفتحة الأخيرة فيها، أقرب إلى الكسرة منها إلى موقعها الأصلي. وفي العراق وبعض دول الخليج، يميلونها إمالة صغرى؛ أي أنهم ينطقونها وهي أقرب إلى موقعها الأصلي منها إلى الكسرة.

أما الألف فتَستقرأ إمالتها بحسب موقعها أيضاً. وهي إما أن تكون في آخر الكلمة، وإما في وسطها. أما التي في الآخر فأظهر إمالة لها في نابلس بفلسطين، فهم يميلون الكلمات الآتية، وما كان من بابها: "منها، وفيها، وعليها، وكتابها، وأخوها، وأهلها، ورمى، ومشى ..." فهم يميلون الألف الأخيرة نحو الياء إمالة صغرى. وأكثر الناطقين باللهجات العربية المعاصرة، لا يميلون هذه الألف.

وأما الألف المتوسطة فلها صورتان هما: إمالتها نحو الواو، ويجري هذا في بعض لهجات شمال سورية، وفي البحرين. فهم ينطقون الألف ممالة نحو الواو في مثل: الصلاة، والزكاة، والحياة، وغير ذلك. وأما إمالتها نحو الياء فأمر سيّار في لبنان؛ فهم يميلونها نحو الياء إمالة صغرى، في مثل: دافع، وكتابه، وكاتبه، وعتاب، وإحسان، وإعلان وغيرها.

والإمالة من الشواهد الحية على ما كان عليه تاريخ اللهجات العربية القديمة. فهي مما كان يجري على ألسنة تميم، وقيس، وأسد. وقد روي أن أهل الحجاز كانوا يميلون أيضاً، حتى لقد قال أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ): "وهي – أي الإمالة – تختص بلغة أهل الحجاز. ومن

جاورهم من بني تميم وغيرهم"(٧). وقيل إن قضاعة، وخزاعة، وأهل اليمن، وهوازن، وبكر بن وائل وغيرهم كانوا يميلون(٨) . وأريد أن أقف هنا عند ما قاله تشيم رابين Chaim Rabin: "وهكـــذا يتضح أنه يجب الاعتراف على نحـــو واضح بأن اللهجة الحجازية، مع افتراض لهجات عربية أخرى، تملك فونيم الألف الممالة المستقل"(٩).

إن الإمالة في أي لهجة عربية معاصرة ليست فونيماً مستقلاً، وإنما هي تنوع صوتي للألف غير الممالة؛ فهي ألوفون وليست فونيماً. وإنما قلنا ذلك لأن الإمالة لا تؤدي إلى تغيير المعنى. والمعلوم أن التحول من صورة نطقية للصوت إلى أخرى، دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير معنى الكلمة،لا يجعل الصورة النطقية الجديدة فونيماً مستقلاً عن الفونيم الأصلي.

ولما كانت إمالة الألف لا تؤدي إلى تغيير معنى الكلمة، فالألف الممالة ليست فونيماً مستقلاً عن الألف غير الممالة. هذا هو المعروف في اللهجات العربية المعاصرة. وهو المعروف كذلك عن اللهجات العربية القديمة. فما عرفنا أحداً من العلماء المتقدمين ينص على أن الإمالة تؤدي إلى تغيير المعنى. ومع ذلك، فقد وقفت على قصة طريفة، يفهم منها أن إمالة الألف في آخر الأسماء، وعدم إمالتها في اسم التفضيل، قد اقترن بتغيير المعنى عند التميميين. فقد روي أن أبا عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) قد قرأ بإمالة الألف في كلمة (أعمى) الأولى من الآية الكريمة: "ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأظل سبيلا" (الاسراء، ٧٢). ولم يمل الألف في (أعمى) الثانية. فلما سئل عن ذلك قال: إن (أعمى) الأولى اسم والثانية وصف (اسم تفضيل) وبنو تميم لا يميلون ألف اسم

---

(٧) أبو البركات عبدالرحمن الأنباري، أسرار العربية. تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٥٧،ص٤٠٦.

(٨) أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، ص٢٠٥

(٩) تشيم رابين، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية. ترجمة د. عبدالكريم مجاهد، عمان: دار الفارس، ٢٠٠٢، ص٢٢٦.

التفضيل. فقيل له: وهل في العمى تفاضل ؟ قال: ذلك عمى البصر الذي لا تفاضل فيه. وأما عمى البصيرة ففيه تفاضل. ويكون المعنى بناء على قوله هكذا: من كان في الدنيا أعمى البصيرة فهو في الآخرة أشد عمى.

[٤] الازدواجية اللغوية

دأب بعض اللسانيين على دراسة الازدواجية اللغوية ضمن اللسانيات الاجتماعية، على اعتبار أن الازدواجية ظاهرة اجتماعية. وما على هذا الاعتبار من سبيل. ولكن مما لا شك فيه كذلك، أن الازدواجية واقع جغرافي، يظهر على خريطة التوزيع الجغرافي للغة. ومن أجل ذلك، فدراسة الازدواجية اللغوية، ضمن اللسانيات الجغرافية، ما عليه من سبيل كذلك.

تعد ظاهرة تعدد المستويات اللغوية كما وضحنا من الظواهر اللغوية الشائعة التي لها أبعاد مختلفة وجوانب كثيرة. ونظراً لترابط هذه الجوانب وتداخلها، فإن بعض المصطلحات التي تستخدم لوصف صورة من صور هذه الظاهرة، أو طرف من أطرافها، قد تستخدم لوصف صورة أو طرف آخر، على ما بينهما من اختلاف. وقد يسمح بعض الباحثين لأنفسهم القيام بتوسيع حدود المصطلح، ليشمل غير وجه من وجوه الظاهرة. وقد يسمح آخرون لأنفسهم بجعل مصطلح ما، مرادفاً لمصطلح آخر.

وتزداد حدة المشكلة أحياناً، عند ترجمة هذه المصطلحات أو بعضها، حتى ليبدو أن المصطلح، بعد ترجمته، قد بدأ يفقد شيئاً من صورته، ومضمونه العملي. فمن المصطلحات التي تعبّر عن تعدد المستويات اللغوية المصطلح الإنجليزية diglossia الذي يقابله في الفرنسية diglossie. ومنها أيضاً المصطلح الإنجليزي bilingualism الذي يقابله في الفرنسية bilingualisme .

وقد اختار فريق من المعجميين العرب المحدثين لتعريب المصطلح الأول، ما اختاره فريق آخر لتعريف المصطلح الثاني. والشيء ذاته قد

حدث في تعريبهم للمصطلح الثاني. فقد عرّب كل من معجم اللسانيات الصادر عن مكتب تنسيق التعريب، وقاموس اللسانيات لعبد السلام المسدّي المصطلح الإنجليزي diglossia ونظيره الفرنسي بالثنائية (اللغوية)، وعربا bilingualis ونظيره الفرنسي بالازدواجية. أما معجم علم اللغة النظري لمحمد علي الخولي، ومعجم اللسانيات لبسام بركة، ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث الذي وضعه مجموعة من اللغويين العرب في عدد من الجامعات العربية، فقد عرّبت جميعها المصطلح (diglossia) بالازدواجية، وعرّبت (bilingualism) بالثنائية.

ونحن نميل إلى التعريب الذي ذهب إليه الفريق الثاني، وذلك باستعمال "الازدواجية" نظيراً للمصطلح الانجليزي (diglossia)، واستعمال "الثنائية" نظير المصطلح (bilingualism). ويؤيد هذا الاختيار، اتفاق كلمة "الازدواجية" مع مضمون المصطلح الانجليزي diglossia الذي يعني استعمال مستويين مختلفين، أو أكثر، من لغة واحدة، (مع كون أحد المستويات نمطاً راقياً، ومستوى رفيعاً، يستعمل في الأغراض الرسمية). فقد وضع المصطلح (diglossia) ليصف حالة من حالات التعدد اللغوي، داخل إطار اللغة الواحدة، لا ليصف استعمال لغتين مختلفتين في مجتمع واحد. فهذا هو أصل المصطلح، وهذا ما استقر عليه مضمونه عند الكثيرين من اللغويين[١٠] .

فمضمون المصطلح يعني اتفاق المستويات اللغوية في انتمائها إلى لغة واحدة، وأن كل مستوى يتعلق بهذه اللغة تعلق الفرع بالأصل. ولهذا المضمون صلة قوية بالدلالة اللغوية والمعجمية للفعل (ازدوج) وأسرة

---

(١٠) انظر الدراسات التالية مثلاً

C. Ferguson ,"Diglossia" , Word 15, 1959 ,pp.325 –40 .

R.A. Hudson , Sociolinguistics , Cambridge U. Press , 1986 , pp. 54 - 55 .

P Trudgill . Sociolinguistics . Penguin Books, 1979 , pp. 177 118 .

مشتقاته. فقد جاء في اللسان: "أزدوج الكلام وتزاوج أشبه بعضه بعضاً في السجع، أو الوزن، أو كان لإحدى القضيتين تعلق بالأخرى". فنحن نستأنس بالدلالة اللغوية لهذه الكلمة (ازدواجية) لجعلها نظيراً للمصطلح (diglossia) حين يستعمل على النحو الذي وضع عليه، واتفق عليه الأكثرون.

عرّف فيرجيسون Ferguson الازدواجية بأنها حالة لغوية مستقرة نسبياً، تتمثل في وجود لهجات محكية إلى جانب مستوى رفيع، ونمط نطقي عال، تنحرف عنه بدرجات ومقادير، وتكون نسبة كثيرة من المكتوب في تلك اللغة بالمستوى العالي (الفصيح)، والذي يحتذي حذو

مرحلة مبكرة من اللغة وأدبها، أو يحتذي حذو لغة مجتمع لهجي ما (في تلك اللغة). تتعلمه فئات كبيرة من المجتمع، وتستعمله في الأغراض الرسمية، بينما لا تستعمله الفئات المختلفة (العامة)، لأغراض الحياة اليومية[١١].

وعلى هذا، فالازدواجية مقصورة على تعدد المستويات اللغوية، داخل إطار لغوي واحد، عندما يكون أحد هذه المستويات نمطاً عالياً تتعلمه فئات كثيرة في المجتمع، بينما تستعمل العامة مستوى آخر غيره، ينحرف عن بعض الأصول الكلية لهذا النمط العالي. وقد ذهب فيشمان Joshua Fishman إلى توسيع مضمون المصطلح ليشمل كل اختلاف لهجي بين أبناء الجماعة اللغوية الواحدة[١٢]. وقد رفض بعض اللغويين هذا التوسع، لأنه في نظرهم يؤدي إلى أن تعدّ كل لغة ذات طبيعة ازدواجية[١٣]. مشيرين بذلك إلى الحقيقة المعروفة، وهي أن التنوع اللهجي والاختلاف

---

(١١) انظر: Ferguson , Ibid , p. 325 .

(١٢) J. Fishman , "Bilingualism wigh and without Diglossia; Diglossia with and without Bilingualism . "The Journal of Social Issues . 23, pp. 29-38 .

(١٣) انظر: R. A Hudson , Ibid , p. 55.

بين المستويات اللغوية أمر مسلَّم بوجوده، لاختلاف المواقع والأماكن على الخريطة الجغرافية[١٤]، دون أن يؤدي هذا التنوع بالضرورة إلى الازدواجية، وإلى شيء من مشكلاتها الثقافية والاجتماعية والتربوية. ورفض لغويون آخرون هذا التوسع، لأن Fishman قد فشل في أن يحدد بهذا التوسع، بوضوح ودون غموض، المعايير التي بوساطتها تستطيع أن تحدد معالم واضحة للازدواجية. وهذا يعني أن التوسع في مضمون المصطلح، على النحو الذي ذهب إليه Fishman قد يؤدي إلى غموض دلالته، كما قد يؤدي إلى إرباك عند استعمال هذا المصطلح في الدراسات المتعلقة بهذا المجال.

ومن الواضح أن التنوع اللهجي مرحلة من مراحل الازدواجية. ولكنه ليس معادلاً موضوعياً لها، إلاّ أن يكون هناك ما يدعو إلى استعمال أحد هذه المستويات اللهجية في وظائف لغوية مشتركة، باعتباره مستوى أداء عالٍ، أو حين يكون هناك مستوى لغوي مشترك، يستخلص من هذه المستويات اللهجية جميعاً. ويؤدي هذا إلى أن يصبح المستوى المشترك فوق مستوى العامة، بمعنى أن العامة لا يصطنعونه في خطابهم، وأنهم إذا سمعوا متكلماً بها، رفعوه فوق مستوى ثقافتهم[١٥].

أما في حال عدم وجود هذا الاستعمال المشترك في وظائف لغوية محددة، فإن أحداً لا يستطيع أن يقطع بوجود الازدواجية، في إطار تلك اللغة. فالناطقون باللهجة الشرقية من اللغة السريانية مثلاً، يستعملون هذه اللهجة في حياتهم اليومية الخاصة بهم، وفي طقوسهم الدينية، كما أنهم يتعلمون هذه اللهجة في مدارسهم الخاصة بهم. ولا يوجد في الظروف العادية ما يدعوهم إلى استعمال اللهجة الغربية.

---

(١٤) J. Chambers & Trudgill. Dialectoy . Cambridge University Press, 1986, p 6.

(١٥) أحمد نصيف الجنابي. ملامح من تاريخ اللغة العربية. بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١، ص٥٣.

والناطقون باللهجة الغربية لا يستعملون إلاّ هذه اللهجة في حياتهم اليومية، وفي طقوسهم الدينية، وفي شؤونهم التقليدية الخاصة بهم، عندما يناقشونها فيما بينهم. ولا يوجد في الظروف العادية ما يدعو إلى استعمال اللهجة الشرقية. فالسريان لا يستعملون لهجة مشتركة، في الوظائف اللغوية المشتركة. وعلى ذلك، فالتنوع اللهجي في إطار اللغة السريانية المعاصرة، لم يؤد إلى وجود الازدواجية في حياة السريان. أما انقسام هذه اللغة إلى لهجتين شرقية وغربية، فإنه لم يؤد إلى أن يستعمل الناطقون بإحدى اللهجتين اللهجة الأخرى، أو لهجة ثالثة تعتبر مزيجاً منهما. فتسمية مثل هذا الانقسام تنوعاً لهجياً، أفضل بكثير من تسميته ازدواجية.

أما الثنائية فيمكن تعريفها بأنها قدرة الفرد على استعمال لغتين، يمكن اعتبار كل واحدة منهما، بوجه أو أكثر، لغة أصلية بالنسبة له. وهذا التعريف قريب من تعريف بلومفيلد[١٦].

ومثلما ذهب بعض اللغويين إلى توسيع مضمون الازدواجية، ذهب بعضهم إلى توسيع مضمون الثنائية، ليشمل القدرة على الحديث بلغتين مختلفتين، بغض النظر عما إذا كانت كل واحدة من اللغتين أصلاً بالنسبة للمتكلم أم لا[١٧]. وهذا توسع دون ضرورة ولا مسوّغ. كما أنه قد يؤدي إلى اختلاط في بحث المشكلات الناجمة عن ظواهر مختلفة، الأمر الذي يصعب معه تحديد تلك المشكلات وحلها. فالفرد الذي يتكلم لغتين، دون أن تكون كل واحدة منهما لغة أصلية بالنسبة له، لا يعاني بالضرورة من مشكلات ثقافية انتمائية، بمجرد معرفته اللغتين. ولكن الفرد الذي يتكلم لغتين، مع كون كل واحدة منهما لغة أصلية بالنسبة له، قد يجد شيئاً من الثنائية في الانتماء، أو اتجاهات نفسية متضادة، تتمثل في تفضيل إحدى

---

(١٦) انظر: L. Bloomfield ,Language. N.Y. ,Holt ,Rinehart & Winston,1933 .

(١٧) انظر: P. Hornby. Bilingualism. N. Y., Academic Press, Inc.,1977, p. 3.

اللغتين على الأخرى، أو أحد الانتماءين على الآخر. وقد وجدت هذه المشكلة في حالات كثيرة، في المجتمعات الغربية درسها باحثون كثيرون، نذكر منهم لامبارت Wallace Lambart الذي درس تأثير الثنائية في الفرد من الجوانب العقلية والثقافية الاجتماعية(١٨) .

وربما كانت الشعوبية في التاريخ العربي الإسلامي أصدق مثل على وجود هذه الثنائية، بسبب انتماء الشعوبيين وولائهم لثقافاتهم ولغاتهم، أكثر من انتمائهم إلى المجتمع العربي الإسلامي، واللغة العربية، لغة الوحي والعبادة.

غير أنه علينا أن نؤكد حقيقة مهمة، وهي أن الثنائية اللغوية ليست سبباً قاطعاً لا يتخلف، في تعدد الولاءات، وتباين الانتماءات. إذ يكفي أن نعرف أن خلقاً لا يحصون من جهابذة علماء العربية، وعلماء التشريع الإسلامي، كانوا من أبناء الثقافات المختلفة، ممن دخلوا في الإسلام، وأصبحت العربية لغة أصلية بالنسبة لهم أيضاً.

ومع أن مصطلح الازدواجية ليس مرادفاً لمصطلح الثنائية، كما وضحنا، فإن هاتين الظاهرتين قد توجدان في مجتمع واحد، في وقت واحد. ومثل هذا التعدد موجود في بعض المجتمعات العربية، وفي مجتمعات أخرى، ففي بعض المجتمعات العربية، تستعمل أقليات عرقية أو دينية، لغات أخرى غير العربية في الممارسات اللغوية الخاصة، أو الطقوس الدينية. فهذه هي الثنائية اللغوية.

ولكن هذه الجماعات تمارس الازدواجية عندما

(أ) تستعمل اللهجات العربية المحكية في الشؤون الحياتية اليومية في المجتمع الذي يعيشون فيه

---

(١٨) انظر: W. Lambart, "The Effect of Bilingualism on the Individual Cognitive and Sociocultural Consequences" , in P.Hornby (ed.) Bilingualism. N. Y., Academic Press, 1977, pp. 15 27

(ب) ولكنهم في مواقف أخرى يستعملون العربية الفصيحة عندما يتعلمون القرآن الكريم، وفي بعض شؤونهم الدينية أو الرسمية التي تتطلب استعمال العربية الفصيحة.

ومثل هذا التعدد موجود في مجتمعات غربية كثيرة، فتظهر الثنائية اللغوية في لوكسمبرغ مثلاً، في استعمال الألمانية لغة للكنيسة والصحافة والتربية، في مراحل ما قبل التعليم العالي. وتستعمل الفرنسية في مجالات أخرى، فهي لغة القانون، والمحكمة العليا، والتربية في مراحل التعليم العالي. ولكن الازدواجية هناك تتمثل في استعمال مستويين من اللغة الألمانية هما:

١. الألمانية الفصيحة Standard German.

٢. اللهجة الألمانية المحكية في لوكسمبرغ، والتي تختلف عن الألمانية الفصيحة. وتسمى تلك اللهجة بعامية لتزبرغر Letzburger Koine[١٩].

وإذا كانت الازدواجية مختلفة عن الثنائية، وعن تعدد المستويات اللهجية، فإن ثمة مفاهيم قد تلتبس بالازدواجية أحياناً. ولذلك ينبغي أن تحدد هذه المفاهيم، وتبين صلتها بالازدواجية. وقد تساعدنا هذه المفاهيم أو بعضها، على فهم بعض الطرق التي تنشأ عنها الازدواجية. فهناك "اللغة الهجين" pidgin ، وهي صورة مطورة لنحو لغة ما وتراكيبها ومفرداتها. وهي نتيجة مبدئية للتفاعل بين الشعوب والثقافات المختلفة. وإذ كان حالها كذلك، فإن هذا المستوى من اللغة، لا يعدّ لغة أصلية لأي من الناطقين به[٢٠].

---

(١٩) انظر:

R. E. Keller, "Diglossia in German – Speaking Switzerland ", in Haas , W. (ed.) Standard Languages . Manchester U. Press, 1982 , p.73.

(٢٠) انظر: Robert Hall. Introducing Linguistics , Chilton Books , 1964 , p. 376 .

إن اللهجة التي يتعامل بها الغزاة والفاتحون مع أهل البلاد الأصليين، وتختلف عن اللغة الأصلية لكل من الطرفين، تسمى اللغة الهجين. ومثل ذلك، اللغة التي يتعامل بها التجار من مناطق لغوية مختلفة. فإذا استقرت هذه اللهجة الجديدة، وأصبحت اللغة اليومية للناطقين بها بعد مرور جيل أو نحوه، أصبحت هذه اللهجة "اللغة المولدة" creole (٢١) .

وأكثر ما تبرز هذه اللغة المولدة في العاميات العربية المعاصرة، والتركية، والفارسية. فقد تولّد كل منها، عن المستوى الذي أشرنا إليه، وهو "اللغة الهجين"، نتيجة احتكاك الناطقين بلغات مختلفة، بغيرهم من أبناء الشعوب والثقافات الأخرى.

وفي مرحلة التهجين pidginization والتوليد creolization، تنتج كلمات جديدة، ينجم بعضها عن استعارة كلمات من اللغة الأخرى، وإخضاعها للصيغة التي تقبلها اللغة المستعيرة. فمن ذلك مثلاً كلمة automobile المكونة من autos اليونانية و mobilos اللاتينية، ومثل "تلفزة" الأجنبية أصلاً، والتي أخضعت للوزن العربي. وسيفيدنا هذا في فهم حقيقة الازدواجية وتاريخها، في نطاق العربية.

والفارسية المعاصرة خير مثل للغة المولدة، لكثرة ما أخذت من العربية، حتى أنهم ليأخذون الكلمة العربية كما هي. فإذا أرادوا أن يجمعوها، جمعوها بإضافة إحدى علامتي الجمع في الفارسية، وهما اللاحقتان / ـ ان / و / ـ ها /، وذلك مثل:

---

(٢١) انظر: Derek Bickerton , Roots of Language , Ann Arbor , Karoma Publishers, Inc., 1981 , p. 2.

فلان ← فلانان ← "جمع فلان"

قوم ← قومان ← "أقوام"

خلق ← خلقان ← "خلائق"

طايفه ← طوائف ← "طوائف"

بل إنهم قد يجمعون كلمات فارسية أو عربية، بجمع المؤنث السالم في العربية، فيقولون:

اشتباه ← اشتباهات ← "أخطاء"

فرمايش ← فرمايشات ← "أوامر"

كوهستان ← كوهستانات ← "أماكن جبلية"

وهناك مفهوم شائع في الدراسات اللغوية، يسمى "اللغة السائدة" Koine، وهو مفهوم يشير إلى اللغة التي تتجاوز حدودها الأصلية، إلى مناطق أخرى، كاللغة الإنجليزية في كل من الهند والباكستان وأستراليا، وجنوب أفريقيا، وكندا، والولايات المتحدة، وكاللغة الإسبانية في أقطار أمريكا اللاتينية، وكاللغة العربية بعد انتشارها في الأقطار المفتوحة، والتي أصبحت عربية اللسان. ويفيدنا هذا المفهوم في معرفة إحدى مراحل التطور اللغوي التي مرت بها العربية، حتى أصبحت على النحو الذي هي عليه الآن.

ترتبط سيادة اللغة في هذه المرحلة بعامل أو مجموعة من العوامل التي تجعلها قادرة على الانتشار. وتكون نتيجة هذا الانتشار اختلاط اللغة بعدد كبير من اللغات. وينتج عن ذلك وجود لهجات متعددة لهذه اللغة وتختلف كل لهجة عن أخواتها، باختلاف درجة التأثير باللغات المحلية.

الفصل الثالث

اللسانيات التواصلية

(البيئة الاجتماعية)

اللسانيات التواصلية
(البيئة الاجتماعية)

اقترنت حياة اللغة بعملية التواصل، فاللغة التي لا نتواصل بها ليس لها وجود. ويوشك أن يكون كل واحد منا على علم بأن حياة لغة ما يعني بقاءها مستمرة في دائرة التواصل والتداول، وأن فناءها أو زوالها يعني شيئاً واحداً، هو خروجها من دائرة التواصل. ومن المعلوم أن بين اللغات ركائز مشتركة في تحقيق التواصل، وأن في كل واحدة منها سمات تواصلية خاصة يفهمها الناطقون بها أكثر من غيرهم. وقد أصبحت اللسانيات التواصلية أظهر فروع اللسانيات الاجتماعية، وارتقت إلى أن تكون من أهم العلوم اللسانية برمتها. وقد أفاد المتخصصون في هذا العلم من ثمار النظر في علوم كثيرة منها: الاجتماع، والأدب، والفلسفة، والفن، وعلم النفس. وإن النظر في الصلات المتبادلة بين اللسانيات وهذه العلوم والمعارف يجعل ثمار تلك المعارف في دائرة الحضور، عند تحليل الظواهر التواصلية في اللغة.

تقوم اللسانيات التواصلية على منظومة ثلاثية الأقطاب أولها: المرسل باعتباره صاحب المبادأة في التواصل، وثانيها المستقبل باعتباره هدفاً مباشراً للرسالة، وثالثها المجتمع باعتباره مصدر العلاقة بين أطراف التواصل، وباعتباره كذلك مصدر النظام الذي تبتني على أساسه هذه العملية.

يناقش هذا الفصل الموضوعات الرئيسة الآتية:

١. اللسانيات التواصلية والمجتمع

٢. التلقي والتواصل

٣. الإقناع والتواصل

٤. الغموض والتواصل

٥. التأويل والتواصل

[١] اللسانيات التواصلية والمجتمع

وقَرّ في أذهان كثير من الباحثين أن اللغة أداة اتصال فقط، وفي هذا ما فيه من سوء فهم حقيقة اللغة، فهي ليست أداة اتصال فقط، وإن كان الاتصال واحداً من وظائفها المتعددة.

اللغة تواصل لا اتصال فقط، والفرق بينهما كبير؛ لأن الاتصال يكفي لحدوثه إرسال من طرف واحد، وليس كذلك التواصل. وإذا أضفنا إلى ذلك أن التواصل ينطوي على قدر كبير من القيم الاجتماعية والإنسانية، عرفنا أنهما مختلفان جملة وتفصيلاً. ففي حياتنا اليومية قدر كبير من التصرفات والأقوال التي نعبّر بها عن مشاعرنا، ونتلقى بها مشاعر الآخرين، فنعطي ونأخذ، ونرسل ونستقبل، فيكون بذلك المرسل باثاً ومستقبلاً، ويكون كذلك حال المستقبل. ولا تستقيم الحياة ببث من طرف واحد، بل لا بد من أن نتبادل مع الآخرين مشاعرهم، وأفكارهم، واقتراحاتهم. ويكون (التواصل) لا (الاتصال) وحده سبيل ذلك. وتكون اللغة هي الأداة التي تحدث ذلك وتؤديه.

وإذا نظرنا إلى وسائل الإعلام مكتوبة ومسموعة ومرئية، فربما تخيّل أحدنا أنها تستخدم اللغة في اتجاه واحد، هو البث والإرسال، مع أنها في الحقيقة لا تبث إلا ما كانت قد استقبلته أخبار ومعلومات وأحداث، وغير ذلك مما يتوقع للمجتمع أو قطاعات معينة منه، بأن لها اهتماماً به. فلا يستطيع أحدنا أن يتصور وجوداً لوسائل الإعلام هذه، إذا لم تكن مرسلة مستقبلة.

وليس الأدب والفكر، على ما فيهما من خصوصية، بعيدين عن التواصل ؛فالمفكر لا يرقى إلى أن يكون كذلك، حتى يقف على قدر كبير من التواصل مع المفكرين والعلماء، بل حتى يكون كذلك مع المجتمع كله،

يسبرغور تصرفاته ومواقفه وعلاقاته وعاداته. وأنّى يتأتى له ذلك إذا لم يكن على صلة وثيقة بهذا المجتمع؟

والروائي الذي يكتب رواية يتناول فيها جانباً من الحياة، لا يهدف إلى أن يعبّر عن أفكاره، ولا أن يوصلها إلى الآخرين. إنه قبل ذلك كله ينشئ صورة روائية من صور التواصل في الحياة. وعندما نقرأ هذه الرواية، فقد نعيد بناء تصورنا للواقع؛ نحاكم مواقف فنتقبلها أو نردها، ونتأثر بمواقف إيجاباً أو سلباً. وهذا دليل على أن هذا العمل لم يكن الهدف منه أن يصل إلينا فقط، بل كان يهدف إلى إحداث تفاعل بيننا وبينه. وهذا التفاعل من أظهر تجليات اللغة.

حتى الحوار الداخليmonologue الذي يستكن في أعماقنا، يجرد للواقع في أنفسنا موقعاً، نكون نحن طرفا فيه باعتبار، وأطرافه كلها باعتبار آخر. فنحن طرف من حيث إنه حوار بيننا وبين غيرنا، وإن كان في داخلنا. ونحن أطرافه كلها لأنه كان في داخلنا. ولما كانت اللغة مطواعا للخفاء والتجلي، دلّ ذلك على قدرتها على إعادة بناء المواقف في أنفسنا.

وحين يلجأ الإنسان إلى إجراء حوار داخل نفسه، يكون قد أقام جسور التواصل في ذاته، باعتبار ذلك صورة من صور التواصل في أرض الواقع. وكون الحوار الداخلي مستكناً في داخلنا، لا يعني أن الإنسان قد غرق في عزلته عن واقعه ومجتمعه. فإن هذا الحوار صورة معدّلة عن الواقع، وربما كانت محاكمة له،بهدف ضبط متغيراته، والتحكم بإيجابيات الحياة الاجتماعية وسلبياتها، وتعديل ما اعوجّ من جوانبها، وتقويم منآدها، وتصحيح عثراتها. وهو على كل حال تواصل متعدد الجهات داخل جهة واحدة.

من سمات التواصل إذن، أنه متعدد الجهات، متكرر الحدوث ولهذا التكرار ما ينبئ عن حقيقة التواصل. فإن أحدنا ليقرأ القصيدة عدة مرات، وكلما فرغ من قراءتها مرة، شعر أنها أحدثت في نفسه أمراً. فهو لا

يقرؤها إلا من أجل أن يقف على متعة، لم يُهيأ له أن يقف عليها من قبل، وأن يقع على معنى لم يكن قد انتهى إليه نظره وتفكيره في مرات سابقة.

وللتواصل قطوف هي الهدف الأساسي منه. وأهم هذه القطوف أنه يكسر الحواجز مهما تكن، ويقرّب العقول مهما تناءى بعضها عن بعض. وأظهر تجليات هذا التقريب في التعليم والتعلم. وكلمة التواصل تجمع هاتين العمليتين، كما هو موضح في الشكل (١):

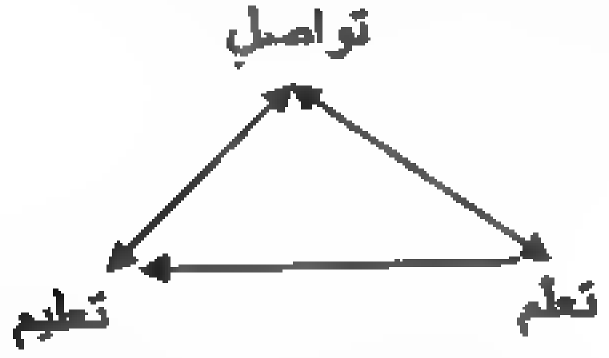

الشكل (١)

التواصل في التعليم

والمقصود بأن التواصل يجمعهما أن عمليتي التعليم والتعلم إنما يتحقق وجودهما، في حال التواصل فقط. فإذا حدث التعليم، ولم يكن ثمة استجابة – والاستجابة صورة تواصلية – لم يحدث التعلّم. ويترتب على هذا الفهم، أن يكون المعلم أكثر من مرسل، وأن يكون المتعلم أكثر من مستقبل، فكل منهما مرسل مستقبل. فالمعلم يرسل المادة التعليمية، بمقدار معرفته بالمتعلمين؛ أي بمقدار ما استقبله من معلومات عن مستوياتهم العقلية، وقدراتهم في الاستيعاب، ومهاراتهم في سرعة الاستجابة والقدرة على التركيز. وبمقدار ما عرفه من مناسبة عرض المادة، وطريقة التدريس، للمادة التعليمية وللمتعلمين وللموقف التعليمي.

والطلاب يتقبلون المادة التعليمية، وأسلوب المعلم، بما يظهر منهم من تفاعل مع هذه المادة، وذلك الأسلوب. والتفاعل صورة من صور التواصل، صورة تسمح بأمور كثيرة للمتعلم؛ تسمح له بأن يكون أملاً

للتعامل الإيجابي مع هذه المادة؛ فيفهمها ويستوعبها، ويترجم إلى سلوك كل معلومة تتقبل ذلك. وتسمح له بعد ذلك كله، أن يكون مهيأ ليبني على هذه المادة معلومات أخرى، فلا تكون معلومات تراكمية يتجمع بعضها فوق بعض، بل تتحول إلى معلومات بنائية، يرفد بعضها بعضاً؛ حتى تكون بناء متكاملاً. وإذا كان شأن المتعلم مع مادة التعلم على هذا النحو، أصبح مؤهلاً للإبداع والابتكار أكثر من غيره.

وإذا نظرنا في حقيقة العلاقة بين الفرد والمجتمع واللغة، وجدناها كالمثلث الذي تكون اللغة رأسه، والفرد والمجتمع قاعدته. ويظهر التكامل في التواصل بين الفرد والجماعة إذا عرفنا حقيقة العلاقة بينهما وبين اللغة، وذلك كما هو موضح في الشكل (٢)

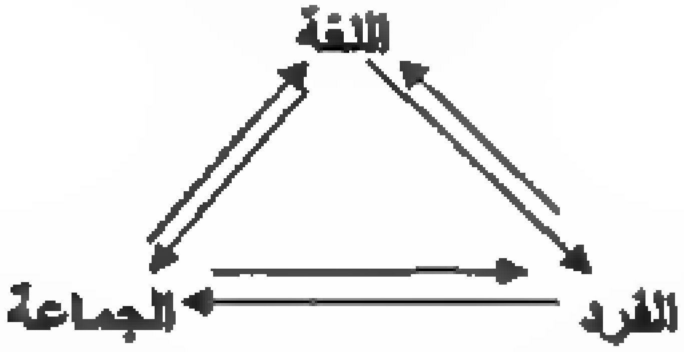

الشكل (٢)

العلاقة بين لغة الفرد والجماعة

فبين الفرد والجماعة علاقة ثنائية الاتجاه، وإن كان تأثير لغة الجماعة في لغة الفرد، أقوى من تأثيره في لغة جماعته؛ لأن التفكير الجمعي هو الذي يملي وجوده على الفرد، على نحو أو آخر، باعتبار انتماء الفرد إلى النظام اللغوي للجماعة. فلا وجود لفرد في الكون يختار لغته بنفسه، وإنما هي لغة المجتمع. ولا وجود لفرد في العالم يختار أن يولد في مجتمع دون غيره. ولا يستطيع أحد مهما تحرر من قيود المجتمع أن يتخلص منه بالكلية؛ فقد تظل له رؤية خاصة في إصلاح المجتمع وقيادته، ويظل حتى في أشد نظراته تحرراً من مجتمعه مرتبطاً فيه،

بروابط تقوى أو تضعف، تظهر أو تستكن، ولكنها في النهاية روابط تواصلية؛ لأنه سيكـون له – في المحصلة النهائية – أثر في لغة مجتمعه مهما كان ضعيفاً.

وبين الجماعة واللغة علاقة ثنائية الاتجاه كذلك. فلغة الجماعة تفرض نفسها عليها، مهما ضعفت صلتها بتلك اللغة.

وقد ذهب سوسير إلى أن النظام اللغوي ذو هيمنة على لغة كل فرد من أفراد الجماعة التي تنتمي إلى ذلك النظام، فقد جعل أداء الأفراد، الذي سماه parole، منبثقاً عن النظام اللغوي العام، وسماه langage.

ترسم الجماعة حدوداً للاستعمالات اللغوية ذات البعد الاجتماعي، حدوداً تتسع وتضيق، باتساع مفهوم تلك الجماعة أو ضيقه، لطبيعة العقد الاجتماعي الذي يُحدد علاقة الفرد بالمجتمع. ويختلف الأفراد بعضهم عن بعض في هذه الاستعمالات، بالمقدار الذي تحصلوه من فهمهم لطبيعة تلك العلاقة. فلا يكون الأفراد كلهم نسخة واحدة، بل يتفاوتون بحسب موقعهم من الفهم، وحظهم من التربية التي هي قوام السلوك، بمقتضى العقد الاجتماعي للأمة. ولذلك تجد أفراداً صارمين في إقامة العلاقات على أسس يرونها سليمة. وتكثر في لغة هؤلاء الكلمات والتعبيرات الدالة على الضبط، والانضباط، والربط، والشدة، والحزم، والقسوة، والكبرياء، والعلو، الفوقية، والعزيمة، والقوة، وشدة المحاسبة، وإجراء الحكم على من ينطبق عليه الحكم دون استثناء. وتكثر عبارات الأمر والنهي في استعمالات هذه الفئة من الناس.

يمثل هذه الفئة مجموعات كثيرة في المجتمع. وهم يختلفون من بيئة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر. فقد يكون منهم بعض الآباء، في مجتمع ما. وقد يكون المعلمون التقليديون، أو بعضهم من هذه الفئة. وقد يكون منهم بعض رجال القانون في أحد المجتمعات. وقد يكون بعض ذوي المناصب العليا، في دولة ما، من هذه الفئة. وقد يكون منهم بعض رجال القبائل في المجتمعات البدوية، والبيئات الصحراوية، في مختلف دول

العالم. والقاسم المشترك بين أفراد هذه الفئة هو أنهم توَصيليون لا تواصليون؛ بمعنى أن الأمر الذي يصدر من أحدهم، ليس له إلا استجابة واحدة، وهي أن يُنفَذ، فهم يرسلون ولا يستقبلون.

وينجم عن هذا السلوك الغريب المجافي لطبيعة الحياة الإنسانية الحصارية، أن تتكوّن فئة من المجتمع، تتخذ طريقها إلى قلوب هؤلاء ورضاهم، عن طريق التملق والتزلف والوصولية. وتصبح هذه الفئة حاجزاً بين أصحاب القرار الذين يتزلف إليهم هؤلاء الوصوليون، وسائر الناس، أي أنهم يحولون بينهم وبين إدراك الحقيقة والوصول إليها. وتكثر في لغة هذه الفئة الكلمات والعبارات الدالة على التملق الاجتماعي، واسترضاء أولياء نعمتهم، والوصول إلى أغراضهم الشخصية، والحؤول بين الحق وأصحاب الحق. فتواصل هؤلاء موجود، ولكنه مقصور على فئة واحدة، هي الفئة التي تعلو بهم، ويعلون بها على الناس. فتواصلهم ضرب من الوصولية.

ولغة هؤلاء وأولئك ذات بعد فئوي قائم على مصالح مشتركة. ومن بداهة القول أن لغة هؤلاء ستتأثر بذلك، بل إنها ستنبثق عن مثل هذا الوضع. فإذا عرفنا أن واقع القوم سيظل قادراً على الامتداد والانتشار، حتى يسيطر على الواقع الاقتصادي في المجتمع، استطعنا تفسير نشأة مفاهيم جديدة من الترف، والدعة، والرخاء، والإسراف، والتبذير. وينعكس أثر ذلك على الواقع اللغوي؛ فتظهر فيه ألفاظ لم يكن لها وجود سابق في حياتهم، ولا وجود حالي في حياة الطبقة الفقيرة المعدمة في المجتمع، وتبرز أحدث وسائل العيش الحديث، وأثمن آلات الحضارة الحديثة في حياتهم، ومنها أرقى آلات الاتصال المختلفة، مما يساعد على إحداث التواصل بين هذه الفئة، ومن هم في مستواها، أو بينها وبين العاملين الذين يخدمونهم. وتظهر لغة التواصل بين هؤلاء وأولئك، وفيها قدر كبير من الألفاظ والتعبيرات التي تعمل على تأكيد هويتهم النعمية، وتأمين مصالحهم الاقتصادية، والحفاظ على ممتلكاتهم الكثيرة.

ويعمل وضع هؤلاء على انتشار لغة التجارة والمال والاقتصاد ويظهر تفوقهم وتنافسهم المحموم في السيطرة على لغة الإعلان، في وسائل الإعلام المختلفة، مرئية ومسموعة ومقروءة. وتساعد حاجة الفضائيات إلى كسب الأموال، على تأكيد موقع هؤلاء في المجتمع، وعلى تأكيد سيطرتهم على العمل بما يدرّه من أرباح طائلة.

ويعمل هؤلاء كذلك، على إنشاء لغة واقع جديد، يفرض نفسه على المجتمع، وبخاصة في أسماء المحلات التجارية، والترويج للبضائع الأجنبية، إما بلغة عامية متدنية، وإما بلغة أجنبية كالإنجليزية والفرنسية. وأخطر ما في القضية، أنها تجعل الخطاب اللغوي التجاري غير قائم على هوية ذاتية، وأنها تريد أن تحلّ خطاباً لغوياً جديداً، يفرض نفسه على عقول المواطنين، بالطريقة الاستهلاكية، وهي الطريقة التي تصحب استهلاك البضائع التجارية. ومن المعلوم أن هذه الطريقة تجعل الخطاب الجديد متضمنا في الحاجات التي تحرص فئة الشباب، وهي التي تصنع التغيير على اقتنائها، وكذلك فئة المترفين، وهي التي تملك الأدوات المادية للتغيير. أي أن التغيير اللغوي سيكون تابعاً لاقتناء الحاجات الاستهلاكية. ولو أن هؤلاء أرادوا أن يحدثوا التغيير اللغوي – وهو قضية لغوية وانتمائية كبرى – على نحو مباشر مصرّح به علناً، لما استطاعوا أن يصلوا إلى مبتغاهم، بل ربما أدى ذلك إلى ردة فعل قوية ضدهم. ولذلك لجؤوا إلى تضمين هذه القضية الكبرى، في قضية ثانوية هي الحاجات الاستهلاكية ذات الطابع الإسرافي المترف. وهو أمر ينبئ بخطر تسويق القضايا الكبرى على النحو الذي تريده هذه الفئة، في مسائل ثانوية. وكونهم يجعلون هذه المسائل الثانوية أساسية في حياة الشباب خاصة، يعني أنهم قد عملوا على تغيير موازين القيم،وسلّم الأولويات في حياة المجتمع.

إن الخطاب الاجتماعي الذي تسعى هذه الفئة إلى جعله أداة التواصل في المجتمع، هو حاجة الفرد ذات الطابع النسبي المتغير، بمحاولة جعلها أساسية في حياته. وفي هذا إخلال بمفهوم الحاجة اولاً، وفيه إحلال

لحاجات الفرد محل حاجات المجتمع ثانياً. وفي هذا ما فيه من سوء وضع الأشياء في غير محلها الصحيح، بل فيه ما فيه من سوء استبدال حاجة بحاجة، ووضع واحدة محل الأخرى وضعاً تعسفياً. وبذلك يكون وضع الخطاب غير صحيح؛ لأنه مخالف لطبائع الأشياء. تلك أن الإلحاح الذي يمارسه هؤلاء على فئة الشباب، لصرف تطلعاتهم إلى حاجات ثانوية، وحصرها في تلك الحاجات يجعل الخطاب الذي يتواصل به الشباب، ظلا للخطاب اللحوح الذي يسمعونه ويشاهدونه ليل نهار، في متابعة أحدث الصرعات، وآخر (الموضات). أي أن قدراً كبيراً من طاقاتهم الخلاّقة، سينصرف إلى إشباع رغبات ثانوية.

وإذا أصبحت هذه الرغبات السبيل التي يستطيعون بها أن يثبتوا وجودهم بين أقرانهم، لا تعود ثانوية في نظرهم، بل تصبح أساساً في وجودهم الاجتماعي. وبذلك تكون الحاجات الفردية الثانوية في نظرهم، هي نفسها المعيار الصحيح والمقياس السليم، في إقامة تواصل لغوي منعدم الهوية.

يعتمد التواصل في الخطاب المؤسسي على سياسة "الجذب من خلال البث". والمقصود بذلك أنهم يبثون الرسالة اللغوية عن طريق ما يجذب الناس إلى ترويج سلعة، أو بث فكرة. وهذا أمر واضح في ما تقوم به المؤسسات الإعلامية، وبخاصة الفضائيات؛ فإنها تبثُ الرسالة ضمن عوامل جذب متعددة، منها جمال الحسناوات العارضات، ومنها الحركات التي لا تخلو من مخاطر، ومنها براءة الطفولة وأنسامها. وفي مثل هذه الحالات تختلط الرسالة اللغوية بالهدف الترويجي، والوسيلة الدعائية، في وجود واحد. ويصبح هذا الوجود برمته مطلب المتلقي، من غير أن يميز بين أجزاء الرسالة الإعلامية الواحدة. وفي كثير من الأحيان تصبح الرسالة الإعلامية التي يتلقاها أحد الناس، وكأنها رسالة شخصية له، يعمل هو على بثها بين الناس، ويصبح هو نفسه كذلك وسيلة من وسائل نشرها والدعاية لها.

هذه الطريقة مبنية على أساس سيكولوجي؛ فهي تجعل اللاوعي نتيجة للوعي، وتجعل التفكير وقد أسلس قياده لسوء التقدير. وهذا يعني أن الخطاب الذي هذا شأنه سيؤدي إلى أن تكون النتائج الضارة بالكينونة اللغوية للمجتمع، أكبر من أن تقدر؛ لأن آثارها في اللاوعي لا تقف عند حد، إذ إنها تؤثر في المكونات الأساسية لشخصية الفرد. وأهم مكون في بنيته الشخصية، هو الاستقلال الذاتي الذي يظهر في الوعي، بصورة قرارات مستقلة مبنية على تقديرات سليمة.

وفي كل مجتمع قادة في الفكر، والثقافة، وشؤون الحياة المختلفة. ويغلب على خطاب بعضهم النفاذ إلى أعماق الظاهرة، أو المشكلة، لتوعية الناس بها، وتحليلها تحليلاً يكشف عن العلاقات الخفية بين الأطراف المختلفة للظاهرة. ومن الطبيعي أن يكون التواصل هو أحد أهداف ذلك الخطاب، بل هو أهم أهدافه. فقادة الفكر، والمثقفون الحريصون على استقلالية تفكير الفرد، والمجتمع، يفكرون – أو يفترض أنهم يفكرون – بحساب القيم الاجتماعية، والمصالح العليا لمجتمعهم، ويكون وزانهم لمسائل الساعة وقضاياها، بمعايير يغفل الكثيرون عن استعمالها. وتكون لغتهم منضبطة بمقدار ما في خطابهم الفكري من وعي عميق، ومنطق مستقيم. ويكون منطق هؤلاء بعيداً عن: السطحية، والارتجال، والنظر الآني، والمصالح النفعية المؤقتة، والتناقض. وتكشف استعمالاتهم اللغوية عن هذه الطبائع، في خطاب التواصل الصادر عنهم، أو هكذا يفترض أن يكون الحال.

وعلى الرغم من أن الخطاب التحليلي الصادر عن هذه الفئة من الناس، يبدو وكأنه أحادي النظرة، لكون الناس لا يرون بمنظارهم غالباً، فإنه خطاب تواصلي حقاً. ويكفي أن يكون تقليب الظاهرة الاجتماعية الواحدة على وجوهها المحتملة، دليلاً على أنه ليس خطاباً أحادياً. فتقليب أي مسألة على وجوهها المحتملة، يعني أن صاحب الخطاب يذهب إلى تقدير ما يمكن أن يذهب إليه غيره من تقديرات،حتى وإن كان بعضها مما لم يقل به أحد؛ فالاحتمال يظل ممكن الوقوع؛ لأنه ليس من المحال.

وعليه، فإن صاحب الخطاب التحليلي ينطلق من خطاب تواصلي، لا خطاب توصيلي فقط.

تعدد أنماط الخطاب التحليلي للظاهرة الواحدة قضية تواصلية صحيحة؛ لأنها مبنية على أن الممكن قد يتضمن عدداً من الاحتمالات، على نحو ما هو موضح في الشكل (٣)

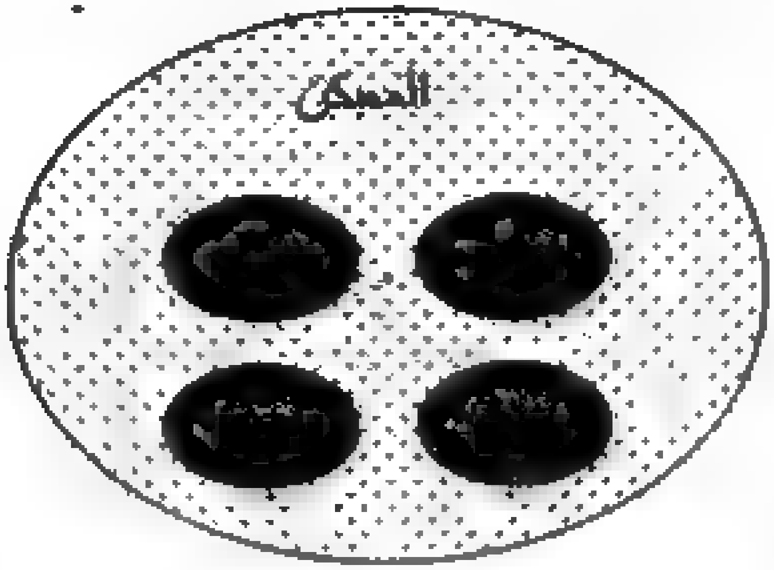

الشكل (٣)

صور الاحتمال في الممكن

وتكون المعادلة الآتية ممثلة لهذه المسألة:

م = ح١ + ح٢ + ح٣

حيث (م) هو الممكن، و(ح) هو الاحتمال. وإنما يحدث هذا عندما تكون دائرة الممكن أوسع من الاحتمالات المطروحة. ومثال ذلك أن تحكم بأنه من الممكن أن يفوز عالم عربي بجائزة عالمية، ثم تقول إنه مع ذلك أحد الاحتمالات. وقد يكون الممكن مطابقاً للمحتمل؛ وذلك حين يكون كل واحد منهما مساوياً للآخر؛ كأن تقول حين ترى الغيوم السوداء الملبدة في يوم من أيام الشتاء: يحتمل أن ينزل المطر، ويمكن أن ينزل المطر وبذلك تكون المعادلة الآتية هي الممثلة لهذا التعبير (م = ح).

ولا نقصد من ذلك أن الممكن مرادف للمحتمل. ولكننا نقصد أن السعة السياقية لأحدهما – في هذا المقام بالذات – مثل سعة الآخر.

يعدّ الانتماء في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، قديماً وحديثاً أمراً وثيق الصلة بالوجود والشخصية، وعلى أساس ذلك يتشكل الخطاب التواصلي الذي تنبثق منه الاستعمالات اللغوية. وحتى تتضح العلاقة بين الانتماء والوجود، لا بد أن ننظر في حقيقة (الأنا) الفردية، و (الأنا) الجماعية. فبدون الأخيرة منهما، تتحول (الأنا) الفردية إلى عبء على صاحبها؛ إذ يمتلئ الإنسان – ساعتئذ – بمشاعر الخوف، والعزلة، والضياع، والإحباط، والاكتئاب. ومن الضروري أن نعلم أن هذه المشاعر تكون حيث يضيع الشعور الحقيقي بالانتماء. ولذا استعرضنا مآسي الشعور التي ذكرناها، وجدنا في كل واحدة منها علة اجتماعية واضحة؛ فالخوف علاقة سالبة بين وجود (الأنا) المفردة، ووجود (الأنا) الجماعية. والعزلة شأنها في ذلك أوضح مما يحتاج إلى بيان. والإحباط خفوق أو خفوت في إقامة علاقة ناجحة بين الفرد والجماعة. والاكتئاب ليس مجرد نتيجة لكل أولئك، بل هو – بالإضافة إليه – سوء تصور التضارب بين وجودين، أحدهما أكبر من الآخر، والأكبر هو المسيطر على الضعيف الأصغر. ويتشكل خطاب الإنسان في هذه الحال، من منطلق كونه صورة لها. وتتجه تعبيرات الفرد معها إلى الإفصاح عن المعاناة من تلك المشاعر.

وعندما يكون الفرد موهوباً، فإنه يصرف موهبته إلى التعبير الأدبي أو الفني الراقيين عن تلك المشاعر. ويكون التوصيل – في مثل هذه الحال- أكثر من كونه تعويضاً، كما ظن بعض علماء النفس؛ فهو توصيل تحريدي، تكون (الأنا) الفردية فيه، في وضع تجريدي أقوى من الوضع الواقعي الذي تتقطع فيه جذور الانتماء. ويكون الانتماء في الأعمال الأدبية الفنية بارزاً. وهذا هو الذي يفسّر لنا كيف أن هؤلاء الأفراد يتكلمون باسم (الأنا) الجماعية؛ فهذا شاعر يتكلم باسم المجتمع، وذاك فنان يعبر بلوحاته عن مآسي المجتمع، وذاك موسيقار يوقع أفراح الجماعة ويتغنى بها. وليس ذلك – كما قلت – من قبيل التعويض، ولكنه خروج من

آلام (الأنا) المفردة، إلى (الأنا) الجماعية، وهذا انتماء خالص. ومثل هذا الانتماء هو الذي يردّ الإنسان إلى المنزلة الصحيحة التي كانت مغادرته لها سبب آلامه وحرمانه.

وهذا يدعونا إلى إعادة النظر جذرياً في ما ذهب إليه فرويد في تصوير الإبداع الفني أو الشعري، باعتباره في نظره، دليلاً على شذوذ الفنان ومرضه. فالمسألة أعمق من ذلك بكثير. فهو السبيل التي ترد الشاعر والفنان إلى الانتماء الذي حرما منه. ولكن هذا لا يعني أنه ليس بينَ الفنانين والشعراء من شأنه كما قال فرويد.

في الشعراء والفنانين من تفوقوا على أنفسهم المتمثلة في (الأنا المفردة)، وعلى غيرهم (الأنا الجماعية). وفيهم من كانوا بيئة خصبة للشذوذ والمرض النفسي، وكانت عاقبة أمرهم خسرا.

أما العلاقة بين شخصية (الأنا) الفردية والانتماء، فذلك أمر ملحوظ في حياتنا. فانتماء الفرد إلى أسرته يكسبه الخصائص الأساسية للشخصية. وبمقدار ما تكون العلاقة حميمة بين الفرد والأسرة، يظهر الخطاب التواصلي في تشكيلتها اللغوية. ومن هنا نستطيع أن نفسّر وجود ألفاظ الود والحب، كتلك التي تكون من الوالدين لأبنائهما. وفي مجتمعنا ما ينبئ أن هذه الألفاظ قد أصبحت معياراً للنقاء الاجتماعي. ولذلك ننقلها إلى خارج الأسرة، في المواقف التي تصدر عن تواصل حميم بين أفراد المجتمع. فينادي الواحد منا صديقه ومن يتعامل معهم بلفظ (أخي)، و (إخواني) و (أهلي) و (عشيرتي). وينادي بعض كبار السّنّ، وكذلك بعض المعلمين تلاميذهم بـ (أبنائي). ولو لم تكن هذه الألفاظ معياراً للتواصل الحميم ما نقلناها إلى المجتمع.

وثمة ألفاظ كثيرة تجسّد العلاقة التواصلية بين (الأنا) المفردة، و(الأنا) الجماعية، حتى على المستوى النحوي. ومن هنا كان اسم الجنس المفرد، الخالي من التعريف، دالاً في اللغة على عموم جنسه وفئته. فنقول (رجل)، ويكون اللفظ دالاً على عموم من يصلح أن يطلق عليه اللفظ،

وعموميته صورة من صور التواصل به، ولا يخرجه عن عمومه إلا خصوصيته، كأن يقال: عندي رجل تحبه. بل إن بعضنا يعشق الهوية الجمعية للفظ فيطلقه على نفسه، فيقول: "ونحن نرى" (يقصد نفسه). هو أسلوب من أساليب التعظيم أو الشعور بالعظمة دون شك. ولكن أنّى له الإشعار بالعظمة، لو لم يكن التعبير عنها بلسان الجماعة يأياً إليها؟

وعلى الرغم من أن الانتماء له إيجابيات كثيرة، في بناء شخصية الفرد، فقد يكون له بعض المحاذير. ومن أمثلة ذلك ما نراه من أن الشخصية الجمعية قد تصادر الشخصية الفردية في بعض الأحيان. فانتماء بعض الأفراد إلى جمعيات أو أحزاب، أو منظمات، قد يفقدهم القدرة على الاستقلال في التفكير واتخاذ القرار. وإنما يكون ذلك حين تذوب شخصية الفرد في هيئة حزبية أو اجتماعية ينتمي إليها. وقد يبلغ به الحدّ إلى أن يكون خطابه صورة مصغرة ومشوهة لأفكار تلك الهيئة. وتكون عباراته وألفاظه من القاموس السياسي والفكري والاعتقادي لجماعته. ولا يكون خطاب فئة هذا شأنها تواصلياً، بل توصيلياً،لأنهم يرسلون ولا يستقبلون.

ويغذي خطاب هؤلاء عوامل كثيرة اجتماعية ولغوية. فإذا كان من طبيعة البنية الاجتماعية وكينونتها في أمة ما، الاحتفاظ بالخطاب دون حرص على تطويره، بمقتضيات التطور الطبيعي للحياة، فإن المحافظة على ما يتوارثه الأفراد من ذلك الخطاب، تأخذ حكم الأفكار المقدسة. فالخطاب لن يخضع للتطور؛ لأن أصحابه قد وسموه من حيث يشعرون أو لا يشعرون، بسمات المقدس الذي لا يقبل نقاشاً. ومن شأن هذا أن يجعل المجتمع مجتمعات منطوية على نفسها، متناقضة في رؤاها. فإذا تصورنا وجود فئات متعددة داخل المجتمع الواحد، ولكل فئة مقدساتها الفكرية التي لا تقبل النقاش، أصبح لدينا مجتمعات متنافرة، داخل الكيان الاجتماعي الواحد. ويظهر في هذا الجو المتنافر أنماط خطاب متناقضة، كل واحد لا يقبل منها الآخر، ولا يسوغ له شيئاً من اعتباراته.

وعلى الرغم من أن التواصل يعمل على فتح أبواب التفاهم بين فئات المجتمع، أو هكذا ينبغي أن يكون الحال، فإن التواصل بين الفئات المغلقة على نفسها، يظل مطلباً بعيد المنال. ويعزز هذا أو يقوّيه تحكم إحدى هذه الفئات بوسائل الإعلام. مثل هذا التحكم يساعدها على استنزاف الطاقات الكلامية، في بث رسالة الطرف الواحد، بدلاً من أن تكون وسائل الإعلام مسرحاً لمسارب الأفكار. وحتى عندما لا تكون إحدى هذه الفئات مسيطرة على وسائل الإعلام، فإن أي فرصة تسنح لها بالظهور، يكون خطابها هجومياً، يتجاهل الطرف الآخر ويلغي وجوده، فإذا التقى طرفان من هذه الفئات، في مجال من مجالات الخطاب، أصبح كل واحد منهما مرسلاً لا مستقبلاً. ومن المعروف أن تعدد جهات الإرسال في اللحظة الواحدة، يعني أنك – باعتبارك مشاهداً أو مراقباً أو متلقياً – لن تفهم شيئاً مما يصل إليك من أصوات جهات الإرسال؛ لأنه لن يصل إليك من دلالات الخطاب، ومعاني الحديث، أي شيء تقف عنده.

وعلى ذلك لا يكون أي واحد منهما معاكساً للآخر بالمعنى الحضاري لهذا المفهوم، وإنما هي بثوث تأتي إليك في اللحظة الواحدة، ويكون المستقبل ضحية هذه الصور غير الحضارية، من تداول الخطاب في مقاهي الفكر الإعلامية، ولما كان للرسم الساخر المتقن درجة عالية من درجات الخطاب الموجه، فقد تناول بعض الفنانين الظاهرة التي نتحدث عنها. وقد أعجبني من ذلك رسم ساخر للدكتور محمود صادق، جعل فيه المتحاورين في أحد المقاهي الإعلامية ديكين، ينقر كل واحد منهما الآخر. وهذا فهم ذكي لحقيقة الخطاب عند الفريقين باعتبار وعينا السيكولوجي له. فوجود كل واحد منهما مرتهن – في نظره – بمقدار ما يؤذي به الآخر. ولا شك أن الأذى لا بدّ نازل بكل واحد منهما؛ لأنه يؤذى كما يؤذي. وإذا أضفنا إلى ذلك أن انبعاث القوة الاستعلائية، تنبعث حممها في مثل ذلك الموقف، أدركنا المدى الذي يصبح فيه وجود المرء أحادياً لا يقبل الآخر. ويدلك هذا على عبثية هذه البثوث التي يدور في محورها كل واحد من الديكين المتحاورين، ويدور في رحاها المتلقي.

في ضوء ذلك، لا ينبغي أن ننظر إلى البث والاستقبال باعتبارهما كل شيء في توصيل الرسالة اللغوية .ولو كان الأمر كذلك لما كان ثمة مشكلة في عملية التواصل بين فرد وفرد، أو بين مجموعة وأخرى. وإنه لمن تسطيح الأمور أن نتصور الأمر على هذا النحو. إن لكل واحدة من هاتين العمليتين منطلقات نفسية واجتماعية. فنحن نبث الرسالة أصلاً من أجل أن نصل إلى الآخرين. وليس المقصود من وصولنا إليهم أن نعرفهم بأفكارنا فقط، بل من أجل أن يكون هذا التعريف سبيلاً إلى إقامة علاقات معينة بيننا وبينهم. قد تكون هذه العلاقات إيجابية أو سلبية. ولكنها لن تكون بهذه الصورة أو تلك، إلا بسبب العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤطرها. ولذلك فإنه من غير الصحيح أن نتجاوز هذه العوامل عند دراسة الرسالة اللغوية؛ لأن تجريدها من هذه العوامل، والتركيز على بعدها اللغوي الخالص، من شأنه أن يجعل ذلك البعد قاصراً عن الوصول إلى بغيته.

وإذا نظرنا إلى اللغة باعتبار الوجه الظاهراتي phenomenology لها، وجدنا فيها البعدين المتآخيين: الفرد في عالمه المستقل ظاهرياً، والمجتمع في عالمه المكوّن من عوالم، كل واحد منها يسير في فلك نفسه، وفي فلك غيره. وتكون اللغة في أنظمتها المختلفة تعبيراً عن وجهي الاستقلال والتداخل .خذ الفعل (سمعت) مثلاً، فستجد فيه إخباراً عن مرسل يبث كلاماً، ورسالة ذات مضمون، أو يفترض أنها كذلك، وإخباراً عن أن الحدث المنطوق قد وصل إلى المتكلم، باعتباره مستقبلاً مستقلاً من استقبال غيره له. وهذا يعني أن هذا الفعل الذي يدل على حدث منطوق، صغيراً كان أو كبيراً، فيه إشارة علائقية بين المستقبل وغيره.

إن الواحد منا ليكتب شيئاً ما، وما يكتبه إلا من أجل أن يبثه، حتى لو حفظ ما كتبه لنفسه، فإنه يقوم مقام المستقبل بعمله هذا. ولا تقرأ إلا وأنت تريد معرفة الآخر وأفكاره. وما أحدث أهل اللغة أدوات الإجابة – إيجاباً أو نفياً إلا والعلاقة مع الطرف الآخر هي الباعث الأول على إحداث ذلك. بل إن أساليب كثيرة تفصح بنفسها عن البعد الاجتماعي

العلائقي. فما تشترط شيئاً، بأي أسلوب من أساليب الشرط، إلا وأنت تحمل المستقبل على مفرق طرق، يختار أيها شاء. فأنت لا تشترط ولا تستخدم أساليب الشرط، إلا والآخر مستقر في ذهنك. ولا تنفي إلا والنفي رسالة توجهها إلى الآخر. ولا تؤكد لنفسك مضمون رسالة ما. إنك تؤكد مضمونها، أو نقيضه إن شئت، للطرف الآخر. ولا تستفهم إلا وأنت تتوجه إلى الآخر باعتباره مستقبلاً، وتطلب منه أن يتجاوز الاستقبال، ليصبح مرسلاً باثاً إليك الجواب بعد ذلك. ولا تستعمل أساليب النداء، إلا وأنت تفترض أن الآخر يستقبل الرسالة، فيستجيب لك. والأصل طبعاً افتراض استجابته لك، وإلا لما وجد النداء في اللغة أصلاً [١].

وإذا توقفت عند الوصف، وجدت (الآخر) مستقراً في أساليبه اللغوية. فأنت تصف الشيء بحسناته لأنك تستملحها، وتصفه بسيئاته لأنك تستقبحها. وقد تصفه إعلاماً له بموقفك منه. وقد تصفه لأهداف أخرى كثيرة. وأيّاً كان الهدف الذي ترمي إليه، فإن العلائق بينك وبينه هي الباعث على إنشاء هذا الباب في اللغة.

والضمائر التي يفترض فيها أنها تعبّر عن الذات، تجد فيها أبعاداً اجتماعية عديدة. فعلى الرغم من أن للفرد الواحد كينونته الضميرية في اللغة (أنا،

(١) وقفت على كتاب غريب ذي نظر غير متماسك، يدعو فيه صاحبه إلى استبدال (الاستدعاء) بمصطلح النداء، وهو المصطلح المعروف في كتب النحو. وحجة مؤلفه أن الاستدعاء أدق من حيث إنه طلب الإقبال، والنداء ليس مجرد دعوة شخص إلى حضور، بل فيه دعوة مع رقة ولين. وهذا قول لا يستقيم ولا يصح مع الاستقراء. فهل النداء الوارد في: "يا إبليس، ويا سامريّ، ويا أيها الذين كفروا، ويا أيها الذين هادوا" إلى غير ذلك مما ورد في القرآن الكريم فيه رقة ولين؟ وهل يكون دعاء الإنسان لربه بيا الله، ويا رحمن ... إلخ فيه دعوة إلى الحضور؟ وإذا أضفنا إلى ذلك أن النداء أدل على التواصل من الاستدعاء، تبين لنا أن مصطلح (النداء) أدق في الدلالة على مضمون الباب النحوي من الاستدعاء. انظر: أحمد عبداللطيف الليثي: الاستدعاء – نظرة خاصة لما يسميه النحاة النداء. القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٩٣، ص٦-٧.

وأنتم، وأنتن، وهو، وهي)؛ فإن للجماعة وجوداً عجيباً تنطوي فيه الذات، وتختفي اختفاء شبه كامل تقريباً، في كثير من اللغات. فضمير الجماعة (نحن) تختفي معه قيم الوجود الذاتي في اللغة، وتبقى قيمة الفـرد مستكنـة في المجمـوع، وهي قيمة اجتماعية اعتبارية،وكونها اعتبارية يعني أنها ذات قيمة معتبرة في نظر الجميع. وبغض النظر عن وجود صلة لفظية بين (أنا) و (نحن)، كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء، فهي في أدنى درجات وجودها، هذا إذا سلمنا طبعاً بصحة قول من قال إن النون هي البؤرة اللفظية التي أخذت منها الضمائر (أنا، وأنت، ونحن...).

إذا نظرنا في لغة الخطاب الروائي بتفحص وإمعان، وجدنا فيها مادة كافية لتمثيل العلاقة بين اللسانيات التواصلية والمجتمع. فالسّرد تواصل ذو وجهين متكاملين، أما أولهما فيجعل الأحداث سلسلة متواصلة، يبنى بعضها على بعض. ثم تتوالد الأحداث، ويكون السرد لغة الخطاب في التعبير عنها. وأما ثانيهما فالروائي يجعل السرد، وكأنه خطاب من راو يحكي أحداث الرواية. وما كان السرد لتكون الروائيون في القدرة على جعل السرد خطاباً تواصلياً. فمن كان أقدر على ذلك، كان أكثر إبداعاً في عمله.

وهكذا فالتواصل هو حقيقة التفاعل الفكري واللغوي بين وجود الذات (أنا)، ووجود الآخر (أنت وهو)، وبين هذا وذاك والمجتمع (نحن وأنتم ...).

[٢] التلقي والتواصل

عرفنا أن التلقي هو أحد قطبي التواصل اللغوي. فما حقيقة التلقي وما مضامينه ؟ يعمل عقل الإنسان في حال بث الرسالة، بطريقة مختلفة عن عمله في حال استقبالها وتلقيها. ثم إنه لا يتلقى كل الرسائل بطريقة نمطية واحدة. إن أحدنا ليسمع خبراً، فما يكون عنده أكثر من معلومة. ويسمع خبراً ثانياً فيهز مشاعره. فما الذي حدث هنا؟ وما الذي حدث هناك؟ عند استقبال الخبر الأول تتوجه المعلومات الكامنة فيه، لتختزن في الذاكرة، دون أن تتوجه إلى مواطن الاهتمام الذهني أو الوجداني. فيصبح اختزانها في الذاكرة قابلاً للمحو والنسيان. وحتى عندما لا تمحي من الذاكرة، فإنها تظل معلومات قليلة الأهمية بالنسبة إليه، حتى إنها لا تستدعى في المواقف الحياتية المهمة، وإذا استدعيت فربما كانت مشوهة بقدر كبير، دون قصد التشويه، حتى تبدو الصلة بينها وبين الصورة الأولى التي اختزنت بعيدة، بل ربما كانت مغايرة لها، بل ربما كانت مناقضة لها تماماً.

وعند استقبال الخبر الثاني تتوجه المعلومات إلى مواطن الاهتمام التي اختزنت فيها موجهات ذهنية، أو وجدانية، أو اجتماعية. فإذا توجهت إلى مواطن التوجيه الذهني، تحركت شبكة من العلاقات الداخلية. وفي هذه الحال، يعمل العقل على ربط الأشياء المتباعدة التي لا يظهر لها في السطح وجود ذو علائق مترابطة. وبالمقدار الذي يستطيع الذهن أن يكشف عن هذه العلاقات، يكون صاحبه أقدر على استبصار حقائق الأمور. وهنا تظهر مهارات الخبراء والمتخصصين والمعلقين والمهتمين. عمل هؤلاء جميعاً نابع من توجه الخبر، أو الرسالة، إلى مواطن التوجيه الذهني في المقام الأول،

وإذا توجهت المعلومات إلى مواطن التوجيه الوجداني، فقد يثير الحبر الذي يتضمن هذه المعلومات حفيظة المتلقي؛ فيرضيه أو يسخطه أو يغضبه. وإذا كانت ضوابط المتلقي أقل تماسكاً، فربما دفعته إلى أنماط من القول أو الفعل التي إذا حسبت له أحياناً، حوسب عليها أحياناً أخرى.

وإذا توجهت المعلومات إلى مواطن التوجيه الاجتماعي في الذهن، فقد تدفع أحدنا إلى القيام بأعمال مبنية على قيم اجتماعية؛ كأن نذهب إلى صديق فنساعده ونشد أزره. وقد ندعو إلى اجتماع لبحث قضية اجتماعية، أو موضوع ذي بعد اجتماعي خطير، أو غير ذلك من ضروب السلوك الاجتماعي.

يظهر التلقي في أنماط فردية واجتماعية مختلفة. فمن صور التلقي الاجتماعية ما ابتكره العلماء المسلمون لنقل العلم وسموه "النقل بالسند"؛ من أجل التلقي المباشر عن أهل العلم؛ وإنما كان ذلك لضمان المحافظة على صدق الرسالة المنقولة، وسلامتها من التحريف والتغيير. وقد أسبغ التلقي بهذه الطريقة، شيئاً من القداسة على طريقة النقل، لأنها تتجاوز الاعتماد على ما هو منقول، إلى الاعتماد على سلامة الناقل وأمانته وصدقه. وكأن تلقي العلم في نظرهم لا تكفي فيه القراءة، حتى يُقرأ بين يدي عالم خبير، يأخذ بيد المتعلم، يشرح له ويفسّر، ويصحح له خطأه، ويعلمه كيف يفهم النص، وكيف يستخرج منه الحكم، وكيف يحاور الآخرين في فهم النص. فكانت حلقات العلم شبيهة بما يسمونه في أيامنا: ورشة عمل workshop. ولم تكن حلقات للتعلم بمقدار ما كانت لإعداد العلماء. وكانت حركة الدارسين بين عالم وآخر، تيسّر لهم التزود بصنوف المعرفة، وهذا يفسر لنا موسوعية كثيرين من العلماء، في العصور الإسلامية. فطريقة التلقي يسّرت لهم ذلك، بل جعلتهم يحسنون تعلم كل ما كانوا يتلقونه تقريباً.

لقد كان للتواصل بين أبناء المجتمع الواحد، طريقتان في بث الرسالة الكلامية هما: الشفاهية[٢]، والكتابية. ولكل واحدة من هاتين الطريقتين، صور متعددة في البث والتلقي. أما الشفاهية فهي أصل التواصل اللغوي تاريخاً وواقعاً. وربما يكون الإنسان قد تدرج في هذا التواصل حتى وصل إلى ابتكار أسلوب الحوار. وهو ليس أسلوباً في بث الرسالة فقط، ولكنه أسلوب في تلقيها كذلك.

يقوم الحوار في أساسه على إحالات مشتركة بين المتحاورين، إحالات تعطي للكلمات دلالات موقعية خاصة، ليست لها في غير ذلك الموقع. وسبب ذلك أن (الذات) تصبح ذات رؤية حوارية. والأصل أن الواحد يعرض أحسن ما عنده، بأحسن ما يستطيع من العرض، ليتلقى أحسن ما عند الآخر. ومن هنا نشأت البلاغة، باعتبارها صورة راقية من صور التلقي. ولذلك سميت (بلاغة)؛ لأن القدرة على الوصول إلى الآخر ثمرة من ثمار التفكير الحواري. ولك أن تتوقف قليلاً عند مصطلح (البلاغة) نفسه، لتجد فيه التلقي معبراً عن نفسه بمصدر الفعل (بلغ).

والحكمة ثمرة أخرى من ثمرات التواصل الشفاهي. انظر إلى الحوار الآتي بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، عليه السلام، وأحد أتباعه، وقد سأله عن الخوارج وحكم الشرع فيهم:

س: هل الخوارج كفار؟

ج: بل من الكفر فروا

س: فهل هم منا فقون إذن؟

---

(٢) فضلت استخدام (الشفاهية) على (الشفهية) و (الشفوية) لأنه أصبح مصطلحاً دالاً على مضمون مختلف قليلاً عن نظيرية. فالشفهية توشك أن تكون مقصورة على تواصل يتشافه به اثنان. والشفوية في الدراسات اللغوية تنصرف أول ما تنصرف إلى وصف مجموعة من الأصوات التي يسمونها (شفوية).

ج: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً. وهؤلاء يذكرون الله كثيراً.

س: فمن هم إذن ؟

ج: إخواننا بغوا علينا.

لا أريد أن أقف عند هذا الفهم العظيم الذي تدرج أمير المؤمنين في عرضه، وإنما أريد أن أفكر قليلاً بعقلية السائل المتلقي، فأقول: لو أن النتيجة التي انتهى إليها أمير المؤمنين وهي: "إخواننا بغوا علينا " لم تأت ثمرة حوار، وقيلت كما تلقى أي جملة إخبارية ما كان فيها أكثر من كونها حكماً على هذه الفئة من الناس، بأنهم بغاة لم يخرجوا من الدين لقوله: "إخواننا". وليس مطلوبا من الحكم أن يكون مصوغاً في قالب من قوالب الحكمة دائماً. ولكن العبارة نفسها، عندما جاءت نتيجة هذا التدرج في الحوار، كانت حكمة خالصة، بل إن هذا الحوار نفسه صورة راقية من التفكير الحكمي (بكسر الحاء).

قد يقال، ومن الحق أن يقال: إن الذي جرى بين السائل وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب ليس حواراً، وإنما هي أسئلة محددة لها إجابات محددة. وبغض النظر عن كون السؤال والجواب صورة من صور الحوار، كما يرى أفلاطون، فإنني أؤكد أن الأسئلة التي توجه بها السائل، إلى أمير المؤمنين عليه السلام، ليست في حقيقتها من "الأسئلة الاستعلامية المحضة. فلو لم يكن السائل قد اقترب من افتراض أن الخوارج كفار، ما كان قد توجه إلى أمير المؤمنين بسؤاله عنهم. فهو إذن يريد أن يتحقق من صحة تصوره الافتراضي. فلما نفى الجواب عنهم هذا التصور، نشأ افتراض تصوري آخر في ذهن السائل، وهو احتمال كونهم منافقين. ولما نفى الجواب هذا التصور أيضاً، لم يبق أي احتمال ولا افتراض آخر في ذهنه، هنا – وهنا فقط – توجه السائل بسؤال استعلامي محض، ليس فيه أدنى إشارة إلى افتراض ثالث، فقال: فمن هم إذن ؟

وإليك مثلاً آخر يبين كيف أن الحوار ينتج الحكمة، بل يحول الجملة التي ليس لها صلة بالحكمة، إلى حكمة خالصة. لو أنك قلت

لإنسان: ازرع بصلاً تأكل بصلاً، فلن تجد في دلالات الألفاظ ما يؤنسك بوحود معنى ذي أهمية فيها، بل إنها من تحصيل الحاصل الذي هو ضرب من ضروب التدني في البث الذي لا يجد قيمة في التلقي. لكن الأمر سيختلف لو أن العبارة نفسها جاءت في مثل الحوار الآتي:

- لقد هجرني أصدقائي.
- لقد هجرتهم قبل أن يهجروك.
- ما كنت أتوقع أن يفعلوا ذلك.
- ازرع بصلاً تأكل بصلاً.

إذا رجعت النظر في الحوارين السابقين، ووقفت عند العبارة الأخيرة في كل منهما، وجدتهما تخاطبان وعياً عند الإنسان. وقد تختلف وجهات النظر في حقيقة هذا الوعي. هل هو وعي ذو درجة عالية عند المتلقي ؟ أم أن عبارة المرسل وحدها هي العالية ؟ لا خلاف أن العبارة ليست جملة عادية في الحوار نفسه، وإن كانت كذلك خارج الحوار .. وسواء أكان المتلقي ذا وعي متميز، أم لم يكن، فإن من شأن العبارة أنها تحدث فيه أثراً يعلو ويهبط بمقدار وعيه.

وهذا كله يوضح أن الأصل في الحوار أنه يبدأ ببث قيم فكرية، ربما تكون متوافقة أو متباينة، ولكنه ينتهي، أو يفترض فيه أن ينتهي، إلى تلقي قيم متوافقة «وحتى عندما لا يكون الأمر كذلك، فالأصل فيه أنه يؤدي إلى قيم راقية.

يملك الإنسان (السّوي طبعاً) أنماطاً كثيرة من الوعي، منها ما ذكرناه في حديثنا عن تلقي الحكمة. ولكن أنماطا أخرى من الوعي تفرض وجودها. فثمة وعي تعلمي، يخاطب به المعلم طلابه وهو يدرّسهم وبمقدار ما يتفاوت الوعي يتفاوت التعلم. ومن صفات الوعي التعلمي أنه احتماعي نمائي، ينمو اجتماعياً، كما ينمو فيه الفرد ويتعلم بصورة فردية مستقلة. هذا هو الوعي الاجتماعي النمائي.

ولكن ثمة وعياً اجتماعياً انتمائياً. وهو الوعي الذي يدخل منه الخطيب إلى جماعة المخاطبين. وإذا بالغ أحد الناس في النظر إلى الفرد، وعدم اعتبار الوعي الجماعي الانتمائي، فعليه أن ينظر إلى الجماعة، وكأنها شخص واحد، عندما يتكلم فيهم خطيب مِدَرّه. فإذا استثار عواطفهم، فكأنه يستثير عاطفة شخص واحد. أي أن الذي يحدثه الخطيب في أحدهم، هو الذي يحدثه في هذا الجمع، تماماً كما لو كان المخطوب فيهم شخصاً واحداً. ولو كان المستمع إلى الخطيب شخصاً بمفرده، فقد لا يستثار، ولا تحدث عنده ردة الفعل التي تحدث عند الجماعة؛ لأن الوعي الجماعي الانتمائي غير موجود في ذلك الظرف، على النحو الذي يكون عليه، عند استماع الجماعة وتلقيها للخطيب،أي عندما يخطب فيهم هذا الخطيب كفاحاً.

كان اختراع الكتابة حدثاً مهماً في إرسال الرسالة، ولكنه كان أكثر أهمية في تلقّيها. فتدوين الرسالة يعني أنها مهيأة لديمومة التلقي وسيرورته، وأنها مهيأة لاطلاع أكبر قدر من القراء عليها. وما كان تعلم القراءة إلا من أجل الاطلاع على المكتوب من الكلام؛ أي من أجل تلقي كل رسالة مكتوبة. وهكذا كان اختراع الكتابة من أجل التغلب على كون المرسل واحداً، في مكان معين، في وقت محدد.

وبفضل اختراع الكتابة لم يعد المتلقون كثرا فقط، بل أصبح التلقي نفسه مستمراً باستمرار بقاء الرسالة مكتوبة، ليظل بابه مفتوحاً دون انقطاع. وأمكن بذلك تجاوز فردية المتلقي، إلى كثرته، ومن ثم إلى فتح باب الإمكانية العددية غير المتناهية، ما دام هناك قراء يقرؤونه، وبفضل اختراع الكتابة، أصبح المتلقون للرسالة الواحدة، في كل مكان تقرأ فيه هذه الرسالة. وبفضل ذلك أيضاً لم يعد الاستقبال مقصوراً على وقت بث الرسالة . فزمان إرسالها واحد. وأما استقبالها ففي كل زمان، يمكن أن تقرأ فيه، حتى إنها تبقى بعد صاحبها قروناً طوالاً؛ ليصبح كل إنسان في كل عصر مستقبلاً لها، إذا كان قادراً على قراءتها، وساعدته الظروف على ذلك.

وساعدت الكتابة على تيسير ترجمة التراث الإنساني، الأمر الذي أعان على بث فكر الأمم المختلفة في جميع أنحاء العالم وتلقيه، والإفادة منه في بناء وعي عالمي. حقاً، لم يؤد هذا الوعي حتى الآن، إلى إيجاد فكر عالمي، بالمعنى الذي يجعل الناس متساوين، بقدر ما هم مختلفون. ولكن هذا الوعي أساس كل فكر عالمي، يمكن أن ينشأ في المستقبل. أما إذا تساءل أحدنا عن الوعي العالمي: أين هو ؟ فحسبك عليه دليلاً، وإليه طريقاً، أن شعوباً كثيرة في الدنيا كانت تتلقى أخبار ما يجري في بعض جهات العالم،بموجات من السخط العارم.

من حق القارئ علينا أن نبسط له الفرق بين الوعي العالمي، باعتباره تبصراً اجتماعياً وإنسانياً، بحقائق الأمور التي تجري في الواقع، والفكر العالمي باعتباره انتماء عقلياً إلى فهم الحقائق التي تبصر بها وتبصرها وعيه. والمشتغلون بالسياسة فريقان أولهما لا يحسب حسابا للوعي العالمي، لأنه لم يصل إلى أن يكون انتماء عقليا، وبذلك يتصورون أنه يمكن مغالبته أو توجيهه، بعد أن تفتر حدته. وثانيهما فريق يخشى هذا الوعي، ويحسب له ألف حساب، لأنه الخطوة الأولى من خطوات تأسيس فكر عالمي ، قادر على المساءلة والمحاسبة ، إذا فتح له الوجود بابا إلى الوجود.

لم يستطع الوعي العالمي حتى الآن، أن يرقى إلى مرتبة الفكر العالمي الذي يصلح أن تتبناه الأمم والشعوب. وليس هذا بسبب ان الفكر العالمي سيحل محل الهوية الذاتية لكل أمة من الأمم. ولكن بسبب أن الفكر العالمي إنما يكون عن طريق تنظيم يتبناه ويدافع عنه. وليس للفكر العالمي أي تنظيم من هذا القبيل. وهذا لا يعني الانتقاص من قدر الوعي العالمي، ولكننا نطالب بتحويله إلى فكر.

[٢] الإقناع والتواصل

ثمة نوعان من الرسالة اللغوية، يهدف أحدهما إلى أن يكون معلومة أو معلومات خالصة. ويقع تحت هذا النوع كل معلومة أو خبر موضوعي، بدءاً من الإخبار بحدث غير ذي أهمية كبيرة، وانتهاء بأشد النظريات أو القوانين العلمية تركيباً وتعقيداً. يكتفي المرسل في مثل هذا النوع من الرسائل، بأن تصل المعلومة إلى المستقبل فيفهمها، ويكون الفهم هو المحطة النهائية لها. ويهدف النوع الآخر إلى إقناع المتلقي بمضمون الرسالة. ولذلك فإن رسالة هذا شأنها تتجاوز الفهم إلى أن تكون محل اقتناع لدى المستقبل. وقد يترتب على الاقتناع أن يعتقد المستقبل بصدق الرسالة، لا بمجرد صحتها، وأن يجعل احتمال توجيهها لأفعاله أمراً وارداً، إما بفعل الحدث، وإما بالكف عنه وتركه.

إذا عرفنا هذا تبين لنا أن ما ذهب إليه حازم القرطاجني (ت٦٨٤هـ) في تعريف الإقناع أنه "حمل النفوس على فعل شيء، أو اعتقاده، أو التخلي عن فعله واعتقاده"[٣]، بحاجة إلى مراجعة، فالإقناع ليس هو حمل إنسان على فعل أي شيء أو اعتقاده، أو التخلي عن فعله أو اعتقاده، وإنما هو تبصير الطرف الآخر، بالرأي الذي نوصله إليه، ويتم الإقناع بمجرد اعتقاد الطرف الآخر بصحة الرأي أو الفكرة، حتى وإن لم يترجم عمله إلى سلوك يترتب على اقتناعه بالضرورة.

والإقناع هو أحد طرفي العلاقة، بين رسالة هادفة إلى توجيه الفكر أو الاعتقاد، وطرفها الآخر وهو الاقتناع، وهذان الطرفان متلازمان وجوداً

---

(٣) حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد بن الخوجة تونس: دار الكتب الشرقية، ١٩٦٦، ص١٠٦.

وعدماً. فلا وجود للاقتناع دون وجود الإقناع. أما إذا لم يقنع المستقبل بمضمون الرسالة، فلا يصح أن نصف عمل الباث أو المرسل بأنه إقناع، حتى لو كان رأيه صحيحاً. وعليه لا اقتناع من غير إقناع. ولا يسمى الفعل مقنعاً إذا لم يؤد إلى حدوث اقتناع. وهذا هو الذي جعلنا نصف هذين الأمرين بأنهما متلازمان وجوداً وعدماً. قد يقال: إن ثمة عوامل كثيرة تتدخل في اقتناع الإنسان بمضمون الرسالة التي يستقبلها، وقد تكون هذه العوامل غير موضوعية. هنا ينبغي لنا أن نفـــرق بيـــن

الاقتنـــاع والإقناع، باعتبارهما تواصلاً، وبين كون الرسالة في ذاتها أداة اتصال فقط. فقد يكون في الخطاب من العوامل الموضوعية ما يجعله مؤهلاً لاقتناع المستقبل، دون أن يحدث ذلك. وقد لا يكون فيه من العوامل الموضوعية، والسمات العقلانية ما يؤهله لاقتناع المستقبل، ولكن ذلك يحدث. ولا يعدم مثل هذا المستقبل أن يتذرع بالحجج والبراهين التي تسوّغ له اقتناعه أو عدمه.

يتأثر الخطاب اللغوي، إيجاباً أو سلباً، باقتناع صاحبه بمضمون الرسالة التي يتلقاها. فإما أن يصدقها، وإما أن يرُدّها، وإمّا أن يقف منها موقفاً محايداً، وخطابه لا بد أن يتأثر بهذه المواقف. فإذا صدّقها فهذا لا يعني بالضرورة أن سلوكه سيصبح صورة عملية، لما عليه مضمون الرسالة، ولكن خطابه سيكون صورة تصديقية لمضمون ما تلقاه فيها. ولنضرب لذلك مثلاً: عبارات التحذير التي تضعها شركات الدخان، في علب السجائر، ومنها العبارة الآتية: "تحذير، الدخان يضر بصحتك". والعبارة الآتية: "تحذير، الدخان سبب من أسباب السرطان. ننصحك بالإقلاع عنه ". إن أكثر المدخنين يقرؤون عبارات كهاتين، ولا شك عندي في أنهم يصدقونهما، بدليل أنك إذا سألت أحد المدخنين، عن أضرار التدخين أقرّ لك بها. ولكن تصديقه لم يمنعه من مخالفتها.

إن الاختلاف بين تصديق الرسالة اللغوية، والالتزام بمضمونها في السلوك العملي، هو الذي يجعل المرء رهين التناقض بين القول والعمل.

وهو تناقض ذو آثار سلبية اجتماعياً، وأخلاقياً، وتربوياً، وقانونياً. ومن أجل سدّ الفجوة بين الخطاب ومضامينه السلوكية، أنشأ المجتمع قواعد وضوابط ومفاهيم يلتزم بها أبناء المجتمع. تظهر هذه الضوابط في القيم الأخلاقية، والقانون، والتربية، والعهود والمواثيق، وقيم أخرى فردية يبثها المجتمع في أبنائه، كالشفقة، والرحمة، ومساعدة الآخرين، واحترام آرائهم، واحترام حقوقهم. وفي هذه الضوابط التزام من نوع ما. وهو التزام لا يخلو من اقتناع. ذلك أن لكل واحد من أفراد المجتمع، مصلحة بمفاهيم هذه الضوابط أو بعضها. ولذلك تجد الإنسان إذا خرج عنها أو عن بعضها، دخل في دائرة الحرج الاجتماعي أو النفسي. وهي دائرة لها قوة المحاسبة والمساءلة، كما أن لها قوة الضبط التي تظهر في سلوك الأفراد. وأثر هذا كبير حتى في اللغة. ولذلك تجد أكثر أفراد الناس، في كل مجتمع، لا يجترحون من الألفاظ ما فيه تهتك يسيء. فإذا خرج بعضهم عن ضوابطه شرّق في القول وغرّب.

ينبغي أن نفرق بين إقناع يقوم على ضوابط أخلاقية، وآخر يعمل على ما يُسَمّى "غسل المخ". واللغة في الحالين أداة من أدوات هذا الإقناع. فمن صور الإقناع المبني على الضوابط الأخلاقية، ما تزود به مراكز التوجيه ومؤسساته في المجتمع، من برامج للعاطلين عن العمل، لمزاولة المهن التي توصف بأنها من المهن الدنيا. واقتناع فئات من المجتمع بالعمل فيها، ينقذهم وينقذ المجتمع كله، من وجه خطير من وجوه البطالة.

وأما الإقناع الذي يُبْنَى على "غسل المخ"، فيغلب أن يقوم على مجموعة من الأفكار المتطرفة. وأوضح مثال لذلك ما تشيعه بعض الجهات من تهم ملفقة، ضدّ الإسلام والمسلمين. ويتبع هؤلاء أساليب في ترويج أكاذيبهم ومنها:

١. الإلحاح: وقد عرفه بعضهم بأنه "طرح الفكرة مرات ومرات، وفي أشكال جديدة ومتلبسات وظروف مختلفة، لكي يصل إلى الغرض المطلوب"(٤).

٢. المتابعة من أجل ترسيخ الفكرة وتعميقها في عقول المخاطبين.

٣. الملاحقة لتجديد الفكرة وإكسابها مزيداً من الحيوية(٥).

قد يؤدي اجتماع هذه الأمور الثلاثة إلى اقتناع الناس بالرسالة في نهاية الأمر، حتى وإن كانوا غير مقتنعين أو غير مصدقين لها أصلاً. وهذا يدل على أن الاقتناع لم يحدث بمضمون الرسالة، لأنها صادقة بالضرورة، ولكنه حدث بسبب آلية ذهنية، تجعل المستقبل ينتهي إلى نتيجة مؤداها، أنه لولا الصدق ما كان صاحب الرسالة قادراً على أن يمنحها هذا الجهد المتواصل من الإلحاح، والمتابعة والملاحقة. فإذا أضفنا إلى ذلك أن هذا الجهد يصل إلى فئات مختلفة بعضها لا يحاكم المعلومة، ولا يبحث عن صدقها وصحتها، كان من الطبيعي أن نتصور حلول هذه المعلومة محل التصديق عند هؤلاء. ونزيد على ذلك أن الإلحاح في بث الرسالة يجعلها لا تمّحي من الذهن بسهولة، في حين أن المعلومة التي تناقضها، وليس لها سند من المتابعة والإلحاح، قابلة للنسيان بسهولة. ونسيانها هذا هو الذي يجعل المعلومة الأخرى، ذات حظ أعظم في الديمومة والاستمرار.

ولما كان الإقناع هدفاً أساسياً من أهداف التواصل الفكري والحضاري، كان من الضروري العمل على توفير أسبابه الموضوعية. وهذا يعني أنه لا بد أن ننطلق من القواعد المشتركة، لتحقيق هذا التواصل، بقدر متوازن، يحفظ للآخر هويته الفكرية والحضارية، ويحفظ للإنسانية

---

(٤) محمد عبد القادر حاتم. الإعلام والدعاية. القاهرة: الإنجلو مصرية، ١٩٧٨،ص١٠٨.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠٩.

طابعها الحضاري المشترك. وحين تعجز الأطراف المختلفة أو بعضها، عن تحقيق هذا التوازن، يتشبث كل طرف منها بما يبعده عن الآخر. وهذا يفسِّر لنا كيف أن الحضارة الأوروبية المعاصرة، عندما تشبّث أطرافها بالبعد الذاتي واطِّراح الآخر وتبنته، أدخلوا العالم في حربين كونيتين مدمرتين. ولكنهم عندما جعلوا التوازن هدفاً لهم، عملوا على توحيد القارة الأوروبية، على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ، وبقدر متوازن، يحفظ للذات خصوصيتها، ويحفظ للآخر خصوصيته. وصار الخطاب الأوروبي المعاصر معبراً عن هذا التوازن في الأعم الأغلب.

لكن هذا التواصل الفكري لم يحدث بين الغرب والشرق العربي، إما لعجز العرب والمسلمين عن توصيل رسالتهم على نحو صحيح، وإما لأن بعض الأنظمة الغربية تستفيد – بحسب ظننا – من هذه القطيعة. وفي ظل هذه القطيعة أيضاً، كتبت مئات الآلاف من الدراسات والكتب والبحوث التي تطعن الإسلام والمسلمين والحضارة الإسلامية، وأنشئت المراكز والمعاهد التي تتولى إصدار هذه البحوث والدراسات. وهذه المراكز تزوّد الإدارات السياسية، ومراكـز صنع القرار فيها بتوجيهاتها ونتائج دراساتها.

الرأي العام صورة من صور اقتناع الجماعة بفكرة معينة، أو توجه محدد. فإذا قيل إن الرأي العام في أوروبا مثلاً، هو ضد سيطرة القطب الواحد على السياسة الدولية، فمعنى ذلك أن الأغلبية في أوروبا، مقتنعة بهذا الرأي. ولا يمكن أن يكون الرأي العام عاماً ما لم يعبّر عنه أصحابه، بوسائل التعبير المختلفة. وتستطيع مراكز الدراسات الاستراتيجية تحديد نسبته بالقياس إلى الآراء الأخرى.

وملخص ما نريد أن نصل إليه في هذه المسألة، أن بعض الناس يعملون على بث الرسالة بأي طريقة كانت لإقناع الناس بها. وهم من أجل ذلك، يسوّغون لأنفسهم كل وسائل الترغيب والترهيب، كما يسوغون أبشع صور التزييف وأعتى صور الكذب.

اللغة باعتبارها آلة تصوير الفكر، قادرة على أن تتخطى الأحياز بين وجود المرسل، ووجود المستقبل. والأحياز هنه فراغات قائمة على طول المسافة التي تفصل بين الوجودين المذكورين. وبمقدار ما يستطيع المرسل أن يملأ من هذه الأحياز، يكون قادراً حقاً على أن يقطع قدراً أكبر، من المسافة التي يقف المستقبل على طرفها الآخر. وذلك على نحو ما هو موضح في الشكل (٤)؛ فالحيز ذو الرقم (١) في الشكل، يمثل أحد الأحياز التي إذا تخطيت أمكن الوصول إلى اقتناع المستقبل.

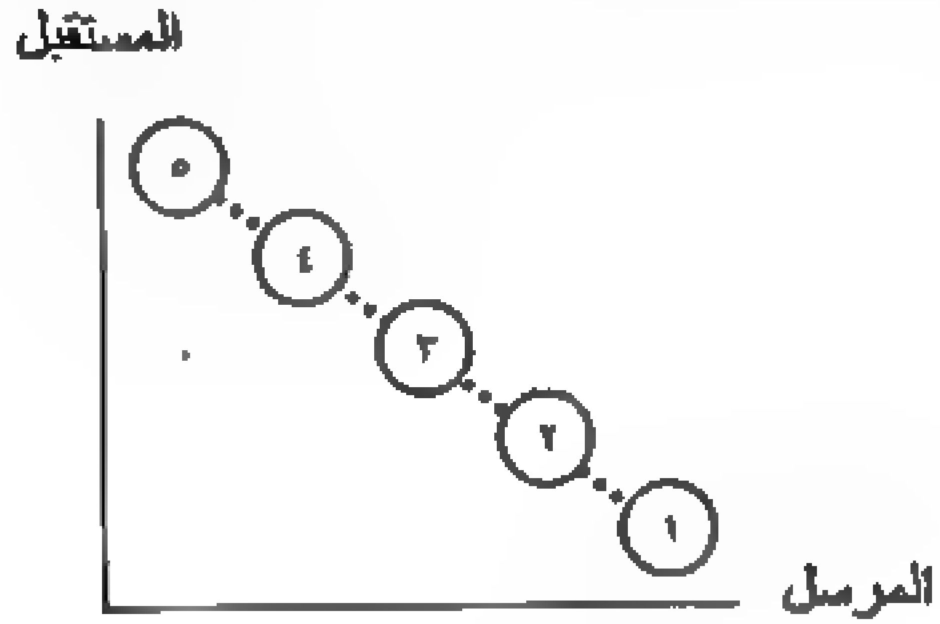

الشكل (٤)

أحياز التواصل بين المرسل والمستقبل

ليكن هذا الحيز ممثلاً لضرورة الرسالة. فمن البدهي أن أمراً ليس له ضرورة في نظرنا، لن تكون له قيمة نقتنع بها. ولذلك نعبر عن اقتناعنا بألفاظ كثيرة، فنقول: هذا موضوع مهم، وهو أساسي، أو مركزي، ومن المهم أن نعلم، ومن الأهمية بمكان، وهذا أهم من ذاك، وهو أهم المهمات،... إلى آخر ذلك من العبارات. ونعبر عن عدم اقتناعنا بألفاظ كثيرة فنقول: هذا موضوع غير مهم، أو هو ثانوي، أو هامشي، أو ليس له ضرورة تدعو إليه.

ويمثل الحيز ذو الرقم (٢) صلة الرسالة بواقع المستقبل؛ فكلما كانت أقرب إلى واقعه، كانت أقرب إلى عقله ووجدانه. وكلما كانت بعيدة عن واقعه، كانت في منأى عن اقتناعه بها. ونعبر عن ذلك بألفاظ وتعبيرات شتى؛ فنقول: هذا أمر واقعي وذاك أمر خيالي، وهذا له صلة بالواقع، وذاك لا صلة له بالواقع، وهذا تخريف، وذاك فيه قدر من الصواب، وذاك فيه من التهويم ما فيه، وتلك مسألة لا تصلح للحياة، إلى آخر ذلك من التعبيرات.

ويمثل الحيز ذو الرقم (٣) دقة التعبير عن المضمون، وهو أمر ينبئ عن حاجة كل إنسان، في أن تكون الرسالة التي يستقبلها ذات معنى، ولن تكون كذلك حتى تكون دقيقة في التعبير عن هذا المعنى. ونعبّر عن ذلك بألفاظ وتعبيرات شتى، فنقول: هذا دقيق، وهذا غير دقيق، وذلك يحتاج إلى مراجعة، ويحتاج إلى معاودة نظر، وهذه أمور مختلطة، أو متداخل بعضها مع بعض، إلى غير ذلك من التعبيرات.

ويمثل الحيز ذو الرقم (٤) ضرورة خلو الرسالة التي نستقبلها من التناقض. وتعبيراتنا التي تؤدي هذا وتدل عليه، أكثر من أن تحصى وتحصر. فيقال هذا متناقض، وذلك أمر ينقصه كذا وكذا، وغير ذلك مما هو من بابه.

ويمثل الحيز ذو الرقم (٥) أن تكون الرسالة ذات نفع للمستقبل، باعتبار الفرد، أو باعتبار الجماعة. ونعبر عن ذلك بألفاظ شتى، فنقول هذا مفيد، وذاك غير مفيد، وهذا نافع وذاك غير نافع بل ضار. وقد يكون هناك أحياز أخرى وإن لم تظهر في الشكل، وذلك كأن تكون الرسالة عميقة؛ فإنها بمقدار ما يكون فيها من عمق التفكير وبُعد النظر، تكون أقرب إلى المستقبل. ونعبر عن هذا الحيز بتعبيرات شتى، فنقول: هذا عميق، وذاك سطحي، وهذا تفكير ساذج، وذاك متزن.

ليس ثمة شك في أن الحيز الواحد من الأحياز السابقة، قد يستأثر وحده باقتناع المستقبل، وذلك كأن تقتنع بأن رسالة ما غير متناقضة،

ولكنها ليست ضرورية، ولا هي ذات قيمة أو فائدة، كما أنها ساذجة سطحية. فاقتناع المستقبل بكون الرسالة غير متناقضة، مع ما فيها من السلبيات، لا يجعل لها قوة تدخل بها إلى عقل المستقبل. وأحسن ما يستثمر به المرسل رسالة ما، مرتهن بقدرته على ملء أكبر عدد ممكن من الأحياز الواقعة على المسافة الفاصلة بين المرسل والمستقبل.

وليس ملء الأحياز أمراً ميسوراً دائماً. تلك أن الواحد منا قد تكون له مواقف مسبقة، هي حصيلة وعيه الأيديولوجي، أو منظومة خبراته، أو تراكمات تجاربه، أو نتائج مصالحه ومنافعه. فإذا جاء الخطاب متوافقاً مع هذا كله أو بعضه، كان من الميسور أن تملأ هذه الأحياز بالمدلولات التي تؤلف عمقاً أو بعداً لمواقفه.

اقتناع الواحد منا ليس ردة فعل مباشرة للرسالة التي نستقبلها بالضرورة. فإن أكثر ما يتوارد على حياة المرء، يجعل اقتناعه بالخطاب الذي كان قد تبناه من قبل أمراً وارداً. ويتخذ الاقتناع في هذه الحال صورتين

أولاهما: تعزيز إيجابي مباشر أو غير مباشر لمواقفه وأفكاره. أي أن الصورة الخارجية قد أصبحت موافقة للصورة الداخلية بل مؤيدة لها. ومثل هذا التعزيز والتأييد، يجعل الإنسان راضياً عن خطابه، والمواقف التي يتبناها ذلك الخطاب.

ثانيتهما: نقض سلبي مباشر أو غير مباشر، للمواقف التي تناقض ذلك الخطاب. أي أن صورة الخارج قد عززت سلباً، بما يثير حفيظة المرء ضدها. وأظهر مثال لهذه المسألة ما يسخط أحدنا أو أكثرنا من صور التفتت والتشرذم في الواقع العربي، إن ما ينجم عن هذا الواقع يولد صوراً مأساوية، تجعل كل واحد منا يزداد رفضاً له ونفوراً منه.

يحدث أحياناً كثيرة أن المرسل لا يكون حريصاً على إقناع المستقبل برسالته، قدر حرصه على إلزام المستقبل بمضمونها. وهي

طريقة استعلائية في البث والإرسال. وتعتمد هذه الطريقة أكثر ما تعتمد على كون المتلقي غير قادر على أن يواجه الطرف الآخر، أو أنه يرى نفسه غير قادر على ذلك، أو أنه لا يريد أن يواجهه أصلاً. وفي مثل هذه الحال، يستمرئ القوي قوته، والضعيف ضعفه، وتكون لغة هذا صورة لقوته ولغة ذاك مرآة لضعفه.

تقوم سيكولوجية الإقناع على قدر كبير من حركة التبصر المزدوج في اتجاهات ثلاثة. فاتجاه المزدوج الأول يتكون من: (أ) تبصر الذات باعتبار المجتمع (ب) تبصر المجتمع باعتبار الذات. فكلما كان الإنسان قادراً على أن يتبصّر ذاته، باعتبار المجتمع الذي يعيش فيه، كان أقدر على أن يتقبل هذا المجتمع ويقتنع به. فإذا كان ذلك، كان قادراً على إقناعه، وتقبل آرائه.

والمزدوج الثاني يتكون من: (أ) مراجعة الذات (ب) مراجعة الآخرين. وكلما كان الإنسان قادراً على مراجعة الذات كان أقدر على مراجعة الآخرين، وتبصّر آرائهم. فإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا الإنسان يصبح قادراً على إقناع الآخرين.

والمزدوج الثالث يتكون من: (أ) السعي وراء الحقيقة. (ب) تقبّل الحقيقة. فمن كان سعيه من أجل الوصول إلى الحقيقة، كان أقدر على تقبل الحقيقة. فإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا الإنسان يكون قادراً على إقناع غيره.

[٤] الغموض والتواصل

الغموض سمة من سمات بثٍ لغوي ما، باعتبار جهة المستقبل لا المرسل. وسمي الغموض بهذا الاسم لأنه خلاف الوضوح. وإذا أضفنا إلى ذلك، أن المكان الذي ينخفض انخفاضاً شديداً، حتي لا يُرى ما فيه، يسمى غامضاً باعتبار المعنى اللغوي، عرفنا أن للمصطلح أبعاداً دلالية كثيرة. فكما أن المكان المنخفض يغيّب ما فيه حتي لا يُرى بوضوح، كذلك الغامض من الكلام، يغيّب المعنى، حتى وإن كانت ألفاظه بين يديك حساً، في سماع كلام منطوق أو قراءة ما هو مكتوب. وكما أن قرارة الوادي بعيدة عن الواقف على سطحه، كذلك المعنى البعيد، فإنه بعيد عن القارئ غير المتمرس بفهم الغامض من الكلام.

ينشأ الغموض عندما يُنقل المعنى، من دائرة الحسّ إلى دائرة الحدس، فلا يفهم إلا بالحدس. وبيان ذلك أن الكلمات والجمل لها معانٍ تعرف من مخزون اللغة في المعجم والصرف والنحو والاستعمال. وهذا الأخير – الاستعمال – يتضمن السياق والمقام. والأصل في معرفة الدلالات هو في الاعتماد المباشر على هذا المخزون. فقد نتعثر في معرفة لفظة غريبة، فنرجع إلى المعجم فنقع على معناها، وتنتهي المشكلة، وقد نقع على لفظة غريبة، فنرجع إلى المعجم فنقع على معناها، وتنتهي المشكلة كذلك. وقد نقع على لفظة شائعة على الألسنة، لكنّ لها استعمالا لم نألفه ولم نعرفه. ونرجع إلى المعجم فنعثر على المعنى الذي يختص به هذا السياق، وتنتهي المشكلة أيضاً. وخير مثال لذلك الفعل (كذب). فما من أحد من أبناء العربية إلا ويعرف المعنى الشائع لهذا الفعل. ولكنّ ثمة استعمالاً آخر، يرد فيه هذا الفعل للدلالة على الاستنهاض والحض على فعل شيء ما. يقع هذا الاستنهاض في صورة الإخبار أحياناً، وفي صورة

الإغراء أحياناً أخرى، تقول لمن يوشك أن يدركه الوقت: "كذب عليك الوقت"، برفع (الوقت)، فيكون المعنى: فرض الوقت عليك نفسه. وقد تنصب كلمة (الوقت)، فيكون الإغراء هو المعنى المقصود، فكأنك قلت: أدرك الوقت. قال ابن منظور (ت٧١١هـ) عن الفعل (كذب)، في مثل هذا الاستعمال: إنه جامد غير متصرف، فلا يكون له مضارع، ولا مصدر، ولا اسم مفعول، وله تعليل دقيق[٦]. تقع المعاني التي هذا شأنها في دائرة الحس، نتداولها من غير إشكال ولا كبير عناء. وبذلك لا يقع شيء منها في دائرة الغموض، فإذا انتقل النص من دائرة المعطيات اللغوية والمقامية، وهي دائرة الحس، إلى دائرة الحدس، ثم جئت تستخرج معاني هذا النص بالمقاييس اللغوية، استغلقت عليك هذه المعاني، وأصبحت غامضة. لننظر في قول أدونيس:

قيدت سفني بالرياح، وفوضت أمري إلى الموج

افتح يديك أيها المعنى وانظر

ما أفرغهما !

وما أحنّ هذا الفراغ !

التفسير اللغوي لهذه السطور لا يجدي نفعاً في فهم دلالاتها. فهي بهذا الاعتبار غامضة مستعصية على الفهم؛ إذ كيف تكون يدا المعنى فارغتين فراغاً حنوناً ؟ وهل هناك فراغ حنون وآخر غير حنون؟ وما الصلة بين هذا وبين عبارتي السطر الأول ؟ ولكننا إذا قرأنا هذه السطور بعين الحدس، كان المعنى واضحاً، وزال الغموض عنه. فالراوي (المتحدث) يقيّد مصيره بالرياح الهوج، ويستسلم للأمواج العاتية. رجل كهذا لن يكون لفعله أي معنى إيجابي. إنه الفعل الذي يشبه الفراغ الخالي من كل معنى، وهو الفراغ الذي لا يكلف صاحبه شيئاً، إلى درجة يبدو

---

(٦) محمد بن منظور، لسان العرب (ك ذ ب).

معها وكأنه يحتو عليه. هذا هو المعنى الحدسي الذي تتضمنه هذه السطور.

إذا عرفنا ذلك، تبين لنا أن العبارات السابقة، ليست خالية من المعنى، وأن ما ذهب الدكتور القعود غير صحيح حين قال، وهو يعلق على كلمات أدونيس التي ذكرناها أعلاه: "فالمعنى عند أدونيس فارغ من المعنى، كأنّ اللامعنى هو المعنى، وهو الأساس، وهو الملجأ الحـتون"(٧).

ينبغي أن نفرق بين الغموض وتعدد الدلالة. وعدم التفريق بين هذين المصطلحين، أوقع كثيراً من الباحثين في سوء فهم الغامض من الكلام، والخلط بينه وبين متعدد الدلالة. والذي أوقعهم في ذلك أنهم يترجمون المصطلح الإنجليزي ambiguous بـ "غامض"، في مورد دلالته على "متعدد الدلالة". فالمصطلح الإنجليزي يحمل هذين المعنيين؛ أي أنه يدل في الإنجليزية على ما كان متعدد الدلالة، وما كان غامضاً، وأظهر مثال يتكرر فيه هذا الخطأ المترتب على خلط المفاهيم، أنهم حيثما تكلموا على المصطلح الإنجليزي نفسه عند تشومسكي، ترجموه على النحو الذي وضحت من الخطأ والخلط، مع أن تشومسكي حيثما أورد المصطلح الإنجليزي، فإنما كان يعني به تعدد الدلالة ليس غير. وقد وضح تشومسكي ذلك حين أورد العبارة الآتية: I have a stolen book "عندي كتاب مسروق"، فقال: إن هذا التركيب يحتمل ثلاثة معانٍ هي: ١. عندي كتاب سرقه أحد الأشخاص ٢. عندي كتاب سرق من أحد الأشخاص ٣. عندي كتاب مادته مسروقة. من الواضح أن العبارة التي أوردها تشومسكي ذات معانٍ متعددة، وليس فيها شيء من الغموض، بالمعنى المعروف الذي يظن أولئك الباحثون أنهم قد وقفوا عليه.

---

(٧) د. عبدالرحمن القعود. الإبهام في شعر الحداثة. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠٢، ص١٨٣.

وقد ذهب رادفورد Radford إلى أن تعدد الدلالة ambiguity قد يكون ذا وجه معجمي، عندما يكون للكلمة الواحدة معانٍ متعددة. وقد يكون ذا وجه تركيبي كما في الجملة الآتية: very old men and women؛ إذ يمكن أن يكون الوصف منصبا على الرجال والنساء معاً، باعتبار اشتراكهما بحرف العطف. ويمكن أن ينصرف الوصف إلى الرجال فقط، وتكون أداة العطف and لائتناف الكلام[٨]. وسواء أكان هذا أم ذاك، فالمعنيان قريبان واضحان، وليس فيهما غموض. وعليه، فإن تعدد الدلالة هنا، لم يؤدِّ إلى غموض، فظل المصطلحان على تخالف وتباين.

ينظر بعض الكتّاب العرب إلى كتاب إمبسون Empson المعنون بـ: Seven Types of Ambiguity، وكأنه فتح مبين في فن الغموض. وقد ترجم صبري محمد عبدالنبي هذا الكتاب إلى العربية، وترجم عنوانه على النحو الآتي: سبعة أنماط من الغموض ". وقد فضل ماهر شفيق فريد الذي راجع الترجمة وقدم لها العنوان الآتي: "سبعة أنماط من الإبهام". ولنا هنا وقفتان أولاهما: أن خمسة أنماط من التي ذكرها المؤلف في هذا الكتاب ليس لها علاقة بالغموض، وإنما هي مما يتحد فيه اللفظ ويتعدد المعنى، وهي تقابل في العربية المفاهيم الخمسة الآتية: المجاز، والاستعارة، والكناية، والتورية، والأضداد. ولا يصلح أن يقال في العربية عن جملة فيها مجاز أو استعارة، أو كناية، أو تورية، أو تضاد إنها من غامض القول، إلا إذا كانت الجملة غامضة في الدلالة على معناها، لعدم شيوع الارتباط بين ألفاظ الجملة ذات السمت الحسي، ومعناها المراد الذي لا تؤديه اللغة مباشرة.

وثانيتهما: إن العنوان الذي اقترحه ماهر شفيق فريد وهو: سبعة أنماط من الإبهام لا يقل شططا عن العنوان الآخر، وهو: سبعة أنماط من

---

(٨) انظر: Noom Chomsky. Aspects of the Theory of Syntax . The MIT press, 1982 , p35

الغموض؛ لأن المجاز والاستعارة والكناية والتورية ليست موضوعات للإبهام؛ إلا إذا كان الكلام مبهماً، لا يبين فيه صاحبه عن مراده؛ إما لعجزه عن ذلك، وإما لأنه استمرأ إيهام الكلام، حتى تصبح العلاقة بينه وبين معناه مضطربة مختلطة، كالذي في قول الشاعر:

وما مثله في الناس إلا مملكاً　　　أبو أمه أبوه حي يقاربه

ومعنى هذا البيت هو: وما يقاربه حي مثله في الناس مملوكاً إلا أبو أبي أمه. وقد وصف الدكتور عز الدين اسماعيل طريقة فهم هذا البيت فقال: " وفهم هذا البيت يتطلب منا حل مشكلة هذا التركيب اللغوي لا أكثر ولا أقل. فبمجرد أن نحدد عائد الضمير في هذا البيت تكون المشكلة قد حلت، ويكون المعنى قد اتضح تماماً(٩) ".

إذا نظرنا في هذا البيت، باعتبار المفهوم التواصلي للخطاب، لم نجد فيه شيئاً ينسب إلى أطروحة الخطاب. فالتعمية تعني عدم وقوف المرسل والمستقبل على أرضية مشتركة بينهما؛ أي أننا نكون بذلك قد فقدنا التواصل بين المرسل والمستقبل. فإذا أضفنا إلى ذلك أن البيت ليس فيه قضية، خرجنا بانطباع مؤداه أن التعمية وعدم وجود القضية قريب من قريب. ولكن ذلك غير كائن في حال وجود الغموض الذي يغطي قضية مهمة.

---

(٩) عزالدين إسماعيل. الشعر العربي المعاصر (ط٣) القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت. ص١٨

[٥] التأويل والتواصل

التأويل مصدر الفعل "أوّلَ" إذا أرجع الشيء إلى ما كان عليه. فالتأويل - على هذا – إرجاع النص أو الرسالة اللغوية، إلى دائرة الفهم، وقد خرجت عنه، لدواع لم يكن المستقبل قد وقف عليها، عند استقبال الرسالة، أو عند النظر فيها. وهذا هو الفارق الأساسي بين التفسير والتأويل. فالتفسير هو إظهار دلالات النص، بما تقتضيه ألفاظها، دون وجود عوامل تخفيها عن المفسّر. فهو بذلك يظهر المعنى المباشر denotation، في حين أن التأويل إنما هو إظهار للإيحاءات connotations التي يتضمنها النص أو الرسالة.

والتأويل والتفسير عاملان أساسيان في إتمام عملية التواصل اللغوي، وإن كان لكل واحد منهما وظيفة في ذلك. ويتعذر أن تصل الرسالة صحيحة إلى المستقبل، إذا كانت تحتاج إلى تفسير، ويتعذر وصولها مفهومة إذا كانت الضرورة تدعو إلى تأويل. حقا قد تفسّر الرسالة أو تؤوّل خطأ، ولكن ذلك لا يعني أنها لم تكن بحاجة إلى تفسير أو تأويل؛ فحاجتها إلى أحدهما هي حاجة المستقبل إلى الفهم. والخطأ أو الصواب فيهما، نتيجة لسلوك الوسيط الذي هو المفسّر أو المؤوّل. وقد يكون المتلقي نفسه مفسراً أو مؤولاً. وساعتئذ تتقاطع حاجته مع قدرته. حاجته باعتباره مستقبلا، وقدرته باعتباره مفسراً أو مؤولاً.

قلنا: إن اللغة ما كانت إلا من أجل إحداث التواصل، بين أفراد المجتمع. وحين تكون الرسالة اللغوية واضحة، يستطيع المستقبل أن يتلقاها بسهولة ويسر. وليس مطلوباً من المرسل أن تكون بيديه دائماً مفاتيح الوصول إلى كل مستقبل، بغض النظر عن المواقف المختلفة، والموضوعات المتباينة. وليس مطلوباً من الرسالة كذلك، أن تكون واضحة

بالقدر الذي يناسب وضوحها كل مستقبل. ولما كان للمستقبل قدرات عقلية يستطيع إذا استعملها، أن يقف على حقائق الموضوعات المختلفة، فمن ضرورات احترامنا لعقله، أن تجعل له خصوصية في تناول الرسالة اللغوية وفهمها، على أن تكون هذه الخصوصية ضمن الإطار الذي لا يبطل معقولية الفهم العام لتلك الرسالة. وإذا أضفنا إلى ذلك أن القدرات العقلية للأفراد على تباين كبير، أدركنا أهمية التأويل باعتباره ثمرة تلك القدرات ومحصلة لها.

لا يقع التأويل إلا عندما نقف على موضوع، له بالرسالة علاقة خفية. فإذا حدث ذلك، وأرجعنا الرسالة أو الجزء المستورة غوامضه، إلى ذلك الموضوع، وقع التأويل. يسمى إرجاع الرسالة أو بعضها إلى موضوع له بها علاقة خفية: "الإحالة". هذا هو الذي يحدث عندما يؤول المستقبل رسالة لغوية. لكن عدة عوامل تتحكم في ذلك أهمها:

١. الاسترجاع recall: من المؤسف أن ثمة باحثين كثيرين، في الشرق والغرب، يخلطون بين التذكر والاسترجاع، ويظنون أنهما شيء واحد. التذكر عملية أولية لا تميز عالما عن جاهل. إنها عمل الذاكرة مستمراً ما دام لدى الإنسان ذاكرة. وأما الاسترجاع فهو استحضار بعض ما اختزنته الذاكرة، مما له صلة بموضوع الرسالة، بل يمكن إحالة هذا الموضوع إليه. إنها عملية مركبة من استحضار مضامين معينة، وافتراض وجود علاقة بينها وبين موضوع الرسالة، ثم تفحص هذه العلاقة، لتبصرها على نحو يظهر للمسترجع كافياً. والكفاية هنا نسبية؛ فقد تكون كفاية أولية، وقد تكون ذات أبعاد نظرية أو عملية، تتخطى اقتناعه الذاتي الذي قد لا يستطيع أن يتجاوز به نفسه، إلى اقتناعه الموضوعي الذي يستطيع به أن ينال ثقة كل سائل بإجابة محددة.

٢. الاستبصار insight: على الرغم مما قد يبدو أن الاستبصار عملية ذاتية محضة، فإن البعد الاجتماعي لهذه العملية غير منكور. وقبل أن نبين البعد الاجتماعي في هذه العملية، ينبغي لنا أن نقف على

الفرق بينها وبين التبصّر، ففي التبصر يسلك التفكير في الفضاءات التي يسمح بها النص نفسه، أو الرسالة اللغوية باعتبارها نتاجاً عقلياً محضاً. وفي التبصر أيضاً ندرك الأبعاد اللغوية للرسالة، على مستوى الصوت، والصرف، والمعجم، والنحو. هذا هو التبصر، وهو الدرجة الأساسية التي يعتمد عليها من يفسر هذه الرسالة. أما الاستبصار فهو تجاوز اللغة باعتبارها نشاطاً عقلياً، إلى اللغة باعتبارها نشاطاً اجتماعياً تواصلياً. أي أن الفرد الذي يمارس الاستبصار يخرج من إطار اللغة، باعتبارها تفكيراً فردياً، إلى اللغة باعتبارها تفكيرا اجتماعياً. وبغير التفكير الاجتماعي في اللغة، لا يحدث تواصل. نعم، قد يحدث إرسال دون أن تكون له استجابة ذات قيمة عند المستقبل.

٣. الحدس intuition: جاء في الموسوعة الفلسفية أن أظهر تعريف للحدس هو أنه إدراك مباشر لموضوعات دلالية، أو معرفية، أو أمور غامضة[١٠]. والصحيح أنه حين تبنى هذه المعرفة على نظر في مقدمات واضحة مسلّم بها، فإن هذه المعرفة لا تسمى حدساً. وإنما يقع الحدس عندما يصبح لدى المرء رياضة ذهنية، يستطيع بها أن يتوصل إلى النتيجة نفسها التي تؤدي إليها المقدمات، دون النظر فيها أو استخدامها. وهذا لا يعني إنكار أهمية المقدمات هذه، وإنما يعني شيئاً واحداً، هو أن كثرة ترويض الذهن باستخدام المقدمات، يوصل صاحبه إلى مرحلة، يستطيع الوصول بها إلى النتيجة مباشرة،

فالحدس – على هذا – خبرة ذهنية. وإنما يتأتى توهم الغموض في الوصول إلى النتيجة، لكون الأسباب التي أوصلت إليها ليست ماثلة للعيان، ولا كان الربط بين بعض المتغيرات المتباينة، ماثلاً في أذهان

---

(١٠) انظر The Encyclopedia of Phylosophy 4/204

الناظرين الآخرين. وإنما يحدس بها من كان لديه حظٌ وافر من الذكاء. ومن أجل ذلك كان الحدس نافذة من نوافذ الذكاء، كما أنه طريق إليه.

ولعل السؤال المثير الآتي: " هل تحدس بالصواب فقط ؟ " أقدر على تعريفنا ببعض سمات الحدس الذي يمكن أن يكون خطأ. وتحمله الصواب أو الخطأ نتيجة عملية من نتائج كونه حكماً. ولذلك لا ينبغي أن ينظر أحدنا إلى حكم الحدس بأنه صواب دائماً، أو أنه خطأ دائماً. والذين يقدرون على استحضار مقدمات حكم حدسي وقع، قادرون على أن يعرفوا صحة الحدس أو خطئه.

قد يكون حكم الحدس منوطاً بماض أو حاضر، أو مستقبل. فأظهر صور الحدس المنوط حكمه بالماضي، أن يكون المرء قادراً على تأويل رسالة وقعت في ما انقضى من الزمن. بل إن المؤول قد يحدس بوقوع الحوادث المذكورة في الرسالة نفسها قبل أن يقرأها أو يسمعها. ومن الحدس المنوط حكمه بالحاضر أن يعرف المرء ما يفكر فيه صاحبه، بناء على مقدمات معينة. ومن الحدس المنوط حكمه بالمستقبل، أن تتوقع حدوث استجابة معينة لرسالة نبثها إلى الآخرين. وكلما كانت الرسالة أقدر على مباغتة الحس بالمستقبل، كانت أقرب إلى الحدس الذي يستشرف الأحداث قبل وقوعها، ويرى النتائج قبل أن تحدث.

يتحكم في العوامل السابقة: (الاسترجاع والاستبصار والحدس)، عوامل اجتماعية، في مقدمتها: وجود نسيج مشترك، بين المرسل والمستقبل. ويمكن أن يطلق على هذا النسيج: سياق الاعتقادات المتبادلة. فأنت باعتبارك مؤولا للنص أو الرسالة اللغوية، تبحث عن النسيج الذي يجمع بين خطوط تفكيرك، وخطوط تفكير المرسل. وحتى عندما لا يكون هذا الاعتقاد متبادلاً بينك وبينه بالضرورة، فأنت تؤدي هذه الوظيفة وأنت تؤول الرسالة. ذلك أنك تقوم مقام المرسل في بيان ما تحمله رسالته من مضامين. وفي هذه الحال يكون النسيج الذي يجمع بينكما نسيجاً معرفياً أكثر من كونه اعتقادياً. على أن المعرفة نفسها تلتقي

مع الاعتقاد في جوانبه وتختلف معه في جوانب أخرى. ولذلك كان من السهل في نظري، أن تكون المعرفة ضرباً من الاعتقاد، فيما تلتقي معه فيه. أما كون الاعتقاد معرفة فذلك ليس موضوع نقاش؛ فهو صحيح؛ لأن الإنسان يعتقد بأفكار هي جزء من المعرفة، بغض النظر عن كونها صحيحة، أو غير صحيحة.

التأويل في حقيقته إعادة إنتاج للرسالة. لن يكون لهذا الناتج الجديد (التأويل) ما يجعله عدلاً مكافئاً للرسالة في قيمتها الاجتماعية. بل إن قيمة التأويل تتأتى أصلاً من كونه تأويلاً لهذه الرسالة أولاً، ومن كونه نتاجاً لقدرات عقلية مميزة ثانياً، ومن كونه قد جعل الرسالة محلاً للتواصل ثالثاً، ومن كونه قد عبّر عن صلة الرسالة بالمجتمع وأشبع حاجة الناس إليها رابعاً، ومن كون التأويل نفسه رؤية عصرية متجددة للرسالة خامساً. وأقرّب المسألة بقراءة بعض العلماء والنقاد المعاصرين للشعر الجاهلي. فقد تأوّل بعضهم وحدة القصيدة الجاهلية، ببعض ما وقف عليه علم النفس الحديث. فقد أسقط هؤلاء مفاهيم علمية، على النص الجاهلي؛ فقرؤوا فيه وحدة القصيدة. وكأنهم بذلك يجعلون القصيدة الجاهلية مرآة لنفسية الشاعر المأخوذة بعوامل متلاحقة، يفضي بعضها إلى بعض. وفي ضوء هذا التصور، أمكن تطويع لغة القصيدة الجاهلية، لاستقراء تأويلي يجد فيها وحدة عضوية.

ذهب بعض الباحثين إلى أن العمل الأدبي – باعتباره رسالة ذات هدف تواصلي راقٍ – له وجهان، أحدهما فني، وهو الوجه الذي يبدع الأديب بناءه في عملــه هــذا، والآخر جمالي، وهو الوجه الذي يتصل بعملية التلقي ذاتها، أكثر من اتصاله بالعمل الأدبي[11]. إذا أخذنا بهذا الفهم الذي يقوم على ثنائية النظر إلى العمل الأدبي، كان من السهل أن

---

(١١) تومبكنز، جين (محرر)، نقد استجابة القارئ، ترجمة علي كاظم وعلي حاكم، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩، ص١١٣.

نتصور أن عملية التأويل هي الملتقى الذي يحدث بين الوجهين: الفني الإبداعي، والجمالي الانطباعي. فبالقدر الذي يكون في العمل الفني جوانب أبداعية مستكنة فيه، يكون المتأول أقدر على الإبانة عن هذه الجوانب. ويكون تأويله لها بمقدار ما استوعب منها حسه وذوقه. وهذا يعني – في التحليل الأخير – أن الذوق يناصف الفكر في فهم الرسالة الأدبية وتأويلها.

للتأويل منزلتان من التفكير، أولاهما ما يمكن أن تسميه التفكير الوصفي، وثانيتهما: التفكير الإشاري. أما التفكير الوصفي ففيه يقف المؤوّل على السمات الوصفية، لكل مفردة من مفردات الرسالة التي تحتاج إلى تأويل. ولا يتجاوز المؤول، في هذه المرحلة، المعطيات الدلالية التي يمنحها المعجم، في إطار "الدلالة المعجمية". ولا يتجاوز البعد السياقي للكلمات، وهو بعد لغوي على كل حال، وإن كان يخرج عن أصل الدلالة المعجمية للكلمة. وأوضح ذلك بكلمة (رأس) التي تعني، في أول ما تبادر به الذهن، رأس الإنسان أو الحيوان. فإذا قلت: "ذلك رأس الأمر كله " لم تكن قد خرجت عن الدلالة اللغوية في كثير أو قليل. ولا يتجاوز التفكير الوصفي المعرفة الصرفية أو النحوية المتداولة.

أما التفكير الإشاري في بناء التأويل، فلا يمكن أن تتسع له الرسالة أو النص، إذا لم يكن في الرسالة نفسها سمات معينة، أولها وجود فسحة بين النص ومضامينه، تسمح بإنشاء جملة من العلاقات المتبادلة بين النص ومضامينه الاجتماعية والفكرية. وقد تجوز بعضهم في تسمية النظر الذي يملأ هذه الفسحة بالنص الغائب.

وثاني هذه السمات التقاء الذات الفردية المتمثلة في المرسل أولاً، وفي المستقبل ثانياً، بالذات الاجتماعية. ونقطة التقاء هذه الذات بتلك،

هي المفصل الذي تقوم عليه حركة الخطاب في الرسالة. وعند تلك النقطة يجد المتأول سبيله إلى الجمع بين الذات الفردية والاجتماعية. ولبيان هذه

المسألة، لنفرض أن شخصاً سألك عن رأيك في نزار قباني، فقلت: "شاعر يخلع عن المرأة ثيابها، ولا تغطيها قصائده". قد يذهب المستقبل لهذا القول، كل مذهب في تأويله، فإذا كان قصدك أن تعرّض به، فقد أخفيت الدلالة القصدية عن المتلقي، وجعلت له الباب مفتوحاً ليفهم غير ذلك، فقد جعلت الوجه الآخر الذي يمكن أن يفهمه دلالة احتمالية. والدلالتان إشاريتان؛ لأن كل واحدة منهما تحتمل أن تكون هي المراد.

وإذا نظر المستقبل نفسه في قولك: "ولا تغطيها قصائده"، لم يكن في حاجة إلى بيان معنى هذه الجملة. ولكنه بالتأكيد في حاجة إلى معرفة دلالات أخرى لها، ومنها الدلالة التداولية. وسيكون أمام أحد معنيين تحتملهما هذه الجملة. فقد يكون قصدك الذي ترمي إليه، أن قصائده تعرّي المرأة ولا تسترها، وأن هذه القصائد مهما كانت قيمتها الفنية عالية، لا تعدل أن تجعل جسد المرأة مشاعاً لقراء نزار قباني، وقد افتضحها بما تحدث عنه من جسدها. وإذا كان قصدك أن نزاراً قد ولج عالماً، استطاع فيه أن يصف مفاتن المرأة، ولكنه لم يستطع أن يستغرق هذا العالم، فقد جعلت هذا المعنى قصداً، والآخر وهو التعريض بنزار احتمالاً. أما كون أحد المعنيين قصداً فباعتبار المرسل. وأما كون الثاني احتمالاً فباعتبار المستقبل. وإذا رجح المستقبل أن أحد المعنيين هو المراد، كان الآخر احتمالاً بالنسبة له (إذا اهتدى إليه طبعاً). وما عليك باعتبارك مرسلاً، أن يرى المستقبل خلاف الذي أردت؛ فقد صدرت الرسالة منك، وهي تحمل معنى قصدياً، وآخر محتملاً، وما هما بالنسبة إلى المستقبل، كما هما بالنسبة إليك. وما دام الأمر كذلك فالتأويل سيأخذ سبيله إلى فهم المستقبل، بغض النظر عن موافقته أو عدم موافقته لقصدك.

وهنا تظهر مشكلة طالما عبّر عنها كثيرون، بتساؤل يبدو مُحيّراً: هل أراد المرسل حقاً ما تأوله المتأولون ؟ يذكرني هذا السؤال بقصة حدثت مع أحد النقاد المشهورين. فقد كتب أحد معانديه قصيدة ليس لها ظاهر مفهوم بادي الرأي، ونسبها إلى شاعر مرموق، وطلب منه بطريقة

خاصة، أن يعلق على القصيدة. فتساوق الأستاذ الناقد، وكتب مقالة تحليلية للقصيدة، أثنى فيها على النظر المعمق للموضوع. فما كان من خصمه إلا أن ردّ عليه بمقالة، وضح فيها أنه هو منشئ القصيدة، وأنه لم يكن يقصد شيئاً مما ذكره الناقد. وجرّت هذه الحكاية تبعات مؤلمة للناقد الكبير. ومن المؤسف أنه لم يحسن الدفاع عن نفسه. فإن التأويل يدور في الفضاء الرّحب الذي تنشئه العلاقات بين الدلالات اللغوية، والمفاهيم الاجتماعية في الحياة والتجارب التي يمر بها الإنسان والمجتمع. ولا يكون التأويل ضمن المعنى القصدي فقط.

يعتمد التأويل كثيراً على المقتضى العملي، أكثر مما يعتمد على المقتضى النظري، وتتمثل حقيقة ذلك، في أن التأويل هو في أغلب صوره تنزيل للنص أو الرسالة اللغوية، لتكون ضمن التداول الاجتماعي. فالمتأول لا ينشيء نظرية، ولا يؤسس مذهباً في فهم اللغة. وهذا فارق أساسي بين من يضع القواعد النظرية لفهم اللغة والأدب، ومن يقتحم الرسالة ليفتق مكنوناتها بالتأويل. وهذا لا يعني أن التأويل لا يحتاج إلى نظر، وأنه ليس بحاجة إلى قواعد. نعم، هو بحاجة إلى قواعد، ولكنها قواعد تطبيقية. وهو بحاجة إلى النظرية، ولكنها النظرية التي تسلم من يتعامل معها إلى التطبيق. وأكثر النظريات قابلية للتطبيق، هي النظرية التي تبنى معالمها في التطبيق ومنه ومعه.

قد يكون المقتضى الذي يلزم الوقوف معه لتحقيق التأويل، مقتضى إلزامياً ضرورياً، وقد يكون غير إلزامي. وأوضح هذه المسألة بما يأتي: لو قال لك شخص في صبيحة يوم ما: في الجريدة مقال جيد عن الوضع في الشرق الأوسط، فقد يتبادر إلى ذهنك أن المقال هو في جريدة ذلك اليوم، وأن الجريدة المقصودة هي الجريدة الأكثر تداولاً بين الناس. هذان المعنيان من المقتضيات غير الإلزامية، لأن الكتابة عن هذا الموضوع، ليست مخصوصة بيوم أصلاً؛ ولأن الجرائد التي تكتب عن هذا الموضوع كثيرة لا جريدة واحدة. ويصبح هذا المقتضى إلزامياً، عندما يقول لك ذلك الشخص، وهو يشير إلى جريدة بعينها: في الجريدة مقال

جيد عن الوضع في الشرق الأوسط . فقد أخرجت إشارته الكلمة عن عمومها الذي يجعل مقتضيات الكلمة غير محددة، ويجعلها من ثم قابلة لأكثر من فهم واحد. فإذا أصبحت مفتوحة على تعدد الفهوم، أصبحت قابلة للتأويل. وإذا لم يبق إلا فهم واحد اقتضاه المقام، لم يعد النص قابلاً للتأويل.

في ضوء ما قلناه، وهو أن الاقتضاء قد يكون إلزامياً، وقد يكون غير إلزامي، يصبح من مجافاة النظر لحقائق الأشياء، أن يقال إن الاقتضاء أضعف في الدلالة على المضمون من الوجوب؛ لكون الحكم

في حال الوجوب "ثابتاً بالعبارة أو الإشارة أو الدلالة"[12]. ولو كان الأمر على هذا النحو لكان الاقتضاء في قوله تعالى: " وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلا إياه، وبالوالدين إحساناً "(الإسراء٢٣) أضعف في الدلالة على الحكم من "أوجب". وليس بعد هذا القصور في الرؤية من قصور ،ونضيف إلى ذلك أن الاقتضاء نفسه حكم، وهو ملزم في مواطن معينة، غير ملزم في مواطن أخرى، وإطلاق القول إنه غير ملزم إطلاق غير صحيح. ثم إن الاقتضاء سواء أكان ملزماً أم غير ملزم، إنما يثبت بدلالة العبارة المباشرة، أو بما تتضمنه من دلالات أخرى غير مباشرة. وبذلك لا يكون الوجوب وحده هو صاحب الحق في أن يثبت بالدلالة المباشرة، والدلالة غير المباشرة، فإن الاقتضاء شريكة في ذلك، وإن كان بينهما اختلاف طبعاً.

وأظهر ما يبرز فيه الفرق بين الوجوب والاقتضاء، أن ثبوت الحكم بأولهما ليس قائماً على فكرة الفصل، في حين أن الاقتضاء حكم فصلي بين طرفين أو أطراف متعددة، تقول: قضى القاضي بين المتخاصمين، ليكون ذلك دالاً على وجود الفصل بين طرفين على الأقل، بحكم ملزم لهما. وقد يستشير هذان الطرفان شخصاً ليحكم بينهما حكماً استشارياً، فيكون

---

(١٢) أحمد كروم "مقاربات نظرية في مظاهر الربط الحجاجي لبنية الاقتضاء" عالم الفكر، العدد ٣، المجلد ٣٢، سنة ٢٠٠٤، ص٢٣٩.

اقتضاء الدلالات المتضمنة في الحكم غير ملزم لأي من الطرفين. وفي الحالين فإن الحكم الدلالي المتضمن في الاقتضاء، ليس أقل من الحكم المتضمن في الوجوب، إلا حين يقتصر الاقتضاء على دلالة غير ملزمة. ولا يكون ضعف الاقتضاء في هذه الحال من وجهه اللغوي، بل باعتبار ما يكتنف الاقتضاء من سياقات تداولية معينة، الأمر الذي يجعل الوجه اللغوي للرسالة قابلاً للتأويل.

قد يتضمن الاقتضاء - في سياق الحال - أموراً مسكوتاً عنها. وقد تفهم هذه الأمور باعتبار القيم الدلالية التي يتسع لها النص، وقد تفهم باعتبار إشارات دالة عليها. وفي الحالين فإن التأويل هو الذي تمتد يداه إلى الكشف عن تلك الأمور. فمن النوع الأول ما جاء في الآية الكريمة: "ولا تقل لهما أف"(الإسراء ٢٤). فهذا من أقل ما يُعق به الأبوان، وما سكت عن الأكثر إلا لقضية منطقية تداولية، وهي أنه إذا كان القليل من العقوق منهياً عنه، فما فوقه أشد وأعظم. ومن النوع الثاني ما يمكن أن يفهم بالدلالة الإشارية، كالذي رأيناه في عبارة:"ولا تغطيها قصائده".وفي الحالين، يرد التأويل مورده منطقياً في الأمور المسكوت عنها في الاقتضاء.

ومما ينبغي أن ننتهي إليه، أن ثمة نوعاً من التعاون، كما يقول التداوليون، بين المرسل والمستقبل، وأن هذا التعاون هو الذي يؤسس الفهوم المختلفة للرسالة، ومن ضمنها الفهم التأويلي. ويقوم هذا التعاون على مقولات هي:

١. مقولة المقدار: والمقصود بها القدر من المعلومات التي يزود بها المرسل رسالته، وعلى أساسها يستطيع المستقبل أن يستخرج المعاني أو يتأولها. فالمقدار ليس من صفات الرسالة فقط، ولكنه بالإضافة إلى ذلك، من صفات النظر التأويلي، والمقدار هنا ليس مكافئاً للمقدار هناك بالضرورة. فقد يكون في أحد الطرفين أكثر

منه في الطرف الآخر،لكنه من طرف المرسل قيّم على ما ينتهي إليه المستقبل من تأويل.

٢. مقولة الصدق: والمقصود بها صحة المعلومات التي يتداولها المرسل والمستقبل ،وحتى أوضح ذلك، لنفرض أنك سألت شخصاً عن عدد طلاب فصل من الفصول الدراسية، فقال لك: إنهم خمسة وعشرون، ثم أعطاك قائمة بأسمائهم. ولم تكتف بذلك، بل سألت شخصاً آخر، فقال لك: إنهم أربعون، وأعطاك قائمة بأسمائهم، فإذا الأسماء هنا غير الأسماء هناك. لا شك والحال هذه، أن أحدهما أو كليهما غير صحيح. ولا شك أن إحدى القائمتين أو كلتيهما غير صحيحة كذلك. فما الذي يمكن أن تذهب إليه في تأويل صحيح للجمع بين الشخصين ؟ إن التأويل الذي يتجاوز الصحة المنطقية البديهية، يصبح مغالطة لا تأويلاً.

٣. مقولة الجهة: والمقصود بذلك هو الاعتبار الذي تذهب إليه في التأويل. وأوضح ذلك بمثال فأقول: إذا كانت (س) صحيحة باعتبار، وهي صحيحة باعتبار آخر، فالجمع بينهما ممكن. أما إذا كانت صحيحة باعتبار، وخطأ بنفس الاعتبار، فالجمع بينهما غير ممكن، وذلك كما هو مبين في الجملة الآتية: صام الناس رمضان هذا العام ثلاثين يوماً. فإذا قلت: صام الناس رمضان هذا العام تسعة وعشرين يوماً، انتفى الجمع بينهما، إلا أن تجعل أولاهما صحيحة باعتبار، والثانية باعتبار آخر، كأن تقول: صام الناس رمضان هذا العام ثلاثين يوماً في الأردن، وصام الناس رمضان هذا العام تسعة وعشرين في السعودية. فصار الصوم ثلاثين باعتبار جهة معينة، وتسعة وعشرين باعتبار جهة أخرى. وعليه فإن تحديد المرسل جهة الخطاب واعتباراتها المختلفة، يوفر على المستقبل كثيراً من التفكير، ويجعل الرسالة غير قابلة أن يطعن في تأويلها.

على الرغم من كون التأويل مجالاً لتوسيع حدود النص أو الرسالة، فإن ثمة قيوداً تحول بين المتأول، وإطلاق النظر التأويلي، فما كانت

إمكانات التأويل لجعل النص من غير حدود. ويكون رفضنا له أشد عندما يخالف المعقول أو البديهيات، أو المسلمات التي لا يختلف عليها اثنان، أو عندما يجمع بين النقيضين اللذين لا يجتمعان في مقام واحد. فإذا اخترق هذه الممنوعات احترق.

قد يعرض للنص ما يمكن أن يسمى "الحضور والغياب". وهما وجهان متقابلان من وجوه التعامل مع النص. فالحضور إحاطة ذهنية، تمكِّن صاحبها من أن يختصر المسافة بينه وبين النص، على نحو يجعله قابلاً للفهم، بل يجعل فهمه بمقتضى ذلك الحضور الذهني، أقرب من غيره من الفهوم التي تفتقر إلى مثل ذلك الحضور. ونضرب لذلك مثلاً قول امرئ القيس متغزلاً:

نزيف إذا قامت لوجهٍ تمايلت تُراشي الفؤاد الرَّخصَ إلا تختُرا

فقد ذهب بعضهم في تأويل (نزيف) بالمعنى الذي تُفسّر به معجمياً. فكلمة (نزيف) تعني: في دلالتها المعجمية: "سكرى". وإلى هذا المعنى ذهبت الدكتورة ريتا عوض، فرأت أن هذه المحبوبة هي الأخرى سكرى بالعشق مثل حبيبها، فأخذت – والقول للدكتورة عوض – تتمايل بالعشق انتشاء به، وقلبها السقيم أضناه الهوى[١٣]. هذا تفسير لا يكشف عن حقيقة البعد السيكولوجي للمرأة العاشقة التي يكون إغراقها لحبيبها، أهم ما في دائرة الحضور في بنيتها الوجدانية، مهما بلغ حبها له. فهي تريد أن تتلقى استجابته، ولا تريد أن تعرض استجاباتها، وتحاول أن تجعل هذه الأخيرة أقل الاستجابتين بروزاً. وما دام الأمر كذلك، فليس من المعقول أن تظهر نفسها سكرى بحبه، ولا أن يظهرها الشاعر كذلك. وبناء عليه، فإن الفهم التفسيري الذي دفع إليه ظاهر اللفظ (سكرى)، لا يحدي حضوره في فهم أعمق وأدق. الفهم الأعمق والأدق هنا، هو الفهم التأويلي الذي يجعل في دائرة الحضور، صورة أخرى غير هذه التي فهمتها

---

(١٣) ريتا عوض، بنية القصيدة الجاهلية. بيروت: دار الآداب، ١٩٩٢، ص٢٦٩.

الدكتورة عوض. فقد صوّر الشاعر محبوبته، وقد أخذ الدلال منها كل مأخذ، تحكم بها وأسكر حركاتها، حتى تكون استجابة الحبيب سكرى. فكلمة (النزيف) هنا تنصرف من وجهتها التفسيرية، إلى مظلتها التأويلية؛ لتكون العلاقة بين (دلال وتعلق)، أي بين إرسال واستقبال. وليست العلاقة بين (تعلق وتعلق)؛ لأن هذه العلاقة الأخيرة تفهم على أنها علاقة بين إرسال وإرسال. هذا هو الذي ربما يكون الشاعر قد أراد أن يجعله في دائرة الحضور. وليس المقصود أن حبيبته سكرى بالعشق مثله، كما ظنت الدكتورة عوض.

وللحضور صورة أخرى تظهر في التأويل. أقرب ما تتمثل فيه هذه الصورة، استدعاء خيارات كثيرة لإصدار الحكم التأويلي. ثم تتداعى هذه الخيارات أو أكثرها، واحداً تلو الآخر. ويبقى في دائرة الضوء واحد أو غير واحد منها. ومن أجل أن يظل حضور التأويل في دائرة الضوء، يستخدم المتأول ملكاته الذهنية واللغوية؛ لإنشاء تصورات دفاعية عن الحكم التأويلي الذي صار إليه. يدخل بعض هذه التصورات الدفاعية ضمن شرح التأويل، بما يقرّبه إلى المستقبل. ويدخل بعضها الآخر ضمن الاستدلال الذي يثبت القضية، ويدمغ عنها ما يمكن أن ينقضها. قد يجتمع الشرح والاستدلال في مقام واحد، وفي سياق واحد، وقد ينفرد أحدهما بوجوده في دائرة الحضور. وسواء أكان هذا هو الذي حدث أم ذاك، فإنهما شيئان مختلفان لا شيء واحد. ذلك أنك إنما تشرح ما تذهب إليه من تصور تأويلي، في مقام تعلم أن تصورك قد لا يكون ضمن دائرة الحضور عند المستقبل؛ لكونه قد تلقاه فلم يحسن فهمه .

أما الاستدلال على سلامة التأويل، فلا تذهب إليه إلا وأنت تعلم أن تأويلك لا يكفي معه الشرح؛ بل لا بد من أن تلجأ إلى الأدلة التي تقوّي فهمك وتدعمه. أدلتك التي تستخدمها في هذه الحال تسمى أدلة إثبات. وهي أقوى ما يجعل أفكارك التي تأولت بها الرسالة، قادرة على أن تدخل دائرة الاقتناع. فإذا استخدمت الأدلة التي تنقض خلاف التأويل الذي ذهبت إليه، كانت هذه الأدلة قادرة على أن تبقي التأويل في دائرة الامتناع.

وتثبت دعائم التأويل إذن في مرحلتين من مراحل الحضور: مرحلة الاقتناع وهي مرحلة تأسيس قواعد التأويل، ومرحلة الامتناع وهي مرحلة تثبيت هذه القواعد منيعة قوية.

الاستدلال وإن كان شيئاً آخر غير التأويل، فهو ذو حضور كامن فيه. وحضوره منطقي أولاً، لغوي ثانياً. ولا يغني وجود أحدهما عن الآخر؛ أي أن الحضور هنا ذو وجود لوجهين متكاملين. فالدليل لا يقوم إلا بلغة محسوبة، بحيث إن سوء عرض الدليل من وجهه اللغوي، قد يبطل حضوره دليلاً مقبولاً. وفي المقابل، فإن لغة الاستدلال لا تقيم دليلاً إن لم يقم هذا الدليل على أسس منطقية عقلية. حقاً قد تضعف لغة الدليل أحياناً، وما يمنع ضعفها سلامة الدليل. ولكن قوتهما جميعاً قوة للتأويل الذي نذهب إليه في إبراز دلالات معينة لأي رسالة لغوية.

إن مبدأ الاحتمال هو الذي يجعل قضية التأويل ذات وجه مقبول. والاحتمال قائم في أساسه، على افتراض صحة ما تفهمه، مع ترجيح يبلغ بك أن تتبناه. ولكن افتراض الصحة لا ينفي افتراض عدم الصحة كذلك. فعدم الصحة احتمال آخر قائم مع نفي الترجيح. وبذلك يقترب هذا المفهوم من مفهوم العلم الظني.

وهل يكون التأويل هو الظن إذن؟ الجواب بالنفي قطعاً، وذلك على الرغم من كون الظن ترجيحاً بعلم أمر ما. فالظن أداة من أدوات التأويل، ووسيلة من وسائل بنائه وليس هو إياه. ولا يخرج التأويل عن كونه حكماً ظنياً في تقديم المعنى إلى المتلقي. ويقوم التأويل باعتباره حكماً ظنياً، على أساس أن المقصود من التأويل إحداث استجابة إيجابية للرسالة عند المتلقي، بحيث يتحول من مجرد مستقبل لها إلى متلقٍ يتبناها، أو على الأقل، يتقبل فهمك لها. وفي الوقت الذي تحدث فيه هذه الاستجابة، يصبح المتلقي شريكا لك في الفهم. وهذا يعني أنك في التأويل تتجاوز نفسك إلى الآخرين، لتجعلهم يقرؤون الرسالة بالطريقة التي قرأتها بها. وتكمن المشكلة في هذه الحال، أنك لا تتجاوز نفسك، وأنت تحملها على

التنازل عما هي راغبة فيه. ولو كان الأمر كذلك، لكانت المشكلة أسهل بكثير. إنك في هذه الحال، تتجاوز بفهمك حدود نفسك، لتدخل بذلك إلى الآخرين. وهي مشكلة مركبة، ليس من اليسير أن تنجح في حل مكوناتها بسهولة. وحتى عندما تنجح في أداء ذلك، لن يتجاوز فهمك، ولا هم الذين يأخذون به، حدود الحكم الظني المبني على الترجيح.

وللتأويل القادر على تجاوز الزمان والمكان، كفاية في إحداث استجابة أقدر على الديمومة والانتشار، من تأويل لا يبرح المكان، ولا ينتقل من زمان إلى زمان. والتأويل الذي من الصنف الأول يتجاوز نزعة الهوية، إلى نزعة الوجود. وهي أعم من نزعة الهوية وأشمل، وليست هذه مزية بالضرورة. وحتى أوضح هذه المسألة، أقدم مثالاً من تاريخ الفلسفة الإسلامية. فقد حاول فريق من المشتغلين بالفلسفة، في الحضارة الإسلامية، أن يتأولوا ما ذهب إليه أرسطو في فهم حقيقة الخلق والوجود، بآرائهم وتأويلاتهم وفهمهم الذي تجاوزوا فيه الزمان والمكان. وكان من نتيجة ذلك أنهم قدموا تأويلات جديدة، كانت هي الأساس الذي استطاع الغربيون أن يعرفوا به فكر أرسطو خاصة. وكانت آراء الكندي (ت٢٥٦هـ) والفارابي (ت٣٣٩هـ)، وابن سينا (ت٤٢٨هـ)، وابن رشد (ت٥٩٥ هـ) وتأويلاتهم أهم منابع الفكر الفلسفي الوسيط في الغرب. ولكن أفكار هؤلاء الفلاسفة ليست مبنية على تصور صحيح، في التأويل الذي يجمع بين مناهج فكرية مختلفة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم ، عبد اللطيف فؤاد. المناهج. القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٨٤.

٢. أبو ديب، كمال. البنية الإيقاعية للشعر العربي. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١.

٣. أبو سكين، عبد الحميد .الاشتقاق اللغوي وأثره في النمو اللغوي. القاهرة: مكتبة الأمانة، ١٩٧٩.

٤. الأستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب. بيروت. دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.

٥. استيتية، سمير. الأصوات اللغوية. عمان: دار وائل، ٢٠٠٢.

٦. استيتية، سمير. المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية. دبي: دار القلم، ١٩٩٧.

٧. إسماعيل، خالد. قواعد كتابة الحضر. عمان: مؤسسة النخيل، ١٩٩٨.

٨. ــــــ. مقدمة في قواعد الأوكاريتية. عمان: مؤسسة النخيل، ١٩٩٨.

٩. إسماعيل، عز الدين. الشعر العربي المعاصر، ط٣. دار الفكر العربي، د.ت.

١٠. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن. الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: المكتبة التجارية، د.ت.

١١. الأنباري، محمد بن القاسم. كتاب الأضداد. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار الجيل، ١٩٦٠.

١٢. الأنباري، أبو حيان محمد بن يوسف. تذكرة النحاة. تحقيق: د. عفيف الرحمن. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.

١٣. أنيس، إبراهيم. الأصوات اللغوية، ط٢. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٧٥.

١٤. ـــــ. دلالة الألفاظ، ط٣. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٧٦.

١٥. باكلا، محمد حسن، وآخرون. معجم مصطلحات علم اللغة الحديث. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٢.

١٦. باي، ماريو. أسس علم اللغة. ترجمة: أحمد مختار عمر. منشورات جامعة طرابلس، ١٩٧٣.

١٧. برجشتراسر، ج. التطور النحوي للغة العربية. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧.

١٨. بروكلمان، كارل. فقه اللغات السامية. ترجمة: رمضان عبد التواب. مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧.

١٩. بشر، كمال. علم اللغة العام، القسم الثاني (الأصوات). القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣.

٢٠. بوند، جاي وأ. تنيلز. الضعف في القراءة- تشخيصه وعلاجه. ترجمة: محمد مرسي، وإسماعيل أبو العزايم. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣.

٢١. تومبكنز، جين (محرر). نقد استجابة القارئ. ترجمة: علي كاظم، وعلي حاكم. المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩.

٢٢. الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة: ١٩٦٩.

٢٣. الجرجاني، محمد بن علي. التعريفات. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٩.

٢٤. ابن الجزري، محمد. النشر في القراءات العشر. بيروت: دار الكتب العلمية. د.ت.

٢٥. الجندي، أحمد علم الدين. اللهجات العربية في التراث. القاهرة ١٩٦٨.

٢٦. ابن جني، عثمان. الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر. د.ت.

٢٧. ابن جني، عثمان. سر صناعة الإعراب. تحقيق: حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٩٨٥.

٢٨. حاتم، محمد عبد القادر. الإعلام والدعاية. القاهرة: الإنجلو المصرية، ١٩٧٨.

٢٩. حماد، أحمد .عوامل التطوّر اللغوي. بيروت: دار الأندلس: ١٩٨٣.

٣٠. ابن خلدون، عبد الرحمن. المقدمة. تحقيق: درويش جويدي. صيدا: المكتبة العصرية، ٢٠٠١.

٣١. خليل، ياسين. نظرية أرسطو المنطقية. بغداد: أسعد، ١٩٦٤.

٣٢. الخولي، محمد علي. معجم علم اللغة النظري. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٢.

٣٣. ديداوي، محمد علي. الترجمة بين النظرية والتطبيق. (مطبوع على الآلة الراقنة) د.ت.

٣٤. رابين، تشيم. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية. ترجمة: د. عبد الكريم مجاهد. عمان: دار الفارس، ٢٠٠٢.

٣٥. رضا، أحمد. رد العامي إلى الفصيح. بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨١.

٣٦. الرماني، علي بن الحسن. النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن. تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩١.

٣٧. زكريا، ميشال. الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٣.

٣٨. سليمان، عامر. اللغة الأكادية. الموصل: منشورات وزارة التعليم العالي، ١٩٩١.

٣٩. سواح، فراس. الحدث التوراتي والشرق الأدنى القديم. ط٤ دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠٠.

٤٠. سوسة، نسيم. العرب واليهود في التاريخ، ط٦. دمشق: العربي للإعلان والنشر، ١٩٨٦.

٤١. السيوطي، عبد الرحمن. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى؛ وعلي البجاوي؛ ومحمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: عيسى البابي الحلبي، د.ت.

٤٢. شاهين، عبد الصبور. في علم اللغة العام، ط٣.القاهرة: مكتبة طارق، ١٩٧٨.

٤٣. شكسبير، وليم. الملك لير. ترجمة: أ.ر. مشاطي. بيروت: دار نظير عبود، د.ت.

٤٤. شكسبير، وليم. هاملت. ترجمة: جبرا إبراهيم جبرا. وزارة الثقافة العراقية، د.ت.

٤٥. الشوبكي، عمر. القضاء الإداري. عمان: مكتبة دار الثقافة، ٢٠٠١.

٤٦. الصالح، صبحي. دراسات في فقه اللغة. ط٥. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٣.

٤٧. الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل أي القرآن. تحقيق: محمود شاكر. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ٢٠٠١.

٤٨. طحان، ريمون؛ ودنيز طحان. مصطلح الأدب الانتقادي المعاصر. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٤.

٤٩. عباس، فضل حسن. البلاغة فنونها وأفنانها (علم البيان والبديع)، ط٦. عمان: دار الفرقان، ٢٠٠٠.

٥٠. عبد التواب، رمضان. لحن العامة والتطور اللغوي. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧.

٥١. عبد التواب، رمضان. اللغة العبرية- قواعد ونصوص ومقارنات باللغات السامية. القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٧.

٥٢. ـــــــ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٢.

٥٣. العصيمي، خالد بن سعود. القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. الرياض: دار التدمرية، ٢٠٠٢.

٥٤. علي، نبيل. اللغة العربية والحاسوب. القاهرة: دار تعريب، ١٩٨٨.

٥٥. عمر، أحمد مختار. دراسة الصوت اللغوي، ط٢. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١.

٥٦. ـــــــ علم الدلالة، ط٢. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢.

٥٧. العناتي، وليد. اللسانيات التطبيقية في تعليم اللغة العربية. عمان: الجوهرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

٥٨. عوض، ريتا. بنية القصيدة الجاهلية. بيروت: دار الآداب، ١٩٩٢.

٥٩. عيد، محمد .المظاهر الطارئة على الفصحى. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠.

٦٠. ابن فارس، أحمد. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. تحقيق: مصطفى الشويمي. بيروت: مؤسسة بدران، ١٩٦٣.

٦١. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي. بيروت: دار ومكتبة الهلال، د.ت.

٦٢. قدور، أحمد. مبادئ اللسانيات. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٦.

٦٣. القرافي أحمد. الاستغناء في أحكام الاستثناء. تحقيق: طه محسن. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٨٢.

٦٤. القرطاجني، حازم. منهج البلغاء وسراج الأدباء. تحقيق: محمد بن الخوجة. تونس: دار الكتب الشرقية، ١٩٦٦.

٦٥. القعود، عبد الرحمن. الإبهام في شعر الحداثة. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠٠.

٦٦. ابن قنبر، عمرو بن عثمان (سيبويه). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: دار القلم، ١٩٦٦.

٦٧. كراتشكوفسكي، أغناطيوس. تاريخ الأدب الجغرافي. ترجمة: صلاح الدين عثمان. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧.

٦٨. الكرمي، زهير. "الترجمة العلمية" في: عالم الترجمة. تحرير عبد الله الشناق، وزهير الكرمي، ومحمد الصرايرة. عمان: جمعية المترجمين الأردنيين، ١٩٩٧.

٦٩. كروم، أحمد. مقاربات نظرية في مظاهر الربط الحجاجي لبنية "الاقتضاء". عالم الفكر، العدد ٣، سنة ٢٠٠٤.

٧٠. مرعي، توفيق، ومحمد الحيلة. تفريد التعليم، ط٢. عمان: دار الفكر، ٢٠٠٢.

٧١. المسدي، عبد السلام. قاموس اللسانيات. تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤.

٧٢. ابن منظور، محمد. لسان العرب. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، د.ت. (مصورة عن طبعة بولاق).

٧٣. موسى، علي حلمي. دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح. الكويت: ١٩٧٣.

٧٤. الموسى، نهاد. **العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية**. عمان: دار الفارس، ٢٠٠٠.

٧٥. الميداني، أحمد. **مجمع الأمثال**. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٢.

٧٦. هامرلي، هكتر. **النظرية التكاملية في تدريس اللغات ونتائجها العملية**. ترجمة: د. راشد الدرويش، القاهرة: ١٤١٥هـ.

٧٧. هلال، محمد غنيمي. **النقد الأدبي الحديث**، ط٤. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

٧٨. هوكز، ترنس. **البنيوية وعلم الإشارة**. ترجمة: مجيد الماشطة. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦.

٧٩. الوعر، مازن. **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

٨٠. ولفنسون، إسرائيل. **تاريخ اللغات السامية**. بيروت: دار القلم، ١٩٨٠.

٨١. ابن يعيش. **شرح المفصل**. تحقيق إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.

www.lisanarb.com

ثانياً: -المراجع الأجنبية:

1. Berry, Margaret, **Introduction to Systemic Linguistics**. N. Y., St. Martin's Press, 1975.
2. Bloomfield, L. **Language**. London, George Allen, 1950.
3. Boff, Marie; and Ch. Dkhissi. **Contribution a l'etude experimental des consonnes d'arriere de l'Arabe Classique.** Strasbourg, institut de phonetique, 1993.
4. Brame, M. **Arabic Phonology**. Unpublished Ph.D. dissertation, MIT. 970.
5. Brockelman, K. **Syrische Grammatik**. Leipzig, Enzyklopadie, 1976.
6. Brooks, Nelson, **Language and Language Learning (2/e).** Harcourt, Brace & World, Inc. 1960.
7. Catford, J.C. **Fundamental Problems in Phonetics.** Indiana University Press, 1977.
8. Chambers, J., and P. Trudgill. **Dialectology**. Cambridge University Press. 1986.
9. Chomsky, Noam. **Aspects of the Theory of Syntax.** The MIT Press. 1980.
10. ______ **Language and Mind.** N.Y., Harcourt Brace Jovanovich. Inc. 1972.
11. ______ ***Syntactic Structures.*** The Hague, Mouton, 1975.
12. Cook,V. **Chomsky's Universal Grammar**. Oxford, Blackwell Publishers, 1996.

13. Cruse, D. **Lexical Semantics**. Cambridge University Press, 1986.

14. Crystal, David. **The Cambridge Encyclopedia of Language**. Cambridge University Press, 1989.

15. ______ **A Dictionary of Phonetics and Linguistics**. Blackwell, 1985.

16. Dubois, J.; et al. **Dictionnaire de Linguistique**, Paris, Larousse, 1973.

17. Elliot, A. **Child Language**. Cambridge University Press, 1985.

18. Ferguson, C. **The Emphatic /l/ in Arabic". Language**, XXXII, 1956.

19. Fry, D. **The Physics of speech**. Cambridge University Press. 1979.

20. Geiwitz, J. **Looking at Ourselves**. Boston: Little Brown & Co. 1976.

21. Hatch, Evelyn. **Second Language Acquisition**. Mass. Newbury House Publishers, 1978.

22. Hayakawa, S. **The Use and Misuse of Language**. N.Y., Faucet Publishers, 1965.

23. Holenstein, E. **Roman Jakobson's Approach to Language**. Indiana University Press, 1976.

24. Heffner, R. **General Phonetics**. The University of Wisconsin Press, 1952.

25. Hudson, R. **Sociolinguistics**. Cambridge University Press, 1986.

26. Jones, Danie, **An Outline of English Phonetics**. London: 1960.

27. Kaplan, H. **Anatomy and Physiology of speech (2/e).** McGraw- Hill Co.

28. Labov, W. **Sociolinguistic Patterns**. University Pennsylvania Press, 1972.

29. Ladefoged, Peter, **A Course in Phonetics.** N.Y., Harcourt Brace Jovanovich Inc, 1975.

30. Lado, Robert. **Linguistics Across Cultures**. The University of Michigan Press, 1957.

31. Landau, Sidney, **Dictionaries**. Cambridge University Press, 1986.

32. Lyons, John. **Noam Chomsky**. N.Y. The Viking Press. 1970.

33. -__________ **Semantics** Cambridge University Press, 1979.

34. Magnus, M. **What's in A Word: Studies in Phonosemantics.** Truman State University Press, 1998.

35. Mc-David, R. **Dialects in Linguistics**. The University of Alabama Press, 1979.

36. Palmer, Frank, **Grammar**. Penguin Books, Ltd. 1978.

37. Piaget, J. **"Piaget's Theory in" Manual of Psychology,** N.Y. 1970.

38. Pike, Kenneth. **Grammatical Analysis.** Arlington, Summer Institute of Linguistics. 1980.

39. Pike, Kenneth. **Phonetics.** The University of Michigan Press, 1975.

40. Sapir, E, **Language** N.Y. A Harvest Book, 1949.

41. De Saussure. **Course in General Linguistics**. N.Y. McGraw-Hill Co. 1959.

42. Sebeok, Thomas (ed.) **Current Trends in Linguistics**. Mouton the Hague, 1971.

43. Schiefelbusch, R. et al. **Language Perspectives, Acquisition, Retardation, and Intervention**. University Park Press. 1974.

44. Shakespeare, William. **The Complete Works of Shakespeare**. N.Y. Walter Black, Inc. 1965.

45. Sommerstein, Alan. **Modern Phonology**. University Park Press, 1977.